الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية فرع : علاقات دولية تخصص: دراسات دولية

استراتيجيات بناء الدولة في الوطن العربي بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالبة:
العابد نائلة

إشراف الأستاذ:
كريبش نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
كريبش نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
فول مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر03	عضوا مناقشا
بلعيفة أمين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
عتامنة رشيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	عضوا مناقشا
جرمولي مليكة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الرقم التسلسلي :.....

الرمز :.....

قسم :العلوم السياسية **فرع : علاقات دولية** **تخصص: دراسات دولية**

استراتيجيات بناء الدولة في الوطن العربي بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالبة:
العابد نائلة

إشراف الأستاذ:
كريبش نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
كريبش نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
فول مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر03	عضوا مناقشا
بلعيفة أمين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
عتامنة رشيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	عضوا مناقشا
جرمولي مليكة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

وأَن لَّيسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿39﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿40﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ
الْجَزَاء الْأَوْفَى ﴿41﴾ سورة النجم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴿11﴾ سورة المجادلة

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿76﴾ سورة يوسف

شكر وتقدير

الشكر لله الذي بيده مفاتيح علمه ، الذي وفقني بفضله ونعمته لإنجاز هذا العمل فله الحمد سبحانه وتعالى كما يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور كريبش نبيل، فله كل التقدير والعرفان على توجيهاته العلمية القيمة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة العلمية الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الأطروحة ، وتكبدوا عناء القراءة والتصحيح ، لكم مني فائق الإحترام.

الشكر موصول لكل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل...

إلى من تحمل وتقاسم معي أي عناء...

عائلتي ، أصدقائي ،أساتذتي وزملائي ...

إهداء

إلى والدي الكريمين مع حبي وعرفاني لتشجيعهما وعطائهما

إلى أخوي رائد وعبد المعز

إلى كل الأحبة والأصدقاء

إلى كل من كان سببا في التفاؤل بالمستقبل القادم ...

أهدي ثمرة جهدي هذا

العابد نائلة

الملخص :

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التحديات على صعيد تحقيق الأمن والاستقرار ، مؤثرة بذلك على دور الدولة وعلاقتها ببيئتها الداخلية والخارجية خاصة في ظل تنامي النزاعات كما وكفا ،لتصبح قضية فشل وضعف الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار على سلم أولويات قضايا العلاقات الدولية. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة حول مختلف الاستراتيجيات المرتبطة ببناء الدولة في الوطن العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وآثارها وانعكاساتها الداخلية والخارجية ، لاسيما في ظل فشل الاصلاحات الوطنية وتنوع التدخلات الخارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مؤداها أنه مثلما تتداخل العوامل الخارجية والداخلية المؤدية لفشل الدولة كذلك أيضا تتداخل في عملية البناء ، فهذه الأخيرة نتاج للتفاعل بين العديد من المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية،يرتبط بعضها بظروف تاريخية معينة أصبحت الدولة العربية على إثرها تعاني خللا وظيفيا ،الأمر الذي أدى إلى نشوب صراعات داخلية وبينية وجدت فيها القوى الخارجية المتنافسة بيئة خصبة وثغرة تستثمرها كأدوات وأطر تحقق من خلالها مصالحها،خاصة وأن الوطن العربي يتميز بوجود انقسامات طائفية وعرقيات متناحرة ترأسها أنظمة سياسية يغيب عنها الطابع القومي الحقيقي ، قامت من خلال سياساتها على تثبيت التمايزات الطائفية التي أدت بدورها لخلق أزمة ثقة بين الحكام والمحكومين ، ونتيجة لعدم قدرتها على تأدية وظائفها بفاعلية وتوظيف قدراتها المؤسساتية لتحقيق التنمية وترشيد السلوك السياسي للأفراد وتكريس المواطنة والمساواة والمشاركة بين مختلف الجماعات تنامت الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني، وأصبحت عملية البناء رهنا للأزمات التي تتخبط فيها تلك الدول.

الكلمات المفتاحية :

الاستراتيجية – بناء الدولة – الوطن العربي – نهاية الحرب الباردة

Abstract :

The end of the Cold War has brought about a number of challenges in terms of achieving security and stability, affecting the role of the state and its relationship with its internal and external environment, especially with the rise in the type and number of conflicts, making the issue of state failure and weakness in the post-colonial stage on the scale of priorities of international relations issues. From this standpoint, this study aims to provide an overview of the various strategies related to state building in the Arab world in the post-Cold War era, and their internal and external implications and repercussions, especially with the failure of national reforms and the diversity of external interventions.

The study concluded a major conclusion that just as the external and internal factors that lead to the failure of the state are related, so are they related to the construction process.It is the result of the interaction between many internal and external variables and determinants. Some of them are linked to specific historical circumstances, as a result of which the Arab country has become dysfunctional, which led to the outbreak of internal and intra-regional conflicts in which the competing external forces found a fertile environment and a loophole that they invested as tools and frameworks through which to achieve their interests, especially since the Arab world is characterized by the existence of sectarian and ethnic divisions in conflict headed by regimes characterized by the lack of a true national character.Through its policies, it established sectarian distinctions that in turn created a crisis of confidence between the rulers and the ruled, and as a result of their inability to effectively perform their functions and employ their institutional capabilities to achieve development and rationalize the political behavior of individuals and to consecrate citizenship, equality and participation among various groups, sub-loyalties grew at the expense of national loyalty, and became The construction process is subject to the crises in which these countries are floundering.

Key words :

Strategy – State building – Arab world - End of the cold war

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	2-3
فهرس الأشكال	6
فهرس الجداول	6
فهرس الخرائط	7
مقدمة	9-13
الفصل الأول : تأصيل مفاهيمي_نظري للدراسة	15-89
المبحث الأول : ماهية الاستراتيجية	17
• المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية	17
• المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستراتيجية	27
المبحث الثاني : الدولة:إطار مفاهيمي نظري	36
• المطلب الأول : مفهوم الدولة	36
• المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة وتطور الدولة	55
• المطلب الثالث : مكانة الدولة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة	62
المبحث الثالث :بناء الدولة:المرجعية النظرية والمعطيات الواقعية	66
• المطلب الأول : بناء الدولة: مقاربة مفاهيمية	66
• المطلب الثاني: بناء الدولة: الفواعل والأهداف	74
• المطلب الثالث : بناء الدولة : مقاربة نظرية	83
الفصل الثاني :مسار بناء الدولة في الوطن العربي	91-165
المبحث الأول : جغرافية الوطن العربي و أهميته الاستراتيجية	92
• المطلب الأول :الملامح الطبيعية للوطن العربي	94
• المطلب الثاني: المقومات البشرية للوطن العربي	109
• المطلب الثالث : الأهمية العالمية للوطن العربي	118
المبحث الثاني : جذور نشأة الدولة العربية وخصائص البنية الاجتماعية فيها	120
• المطلب الأول : من التكوين إلى عصر الدولة الحديثة	120
• المطلب الثاني : مميزات البنية الاجتماعية العربية	128

المبحث الثالث : معيقات بناء الدولة : أزمات الدولة في الوطن العربي 133
- المطلب الأول : الدولة الفاشلة في الوطن العربي 134
- المطلب الثاني :واقع الجودة السياسية 139
- المطلب الثالث : أزمة الاندماج والهوية: الانقسام الإثني والطائفي 151

الفصل الثالث :بناء الدولة العربية في ظل رهانات البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة 167-265

المبحث الأول : المتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وعلاقتها بالوطن العربي 168
- المطلب الأول :التحول في ملامح النظام الدولي 169
- المطلب الثاني : التحول في المفاهيم والنظريات 184

المبحث الثاني : تداعيات بروز النظام الدولي الجديد على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي 199
- المطلب الأول : المشاريع الأمريكية –الأوروبية 199
- المطلب الثاني : تشخيص أزمة بناء الدولة في العراق 212
- المطلب الثالث : الدولة الفاشلة في السودان 239

الفصل الرابع:ثورات الربيع العربي وتعميق أزمات الدولة 267 -368

المبحث الأول : ملامح الدولة في الوطن العربي بعد موجة الثورات 268

المبحث الثاني : المرحلة الانتقالية ودور المؤسسة العسكرية – مصر نموذجا- 271
- المطلب الأول : بناء الدولة في مصر 273
- المطلب الثاني : تحديات بناء الدولة :تعاظم دور المؤسسة العسكرية 296

المبحث الثالث : دور العامل الخارجي وإشكالية التدخل- ليبيا واليمن نموذجا - 303
- المطلب الأول : الدولة الفاشلة في ليبيا 306
- المطلب الثاني : الدولة الفاشلة في اليمن:جدل الوحدة والانفصال 346

خاتمة 370 -372

قائمة المراجع 374-397

الملاحق 399-433

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط يوضح عناصر لفهم عملية بناء الدولة	70
2	مخطط يوضح عمل النظام السياسي حسب التحليل النظمي	141
3	مخطط يوضح مدى تنوع وانصهار المجتمعات في الدولة العربية	157
4	مخطط يوضح العلاقة بين أزمات الدولة وبناء الدولة	165
5	مخطط يوضح الحكومات المتعاقبة على السودان	242
6	رسم بياني يوضح ترتيب أكبر 10 دول في العالم في احتياطي النفط الخام –مليار برميل –	310
7	رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين تطور الاحتجاجات في ليبيا ومعدلات انتاج النفط	311
8	مخطط يوضح أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية	325
9	مخطط يوضح توزيع الكتائب المسلحة في ليبيا	343
10	مخطط يوضح محاور مشروع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية	368

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	ترتيب الدول العربية في قائمة الدول الفاشلة حسب مؤشر سنة 2016/2015	136
2	بعض الميليشيات الفاعلة في العراق	220
3	حجم التبادل التجاري–مليون دولار – بين تركيا والعراق(2003–2012)	237
4	نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012	292

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	البنية الطبيعية للوطن العربي	96
2	التضاريس في الوطن العربي	103
3	الأقاليم المناخية في الوطن العربي	105
4	الدول العربية ضمن الدول الهشة في العالم سنة 2019	138
5	الدول العربية ضمن الدول الهشة في العالم سنة 2020	138
6	توزيع المجموعات الإثنية والدينية	223
7	الموقع الجغرافي للسودان–قبل انفصال الجنوب– ودول الجوار	240
8	أبيي حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة 2009	263
9	المناطق المتنازع عليها على الحدود بين الدولتين	265
10	الموقع الفلكي لمصر	274
11	امتداد حوض نهر النيل	276
12	طبيعة قناة السويس	277
13	حدود الدولة في ليبيا	307
14	البنى التحتية للنفط والغاز في ليبيا	309
15	مواقع قوات التحالف البحرية والقواعد الجوية	320
16	مواقع انتشار القوات والجماعات المسلحة	344
17	الموقع الجغرافي لليمن	347

مقدمة

1. أهمية الدراسة

_ إن البحث في قضية بناء الدولة في الوطن العربي تعتبر ضرورة جوهرية بالنظر إلى ما آلت إليه الأوضاع عالميا ، و تكمن أهمية الدراسة في أنها ستحاول تسليط الضوء على أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل والنقاش والحوارات ، والتي تتميز بالتعقيد والتداخل ، حيث سنحاول من خلال هته الأطروحة عرض قراءة واسعة لأهم القضايا التي تعيشها دول الوطن العربي و هي أزمة بناء الدولة.

_ تساهم الدراسة على المستوى العملي في أنها تقدم تحليلا علميا للواقع الذي عاشته الدول العربية ولازالت تعيشه منذ نهاية الحرب الباردة ، بالإضافة إلى تعميق الفهم لدى صانعي القرار المعنيين باتخاذ السياسات المتبعة فيها، كما توفر فرصة للمهتمين والمتابعين في المنطقة للإطلاع على تحليل لعدد من وجهات النظر الجديدة والمتعلقة بالقضايا ذات الأهمية الوطنية والقومية ، وتقدم من الناحية الأكاديمية كإسهام علمي موضوعي جديد ، يطرح موضوعا من زاوية جديدة تحاول أن تبتعد نوعا ما عن الذاتية العربية .

إن هذه الدراسة تهتم و تهدف إلى:

– تقديم تصور شامل لطبيعة الأوضاع في عالم ما بعد الحرب الباردة و طبيعة الأنظمة السياسة العربية.

– تحديد الإمكانات المادية و المعنوية المتوفرة في الدول العربية ، ومن ثم معرفة تلك اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية، و ضرورة ضبط الأهداف الأمنية للأنظمة السياسية العربية.

– تحديد طبيعة الإستراتيجية المتبناة في الدول العربية لمواجهة الوضع الذي عرفته منذ نهاية الحرب الباردة ومدى نجاعة هته الإستراتيجية للوصول إلى تقديم توصيات و توجيهات تدعم الموضوع .

– رصد تحديات القرن الواحد والعشرين الناجمة أساسا عن تداعيات المتغيرات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور العولمة بأبعادها الشمولية :الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والبيئية والثقافية و التي انعكست بصفة واضحة على أمن الدول العربية ما أدى إلى اتساع مفهوم الأمن خاصة إثر ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي.

2. أسباب اختيار الموضوع

المبررات الموضوعية:

تتميز البيئة الدولية بالحركية المستمرة للظواهر بداخلها ، الأمر الذي يحتم على الباحثين تتبع هته الحركية لمعرفة الأسباب و الحقائق ، و استخلاص النتائج ، و لطالما أثار موضوع نهاية الحرب الباردة و ما نتج عنه العديد من التساؤلات والانشغالات ، إلى جانب حساسية الموضوع لأنه يمس الدول العربية التي لطالما طرحت حولها استفهامات كثيرة لأنها تشكل مركز ثقل دولي بمختلف تفاعلاتها الجيوسياسية و الجيواستراتيجية و الطاقوية، و كانت ولا تزال تشكل مركز اهتمام معظم القوى الإقليمية والدولية، بالشكل الذي يثير اهتمام الباحث لتناول هذه المنطقة بالبحث والدراسة، ، كما أن هناك بعض الحوافز للعمل مع هذه الأنماط من الدول حيث لها بعض أوجه الشبه في مصالحها و سياساتها ، ويبقى أن إحدى أهم

غايات البحث العلمي هي خلق الوعي بهذا الواقع الدولي، وتوضيح الرؤية بشأنه للمساعدة في تحديد الخيارات الأجدى والأكثر عقلانية عند التعامل والتفاعل معه، خصوصا أن كل متابع لما ينتج من دراسات في شؤون الإستراتيجية الدولية، يمكنه أن يلاحظ بوضوح أن هذا الموضوع المركّب– أو بعضا من جوانبه – لازال يثير اهتماما كبيرا لدى الباحثين ومراكز البحث المتخصصة نظرا للغموض الذي يكتنفه ، كما يمكنه أن يتبين أن هذا المجال لازال قابلا للاستثمار والبحث في عناصر وتفاصيل كثير ة.

المبررات الذاتية :

كان اختيار مثل هذا الموضوع مدفوعا بجملة من الأسباب الذاتية من بينها حاجة المكتبة العربية لبحوث خاصة تستعمل كمرجعية حول موضوع الدراسة عوضا عن اللجوء إلى الدراسات الغربية أو الشرقية المنتشرة بكثرة و ذلك لتغطية الندرة حول موضوع حساس. بالإضافة إلى الانتماء الحضاري (دين ، لغة ، ثقافة ، تاريخ ...) للفضاء الذي يضم الدول العربية كعرب من جهة و كمسلمين من جهة أخرى.

3. مشكلة الدراسة

إن سقوط الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة قد أدى إلى حدوث تغييرات جذرية و مؤثرة على كافة الأقاليم في العالم ، بما فيها الدول العربية ، حيث وجدت نفسها تتخبط في مشاكل اجتماعية ، اقتصادية و سياسية مستعصية ، ومنه اصطدمت عملية بناء الدولة بصعوبات عديدة ، فلقد تزامنت مع السعي إلى التحرر من الهيمنة الاستعمارية بمختلف أشكالها وكانت متأثرة بالكثير من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي وضعها الاستعمار أو سمح باستمرارها. كما أن البنى التقليدية المذهبية منها والقبلية والطائفية التي لطالما انتظم المجتمع العربي وفقها مثلت تحديا صعبا أمام محاولات الدولة الوليدة لانجاز عملية البناء . و فضلا عن كل ذلك فإن الدولة الوطنية تم الطعن في شرعيتها منذ البدء بحجة التدخلات الدولية .

من هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى تؤثر المتغيرات الدولية والداخلية في مسار عملية بناء الدولة العربية ؟

تندرج ضمن هذا الإشكال الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية :

– كيف أثرت الخلفيات الأنثروبولوجية والسوسيوثقافية على الدولة العربية ؟

– ما طبيعة العلاقة بين المجتمع و الدولة في الوطن العربي ؟

_ ما طبيعة الآليات المستخدمة في عملية بناء الدولة و ما هي التحديات الرئيسية التي اعترضت ذلك؟

–كيف يتحدد دور القوى الدولية في توجيه مسارات بناء الدولة على ضوء المبادرات التي قدمتها؟

_ ما مستقبل الدولة العربية في ظل الرهانات المنبثقة عن البيئة العالمية ؟

4. حدود الدراسة

الإطار الزماني الخاص بالدراسة :

حدد بالمرحلة التالية لنهاية الحرب الباردة وهي الفترة التي شهدت ظروف تاريخية متعددة المظاهر والمصادر والتطورات المتسارعة التي انبثقت عنها و أثرت على الدولة في الوطن العربي، وهي كذلك المرحلة التي بلغت فيها العولمة مرحلة حاسمة من تطورها التاريخي ، و شهدت أيضا ما يعرف بنهضة الدراسات الأمنية من خلال طرح أطر نظرية حديثة وتوسيع مفهوم الأمن . بالإشارة إلى أهم المحطات التاريخية التي طبعت تاريخ الدولة في الوطن العربي . أما نهاية الفترة فقد اقترنت بآخر تاريخ توفرت فيها البيانات والمعلومات الخاصة بالموضوع عند نهاية تحرير المضمون.

الإطار المكاني الخاص بالدراسة :

ويشمل مجال الوطن العربي ككل مع التركيز على مختلف العناصر المادية والبشرية والمعنوية المكونة للأنظمة السياسية العربية ، فهي التي تُعنى بالدراسة و التحليل والتي تتأثر بمختلف المتغيرات الإقليمية أو العالمية وهذا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

5. فرضيات الدراسة

في محاولة للإجابة على الإشكال المطروح والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

- هناك علاقة تأثير وتأثر بين متغير البيئة الدولية وسلوكيات الدول ، كلما تغيرت بنية النظام الدولي وتفاعلات البيئة الدولية تغيرت سياسات الدول الداخلية والخارجية .
- هناك علاقة ارتباط بين الموروثات الثقافية والاستعمارية والاختلالات البنيوية التي تعاني منها الدولة العربية،بحث باتت ثغرة شرعية لتدخل الدول في توجيه عملية البناء تحت ذريعة أن تلك الأزمات تفاقمت إلى مستوى يهدد الأمن الدولي .
- لما فشلت الأنظمة السياسية العربية في معالجة الأزمات الداخلية وتحقيق الإصلاحات أصبحت قضية بناء الدولة مطلبا عالميا .

6. الدراسات السابقة

إن هته الدراسة تأتي كإضافة للدراسات السابقة ، ولعل خصوصيتها تنبع من كونها ستعالج الموضوع في ظل ظهور متغيرات جديدة على الساحة والتي من شأنها أن تغير في مسار بناء الدولة وبشكل أشمل وأعم من سابقيها ، فمعظم الدراسات تناولت أحد المتغيرات دون الآخر أما تلك التي جمعت بين الحرب الباردة والوطن العربي فهي قليلة جدا وقد اكتفت بمعالجة أحد أبعاد هذا الموضوع في نموذج واحد للدولة العربية ، خاصة وأنها محصورة في مجال زمني لا يتجاوز عام 2017 .

من أهم الدراسات التي استعنا بها في طرح موضوع بناء الدولة نجد كتاب" بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين" للمفكر فرانسيس فوكوياما (ترجمة مجاب الإمام)؛والذي عالج فيه أبعاد ضعف الدولة ووظائفها إلى جانب مختلف أطوار البناء ،مؤكدا على ضرورة تقوية القدرة

المؤسساتية لدى تلك الدول الضعيفة كونها ومنذ نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد 11 سبتمبر أصبحت هاجسا للعالم المتقدم ومصدر الأزمات في النظام العالمي . الأمر الذي أكد عليه كل من أيدان هيير ونيل روبنسون في كتابهما « State-building Theory and Practice » الصادر في 2007 والذي عالجا فيه تأثير عمليات البناء في سياقها التاريخي على العلاقات الدولية والنظام العالمي .

في حين قدم ليماي نيكولاس في مقاله المعنون ب « Statebuilding Without Nation-Building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach »

الصادر في 2009 نقاشا نظريا حول مفهوم بناء الدولة من خلال ربط عملية البناء بالتصور المؤسساتي الذي يعنى بدور المؤسسات والمقاربة الشرعية التي تؤكد على أهمية التماسك الاجتماعي داخل الدولة ، بحيث لا يمكن تصور بناء الدولة بعيدا عن بناء الأمة ، مشيرا إلى دور الأطراف الخارجية في هذه العملية .

إلى جانب ما سبق ، ذهبت الكاتبة أشواق عباس من خلال كتاب "أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة..مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني" إلى معالجة الأزمات التي تعاني منها الدول العربية وجذورها التاريخية ومظاهرها ، وبالتالي آثار اختلالاتها الداخلية والخارجية خلال مراحل التأسيس والتطور على مشاريع الإصلاح ، وأشارت المؤلفة إلى انعكاسات ذلك على تكامل واندماج الدولة العربية في المحيط الإقليمي والدولي .

أما كتاب "أزمة الدولة في الوطن العربي" الصادر بتأليف مجموعة من الباحثين فهو الآخر قد حاول تشخيص أزمة الدولة العربية ضمن مستواها السياسي ،الاقتصادي ،الاجتماعي ، مشيرا إلى دور التدخل الخارجي في التأثير سلبا على آداء وخصوصية الدول العربية .

7. المقاربة المنهجية

نظرا لتوسع مجال البحث في هذا الموضوع سواء من الناحية الزمنية أو حتى الجغرافية فقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج والأدوات و التقنيات العلمية المتبعة في دراسة العلاقات الدولية عموما والتي تتماشى و طبيعة الموضوع ، من أجل ضبط عناصر الخطة وفق ترتيب منطقي بالانتقال من مستوى أكثر عمومية إلى مستوى أكثر تحديد .

و قد استدعى ذلك استخدام مقاربة منهجية تتضمن منهج تحليل النظم ،المنهج التاريخي والمقارن أو ما يعرف في بعض أدبيات المنهجية بمنهج التحليل التاريخي المقارن .كما تم من جانب آخر توظيف المنهج الاحصائي ومنهج دراسة الحالة.

تم توظيف المنهج التاريخي الذي يقوم على تقويم المعلومات المتعلقة بالماضي و تحليلها للحصول على البيانات المفصلة عند استعراض أهم الأحداث والتطورات الدولية وكذلك تلك المتعلقة بالمنطقة وربطها مع الظروف التي كانت انعكاسا لها ، في حين اعتمدنا على المنهج المقارن في عدة مستويات سواء تعلق الأمر بالأولويات في المنطقة، الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لذلك، فضلا عن الظروف

المحيطة . وطالما أن اختيارنا وقع على الوطن العربي وعالجنا بعض نماذج الدول العربية فإن ذلك قد تطلب استخدام منهج دراسة حالة .

أما فيما يتعلق بالتقنيات فقد تم استخدام الاقتراب المؤسسي ، الاقتراب النسقي ، مقترب علاقة الدولة بالمجتمع وتقنية تحليل المضمون .

8. صعوبات الدراسة

لأن أي بحث علمي لا يمكن أن يخلو من الصعوبات ، فمعظم ما واجهنا أثناء تحرير هذه الدراسة يتعلق بطبيعة البحث العلمي وخصوصية الظاهرة الاجتماعية ، أما فيما يتعلق بطبيعة الموضوع في حد ذاته فإلى جانب ندرة المراجع واتساع الحيز المكاني والزماني للدراسة وجدت الباحثة صعوبة فيما يخص المراجع باللغة الأجنبية (الانجليزية منها والفرنسية)بحيث أن ترجمة بعض المصطلحات لا تتوافق والمرادفات باللغة العربية مما أدى إلى تداخل بعض المفاهيم ، كما تزامن تحرير البحث مع تسارع الأحداث في الوطن العربي خاصة وأن كل دولة تشخص حالتها لنموذج معين ،وفي حين أشرف البحث على نهايته كشفت تطورات الواقع عن متغيرات جديدة لها علاقة بالموضوع والتي لازالت متواصلة وتخضع لتفاعل وتشابك عوامل داخلية وخارجية عدة .

9. هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ؛ في الفصل الأول تم التطرق إلى المرجعية المفاهيمية والنظرية لمتغيرات الدراسة ، من خلال تحديد ماهية الاستراتيجية ، ماهية الدولة ، والمعطيات المتعلقة ببناء الدولة من حيث أهدافها ، الفواعل المتدخلة وأيضا الجانب النظري. في حين عالج الفصل الثاني ما يتعلق بالدولة العربية على وجه الخصوص ، انطلاقا من تحديد البناء الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي والسياسي أيضا ، مع التركيز على أهم الأزمات التي تمثل عائقا في توجيه عملية البناء.

في الفصل الثالث تم البحث حول ملامح البيئة الدولية وهيكل النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على الوطن العربي ، وخصصنا بالدراسة نموذج العراق والسودان.

ضمن الفصل الرابع تم التطرق إلى مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي لما كان لها من دور في إحداث تغييرات بارزة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي والعربي والتي أثرت بدورها على عملية البناء، وكنموذج للدراسة تم اختيار كل من مصر، اليمن و ليبيا، لإسقاط المعطيات المتعلقة ببناء الدولة .

الفصل الأول:
تأصيل مفاهيمي-نظري للدراسة

- **تمهيد :**

من خلال هذا الفصل تمت معالجة المقاربة المفاهيمية والنظرية لإستراتيجية بناء الدولة انطلاقا من توضيح مفهوم الاستراتيجية الذي شهد توسعا في استخداماته وأصبح يتعلق بكل نشاط انساني مرتبط بالوسائل و الأهداف ، ولم يعد ذو بعد عسكري فحسب ، بالإضافة إلى أهم النظريات التي أطرت هذا المفهوم والخوض أيضا في أهم جزئياته فيما يتعلق بالنشأة و التطور التاريخي و الأنواع.

إن استهلال الدراسة بالتقصي عن ماهية الدولة انطلاقا من تعريفها و البحث في أركانها و أنواعها و من ثمة تناول الجانب النظري قد يبدو من الوهلة الأولى معطى بديهي لا يتطلب النقاش ، و لكن معالجة مثل الموضوع محل الدراسة في الحقيقة يستوجب أن نتناول هذا المفهوم بكل جوانبه كونه محور البحث ، فلكل دولة خصائص معينة خاصة عندما يأتي الحديث عن الدول في الوطن العربي التي تعيش غالبا نفس الوضع و تختلف أحيانا في طريقة مواجهته و التصدي له . هذه الدول تارة تحاول بناء دول تكون فاعلا في البيئة الدولية بسبب افتقارها لمقومات الدولة القومية و تارة أخرى نجدها تحاول إعادة بناء كيانها لتسترجع مكانتها في العلاقات الدولية.

إن وجود علاقة فعلية قائمة ما بين الدولة والتحولات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة يؤكد ضرورة بحث المرتكزات المفاهيمية و النظرية لمصطلح الدولة للوصول إلى مصطلح بناء الدولة ، فموضوع الدولة باعتبارها فاعلا أساسيا حسب ما جاءت به النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية ووحدة تحليل رئيسية أخذ حيزا كبيرا من النقاش وهامشا كبيرا من الجدل،خاصة في خضم موقعها في قلب التحولات الحاصلة على المستويين الدولي والعالمي، و بالأخص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كمرحلة تركت بصمتها في تاريخ العلاقات الدولية ليولد معها نظام دولي جديد تم فيه إعادة ترتيب للقوى الفاعلة ، لتبقى الدولة و على مر الأزمنة وباختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تضطلع بأدوار عديدة وهامة في حياة الأفراد والجماعات، سواء تعلق الأمر بوظائفها التقليدية من رقابة و احتكار العنف...أو بدورها خارج حدود سياستها و سلطتها .

سنناقش من خلال هذا الفصل العناصر التالية :

- **المبحث الأول : ماهية الاستراتيجية**
  - ✓ المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية
  - ✓ المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستراتيجية
- **المبحث الثاني : الدولة:إطار مفاهيمي نظري**

- ✓ المطلب الأول : مفهوم الدولة
- ✓ المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة وتطور الدولة
- ✓ المطلب الثالث : مكانة الدولة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة

➢ **المبحث الثالث :بناء الدولة:المرجعية النظرية والمعطيات الواقعية**

- ✓ المطلب الأول : بناء الدولة: مقاربة مفاهيمية
- ✓ المطلب الثاني: بناء الدولة: الفواعل والأهداف
- ✓ المطلب الثالث : بناء الدولة : مقاربة نظرية

➢ المبحث الأول : ماهية الاستراتيجية

✓ المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية

- **الفرع الأول : تعريف الاستراتيجية**

اختلف الباحثون حول تحديد مدلول مصطلح الاستراتيجية ووضع تعريف شامل موحد ودقيق، وتباينت التعريفات بين ما يحمل مدلول سياسي أو عسكري او اقتصادي..... بسبب توسع مجالاته وتداخل الجانب العملي مع الجانب النظري.وسنحاول عرض مختلف التعاريف التي حاولت تقديم دلالة له انطلاقا من اشتقاق المصطلح .

مصطلح الاستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie ،وفي الروسية strategija وفي الهنغارية strategi . وعندما نقول (stratos agein)فهو مصطلح الاستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني " الجنرال " [*]، وفعل strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها strategikos و التي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة،وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال. الاستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.[1]

مختلف التعاريف التقليدية للاستراتيجية نجدها ربطت بين الحرب والمعركة والعسكر بوصفها جميعا في خدمة السياسة والهدف السياسي، ثم تطورت حتى أصبح تعني توظيف كل موارد الأمة لخدمة ما سموه الاستراتيجية الشاملة[*] التي تضم كل الاستراتجيات الفرعية .[2]

وقد تطور تعريف المصطلح من الجانب المفاهيمي وفقا لتطور استخدامه في الجانب العملي ، أي أنه تطور عبر مختلف العصور وفقا لتطور المجال العسكري من جهة وحسب تباين المدارس الفكرية

---

[*] هناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق في جذوره الأولى. عندما نقول stratos فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما ويكون في حالة حرب.الإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة. فكلمة stratos تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى : (gia) تعني الأرض، أما (agein) فهي تعني الدفع إلى الأمام .هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية. ربما لأن هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا "ساكنا" بل هي مرتبطة " بالحركة".

[1] صلاح نيوف ، ***مدخل إلى الفكر الاستراتيجي***، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية العلوم السياسة ،ص9.

[*] إن نقل الاستراتيجية من التركيز على المجال العسكري للمجالات الأخرى اعتبر أهم تطور في الميدان النظري ، وعرفت الاستراتيجية بأنها خطة شاملة ومتكاملة وموحدة ترتبط فيها الدولة بالبيئة الداخلية والخارجية ومن ثمة تحقيق الأهداف الأساسية .

[2] عامر هاشم عواد ، "الاستراتيجية السياسية لبناء العراق لمرحلة ما بعد االنتخابات البرلمانية" ، ***مجلة دراسات دولية***، العدد 65/64 ، 2016، ص ص 145-182.

و السياسية التي تبناها كل مفكر من جهة أخرى ، فمعنى كلمة استراتيجية ينبع من الدور الذي تلعبه في كل مرحلة تاريخية سواء باستخدامها أو عدمه.

ترجع بداية الدراسة العلمية لموضوع الاستراتيجية إلى منتصف القرن الثامن عشر،عندما قام المفكر الانجليزي 'هنري لويد' في مقدمة كتابه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الاستراتيجية الحربية، غير أن أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية هو الإستراتيجي الصيني' صن تسو' في مؤلفه " فن الحرب" الذي يعتبر أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها :" يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزوا الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو" .كما أكد تسو على أن" :فن الحرب هو ذو أهمية بالغة وحيوية للدولة " فهو مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو الخراب، ولذا فهو موضوع يستحق البحث والتحدي لا يمكن بأي حال تجاهله.[1]

وقد امتلك اليونان والرومان تحليلات عميقة لكل ما يتعلق بالأمور العسكرية و الاستراتيجية وتعددت كتاباتهم حول الصراعات و استراتيجية خوضها وكذا العقيدة العسكرية .

يعتبر كل من إني, أندرسونس أقدم من كتب في الاستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه" تحليل الفروسية "فكان أول من نظر في التكتيك أما أشهر مؤلفات الرومان في المجال الاستراتيجي جاء بها كل من" كاتوا" ، بوليب وفرونتينوس في مؤلفه "تعليقات عسكرية عند هوميروس".[2]

أما في العصر الحديث فقد أصبح المصطلح يستخدم في الجمع ما بين العقلانية والواقعية في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر وتخطيط العدو[3].

لقد اعتبرها 'كارل فون كلاوزفيتش' " أب الاستراتيجية الألماني "منظور متعدد الالتزامات حتى نهاية الحرب، وتستلزم تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية متوافقة مع العمليات العسكرية♦ ، حيث ذكر أن الاستراتيجية هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى.[1]

---

[1] سون أتزو، ***فن الحرب*** ، ترجمة أحمد ناصيف ، (دمشق:دار الكتاب العربي، ط 1 ، 2010)،ص 48.

[2] نسيمة طويل ، ***الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة***،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)،ص ص 25،24.

[3] منير شفيق، ***الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب*** ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008)،ص ص41-66.

وفي هذا الصدد انتقد 'ليدل هارت' اقتصار مفهوم الاستراتيجية على الحرب معبرا عن أول توسع في مفهوم الاستراتيجية حيث أشار إلى أن معنى الاستراتيجية لا يتعلق باستعمال المعارك فقط وحدد أن للجانب السياسي تأثيرا على الاستراتيجية حيث هي من تحدد الهدف من الحرب وعبر عن ذلك بقوله : ليس للحكومة الحق في عرقلة عمل القائد العسكري في استعمال جهازه الحربي ، لكن من واجبها تحديد طبيعة مهمته بكل وضوح. [2] ومن هنا عرفها بأنها فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

يحددها 'ليتريه' عل أنها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيوش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب حشد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان المعارك . نفس المضمون قدمته كراسة التدريب المشترك البريطانية الصادرة عام 1902 حيث تعرف الاستراتيجية بأنها : فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها ، وهي الاسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه للمعركة.[3]

وقد أعطى ريمون آرون تعريفا فرأى بأنها قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية،و أشار إلى أن الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة.[4]

يمكن فهم الاستراتيجية أيضا بطريقة أفضل على أنها "فن" و "علم" * تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة،لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدولة الأخرى أو الأطراف الفاعلة الأخرى او الظروف والمستجدات .[5]

♦ من خلال التعريف (فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب) يصف كلاوزفيتش الطريقة المثلى لخوض الحروب بالربط بين العمليات العسكرية في الزمان والمكان لتحقيق حالة متفوقة تعجز أي قوة معادية حتى لو لجأت إلى وسائل أخرى من تغيير سير المعركة ، وبالتالي تكييفها مع الاهداف المرجوة من الحرب.

[1] عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، ***الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2008/200 دراسة حالة القضية الفلسطينية***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الأزهر غزة: كلية االقتصاد والعلوم الادارية ، 2012) ، ص 26.

[2] ليدل هارت ، **الاستراتيجية وتاريخها العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت :دار الطليعة، ط1، 1967)،ص397 .

[3] جهاد عودة، ***مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية***(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط1، 2014)، ص ص 7،6 .

[4] زهير جاسم الوائلي ، "الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية الصينية" ، ***مجلة دراسات دولية*** ، العدد 29/28، 2015 ، ص ص529-556.

* وهو نفسه المفهوم الأمريكي الذي قدمه دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 والذي أكد على أن الاستراتيجية علم وفن استخدام القوات المسلحة لدولة ما من أجل تحقيق أهدافها بالقوة تهديدا أو استخداما.

[5] هاري آر يارغر ،***الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي*** ، ترجمة راجح محرز علي ، (أبوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1 ، 2011)،ص 16.

ونجد الإضافة في تعريق قاموسWebster's New World حيث تشير الاستراتيجية إلى علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية وذلك انطلاقا من الجذور العسكرية للاستراتيجية[1].

أما بالنسبة لمفكري المدرسة الشرقية نجد أن الاستراتيجية نظام معارفي عن قوانين الحرب باعتبارها صراع مسلح يدافع على مصالح محددة وفي دراستها تتعلق بالعناصر العسكرية و السياسة و الامكانيات الاقتصادية للبلاد من أجل قيادة الحرب .

حيث يرى 'لينين' أن الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة. و يرى 'كرازيلفكوف' بأن " :الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة.[2]

و أيضا عرفها مركز الدراسات الاستراتيجية بجنيف بأنها توظيف لعناصر القوة لعمل وتصميم وبناء حاضر يتيح إنجاز أهداف المستقبل،وهي أيضا مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلى أهداف محددة .[3]

فيما يخص الفكر العربي الإسلامي نجد أن مؤلفات ابن خلدون عن الحروب والسبل التي استعملتها الشعوب في حروبها هي أول ما وجد ، فمعظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون فقدت بعد تعرض الدول العربية للغزو المتكرر، ووجدت مؤلفات أخرى في الفترة ما بين القرن 13 و 16 عالجت التكتيك والاستراتيجية مثل كتاب "الفن العسكري لمحمد بن عبد الله و كتاب " الفن العسكري والفروسية" لعلي بن عبد الشامان بن هزيل . ونعرض فيما يلي أهم التعاريف:

- الاستراتيجية بالنسبة للدكتور عبد القادر فهمي هي : " علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة،وفي إطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياساتهم العليا في أوقات السلم والحرب.[4]
- يرى الدكتور أحمد النعيمي أن الاستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية و غيرها ،وأصبحت الاستراتيجية المعاصرة بهذا المعنى تدخل في التخطيط الاقتصادي لتكون الاستراتيجية الاقتصادية والتخطيط السياسي،لتكون الاستراتيجية السياسية...[5]

---

[1] مي قنواي علي ، ***الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق*** ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، ط1 ، 2014)، ص 35.

[2] طويل ، ***مرجع سابق*** ، ص ص21،22.

[3] وليد حسن محمد ، "دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة"، ***مجلة دراسات دولية***، العدد 65/64 ،2016، ص ص267-293.

[4] عبد القادرمحمد فهمي ، ***المدخل إلى دراسة الاستراتيجية*** ،(بغداد:دار الرقيم للنشر والتوزيع،ط1 ، 2004)، ص 23.

[5] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** ، (بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ط2 ، 2001) ، ص 37.

- يعرفها اللواء حسن مطاوع بأنها الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها. بينما يرى الدكتور مازن الرمضاني بأنها فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف .[1]

إن القاسم المشترك بين مختلف التعاريف السابقة هو التأكيد على تطور تعريف الاستراتيجية من علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى يرتبط بالدراسات الأمنية و دراسة الحروب إلى مصطلح يشمل كل حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى ، يرتبط أيضا بالسياسة و الدبلوماسية.....بسب تنامي القدرات البشرية والمادية.

الاستراتيجية لأنها تبنى على نظريات العلوم الاجتماعية والرياضية والعسكرية اعتبرت بالنسبة لمن كتب فيها أو مارسها تخطيطا أو تنفيذا "علم"، ولأنها تختلف من شخص لآخر بين السياسي والعسكري اعتبرت "فن".

من خلال الاطلاع على مجمل التعاريف التي قدمت للاستراتيجية في العديد من المجالات وباختلاف خلفيات المفكرين وتوجهاتهم نجدها ترتبط بثلاث عناصر أساسية :

- الأهداف التي تسعى لتحقيقها ضمن إطار زمني محدد.
- البيئة الخارجية و مختلف المتغيرات التي ترتبط بها سياسية كانت أو اقتصادية ، اجتماعية .....
- الموارد و الامكانيات المتاحة في الداخل.

إذا فالاستراتيجية تسعى للجمع بين الأهداف ،الموارد ،الوسائل و الطرائق لإنجاح سياسة ما أو مواجهة ظروف مستقبلية.

يمكننا تحديد ثلاث مستويات للاستراتيجية:[2]

- المستوى الشامل: تكون بين الدول وتعتبر استراتيجية و وطنية ،عليا ، كبرى كلية شاملة أو عامة.
- المستوى التخصصي : ترتبط الاستراتيجية بمجال محدد فأحيانا تكون استراتيجية سياسية ، استراتيجية عسكرية ، اقتصادية .....
- المستوى الجزئي يتعلق بفرع أو نوع من تخصص أو مجال محدد مثل استراتيجية التجارة الخارجية مثلا .

إذا الدولة لتحقيق أهدافها تتبع سلسلة من الاستراتيجيات كلها تنطوي تحت الاستراتيجية الكبرى لها.

وننوه بالإضافة إلى ما سبق لكون المصطلح يستعمل أحيانا كصفة لعنصر ما أو مصطلح آخر ويأتي على النحو التالي بمفهوم "الصفة الاستراتيجية ":

---

[1] هاشم عواد ،***مرجع سابق***، ص 148.

[2] عودة ، ***مرجع سابق***، ص9.

- قد تطلق على الموقع الجغرافي والجيوبوليتيكي والديموغرافي بكل صفاته وطبيعته وموارده واتساعه،وما يشمله من أرض وسكان وفضاء خارجي ، وقد يكون الموقع مجرد عنصر من عناصر المواصفات الاستراتيجية لمجتمع ما إذا أضيف إليه ما يملكه الموقع من فاعلية وتأثير على حركة الحياة الإقليمية والدولية.
- قد تطلق على طبيعة الموارد بالموقع:الزراعية ،الصناعية ،الطبيعية..الخ ، وما تعكسه على سياسة الدولة / المنطقة وأمنها.
- قد تطلق على بعض الشخصيات المتميزة بقوة التأثير الإنساني على المجتمعات ، مثل الزعماء والقادة العسكريين.
- قد تنعكس بشكل خاص على قدرة وكفاءة النقل والمواصلات ، وما يحققه من أهمية أو ما يملكه ويشرف عليه الموقع الجغرافي من ممرات ومضايق ، برية كانت أو بحرية.
- تزداد الأهمية الاستراتيجية للموقع والموارد إذا توفرت معها قدرة العنصر البشري في استثمار وتنمية الموارد وتأمين الموقع ، وقد تكون سمة التفوق البشري في الكثافة مثل الصين ، أو في التكنولوجيا مثل اليابان أو في القدرة العسكرية أو الاقتصادية.
- تتفاوت أولويات التقويم الاستراتيجي للموارد والإمكانيات من مكان إلى آخر ومن عصر لآخر*.
- قد تطلق على مستوى الأداء في العلاقات ، مثل الاستراتيجية في فن الحرب الذي يعد من فروع العلم العسكري بمستوياته الثلاث (الاستراتيجية،الفن التعبوي ، فن القتال أو التكتيك).[1]

ولأن المصطلح على قدر من التعقيد والاتساع فقد تداخل استخدامه إلى جانب مفاهيم أخرى كالتخطيط ، التكتيك، والسياسية ... وغالبا ما يساء استخدامها أو تحديد العلاقة بينها لأنها تشترك في الغايات والوسائل والطرائق وتستخدم الفكر الاستراتيجي بدرجات متفاوتة ، ولأنها عمليات محددة بذاتها فلا يشترط دائما أن تترافق لأنها تخدم غايات مختلفة في الدولة.

- السياسة والاستراتيجية تحددان أهداف الدولة وتوجهاتها ،لكن السياسة تستنبط من خلال عملية سياسية ،بينما تتم صياغة الاستراتيجية عبر عملية تفكير استراتيجي منظم له أسس في النظرية والتطبيق.وتعد السياسة في الهيكل التراتبي أعلى من الاستراتيجية،عندما تتناولان المصالح ذاتها أو القضية ذاتها على مستوى واحد، أو عندما تكون الاستراتيجية في مستوى ثانوي داعم وبالعكس، يمكن أن

* القمح مثلا قد يعد سلعة استراتيجية لدولة ولا يعد استراتيجيا في دولة أخرى ، ، فالدبابة أو الطائرة كانت تعد سلاحا استراتيجيا في القرن العشرين واختلف الوضع في نهاية القرن ليكون السلاح الاستراتيجي هو القنبلة الذرية والصواريخ ، ويختلف الامر أيضا في نفس الأمر من دولة لأخرى .

[1] "الاستراتيجية والاقتراب غير المباشر"، (2016/08/21)، نقلا عن:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/index.htm،

تكون السياسة ثانوية وداعمة لاستراتيجية عليا أو لمستويات عليا من الاستراتيجية ،أما التخطيط فيتم عبر عملية تحليل محددة وقد يدعم الاستراتيجية أو السياسة مباشرة .

- التكتيك هو أقل شأنا أو درجة من الاستراتيجية ،اللفظ مشتق من كلمة " تاسين" اليونانية وهي فعل معناه يهيئ للحرب ، هو فن قياد المعركة في ميدان المعركة أو هو تخطيط يوضع للمعركة يهدف إلى تنفيذ الالتزامات التي تم وضعها ضمن نطاق الإستراتيجية العملياتية وبغرض الوصول إلى الأهداف المثبتة بواسطة الإستراتيجية العامة. لكن التكتيك ليس بالضرورة يهدف إلى قيادة العمليات أو الصراع،بل يمكن أن يستخدم في العمليات التحضيرية .[1]

وقد ذهبت العديد من البحوث في أراء أخرى للقول بأن الاستراتيجية تأتي قبل التكتيك هذا الأخير الذي يوجه المخطط ، وبالتالي تكون الاستراتيجية مفهوم نظري و التكتيك مفهوم عملي ' تنفيذ' ،وبالتالي يمكن أن يقال بأن التخطيط هو ترجمة لاستراتيجية محددة تختار تكتيكا محدد للوصول إلى قرار أنسب.[2]

في ذات السياق هناك بعض المصطلحات التي تتفرع من المصطلح في حذ ذاته كأن نقول : الاستراتيجية السياسية ، الاستراتيجية العسكرية ، استراتيجية القنابل ، الاستراتيجية الكبرى *...

على ضوء ما سبق نخلص إلى أن المفهوم التقليدي للاستراتيجية تحول وفقا للتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية خاصة منذ نهاية القرن العشرين بحيث لم تبق مرتبطة بالمجال العسكري فحسب وإنما أصبحت تتعلق بإدارة دولاتية وغير دولاتية لمختلف الأنشطة التي لها أهداف ووسائل ، أي العمليات الداخلية و الخارجية في المجال الاقتصادي ،الثقافي ،السياسي الاجتماعي والعسكري بما يكفل تحقيق المصلحة الوطنية بآليات غير حربية بالضرورة .

تشير الاستراتيجية إذا إلى خطة منظمة يتبناها فاعل من الدولة أو من غير الدولة ،تعتمد على مجموعة الوسائل المتوفرة لتحقيق أهداف ومصالح تعبر عن أولويات وتفضيلات خلال فترة زمنية محددة (على المدى القصير، المدى المتوسط وعلى المدى الطويل).

- **الفرع الثاني : أنواع الاستراتيجية**

امتد مفهوم الاستراتيجية ليشمل مختلف المجالات بسبب تشابك وتداخل العوامل العسكرية مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتصبح بذلك أنواعا محدد للاستراتيجية .

---

[1] نيوف ، ***مرجع سابق*** ، ص 25.

[2] للمزيد راجع : آر يارغر ***مرجع سابق*** ص ص 23-34.

* داخلياً تتولى الاستراتيجية السياسية إدارة برنامج وطنيٍ لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وخارجياً تسعى عبر موائد التفاوض إلى تهيئة البيئة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية في التصدي واحتوائهم للخصوم وكسب الحلفاء والأصدقاء وتحقيق المكانة والتأثير للدولة. استراتيجية القنابل تعني الاختراق العميق لقلب دفاعات الدولة الخصم أما الاستراتيجية الكبرى فهي التي تدمج فيها السياسات مع قدرات التسلح للدولة بما يمكن اعتبارها عدة الحرب سواء كانت فرص النصرمضمونة أو غير مضمونة ، ويشار بها إلى المستويات العليا من القيادة في صنع قرار الحرب وهي تتعلق بأوقات الحرب والسلم معا.

الاستراتيجية العسكرية ترتبط بالصراع الذي تستخدم فيها القوة المسلحة من إمكانيات ووسائل عسكرية ،فيما تعنى الاستراتيجية السياسية بمختلف الآليات التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية محليا إقليميا ودوليا ، أما عن الاستراتيجية الاقتصادية فهي تلك التي تعنى بتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وبذلك فنوع الاستراتيجية باعتبارها خطة يرتبط لحد ما بطبيعة الأهداف والمهام المناط تأديتها كأن تكون عسكرية ، ثقافية ، اجتماعية وغير ذلك.

ولكون الاستراتيجية ترتبط بأشكال وتصنيفات متعددة ، ولكون القوة العسكرية تلعب دورها في جل الأنواع حصرت إحدى الدراسات أنواع الاستراتيجية في نمطين أساسيين:الاستراتيجية المباشرة،الاستراتيجية غير المباشرة ، ويتوقف استخدامها على طبيعة النظام السياسي للدولة وإمكانياتها والأهداف التي ترجو تحقيقها.

❖ **الاستراتيجية المباشرة :** تعتبر القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف ، ولا تستثني امكانية استخدام عناصر القوة الأخرى إلى جانب القوة العسكرية كالعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكل أجزاء مكملة لها[1]،و أثبتت أنه لا يمكن الوصول إلى النتيجة الحاسمة إلا إذا كانت الإمكانيات العسكرية تسمح بتحقيق نصر عسكري كامل وسريع لعدم افساح المجال للعدو بترتيب وضعه أو الرد ، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط إلا في لحظات تطور واستمرار التكتيك والعمليات ، أما في الفترات الفاصلة بين هذه اللحظات الملائمة فإن هذه الاستراتيجية تضع أمام المهاجم خصوما يستعيدون توازنهم بعد الضربة الأولى ويقفون أمامه ، وهو نفسه ما أكدت عليه عقيدة كلاوزفيتز الذي يؤمن بالحل الحاسم عن طريق الانتصار في المعركة أو تحطيم معنويات العدة بالنصر العسكري .[2]

الاستراتيجية المباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري نتيجة الاشتباك المباشر مع قوات العدو ، أو ليس عن طريق الالتحام المباشر ولكن بعمل يؤدي إلى الإخلال بتوازن العدو و ازعاجه.* كما نبحث عن تحقيق الهدف بالتهديد باستخدام القوة واستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الصواريخ بكوبا.[3]

❖ **الاستراتيجية غير المباشرة** : تعرف بالصراع طويل الأمد وهي لا تؤدي إلى النجاح إلا إذا كانت قيمة الهدف الذي يتم الصراع عليه متفاوتة بالنسبة للخصمين تفاوتا كبيرا ، وهي بذلك ترمي إلى إتعاب

---

[1] عبد الله أبو سمهدانة، ***مرجع سابق***، ص 37.

[2] عودة ، ***مرجع سابق*** ، ص 10.

* يكون ذلك بمهاجمة مؤخرته أو أجنحته أو النقاط الضعيفة في جبهته أو قطع خطوط المواصلات ،أو قطع طرق انسحابه ،أو ضرب مراكز قيادته.... وقد طبقها الألمان في الحرب العالمية الثانية ،وطبقتها اسرائيل في عمليات 1967.1956.1948

[3] عبد الله أبو سمهدانة ، ***مرجع سابق*** ،ص 38.

العدو وانهاكه معنويا قبل توجيه الضربة الأخيرة إليه، أي تأجيل العمليات إلى أن يسمح تفكك العدو المعنوي بتوجيه الضربة القاضية .[1]

وقد أكد العديد من المفكرين على ضرورة انتهاج هذا الأسلوب بحيث أشار سان تزو إلى أهمية الأساليب غير المباشرة في جميع المعارك التي تخوضها البلاد واعتبر المزاوجة بين القتال المباشر وغير المباشر فن مناورة من خلال اخضاع العدو بدون قتال والقضاء على روح المقاومة لديه.

ولأن الحرب لم تكن غاية بقدر ما هي وسيلة في الإسلام فقد عمد العرب على استخدام المناورة والمفاجأة في ساحة المعركة .ونجدها أيضا في الفكر الأوروبي الحديث أين شجع ميكيافلي على اعتماد الحرب النفسية .

أما مفهوم ليدل هارت في تحديده لجوهر الاستراتيجية غير المباشرة فيرى أن النصر يتحقق من خلال الانهيار النفسي للعدو وليس بالتدمير المادي لقواته،يتم عن طريق المناورة بالقوات وحشدها في اتجاه أضعف النقاط في دفاعات العدو، بهدفه انهاكه وليس تحطيمه ، على أن يتم تفتيته على أجزاء... في مفهوم آخر الهدف الحقيقي ليس البحث عن المعركة ، بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم ، إن لم يؤد للنصر يهيئ ظروفا مناسبة لمعركة تأتي بعدها وتنتزع النصر. ويؤكد ليدل هارت بأن النصر سيكون لمن أتقن فن الخداع وتبقى أسوء السياسات محاصرة المدن المحصنة.[2]

قد تكون الوسائل المستخدمة بدائية وضعيفة لا تكفي للحصول على نتيجة عسكرية حاسمة ولكن أساليب استخدامها تجبر العدو على بذل جهد أكبر بكثير مما يستطيع أن يتحمله إلى ما لانهاية.

تتخذ العديد من الصور من بينها اقناع حكومة العدو بعدم جدوى استمرار الحرب ،أو العمل والتأثير مباشرة على الزعماء أو الرأي العام الذي يستطيع الضغط على الحكومة ذاتها أو حكومة محالفة لها أو هيئة ، أو اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات طويل الأمد ،أو فتح جبهات ثانوية على أرض العدو، أو الاستيلاء على أهداف جزئية ثم التظاهر بالتوقف قبل القيام بعمليات أخرى[3] .

إن ميدان تطبيق هذه الاستراتيجية أكثر اتساعا فهو صالح لكل الميادين في الدولة ، السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية على عكس الاستراتيجية المباشرة التي تتطلب تدخل مباشر للقوة العسكرية .

وباعتبار الاستراتيجية أداة للسياسة الخارجية فقد اتخذت تصنيفات أخرى تعتمدها الدول كأداة لتشكيل وإدارة سياستها الخارجية نوجزها فيما يلي:

- الاستراتيجية الصراعية والتي تميل إلى استخدام أدوات الصراع لتحقيق هدف مركزي للدولة بالنصر على دولة أو مجموعة دول أو ايديولوجية معينة ،تقل صور التعاون بين الأطراف

---

[1] عودة، ***مرجع سابق*** ، ص 11.

[2] هارت ، ***مرجع سابق*** ، ص ص25،26.

[3] عبد الله أو سمهدانة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص38،39.

المتصارعة إلا في حال فوز أحد الأطراف ،وهو نفسه ماشهدته العلاقات الأمريكية السوفييتية ما بين 1946-1989.

- استراتيجية صراعية-تعاونية شكلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية هذا النمط تجاه بعضها البعض ، حيث تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية بالصراع على هيمنة القرار الأمريكي عالميا مع علاقات تعاونية في مجالات التكنولوجيا والتجارة ومحاربة الإرهاب الدولي ....
- استراتيجية تعاونية سلمية تعتمد الدول على تحاشي أي علاقة صراعية وتتجه إلى آليات التعاون والانفتاح على الدول الاخرى ، ويمكن أن نشير على طبيعة العلاقات التعاونية بين دول المجموعة الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

وقد تنتهج الدول أحيانا استراتيجية منفتحة تسعى من خلالها للسيطرة ولعب أدوار عالمية قد تذهب أحيانا لتكوين التكتلات أو الدخول في صراعات، في حين تتبع دول أخرى استراتيجية محافظة تسعى من خلالها للحفاظ على استقلالها دون البحث عن توجيه استراتيجية خارجية فعالة.

لأننا نتحدث عن أنواع وطبيعة الاستراتيجية لعل من المناسب أن نشير إلى أن التحولات التي طرأت على البيئة الدولة بعد نهاية الحرب الباردة فيما يتعلق بتغير هيكل النظام الدولي، ظهور قضايا جديدة عابرة للحدود، تغيير خريطة الصراعات الدولية في منحى متوافق مع تغير المفاهيم والأطر النظرية خاصة التغير في مفهوم الأمن ،قد أدت إلى تحول في عقيدة الاستراتيجية الأمنية التقليدية في معظم الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،و ذلك بسب النقاشات التي أثيرت حول دور وطبيعة القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة على سبيل المثال وما صاحبه من تذبذب في مستويات التسلح العسكري ،فأصبح بذلك لمجال التدخل ميزة جديدة .

حيث نجد أن التغيير في المعطى العسكري أفضى في ذات السياق إلى التحول في الاستراتيجية الأمنية على المستوى العالمي ،وهو الأمر الذي يظهر جليا من خلال عدم استقرار معدلات الترتيبات والاستعدادات العسكرية خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق العسكري ، هذا الأخير كان قد شهد تراجعا واضحا وسريع عقب نهاية الحرب الباردة ليرتفع من جديد بعد منتصف التسعينات من القرن العشرين وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ،وتشير في هذا الصدد جملة من الإحصائيات أن معدلات الإنفاق تزايدت بحوالي 6% خلال كل سنة في الفترة الممتدة بين 2002 و 2004 بحيث بلغ خلال 2004 الإنفاق العالمي ما قدر ب 1035 مليار دولار ما يعادل 2.6% من الدخل الوطني الخام [2].

---

[1] صباح نعاس شنافة ،"استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003" ، ***مجلة دراسات دولية*** ، العدد 51 ،2012، ص ص 113-125.

[2] Elisabeth, skons," les dépenses militaires " ,***forum du désarmement***, janvier 2005, PP 3-10

من جهة نلحظ أن الأداة العسكرية لم تعد الوسيلة الوحيدة أو الخيار الأساسي في توجيه الاستراتيجية الأمنية وذلك يرجع لأسباب عدة من بينها التغير في عامل التهديد ،مصادره ووسائله (العوامل الاقتصادية ، العوامل البيئية ،العوامل الاجتماعية كالإرهاب والجريمة المنظمة ،الأمراض والأوبئة..) ،إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد ميولات الدول نحو رفع القيم المالية التي تخصصها لأغراض عسكرية ضمن استراتيجيتها الأمنية، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد خصصت معظم الانفاقات في حملتها ضد الإرهاب ،وبالموازاة تزايد إنفاق بعض الدول والأقاليم الأخرى التي تشكل دولا كبرى انعكاسا للاستراتيجية الأمريكية ،أما فيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل فأحد العوامل التي توضح الحصة العالية من الإنفاق هو كثرة النزاعات المسلحة التي في معظمها تكون داخلية ،وما يترتب عن ذلك من عواقب تؤدي إلى التدويل ، و يثير هذا الوضع قضية المساعدة الخارجية وتمويل عمليات السلام والوقاية من الصراعات [1]، خاصة بفعل تشابك وترابط المصالح أين اتخذت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أبعادا عالمية .

✓ **المطلب الثاني : النظريات المفسرة للاستراتيجية**

لما كانت الاستراتيجية فن وعلم فهي ترتبط بممارسة وتطبيق وأيضا تخضع لقوانين ومبادئ تحددها بعض النظريات وتضع طرق استخدامها ، هذه النظريات تهدف إلى تفسير نماذج فعلية في الساحة الدولية نذكر بعضها في الطرح التالي :

❖ **نظرية المباريات:**[*]

استخدمت نظرية المباريات في العلوم السياسية لدراسة أوضاع الصراع بصورة رياضية للمساعدة في إمكانية وضع حلول لأوضاع صراعية قد تحدث في المستقبل عن طريق دراسة حالات سابقة ووضع نماذج نظرية لها تمكن صانع القرار من إيجاد حلول مناسبة عند حدوث أوضاع مشابهة لها .[2]

تعتبر نظرية المباريات من الناحية التحليلية شكلا من أشكال نظرية اتخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة وتحليل تصرفات صناع القرار من حالات الصراع المختلفة أو بعبارة أخرى تصف الكيفية التي يتصرف بها الناس

---

[1] ***Loc.cit.***

[*] هناك من يطلق عليها نظرية اللعبة، والتي بدأت في القرن الماضي،وضع شكلها المنهجي والنظري بعد ذلك عالم الرياضيات اميل بوريل عام 1921 وأخذت تطبق في مجال الاقتصاد وشهدت تطورات عدة في هذا العلم ثم توسع استخدامها ، لتدخل مجالات أخرى كالسياسة خصوصا في الخمسينات والستينات، كما دخلت مجال الاجتماع وعلم النفس، ومن ثم الأحياء التطورية، وقد حازت نظرية المباريات اهتماماً كبيرا بعد فوز كل من جون هارساني ورينهارد سيليتين بجائزة نوبل في الاقتصاد عن هذه النظرية ، و عالم الرياضيات روبرت ج .اومان على جائزة نوبل في الاقتصاد، بالاشتراك مع توماس شيلنج، عام 005 2.

[2] دينا هاتف عكي ، "نظرية المباريات في علاقات اسرائيل الدولية في ضوء علاقتها مع دول الجوار" ، ***مجلة مركز الدراسات الفلسطينية*** ، العدد 17 ،2013، ص ص35-48.

العقلانيون.لانتهاج الخيارات الرشيدة التي تحقق لهم أكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنبهم الخسائر بقدر الامكان أو على الأقل تقليصها إلى أقل حد ممكن، بتحليل قيم عددية للنتائج المحتملة في السلم والحرب.[1]

وكما تطبق في الصراع فإنها تطبق في التعاون ذلك أن الأخير أحد أسس العلاقات الدولية لذا نجد أن هناك من يعرفها بأنها" :دراسة منهجية للصراع والتعاون ، ذلك أن المفاهيم النظرية للعبة تطبق حيثما أصبحت تصرفات عدة لاعبين متداخلة ، وهؤلاء اللاعبين ممكن أن يكونوا أفرادا أو جماعات، مؤسسات...[2]

حسب كارل دويتش لابد على كل لاعب أن يحدد عددا من المنافع والمخرجات كي يستطيع غدارة المباراة بجدية ، وعليه ترتيب الخيارات بين الحركات المختلفة التي يقوم بها وبالتالي تكون لديه أيضا توقعات لمخرجات محتملة ،لابد أن يعرف اللاعبون ماذا يريدون وماذا يستطيعون القيام به وما لا يستطيعون ،المتوقع من سلوك كل لاعب أنه يريد العب من أجل الربح أو على الاقل ألا يخسر المباراة كلها مما يجعل سوكه أكثر حذرا وأقل مجازفة،كأن يقوم بحركة واحدة وسلسلة تحركات قصيرة ،او خطوة طويلة وسلسلة حركات طويلة تتضمنها حركات قصيرة ، فتكون الاستراتيجية الأكثر عقلانية هي التي تتضمن الاحتمالات الأكثر ربحا والنتائج الأدنى خسارة.[3] وتعتبر الحركة الأولى في المباريات أمرا مهما لأنها تؤكد أفضلية من يتحرك أولا والذي يمتلك ميزة اختيار الاستراتيجية التي غالبا ما يلزم الأطراف الآخرين باتباعها[4].

إن كل لاعب يضع أهدافا محددة وثابتة أولية وثانوية يختار لها سياسة مضبوطة ، من خلالها يأخذ بالحسبان الماضي والمستقبل ، فيكون على علم بقواعد اللعبة وحتى بتحركات خصمه السابقة[5].
هناك أنواع عدة من المباريات يتم تصنيفها حسب عدد اللاعبين (لاعبين أو أكثر ، أساسي ، أو ثانوي، يتمثل غالبا اللاعب الأساسي في صانع القرار ويتدخل لاعبون ثانويين لتوفير الموارد ودعم السياسات)، أو حسب النتائج (صفرية ، غير صفرية) أو وفقا لطبيعة القواعد (تعاونية أو غير تعاونية).....

---

[1] سعد حقي توفيق ، ***مبادئ العلاقات الدولية*** ،(بغداد :المكتبة القانونية ، ط5 ، 2010)، ص ص124،125

[2] Theodore L. Turocy and Bernhard Von Stengel ",Game Theory" ,***CDAM Research Report LSE-CDAM,*** 2001,P 4.

[3] عامر مصباح ، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ، (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، ط1، 2011) ، ص 122.

[4] Turocy ,Von Stengel,***Op.Cit***,P 26.

[5] للمزيد راجع : حامد أحمد موسى هاشم ، ***نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي***، (القاهرة : مكتبة المدبولي ، 1984) ، ص ص 3-9.

المباريات التعاونية وغير التعاونية

- يحدث التعاون في الأوضاع التي تكون فيها المصالح متطابقة ،قد لا تكون متماثلة بشكل كامل ،وإنما تقريبا هي ذاتها ، متكاملة ،أو متنافسة ، ويكون التعاون أحيانا علني ،وآخر ضمني وقد يكون مفروضا.

فالتعاون العلني مثلا يحدث عند وجود عملية مفاوضات حول أمر معين للوصول إلى اتفاقية معينة ، أما الضمني فيكون عند تلاقي مصالح الأطراف المعنية حول موضوع معين عند إدراكهم لوجود فوائد متحققة نتيجة هذا التعاون ،ولا يحتاج للإعلان عنه لضمان نجاحه، أما المفروض فغالبا ما يحصل بضغط من قوة عليا على الصعيد الدولي، أو حتى على الصعيد الإقليمي.

عندما تكون المصالح متطابقة ، متكاملة ، أو حتى متنافسة يدرك اللاعبون العقلانيون أن عدم التعاون يؤدي إلى خسارة كل الأطراف ، لذا يفضلون التعاون من عدمه، وغالبا ما تسود الثقة بين الأطراف المعنية خاصة إذا كانت هناك سلطة عليا ، أو جزاءات تضمن عدم ارتداد الأطراف على مواقفهم، فتكون المباراة هنا تعاونية .

- أما المباراة غير التعاونية فتحدث لأن الصراع يسود في المواقف التي تفتقر للثقة بين الأطراف ،ولا يوجد اتصال واضح بينهم ، و غالبا ما يأتي انعدام الثقة بين الأطراف من تجارب سابقة ،كما يلجأ اللاعب إلى مباراة غير تعاونية عند إدراكه لإمكانية تحقيقه للنجاح وعوائد كبيرة تستحق الدخول في مباراة من مثل هذا النوع ، في نفس الوقت يكون اللاعب قد ضمن مسبقا عدم وجود سلطة عليا تضبط سلوكه أو توجه له عقوبة عند ارتداده على الالتزامات السابقة ، وتكون الحروب أحد الامثلة على هذه المواقف ، كما أن الصراع الممتد زمنا طويلا يعد كذلك مثالا آخر. [1]

اللعبة الصفرية وغير الصفرية:

- يعتقد المحللون الاستراتيجيون أن الألعاب الصفرية تعتبر من الأشكال المستخدمة بشكل كبير في حالات الصراع الحاد بين خصمين أو بين مجموعة أطراف، وهي تعني أن نجاح أو ربح أحد الأطراف يساوي خسارة الطرف الآخر ،فإذا ربح الطرف (أ) +1 فإن الطرف (ب) ينال −1 ، وهذا الشكل الذي ينطبق على معادلة الحرب العالمية الأولى والثانية ، بحيث أن كل طرف كان يسعى بقدراته وموارده الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية أن يسكب الآخر صفرا من الصراع الدائر.

وتتجسد اللعبة الصفرية أيضا في صراع الإيديولوجيات المتطرفة التي تعمل كل واحدة منها على التقدم وكسب النفوذ على الأخرى ، كما كانت الصراعات الدينية في أوروبا وفي الشرق الأوسط بين المسلمين والمسيحيين،وبين الرأسمالية والشيوعية خلال فترة الحرب الباردة .[2]

---

[1] هاتف عكي، **مرجع سابق** ، ص ص39،40.

[2] مصباح ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 122،123.

من زاوية اقتصادية يرى البعض بأن الصراع الأمريكي السوفييتي كان صراعا صفريا ، حيث كان الانتاج الأمريكي يساوي ضعف الانتاج السوفييتي، ويعمل على توفير راحة المستهلك ، في حين كان الاقتصاد السوفييتي يركز على الصناعات الثقيلة والعسكرية .[1]

- أما بالنسبة للعبة غير الصفرية فهي تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي الصراع ، إذ انهما قد يخسران معا أو يكسبان معا، وقد يسلك الطرفان اتجاه بعضهما سلوكا تعاونيا أو غير تعاوني، ففي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الأطراف امكانية الاتصال ببعضهم مباشرة مع تبادل المعلومات ،أما في حالة التعامل أو السلوك غير التعاوني فيغيب الاتصال المباشر ولا يمكن لأحدها معرفة سلوك الآخر إلا بعد اقدام هذا الأخير عليه وفي ظل هذا النوع من الألعاب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب والخسارة* .

وفي معظم الأحيان فان التنافس الصراعي بين النظم والدول هو من قبيل الألعاب غير الصفرية،فالأوضاع التي تحتوي على المساومة هي مباراة غير صفرية ، كذلك حالة الوفاق الدولي (الوفاق الأمريكي–السوفييتي) هي حالة استمرار للصراع وتعد مباراة غير صفرية إذ أصبحت لدى الطرفين قناعة بأن الحرب النووية تشكل خسارة للطرفين أكبر من الكسب[2].

هناك نوع من الألعاب يكون أحد الأطراف يلعب لعبة صفرية في حين يلعب الطرف الآخر لعبة غير صفرية ، ولا يعتمد التمييز بينهما على ما إذا كانت النتيجة هي ابقاء طرف وزوال الآخر ولكن التمييز يكون على أساس الفوز الشامل أو الخسارة الشاملة لهدف محدد ومعين .

يجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية قد تعرضت للكثير من النقد فالسياسة الدولية حقيقة ليست لعبة بل تتغير قواعدها وفقا لمتطلبات اللاعبين الذين لا يمكن أيضا التنبؤ بسلوكاتهم على الدوام ، وبعض القضايا لا يمكن إعطاؤها رموزا حسابية وبالتالي لا تسمح بتطبيق قواعد هذه اللعبة ، ضف إلى ذلك أن ما توفره النظرية لصانع القرار للتعامل مع بعض المشاكل قد لا يعكس صورة العالم الحقيقي وهو ما قد يؤدي على مواقف غير واقعية في العلاقات الدولية...[3] .

---

[1] سعد حقي، ***مرجع سابق*** ، ص 128.

* في حالة عدم الاتصال يكون هناك نوع من الاتصال الضمني بين الأطراف والذي يساعد كل طرف في تفسير سلوك الطرف الآخر من خلال البدائل التي يختارها في اطار سلسلة طويلة من الألعاب.

[2] سعد حقي ،***مرجع سابق*** ، ص 129.

يمكن اسقاط هذا الوضع على الحرب الفيتنامية ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هدفها القضاء على الفيتنام الشمالية ، بينما حدد خصومها انسحابها تماما والقضاء على الفيتنام الجنوبية ومن ثمة توحيد الفيتنام الشمالية والجنوبية في جمهورية الفيتنام .

[3] سعد حقي ، ***مرجع سابق*** ، ص 130.

- **معضلة السجين ومعضلة الجبان :**

تعد معضلة السجين ومعضلة الجبان من المباريات التي يصلح فيها التعاون وعدم التعاون ،تثبت معضلة السجين كيف و لماذا تكون طائفة منتخبة من الإستراتجيات العقلانية أقل فائدة من طائفة أخرى لا عقلانية في بعض الأوضاع ، فهي عبارة عن لعبة لا صفرية الأرباح.

تقوم المعضلة على أن شخصين متهمين بارتكاب جريمة ولكن لا يوجد دليل عليهما ، عند التحقيق يتم الفضل بين الاثنين في غرفة معزولة عن الآخر دون اتصال فتكون الخيارات أمامهما كالتالي:

- أن يعترف أحد الأطراف ويقدم دليلا على إدانة الآخر فيطلق سراحه ويسجن الآخر بعقوبة مفروضة .
- في حالة اعتراف كليهما بالجرم يسجنان معا.
- في حالة عدم اعتراف الطرفين وصمتهما يأخذ كل منهما عقوبة واحدة أو يطلق سراحهما معا .

تتوقف النتيجة هنا على مدى توفر الثقة بين الطرفين ومدى عقلانيتهما، وتؤكد على أهمية التعاون والثقة بين الأطراف حتى في ظل غياب التواصل وتبادل المعلومات التي قد تؤدي إلى تحقيق الفوائد بصورة مشتركة ، كما توضح امكانية ارتداد أحد الاطراف عن موقفه بحسابه للفوائد التي تعود عليه [1].

أما معضلة الجبان (الدجاجة) فتقوم على أساس المواجهة بين سيارتين ، إذ ينطلق قائد كل منهما من جهة معينة باتجاه الآخر ،فإما أن ينحرف أحدهما ويفوز الآخر ، يخسر الأول مكانته للبقاء على قيد الحياة ،أو يقرر كلاهما الانحراف والتراجع فيتصرفان بعقلانية لإدراكهما للعواقب حتى وإن تعرضا للسخرية ، أو يستمر كلاهما بالقيادة إلى أن يصطدما ، قد يهلكان سويا أو يعانيان من خسائر رهيبة ، ويبقى التعاون قي مثلا هذه الحالة واردا مثل الصراع [2].

- **<u>نظرية الردع / توازن الرعب النووي :</u>**

ارتبط ظهور المصطلح وحددت أبعاده بظهور السلاح الذري ،ولكن مضمونه موجود قدم الحروب التقليدية ومع التطورات العلمية والتقنية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية رافقها تطور في الفكر الاستراتيجي وظهور مصطلحات أخرى معه . يعرف الردع بأنه مجمل التدابير التي تعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة من الدول بغية عدم تشجيع الأعمال العدائية التي يمكن أن تشنها دولة مجموعة دول معادية ضدها ، وذلك عن طريق بث الذعر في الطرف الآخر ومن ثم ثنيه عن الإقدام على أي عمل عدائي[3].

يعرفه "أندري بوفر" عل أنه تقديم أدلة للخصم لا يمكن إهمالها عن توافر المقدرة النارية التي تكفل معاقبته بعنف على أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق مكسب معين من وراها على حساب الدولة الرادعة

---

[1] أحمد موسى هاشم، ***مرجع سابق*** ، ص ص 20-23.

[2] هاتف عكي ، ***مرجع سابق*** ، ص 41.

[3] ***موسوعة السياسة*** ،عبد الوهاب الكيالي ، (بيروت : دار الهدى للنشر ، ج 2) ، ص 716.

، وهو أيضا منع قيا الخصم بما لا يرغب الرادع أن يقوم به ، وهدفه ردع الخصم من الإقدام لعى أمر معين أو استخدام ما لديه من أسلحة[1] *.

لقد مثلت الفترة الممتدة من القرن السابع عشر وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية المرحلة التي وصفت فيها نظرية الردع بالتقليدية بدلالة نوعية وطبيعة الأسلحة المستخدمة ، فكان الردع في ظل نظام توازن القوى *التقليدي يقوم على فكرة القدرة على الانتصار في الحرب إذا ما اندلعت وذلك بهزيمة العدو وتدمير جيوشه أو حتى احتلال أراضيه أو على الاقل فرض الإرادة السياسية بعد الانتصار عليه عسكريا إذا لم يستجيب الطرف الآخر للطرف الرادع [2].

والردع يقتصر على التلويح باستخدام السلاح النووي (جزئيا أو كليا ، محدودا أو شاملا) ويتحقق هنا عندما يتأكد الفارق النوعي والكمي للعوامل التي تتشكل منها القوة المادية و غير المادية والتي تكون بحوزة أي من الطريفين المتقابلين عندما تترجم إلى قدرة فعلية لممارسة تأثير ناجع أو سلوك ضاغط[3].

لقد أصبح الردع مفتاحا للاستراتيجية في القرن العشرين بعد أن تحقق ما يعرف بالتوازن النووي بين الغرب منذ الخمسينات وحتى الستينات وبعد أن اقتنعت القوتان الأمريكية و السوفييتية بعدم جدوى الحرب لأن كل منهما يمتلك القدرة على الردع و الانتقام إذا تلقى الضربة الأولى.

وبهذا لم يكن موجودا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت ركيزته الأساسية بعد ذلك امتلاك السلاح النووي ليس بهدف استخدامه ضد العدو و إنما من أجل منع العدو من القيام بعمل عدواني معين

---

[1] رياض الراوي ، ***البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*** ، (دمشق :دار الأوائل للنشر والتوزيع ،ط2 ، 2008)، ص25.

* يؤكد التعريفان مدى ارتباط الردع بالأمن القومي للدولة عندما يهددها العدوان الخارجي وهو ما يدفعها إلى تعبئة واستخدام أقصى قدراتها لمواجهته من خلال استخدام القوة العسكرية من أجل الحفاظ على أمننها واستقرارها.

* الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمة لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة لها ردع التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر ،وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار. ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى.

[2] عبد القادر محمد فهمي ، ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*** ، (عمان : دار الشروق لنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010)، ص 118.

[3] محمد فهمي ***،مرجع سابق*** ، ص 119.

وهو الرأي الذي ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكي الاسبق " إدموند موسكي" عندما وضع تصوره بأن الهدف من الردع النووي يكمن في منع نشوب حرب نووية [1].

إن انتهاء الحرب وظهور الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل أدى إلى بروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية مما أثر في تغير ميزان القوى التقليدي إلى ما أصبح يعرف بتوازن الرعب النووي الذي يقوم على ما يعرف بالردع النووي المتبادل [□] .

ويعود استخدام تعبير " توازن الرعب النووي " إلى العالم الأمريكي ' ج.روبرت أوبنهايمر' الي لجا إلى تشبيه حالة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلا الستينات بعقربين يمتلك كل منهما وسائل القضاء على خصمه لكنه في الوقت نفسه غير راغب في استعمالها لخوفه من انعكاس النتيجة عليه ، هذا الرعب النووي المتبادل أدى إلى نشوء عدم نووي في العالم حيث لا يجرأ أي طرف على البدء في حرب نووية وهو ما دفع الدول العظمى للتحول إلى الحروب المحدودة من أجل حل النزاعات المحلية والدولية ضمن مستوى معين باستخدام الأسلحة التقليدية دون الجرأة على استخدام السلاح النووي لحسم الصراع ، ومثل هذه الحروب التي نشأت في مختلف أنحاء العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية صورة للصراع غير المباشر بين الدولتين العظميين بعد أن تعذر الصدام المباشر بينهما بسبب الرعب النووي .[2]

أثارت هذه النظرية الكثير من الجدل حيث أكد البعض على ضرورة عدم الاعتماد عليها لعدة أسباب منها : أن تكون التهديدات أو الانذارات المرسلة غير مقنعة وغير واضحة وقد يؤدي ذلك إلى إساءة فهم النوايا السياسية ، كما أن القدرات العسكرية قد تكون غير كافية، في حين تكون القوات المسلحة ضعيفة فنيا وعمليا وفي هذه الوضعية قد تلجأ بعض الأطراف لتنفيذ أعمال مخادعة انفعالية على الرغم من عدم وثوقها بالنصر ، ما يعبر بدوره على ضعف القوى السياسية و المصالح الداخلية [3].

إن هذه النظرية حقيقة وسعت من أهمية الاستراتيجية النووية في الحلول دون نشوب حروب الانتحار ، ففي الماضي كانت القوى شبه متعادلة عسكريا من ناحية امكانيات القوة المتاحة ، وكانت تستطيع القتال إلى حد الفناء التام ،ولكن ذلك لم يحدث لأن احدى القوتين كانت تبادر بالاستسلام ، وبالمثل يمكن أن

---

[1] الراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 26.

[□] يشير الردع النووي الحالة النفسية التي سادت العالم عندما تحقق التوازن النووي بين الدولتين العظميين ،وأصبحت كل حرب نووية تشكل خطرا كارثيا على العالم يستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة التدميرية بالضربة الثانية فالدولة الأولى إذا ما تعرضت لهجوم نووي من الدولة الثانية أيا ما كان عنفه فسيظل بمقدورها استيعاب صدمات الضربة الأولى وتوجيه ضربة انتقامية و تعتبر هنا حروب انتحار متبادل.

[2] الكيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص823.

[3] كولن جراي ، "سياسة الردع والصراعات الإقليمية .المطامع والمغالطات والخيارات الثابتة"، ***مجلة دراسات عالمية*** ، العدد 26 ، ص ص 7-35.

يتحقق هذا الوضع في ظروف الحروب النووية فيستسلم أحد الأطراف الذي يداخله اليأس من جراء فداحة التدمير الذي يتعرض له.

ضف إلى ذلك فإن هذه النظرية تجمد أوضاع التوازن الدولي ، فالثورة التكنولوجية في أسلحة الدمار الشامل بتطوراتها المستمرة قد تغير مستقبلا الكثير من الافتراضات والتوقعات ،وقد لا تستمر أوضاع التوازن النووي لفترة زمنية طويلة، وان استمرت فهي تعتمد على تصرفات الأطراف المتخاصمة أكثر من اعتمادها التقييم لموضوعي للقدرات العسكرية لكل طرف[1].

وهنا لابد لنا من بيان أن استراتيجية الردع بسبب تعاظم دور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على حساب العامل العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تعنى بها دراستنا قد تلاشت بعد أن وجهت الأنظار لقضايا جديدة من بينها حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ، العولمة ،الديمقراطية، حدود السيادة وغيرها ، غير أنه وبدخول القرن الحادي والعشرين أعاد إحياءها ،فالقول بغياب التكافؤ بين الرادع والطرف المردوع لا يعني عدم انتهاج الاستراتيجية ، وإنما تم إضافة أبعاد جديدة لها ،ونكون بصدد الحديث عن الاستراتيجية الوقائية التي تصدرت الهرم الاستراتيجي الأمريكي ،وأصبحت آداة جديدة تبنتها الإدارة الأمريكية لمواجهة طبيعة التحولات الدولية الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ،لتحول مفهوم الردع من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم .

❖ **نظرية الاحتواء :**

كان " جورج كينان" هو من طور بالأساس مبدأ الاحتواء في أواخر الأربعينيات ردا على التهديد السوفييتي الآخذ في الظهور لأنه كان مدركا للثمن الذي دفعه الحلفاء إبان الثلاثينيات بعدم ردهم على هتلر ، مرتابا في أجندة ستالين التوسعية ، وبذلك أقنع الرئيس ترومان بهذه السياسة من أجل تحقيق السيطرة الأمريكية على البيئة العالمية ،و اعتبرت هذه الاستراتيجية مسعى للأمن القومي ليس المطلوب مواصلة التفوق العسكري الامريكي أو إعادة تركيب العالم بصورة أمريكية بل الحفاظ على تنوعه وحسب في مواجهة محاولات إعادة تركيبه حسب صور الآخرين [2].

ترتكز إلى فكرة ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفييتي و"احتواء سياستها التوسعية" حسب تعبير كنان ، انطلاقا من فرضية ديمومة عداء القيادة السوفييتية نحو الغرب وتوخيا لفرض الهيمنة الأمريكية على دول العالم غير الشيوعي ،واستهدفت السياسة تحقيق المصالح الأمريكية والغربية بالوسائل السلمية المدعومة بالتهديد العسكري المبطن ، خاصة بعد أن تعبت الشعوب

---

[1] اسماعيل صبري مقلد ، ***العلاقات السياسية الدولية .دراسة في الأصول والنظريات*** ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991)، ص 284.راجع أيضا برونو ترتري، ***السلاح النووي بين الردع والخطر***، ترجمة عبد الهادي الإدريسي ، (أبوظبي:هيئة أبوظبي للثقافة ،ط1، 2011) ،ص ص 43-94.

[2] إيان شابيرو، ***نظرية الاحتواء .ماوراء الحرب على الإرهاب***، ترجمة أبو عبد الرحمان الكردي ، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،ط1، 2012) ، ص 54.

من ويلات الحروب وبرهنة الاتحاد السوفييتي على قدراته العسكرية الكبيرة ، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه السياسة تقوم بدعم الأنظمة الرأسمالية والموالية لها عن طريق المساعدات الاقتصادية والفنية ، بالإضافة على تشكيل الأحلاف العسكرية ... ،[1] وتطورت هذه الاستراتيجية على يد "جون فوستر دالاس" وأصبحت تسمى سياسة الهاوية [*].

لقد بنى كينان الاحتواء على التفريق الأساسي بيم المصالح الحيوية والهامشية ، فتعرض المصالح الحيوية للتهديد يعد من أهم مبررات الحرب غير أن هذه الأخير يجب أن تبقى استراتيجية الملاذ الأخير ،وتصبح بلا معنى في الدفاع على المصالح الهامشية. ومهما بلغت هامشية المصلحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فغالبا ما تكون حيوية بالنسبة لخصوم آخرين ، فيحاولون تصعيد الأمور لحمياتها ،وتضطر الولايات المتحدة الأمريكية بدورها على استخدام القوة غير المتكافئة لمواجهة مثل هذه الحالات[2].

وقد أضاف الرئيس ترومان عنصرا آخر لسياسة الاحتواء مقدما لها تحليل عقائدي ، في حين ركز كيانا على فاعلية مقاومة القوة بالقوة ،اعتبر ترومان أن هذه الاستراتيجية الجديدة ضرورة جديدة من أجل الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد المد الشيوعي، والذي لا يمس فقط بكيان الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي بل يمثل عداءا لكل القيم التي تدين بها[3].

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء على أربعة افتراضات رئيسية :

- الحرب الشاملة هي النموذج الوحيد الذي يمكن تطبيقه مستقبلا ضد الاتحاد السوفييتي .
- التفوق الجوي و مقدرته التدميرية تفوق تنفيذ أي استراتيجية هجومية للاتحاد السوفيتي.
- افتراض عدم مخاطرة السوفييت دون قدرات كافية من السلاح الذري.
- الاقتصار على الاعتماد على جانب واحد من فروع القوات المسلحة.[4]

لقد كان الاحتواء وليد الحرب الباردة وبعد التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة أين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دينامو الاقتصاد العالمي والقوة العسكرية الكبرى الوحيدة لم يتضح ابدا هل بقي بعد 1991 من يجب احتواؤه خاصة بعد تسارع الدول الشيوعية للانضمام للحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ، وسياسات خفض عدد الجيوش والتسلح التي انتهجها بوش ، غير أن فكرة استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على القوة اللازمة لمواجهة أي تهديد قد واجهت ثلاثة ضربات عند بداية الألفية

---

[1] ***موسوعة السياسة*** ،عبد الوهاب الكيالي ، (بيروت : دار الهدى للنشر ، ج 1) ، ص 84.

[*] يقصد بها تحقيق مكاسب معيّنة من طريق تصعيد أزمة دولية ما، ودفعها إلى حافة الحرب النووية ، بصورة خاصة ، مع إيهام الخصم أنك تأبى التنازل أو الرضوخ ولو أدّى بك ذلك إلى اجتياز هذه الحافة الخطرة.

[2] شابيرو ، ***مرجع سابق*** ، ص 56.

[3] صبري مقلد ، ***مرجع سابق*** ، ص253.

[4] ***المرجع نفسه*** ، ص 254.

الجديدة ، بداية بهجمات 11 سبتمبر التي شكلت حرب مفتوحة على الإرهاب ، والحرب العراقية والكارثة الطبيعية لإعصار "كاترينا" *... [1]

نقاط الضعف التي عرفتها هذه النظرية حاول "جون فوستر دالاس" تصحيحها من خلال بلورته لنظرية الانتقام الشامل في بداية الخمسينات ، ارتكزت على حرية الانتقام الفوري والعنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة الأمريكية ، فالطريقة الوحيدة لردع أي عدوان يشكل خلل بتوازنات القوى الدولية تكون باقناعه بأنه سيتلقى انتقاما نوويا، ولم يكن الهدف من هذه الاستراتيجية هو تطويق المد السوفييتي بل هدف إلى تفكيك هذه الكتلة أو القضاء عليها نهائيا ، وبسبب عجز النظرية على تطبيق استخدام السلاح النووي في العديد من المواقف أولها حرب الهند الصينية تعرضت للنقد الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة سميت بنظرية الاستجابة المرنة أخذت تدخل مرحلة التطبيق العملي الفعلي في فترة إدارة الرئيس الأمريكي جون كيندي منذ بداية الستينات وقد وضع إطارها العام الجنرال" ماكسويل تيلور" من أجل إعطاء حرية ومرونة للدبلوماسية الأمريكية في تدخلاتها في مختلف النزاعات ، وفتحت المجال للتنويع في أسلحة القتال.[2]

➢ المبحث الثاني : الدولة:إطار مفاهيمي–نظري

✓ المطلب الأول : مفهوم الدولة

- **الفرع الأول : تعريف الدولة**

إن تعريف الدولة يعاني من مشكلات مفاهيمية حالت دون وضع تعريف شامل وجامع، حيث اكتفى الباحثون بالتركيز على جانب محدد أو ربط المصطلح بمفاهيم فرعية أخرى وفقا لطبيعة تخصصاتهم،فهناك الجانب القانوني ، الاقتصادي ،السياسي، الفلسفي ..... الأمر الذي أصبح عقبة ابستمولوجية تواجه أي طرح يرتبط بالدولة ، سواء تعلق الأمر بالنقاشات النظرية أو الخطابات السياسية في كل دول العالم الغربية منها والعربية.

* يعتبر أحد أعنف خمسة أعاصير في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2005، ويعتبر سابع أكبر أعاصير المحيط الأطلسي على الإطلاق. الكارثة الطبيعية الأكثر تكلفة بلغ عدد الوفيات حوالي 1833 قتيل، وقد تم تقدير الخسائر المالية بأكثر من 108 مليار دولار أمريكي، وهو ما يقارب أربعة أضعاف خسائر إعصار أندرو في عام 1992.

[1] شابيرو ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 79–81.

[2] صبري مقلد ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 255–258.

فالدولة ترتبط بالتراب الوطني المحدد وفقا للجغرافي ، والسوسيولوجي يراها من منظور التمييز بين الحكام والمحكومين ،في حيت تعبر عن نسق من الضوابط بالنسبة للقانوني وينظر إليها الفيلسوف كجوهر أخلاقي واع بذاته، و غيرها من الآراء كثير [1].

لقد كان مصطلح الدولة منذ القدم يعبر عن وجود فئتين تخضع احداهما للأخرى ، و الحقيقة أن الدولة تبقى دائما مجرد مفهوم نظري مجرد لا تطبع عليها الصفة المادية إلا بوجود حكومة تضيف لها صفة قانونية ملموسة ، خاصة في ظل الاتفاق حول كونها وبشكلها الحالي ظاهرة حديثة نسبيا أما حالات ممارسة السلطة في المجتمعات القديمة خاصة قبل القرن السادس عشر لا يمكن ادراجها في المفهوم الحالي الذي يحمله المصطلح*.

ضف إلى ذلك فمفهوم الدولة ونشأتها له عدة اتجاهات لربط العلاقة ما بين الأفراد كوجود وما بين الكيان السياسي كمنحى لإثبات وجود الفرد ، و بما أن الدولة تمتلك الشرعية لممارسة السلطة فالفرد ملزم بالخضوع لها مقابل توفير الأمن،الحماية والرفاه.

في هذا الصدد عبر' أندرو فنسنت' على أن الدولة تتصف بالازدواجية بالرغم من وجودها الظاهري وهلاميتها إلا أنه يصعب تحديدها وتعريفها ، ويقول : " جرب أن لا تقوم بدفع الضرائب أو أن تغادر بلادك بدون جواز سفر"[2]، تأكيدا منه على وجود الدولة على الرغم من عدم امكانية الافصاح عنها منذ اللحظة الأولى ، الأمر الذي ذهب إليه ' بيار كلاستر' أيضا إذ يرى بأنه لا يمكن أن نتخيل مجتمعات بلا دولة ، فالدولة هي قدر كل مجتمع ، المجتمعات المحرومة من الدولة مجتمعات غير مكتملة وغير متمدنة بل هي غير حقيقية أيضا [3] .

---

[1] محمد الهلالي ،عزيز لزرق، ***الدولة***، (المغرب :دار توبقال للنشر، ط1 ، 2011)، ص9.

* هذا الطرح يؤكده أندرو فنسنت الذي سماها" مجتمعات بلا دولة "وقسمها إلى أربع فئات كالتالي:

–الفئة الأولى :تجسد أدبيات واسعة النطاق من أدبيات الأنتربولوجيا حول" الجماعات البدائية" وهي عادة منظمة بمصنفات أو فئات مثل العشيرة أو روابط الدم والنسب، وهي في العادة مجتمعات بدون رأس–حاكم– كما يسميها إيفانز بريتشارد، وهي لا تشبه الدولة في أي من حالاتها – .الفئة الثانية :تتمثل في التنظيمات السياسية المتطورة والتي تعتبر سابقة على ظهور الدولة كالدولة المدينة الإغريقية والإمبراطوريات وأشكال التنظيم السياسي في العصور الوسطى، وهي تقترب من الدولة في بعض خصائصها – .الفئة الثالثة :تضم تصورات لبعض أيديولوجيات القرن التاسع عشر، وخاصة الفوضوية، التحررية، والشيوعية، وهي فئة تمجد أشكالا بدائية من الجماعات بلا دولة وترى أن الدولة هي العلة الأولى لتعاسة البشرية – .الفئة الرابعة :تغطي هذه الفئة تلك المجتمعات الحديثة التي ليس لها تقاليد الدولة من حيث تاريخيتها وقانونيتها كمؤسسة تتصرف نيابة عن السلطة العامة، وهناك محددان أوليان لهذا الافتقار، هما البنيات المؤسسية والتقاليد التشريعية والأيديولوجية، حيث يعطي فنسنت مثالا على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمحدد الأول، والمملكة المتحدة بالنسبة للمحدد الثاني.

[2] أندرو فنسنت، ***نظريات الدولة***، ترجمة مالك أبو شهيوة و محمود خلف(بيروت :دار الجيل، ط1، 1997) ، ص ص 25-27.

[3] Pierre Clasters, ***La Société contre l'état*** (Nancy: Éditions Marée Noire, 2006), P09.

يقول 'أنردو فنسنت' : " ما هي الدولة ؟ هذا هو أحد أبسط و أكثر الأسئلة إثارة للحيرة يمكن أن يطرح في علم السياسة "[1].

من الناحية اللغوية نجد أن كلمة Etat بمعنى الدولة مشتقة من الكلمة اللاتينية Status التي تشير إلى فكرة الوقوف واستقرار الوضع، وانتقلت إلى مختلف اللغات الأوروبية بألفاظ وإن كانت مغايرة فإنها مشتقة من ذات الأصل و المصدر، فهي بالألمانية Staat، و بالانجليزية ، State و بالفرنسية ، Etat وبالاسبانية Estado ، و بالإيطالية .Stato [2].

و في اللغة العربية يأتي المصطلح : الدولة و الدولة (بالفتح والضم) وتعني العقبة في المال والحرب سواء ، فيقال : صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا ... والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال[3].

ويجدر بنا أن نحيل الفكرة هنا كون أن المعاجم العربية القديمة حقيقة لم تأت على ذكر مصطلح " الدولة" بمفهومها الحديث (إداريا وسياسيا) ، و إنما وردت لتعبر عن تداول الرأي أو الأمر ، ما له علاقة أكثر بالشورى والتوريث ، بل نجد أن العديد من المصطلحات استعملت لتدل على نفس المعنى من بينها : السلطة ، الرعية ، الجماعة ... ، ولا نقصد من هذا أن تاريخ العرب أو الفكر الإسلامي لم يعرف الدولة ، وإنما المراد قوله أن المفهوم المتعارف عليه حاليا قد جاء مع بدايات القرن العشرين .

و جاء ذكر المصطلح في الكثير من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريف و أحاديث الصحابة أيضا ، على سبيل المثال ، جاء في قوله عز وجل في سورة الحشر الآية 7 : { ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب }.

من الجانب الاصطلاحي ترجع فكرة الدولة إلى الفكر الإغريقي في كتاب "الجمهورية" لأفلاطون وأخذ يتطور مدلول هذا الاصطلاح حتى استعمل في القرن السادس عشر مع مكيافيلي الذي ذكره لأول مرة في كتابه 'الأمير' سنة 1531 ليدل على أن كل هيئة لها سلطة على الشعوب تعتبر دولة أو جمهورية أو إمارة . لكن في الحقيقة نجد أن العلامة ابن خلدون قد سبق إلى استخدام المصطلح في عدة مواضع من مقدمته المشهورة منذ القرن الخامس عشر.

مصطلح الدولة في حد ذاته مصطلح قديم لكن مفهومه الحديث يؤرخ لبداية ظهوره بمعاهدة وستفاليا ولقد استخدم على مر العصور للدلالة على معان متداخلة، فقد استخدم للدلالة على بلد معين Country سواء كان يشكل وحدة سياسية واحدة أو إتحاد ،في حين استخدمه آخرون للدلالة على كل ما يتصل بالحكومة وعملها، بينما يعبر عند البعض على تنظيم علاقات القوة والسلطة في مجتمع ما[1].

---

[1] فنسنت ، ***مرجع سابق*** ، ص13.

[2] مصطفى قلوش، ***النظم السياسية ' نظرية الدولة'*** ، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر ،2000) ، ص 9.

[3] ابن منظور ، **لسان العرب** ، (بيروت : دار صادر ، الجزء 11) ، ص 202.

وبالتالي يكون للدولة معنيان متداخلان وفقا للدكتور " حسن لطيف كاظم الزبيدي " ، فالدولة تعني النظام أو الجهاز الذي تحتكر من خلاله السلطة الاستعمال الشرعي للعنف ، كما تدل على المجتمع الذي يخضع لتلك السلطة أو الحكومة . وهو ما ذهب إليه الدكتور راغب نبيل الذي رأى بأن مصطلح الدولة يتضمن مفهومين مرتبطين ببعضهما البعض ، يذهب المفهوم الأول للدلالة تجمعات بشرية لكل منها خصائص مميزة (الدولة – الأمة) ، في حين يتضمن المفهوم الثاني دلالة على أجهزة الحكومة لأمة معينة (الدولة – الحكومة) تسير زمام الأمور وتشرف على السلطة في الدولة[2].

تتعدد إذن التفسيرات حول دلالة مصطلح الدولة خاصة بسبب ارتباطه بكثير من المفاهيم الفرعية والتي تجعله مفهوما مركبا يصعب ضبطه. سنحاول من خلال هذا العنصر أن نتتبع بعض الإسهامات الغربية و العربية التي قدمت في تعريف مفهوم الدولة باعتبارها تخدم أغراض الإشكالية المطروحة في البحث.

أولا : مفهوم الدولة في الفكر الغربي

جاءت المساهمات النظرية للمفكرين الغربيين الأوروبيين منهم خاصة تزامنا مع ظهور الدولة القومية كما سبق وذكرنا ، إلى غاية أوائل القرن العشرين ، أين حظي المصطلح باهتمام كبير من قبل الباحثين في تخصصات العلوم السياسية و التاريخ و الفلسفة والقانون .

قبل أن نخوض في تقديم أهم التعاريف التي وردت في الفكر الغربي ، ننوه إلى أن الحديث عن الدولة هنا يشمل "الدولة القومية " أو الدولة–الأمة" باعتبارها شكل سياسي وقانوني متميز عن التنظيمات التي سبقتها و التي من بينها نمط دولة المدينة ، هذا الشكل نلمسه خاصة في أبحاث الرواد الأوائل أمثال ميكيافلي ، بودان ، هوبز وهيغل ، مرورا بكارل ماركس وفيبر*.

من أجل تحديد مفهوم الدولة قدم دارسوا الفكر السياسي أو التاريخ السياسي أربع توجهات نظرية تعبر عنها معظم الكتابات الغربية[3]:

1) تتناول الدراسات الدولة وفق عنصر القوة والقهر ، من خلال الفصل الكامل بين الحكام و المحكومين (إلغاء مفهوم الطبقية) ، من روادها نذكر : " مايكل" ، "موسكا" ، " باريتو" .

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، ***الدولة والتنمية في الوطن العربي*** ، (الأردن : الوراق للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص16.

[2] نبيل راغب، ***هيبة الدولة ، التحدي والتصدي*** ، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ،2004) ، ص 31.

* يعد أفلاطون أول من نظر إلى موضوع الدولة في كتاباته الفلسفية السياسية بصورة مباشرة حيث حدد مفهومين للدولة : الدولة المثالية في كتابة الجمهورية ، و الدولة المركبة في كتابه السياسي و القوانين ، إضافة إلى الدولة المختلطة أو المتوازنة التي تتضمن مبدأ سيادة القانون ، أما الرومان فقد تولدت فكرة الدولة لديهم وفقا لقانون الشعوب الذي يؤكد على الحقوق الفردية و الفردانية ، في حين تعلق مفهوم الدولة بالحق الإلهي في ممارسات السلطة عند القديس " سانت أوغسطين"

[3] الزبيدي ، ***مرجع سابق*** ، ص 27.

2) يتناول هذا التوجه أطروحات المدرسة التعددية ، التي تتصور بأن القوة الاجتماعي موزعة بي الفئات والتنظيمات في المجتمع ، يتفق أنصارها حول ضرورة الحفاظ على الدولة الدستورية في ظل الليبرالية ، و يختلفون حول مدى تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع .
3) تتجسد أفكار هذا التوجه في المدرسة الماركسية التي تتناول دور الدولة و الصراع الطبقي ، باعتبار أن الدولة وسيلة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، من خلال وظائفها تخدم الطبقة المسيطرة و النظام الرأسمالي .
4) يشمل أطروحات مدرسة التحديث (أفكار "إيميل دور كايم " و " ماكس فيبر" التي تركز على استقلالية الدولة الممثلة في مؤسسات عقلانية، تكون ممارسة القوة فيها وفقا للتنظيم البيروقراطي.

تميزت مفاهيم الدولة في مرحلة الإقطاع بطبيعة الدين التبشيرية المجسدة في أفكار "هيغل" ، الذي مجد الدولة باعتبارها انتصارا للفكر على المادة ، واعتبر أيضا بأنها أداة لخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

على المستوى الاقتصادي عالج الباحثون مفهوم الدولة من جانبين اثنين، تتناولهما أفكار المدرسة التجارية ومدرسة الفيزيوقراط ، ويكمن وجه الاختلاف بينهما حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ففي حين يبرر التجاريون التدخل الواسع للدولة في عمليات الاقتصاد حتى بتبرير آليات ووسائل عديدة تشمل على سبيل المثال إمكانية التوسع الاستعماري لجلب الثروات و تحقيق الفائض ، نجد أن أمثال " فرانسوا كيناي" و " آدم سميث" يفضلون عدم تدخل الدولة ، في حين أشار ذلك الأخير إلى إمكانية تبني الدولة لآليات تنظيمية في الممارسات العامة .

وبالنسبة للفكر الماركسي نجد أفكار كل من " انجلز" الذي يعتبر الدولة نتيجة لمرحلة من مراحل تطور المجتمع ويتفق مع كل من "لينين" و "كارل ماركس " كونها أداة للسيادة تتميز بالسلطة والصفة القمعية، كما أنها ظاهرة تاريخية لها بداية و نهاية . تصور " كارل ماكس" عبر على أن الدولة تتطور مع تطور الصدام بين العمل و رأس المال ، في حين تصور " أنطونيو غرامشي" أن الدولة تبنى وفقا للقوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، الأمر الذي يستوجب فرض أطر تنظيمية ، وميز بين نمطين : دولة محدودة الوظائف ودولة منتشرة الوظائف*.

ومن بين الاتجاهات المعاصرة التي تناولت مفهوم الدولة نجد رواد الاتجاه المؤسساتي الذين ركزوا على التعاون بيم مختلف أجزاء الكتلة الاجتماعية ، منهم " جون كينيث جالربت" ، "ليونيتيف"، " جوان روبنسون " و " توماس بالوا ". ونجد أيضا كتابات كل من "دافيد هيلد" ، " روجر ديل " ، "ألفرد ستيبان " وغيرهم ممن تناول الدولة من منطلق علاقتها بالمجتمع المدني و المجتمع الدولي أيضا .

* الدولة محدودة الوظائف يكون فيها المجتمع المدني سائدا ذو مكانة مرموقة كم كان الحال في تاريخ أوروبا الحديث ، حيث أن الطبقة أو تحالف طبقي يساهم في تشكيل الدولة القومية ، أما نمط الدولة منتشرة الوظائف تكون فيها الدولة أساس كل التفاعلات وفوق كل التنظيمات بما فيها المجتمع المدني ، وهذا النمط نلحظه في المجتمعات الشرقية التي يتميز فيها الحكم بالتسلط والاستبداد.

ونظرا لأن مفهوم الدولة موضوع شاسع في حذ ذاته ويطول الخوض فيه سنكتفي بذكر بعض التعاريف:

- حسب موسوعة علم السياسة يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الدولة :

" هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه ، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه ، وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج (....) ، من الناحية القانونية تعتبر الدولة شخصية قانونية موحدة وكيانا اجتماعيا دائما يتمتع بسلطة الأمر والنهي على نحو فريد في المجتمع ، يضم هيئة من الأشخاص الطبيعيين ، يديرون السلطة العليا للدولة و التي تمارسها عنها وكالة الحكومة."

- يعرف "ماكس فيبر " الدولة كهيكل سياسي منظم له سلطة الإكراه، تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها ، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها ، ويركز التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها [1].
- يرى دوجي بأن الدولة هي التي تثبت التفاوت السياسي بين الحكام والمكومين ، ،أما سالموند الانجليزي فيعتبر أن الدولة مجموعة أفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة ، في حين يرى هولاند أنها مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليما ويخضعون لسلطان أغلبية أو لسلطان طائفة منهم ، في حين يعرف الألماني لاباند الدولة بأنها جماعة تمتلك حقوق ممارسة السيادة في مواجهة بقية الأفراد المكونة للدولة [2].
- وبالنسبة ل "بيير بورديو " فقد قدم الدولة وفقا لما جاء به " ماكس فيبر" الذي اعتبر الدولة عبارة عن مجتمع يتمتع بالاحتكار الشرعي للعنف أو القوة ضمن إقليم معين و اعتبر بأنها شكل من أشكال السلطة السياسية ،والدولة التي تحسن بناءها بشكل سوي لا تلجأ للقوة إلى في حالات ضرورية ، لأن المواطنين قد اقتنعوا بأن ما تقوم به الدولة هو رغبة جماعية و تلبية لإرادة المجتمع و خياراته [3].

---

[1] أحمد زايد ، ***الدولة : دراسة في علم الاجتماع السياسي*** ، (القاهرة : مكتبة النصر، 2003) ، ص 13.

[2] علي سعد إسماعيل ، ***المذاهب والنظم السياسية ونشأة الدولة*** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجمعية ، 2010) ، ص ص 134،135.

[3] Pierre Bourdieu , ***Sur l'Etat : Cours au college de France 1989-1992,*** (Paris : Seuil , 2012), P14.

وعلى العموم تمثل الدولة في الفكر الغربي نظاما معياريا متجانسا للقيم العامة في المجتمع ، وكيانا قانونيا مؤسسيا ، يتجسد وفقا لبيروقراطية عامة متكاملة وسلطة سياسية ،أو حكومة بقياداتها و نخبتها الحاكمة ، بالإضافة إلى الطبقة الحاكمة ومصالحها[1] .

ثانيا : مفهوم الدولة في الفكر العربي

باعتبار أن الدراسة التي نحن بصدد تناولها تعالج بناء الدولة في الوطن العربي من منطلق الدولة الفاشلة أو الهشة ، و على اعتبار هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من دول العالم الثالث ، كان من الجدير أن نتطرق إلى الجدل النظري حول مفهوم الدولة في العالم الثالث ، بالإشارة إلى نظرية التحديث ونظرية التبعية ، خاصة و أننا سنأتي على ذكر تصورات هاتين النظرتين حول بناء الدولة.

- يقوم مفهوم الدولة وفقا لنظرية التحديث على المقارنة بين نموذجين للمجتمع ، تقليدي وحديث، أما الأول فالسلطة فيه تأتي على شكل هرمي وتتمركز بيد الجيش أو ملاك الأراضي ، أما الثاني فيظهر في صورة معاكسة تماما ، ويخلص بأن الدولة كيان مجرد ، يستطيع المجتمع من خلاله أن يحقق التكامل،هذا الكيان مستقل وعقلاني يحقق التوازن بين الداخل و الخارج ، كما يسمو فوق كل أشكال المجتمع الأخرى ، يحتكر القوة بيد جماعة واحدة في ظل غياب قواعد وضوابط ومبدأ الشرعية .
- أما عن مفهوم الدولة حسب نظرية التبعية فهي ترى بأن الدولة جهاز تسيطر عليه طبقة معينة من أجل تحقيق مصالحها وهي الطبقة البرجوازية ،كما تعتبر الدولة بناءا اجتماعيا يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي ، لذلك قدم " أندري جندر فرانك" فكرة المركز –والمحيط أين يقترن دور الدولة ووظائفها ودورها في الحياة الاقتصادية بالظروف الداخلية و الخارجية المتعلقة بالنظام العالمي السياسي الرأسمالي ، في نفس الطرح عبر " راؤول بريبش" على أن دول المركز هي الدول التي تكون قادرة على استيعاب تلك الظروف والتكيف معها لأنها تمتلك بناء اقتصادي و سياسي متجانس ، في حين أن دول المحيط تكون عاجزة مؤسساتيا عن ذلك [2].

من بين مفكري العالم الثالث الذين ساهموا في معالجة موضوع الدولة نجد المفكر الآسيوي "حمزة علوي " الذي يعتبر بأن مفهوم الدولة مكتسب من الفترة الاستعمارية ، حيث أن البلدان الأوروبية قد نشأت عن طريق طبقات برجوازية محلية في حين أن الدولة في العالم الثالث فرضتها برجوازية استعمارية أجنبية ، وبالتالي أصبحت أجهزة الدولة تخدم مصالح هذه الطبقة ، و بالرغم من استقلالها إلا أنها كرست نخب جديدة تخدم دول المركز وتدير شؤون الدولة خدمة لمصالح فئات ثلاث ألا وهي : ملاك الأراضي

---

[1] سعد الدين ابراهيم وآخرون ، ***المجتمع الدولة في الوطن العربي*** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2005)، ص ص 64،65.

[2] للمزيد راجع : غسان منير حمزة سنو ، على أحمد الطراح ، ***العولمة والدولة–الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية*** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2002)، ص ص 74–82.

المحليين ، الرأسمالية المحلية الناشئة ، و رأسمالية عالمية تخص دول المركز ، وبالرغم من الجهود المبذولة لإعادة توزيع السلطة و الثروة في مواجهة لهذه النخب إلا أن تتعثر أو تفشل [1] .

حسب "إيمانويل وولرشتاين" الذي تلتقي أفكاره مع "سمير أمين" فهو يرى بأن العوامل الخارجية لها دور كبير في ظهور التكوينات السياسية لدى المجتمعات المعاصرة سواء كانت الدولة دولة قومية أو لا فهي لم تنشأ لوحدها، وإنما تعتبر ظاهرة تاريخية ناتجة عن الرأسمالية الأوروبية ، انتشرت وتوسعت كجزء من النظام الرأسمالي العالمي، للحفاظ على استقرار هذا الأخير تقسم الدول إلى : دول المركز ، دول الأطراف ، منطقة وسطى أو شبه طرفية .

يتميز هذا النظام بوجود تنافس حتى بين دول المركز ذاتها وهو ما يمنع من جهة سيطرة قطب واحد سواء أكان دولة رأسمالية أو اشتراكية و من جهة أخرى يضمن حركية النظام و تطوره من أجل تحسين المنافع المكتسبة التي تحظى بها كل دولة على حدا أو مجموعة من الدول، كما توجد منافسة داخلية بين الطبقات المكونة للدولة من أجل توزيع المنافع أو الفائض الاقتصادي الذي يتأتى من النظام العالمي [2].

أما بالنسبة للمساهمات العربية حول مفهوم الدولة فقد تعددت كتابات المفكرين المسلمين وكانت كتابات متميزة وثرية خاصة حول ظواهر المجتمع والأنظمة السياسية،بالرغم من أنها إسهامات محتشمة مقارنة بكتابات المفكرين الغربيين ومنهم "الفارابي" ،"أبوحامد الغزالي" "أبو الحسن الماوردي" ، "أبو بكر الرازي " وغيرهم كثير، إلا أن الملاحظ عليها أنها ارتكزت على مفهوم الجماعة السياسية بدلا من مفهوم الدولة كمؤسسة سيادية قانونية ذات سلطة، حيث اهتم بعض الفقهاء أمثال الماوردي والغزالي وابن تيمية بالحديث عن الحكومة وأولوياتها وشروط الإمامة التي توجب طاعة الخليفة أو الإمام أو السلطان، في حين ركز كل من "ابن المقفع" و"ابن الدفعة" على تقديم النصح للحاكم وركز الفارابي على الحديث على المدن المضادة للمدينة الفاضلة[3] .

لقد أكد الباحثون أن الفكر السياسي الإسلامي لم يضع مفهوما محددا للدولة ، لأن مختلف الأدبيات قد تناولت الحديث عن الحكم بدلا من الدولة بمفهومها الغربي كما ذكرنا، وهذا الأمر يرجع لكون اهتمام المسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم انحصر حول من يتولى السلطة باعتبارها ضرورة راسخة لوجود الدولة.

---

[1] ابراهيم و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 72،73.

[2] ***المرجع نفسه*** ،ص 74.

[3]للمزيد راجع ، رضوان السيد ، "الدولة في الفكر السياسي الإسلامي" في معتز الخطيب ، ***مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين*** ، (بيروت : جسور للترجمة والنشر ، ط1 ن 2016) ، ص ص 157–168. وأيضا مصطفى سيد أحمد صقر ، ***نظرية الدولة عند الفارابي دراسة تأصيلية تحليلية لفلسفة الفارابي السياسية***، (مصر : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1989)، ص ص 50–69.

و أهم اختلاف يميز مفهوم الدولة الذي ساد في الثقافة الغربية عن مفهوم الدولة الإسلامية هو أن هذه الأخيرة تتبنى الإسلام منهجا و سلوكا من أجل إدارة و تسيير شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف الأمور المتعلقة بتنظيم سير الدولة.

وفي حين اقترنت نشأة الدولة في الفكر الغربي بالنظريات الوضعية نجد أن الفكر الإسلامي الذي يستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية يرفض تبني مثل هذه الأفكار، ويتبنى فكرة الأصل الديني للدولة ، حيث يربط بين ظاهرة الدولة وظاهرة النبوة ربطا زمنيا وسببيا ، فالفترة التاريخية التي شهدت ظاهرة الدولة هي نفسها الفترة التي شهدت ظاهرة النبوة . أما عن خطوات قيام هذه الدولة فيكاد يجمع الفقهاء أن بيعتا العقبة الأولى والثانية تمثلان بداية إنشاء الدولة الإسلامية[1].

لمفهوم الدولة عند المفكرين المسلمين عدة تفسيرات من أبرزها ما قدمه "عبد الرحمان بن خلدون " ، حيث اهتم بموضوع الدولة وتناولها في الكثير من كتاباته ، فقدم قواعد نظرياته وأفكاره على ضوء واقع الأحداث والشواهد التاريخية التي عاصرها وتبعا لتجاربه في مجتمعه ذو الطبيعة القبلية.

حسب الدكتور حسام مرسي يعرف "ابن خلدون " الدولة بأنها :

"كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية ، وهي مؤسسة طبيعية وضرورية ، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها"

يقدم ابن خلدون أفكاره انطلاقا من عنصرين أساسيين ألا و هما :

- تنشأ الدولة من البداوة وأساسها العصبية .
- تمثل الدولة دورة تاريخية–سياسية تعتبر ثمرة للصراع.

ينطلق "ابن خلدون" من فكرة أن الدولة شكل من أشكال التعبير عن حركة المجتمع وهي حركة قائمة على أساس بيولوجي، وبالتالي فالدولة عبارة عن كائن حي أو شخص طبيعي لا يستقر على وضع واحد لها عمر محدد، تولد وتنضج وتتطور وتهرم في الأخير وتتأثر بعوامل النمو والفناء .

الدولة امتداد مكاني وزماني لحكم عصبية ما ، فتأسيس الدولة وحكمها يعتمد على عصبية حاكمها، هذه الدولة لا يمكن تأسيسها دون مجموعة بشرية مهما اختلفت تسمياتها (قبائل ، عصبيات) .

وبالتالي فالدولة لا تنشأ عن عقد أو اتفاق بل هي ظاهرة عفوية ترتبط بصراع تفرضه متطلبات الإنسان داخل المجتمع ويفترض وجودها كمؤسسة أن تؤدي وظائف وأغراض تستفيد منها الجماعة البشرية لأنها أساسا أنشئت لتلبية حاجياتها (توفير الأمن و العدالة ، حماية الحقوق و الحريات ، مراقبة الأسواق و فرض الضرائب...)، ولا يمكن للدولة أن تستمر كمؤسسة قوية و حيوية إلا في إطار البداوة أين تظهر العصبية بقوة.

[1] عبد الغني بسيوني ،***النظم السياسية*** ، (بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1984)، ص 86.

اعتبر "ابن خلدون" أن الدولة تمر بخمسة أطوار ، وأربعة أجيال أسرية تنطلق الأطوار من مرحلة البداية و التأسيس فتوطيد الحاكم نفوذه إلى أن يصبح حاكما مطلقا ،يبعد نفسه عن عصبيته ، يعتمد على المرتزقة للدفاع عن الدولة ، ثم تقضي المرتزقة على الملك [1].

الجيل الأول يعيش في الريف والبوادي حياة بدوية بعيدة عن الترف تتميز بقوة العصبية ،في حين أن الجيل الثاني هو من يؤسس الدولة لأنه ينتقل من البدو إلى الحضر وتنكسر فيه العصبية بعض الشيء ، أما الجيل الثالث فيبلغ فيها الترف غايته وتسقط العصبية تماما ويستند صاحب الدولة على غيره ، وآخر الأجيال لا يكاد يذكر لأنه فقد السلطة والاحترام [2].

كما تحدث "ابن خلدون" عن هرم الدولة من خلال سلوك ذلك الحاكم وحددها في مراحل منذ الميلاد إلى الهرم [3]:

- طور الظفر بالملك بالاستيلاء عليه من الدولة السالفة قبلها.
- الإنفراد بالحمم بالاستبداد على القوم ومنعهم من المشاركة.
- تحصيل المال وتخليد الآثار.
- القناعة والمسالمة وتقليد من سبقه.
- الإسراف والتبذير والإتلاف.

ولأنه قد عاصر العديد من الأحداث التي أدت إلى تفكك الدولة العربية والإسلامية خاصة غزو التتار والمغول لها ، فقد تحدث عن ذلك وأرجع الخلل إلى سببين اثنين : ضعف الشوكة والعصبية، الذي يتأتى من بطانة الحاكم. الترف وكثرة الإنفاق ، مما يؤدي إلى تمرد الجند على سلطة الحاكم، فيتناحر عليها أهل الضواحي إما يتم انتزاعها من الطامعين أو تضمحل وتزول نهائيا[4].

وبالنسبة لإسهامات الفكر العربي المعاصر فإن قراءة بسيطة لما حملته كتابات بعض المفكرين تؤكد على غياب تعريف محدد للدولة ،حيث اقتصرت بعض الكتابات على تحديد عناصر الدولة ووظائفها .من بين هؤلاء المفكرين "جمال الدين الأفغاني" الذي ربط وظيفة الدولة بخدمة المجتمع الإسلامي وخلق مدنية منافسة ، تتمتع بقوتين ، قوة الجيش وقوة الدين .فكانت أفكاره تميل إلى تحليل "ابن خلدون" باستخدامه لمصطلحات ودلالات مشابهة ، ونفس التفكير حملته أفكار "عبد الرحمان الكواكبي"

---

[1] حسام مرسي، ***مدخل العلوم السياسية*** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2012) ، ص 98.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 111.

[3] عبد الرحمان العنقري ، "مفهوم الدولة في فكر ابن خلدون" ، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، العدد 23 ، 2009 ، ص ص 163-190.

[4] العنقري، ***مرجع سابق*** ، ص 174.

بالإضافة إلى وظائف الدولة المتعلقة بتلبية الحاجات و تأمين الحريات وحفظ الممتلكات، اعتبر أن الدولة الإسلامية في عهد " عمر بن عبد العزيز" هي الدولة الحقة لأنها جمعت بين إدارة الدين و الملك[1] .

أما "برهان غليون" فحسب تعبيره :

" الدولة بنية أساسية عقلانية بيروقراطية قانونية وعقائدية(...) تعبر أو تجسد مشاريع قوى اجتماعية حية تختلف في مصالحها وتصوراتها ودرجة وعيها وقدراتها وبرامجها وأهدافها " .

من خلال تعريفه هذا يمكننا القول أن "برهان غليون" اعتبر أن الدولة نظام له خصائص معينة فهي كيان يتحقق فيه ولاء الأفراد وخضوعهم الطوعي لسلطة قائمة يخضع كلاهما لقوانين وقواعد واضحة و دقيقة .

وتوجد ثلاث مستويات أساسية في تكوين ما نسميه الدولة، هته الأخيرة ليست واحدة في كل العالم، حيث تختلف في البنى والوظيفة والقيم والأهداف أيضا، كما تختلف في تكوينها وتكاملها ونضجها:

- المستوى الأول تقني : أي وجود جهاز مركزي تستخدمه سلطة ما ، سواء كانت منتخبة أو قد استولت عليه بالقوة ، هو بمثابة الجانب المادي في الدولة ، أي مختلف الأجهزة التي تشكلها .
- المستوى الثاني سياسي : يمثله بشكل ما الجانب القانوني ، ويعني وجود قواعد معينة لممارسة السلطة وتداولها وتعيين حدودها.
- المستوى الثالث عقائدي : ويرتبط بالقيم والغايات الإنسانية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها وتحديد قوتها .

فالدولة إذا حقيقة تجريبية تعتبر ثمرة لصيرورة تاريخية تتجسد حقيقتها بترابط المستويات الثلاث. [2]

وفقا للمقاربتين التي تم تناولهما في محاولة منا لضبط تعريف الدولة يمكننا أن نخلص لبعض النقاط أهمها :

- تعدد التعاريف وتعدد الجوانب التي تناولها الباحثون بالدراسة يؤكد بأن المفهوم يتأثر بشكل كبير بقيم الباحثين و توجهاتهم: فهناك من يرى في الدولة حلبة لصراع المصالح ، و هناك من يرى أنها أداة للسيطرة على وسائل الإنتاج وفائض القيمة ، في حين يراها البعض آلية لحل النزاع و بالتالي يجب التقيد بها ، فحين اعتبرها البعض أداة لحفظ النظام الداخلي و الأمن الخارجي. [3]

---

[1] للمزيد راجع : أحمد محمود ولد محمد ، "الدولة في الفكر النهضوي العربي" في ***الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج والتفكك***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008) ، ص ص 21-34.

[2] للمزيد راجع : برهان غليون ، ***المحنة العربية : الدولة ضد الأمة*** ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1993)، ص ص 29-37.

[3] Badie Bertrand et Birnbaum Pierre , ***Sociologie de l'Etat*** ,(Paris : Brasset , 1982), PP 13-83.

- فكرة وجود الدولة وقيامها ، أخذت أبعادا عدة وفقا لظروف نشأتها ووظائفه، وهو ما يؤكد على أهمية دورها واتساع مجال تأثيرها وأيضا تأثرها بكل المتغيرات الداخلية و الخارجية.
- هناك عدد من المصطلحات الشائعة التي تلتقي مع مفهوم الدولة وغالبا ما يتم الخلط بينها وزيادة الغموض الذي يشوب التعريف بها ، ومنها تحديدا : المجتمع ، الأمة ، الحكومة ، السلطة ، فيما يلي إشارة بسيطة لبعض الفروق بينها :
  - المجتمع والدولة : المجتمع مركب جماعي من البشر بينهم علاقات اجتماعية يحكمها وعي متبادل يرتبط بقاء واستمرار هذا الكيان بطبيعة التفاعلات التي تقوم بين أعضائه من أجل إشباع حاجياتهم الاجتماعية ، في حين أن المجتمع يتشكل وفقا لتعاون اختياري وإرادة مرنة ، نجد ان الدولة باعتبارها تضم مجموعة بشرية معينة تقوم وفقا لعنصر القوة . وبالتالي فاتفاق الأفراد على التجمع و تكوين علاقات يعتبر أساسا لتأسيس دولة ، وقيام الدولة يعطي نوعا من الرسمية لتلك العلاقات مما يسمح بتوجيهيها و استمرارها .
  - الأمة و الدولة : تعرف الأمة بأنها مجموعة من الأشخاص يتشاركون روابط اللغة أو الثقافة أو الدين أو وحدة الجنس السلالة ، تجمع بينهم مشاعر انتماء و اهتمامات تكونت في مراحل سابقة ، دون أن يكون لهذه الجماعة شكل تنظيم قانوني على عكس الدولة التي تعبر عن تنظيم سياسي وقانوني لمجموعة من الناس تجمع بينهم تلك الروابط، قد تمثل الدولة أمة واحدة ، كما يمكن أن تنطوي تحتها أمم عدة ، كما يمكن أن نجد أمة واحدة ترتبط بالعديد من الدول .
  - الحكومة والدولة :تعد الحكومة جهازا أو آداة تستخدمه الدولة لتحقيق أهدافها ، وتعد الدولة مصدر سلطات الحكومة ، يمكن لهذه الأخيرة باعتبارها هيكلا داخل الدولة أن تضم ممثلين من المواطنين لذلك قد تكون مؤقتة وتغيرها لا يعتني بالضرورة تغير الدولة ، على عكس الدولة التي يتميز وجودها بالثبات والديمومة وتشمل كل أفراد الشعب .
  - السلطة والدولة : تعرف السلطة بأنها القدرة و الاستطاعة ، لذلك تعد الدولة كيانا سياسيا يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشروعة و بالتالي فالسلطة ما هي إلا وكيلة للدولة وهي موجودة لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها –ولا تعلوها سلطة أخرى داخل الكيان السياسي– عن طريق جهاز إداري ينبثق عنها ألا وهو الحكومة والحكومة ليست ذاتها السلطة القسرية العليا، بل هي فقط جهاز منفذ.

- **الفرع الثاني : أركان و أشكال الدولة**

<u>أولا : أركان الدولة</u>

تتخذ الدول في نطاق تفاعلاتها مظهرين أساسيين ، ينصب الأول منهما على العلاقات القائمة بين الحاكم و المحكومين وفق أنظمة سياسية معينة ، ويشمل الآخر العلاقات التي تربطها بالمحيط

الخارجي وفق مبادئ محددة ، ومما لاشك فيه أن هذه العلاقات لا يمكن أن تقوم إلا إذا توفرت في الدولة مقومات أساسية تخلق منها كيانا اجتماعيا يحدد وجودها، تتمثل هذه المقومات في عناصر مادية هي الأرض التي تشكل الإقليم ، الشعب الذي يشكل المواطنين القاطنين على أرضها ، وحكومة تعمل بفاعلية داخل الأرض وباستقلال عن السيطرة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى عناصر معنوية تكفي لتحديد مؤهلات الدولة حتى تكون طرفا فاعلا في العلاقات الدولية ، و يتعلق الأمر بالاعتراف بها و امتلاكها لرموز وشخصية .

1. **الشعب*** :أول عناصر الدولة هو العنصر الإنساني ،وهو مجموعة من كلا الجنسين يعيشون معا كمجتمع واحد بغض النظر عن الخلافات التي توجد بينهم من حيث العرق أو الأصل أو اللون أو الدين واللغة ، ويطلق عليها اسم شعب الدولة ، وعلى الأفراد المكونين لها اسم رعايا الدولة ،[1] ولا يشترط عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة ، بيد أنه كلما كان عدد السكان كبيرا أدى ذلك إلى قوة الدولة وعكس ذلك صحيح إذا ما كان الشعب يعاني من الأمراض والبطالة و التخلف فسيكون عبئا على الدولة ويصبح أحد عناصر ضعفها لا قوتها .

وينصب على السكان المقيمين في إقليم الدولة تصنيف يميز بين المواطنين الذين يعتبرون من رعايا الدولة وغيرهم من الأجانب الذين يقيمون ويتعايشون مع شعب الدولة استنادا إلى معيار الرابطة القانونية المتمثلة في الجنسية ، فشعب الدولة هو غالبية السكان الذين تربطهم بالدولة علاقة الولاء السياسي والتبعية الشخصية،بصرف النظر عن الأصل والعقيدة والدين والتقاليد وغيرها من العناصر المكونة مفهوم الأمة ،ليبقى عنصر الجنسية المعيار الأساسي في تحديد العلاقة الرابطة بين الفرد والدولة التي ينتمي إلهيا حتى عند الإقامة خارج إقليمها[2] .

وليس كل أمة دولة ، فكثيرا ما يكون الشعب جزءا من أمة موزعة بين عدد من الدول من ناحية ، وقد يكون شعب الدولة خليطا من عدة قوميات من ناحية أخرى * ،الرابطة التي تجمع بين أفراد الأمة رابطة طبيعية ، تستند إلى عوامل ومقومات معينة ، وتترتب عليها آثار معنوية كوحدة الآمال و الآلام

---

* يجدر التمييز بين مصطلح الشعب الاجتماعي والشعب السياسي،فالشعب الاجتماعي يراد به سكان الدولة الذين يقطنون إقليمها وينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها ،رجالا ونساءا،كهولا وأطفالا المتمتعين بحقوقهم السياسية والمحرومين منها ،بينما يعني مصطلح الشعب السياسي على الأشخاص الذين يتمتعون بممارسة الحقوق السياسية ،على الأخص حق الانتخاب، جمهور الناخبين ،ويختلف نطاقه بمدى التمتع بالحقوق السياسية.

[1] عبد الكريم علوان، ***النظم السياسية والقانون الدستوري***، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، ،2010) ، ص 12.

[2] بلقاسم كرمني، ***العلاقات الدولية دراسة للمفاهيم والمكونات ،وأنماط التفاعل الدولي***، (المحمدية: مطبعة فضالة للنشر والتوزيع، ط1) ، ص 111.

* اختلف الباحثون في تحديد العوامل الأساسية التي تحول جماعة ما إلى أمة ،فمثلا نادت النظرية الألمانية بأن وحدة اللغة والدين والأصل المشترك يمثلان العوامل الأساسية لقيام الأمة واتحاد أفرادها ، أما النظرية الفرنسية فترى أن العامل الحاسم في تكوين الأمة هو إرادة العيش معا وسميت بنظرية الإرادة أو المشيئة.

، ولا يترتب عليها مع ذلك أي أثر قانوني ، أما الرابطة بين أفراد شعب دولة فهي رابطة سياسية قانونية تفرض عليهم الولاء للدولة و الخضوع لقانونها ، وتفرض عليها حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم التي يقرها القانون، [1] كما سبق وأشرنا.

2. **الإقليم** : يشمل عادة رقعة من الأرض ورقعة من الماء وفضاءا جويا يعلو الأرض والماء يقطن عليها الشعب بصورة دائمة*، ولا يهتم القانون الدولي بسعة الإقليم ، بل يهتم بتحديد هذا الإقليم ، بحيث تكون الحدود مثبتة ومرسومة بصورة دقيقة بموجب الاتفاقيات أو الوثائق الدولية ،ولا يضر أن يضم الإقليم أقساما متباعدة مادامت هذه الحدود مثبتة بشكل قانوني سليم ومادامت تترابط ببعضها بسلطة سياسية واحدة .

- الإقليم البري : يشمل الحيز الترابي الذي يضم الأملاك الخاصة بالدولة ، والأنهار والبحيرات، البحار الداخلية والقنوات والسهول والهضاب والجبال، ويتأثر بعدة عوامل أهمها المناخ و بنية الأراضي (منخفضة ، جبلية ...) و كذا شساعة المساحة[2].
- الإقليم البحري:يشمل المياه الموجودة داخل الإقليم وتلك التي تكون مشتركة مع الدول بما يتضمنه من بحار ومحيطات ومضايق وخلجان .
- الإقليم الجوي:يضم الفضاء الجوي الذي يغلف سطح اليابسة و البحر الإقليمي ، يعرف تقديره اختلافا بين الدول ، غذ تتراوح التقديرات ما بين 85 كلم و 160 كلم ، وسيادة الدولة عل على غلافها الجوي لا تحول دون مراعاتها لحقوق الدول الأخرى في استخدام الفضاء كطريق للمواصلات الجوية ،أو في الجو الحر في إطار ما يرف بالفضاء الخارجي .

للإقليم أهمية كبيرة فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة ، باعتبار أنه يحدد النطاق الإقليمي بما يمكن الدولة من تحديد رعاياها الخاضعين لسلطتها ، بالإضافة فهو أحد ركائز استقلال السلطة الذي يحفظ ممارسة سيادتها، فهو يعبر عن قدرتها على ممارسة سلطتها الداخلية على مواطنيها وفرض سيادتها عليهم وعلى الحكومات الأجنبية ، بما يمنع اختراق سيادتها[3].

إن اتساع إقليم الدولة من أهم مصادر قوتها بما تنتجه الأراضي و ما يتم استخراجه من باطن الأرض والبحار وما يوجد في المياه من كائنات ....

---

[1] علي الطهراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 30-33.

* المقصود بصورة دائمة أن القبائل الرحالة أو اللاجئين مثلا الذي ينتقلون من مكان لآخر لا تعد دولة قائمة بحد ذاتها.

[2] محمد نشطاوي، ***العلاقات الدولية ،مقترب في دراسة النظريات ن الفاعلين و أنماط التفاعل***، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية ، ط1، 2011) ، ص ص 69-75.

[3] محمد نصر مهنا ، ***الدولة و النظم السياسية المقارنة*** ، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر ، 2011) ، ص 23.

يمكن أن تتغير حدود *الإقليم بالزيادة أو النقصان ، كأن يحدث انفصال جزء ما أو منحه الاستقلال ،أو أن يتم ضم أجزاء جديدة إلى الحدود الأصلية ، هذه التغيرات التي تمس الإقليم ارتبطت بعوامل دينية وعقائدية وجنسية ، وحتى بعوامل طبيعية ، جغرافي ومناخية و خاصة بالعوامل السياسية[1].

3. **السلطة السياسية** : إلى جانب السكان و الإقليم يقتضي قيام الدولة وجود هيئة سياسية منظمة قانونيا على ضوء الأحكام الدستورية و مختلف التشريعات التي تشخص السلطات و الاختصاصات على المستوى الخارجي في إطار مؤسسي وطني يعرف بالحكومة ، والحكومة في دلالة واسعة لها تقوم بممارسة مختلف الوظائف في الدولة ، الإدارية منا والتشريعية والقضائية ، كما تسهر على السلامة الداخلية والأمن والدفاع على وحدتها وحماية الإقليم والرعايا ، و تهتم بالمرافق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي كاستغلال الموارد و التشغيل ... ، إلى جانب المهام الخارجية على الصعيد الدولي[2].

وتنفرد السلطة السياسية بعدة مزاياي أهمها :

- سلطة أصلية ومستقلة بمعنى أنها لا تنبع من أي سلطة أخرى .
- سلطة عامة ذات اختصاص عام لأنها تتضمن كل نواحي النشاط البشري .
- تحتكر القوة العسكرية المادية التي تجعلها قوة مسيطرة على أرجاء الدولة (الشرطة التي تنتشر داخل الدولة لتوفير الأمن أو الجيش الذي يتولى حماية الإقليم).
- انفرادها بوضع القوانين و الأنظمة اللازمة لتحقيق المصلحة العامة[3].

مما سبق يمكن أن نعتبر أنه لا وجود لدولة دون وجود شعب و إقليم وسلطة سياسية ، غير أنه لا يكفي توفر هذه العناصر فقد للإقرار بوجود الدولة ، إذ يجب توفر عناصر أخرى غير مادية تتمثل في السيادة و الشخصية القانونية (الاعتراف الدولي).

1. **الاعتراف** * : في نظام العلاقات الدولية هو عبارة عن إقرار من الدول فرادى أو جماعات بوجود دولة ما ، فيضفي عليها صبغة معنوية تمكنها من ممارسة العلاقات بمشروعية مع بقية الأطراف الدولية في المجتمع الدولي، تصبح الدولة مؤهلة ، تكتسب حقوقا وتترتب عليها التزامات[4].

---

* الحدود الإقليمية على الأرض قد تكون طبيعية مثل الجبال و الأنهار أو تكون حدود اتفاقية عرفية يتم تبيينها بواسطة علامة ظاهرة كالأعمدة و الأحجار المرقمة أو الأبراج وغيرها من الخطوط الوهمية المعروفة بخطوط الطول والعرض .

[1] علوان، ***مرجع سابق***، ص ص 29-49.

[2] كرمني ، ***مرجع سابق*** ، ص 121.

[3] علي الطهراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص41.

* قد ينصب الاعتراف على الدولة و على الحكومة ،و الاعتراف بكيان الدولة أكثر أهمية باعتبارها وحدة من وحدات المجتمع الدولي ، أما الاعتراف بالحكومة فهو اعتراف بحكومة جديدة في دولة قديمة وهو أمر قد يقتضيه تغير في الظروف الداخلية في الدولة كحدوث انقلاب أو ثورة .

[4] كرمني ، ***مرجع سابق*** ، ص 128.

يجدر الإشارة إلى ان الاعتراف في العلاقات الدولية يكون نسبيا لاعتبارات سياسية و مصلحية قد يكون سريعا او بطيئا ، كما قد يكون صريحا او ضمنيا ويقترن ذلك بإرادة الدولة التي يصدر منها ومدى قناعتها بوجود الدولة أو قدرتها على الالتزام بواجباتها الدولية و لا يمكن إجبارها للقيام بذلك بل يمكن تقديم مجموعة من الحوافز تدفعها للتعامل مع تلك الدولة و الاعتراف بها .

ويترتب على تمتع الدولة بالشخصية القانونية عدة آثار أهمها :

- تتحمل الدول الآثار القانونية والمادية الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها ممثلوها.
- وجود الدولة يبقى مستمرا رغم ما يطرأ عليها من تحولات .
- يمكنها أن تصبح طرفا في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و أن تنضم إلى المنظمات الدولية وان تصدر قرارات كالتنديد الدبلوماسي أو الاعتراف بدولة أخرى[1].

2. **السيادة :** جاء في تعريف محكمة العدل الدولية سنة 1949 أن السيادة هي" بحكم الضرورة ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة ، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية" . إذا فالسيادة هي السلطة العليا المطلقة التي تملكها الدولة و تمارسها على شعبها ومجالها الإقليمي ، فهي تعلو بها وتميزها عن باقي التنظيمات و المجموعات ، وتوافرها يعد شرطا أساسيا حتى تستطيع اكتساب الشخصية القانونية في العلاقات الدولية[2].

ولسيادة الدولة مظهران سيادة داخلية و أخرى خارجية ، المقصود بالسيادة الداخلية أن سلطة الدولة على سكان اقليمها سامية و شاملة ولا تستطيع أي سلطة أخرى أن تعلو عليها أو تنافسها في فرض إرادتها على الأفراد و الهيئات داخل حدودها أو في تنظيم شؤون إقليمها[3].

بينما يقصد بالسيادة الخارجية قدرة الدولة على التعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة ،وبالتالي عدم خضوعها لأي دولة أو سلطة أجنبية وتمتعها بالاستقلال في مواجهة الدول الأخرى ، فإذا توافرت هذه الشروط تعتبر دولة كاملة السيادة و إذا فقدت إحدى هذه السمات توصف بأنها دولة ناقصة السيادة كالدول الخاضعة للانتداب أو الوصاية *.

إذا يمكن القول بأن سيادة الدولة هي المعبر عن استقلالها في علاقاتها الدولية و هي أساس المساواة بين الدول ، فهي دولة محددة بالقانون وخاضعة له، لذلك يجب أن تكون مطلقة لا توجد سلطة فوقية أعلى منها ولا يمكن للدولة أن تتنازل عن سلطتها أو جزء منه لأجل تلك الأخيرة ، لذلك تمنح فكرة

---

[1] نشطاوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 83 .

[2] عبد القادر محمد فهمي ، ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*** ، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ، 2010) ، ص 38.

[3] علي الطهراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 44.

* مع أن السيادة بمظهرها الخارجي ترتبط باستقلال الدولة ، وأن الدولة بناءا على ذلك قد تكون كاملة أو ناقصة السيادة ، إلا أن التبعية وفقدان الدولة لبعض مظاهر السيادة الخارجية لا يؤثر على وجود الدولة من الناحية القانونية والفعلية.

السيادة للدولة جملة من المبادئ و الحقوق في تعاملها مع بقية الدول أهمها حق الوجود والبقاء و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[1].

تبقى الدولة بمفهومها الحديث خاصة في ظل التغيرات التي طرحها عالم ما بعد الحرب الباردة تتأثر بعدة متغيرات ترتبط بظهور فواعل جديدة خاصة ، تناول الدكتور ' نايف بن نهار ' في كتابه مقدمة في علم العلاقات الدولية جزءا من هذا الطرح من خلال إجابته على السؤالين الآتيين : هل الحصول على الشرعية الدولية شرط من شروط الدولة ؟ و هل من شروط تحقق الدولة أن تكون السلطة شرعية ؟

ثانيا : أشكال الدولة

الدول كأشخاص في القانون الدولي متساوية فيما بينها ، غير أنها كوحدة من وحدات النظام الدولي متنوعة وتتخذ أشكالا عدة حسب معايير تصنيف مختلفة سنذكر أهمها فيما يلي :

1. **معيار السيادة** : دأب الفقه الدولي التقليدي على تصنيف الدول من حيث تمتعها بالسيادة إلى دول كاملة السيادة و أخرى ناقصة السيادة .

- **الدولة كاملة السيادة** : كما سبق التأكيد هي تلك التي تتمتع باستقلال تام في مباشرة شؤونها الداخلية و الخارجية ،وهي لا تخضع لأية رقابة أو اشراف من جانب دولة أو منظمة أجنبية عنها [2].

لكن بالنظر لظروف المجتمع الدولي المعاصر تصبح السيادة المطلقة صعبة التحقيق و الاستقلال الكامل غير قائم ، في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول لحماية أمنها ، من خلال التكتلات والتحالفات ، وهو ما يجعلها تخضع لالتزامات تحد من سيادتها ، فالاعتماد المتبادل على المستوى الاقتصادي يفرض شروطا سياسية مقابل المساعدات الاقتصادية خاصة مع ظهور التنظيمات الدولية فوق القومية ، بالإضافة إلى الانتماءات الايديولوجية و العقائدية المشتركة التي تزيد من ارتباط الدول فيما بينها مما يصعب تحقيق سيادة كاملة[3].

- **الدولة ناقصة السيادة** : هي الدول التي لا تتمتع باستقلال تام في مباشرة شؤونها الداخلية والخارجية وليس لها مطلق الحرية في ذلك بسبب تدخل دولة أو هيئة دولية في شؤونها.

تأخذ الدولة ناقصة السيادة شكل الدولة التابعة ، شكل الحماية ، الانتداب ، الوصاية[4].

---

[1] للمزيد راجع : عبد القادر محمد فهمي ، ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*** ، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ، 2010) ، ص ص 39-45.

[2] أشرف ابراهيم سليمان ، ***مبادئ القانون الدستوري 'دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية'*** ، (القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، ط1 ، 2015) ، ص 131.

[3] نصر مهنا ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 43،44.

[4] عبد السلام المصباحي ، ***العلاقات الدولية ، المفهوم والمقترب ، الممثل الدولي ، الفعل الدولي*** ، (فاس،ط1 ، 1998) ، ص ص 71-73.

- الدولة التابعة *: تلك التي كانت في الأصل مجرد جزء من إقليم دول معينة إلا أنها اكتسبت سيادة داخلية و بعضا من السيادة الخارجية مع البقاء فيها لما يكتسبه من مظاهر السيادة تابعا للدولة الأصل.
- الدولة المحمية** : تلك التي تكون في حماية دولة أخرى أقوى منها ، إما على أساس اختياري يتم عن طريق معاهدة تحصل فيه الدولة على الالتزام بالدفاع عنها من طرف الدولة الحامية ضد بعض الأخطار الداخلية و الخارجية دون معاملة بالمثل ، أو على أساس قهري غايته فرض حماية استعمارية ، مثل حماية فرنسا لتونس بمقتضى معاهدة باردو في 1881.
- الانتداب♣ : يحتفظ الإقليم الموضوع تحت الانتداب بكيانه المنفصل دون أن يرقى إلى اكتساب الشخصية القانونية الدولية .
- الوصاية : نظام جاء به ميثاق الأمم المتحدة لإدارة طائفة معينة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، الهدف منه حسب ما نصت عليه المادة 76 هو العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة و الاجتماع و الاقتصاد والتعليم ....

وتكون الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية كتلك الموضوعة تحت الانتداب ، ناقصة سيادة ولا تتمتع بالخاصية الدولية.

2. **معيار التكوين** : امتلاك الدولة للسيادة لا يعني أنها من نوع واحد ، بل توجد لها أشكال أخرى مرتبطة بتركيب وتكوين السلطة .

- **الدولة البسيطة** : أو الدولة الموحدة تعرف بأنها ذلك النوع من الدول التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة ، وتتميز بوحدة في دستورها وسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومعظم دول العالم من هذا النوع ، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا ، بلجيكا ، الكويت والأردن ... ، و لا يتنافى مع وحدة الدولة من الناحية السياسية أن تكون مقسمة إلى وحدات إدارية

---

* تكون التبعية في هذه الحالة بمقتضى قرار تصدره الدولة الاصل أو بمحض الاختيار ، أو نتيجة للضغوط الدولية كما حصل مع الامبراطورية العثمانية في القرن 19 فيما يخص اعترافها بالأقاليم الأوروبية بوضع دولة تابعة ، أو كما هو الحال مع كوريا التي اندمجت مع اليابان في 1910 ، وقد تكون تبعية مالية مقتصرة على دفع الجزية كما كان الوضع بين مصر وتركيا قبل الحرب العالمية الأولى ، أو الوضع بين بلغاريا وتركيا في 1878.

** تصبح الدولة الحامية في هذه الحالة مسؤولة عن التمثيل الدبلوماسي للدولة المحمية ، إقامة الاتفاقيات باسمها ، تمثيلها في المنظمات الدولية ، و تحديد معالم الحكم الداخلي .

♣ هو نظام ورد النص عليه في المادة 22 من عهد عصبة الأمم ومفاده وضع الأقاليم المستعمرة من قبل ألمانيا و تركيا المنهزمتين في الحرب العالمية الأولى تحت اشراف دولي ، من أجل النهوض بالأحوال الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الأقاليم.

مركزية أو لا مركزية ، وتتولى شؤونها هيئات تتمتع بسلطات خاصة ، طالما أن سلطات الحكم مركزة في يد هيئة واحدة أو حكومة واحدة[1].

وحدة الدولة في هذه الحالة تتجسد على مستوى السلطات الثلاث التي يجمعها دستور واحد يسرى على كل الإقليم ، هذا الأخير الذي مهما اتسعت مساحته أو تكونت من عدة أجزاء فإنها تظل خاضعة لسلطة عليا . و دون أن ننسى الوحدة على مستوى الجماعة ، حيث يخضع أفراد الدولة جميعهم لقانون واحد بغض النظر عن الاختلافات اللغوية و العرقية و الدينية .

- **الدول المركبة** :أو الدول الاتحادية ، تتألف من دولتين أو أكثر ، وتتميز بتعدد المؤسسات والهيئات التشريعية تبعا لتعدد الدول فضلا عن وجود مؤسسات و أجهزة مشتركة ، ويختلف نوعها ومدى قوتها وفقا لتوزيع الاختصاصات بينها وهي أربعة أنواع رئيسية:

- الاتحاد الشخصي*: يقوم على اتحاد دولتين أو أكثر بحيث تحتفظ كل منها بسيادتها الكاملة وبتنظيمها الداخلي المستقل، تشترك في شخص رئيس الدولة الذي لا يؤثر في شيء على الشخصية الدولية لأي دولة[2].
- الاتحاد الفعلي أو الحقيقي : يقوم على ادماج دولتين أو أكثر في اتحاد دائم تذوب معه شخصية الدول الأعضاء في شخصية دولة الاتحاد ، ويتم بمقتضى اتفاق أو معاهدة ، تخضع لرئيس واحد ، تنفرد دولة الاتحاد بمباشرة المسائل الخارجية خاصة المتعلقة بشؤون الدفاع و المسائل السياسية كالتمثيل الخارجي ، أما السيادة الداخلية فتظل كل دولة محتفظة بها ويظل لها دستورها الخاص وبرلمانها وحكوماتها الخاصة[3].

يعتبر الاتحاد الحقيقي أقوى من الاتحاد الشخصي لأنه يفيد اندماج الدولتين من الناحية الخارجية مما يؤدي إلى ظهور شخصية قانونية جديدة، غير أن ما يؤخذ عليه أن استقلال الدول في نظامها الداخلي قد يؤدي إلى تعارض الأنظمة و الحرب التي قد تنشب بين الدول الأعضاء تعتبر بذلك حربا أهلية وليست حربا دولية .

- الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي (الكونفدرالي)*: هو اتحاد يضم دولا متعددة على نحو تستبقي معه كل منها على سلطاتها في الخارج والداخل بالرغم من موافقتها على قيام هيئة مشتركة ، ينشأ عن

---

[1] علي الطهراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 74.

* يعتبر اتحادا شكليا توضخ مختلف الأمثلة التقليدية أن نشأته كانت نتيجة لوجود شخص واحد آل إليه العرش في دولتين بحكم الوراثة ، وانقضاؤه بسبب زوال صفة الملك عن ذلك الشخص مثل اتحاد بريطانيا و هانوفر سنة 1714 ، وانقضى في 1838 عندما تولت الملكة فكتوريا عرش بريطانيا .

[2] المصباحي ، ***مرجع سابق*** ، ص 74.

[3] ابراهيم سليمان ، ***مرجع سابق*** ، ص 138.

* ينتهي هذا النوع من الاتحاد بإحدى وسيلتين : بانفصال الدول الأعضاء مثل الاتحاد الألماني الذي قام في 1815 وانتهى نتيجة النزاع الذي قام بين بروسيا والنمسا في 1866،أو قد ينتهي عن طريق ضم دوله في اتحاد أكثر رابطة

طريق معاهدة بين الدول لتشكي ما يسنى غالبا مؤتمر ، منظمة أو جامعة ، لا تكون فوق الدول الأعضاء وإنما هي هيئة استشارية تتولى عملية التخطيط ولتنسيق بين المصالح[1].

في هذا الاتحاد تحتفظ الدول بشخصيتها الدولية ، غير أنه يتصف بالضعف لغياب سلطة فاعلة لإلزام الدول الأعضاء لكل دولة الحق في الانفصال طبقا لمصالحها الخاصة وهو شأن جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي.

- الاتحاد المركزي (الفدرالي): يتشكل من عدد من الولايات التي تندمج في وحدة مكونة بذلك شخصية دولية واحدة ، يحكمها دستور واحد فيدرالي ، مع السماح بالاحتفاظ ببعض الاختصاصات الداخلية في مجا التشريع أو غيرها ، هذا الاتحاد ليس اتفاقا أبرم بموجب اتفاقية ،وإنما هو دولة مركبة مكونة من مجموعة دول أو دويلات شكلت دولة واحدة مع فقدان الشخصية الدولية لصالح الدولة المركزية – الاتحادية ، ومنه ينشأ هذا الاتحاد بطريقتين إما يكون نتيجة تجمع مبني على الرضا أو الإجبار لدول كانت مستقلة ثم اتحدت فانبثقت منها دول اتحادية كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ، أو كانت نتيجة تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة كانت بسيطة كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي سابقا وروسيا حاليا[2].

بالإضافة إلى المعيارين السابقين توجد معايير أخرى لتصنيف الدول وهي معايير سوسيو– اقتصادية تجمع بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، من خلال تحديد نمط الإنتاج ومستويات التنمية [3].

✓ **المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة وتطور الدولة**

قدمت العديد من النظريات مجموعة من التفسيرات حول أصل الدولة ونشأة السلطة السياسية والعلاقة بين الحكام والمحكومين ،واختلفت حول الأسباب التي أدت إلى ظهورها وزمن ذلك، في حين اعتبر البعض بأن الدولة نتاج للإرادة البشرية الطوعية ، ذهب البعض الآخر للقول بأن الدولة نتاج للسيطرة المفروضة .(تجدر الإشارة إلى أن تصنيف النظريات التي عالجت نشأة وتطور الدولة قد أخذت عدة تقسيمات وفقا لتطور وظائف الدولة وتطور المناهج والبحوث التي تناولتها بالدراسة).

كالاتحاد الفدرالي مثل الاتحاد السويسري الذي قام في 1815 و تحول إلى اتحاد مركزي علم 1848، أو الاتحاد الألماني الذي قام بين دول ألمانيا الشمالية في 1867 وتحول إلى اتحاد فدرالي في 1871.

[1] علي الطهراوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 77.

[2] نعمان أحمد الخطيب ، ***الوسيط في النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري*** ، (الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط7 ، 2011) ، ص 50.

[3] للمزيد راجع : المصباحي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 76–81.

1. <u>النظريات الدينية –الثيوقراطية*</u>

تقوم أفكار هذه النظرية على الأساس الديني 'الإلهي' لنشأة الدولة ، حيث يرى أنصارها بأن الدولة من خلق الله عز وجل ، و هي مؤسسة إلهية أو نظام قدسي فرضه الله ذو الإرادة المطلقة

لعبت هذ الفكرة دورا كبيرا في التاريخ و أقيمت عليها السلطة في العديد من الديانات القديمة و الملكيات الأوروبية حيث هيمن هذا التفكير على مصر الفرعونية وجزء من الحقبة الرومانية و العصور الوسطى ، استمرت حتى القرنين 16 و 17 لتتراجع أمام فكرة العقد الاجتماعي .

شهدت هذه النظرية عدة تطورات ، حيث عرفت ظهور ثلاث اتجاهات :

أ. **نظرية تأليه الحاكم** :ترى هذه النظرية بأن الحاكم من طبيعة إلهية ،فهو الإله نفسه ، أو شبه إله أو ابن الإله كما جاء في العديد من المعتقدات ، لقد كان ينظر للملوك والأباطرة على أنهم آلهة خاصة في الحضارات القديمة في مصر والصين القديمة و الهند . في مصر الفرعونية كان الملك يلقب ب " هوريس" أي الإله في اللغة الفرعونية أو " رع " أي ابن إله الشمس ، وفي الحضارة الهندية كان الناس يطيعون ويخضعون للحاكم باعتباره نصف إله وهو يستمد سلطته من الإله الأكبر "براهما " ،ولا يختلف الأمر في الصين القديمة أو عند اليونانيين أو الرومان أيضا♦ .

لعبت هذه النظرية دورا كبيرا في تمكين بعض الحكام من التحكم في البلدان والشعوب وتحقيق مصالحهم حتى في الحضارات التي تلت المدنيات القديمة كما هو الحال في بعض الفرق الشيعية ،وقد استمر الأخذ بهذه النظرية مدة طويلة خاصة في آسيا حتى قبيل منتصف القرن العشرين بعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية ،ما قضى على النظرة المقدسة والسلطة المطلقة التي كانت تمنح للإمبراطور[1].

ب. **نظرية الحق الإلهي المقدس (اصطفاء مباشر)**: مع ظهور المسيحية اعتبرت أن تقديس وعبادة الملك أو الإمبراطور نوع من الشرك والوثنية ، فجاءت هذه النظرية التي تعتبر بأن الحاكم إنسان من البشر إلا أنه من اختيار الإله ، يصطفيه الله مباشرة لحكم الشعوب ، وبالتالي على باقي البشر طاعته والانصياع لأوامره لأنه يستمد سلطته من الله دون وساطة ، ويسمو على كل المحكومين بسبب الصفات التي يتميز بها عنهم. صحيح أن هذه النظرية قد غيرت من هيئة الحاكم إلا أنها حقيقة لا تختلف عن النظرية السابقة كثيرا في كون أن السلطة تبقى مطلقة،غير محدودة ومقيدة في يد الملوك.

---

* يعود اشتقاق الكلمة في الأصل إلى كلمتين إغريقيتين Théos وتعني الله و Kratos وتعني السلطة ، أي أن الله هو مصدر السلطة وليس الإنسان أو المجتمع.

♦ كانت الطقوس والقرابين تقدم إلى الإمبراطور باعتباره الكاهن الأعظم ويرتقي إلى مصاف الآلهة بعد وفاته تصبح عبادته هي الديانة الرسمية للدولة .

[1] قلوش، ***مرجع سابق*** ، ص ص 38،39.

تمتد جذور هذه النظرية في أفكار البابليين مع "حامورابي " وكذا عند الرومان وحتى في الإسلام*، وترسخت هذه الفكرة عند جل الملوك الأوروبيين ، كما هو الحال مع ملك فرنسا " لويس الرابع عشر" الذي قال " أنا الدولة" و " لويس الخامس عشر " الذي قال : " إننا لا نتلقى تاجنا إلا من الله "[1] .

ت. نظرية العناية الإلهية (تفويض إلهي غير مباشر): على إثر ضعف الإمبراطورية الرومانية وظهور الصراع بين الكنيسة و الملوك في أوروبا خلال عصور الظلام (تخلي الكنيسة عن حاجتها لحماية أصحاب السلطة الزمنية) ، جاءت هذه النظرية التي ترى بأن الحاكم لا يختاره الله مباشرة ، بل إن الله يوجه البشر نحو اختيار هذا الحاكم بالذات وبالتالي يتولى السلطة بواسطة الشعب ولكن بتوجيه من الإرادة الإلهية (الفصل بين السلطة والحكام الذين يمارسونها) [2] .

2. <u>نظرية تطور الأسرة التطور العائلي– الدولة تعبير عن غريزة اجتماعية –</u>

الدولة ظاهرة طبيعية تعود نشأتها إلى الأسرة ،فهي كائن حي ينمو ويتطور بتطورها.

ترجع هذه النظرية أصل الدولة وأساس سلطتها إلى السلطة الأبوية بالتحديد ، لمل بينهما من تشابه ، إذ أن الروح التي تجمع بين أفراد الأسرة هي نفسها الروح التي تجمع بين أفراد الدولة ، بل أن التفاف المحكومين حول الحاكم هو نتاج لالتفاف الأسرة حول الأب .ويستند أنصار هذه النظرية للتدليل على وجهة نظرهم إلى أن العائلة هي أصل المجتمع ...كيف ؟

الخلية أو النواة الأولى للمجتمع تكونت من زوجين هما آدم وحواء باعتبارهما أصل الجنس البشري ، بعد أن نشأت الأسرة و استقرت نمت وتكاثرت فتعددت الأسر ، توسعت العائلة بعد ذلك لتكون عشيرة، ثم تطورت لتشكل قبيلة ،ونتيجة لحاجة الإنسان إلى الاجتماع الأوسع الذي يلبي الحاجات الجديدة كالأمن والاستقرار السياسي نشأت القرية فالمدينة فالإمارة فالجمهورية و الإمبراطورية ، إلى أن ظهرت الدولة الحديثة كأرقى أشكال التجمعات ، تأكد فيه العيش المشترك بين أفراد تربطهم مصالح وولاء مشترك وعوامل مشتركة كالدين واللغات والعادات ، و بذلك تكون سلطة الأب داخل الأسرة نقلت إلى سلطة شيخ العشيرة ، ثم سلطة رئيس القبيلة ، و في نهاية الأمر انتقلت سلطة الأمير أو الملك أو الإمبراطور إلى سلطة رئيس الجمهوري أو المملكة .

---

* انتشرت هذه الفكرة خاصة في عهد الدولة الأموية ن كما جاء على لسان معاوية : " الأرض لله وأنا خليفة الله ، ما أخذت فلي ، وما تركت للناس فبفضل مني " وفي نفس السياق سمى المنصور العباسي نفسه بسلطان الله على الأرض ، وجاء في خطبة له : " ايها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه ،أسوسكم بتوفيقه وتسديده... حارس على ماله ، وأعمل بمشيئته..." كما وأطلق الأمويين على أنفسهم تسميات من قبيل : قدر الله ،أمر الله ،وصية الله ، وسمى بعض السلاطين في إيران أنفسهم ب : ظل الله.

[1] أحمد حضراني ، ***القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*** ، (المغرب : مطبعة سجلماسة مكناس ، ط 2 ، 2010) ، ص ص 29،30.

[2] نعيم ابراهيم الظاهر ،***إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي*** ، (الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1، 2010) ، ص 110.

دافع أرسطو عن هذا الطرح باعتباره أن الدولة نظام طبيعي لا يقوم على عقد أو اتفاق ، إنما ينشأ ويتطور طبقا لسنة التطور والارتقاء . كما قال "جان بودان " بأن الأسرة هي المصدر لكل دولة ، إذ أن العائلة هي منشأ المجتمعات ، تنشأ وفقا لغريزة الإنسان الاجتماعية ، في ظل تعدد المنافع المشتركة تتوحد تلك الأسر ثم تتطور وصولا إلى الدولة، عندما ترضخ تلك الوحدات لسلطة عليا

3. <u>نظرية القوة والغلبة</u>

ترجع هذه النظرية أصل الدولة إلى الإكراه والقهر، فالدولة نظام مفروض تخضع فيه فئة مغلوبة ضعيفة لسيطرة شخص أو جماعة قوية غالبة .

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الإنسان منذ وجوده على الأرض يسعى لتأكيد الذات ،ويلجأ لتحقيق ذلك إلى استخدام العنف ليحصل على الإذعان ويحقق الأمن ، وذلك من خلال الدخول في صراعات وحروب ليتمكن في الأخير من فرض هيبته على الآخرين .

وقد رأى الكثيرون بأن التاريخ حافل بالوقائع والشواهد التي تؤكد بأن القوة والحرب لعبت وبأشكال مختلفة دورا في ظهور الدولة وتقدمها ، ويستند هؤلاء إلى تاريخ قيام الحضارات والإمبراطوريات القديمة عن طريق سياسة الغزو والتوسع كما كان الحال في حضارة بلاد الرافدين ،و الإمبراطورية الرومانية والدولة العثمانية أيضا ، بل ويذهب البعض للحديث عن الدولة الإسلامية و تاريخ الخلافة والفتح ، أما الدول الحديثة فهي بدورها خاضت نضالا عسيرا في حروبها ضد الاستعمار عن طريق الكفاح المسلح.

غير أنه وإن صح قيام الدول نتيجة للحروب إلا أنه لا يمكن للقوة المادية أن تكون وحدها سببا في نشأة الدول ، ولا يمكنها أن تكون وحدها سببا في استمرار وديمومة تلك الدول ، إذ تلعب الضرورات الاقتصادية والقيم الاجتماعية وأيضا العوامل الفكرية و الدينية دورا في ذلك ، خاصة وأن قيام الدولة لا يمكن أن يتأتى بعيدا عن رضا وقبول الأشخاص حتى وإن كان رضا محدودا ، كما وأن طاعة المحكوم للحاكم صحيح أنها قد تتجسد من منطلق الخوف والخشية ، إلا أنها أيضا تقوم على أساس الشعور بواجب وضرورة الخضوع لسلطة ما يمكنها تولي أمر الجماعة ، من جانب رغبة الإنسان في تحقيق الأمن والاستقرار الذي لا يكون إلا بالتعاون و تفويض الأمر لسلطة عليا .

يعد " ابن خلدون من منظري نظرية القوة ، غير أنه تناول القوة بمعناها الأوسع من القوة المادية وذهب للجمع بين القوة المادية والمعنوية ، إذ يرى من خلال كتابه المقدمة بأن نشأة الدولة –الملك– وانهيارها يرجع إلى الحمية و الشعور بالتماسك الذي يجمع الأفراد ويولد القوة .

وإلى جانبه يوجد الكثير من المفكرين الأوروبيين أمثال " تريتشكه" و"نيتشه" *،"وينكس" ، " أوبنهيمر" وأيضا "والتر باجوت" [1].

* يرى المفكر الألماني تريتشكه أن جميع الدول المعروفة لنا قد نشأت عن طريق الحروب ،وحماية المواطنين بالأسلحة لا تزال الواجب الأول و الجوهري للدولة ، ومن ثم فإن الحرب ستبقى حتى نهاية التاريخ طالما يوجد عدد متعدد من الدول

4. نظريات العقد الاجتماعي

ترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى كتابات المفكرين السفسطائيين و"أبيقورس" و"لوكر وعلماء القانون الروماني ، إلى جانب فلاسفة القرن السادس عشر مثل " هاتمن و"بوكتان"[2] . استمرت النظرية في الفكر الأوروبي حتى القرن الثامن عشر ،إلا أنها ارتبطت في الفكر السياسي بأفكار ثلاثة مفكرين عبروا عن اتجاهات مختلفة : توماس هوبز ، جون لوك ، جون جاك روسو.

تنطلق هذه النظرية من حالة الطبيعة (مجتمع بدائي تحكمه قوانين الطبيعة : قوانين الغاب أو قوانين الفضيلة) ، وترى بأن الدولة تنشأ نتيجة اتفاق حر واختياري ن تختلف الأسباب التي دفعت الأفراد لتوقيع هذا العقد كما تختلف أهدافهم (في أفكار بعض الفلاسفة) ، يتنازلون عن بعض أو كل حقوقهم الطبيعية لذلك التنظيم ، على أن يتولى حمايتهم من اعتداءات الآخرين .

أ. نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز*:

يرى هوبز بأن البشر أنانيون بطبعهم وشريرون ، يسعون للحصول على القوة ، يعيشون حياة فطرية تسودها الفوضى والصراع لأن كل إنسان في سعيه لتحقيق رغباته المتعددة يصطدم بآخرين يمارسون نفس الحقوق ،ويعيشون نفس الأخطار التي تهدده ، ولكنهم يلجئون لحياة الجماعة السياسية المنظمة التي يرعى فيها الجميع حقوق غيرهم ،يتنازلون عن جميع حقوقهم الطبيعية وعن حرياتهم في العمل مؤثرين في ذلك المصلحة الآجلة على المصلحة العاجلة[3] ، و ذلك عن طريق تعاقد يتم فيما بينهم يختارون من خلاله حاكما يضع القوانين ويعدلها ،ولا يكون مقيدا أو ملزما تجاههم ، وبالرغم من أن سلطته مطلقة إلا أنه لا يكون طرفا في العقد .

بالتالي فسبب قيام الدولة هو الخوف من حياة الحروب البدائية ، وهي ليست واقعة طبيعية وإنما وفقا للإرادة والمصلحة ، تعمل الدولة على صيانة السلام في الداخل والدفاع عن الداخل أمام الخارج .

في حين أن نيتشه إنطلق من خلفية فلسفية باعتبار أن الإرادة العامة ليست هي غرادة الحياة و إنما إرادة القوة ويقول :" حيثما وجدت شيئا حيا وجدت إرادة القوة ،وحتى في إرادة الخادم وجدت هناك الإرادة في أن يكون سيدا "

[1] محمد مصطفاوي ، ***نظريات الحكم والدولة*** ، (بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ط 2) ، ص ص 46،45.

[2] الظاهر ، ***مرجع سابق*** ، ص 115.

* يعد توماس هوبز من أبرز رواد فكرة الحكم المطلق عاش خلال فترة الاضطراب السياسي في انجلترا وفرنسا ، تأثرت فلسفته بالثورة البرجوازية في القرن 17، نظريته في العقد الاجتماعي صاغها في كتابه الشهير لاوثيان – التنين– Le laviathanالصادر في 1651 والذي دعا فيه إلى فكرة السيادة المطلقة قصد تأييد العرش الانجليزي وتثبيت سلطانه.

[3] محمد عبد المعز نصر ، ***في النظريات والنظم السياسية*** ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر) ، ص 27.

قدم هوبز استثناءا لحالة الانصياع إلى الحاكم ، حيث رأى بأنه يمكن للأشخاص فسخ العقد إذا ما انهزم الحاكم في حالة حرب أهلية أو أجنبية فلم يصبح قادرا على تحقيق المساواة و الازدهار والوظائف العامة ، فيصبح لكل فرد حرية الدفاع عن نفسه أو اختيار حاكم آخر[1].

ب. نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك *:

صحيح أن لوك يتفق مع هوبز في انتقال المجتمع من الحالة الفطرية إلى تشكيل مجتمع سياسي عن طريق فكرة العقد الاجتماعي ، إلا أنه يخالفه الرأي حول طبيعة تلك الحالة الفطرية من جهة ، وحول أطراف العقد وبنوده ونتائجه من جهة أخرى .

حسب لوك فإن حالة الطبيعة لا يسودها الاضطراب والفوضى وسيطرة الأقوياء ، بل كانت حياة فاضلة تعبر عن الهدوء والسلام والمساواة والحرية والعدالة لا يخضع فيها الفرد لأية سلطة سوى أصول القانون الطبيعي الذي خول لكل إنسان حماية حقوقه ، ولكن بالرغم من مزايا هذه الحياة إلا أن الأفراد يطمحون لتحقيق الأفضل خاصة وأن القانوني الطبيعي تشوبه بعض العيوب التي ترتبط بغياب المؤسسات التي يمكن أن تزيل عنه الغموض خاصة في ظل تشابك المصالح .

لأجل ذلك يتفق الأفراد على تشكيل جماعات خاصة على أساس الاختيار والرضا المتبادل لا على أساس القوة والإكراه ،ويتنازلون فقط عن جزء من حقوقهم وحرياتهم لمصلحة الجماعة.

يقو العقد بين طرفين أحدهما مجموع الأفراد ، تخضع لحاكم عادل يجعلونه طرفا في العقد بينهم ، غير أن الحاكم له سلطة مقيدة وهو الآخر ملزم بالشروط التي تضمنها العقد من أجل الحفاظ على حق الحياة والحرية والتملك . في ظل الالتزامات المتبادلة بين الهيئة الحاكمة والأفراد يكون أساس الحكم هو القانون في غيابه تفقد شرعيتها ويحق للمواطنين الثورة عليها.

ت. نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

يختلف روسو أيضا عن هوبز ولوك في جزئيات من فكرة العقد الاجتماعي ، إذ يرى بأن الناس في حالة الطبيعة لا تجمعهم أي صلة اجتماعية وهم أحرار ، و لكن بالانتقال إلى حالة المجتمع تفرض عليهم بعض القيود و يتنازل كل فرد عن ذاته وحريته الفردية وقدراته لصالح المجموعة ، حيث تنشأ هيئة جماعية معنوية ، هيئة سياسية أو دولة تتصرف وتقود الإرادة العامة .

و بالتالي فالدولة تنتج عن ميثاق أو عقد اتفاق غير قانوني ، فهو توافق منطقي وليس واقعة مادية مدروسة أو تطور تاريخي ، بموجب هذا الميثاق يتنازل الفرد عن كل حقوقه ولكنه يستعيدها في صورة أخرى ضمن المجموعة أين تتحقق الحرية والمساواة التي تسمو على الحرية الأنانية الفردية ، إذا يجتمع

---

[1] قلوش، ***مرجع سابق*** ، ص 47.

* ولد جون لوك في انجلترا عام 1632 لأب محامي خاض غمار الحرب الأهلية دفاعا عن البرلمان فنشأ على حب الحرية وهو على خلاف هوبز يعد من أنصار الملكية المقيدة .

الأفراد ويتحدون بسبب اقتناعهم بضرورة الانصياع لسلطة محددة وقيادة مشتركة تهدف إلى نشر الأمن والسلام والخير للجميع .[1]

5. نظرية التطور التاريخي

يرى أنصار هذه النظرية أنه لا يمكن إرجاع نشأة الدولة لعامل واحد محدد ، فهي حصيلة للعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية الدينية والعقائدية والتاريخية... ، و يختلف تأثير وأهمية هذا العوامل في نشأة كل دولة مقارنة بغيرها من الدول وتبقى نسبية في نشأة الدولة عبر فترات من التاريخ .

بالرغم من عمومية هذه النظرية في التحليل إلا أن العديد من المفكرين يعدون من أنصارها نشير إلى " برتلمي" و " كارنرو سبنسر" و أيضا "كلاستر " الذي انطلق من التطور في المجتمعات العشائرية أو مجتمعات ما قبل الدولة ،عن طريق الترابط بين الأفراد وتأثير عوامل القوى الخارجية والمواقع الجغرافية والكثافة السكانية والثروة و القوة .... كعناصر أخرى أساسية لإحداث التغيير وانبثاق الدولة من تلك المجتمعات [2].

6. النظرية الماركسية

تنشأ الدولة حسب" كارل ماركس" نتيجة لانقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة، يقوم بعضها باحتكار ملكية وسائل الإنتاج ويقيم تقسيما للعمل يمكنه من تسيير باقي الطبقات المنتجة ويوجهها لخدمته.

إذا فنشأة الدولة ووجودها واستمرارها يرتبط بالصراع الطبقي ، وبالتالي فهي تعكس حالة معينة لنمو المجتمع في وقت معين وتطوره وتجسد السلطة السياسية للطبقة المهيمنة فيه ،وتزول بزوال ذلك الصراع وظهور المجتمع اللاطبقي.

انطلاقا من أسس النظرية الماركسية القائمة على الجدلية المادية والجدلية التاريخية ، فهي ترى بأن تقسيم العمل وتكوين الملكيات الخاصة وتركيز الوظائف القيادية عند فئات مسيطرة يؤدي لنشأة الدولة ،وانفصال تلك الطبقات وتعارضها يوجب ظهور سلطة عليا تسمو فوقها ، وهي سلطة الدولة ، فتكون مهمتها منع الطبقة المسيطرة من القضاء على الطبقة المضطهدة [3].

من جهتها اعتبرت الماركسية المحدثة بقيادة "بولانتزاس" Poulantzas و غلوكسمان" Gluksman وميلباند Milbandوغيرها أن الدولة تعبر عن توازن المصالح لا تناقضها [4]، أما الماركسيون الجدد فقد تركزت رؤيتهم حول الدولة وفقا لنظرية التبعية ،أين اعتبروا بأنها نتاج للرأسمالية العالمية.

---

[1] أحمد سرحال ، ***القانون الدستوري والنظم السياسية*** ، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ،2002) ، ص ص 16-18.

[2] حضراني ، ***مرجع سابق***، ص ص 79،80.

[3] هنري لوفيفر ،***الماركسية*** ، ترجمة جورج يونس ، (بيروت:مؤسسة نوفل للطباعة و النشر ، 2002)،ص 77.

[4] محمد الهلالي ، عزيز لرزق ، ***الدولة*** ، (المغرب: دار توبقال للنشر ، ط1،2011)، ص 30.

إن الدولة حسب ماركس لم تكن لتكون لولا ظهور التمايز بين أفراد المجتمع الذي فرض تقسيمه إلى طبقات اجتماعية متصارعة جاءت على إثر تطور الزراعة والإنتاج وانتشار أصحاب الملكية الخاصة الذين عملوا على خلق جهاز الدولة حفاظا على ثرواتهم و امتيازاتهم ،ولن يكون لوجودها داع أو سبب بعد زوال دكتاتورية البروليتاريا ، لأن المجتمع قد بلغ أقصى درجاته بالوصول إلى المجتمع الشيوعي.

لقد قدمت المدارس والدراسات العديد من الأدوات والنظريات والتصورات حول موضوع نشأة الدولة، سعيا منها لدراسة مختلف جوانبها ، إلا أنه لا يمكن لنا تبنى إحداها منفردة ، فالدولة ليست سوى ظاهرة اجتماعية قد خضعت لكثير من المؤثرات المتباينة حتى تظهر بالشكل الذي نعرفها عليه، و بالتالي لا يمكن وضع نظرية محددة لبيان أصل نشأتها. على صعيد آخر عدم القدرة على وضع تعريف جامع ومانع للدولة انعكس أيضا على تعدد واختلاف النظريات التي فسرت نشأتها وتطورها.

- ✓ **المطلب الثالث : مكانة الدولة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة**

لطالما كانت الدولة القومية التي ظهرت على إثر معادلة وستفاليا شكل التنظيم الأساسي في المجتمع الدولي والوحدة الأساسية في تفسير الظواهر الدولية ، فهي تتمتع بالشخصية القانونية وتتمتع بالمساواة و السيادة ،كما تحتكر كل مصادر القوة ، إلا أن تحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة قد أثرت على مميزات وخصائص هذا الكيان .

من أهم الآثار التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة على الدولة هو تراجعها كوحدة تحليل أساسية وفاعل وحيد في العلاقات الدولية على إثر ظهور فواعل أخرى من غير الدولة تختلف في تكوينها عنها أصبح لها شأن في إدارة وتسيير الشؤون العالمية ومحاولة تغيير ديناميكية التفاعلات على مختلف المستويات ، كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية .

إن التحولات التي جاءت على إثر نهاية الحرب الباردة فرضت على الدولة توسيع مهامها التي كانت تنفرد بها ويقوم وجودها عليها ، فالدولة ذات السيادة غالبا ما كانت تحتكر الوظائف المتعلقة بالحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي عن طريق سن وإصدار التشريعات والقوانين في المجالات السياسية و القانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (الاستهلاك و الإنتاج ، الضمان الاجتماعي ،التمثيل الدبلوماسي...) إلا أنها أصبحت تضطلع بأدوار جديدة أكثر تنوعا .

عرضت "لورينا بارينى" في كتابها المترجم "دول وعولمة استراتيجيات و أدوار" أدوار خمسة جديدة للدولة [1]و هي كالتالي :

[1]لورينا بارينى، ***دول وعولمة ، استراتيجيات وأدوار***، ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب ، (القاهرة :المركز القومي للترجمة، ط 1 ، 2007)،ص ص 281 ، 282.

1. الدولة الراعية للمصلحة العامة : تتحمل الدولة مسؤولية حماية حقوق الأفراد و المواطنين ،وهي المتحدث الرسمي باسم هؤلاء الرعايا نضف إلى ذلك حماية المبادئ الأساسية التي ترسي شرعيتها الديمقراطية
2. الدولة الحامية في وقت الأزمات: تلتزم الدولة بدور الرقابة والحماية من الأزمات ولا تتخلى عن ذلك حتى لصالح قوانين السوق ، ويبقى هدا الدور مرهونا لحد ما باستقلالية القضاء
3. الدولة المفاوضة : ضرورة تنمية القدرة التفاوضية للمثلين مع الفواعل داخل و خارج الدولة و في جميع المجالات
4. الدولة المبادرة : إدارة الدولة بطريقة تمكنها من خلق مبادرات تهدف للحد من سلبيات العولمة
5. الدول حلقة وصل : تحقق الدولة التواصل بين المواطنين و مختلف مستويات القرار (فوق قومية ، قومية ، إقليمية ، على مستوى المواطن أيضا)

ونشير إلى أهمية التحليل الذي قدمه "جيمس روزنو" حول عملية التحول والتغيير في البنية الإستراتيجية للمجتمع الدولي والذي عالج فيه تعددية الفواعل وتأثيرها على مركزية الدولة ، وحددها في مجالات ثلاث ألا وهي[1] :

- المجال الجزئي : يتضمن تزايد عدد الأفراد وتزايد مهاراتهم وقدراتهم مواكبة للتطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصال ، ما يدفعهم إلى الاحتجاج والمطالبة بالديمقراطية وتوسيع الحريات.
- المجال الجئي–الكلي : يتضمن الجدل بين قدرة السلطة على تلبية مطالب الأفراد وبين مواجهة التحديات الخارجية ،فتزايد وعي الأفراد الذي أشار إليه في المستوى الأول أثر على شرعية الدولي التي تتأكد بمدى انجازاتها في مجالات الأمن والحاجيات الضرورية ،خاصة وأنها أصبحت تخضع لمراقبة المنظمات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية .
- المجال الكلي : يتضمن تفكك بنية السياسة الدولية التي كانت تقوم على نظام فوضوي تسعى فيه الدول القومية ذات السيادة للحفاظ على أمنها ومصالحها منفردة .

وبالتالي فعالم مركزية الدولة الذي كان يقوم على توزيع القدرات والموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية تراجع لحساب ظهور نظام معقد متعدد المراكز، ليست الدولة فيه هي الوحيدة القادرة على سن القوانين والقواعد بل توجد فواعل جديدة تنافس وتتنازع مع الدولة بسبب اختلاف وتناقض المصالح ،تشمل الشركات المتعددة الجنسيات، الأحزاب والمنظمات الحكومية و غيرها .

ووفق تلك الرؤية يؤكد "دانيال بال" على أن الدولة فقدت قدرتها على تحقيق التوازن بين التفاعلات الداخلية والخارجية ، ويعبر بقوله :" الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"[1] .

[1] James N Rosenau, **The *United nation in a turbulent world*** ,(Colorado : Lynne ,riemer publishers ,1992, PP 14-20.

فالمشاكل الصغرى تولت حلها مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والحقوقية ، بينما المشاكل الكبرى فنسبت للمنظمات الدولية و الشركات العابرة للقوميات .وأصبحت العلاقات الدولية تنشط ضمن ثلاث مجالات فقدت فيها الدولة قدرتها على السيطرة [2].

- تصاعديا منظمات فوق قومية كالبنك الدولي و الأمم المتحدة .
- منظمات في تماس مباشر جنبا إلى جنب مع الدولة كالشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية
- وحدات داخل الدولة أو تحت الدولة مثل منظمات المجتمع المدني ، الجماعات المسلحة ، القطاع الخاص.

ومن زاوية أخرى يرى "برهان غليون" أن تراجع الدولة القومية يختلف من منطقة إلى أخرى بالنظر إلى بنيتها الداخلية ، وليس فقط لحسابات العلاقات ما فوق القومية و ما بعد الدولية ، و إنما لصالح تغير البنية الداخلية التي فرضتها هجرات ديمغرافية حادة وكبير أثرت على التركيبة السكانية البشرية [3]. ضف إلى ذلك ظهور ظاهرة الأقليات التي أوجدت أشكال جديدة من الهويات التي تحاول أن تشابه نموذج الدولة القومية .

يمكننا أن نخلص إذا أن الدولة أصبحت تواجه مجموعة معيقات وتحديات لخصها 'جون هيرتز' في ثلاث تحديات رئيسية :[4]

تحديات اقتصادية (بسبب الثورة الصناعية وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل أصبح الأمن الاقتصادي لكل دولة مرتبطا بسلطة دولة أخرى)،تحديات قيمية (بسبب الثورة التقنية التكنولوجية وثورة وسائل الاتصال أصبحت أقاليم الدولة تواجه تحدي تغلل القيم والأفكار والإيديولوجيات التي لا تتلاءم دائما مع طبيعة المجتمعات وتوجهات السلطة ،فأصبح الغزو الثقافي يتجاوز الحدود الرسمية الموجودة على أرض الواقع)، التحديات الأمنية (يتجسد في أربعة أبعاد ،بالنسبة للتطور التكنولوجي في المجال العسكري الذي نقل مفهوم الأمن القومي بعيدا عن المفهوم التقليدي للأمن وأصبح يتجاوز حدود الزمان والمكان ، التحول في مفهوم التهديدات الأمنية ليصبح الأمن الداخلي للدولة هو الآخر عرضة للتغيير ، ضف إلى ذلك انعكاسات تلك التحولات على طبيعة الأحلاف والتكتلات).

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون، ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة***، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، 2002)، ص 22.

[2] محمد الأرناؤوط وآخرون ، ***العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة*** ، (الأردن:منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص 115.

[3] برهان غليون ، ***العرب وتحولات العالم : من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد*** ، (المغرب : المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2003)،ص69.

[4] وليد عبد الحي ، "تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية"، ***المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*** ، العدد 4، 1986، ص ص 68- 85.

ولأن الدولة منذ ظهورها تواجه تحديات البيئة الدولية في تفاعلها مع الدول الأخرى و في مواكبتها للتحولات خاصة تلك التي صاحبت ظاهرة العولمة في مختلف الميادين ، كان هناك جدل بين تيارين فكريين حول مصير الدولة في ظل تفاقم هذه الظاهرة ، في حين تبنى التيار الأول رؤية تشكك في مكانة الدولة ، نجد أنصار التيار الثاني يواصلون تعظيم الدور الذي تلعبه الدولة :

- يشكك أنصار هذا الموقف في مكانة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات و الإبقاء على وجودها السياسي و القانوني ، مؤكدين على تراجع أهم خصائصها وهي السيادة ، فالعولمة دفعت بالدولة للتخلي عن جزء من سلطتها وهو ما انعكس سلبا على قدرتها في إنجاز وظائفها التقليدية خاصة وأن الحدود التي رسمتها الحكومات أصبحت عاجزة أمام تدفق الاستثمارات والجرة والنقل والاتصال،أصبح أفراد الدولة الواحدة يدينون بالولاء إلى العالم ومشاركة قيمه بدلا من أن ينحصر ولاؤهم في الدولة الأم .من أهم من أكد على هذا الطرح نجد "ويلياموالاس" ، "فيليب غولوب" و" كنيشي أوهماي" Kenichi Ohmae في كتابيه " عالم بلا حدود" ،"نهاية الدولة الوطنية" والذي طرح فيهما كيف أن الدولة ستتحول تدريجيا من متغير مستقل إلى متغير تابع[1].
- يؤكد أنصار هذا الطرح على أن التحولات السابقة الذكر وإن تمكنت من زعزعة سيادة الدولة في جميع الميادين إلا أن ذلك لا يعني نهاية الدول ، والمطلوب فقط تعديل دورها لأنه لا يمكن الاستغناء عنها في الكثير من المواقف ، كفرض الرقابة على الأسواق الدولية ، وتوجيه السياسات النقدية و المالية و التجارية ، وهذا الأمر يظهر جليا في زيادة عدد الدول الجديدة والمنظمة إلى هيئة الأمم بالرغم من بروز الفواعل الدولية الجديدة ، ويواصل الباحثون دعم هذا الموقف من خلال التأكيد على الدولة في كتاباتهم أمثال "كينيث والتز"و"كريستوفر لين" .

على صعيد آخر لابد لنا من تبيان أيضا أن مقتضيات العولمة قد أثرت في متغيرات أخرى إلى جانب تلك التي سبق ذكرها ، فالدولة طالما كانت التنظيم السياسي الذي يميز الأشكال التقليدية للتجمعات البشرية المختلفة والأشخاص القانونية الأخرى لكونها تتميز بوجود أركان محددة غياب أحدها أو كلها قد يلغي على ذلك الكيان صفة الدولاتية ، ولو تأملنا جيدا انعكاسات العولمة على تلك الأركان لوجدنا الخلل قد أصاب بعضا منها ، فالعولمة قد فرضت على بعض الدول توسعا لمفهوم الشعب والإقليم وحتى السيادة ، حيث أصبحت الدول حاليا تضم أعدادا بشرية هائلة تختلف عن السكان الأصليين إلا أنها تتمتع بنفس الامتيازات أو أكثر مما أدى إلى توسيع الاختلافات العرقية و اختلاف اللغات و الأجناس داخل الدولة الواحدة ، ضف إلى ذلك فهذا التنوع في حد ذاته قد أصبح عذرا لنخر مفهوم السيادة الوطنية ، بسبب القيود التي تفرضها القوى الخارجية سواء عن طريق التدخلات الإنسانية أو سبب نطاق عمل المنظمات الدولية و غير الدولية .

[1] Richard Higgot ,***Globalization and Regionalization :New Trends in worlds politics*** ,(Abu Dhabi :The Emirates Center for strategic studies and research,1998,P78.

على ضوء ما سبق يمكننا القول بأنه وبالرغم من التحديات التي أصبحت تواجه الدولة ومدى تأثيرها على وظائفها ودورها إلا أن الدولة مازالت تشكل تنظيما فعالا يوجه تفاعلات العلاقات الدولية ويحدد قواعدها ولا يمكن إلغاء دورها نهائيا ،وحتى الفواعل الجديدة فهي لا تخرج عن إطار الدولة، وفي الوقت الراهن نجد أنها تحاول التأقلم مع المتغيرات الجديدة والدليل على ذلك توسيع المجال المفاهيمي للدولة في محاول لاستيعاب الخصائص الجديدة التي أصحبت تتميز بها في فترة ما بعد الحرب الباردة .

➢ المبحث الثالث : بناء الدولة:المرجعية النظرية والمعطيات الواقعية

✓ المطلب الأول : بناء الدولة :مقاربة مفاهيمية

- **الفرع الأول : تعريف بناء الدولة**

يتضمن مصطلح بناء *الدولة ازدواجية في التعريف، إذ نجده يحمل دلالتين مختلفتين ،إحداهما تقليدية والأخرى حديثة ، حيث استخدم في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة لتوصيف الدول التي استعادة استقلالها بعض خضوعها للاستعمار ، وكان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية ، بالإضافة إلى تحقيق الأمن والقدرة على صياغة دساتير وهياكل سياسية تقود وتوجه عملية التنمية.

إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ، ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة *التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين ، و كذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

---

* يقابل مصطلح البناء في الموسوعة السياسية مصطلح الانهيار والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط ، في حقل السياسة المقارنة للبناء دلالة مرتبطة بعملية التأسيس السياسي ،التي تعرف بأنها عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة من خلال ثلاثة عوامل : التعبئة السياسية ، التكامل السياسي والتمثيل السياسي . ويختلف مفهوم البناء عن مفهوم البنية كون هذه الأخيرة تشير إلى الطريقة التي تجتمع فيها أجزاء الكل الواحد وبينما يرتبط البناء بوجود مؤسسات فإن البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد.

* بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل أكاديميّي السياسة وصانعيها منذ بداية الثمانينيّات، إلّا أنّ الترويج السياسي له ظهر في أوائل التسعينيّات في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال وإنقاذها. وتلى ذلك ترويج للمفهوم من خلال استخدام المصطلح على يد كلّ من (جيرالد هيلز و ستيفن راتنر) ، من خلال دراسة نُشرت لهما في العام 1993 في مجلة السياسة الخارجيةForeign Policy ، الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ الدراسة التي أعدّها (ويليام زارتمان)عن الدولة المنهارة في العام 1995. ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلّا في بداية القرن الحالي. وبهذا، كانت أميركا من أوائل الدول الغربية التي اهتمّت بهذا المصطلح أكاديميًا، ثم سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا، ما كان له الأثر البالغ في بلورة المصطلح إلى الشكل الذي وصل إليه الآن. وكان هناك مسمّيات ومصطلحات مشابهة للدولة الفاشلة، وهي : شبيهة الدولة، الدولة المنهارة، الدولة الهشّة، الدولة الرخوة، الدولة المائلة إلى الفشل، الدولة المعرّضة للخطر، الدولة المأزومة والدولة الضعيفة، ما

والمشاركة ، والإصلاح السياسي والاقتصادي ،الأمر الذي دفع بالدول الديمقراطية والأمم المتحدة الأمم المتحدة أن تتولى مساعدة تلك الدول على إعادة بناء ذاتها ، من خلال إعادة هيكلت هذه الدول وهندسة مؤسساتها سياسيا واجتماعيا ،حتى تتمكن من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، مما يؤدي إلى زيادة الأمن الإقليمي ويمنع انتشار التهديدات والأخطار الناجمة عن انهيارها كانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل[1] .

بناءا على ذلك فقد تباينت التعاريف التي تناولت بناء الدولة و يمكننا عرض بعضها فيما يلي :

- يعرف "فرانسيس فوكوياما" **عملية بناء الدولة** بأنها : " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ،بالتأكيد على مدى قدرتها على تحقيق وظائفها انطلاقا من توفير الأمن ومختلف الخدمات وإعادة توزيع الثروة وصولا إلى سن الأنظمة والقوانين الملزمة" [2].

هذا التعريف يحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة و أجهزتها على أسس قانونية تؤدي الوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام و مشاركة و توزيع والعمل من أجل القضاء على الفجوة بين الحاكم و المحكومين و صولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي .(هذا التعريف ركز على ضرورة بناء مؤسسات قوية تحل مشاكل البيروقراطية ، و لكنه لم يحدد كيفية تكوين هذه المؤسسات).

لقد أكد "فوكوياما" على عنصر المؤسسات في بناء الدولة ، لذلك ذهب للقول بوجود أربعة عناصر مهمة في تكوين القدرة المؤسساتية للدولة ،والتي تلعب دورا حيويا في التطوير الاقتصادي ، وهي [3]:

–**التصميم التنظيمي والإدارة :** مرتبط بالدراسات الإدارية و قطاع الإدارة العامة .

– **تصميم النظام السياسي** :يرتبط على العموم بميدان العلوم السياسية،بالحديث عن تصميم المؤسسات السياسية والقانونية والقضائية وتحديد نظم الحكم والنظم الانتخابية بحثا عن الشكل الأمثل للنظام السياسي.

أدى الى التداخل بين هذه المفاهيم التي تصف الظاهرة نفسها. في هذا الصدد حدد 'روبرت روتبرج' ثلاث مراحل تمر بها الدولة في طريقها للانهيار ،تختلف كل مرحلة ن أخرى في الترتيب الزمني ،فأولى المراحل هي الدولة الضعيفة التي تؤدي وظائفها بأقل فاعلية على مستوى النشاط العادي لمؤسساتها ،مما يجعلها تواجه مشاكل وتوترات على عدة نطاقات قد تستدعي حالتها تقديم المساعدات الدولية إلا أنها لا تفقد سيطرتها على الحدود بل تكون الحكومة المركزية غير قادرة على توجيه النظام العام داخل أراضيها ،في حالة تنامي هذا الوضع المتدهور تتحول إلى دولة فاشلة في حالة ديمومة فشلها تتحول إلى دولة منهارة ،الأولى توجد بها سلطة سياسية إلا أنها تعاني من أزمات مختلفة في حين أنتلك الأخيرة تنهار فيها السلطة السياسية .

[1] Béatrice Pouligny," State Building et Sécurité International ", ***Critique International***, N° 28, 2005, PP 69 – 119.

[2] فرانسيس فوكوياما ، ***بناء الدولة – النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين*** ،ترجمة مجاب الإمام،(الرياض: العبيكان للنشر،ط1، 2007 ، ص 11.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 70–88.

– **أساس الشرعية** : لا يرتبط بالشكل الإداري للمؤسسة فقط وإنما عن مدى تقبلها من أطراف البنية التحتية ،فالمؤسسة الجيدة هي التي تستطيع خدمة مصالح عملائها.بالنسبة للأنظمة الديمقراطية فهي تتمتع بضوابط مؤسساتية ضد التقصير وانعدام الكفاءة يمكنها من عزل القادة وتغيير الحكومات عن طريق الانتخابات إن فشلت في كسب الشرعية، عكس الدول الاستبدادية التي تعاني من مشاكل في الشرعية فتكون غير قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة الأزمات ، في حين تبقى الدول الديمقراطية أكثر قدرة على البقاء وتجاوز العوائق الاقتصادية لأن شرعيتها تنبع من الديمقراطية ذاتها.

– **العوامل الثقافية والبنيوية:** ترتبط مظاهر قدرة الدولة المؤسساتية بجملة من القيم والثقافة السائدة ، ما نعبر عنه برأس المال الاجتماعي ، حيث تؤثر العادات والقيم والثقافة في كيفية بناء المؤسسات وعملها بتمكين أو إعاقة أنماط معينة منها .

وحتى تؤدي هذه العوامل دورها أرفقها "فوكوياما" بعنصر الحاجة أو ما أسماه بالطلب المحلي ، حيث أن بناء الدولة وإصلاح المؤسسات وتطويرها لا يكون كافيا ما لم يقترن بطلب محلي من أجل إيجادها بالكامل ، إما عن طريق استيرادها من الخارج أو بتكييف النماذج الأجنبية لتتلاءم مع الشروط المحلية ، نقص أو غياب الطلب على المؤسسات أو الإصلاح المؤسساتي سيعيق لا محالة الكفاءة في إدارة الدولة والتسيير المؤسساتي ، وإذا ما اقترن بالخضوع للشروط الخارجية فإن عملية الإصلاح الداخلي ستتأثر بالمشروطية.

عموما فإن فوكوياما قد ركز على البناء السياسي والاقتصادي كلبنة أولى لتكريس عملية البناء ، فالأول يوفر الشرعية للسلطات الحاكمة ويضمن بناء ثقة والمحكومين ، في حين أن البناء الاقتصادي سيحقق الرفاه ويضمن البناء الاجتماعي.

- يعرف مركز التنمية العالمية **بناء الدولة** بأنه :" إنشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدى طويل ، هذه المؤسسات متواجدة في الولايات المتحدة وتغيب في كثير من الدول أو تتميز بالضعف والهشاشة ، وتضم : المؤسسة التشريعية ، النظم القضائية ، الهيئات التنفيذية مثل وزارة النقل ، التعليم ، التجارة ، الدبلوماسية وغيرها ، إلى جانب مؤسسة الشرطة و القوات العسكرية التي تقوم بتوفير الأمن[1].
- في نفس السياق يشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 إلى أنها :" عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة و قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها : الأمن ، العدالة ، سيادة القانون، فضلا عن التعليم و الصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين[2].

[1] Scott Wallace , ***"Rich world ,poor world : a guide to global development :State building and global development"***, the center for global development , Washington PP 1-2.

[2] المعهد الجامعي الأوروبي،مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة سان دومينيكو دي فيسولي ،**التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ، التغلب على الهشاشة في إفريقيا** ، ص 90.

الملاحظ أن هذه القدرات تختلف من دولة إلى أخرى ، و تختلف داخل الدولة الواحدة من حقبة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى ،وهو ما يبرز جليا في اختلاف قدرات الدول على حفظ الأمن وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، الاقتصادي ، وتمثيل المواطنين .

- تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية **بناء الدولة** بأنه :" عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقاتها بالمجتمع " ، فتكون بذلك مجموعة من الإجراءات التي تتبناها أطراف دولية ووطنية لإنشاء أو تعزيز مؤسسات الدولة ، عن طريق تبني عملية سياسية فعالة تربط بين الدولة و المواطن من جهة ، وتربط الدولة بالمجتمع من جهة أخرى[1] .
- نفس الرأي تحدث عنه "كابلان" حيث اعتبر أن بناء الدولة هو مجموعة إجراءات تتخذها الأطراف الدولية الفاعلة أو الوطنية لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة الضعيفة أو المفقودة أصلا
- كما حددت لجنة المساعدة الإنمائية **بناء الدولة** على أنها :" فعل لتطوير وتفعيل القدرات والمؤسسات وشرعية الدولة فيما يتعلق بعملية سياسية فعالة للتفاوض على المطالب بين الدولة والجماعات المجتمعية "[2].

و هنا يظهر لنا كيف أن بناء الدولة تجتمع فيه الاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية ، حيث تتطلب مجمل الإصلاحات تظافر جهود الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة [3]. الأمر نفسه قد ذهب إليه المفكر العربي 'حسام الدين علي مجيد'،حيث وضح وجود تيارين أساسين في تحديد مفهوم بناء الدولة ،فيما يذهب التيار الأول لكون بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية سياسية خلال مرحلة زمنية طويلة تتمكن المجتمعات المتصدعة من بناء مجتمع موحد يتوافق وهيكل الدولة وهو ما يسمح بتحقيق الاستقرار فيها،في حين يرى التيار الثاني بأن بناء الدولة هدف سياسي تسعى من خلاه أطراف داخلية بدعم خارجي أو أطراف خارجية إلى تشكيل نظام سياسي يتوافق ومصالحها وبالتالي يمكن أن يكون بناء الدولة هنا مجرد استراتيجية تنموية إمبريالية وهو حال نماذج بناء الدولة في العديد من دول العالم الثالث .بالتالي فالاتجاه الأول تكون فيه عملية البناء ذاتية تنبع من داخل الدولة وتهدف إلى خلق مجتمع متجانس ثقافيا وهوياتيا من خلال نموذج الدولة –الأمة ،أمّا الاتجاه الثاني فبناء الدولة توجهه المؤثرات الخارجية لأهداف مصلحية [4].

---

[1] Alina Rocha Menocal ,"***State-building for peace': navigating an arena of contradictions Donors need to understand the links between peace-building and state-building***", Briefing Paper, Overseas Development Institute , 2009, P2.

[2] Departement for international development, ***building the state and security the peance*** ,2009, P4.

[3] للمزيد راجع : بيتر هالدن ، بناء المنظومات قبل بناء الدولة :الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة ،ترجمة عبد الرحمان بستاني ، ***سلسلة دراسات عالمية*** ، العدد 96 ، 2011 ، ص ص 9-11. وأيضا : Rebecca Yong Greven ," ***an analysis of state building : the relationship between Pashtu para state institutions and politicl instability in afghanistan*** ; south a florida : scholar commons citation, 2014.PP 46-53.

[4] حسام الدين علي مجيد،***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ،جدلية الاندماج والتنوع***،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2010)، ص ص 50،51.

وعموما يمكننا القول أن بناء الدولة مسار يركز على دور المؤسسات ، فهو عملية ديناميكية تطورية وليس مرحلة محددة ، تختلف مضامينها باختلاف القائمين عليها ومصالحهم وتوجهاتهم ،وحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم فيه ،لذلك فهي ترتبط بتحقيق أهداف معينة ،وبالتالي فعملية البناء ترتبط بشكل أو نمط الدولة الذي تسعى لتكوينه. كما أنها ليست عملية تقنية فقط تهدف لتعزيز المؤسسات فقط ، وإنما بالأساس هي تعزيز للعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وهو عملية محلية بالدرجة الأولى تكون للجهات الوطنية الدور المؤثر .(وهو ما يوضحه الشكل أدناه)

الشكل (1): مخطط يوضح عناصر لفهم عملية بناء الدولة

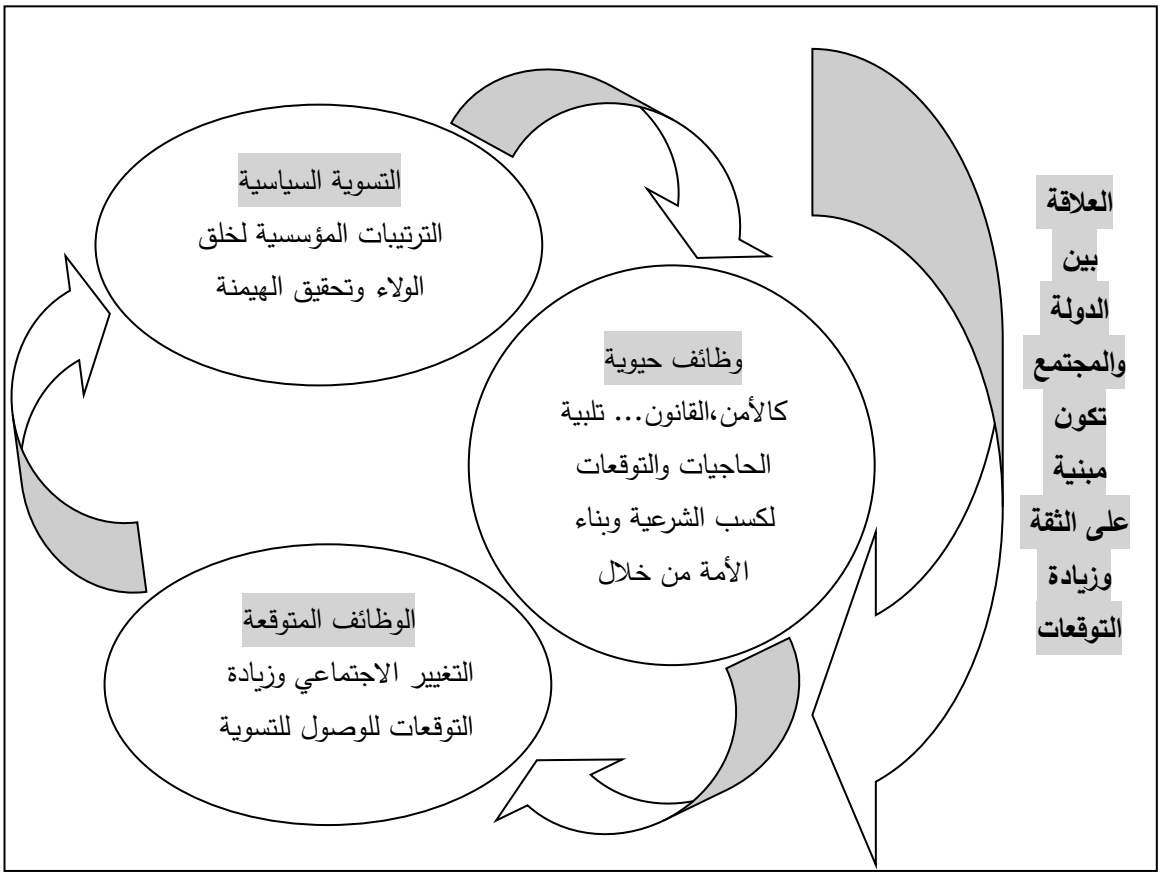

المصدر : من إنجاز الباحثة استنادا إلى المرجع :

Alan Whaites ,***state in development :understanding state-buiding*** ,(Uk :governance and social development group poliy and rsearch division , 2008) ,PP 9,10.

انطلاقا من اختلاف السياق الزماني والمكاني تنوعت التعاريف التي قدمت لمصطلح " بناء الدولة". فإذا كانت التصورات المقدمة تشير إلى مرحلتين متباينتين فنحن من خلال دراستنا هذه سنركز على التعريف في شطره الثاني الذي يتناول بناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة أي بناء الدولة الفاشلة. وحتى

تتضح الرؤية لعل من المناسب أن نشير إلى أنه توجد أصناف من الدول هي التي تحتاج لعملية البناء والتي يأتي ضمنها بناء الدولة الفاشلة الذي هو موضوع دراستنا ،من بين هذه الأصناف بناء الدولة الأمة ، بناء دولة الرفاه .

- **بناء الدولة–الأمة:** يشير إلى إمكانية تحويل المجتمعات التي تحمل صفة القومية شكلا إلى دول قومية فعلا ، نشأتها تؤدي إلى تعزيز مفهوم المواطنة الذي يقصي الفوارق الدينية والعرقية ،الإثنية واللغوية ويؤكد على المساواة ليفتح المجال أمام تحقيق التكامل وبناء هوية واحدة في إطار سلطة مركزية تنظيمية تتكفل بمختلف قطاعات المجتمع، مما يسمح بنشر الاستقرار السياسي و التكافل الاجتماعي و النمو الاقتصادي.
- **بناء دولة الرفاه:** ظهر المفهوم في القرن 19 أين كانت الدول الأوروبية تتدخل مباشرة لتوفير الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية لمواطنيها سعيا منها لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين،عن طريق تبني مجموعة برامج تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة وتشمل هذه السياسات توفير خدمات التعليم ،الرعاية الصحية ،العمل .. فتكون بذلك قد تجاوزت حدود وظائفها التقليدية كتوفير الأمن وتطبيق العدالة،ولأنها تقدم خدمات إضافية تصبح بذلك دولة الرفاه[1].
- **بناء الدولة الفاشلة :** إن ظاهرة الدول غير متكافئة مجتمعيا واجتماعيا كانت موجودة منذ القدم إلا أن مصطلح الدولة الفاشلة أو فشل الدولة قد طفا على السطح بعد التجارب التي خاضتها أفغانستان والعراق. والتحول إلى حالة الدولة الفاشلة غالبا ما يبدأ بانتشار حالة الدولة الضعيفة ،أهم ما يركز عليه في هذا المفهوم هو تحديد مدى التماسك الاجتماعي والسياسي بين الدولة والمجتمع والذي لا يتعلق بالضرورة بقوتها العسكرية أو الاقتصادية. حول هذا الأمر يؤكد "هولتسي" بأن حالة الدولة الضعيفة تظهر من خلال وجود عجز هيكلي يرجع لعوامل عدة من بينها الإرث الاستعماري وتحديات الاقتصاد العالمي ، ويرى بوجود مؤشرات كثيرة لهذا العجز من بينها : وجود مستوى منخفض من الشرعية (نقص ولاء السكان لقيادة الدولة)، وغياب التجانس بين مجتمعات متعددة داخل الدولة الواحدة ،والتي قد تظهر نزوعا أو سلوكات عدائية ، ما يؤدي إلى حروب عرقية وصراعات عنيفة مستمرة تتحدى فيها الأقليات القومية أو العرقية أو الدينية أو الأقليات المجتمعية الحكومات في سعيها لإحداث تغييرات كبيرة ، هذا الوضع قد يؤدي إلى فشل الدولة إذا ما حدثت تحولات كبيرة في أنماط الحكم بعيدا عن الديمقراطية نحو الحكم الاستبدادي .

وتختلف حدة هذه الحالة من دولة إلى أخرى ، في نهاية مرحلة حالة الضعف يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى انهيار الدولة (دولة فاشلة) ، و يشير بذلك فشل الدولة إلى درجات متفاوتة من انهيار السلطات المركزية للدولة .

---

[1] حسام الدين علي محمد ، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج و التنوع** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2010) ، ص ص 79،80.

تم تحديد عدة عوامل تبرر فشل الدولة ألا وهي :

- تحقيق الرفاهية المادية للمواطنين (الجودة).
- طبيعة النظام ، نوع المؤسسات السياسية.
- التأثيرات الدولية ، بما في ذلك الانفتاح على التجارة الخارجية ، العضوية في المنظمات الإقليمية وطبيعة الصراعات في البلدان المجاورة .
- التكوين العرقي والديني للسكان و القيادة[1].

متى تفشل الدولة إذا ؟ تفشل الدولة عندما لا تكون قادرة على توفير السلع السياسية والمجتمعية كالأمن والتعليم والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية والبيئية والقانونية الكفيلة بتأمين النظام والبنية التحتية والاتصالات ، فتفقد الحكومات شرعيتها ، و يتجاوز فشل الدولة نطاق الفشل السياسي بمجرد عدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من السلع في ظل غياب الإطار المؤسساتي الذي يحمل عبء توفير كل ما سبق ، وغالبا ما تبقى مؤسسة الجيش الفاعلة الوحيدة ، لا يعني ذلك أن الدولة قد انتهت أو لم تعد موجودة بل ضعفت قدراتها ، و أحيانا لا تصبح قادرة على السيطرة على حدودها الإقليمية فتفقد سيطرتها أو سلطتها على أجزاء من أراضيها ، فتصبح بذلك عملية إعادة بناء كيان أو دولة مدمرة أصعب بكثير من إنشاء أو دعم عناصر قوية في كيان ضعيف أو مختل جزئيا.

ويشير بناء الدولة الفاشلة إلى إعادة بناء المؤسسات التي عجزت جزئيا أو كليا عن استعادة قدراتها بسبب الأزمات التنموية المتراكمة مما يتطلب وضع استراتيجيات وتبني مفاهيم مركبة ومتعددة الأبعاد بغرض إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تحقق الغايات المرجوة، والمتمثلة في المهام والوظائف الأساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة ، بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي ، وتوفير الرفاه وتعزيز شرعية السلطة [2]. (دولة سيدة تستطيع ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع ، تتمتع بالاعتراف وتسعى لتحقيق المصلحة العامة بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية عن كريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، ترجيح الحوار السلمي بين طبقات المجتمع والرأي العام الذي يكون مطلعا على مجريات الأحداث ويبتعد عن التكتلات والفئات المتطرفة).

- **الفرع الثاني : المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدولة**

نظرا لتعدد التعاريف نجد أن مفهوم بناء الدولة يتداخل مع العديد من المصطلحات التي تؤدي وظيفة التكامل المفاهيمي من بينها : بناء الأمة ، بناء السلام ،التنمية السياسية ، بناء القدرات ، بناء المؤسسات ، بناء المركز ،توطين الدولة ، الدمقرطة ... ، و تتقاطع معها من حيث المتغيرات المؤسساتية

[1] Andrea K Riemer ,″ The concepts of state building, nation building and society building″ ***,AARMS***, vol 4 , N°3 , 2005 ,PP 367-379. Lire aussi :Richard Carey, ″Concepts and dilemmes of state building in fragile situations ,frome fragility to résilience ″, ***organisation of economic co-operation and development*** , vol 9, N° ,2008, PP11-79.

[2] Julia Raue and Patrick Sutter , ***Facets and practices of states building***, (Boston : Martines Nijhoff Publishers , 2009) , P 62.

و الممارساتية التي تعطي بعدا للظاهرة السياسية و تتشارك في كونها تهدف لتحقيق أهداف متماثلة أهمها الاستقرار السياسي و إشباع حاجات المواطنين المدية والمعنوية ، و سنذكر بعضها على التوالي:

- **بناء الأمة *:** حسب "فرانسيس فوكوياما" فبناء الأمة يشتمل على نشاطين اثنين ، إعادة الإعمار والتي تعني اتخاذ إجراءات كفيلة بإنعاش المجتمعات بعد نهاية الصراعات وإرجاعها لحالة ما قبل الحرب ،التنمية ، وعني إنشاء مؤسسات جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي وفعاليات المجتمع التي تجعله منفتحا على أشياء جديدة [1].

استخدامات مفاهيم بناء الدولة وبناء الأمة ،واجهت جدلا واسعا بين الأمريكيين والأوروبيين حسب تجاربهم التاريخية ، حيث يستخدم الأوروبيون مصطلح بناء الدولة ،استنادا إلى أن القادة السياسيين أسسوا الدولة ثم حاولوا إيجاد أمة من الشعوب يحكمونها في إطار هذه الدولة في حين يستخدم الأمريكيون مصطلح بناء الأمة انطلاقا من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال التي أدت إلى انتشار حين وعي جمعي بحتمية إنشاء مؤسسات سياسية تنظم سير المجتمع الجديد[2].

الواقع أن كل من المصطلحين يكمل أحدهما الآخر فكل له أوضاعه وكلاهما يستهدف في الأخير ضبط علاقة الفرد بالدولة و الدولة بالمجتمع لذلك لا يمكن أن ينجح أدهما دون وجود تكامل مع الآخر. وفي حين يعنى بناء الدولة بتشكيل ولاء لمؤسسات الدولة اللازمة لأداء وظيفتها وقدرتها على التغلغل وفرض سيطرتها وتوفير الحماية والاستقرار، يرتبط بناء الأمة بتوجيه الوعي القومي داخل المجموعات القومية مما يعني صهرها وفقا للشعور بالانتماء المشترك.

- **بناء السلام:** في أبسط معانيه يشير بناء السلام إلى مجموعة من العمليات والإجراءات التي تتخذها جهات محلية ودولية بعد نهاية الصراع من أجل تعزيز السلم ومنع عودة المواجهة المسلحة .

تم استخدام المصطلح بشكل متزايد في الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية لوصف جوانب بناء المؤسسات في عملية بناء الدولة ، واستخدمت العديد من المقالات المصطلحين دون تفرقة ما أدى إلى الاعتقاد أن بناء الدولة جزء من بناء السلام أو أن العمليتين متشابهتين ، وقد يرجع انتشار هذا المصطلح إلى إنشاء اللجنة الأممية لبناء السلام في 2005 والتي حددت 3 وظائف : الجمع بين كافة الجهات المعنية لتقديم المقترحات من أجل وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام بعد نهاية الصراع ، الاهتمام بإعادة الإعمار

---

* مصطلح الأمة nation مشتق من الكلمة الإغريقية natio و هي بدروها مشتقة من natusو التي تعني الولادة ، و تشمل علاقة دموية مشتركة فبعض الصفات و المميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي . تعرف بأنها مجموعة من الأفراد أو عرق معين لهم تاريخ مشترك وتقاليد وثقافة ،وفي بعض الأحيان دين واحد ،وعادة ما تكون لغة مشتركة ويعرها " فيبر" بأنها إحساس الشعب بالانتماء للمجتمع مع تجليه بشكل كاف في دولته ، ونتيجة لذلك تكون الأمة مجتمعا يتجه لإنتاج دولته .

[1] Yong Greven , ***op.cit***,p 79.

[2]للمزيد راجع : وليد سالم محمد ، **مأسسة السلطة و بناء الدولة الأمة ' دراسة حالة العراق '**،(الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2014 ، ص ص 46-49.

وبناء المؤسسات لإرساء قواعد التنمية المستدامة ، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل وخارج الأمم المتحدة بتقديم التوصيات والمعلومات والمساعدات المالية الكفيلة بإنعاش الاقتصاد وتوجيه الاهتمام الدولي أكثر بمرحلة ما بعد الصراع[1].

- **التنمية السياسية :** العملية التي تغير القيم والاتجاهات السياسية والنظم و البنى ، و تؤسس لثقافة سياسية جديدة ،تحقق تكامل النظام السياسي و تزيد قدرته على الاستجابة لتحديات بناء الدولة بما يتضمن عملية بناء المؤسسات و توسيع قاعدة المشاركة السياسية و ترشيد الحكم، وبالتالي فهي تلتقي مع بناء الدولة في مسألة الأبعاد أو الأهداف حيث تتمكن الدولة من تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية والمشاركة بشكل يسمح لها بتكوين مجتمعات حديثة بعيدا عن قيم القبلية والعصبية والعشائرية مع القدرة على إشباع حاجيات الأفراد اقتصاديا وبالتالي تحقيق معايير المساواة و المواطنة[2].
- **بناء المركز :** حسب " برتراند بادي" في إطار هيمنة المركز على الأطراف فإنه يسعى لبناء مؤسسات وقيم تحافظ على التنظيم العام للمجتمع إذا ما كان يعاني من ضعف السلطة والتنسيق بين مكوناته [3].
- **بناء القدرات :** زيادة القدرة الذاتية للمجتمع من أحجل تحقيق انجازات بقدر أكبر من الفاعلية في التنظيم من خلال بناء القدرة التنظيمية وبناء القدرة المؤسسية ، بتعزيز المشاركة ولا مركزية الحكم ، وتحقيق التوازن بين السلطات بالفصل بينها وتكريس الإصلاح والمساءلة وعقلنة صنع السياسات.
- **بناء المؤسسات :** يرى " أنطوني جيدنز" ضرورة إعادة بناء المؤسسات المتواجدة ، أو إنشاء مؤسسات جديدة وهنا يحيلنا إلى ضرورة بناء الدولة من خلال تعزيز مؤسساتها ،من خلال عملية المأسسة تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقرار وقدرة على التكيف والارتباط والاستقرار الذاتي فيتمكن النظام بذلك من أداء وظائفه والقدرة على الاستجابة والتغيير أو التحديث[4].

✓ **المطلب الثاني : بناء الدولة :الفواعل،الأهداف**

- **الفرع الأول : الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة**

من خلال الطرح الذي تم تناوله سابقا يتضح لنا أن المؤسسات تعتبر العنصر الأساسي في بناء الدولة ، لذلك لا يمكن الحديث عن دولة مستقرة وآمنة تستطيع تأدية وظائفها في غياب مؤسسات فاعلة

---

[1] Yong Greven **,** ***op.cit***,p 82,83.

[2] نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة :دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ، (القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993)، ص ص 263، 264.

[3] James B Collins ," State building in early-modern Europe :the case of France"**,*Modern Asian Studies***,vol 31, N 3,1997, PP 603-632.

[4] أنطوني جيدنز ، ***عالم جامح –كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا–*** ، ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم ، (بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2003)، ص 40.

و رشيدة تحظى بالشرعية ،وذلك لما تلعبه من دور في العملية السياسية ككل تتمكن الدولة من خلالها من الحصول على تأييد المواطنين ودعمهم ،أهم هذه المؤسسات هي :

- **المؤسسة الدستورية** : يعد الدستور المصدر الأول لإرساء القواعد والقوانين في الدولة ، حيث لا يمكننا أن نتصور غياب مؤسسة سياسية يمكنها صناعة وتشريع القواعد من جهة والحرص على تنفيذها وتطبيقها من جهة أخرى ، وهي نفسها المؤسسة التي تحدد وتضبط طبيعة العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكيفية تسييرها وإيجاد علاقة متوازنة بين الحاكم أو السلطة مع المحكومين على صعيد آخر، وفقا لتوجهات الدولة الإيديولوجية ومعاييرها، حيث تعتبر هذه الهياكل كآلية مرجعية لمختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية لتوجيه النظام السياسي وإدارة الحكم والإصلاح القانوني والسياسي للدولة . وبالتالي فدور المؤسسة الدستورية يقترن بإيجاد دستور يفرض على الدولة إصلاحات توافق بين مقتضيات الأمن والاستقرار وضرورات ممارسة السلطة مع ضمانات الحقوق والحريات بما يكفل تحقيق العدالة والمساواة ويكفل التنمية الشاملة التي تناشدها دولة الحق والقانون حسب مفهوم الحكم الراشد* .
- **المؤسسة البيروقراطية** ♦: يلعب الجهاز البيروقراطي دورا أساسيا في توجيه العمل التنموي السياسي من أجل إنجاح العملية السياسية ، والذي يربط بناء الدولة بالقدرة على تلبية الحد الأدنى من الخدمات وحل مشكلات المواطنين ، هذا الجهاز مناط به تأدية ثلاث وظائف أساسية سياسية واجتماعية، تتمثل في : الوظيفة الاتصالية (حلقة وصل بين النظام السياسي ومختلف الجماعات في المجتمع ، تحويل للمعلومات بين القمة والقاعدة) ، الوظيفة التعبيرية (آلية للتعبير على بعض مطالب الجهاز

---

* يعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنه: الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

♦ يتكون لفظ البيروقراطيةBureacracy من شقين ، الأولBureau أي مكتب، ويرجع أصله اللغوي إلى اللفظ اللاتينيBurus ويقصد به اللون الداكن . . الذي تطور فيما بعد إلى La Bure ، في اللغة الفرنسية و يقصد به أحد أنواع القماش الذي كان يستعمل كغطاء للمناضد التي يجتمع حولها عادة رجال الحكومة في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، ثم أستخدم لفظ Bureau للدلالة على المكتب الذي يجلس خلفه الموظف الحكومي، إلا أن اللفظ اتسع مدلوله ليشير إلى غرفة المكتب بأكملها. أما الشق الثاني للمفهوم Cracy بالإنجليزية، وCratieبالفرنسية فإنه مشتق من اللفظ القديمKratia أي أن تكون قويا .To be stong وهكذا تصبح كلمة "بيروقراطية" تعني ممارسة السلطة أو الحكم أو القوة عن طريق المكاتب وقيل أن مصطلح "بيروقراطية" ورد لأول مرة عام 1745 في كتابات عالم الاقتصاد الفيزيوقراط ووزير التجارة الفرنسية "فانسان دي جورناي « Vincent De Gournay »"الذي تنسب له أيضا عبارة "دعه يعمل دعه يمر"، وهو أول من نظر إلى المكاتب العامة باعتبارها الإدارة العامة في الحكومة، وتحدث عنها باسم "بيروقراطي « Bureaucrates » "أي فئة العاملين في مكاتب الأجهزة الإدارية.

البيروقراطي في حد ذاته باعتباره إحدى جماعات المصالح داخل المجتمع) ، الوظيفة التجميعية (نتيجة لاتصالها بمختلف جماعات المصالح والمجالس والمؤسسات المحلية فهو يجمع مقترحاتهم المطروحة ويحاول التوفيق بينها في حال تعارضها إلى جانب تعبئة المساندة اللازمة للنظام السياسي) ، إلى جانب ذلك فهي تؤدي دور اتخاذ القرار (المساهمة في صياغة السياسة العامة للدولة ، وتوجيه عمل الوزراء ، كونها تحتكر للمعلومات و البيانات الخاصة بمختلف الجهات) .

إلا أنه يعاني من ضعف التغلغل في أداء هذه الوظائف ، الأمر الذي قد يؤدي إلى برقرطة الحياة السياسية ، بسبب عدم وضوح القواعد القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة وأيضا ضعف المؤسسات السياسية وعدم استقرارها مما يسمح بتفاقم سلطة الأجهزة البيروقراطية الحكومية وإخلال التوازن بين البيروقراطية و المؤسسات السياسية ، لذلك وجب تبني استراتيجيات لإعادة التوازن بينها وتصحيح الخلل بما يكفل لها القيام بالأدوار السابقة الذكر في بناء الدولة ، هذا الوضع يتطلب ترسيخ ثقافة وطنية لدى المواطن بضرورة ترجيح القيم الإيجابية وذلك بتفعيل المشاركة الشعبية كآلية للحد من سلطة الجهاز ورفع مستوى أدائه ، مع المساهمة في ترقية العمل التنموي لإكسابه طابع الشرعية الذي يمكنه من تلبية مصالح مختلف القوى الاجتماعية بما يناسب المصلحة الوطنية .

إلى جانب ذلك تؤكد بعض الأبحاث على ضرورة وضع شروط موضوعية للإصلاح الإداري من خلال إيجاد سلطة سياسية تؤمن بالإصلاح الذي من شأنه أن يقضي على سيطرة البيروقراطيين على الحياة السياسية خاصة في الدول المتخلفة ، على أن يكون هدف ذلك الإصلاح الشامل ضمن الإطار السياسي و الاجتماعي و الحضاري للمجتمع حتى يتمكن من تحقيق رغبة الجماهير ، ضف إلى ذلك التأكيد على أهمية الاعتماد على الأسلوب العلمي في التخطيط باستخدام أنظمة دقيقة لجمع وتحليل وتصنيف المعطيات والبيانات مما يسمح بالتعاطي السليم معها واتخاذ القرارات الصائبة[1].

- **المؤسسة العسكرية** : إن الأصل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها مؤسسة الجيش أنها تعنى بالمسائل الأمنية والعسكرية حيث تقوم بالدفاع عن سلامة الدولة واستقلالها وسيادتها ، إلا أن الملاحظ على واقع بعض الدول خاصة الدول الفاشلة أو دول العالم الثالث أن دور الجيش تعدى ذلك ليصبح عنصرا أساسيا في الحياة السياسية عن طريق التدخل في التفاعلات والأحداث ورسم السياسات وإدارة الشأن العام، ولو قمنا بإسقاط ذلك على بعض الأنظمة في الوطن العربي نجد أن هذا التدخل كان يرجع أحيانا من أجل النفوذ والمراتب والحسابات الذاتية ، خاصة في ظل عجز أو تراجع دور المؤسسات السياسية كما كان الحال في مصر وغيرها من الدول.

يحدد" فون دير ميهدن" ثلاثة أدوار أساسية يلعبها الجيش في عملية بناء الدولة :

---

[1] للمزيد راجع : بومدين طاشمة ، "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي" ، ***دفاتر السياسة والقانون*** ، العدد7 ، جوان2012، ص ص 1-30.

حماية الدستور وخلق الظروف المناسبة بعد الأزمة أو انتشار الفوضى بغية إرساء سلطة سياسية مدنية كما حدث في الأرجنتين و البرازيل وفنزويلا. قد يكون أداة ثورية تقود للإصلاح بخلق مؤسسات سياسية جديدة يسلمها لسلطة مدنية فيما بعد .أن يلعب دورا غير مباشر في عملية الإصلاح لخلق البيئة المناسبة لتشكيل حكومة مدنية كما كان الحال في أندونيسا وإيران.

من زاوية أخرى توجد ثلاث وجهات نظر تتحدث عن دور الجيش في عملية البناء حسب مستوى التطور الاقتصادي : يرى "لوسيان باي" أن الجيش أداة تحديث وتطوير في المجتمعات النامية .في حين يعتبر "مانفرد هالبرن" أن الجيش أداة بيد الطبقة الوسطى للقيام بالإصلاحات الاجتماعية مما يخلق مجتمع مدني تدريجيا.في حين يرى "مارتن نيدلر" أن تدخل الجيش ينتج العنف والابتعاد عن الدستور فلا يمكنه تحقيق الإصلاحات. وهناك من يعتبر أن تدخله يكون لاعتبارات الاحتفاظ بالنظام أكثر من تحقيق أهداف الطبقات المدنية .

إذا فدور المؤسسة العسكرية يتوقف على طبيعة التركيبة الاجتماعية للجيش نفسه وطبيعة النظام السياسي في حد ذاته ، التقدم التكنولوجي والاقتصادي في المجتمع [1].

- **المؤسسة الإعلامية :** تعتبر وسائل الإعلام أداة لنقل الأفكار و الأخبار والمعلومات بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي والعالمي ، لذلك تلعب دورا هاما في عملية بناء الدولة ، فإلى جانب وظائفها التقليدية التي تتعلق بنقل الأخبار والتثقيف والترفيه و الترويج و كذا الإعلان ، تساهم وسائل الإعلام في ترسيخ الشعور بالانتماء إلى الوطن والأمة و القومية ، لأنها تقوم قدرة الأفراد على تقبل التغيير وتوسيع آفاقهم وشحذ طاقاتهم للمساهمة في عملية البناء و إشراكهم في عمليات التنمية ، أي أنها تسهم بشكل فعال في التنشئة الاجتماعية وتشكيل الرأي العام وبالتالي تحقق التغيير بمختلف المجالات حسب ما ذهب إليه الدكتور " محمد قيراط" ، إلا أن هذه الوظائف قد تنحرف عن مسارها أحيانا ويظهر جانبها السلبي إذا ما تم استخدامها للتضليل والدعاية و الإكراه وتوجيه الرأي بما يخدم أطراف مستبدة معينة [2].

وتؤكد التغييرات التي حدثت مؤخرا في دول الوطن العربي في زمن الأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن والجزائر أيضا على الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي بالسلب و الإيجاب ، أين حاولت أن تقوم بالتوعية وتوجيه الرأي العام في محاولة منها لإدارة الأزمة التي مرت وتمر بها تلك البلدان.

وباعتبار أن عملية التحول الديمقراطي أساس لعملية بناء الدولة ظهرت العديد من الآراء حور دور وسائل الإعلام في تلك العملية، فهناك من اعتبرها أداة مهمة في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح

---

[1] فيريل هايدي ، ***الإدارة العامة من منظور مقارن*** ، ترجمة محمد قاسم القريوتي ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 1985)، ص ص 173-178.

[2] محمد سيد محمد ، ***الإعلام والتنمية*** ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، ص 224.

السياسي، وهناك من يشكك في أهمية دورها ، وهناك من اعتبر دورها محدودا في مراحل التحول الديمقراطي ككل. على هذا الأساس يرى "يورغن هابرماس" بضرورة توفر أربع شروط حتى تستطيع وسائل الإعلام أداء وظائفها في عملية بناء الدولة : **أولا** القدرة على تمثيل جميع الاتجاهات داخل المجتمع بمختلف أهدافها و توجهاتها واحتياجاتها المختلفة دون تمييز أو احتكار لجماعة دون أخرى. **ثانيا** حماية المجتمع بأن تكون حارسا على مصالحه بمراقبة أعمل السلطة والإفصاح على طغيانها أو تجاوزاتها. **ثالثا** توفير المعلومات للجماهير لأن عملية صنع القرار تتطلب توفير المعرفة للجميع حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات السليمة بسبب الفهم المشترك للأحداث، وهو الدور يعادل دور المؤسسات التعليمية التي تسعى لنقل المعلومة لكل الطلبة دون استثناء **رابعا** المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية من خلال نقل المعرفة ونشر ثقافة عامة مشتركة ،مما يساعد على خلق وحدة اجتماعية مترابطة تدفع المجتمع نحو سلوكات لتحقيق المصلحة العامة لا الخاصة[1].

لذلك فدور وسائل الإعلام في عملية البناء و الإصلاح يبقى مرتبطا بشكل تأديتها لوظيفتها و حجم الحريات،إلى جانب التوجهات الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وفلسفة النظام السياسي من جهة أخرى .ولتوضيح الأدوار التي تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام ، قام الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب [2]: **وظيفة كلب المراقبة :watchdog** ، أي أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات .**وظيفة كلب الحراسة :Guard dog** أي أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع . **وظيفة الكلب المرشد :Guide dog** فتقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة ، والتي يحتاجونها لصنع القرارات ، ولتقييم قادتهم.**وظيفة الكلب الأليف :lapdog** أو الكلب الناقل وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة .وتضاف لها **وظيفة الكلب القائد : lead dog** أين تقوم بوضع الأجندة للقضايا المطروحة على الساحة السياسية.

- **الفرع الثاني : أبعاد بناء الدولة**

باعتبار أن عملية بناء الدولة عملية مركبة تقوم على عدة مراحل وتساهم فيها عدة مؤسسات فهي أيضا تستهدف تحقيق جملة من الأهداف والغايات على عدة مستويات سياسية،أمنية،اقتصادية،اجتماعية

---

[1] صفوت العالم ، ***دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي .. مصر نموذجا*** (2016/05/19) ، نقلا عن : ***http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html***

[2] عيسى عبد الباقي ، ***وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية ' إشكالية الدور وآليات التعزيز'*** ، (القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 12-17.

وثقافية إن عملية بناء الدولة عملية مركبة تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف و الغايات السياسية منها ، الاجتماعية و الثقافية و كذا الاقتصادية *. و يمكننا جمعها من خلال ثلاثة أبعاد كالتالي :

❖ **البعد السياسي–الأمني:** يعتبر البعد السياسي أساسا لتكيس عملية بناء الدولة ،ولإنجاح هذه العملية يجب أن تتوفر الثقة بين السلطات الحاكمة والمحكومين فتتوفر بذلك لها الشرعية خاصة إذا ما اتصل هذا البعد بالعامل الأمني الذي يسعى لبعث الاستقرار للدولة وبالتالي تصبح عملية البناء محصلة لمعادة تجمع بين الثقة والشرعية والاستقرار من خلال تنفيذ وتخطيط ومتابعة جل المشاريع لتصبح العملية ناجحة وتؤدي لزيادة قوة الدولة وتماسك المجتمع ووحدته .

- **الشرعية :** ارتبط المفهوم الدقيق للشرعية حسب ' سكار' بالاعتقاد السائد لدى المواطنين بأن المؤسسات القائمة مناسبة أو مشروعة أو سليمة أخلاقيا ، كما يعبر عنها على أنها توافق في الآراء بشأن القيم السياسية .. و رسميا قبول النظام القانوني و الدستوري للطابع الديمقراطي .كما تعرف بأنها الصفة التي تجعل موقفا ما أو سلوكا أو هيئة بأنها قانونية فتكون السلطة مستندة لقوانين تجعلها مقبولة لدى المحكومين[1] .وتعد الشرعية مرتكزا أساسيا في المواضيع التي تتعلق بعملية بناء الدولة كالديمقراطية وحقوق الإنسان و المساواة فلا يمكن بناء مؤسسات دون أن تكتسب الطابع القانوني باعتبار أن شرعيتها تمنح لها المشروعية وقد اختلفت مصادر الشرعية وتعدد النظريات التي عالجت مثل هذا الموضوع من بينها :

1. النموذج المثالي الذي قدمه "ماكس فيبر" يعبر عن ثلاث مصادر أساسية وهي :

- **الشرعية التقليدية :** تركز على عادات وتقاليد وأعراف المجتمع التي تحدد الحكم لمن ، ولمن يمنح الولاء ، فهي سائدة في المجتمعات المعتمدة على حكم الوراثة أو الممتثلة للأوامر الدينية.
- **الشرعية العقلانية –القانونية :** تقوم على قواعد قانونية غير شخصية تحدد حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم كما تحدد طريقة الوصول إلى الحكم وتداول السلطة وممارستها ،وتشترط وجود الثقة في المؤسسات التي تضع القوانين الملائمة[2].
- **الزعامة الملهمة :** القيادة الكاريزمية التي تمتلك القدرة على التأثير في المجتمع والدولة من خلال كفاءتها وحكمتها وقيمها ومثلها ، وبالتالي فهي ترتبط بالأشخاص لا بالمؤسسة لذلك فهي شرعية ظرفية مرتبطة بفترة حكم القائد وتنتهي بغيابه عن الساحة السياسية .

---

* حدد ' فيرل هايدي' مجموعة من الغايات التي تهدف عملية بناء الدولة إلى تجسيدها وهي : الديمقراطية ، الاستقرار ، الشرعية ، المشاركة التعبئة التأسيس ،المساواة ، القدرة ،التخصص،الانتماء،التغلغل ، التوزيع ،التكامل ، العقلانية وإرساء البيروقراطية ، الأمن،الرفاه ،العدالة والحرية.

[1] عامر مصباح ، ***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** ،(الجزائر :المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص 109

[2] إبراهيم سعد الدين ،"مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية" ، ***المستقبل العربي*** ، العدد 62، ،1984 ،ص ص93–118.

2. النموذج النظمي "لدفيد أستون" ، هناك أيضا ثلاث مصادر للشرعية [1]:

- **الشرعية الشخصية** : تركز على دور وفعالية الشخص الحاكم في التأثير على المجتمع والدولة لتحقيق شرعية النظام، و هي أكثر تأثيرا من الشخصية الكاريزمية حسب التصور الفيبري.
- **الشرعية الإيديولوجية** : تكتسب من خلال مجموعة من الأفكار والعقيدة المتبناة و هنا على الحاكم التوفيق بين هذه الإيديولوجية التي يروج لها النظام السياسي و بين قناعات المحكومين .
- **الشرعية البنائية** : تستمد من الهياكل والمؤسسات السياسية للدولة وهنا تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في ترسيخ شرعية النظام وقانونيته .في هذا الصدد يرى "كارل دويتش" أن الشرعية المؤسسية– البنيوية الدستورية– تقوم على ثلاث أسس: **الأساس الدستوري** (تتحقق وفقا للمبادئ الدستورية) **الأساس التمثيلي** (مرتبطة بقناعة المحكومين بأن الممثلين عنهم في السلطة قد وصلوا إليها بطرق شرعية) أساس الانجاز (تقاس شرعية النظام من خلال الانجازات التي تخدم المصلحة العامة للمجتمع)

- **بناء الثقة *:** إن استقرار أي نظام سياسي يعتمد على مدى قبول المحكومين لشرعية الحكام وقواعده ، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا ما لم يقترن بوجود درجة معينة من الثقة يقدمها الشعب لمؤسسات الدولة ويؤمن ويقتنع بوظائفها التي تسعى بها لتحقيق المصلحة العامة ، لذلك فالثقة ترتبط بشرعية النظام من جهة وولاء وتأييد المواطنين من جهة أخرى ، وكلما انخفضت هذه الثقة سمح ذلك بعزوف المواطنين عن الحياة السياسية فتصبح الدولة هشة وغير قادرة على تعبئة الموارد القومية التي تحتاجها لتحقيق التنمية الوطنية ، وحسب الفيلسوف "سيدني هوك" لا يجب أن تكون هذه الثقة ثقة كاملة وعمياء بل يجب الاحتفاظ بقدر من الشك حتى يتمكن الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني من فرض الرقابة على الحكومة والمساءلة وبالتالي منعها من استغلال السلطة و إعاقة الديمقراطية .

لذلك فالثقة لا تتحقق إلا بتوافق مخرجات النظام من قرارات وسياسات مع مطالب المواطنين ، وتتراجع في حالة وجود فجوة بين أداء الحكومة الفعلي وتوقعات الشعب وتطلعاته خاصة بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية وتراجع انتشار المعضلات الاجتماعية كالفقر والجهل والمرض ، وانتشار الفساد السياسي والإداري في المجتمع[2].

---

[1] David Easton,***Asystem analysis of political live*** ,)New York : Wiley and sons,1965), PP 287-30

* أشارت الأمم المتحدة في مؤتمرها حول ' بناء الثقة في الحكومة ' في فيينا عام 2006 إلى أن الثقة السياسية تشير إلى وجود توافق في الآراء بين أفراد المجتمع حول القيم ، الأولويات و الاختلافات المشتركة ، و تشير العديد من الأدبيات إلى أن بناء الثقة السياسية أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي.ويعرف "جاك سيتري "انعدام الثقة بأنها حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات وتوقعات المواطنين ، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية .

[2] محمد محمود صدفة ، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة" ، ***موجز سياسات*** ، العدد 3 ، 2009، ص ص 1-6.

- **الاستقرار*** : هناك ثلاث مدارس فكرية تعالج مسألة الاستقرار السياسي :

- **المدرسة السلوكية** : الاستقرار حسبها يعني غياب العنف السياسي ،فيسود السلم والقانون ويتم اتخاذ القرارات حسب إجراءات مؤسسية وتحقيق الأهداف السياسية .
- **المدرسة النظمية النسقية** : يحدث عندما تمتلك مؤسسات الدولة والنظام القدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة.
- **المدرسة البنائية الوظيفية** : قدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع متغيرات وتحديات البيئة مع يسمح بتحقيق التوازن ويجعل النظام قادرا على تحقيق الاستقرار.

وحتى يتحقق الاستقرار السياسي يجب أن يقترن بالفعالية والكفاءة في أداء الحكومة مما يزيد من الشرعية والثقة ، وما يعزز ذلك هو وجود تجانس فكري وثقافي وعقائدي وإيديولوجي بين مختلف القوى، مع وجود أبنية سياسية مختصة ومستقلة تتولى مصالح المجتمع ، ضف إلى ذلك قدرة النظام على ممارسة الرقابة على الأفراد والجماعات الخاضعة له وقدرته أيضا على تحقيق التوازن بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية[1].

إذا فوجود علاقة ترابطية بين المتغيرات السابقة من شأنه تثبيت ركائز عملية البناء،و هي علاقة طردية كلما وجدت الثقة ترسخت الشرعية السياسية مما يؤدي لزيادة مستوى الاستقرار ويعزز الجانب الأمني في عملية بناء الدولة ، و العكس صحيح ، كلما انعدمت الثقة تراجعت شرعية النظام السياسي مما يؤدي إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار ويؤدي إلى فشل عملية البناء(يتم بناء الشرعية السياسية من خلال ترسيخ الثقة ، وقياس درجة الثقة يحدد درجة الاستقرار السياسي.

❖ **البعد الاقتصادي** : يعتبر تحقيق الرفاه الاقتصادي من أهم غايات الدولة ، و نعني بالرفاه الاقتصادي قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطنين ، و هي تعبر عن الحقوق الأساسية التي من المفترض أن يتحصل عليها كل مواطن ، كما تسعى لتحقي أمن اجتماعي يتضمن تأمين الغذاء والرعاية الصحية والتعليم و العمل والسكن والعددي من الخدمات التي من شأنها إيجاد مستوى معيشي مناسب لضمان الاستقرار الاجتماعي ،وإذا تحقق رغبات مصالح الأفراد إلى جانب قدرة الدولة على تحقيق مستوى من العدالة الاجتماعية يمكنها بذلك أن تحقق تنمية اقتصادية شاملة يستفيد منها

---

* يعرف الاستقرار السياسي على أنه عملية التغيير التدريجي المنضبط ، التي تتسم بانخفاض العنف السياسي و تزايد الشرعية و الكفاءة في قدرات النظام ، وعلى النقيض يشير مفهوم اللاإستقرار السياسي إلى حالة من التغير السريع غير المنضبط الذي يتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة ، وهو ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية وانخفاض في القدرات وأداء النظام .

[1] للمزيد راجع : محمد أمين بن جيلالي ، ***مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة*** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص دراسات مقارنة ، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013)، ص ص71-76.

المجتمع ككل[1]. ويتضح أن دولة الرفاه هي نظام من الاستحقاقات والفوائد التي تستهدف الأفراد بهدف تحقيق رغباتهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي كضرورة تاريخية وحتمية.

إلا أن تحقيق سياسات الرفاه يختلف من دولة لأخرى باختلاف قدراتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع ، فقد يؤدي الأمر أحيانا إلى خلق مشاكل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويساهم في نشر التحالفات و الطائفية مما يضعف سياسات الدولة و ينعكس بالسلب على عملية البناء*.

❖ **البعد السوسيو–ثقافي** : يشكل الجانب الاقتصادي البعد المادي في عملية بناء الدولة ، إلا أنه توجد أبعاد أخرى تمثل الجانب المعنوي ،وفي هذا المجال يأتي الحديث عن أزمة الهوية ♦و أزمة الاندماج** . باعتبار أن بناء هوية مشتركة و تحقيق اندماج قوي يساعد في بناء مشروع الدولة الأمة وظهور الأزمة قد يؤدي إلى ضعف البناء السياسي ويصل الأمر إلى انهيار الدولة و فشلها .

إن العلاقة بين الأزمتين هي علاقة ترابط بل هي علاقة طردية فأزمة الهوية تعد نتيجة حتمية لأزمة الاندماج لأن هذه الأخيرة تؤكد على عجز الدولة على استيعاب التنوع الثقافي داخل المجتمع ووجود أي خلل في تشكيل هوية مشتركة داخل المجتمعات التي تتميز بالتنوع والاختلاف مع العجز على تحقيق الاندماج من شأنه أن يعيق عملية بناء الدولة وينقص من فعالية النظام السياسي ، خاصة إذا اقترنت الأزمتين بأزمة المشاركة والتغلغل ، التوزيع وأزمة الشرعية والمشروعية ، لأن ذلك سيضعف قدرات الدولة ومؤسساتها –سنأتي على تفصيل ذلك لاحقا –

---

[1] غازي محمود ذيب الزعبي ، ***البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989–2003*** ، (اربد : عالم الكتاب الحديث ، 2003)، ص ص 34،35.

* تختلف المقاربات التي تفسر نشأة دولة الرفاه بين المنظور الماركسي الكلاسيكي ، المنظور الليبرالي المنظور الديمقراطي الاجتماعي.يرى أصحاب المنظور الماركسي الكلاسيكي أن السياسات الاجتماعية التي تأخذ بها الرأسمالية تتفق و معايير الضبط الاجتماعي أو السياسات البوليسية والعقابية ، وبالتالي دولة الرفاه هي استغلال ناجح للدولة يقوم به الرأسماليون حفاظا على النسق الرأسمالي و حل المشكلات التي تطرحها الرأسمالية . بالنسبة للمنظور الليبرالي فدور الدولة لا يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى ضمان الحقوق المدنية كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد و الرأي، وضمان الحقوق السياسية كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت الانتخاب والترشح للمراكز السياسية .يرى أنصار المنظور الديمقراطي الاجتماعي أن دولة الرفاه هي انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في المؤسسات السياسية للدولة الرأسمالية ، وبالتالي هي نتاج للحركات الاشتراكية و عليه فدور دولة الرفاه يتمثل في تهيئة سبل الاستثمار الاجتماعي ، الاستهلاك الاجتماعي و الإنفاق الاجتماعي.

♦ استقى المفهوم أساسا من علم النفس و يعنى بالأبعاد النفسية و الفكرية ذات الصلة بشعور الفرد تجاه عضوية الدولة التي يعش في ظلها ،وهي تشكل الحلقة النهائية لسلسة أزمات التنمية ، و هي أعمق ما يمكن أن تصل إليه حالة التأم لأنها تتعلق بذات الإنسان و انتمائه .

** يعمد مفهوم الاندماج إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسيا و ثقافيا ، من حيث التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية و الأمة بوصفها وحدة ثقافية .

✓ **المطلب الثالث : بناء الدولة :مقاربة نظرية**

في هذا الطرح سنقوم بعرض أهم النظريات – لا على سبيل الحصر – التي تناولت عملية البناء ، والتي سيستند عليها تحليلنا في العناصر التي سنتناولها في الدراسة :

- **تصور مدرسة التحديث *:**انطلقت من معايير ودراسات تحاول من خلالها إيجاد العوامل التي يمكن أن تساهم في قيام نظم مستقرة وديمقراطية في الدول النامية ، حيث ترى بأن البناء الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول هو نتيجة للبناء المتخلف للمجتمعات والذي تدل عليه مؤشرات عدة كمتوسط الدخل ودرجة التصنيع ، مع التأكيد على اعتبار الطبقات الوسطى المنتشرة في تلك الدولة و نقابات العمال والأحزاب وكذا النخب الدينية والزراعية والاتجاهات السياسية وحتى السلوكيات الفردية أنها عوامل معيقة للتوجه نحو الحداثة –تطور مؤسساتي وثقافي–، وبالتالي فانهيار الدول لا يرجع للضغوط التي تأتي من الخارج بل إن عملية التحديث –إحداث تغييرات بنيوية وهيكلية في الأنظمة السياسية–في هذه الدول تكون بمساعدة البلدان المتقدمة التي تساعد بنشر أفكارها وتقنياتها وخبراتها التنموية، وانتشار أزمة التنمية حقيقة يرجع لعجز الفكر التنموي عن الاستجابة لأوضاع تلك البلدان (عدم استقرار، انتشار الأنظمة التسلطية ،غياب المشاركة السياسية ،فما عليها إلا أن تبني النسق الرأسمالي لمواجهة هذا الوضع (هذا التحليل نفسه الذي واجهت فيه النظرية أكثر انتقادات ، من منطلق كونها لم تهتم بالجوانب الخاصة التي تميز كل دولة عن أخرى وتميز الدول النامية عن بعضها البعض خاصة في إطار الدور الذي لعبه الاستعمار في تكريس وضعية التخلف ، إلى جانب أنها أهملت دور الفواعل المحلية وأهملت دور الدولة ومسؤوليتها في التحول من التقليد إلى الحداثة)[1] .

حسب "كولمان" فإن التحديث يتضمن مختلف الأنشطة والعمليات والمؤسسات وأيضا المعتقدات التي ترتبط بصنع وتنفيذ السياسة لتحقيق أهداف جماعية ،ويقتضي التحديث السياسي زيادة المشاركة وتوزيع الموارد وزيادة القدرة السياسية التي ترسخ فعالية المأسسة في حل النزاعات –وهو هنا يؤكد على دور المؤسسات السياسية والمجتمعية في عملية بناء الدولة –. ويرى "روستو" أن العناصر الأساسية للتحديث تتضمن ثلاث عمليات : تطور السلطة، تشكيل الهوية الوطنية ، السعي لتحقيق المساواة والمشاركة السياسية، في حين اعتبر "هنتنجتون" أن التحديث يعنى بتفكيك المؤسسات غير القادرة وغير المجهزة

---

* جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما ، مجتمع حديث هو العالم الغربي ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث كما أطلق عليه ،وتم تطويرها من طرف علماء التحديث بعد الحرب العالمية الثانية من خلال وصف التغيرات الأساسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع و نمو التجارة و ظهور الصناعة. تتأسس نظريات التحديث وفقا لموضوع التنمية والتخلف من منطلق نزعة ذاتية أوروبية تركز على مثالية المجتمعات الغربية أين ترى الدول المتخلفة مستقبلها في تبني الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في الغرب.

[1] فخر الدين ميهوبي، ***إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي " دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار***" ،(الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2014) ، ص ص 50-61

وإعادة إنشائها بما يحقق الاستقرار ويحدد ثلاث مقومات للحداثة وهي ترشيد السلطة (بناء سلطة قوية تعلو على باقي السلطات التي تقوم على عنصر الدين والعرق ...)، التمايز الهيكلي (تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف)توسيع المشاركة السياسية وربطها بالمساواة [1].

- **تصور مدرسة التبعية *:** في سعيه لدراسة أسباب التخلف في الدول المتخلفة ركز هذا الاتجاه على دور العوامل الخارجية خلال المراحل التاريخية على المسار السياسي والاقتصادي والثقافي أين كانت الدول المتقدمة –النظام الرأسمالي– تتوسع على حساب الاستغلال والضغط على اقتصاديات الدول النامية ،الأمر الذي تسبب في تخلفها. وبالتالي فأسباب التخلف في الدول النامية ترجع لطبيعة النظام الرأسمالي العالمي الذي يفرض عليها سلسلة من القيود وهنا تؤكد النظرية على دور العامل الخارجي في تفسير السلوك الداخلي والخارجي للدولة بلا من التركيز على دور العوامل الداخلية أو العوامل الحضارية كما ذهبت إليه نظريات أخرى. ضف إلى ذلك تصور هذا الاتجاه وجود ارتباط وثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي ، فنظام الدولة انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي ،يتأثر هذا البناء وأسس الدولة الاجتماعية بسياستها وأدوارها التي تفرض عليها أن تتدخل في توجيه مسار الحياة الاجتماعية ، فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل في ضوء ظروف خارجية ويمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف، و ينتج عن هذه العلاقة أطراف ثلاث : الدولة ♦، البناء الاجتماعي الداخلي ، البناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي ، و ينطبق هذا المبدأ على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي : المراكز و التوابع و أشباه التوابع [2].

---

[1] Yong Greven **,** ***op.cit***, pp 100-105.

* منطلق هذا الاتجاه مؤسس على فرضيات أطلقها الماركسيون الجدد الذين تصوروا التخلف نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي ، و يركز على طبيعة العلاقات العابرة للقارات و المهددة لسيادة الدولة . يفرق "سانتوس" بين ثلاثة أنواع من التبعية : التبعية الاقتصادية (التي يسيطر فيها رأس المال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية)،التبعية المالية الصناعية(التوسع في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث تنمية متجهة للخارج) ، التبعية التكنولوجية–الصناعية : التي تركز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية للنشاط في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي للبلاد المتخلفة).

♦ توجد ثلاثة نماذج تحليلية تدرس الدولة في العالم الثالث والتي سميت بالدولة التابعة : نموذج" بول باران" الذي يرجع سبب تخلف الأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم الثالث للعامل الخارجي أي الرأسمالية العالمية ، والتي تلعب دورا سلبيا في بناء الدولة التابعة لأنها تصبح أداة في يد الإمبريالية العالمية و تخضع لسيطرتها .نموذج "فرانك" اهتم بالبناء السياسي و الدولة في المجتمعات التابعة واعتبر أن عدم استقرارها انعكاس مباشر لعلاقة التبعية التي تربط هذه الدول بالمركز،وأيضا نتيجة للخاصية التسلطية التي تزيد حدة بفعل أزمة النظام الرأسمالي التي تنقل للدول الأطراف لتخفيف العبء على الدول المركز .نموذج حمزة علوي الذي اعتبر أن الدولة في المجتمعات المستعمرة لم تصنعها البرجوازية الوطنية ،وإنما البرجوازية الاستعمارية التي خلقت جهازا بيروقراطيا وجناحا عسكريا يخدم مصالحها في المستعمرات .

[2] أحمد زايد ، ***الدولة بين نظريات التحديث و التبعية*** ، (القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008)، ص ص 45–48.

- **المؤسساتية الجديدة ♣:** في كتابه المترجم " النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة " تحدث " هنتنجتون" على دور عملية المأسسة في التأثير على فاعلية النظام السياسي وقدرته على الاستمرارية، حيث تقوم هذه العملية على استقلالية الهياكل السياسية للدولة أمام القوى الاجتماعية والاقتصادية ، واستقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة الطبقات الاجتماعية ، إلى جانب وجود تماسك في التنظيمات والإجراءات السياسية حتى تكون المؤسسات قادرة على حماية المجتمع والصالح العام ، و يتمكن النظام السياسية أيضا من التكيف خلال مختلف الحقب التاريخية .وعلى هذا الأساس صنف "هنتنجتون " النظام السياسي وفق نجاح عملية المأسسة من عدمها إلى نظام المجتمع البريتوري*(الذي يتميز بتدخل القوى الاجتماعية وغياب المأسسة التي تنظم المشاركة مما يؤدي إلى حالة تأزم سياسي يؤدي إلى عدم الاستقرار) .المجتمع المدني(تكون فيه المؤسسات ثابتة وقادرة على تنظيم مشاركة القوى الاجتماعية[1].

كما قدم "هنتنجتون" في إطار معالجته لتفاعل المؤسسات مع بيئتها وأنماطها وآثارها أربعة معايير لقياس مستوى البناء المؤسساتي [2]:

- التكيف : قدرة المؤسسة على الاستجابة ومواجهة التأثيرات الداخلية والخارجية ،إما بتغيير الأشخاص أو الوظائف،تحدد هذه القدرة حسب ثلاث مؤشرات: العمر الزمني (تزيد قدرتها على التكيف بزيادة عمرها)،العمر الجيلي(تكون الأقدر على التكيف إذا كان الانتقال فيها من جيل لآخر انتقال سلمي) ، التغيير الوظيفي (تكون قدرتها على التكيف أكثر إذا ما كانت لها القدرة على تغيير وظائفها).
- التعقيد: تضم المؤسسة وحدات متخصصة تؤدي وظائف معينة ،يقاس التعقيد بتعدد وتنوع تلك الوحدات وتعدد وتنوع وظائفها .
- الاستقلالية: تحرر المؤسسة من أي ضوابط في أداء عملها (استقلالية الميزانية والتصرف فيها ،استقلالية التوظيف وتجنيد الأعضاء)

♣ تضم ثلاث مقتربات : المؤسساتية التاريخية،الاجتماعية و الخيار العقلاني ، وقد جاءت كر فعل على المقتربات السلوكية ، تهدف لشرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في تصاميم و قرارات المخرجات الاجتماعية والسياسية ، وقدت أشكالا عدة للعالم السياسي ، إلا أنه يوجد اختلاف بينها حول طريقة اختيار الآليات المؤسسية لعملية بناء الدولة . مؤسسية الخيار العقلاني تعتبر أن عملية بناء الدولة عملية بناء خيارات من خلال القواعد .المؤسساتية الاجتماعية تقوم على بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات الروتين ، الكتابات والهياكل .المؤسساتية التاريخية تدعو لبناء الخيارات وحسابات المصالح وتكوين الأهداف بواسطة القواعد ، الأبنية ، الأعراف والأفكار.

* يشير مصطلح البريتورية إلى تدخل القوى المسلحة في السياسية ، وتشمل في معناها الواسع تدخل القوى الاجتماعية الأخرى ، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التسييس في المجتمع .

[1] صموئيل هنتنغتون، ***النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة*** ، ترجمة سمية فلو عبود ، (بيروت: دار الساق ، 1968) ، ص ص 194،195.

[2] محمد شلبي ، ***المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأدوات***،(الجزائر :دار هومة ، ط4 ، 2002)، ص ص 119-123.

- التماسك: مستوى التوافق والانسجام بين أعضاء المؤسسة ومدى تعدد التيارات داخلها (الانتماء ووجود خلافات).

وسواء كان البناء متأثرا بفواعل محلية أو دولية ، ينبغي تحليل وظائف المؤسسات لتحديد كيفية تأثيرها على التحول السياسي و الاجتماعي،كما ركز اتجاه المؤسساتية الجديدة على بناء وإنشاء قدرات مؤسسات الدولة بتوفير الظروف الملائمة للتنمية التي تقودها السوق ضمن مجالات محددة تشمل : الإدارة الاقتصادية ، السياسات الهيكلية ، وسياسات الإدماج الاجتماعي ، العدالة و إدارة القطاع العام وغيرها [1].

- **التدخل الدولي:** ينطلق هذا التصور من دراسة تأثير الفواعل الدولي على إحداث التغييرات الداخلية في دولة ما من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي عليها ، ويكون للأمم المتحدة دور في الإشراف على عملية التدخل.حسب "ريتشارد كابلان " فإن هذا النموذج من بناء الدولة له أصول تعود للفترة الاستعمارية وتستخدم لتقوية ما سمي بالدولة الفاشلة ، كما يشير التدخل حسب "ديفيد تشاندلر" إلى تشكيل العملية السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة .ويتأثر بناء الدولة بالتدخلات الدولية لارتباط الدول بالمجتمع الدولي من خلال الجهات والمنظمات الدولية المانحة ، حيث تتدخل لإنشاء المؤسسات ومحاولة دمجها في الهيكل المؤسسي الدولي ، ومساهمتها في عملية البناء داخل هذه الدول ترجع لمصالحها الخاصة التي يحكمها الجذور الاستعمارية فيها ، حيث تحاول تعزيز المؤسسات قبل نقل السيادة للسلطات المحلية التي تجعلها موالية لها بشتى الطرق لضمان استمرار ودوام مصالحها[2]. (هذا الاتجاه سيجد مكانته من خلال الأمثلة التي سنقوم بطرحها لاحقا).

- **الاقترابات النظرية الجديدة:**

قدم الباحثون في مجال السياسة المقارنة مجموعة من الاقترابات التي تعالج بناء الدولة ، في محاولة منهم لمواكبة التطور الحاصل في البيئة الدولية والذي تمخض عن انتشار العولمة في الألفية الثالثة،واشتمل تحليلهم على ثلاثة مستويات رئيسية [3]:

❖ **على مستوى الدولة** : تركز المقاربة على دور الدولة في عملية البناء و خاصة فيما يتعلق بالتنمية ، انطلاقا من البحث حول تصميم قدرات الدولة حسب عملية البناء لتستجيب لمتطلبات المواطنين في سياق تحديات العولمة والتي فرضت عليها أدوارا جديدة تتعلق بوظيفة التخصص و التوزيع

---

[1] للمزيد راجع : Shahar Hameiri , ***Regulationg Statehood : State building and the transfromation of the global Order*** (Uk : Palgrave Macmillan ,2010)pp 13-15 . lire aussi : Mellen Immerrgut, "the theoretical care of the new institutionalism", ***Politics and Society*** , vol 26 , N 01, March 1998 , P18.

[2] Yong Greven **,** ***op.cit***, pp .98-120

[3] للمزيد راجع : بن جيلالي ، ***مرجع سابق***، ص ص 203-235.

والاستقرار والوظيفة التنموية *، وحتى تتمكن الدولة من القيام بهذه الوظيفة يجب أن تتوفر لها المواد اللازمة والإمكانيات لإدارة قدرتها على استخراج واستثمار الموارد وبناء القوات المسلحة وتطوير البناء الاقتصادي والمالي وتوسيع التعليم الجماهيري ،وحتى في ظل تحجيم دورها بسبب تكاليف العولمة ووجود فواعل أخرى تضطلع بالعملية التنموية فلا بد من إعادة تمكين الدولة –الدولة النامية– من تحقيق أهدافها التنموية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق : **الإصلاح السياسي، تنمية الموارد البشرية والموارد المالية ، تشجيع الابتكار والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات،** ونجد أن الدول الديمقراطية في هذا الإطار التزمت بإستراتيجية تقوم على إعادة الثقة والاهتمام بالموارد البشرية لاستعادة الثقة وترسيخ فعالية الحكم الديمقراطي عبر بناء مؤسسات شرعية .في هذا الصدد أشارت الأستاذة "تاتو فاهانين" إلى أن **عملية الترسيخ الديمقراطي** تتم عبر ثلاثة مداخل : **مدخل استراتيجيات الهندسة المؤسسة** عن طريق خلق ودعم مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمكن من خلالها تعزيز سيادة القانون ومبدأ فصل السلطات بما يعزز عملية بناء الدولة ويرسخ قيم الديمقراطية نحو

مدخل الهندسة الاجتماعية يمثل استراتيجيات تساهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ويقلص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما يدعم نمو وحقوق الطبقة الوسطى وينمي قدراتها باعتبارها أهم ركيزة في المشروع الديمقراطي ، **مدخل الفعل السياسي** الذي يركز على فكرة الكفاح لترسيخ الديمقراطية، بوعي ومساهمة كبيرة من المواطنين ليصبح مطلبا اجتماعيا ملحا لتفكيك النظام التسلطي وبناء نظام جديد يعزز المشاركة ويدعم الثقة فيحقق استقرار النظام السياسي والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ،مع احترام التنوع المجتمعي بتعزيز ثقافة التعدد والاختلاف بآليات ثقافية و استنادا إلى التنشئة السياسية.

بالإضافة إلى التقنية السابقة–الترسيخ الديمقراطي– نضيف أيضا **اقتراب الحكم الراشد** حيث أكدن العديد من التقارير على أن الأزمة في بلدان إفريقيا سببها أزمة حكم بسبب شخصنة السلطة واختراق حقوق الإنسان وتفشي الفساد وغياب المساءلة وبالتالي يجب تنسيق الجهود المحلية والدولية بتفعيل دور المنظمات القومية و غير الحكومية لما لها من أهمية في تعزيز الحوكمة و الدمقرطة في الدول النامية ، و قد استخدم المصطلح للإشارة إلى إجراءات الإصلاح السياسي التي تسعى للاستجابة لطلبات المواطنين مع زيادة فعالية الأداء السياسي ، كفاءة استخدام الموارد المجتمعية ، فتح المجال للمشاركة السياسية مما يزيد الثقة وشرعية الحاكم باعتبارها مؤثرات مفصلية في معادلة الاستقرار والأمن ، مع

* التأصيل النظري لدور الدولة يعود للحوارات التي دارت بين النظرية الليبرالية و الماركسية ، حيث ترى الليبرالية بأن الدولة حارسة لا يتعدى دورها القضايا الأمنية لأنها ستعرقل الديناميكية الاقتصادية للسوق ، وترفض الماركسية ذلك وترى في الدولة حارسا لرأس المال ، وتتفرع عن المنظورين خمسة منظورات فرعية حول دور الدولة ركزت على دور دولة الحد الأدنى ، دور الدولة التنموية ، دور الدولة الديمقراطية الاجتماعية ، دور دول الملكية الجماعية ودور الدولة الشمولية .

تفعيل نظام المساءلة وتكريس الشفافية لتعزيز المؤسسات وتحقيق الفعالية الوظيفية لها بما يضمن تلبية الحاجيات المجتمعية .

❖ **على مستوى النظام :** جاء التحليل وفقا لمدخلين اثنين ألا وهما : **مدخل بناء المرونة (** تشير وتقيم مرونة النظام السياسي بمدى قدرته على أداء وظائفه الأساسية دون تغير ، مع القدرة على التكيف مع التغييرات والصدمات أو الاضطرابات التي تحديث باختيار أحسن الوسائل لذلك هذه المرونة تساهم في تفعيل مرونة النظام الاجتماعي و الاقتصادي وهو ما ينعكس على قوة الدولة أو هشاشتها) . **اقتراب السياسة العامة** (يقوم هذا الاقتراب على دراسة العملية السياسية من خلال تحديد توجهات الدولة ومرتكزاتها الإيديولوجية التي تساعد على فهم وتحليل مخرجات النظام وتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية المحركة له وبالتالي وضع آليات للتعامل مع المدخلات ، لذلك فالاستمرار في السياسات العامة يؤدي إلى نجاح بناء الدولة باعتبارها سياسات تحدد جودة النظام السياسي وفعاليته ، حيث أن التغيير المتواصل والمستمر لهذه السياسات قد يؤدي إلى فشلها لأنها تكون ارتجالية وتفتقد إلى قاعدة بيانات دقيقة ، كما أن التغيير التواصل للمسؤولين على تلك السياسات من جهة أخرى سيعطل تحقيقها على أرض الواقع).

❖ **على مستوى الفرد :**تعد عملية بناء الفرد (رأس مال بشري) أحد أهم عناصر عملية بناء الدولة ، وذلك ببناء قدراته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتكيف معها انطلاقا من توجيه قدراته على التمييز بين الحقوق والواجبات ومعرفة حدودها . يتضمن هذا المستوى اقترابين : **المنظور الجنساني واقتراب النوع الاجتماعي** * (يعتمد على متغيرين اثنين: متغير الإصلاح السياسي بما يمنح المرأة حصصا تمثلها خاصة في الأحزاب السياسية والحكومة والشرطة والقوات المسلحة وباقي المؤسسات ، ومتغير تحويل ثقافة السلطة في الدول الهشة بتجسيد المساواة بين الجنسين واعتباره حق أساسي وشرط ضروري لتحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام بين الجنسين ، وذلك ببناء مؤسسات قادرة على الاستجابة سياسيا واجتماعيا للجنسين ،وحتى تنجح هذه العملية يجب قبل ذلك تغيير الذهنيات و المعتقدات الاجتماعية والثقافية السائدة عن دور الرجل والمرأة في المجتمع بما يجعل المرأة عنصرا فعالا في هندسة الحكم). **اقتراب الهندسة السياسية** (جاء الحديث عن الهندسة السياسة في السنوات الأخيرة بالنسبة للدول التي تعيش مرحلة انتقالية مرحلة ما بعد الصراع ، في سعيها لبناء أنظمة سياسية مستدامة ضمن مجتمعات عاشت التصدع الاجتماعي ، وتعتمد هذه المقاربة على متغيرات أساسية ثلاث في تحليل

* في هذا الاقتراب تم طرح مفهوم الجندر كبديل لمفاهيم أخرى استخدمت من قبل من بينها النسوية التي تشير إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية مع الرجل وهي مجموعة مختلفة من النظريات الاجتماعية و الحركات السياسية والفلسفات الأخلاقية التي تحركها دوافع متعلقة بالمرأة ، بدأت هذه الحركة في الانتشار في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر وتهدف إلى نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية ووضع حدود للعدالة على أساس النوع الاجتماعي ، العرق و السن الجنس ، الحالة الاجتماعية ، الاقتصادية و السياسية والدينية و الكثير من الحدود الأخرى .

عملية بناء الدولة تتمثل في:متغير دولة القانون بتشكيل دولة مؤسسات وقواعد قانونية ، متغير دولة الحق والقانون أساسها الفرد وأمن وحقوقه العالمية ومتغير دولة الرفاه من خلال قدرة الدولة على توفير مختلف حاجيات الأفراد. هذه المتغيرات يتطلب تحقيقها تشكل هندسة سياسية توافق بين حقوق الإنسان وتفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال تجسيد ثلاث عمليات متكاملة من شأنها منع الدولة من الانهيار: **الهيكلة الدستورية** بتشكيل دستور يحدد طبيعة الحكم ويقوم على مبدأ المساواة في الفرص وعدم إقصاء أي طرف وبالتالي احترام حقوق الإنسان مهما اختلفت الأديان والثقافات والعرقيات ،**الهندسة الانتخابية** من خلال عدم التضييق على الأفراد فيما يخص حقوقهم المدنية والسياسية في الترشح والانتخاب وتهيئة انتخابات ديمقراطية وتوفير الحاجات الإدارية و التسييرية ، و أخيرا **الهندسة المؤسساتية** التي تعنى بهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بفلسفة الحكم الراشد المبني على الجودة السياسية).

الفصل الثاني:
مسار بناء الدولة في الوطن العربي

- **تمهيد :**

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تقديم وصف شامل للدولة في البيئة العربية من خلال معالجة الحالة المجتمعية للمنطقة العربية ككل وانعكاساتها على كيفية هيكلة الدولة و بنيويتها ، إلى جانب دور الخلفيات الأنثروبولوجية أو السوسيوثقافية التي تركز على دور الموروثات الثقافية والدينية والاستعمارية في التأثير على مسار بناء الدولة ورسم ملامحها .

ينطلق الطرح من دراسة البناء الاجتماعي الذي يتشكل من أنساق مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يطبعها التنوع الشديد بما تحتويه من انتماءات أفقية وعمودية. حيث يتفق علماء السياسة وعلماء الاجتماع أن المجتمعات الحديثة لا تنشأ إلا في كنف الدول،ولا سبيل للجماعات الاجتماعية لكي تتقدم وتنتج وتراكم وتنظم كيانها الداخلي، إلا بتحولها لجماعات سياسية تنشأ الدولة بتآلفها واجتماعها في بوتقة واحدة.

ويبدو منطقيا أن هذا الطرح يستوجب بداية الوقوف عند الخلفية التاريخية والاجتماعية للدولة العربية والارتكاز على أسس وسمات المجتمع العربي التقليدي والحديث عن مواطن التغير التي فرضتها الصيرورة التاريخية و ساهمت في بلورة شكل الدولة الحديثة .

كما يتضمن الفصل تحديدا لأهم معالم الأزمة متعددة الأبعاد والمستويات التي تشهدها الدول العربية والتي تنم عن معطيات واقعية أعاقت عملية بناء دولة حديثة فيها بعيدا عن المتطلبات والتحديات الداخلية والاستراتيجيات الخارجية .

تتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول : جغرافية الوطن العربي و أهميته الاستراتيجية**
  - ✓ المطلب الأول :الملامح الطبيعية للوطن العربي
  - ✓ المطلب الثاني: المقومات البشرية للوطن العربي
  - ✓ المطلب الثالث : الأهمية العالمية للوطن العربي
- **المبحث الثاني : جذور نشأة الدولة العربية وخصائص البنية الاجتماعية فيها**
  - ✓ المطلب الأول : من التكوين إلى عصر الدولة الحديثة
  - ✓ المطلب الثاني : مميزات البنية الاجتماعية العربية
- **المبحث الثالث : معيقات بناء الدولة : أزمات الدولة في الوطن العربي**
  - ✓ المطلب الأول : الدولة الفاشلة في الوطن العربي
  - ✓ المطلب الثاني :واقع الجودة السياسية
  - ✓ المطلب الثالث : أزمة الاندماج والهوية: الانقسام الإثني والطائفي

➢ المبحث الأول : جغرافية الوطن العربي و أهميته الاستراتيجية

العرب ككتلة بشرية متواجدة كليا أو جزئيا ضمن ترسانة من المصطلحات و المفاهيم المتداولة عالميا على الساحة الدولية بمتغيراتها ومستجداتها والمستوردة غالبا ،يمثل التاريخ والسياسة و الاقتصاد والدين و الايديولوجيا ومصالح الدول الكبرى مرجعيات لها وبخصوصيات أحيانا من دولة لأخرى ومن زمن لآخر.

مصطلح "العالم العربي" مثل مصطلح العالم الهندي والصيني قد يرمز فقط لسعة الأبعاد والتنوع في التضاريس والمناخ و أشياء أخرى كثيرة ، بينما " الوطن العربي " هو تسمية تاريخية حضارية دينية أكثر منها جغرافية[1].

الوطن أو العالم العربي كيان جيو سياسي في إفريقيا و آسيا وبوسط العالم القديم ، تطلق هذه التسمية على الدول التي يتحدث سكانها اللغة العربية بتعداد 22 وحدة سياسية من ضمنها فلسطين ودول جزر القمر التي انضمت إلى جامعة الدول العربية في 1993 [2] ، وضعت اللبنات الأولى لهذا الكيان البشري الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها ، بسبب تغير الظروف المناخية، عرفت هذه الهجرات دفعة قوية بعد مجيء الفتح الإسلامي ، أين أدى التزاوج بين الوافدين و سكان البلاد الاصلية إلى امتزاجهم في اللغة و الدين و العادات و التقاليد[3].

وقد أطلق الغرب على المنطقة اسم الشرق الأدنى أي الشق القريب من أوروبا تمييزا له عن الشرق الاقصى و هو الشرق البعيد عن أوروبا *، وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ الانجليز باستخدام مصطلح الشرق الأوسط** لوصف المنطقة الواقعة حول الخليج العربي و التي صنفت حسب موقعها من أوروبا

---

[1] عبد القادر يحياوي ، ***العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين 1919-1991*** ، (الجزائر :دار هومية للطباعة و النشر والتوزيع ، 2003) ، ص 20.

[2] قاسم الدويكات ، ***جغرافية الوطن العربي دراسات في الجغرافية الطبيعية و البشرية و السياسية*** ، (عمان : ط1 ، 1998) ، ص 3.

[3] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، ***نظم السياسة العربية قضايا الاستمرار و التغيير*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2002) ، ص 22.

* كان يقصد بالشرق الأدنى الأراضي المحيطة بالحوض الشرقي للبحر المتوسط من مصر غربا إلى العراق وتخوم إيران شرقا ، ومن تركيا شمالا حتى اليمن جنوبا ، أما الشرق الأقصى فيضم البلاد الآسيوية المطلة على المحيط الهادي وقد يضاف إليها بلاد جنوب شرق آسيا .

** استخدم المصطلح عام 1902 مع المؤرخ البحري الأمريكي ألفريد ماهان اثناء مناقشته لمضامين الاستراتيجية البحرية في العالم ودراسته للمضامين الجغرافية للتأثير الروسي على غيران ة كذلك الخطط الألمانية لبناء سكة حديد بغداد –برلين ليغدو ثالث صفة يلقب بها الشرق بعد صفتي الأدنى و الأقصى و الواقع أن ليس لديه مدلول جغرافي واضح ،و ارتبط بمفاهيم أخرى مثل بترول الشرق الأوسط ، رب الشرق الأوسط ، مباحثات السلام في الشق الأوسط ، و اقترن بتعابير

بأنها ليست من الشرق الأدنى و الأقصى كذلك ، ولم يظهر هذا المصطلح في القاموس السياسي العالمي إلا أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أطلق على مساحات واسعة من شمال و شرق افريقيا إضافة إلى جميع البلاد العربية الواقعة شرق قناة السويس مضافة إليها تركيا و إيران و أحيانا أفغانستان و أخذ هذا المصطلح بالتدريج محل مصطلح الشرق الأدنى[1] .

ويمكن توزيع الأقطار التي يضمها الوطن العربي إلى مجموعات إقليمية ، حيث يطلق اسم بلاد الشام على منطقة شرق البحر التوسط والتي تضم فلسطين و سوريا و الأردن ولبنان والتي كانت تسمى بسوريا الكبرى أو سوريا الطبيعية ، و يطلق اسم الهلال الخصيب♦ على منطقة سوريا الكبرى اضافة إلى بلاد الرافدين أو العراق ، في حين تضم شبه الجزيرة العربية كلا من السعودية،الكويت ، البحرين ،قطر ،الإمارات وعمان إضافة إلى اليمن ، أما دول شرق إفريقيا فتشمل دولتين في حوض النيل وهما مصر والسودان إضافة إلى جانب دولتين أخريين في منطقة القرن الإفريقي وهما الصومال و جيبوتي واختارت أرتيريا عدم الانضمام إلى هذه المجموعة الدولية بعد الاستقلال ، و نذكر أيضا شمال إفريقيا الذي يطلق على الشق الإفريقي من الوطن العربي واسم المغرب العربي على الدول العربية الواقعة في شمال غرب إفريقيا و التي تضم كلا من ليبيا،تونس،الجزائر ،المغرب وموريتانيا[2].

حسب المعطيات العددية العالمية لسنة 1995 ، أكبر دولة في الوطن العربي من حيث المساحة هي السودان ب 2505813 كم مربع و ب 30 مليون نسمة وبدخل فردي سنوي مقدر ب 320 دولار ، أما أكبر دولة سكانا فهي مصر بمساحة 100200 كم مربع و بسكان في حدود 62 مليون نسمة.أما أكبر دولة ترفا ماليا فهي دولة الإمارات اعربية بمساحة صغيرة 83600 كم مربع و بسكان في حدود 2 مليون نسمة ، وبدخل فردي سنوي في حدود 19870 دولارا ، أما أصغر دولة مساحة فهي مملكة البحرين بسماحة قدرها 691 كم مربع و بسكان ي حدود نصف مليون نسمة وبأكبر كثافة سكانية في العالم العربي و هي 783 نسمة في الكلم مربع ، و بمعدل دخل فدري في حدود 6310 دولارا .و أفقر دولة في المنطقة العربية هي دولة أرتيريا بمساحة قدرها 117400 لم مربع و بحوالي 4 مليون نسمة وبدخل فردي سنوي بلغ 115 دولارا فقط سنة 1995 [3].

أخرى تستخدمها أجهزة الإعلام مثل بؤرة المشاكل ، قطب الأزمات و منطقة الأوضاع المحرجة و غيرها من المفاهيم التي تبرز أهمية المنطقة .

[1] محمد محمود السرياني ، ***الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها ومشكلاتها*** ،(الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2014)، ص 18.

♦ سميت بالهلال الخصيب لأنها تشكل منطقة جغرافية تشبه الهلال تبدأ من سهول جنوب العراق وتمتد باتجاه الشمال والشمال الغربي محو شمال سوريا ثم نحو الجنوب و الجنوب الغربي لتشمل فلسطين و أجزاء من الأردن .

[2] السرياني ،***مرجع سابق*** ، ص 13.

[3] يحياوي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 26،27.

الملاحظ من هذه الاحصائيات أن الوطن العربي يعيش العديد من المفارقات أهمها انعدام التوازن بين المساحة و عدد السكان وأيضا فيما يخص توزيع الدول جغرافيا ضف إلى ذلك الخلل في المستوى المعيشي داخل الدولة الواحدة و بين الدول المكونة،غير أن تلك المفارقات لم تلغي وحدة الواقع والمصير، خاصة و أن دول الوطن العربي تجمع بينها سمات مشتركة من بينها وحدة الدين و اللغة والتاريخ و العادات و التقاليد كما سبق و أشرنا .

- ✓ **المطلب الأول : الملامح الطبيعية للوطن العربي**
- **الفرع الأول : الموقع**

يمتد الوطن العربي بين درجة عرض 3 جنوبا و 37 شمالا بأربعين درجة عرضية ،و بين درجة طول 10 غربا و 60 شرقا بسبعين درجة طولية[1] ، على محورين ، محور عرضي من الشرق إلى الغرب بشكل جبهة طويلة على الخليج العربي و البحر المتوسط يفوق طولها 6000 كلم ، أما المحور الطولي من الجنوب إلى الشمال فيتمثل في امتداد كبير على جانبي الأخدود الإفريقي العظيم بين الصومال و سوريا طوله أكثر من 5000 كلم [2].

تبلغ مساحة الوطن العربي من خلال موقعه حوالي 14 مليون كلم مربع وهو من أكبر الكيانات الجغرافية في العالم ، يقسمه البحر الأحمر إلى قسمين أحدهما يقع شمالي القارة الإفريقية في اتجاه الغرب ، و الآخر يقع غربي آسيا في اتجاه الشرق، حيث تبلغ مساحته في آسيا 3.8 مليون كلم مربع بنسبة 26% من المساحة الكلية ، بينما تبلغ مساحة الجزء الإفريقي حوالي 10.2 مليون كلم مربع بنسبة 74 %من المساحة الكلية[3].

صحيح أن الحدود الخارجية للوطن العربي تمتد مع المعالم الطبيعية السائدة حول الإقليم الجغرافي والملاحظ على الحدود السياسية البرية أنها حقيقة حدود مصطنعة و هي بعيدة كل البعد عن الحدود المثالية التي ينبغ أن تفصل بين دول الوطن العربي و بين الوطن العربي ككيان متكامل و باقي الأوطان المجاورة فهي لا تستجيب للواقع الطبيعي أو البشري و لا تتلاءم مع مصالح الشعوب بل هي حدود مفروضة من قبل الدول الاستعمارية المتنافسة لتلبية حاجياتها و تطلعاتها على النحو الذي يخدم مصالحها الذاتية ، هذا الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات بين الدول حتى بعد أن اكتسبت هذه الحدود شرعية دولية باستقلال معظم الدول العربية.

---

[1] يحياوي ، ***مرجع سابق*** ، ص 25.

[2] صلاح الدين الشامي ، ***الوطن العربي دراسة جغرافية*** ، (الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر ، ط 3) ، ص 15.

[3] طه بن عثمان الفراء ،الأصم عبد الحافظ الأصم ، طه حسن النور ، ***الوطن العربي مقوماته ومشكلاته*** ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2003) ، ص 13.

تتفق الحدود في الشمال مع مرتفعات طوروس التي يترواح منسوبها بين 9000-12000 قدم فوق مستوى سطح البحر التي تفصله عن تركيا في الجناح الآسيوي ، وتتفق الحدود الشمالية في الجناح الإفريقي مع البحر المتوسط الذي يفصل المنطقة العربية عن جنوب أوروبا*.

تتفق الحدود في الشرق مع مرتفعات زاجروس وكردستان التي يبلغ متوسط ارتفاعها 13 ألف قدم فوق منسوب سطح البحر و الخليج العربي ، أما الحدود الغربية فتتفق بدورها مع المحيط الأطلنطي الذي تطل عليه أراضي كل من المملكة المغربية مع موريتانيا ،لتمتد الحدود الجنوبية من الغرب إلى الشرق مع الصحراء الكبرى و هضبة البحيرات وهضبة الحبشة و المحيط الهندي[1]،(أنظر الخريطة 1) حيث تمتد في خطوط طولية مستقيمة تتقاطع في زوايا حادة و تدخل في أعماق الدول مكونة مثلثات كبيرة أشبه بالخلجان في وسط الصحراء* .

إن الموقع الفلكي للوطن العربي إلى جانب موقعه الجغرافي الفريد على مشارف الماء و اليابسة جعل منه وحدة مكانية متماسكة و قد منحه ميزات عديدة ساهمت في أهميته على المستوى العالمي سواء تعلق الأمر بتنوع المناخ أو التضاريس أو الموارد أو حتى الاتصال الخارجي و هو ما دفعنا للحديث عن مختلف هذه العناصر بشكل مفصل نوعا ما لنشير إلى خصوصيته عن باقي الأقاليم في العالم والتي جعلته محط أنظار القوى الكبرى التي تتزاحم على الاستفادة من مختلف الموارد المتوفرة فيه .

---

* الشذوذ الموجود في الحدود الشمالية هو اقتطاع جزء من المنطقة العربية وضمه إلى تركيا خلال فترة الاستعمار الفرنسي ، والمقصود به هو لوا الاسكندرونة الذي سلخه الفرنسيون من أراضي سوريا المحتلة عسكريا في 1920 و تم ضمه إلى تركيا بحجة أن أغلبية سكانه من الأتراك، تم تأكيد هذا الإدعاء بإجراء استفتاء شعبي مزيف تم على إثره ضم اللواء بصورة نهائية في يونيو 1939.

[1] حسام جاد الرب ، ***جغرافية العالم العربي*** ، (الهرم : 2005) ، ص ص 22،23.

* عند التقاء الحدود السودانية الليبية تتجه الحدود الفاصلة بين الدول العربية و الإفريقية غير العربية نحو الجنوب الشرقي على طول خطوط تقسيم المياه بين التشاد و إفريقيا الوسطى و السودان ثم تتجه شرقا في محاذاة خطوط تقسيم المياه بين منظومات نهري الكونغو و أعالي النهر الأبيض في السودان ،للتجه جنوبا في محاذاة الحافة الشمالية لهضبة البحيرات التي تشكل الحدود الفاصلة بين يوغندا و كينيا من الجنوب و الجنوب الشرقي و السودان ثم تتجه نحو الشمال فاصلة بين السهول السودانية و الهضبة الأثيوبية إلى أقصى الحدود الإثيوبية السودانية مع أرتيريا ، ثم تتابع جبال البحر الاحمر امتدادها حتى الحدود الشمالية الشرقية للسودان في أرتيريا و التي تمتد إلى الحد الأقصى للحدود البرية للوطن العربي الممتدة في إفريقيا من الغرب إلى الشرق .

الخريطة (1): البنية الطبيعية للوطن العربي

المصدر : "الموقع الخرافي للوطن العربي"،(2018/10/10)،نقلا عن :
http://geography36.blogspot.com/2011/11/blog-post_17.html

- **الفرع الثاني:التضاريس**

تضاريس الوطن العربي هي انعكاس لبنائه و تركيبته الجيولوجية.

تشكل البيئة العربية الحالية كانت تمثل جزءا من قارة قديمة اسمها جندوانا ♦ حيث يقع جزء من الوطن العربي في شمالها فيما يمتد الثاني للأول لكن ضمن بحر سمي تيتس موقعه في شمال القارة ، وكان لهذان المظهران بخصوصياتهما المتناقضة الأثر البالغ في تكوين الصورة السطحية النهائية للوطن العربي ، فصخور القارة صلبة جدا مقاومة للحركات الأرضية في حين أن صخور البحر هشة تتأثر بشكل كبير بالحركات الأرضية [1].

♦ قارة قديمة في الدور الجيولوجي الاول ، وهي تتألف من صخور نارية قديمة متبلورة وقاسية وبها صخور متحولة نتجت عن التآكل طويل الأمد ما جعل منها هضبة مديدة جزأتها التصدعات إلى اقسام منعزلة تفصل بينها خلجان بحرية وبقيت جبالها مقاومة ظاهريا إلى اليوم.

[1] عبد العباس فضيخ لبعزيري ، سعدية عاكول الصالحي ، سيداتي ولد الداه ، ***جغرافية الوطن العربي دراسة لمعوقات التكامل الإقليمي*** ، (عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 1999)، ص 35.

تعرضت بنية الوطن العربي خلال الأزمنة الجيولوجية لحركات رفع وهبوط و التواء و انكسار متزامنة مع ثورات بركانية كان لها أثرها في تشكيل مظاهر السطح الحالية[1].

الوطن العربي متنوع التضاريس (وإن كانت التضاريس واحدة) : البحر ،السلاسل الجبلية ، السهول، الصحراء ... (أنظر الخريطة 2) في هذه الدراسة سنتناول الصورة العامة للتضاريس الموجودة في الوطن العربي .

أولا : السهول

تنقسم السهول في الوطن العربي إلى نوعين هما السهول الفيضية *على مجاري الأنهار ومصباتها والسهول الساحلية ، أما السهول الفيضية فتشمل سهول وادي النيل في مصر والسودان ، وسهول دجلة والفرات وشط العرب في العراق ، في حين أن السهول الساحلية التي تمتد على طول 17965 كلم فتنطوي ضمن خمسة مجموعات تضم السهول الساحلية للبحر الأحمر ، السهول الساحلية للخليج العربي ، السهول الساحلية للمحيط الهندي و خليج عدن ، السهول الساحلية للبحر المتوسط ، السهول الساحلية للمحيط الأطلسي .

I. السهول الفيضية

- **السهول الفيضية لحوض النيل** : تمتد على طول مجرى النيل وفروعه مكونة طبقة سميكة من الطمي الذي يصدر عن رافدين أساسيين هما النيل الأبيض و النيل الأزرق ، ينبع الأول من الهضبة الاستوائية و تغذيه فروع من الهضاب المجاورة في دارفور و الكنغو وجنوب السودان، و يستمر المجرى الرئيسي له صوب الشمال حتى الخرطوم ، أما النيل الأزرق فينبع من الهضاب الأثيوبية و يتجه غربا نحو المجرى الرئيسي للنيل ، قبل أن يلتقي كلاهما ليكونا أرض الجزيرة التي تعد من أغنى السهول الفيضية في القارة الإفريقية [2].وتجدر الإشارة إلى أن سهول نهر النيل تختلف في الاتساع كما تختلف في الروافد ،فبينما تأخذ شكل مروحة ضخمة في جنوب السودان بالاتساع وتجري فيها روافد مثل بحر الجبل و الغزال نجدها تضيق في منطقة النيل النوبى وبعد أسوان تبدأ في الاتساع[3] .
- **السهول الفيضية لنهري دجلة و الفرات** : تمتد في المناطق الوسطى والجنوبية للعراق وهي نتاج لنهري دجلة والفرات ووادي الباطن والبغدادي والكارون والتي أدت ارساباتها في

---

[1] للمزيد راجع : محمد خميس الزوكة ، ***جغرافية العالم العربي*** ،(الاسكندرية : دار المعرفة للطبع و النشر و التوزيع ، 2000) ، ص ص37-48.

* هي التي كونتها الأنهار عن طريق ترسيب المواد المختلفة بمياهها مما أدى إلى تكوين سهول رسوبية تعد من أخصب أنواع الاراضي الزراعية لذلك تتميز بارتفاع كثافة السكان في نطاقها.

[2] بن عثمان الفراء ، عبد الحافظ الأصم ، حسن النور ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 24 ، 25.

[3] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص ص51 ، 52.

قاع الخليج إلى أن ظهرت فوق مستوى المياه كأرض يابسة ، في شكل مستطيل تتراوح مساحته 93 ألف كيلومتر مربع [1]، تنحصر هذه السهول بين مرتفعات زاجروس/كردستان و الهضبة الإيرانية في المشرق وهضبة بادية الشام في الغرب ، وبين الخط الوهمي الواصل بين مدينتي سامرا على نهر دجلة و الرمادي على نهر الفرات في الشمال ورأس الخليج العربي في الجنوب ، وهي سهول منخفضة يتراوح منسوبها 100 متر فوق سطح البحر [2].

في نفس التصنيف تندرج أيضا السهول التي نجدها في بؤر الأودية الجبلية والتي تكونت من خلال جريان الأنهار الجبلية من بينها سوس الممتد بين أطلس العظمى و أطلس الداخلية ،وسهل نهر سيبو الممتد بين أطلس الريف وهضبة الميزيتا المراكشية ،بالإضافة إلى سهل وادي مجردة تونس و أيضا سهل أودية جوبا وشبيلي في الصومال[3].

II. السهول الساحلية

تختلف هي أيضا في الاتساع و الظروف البيئية و من ثمة في خصوبة التربة ووفرة الموارد والمناخ .

- **السهول الساحلية للبحر المتوسط :** هي أطول السهول الساحلية العربية تمتد جنوب وشرق البحر المتوسط من طنجة عبر المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان حتى الحدود التركية السورية ، الخلجان فيها قليلة تختلف من منطقة لأخرى في الضيق والاتساع وفقا للقرب أو البعد من المرتفعات الشرقية التي توازيها .
- **السهول الساحلية للمحيط الأطلسي :** من أهم السهول العربية الخصبة تمتد على 850 كلم في طنجة و الحدود الجنوبية للمغرب يتراوح عرضها ما بين 40 و 60 كلم ، يخترقها عدد من الأنهار مثل أم الربيع و أبورقراق. [4]
- **الساحل على المحيط الهندي :** يمتد على مسافة 2000 كم وهو سهل ساحلي ضيق يتسع جنوبا ليصل إلى مصب نهر جوبا ، ويضيق شمالا في اتساع ما بين كيلومتر واحد و أربعة كيلومترات ، يتميز بوجود أراضي زراعية خصبة بسبب وفرة مياه الري و المياه الجوفية وتوجد على الساحل مدن هامة مثل هرجيسة في الشمال ومقديشو في الجنوب[5].

---

[1] فضيخ لبعزيري ، عاكول الصالحي ، ولد الداه، ***مرجع سابق*** ، ص 41.

[2] الزوكة ، ***مرجع سابق*** ، ص 82.

[3] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص 53.

[4] بن عثمان الفراء ، عبد الحافظ الأصم ، حسن النور ، ***مرجع سابق*** ، ص 27.

[5] محمد صبري محسوب ، ***العالم العربي دراسة جغرافية*** ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2002) ، ص ص 38،39.

- **السواحل الشرقية المطلة على الخليج العربي :** ذات خاصية رملية معظمها منخفض تحيطها السبخات *وتغطيها الرمال ،تمر بها بعض التلال البارزة والمرتفعة نسبيا كتلال متبقية مثل قبو الدمام وغيرها[1].
- **السهول الساحلية الغربية المطلة على البحر الأحمر** تأتي على شكل أشرطة ضيقة تتكون من الرمال والحصى شديدة الحرارة والرطوبة تمتد بين مرتفعات الحجاز/عسير/اليمن في الشرق والبحر الأحمر في الغرب ، يضيق الساحل عموما بالاتجاه نحو الشمال أين تكاد تطل السلاسل الجبلية على البحر مباشرة [2].

صحيح أن الوطن العربي تحده حدود بحرية طويلة كما سبق وأشرنا ولكنه يفتقر إلى الجزر في أكبر مساحتين مائيتين محيطتين به وهما البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي ، أما البحار الأخرى ففيها مئات الجزر و إن كان معظمها مقفرا وغير مأهول [3].

ثانيا : الهضاب

الهضاب هي أكثر التضاريس انتشارا في الوطن العربي تغطى الجزء الأكبر من مساحته الكلية ، تشكلت بسبب عوامل التعرية الشديدة ،الانكسارات والإلتواءات وبفعل درجات الحرارة و حركات البحر ترتفع ما بين 200 و 900 مترا عن سطح البحر .

كانت الهضبة العربية هضبة واحدة ممتدة من مشرق الوطن إلى مغربه قبل انقسامها نتيجة حدوث الأخدود الإفريقي العظيم* الذي نتج عنه البحر الأحمر ، إلى الهضبة الإفريقية (الصحراء الكبرى)، وهضبة الجزيرة العربية .

---

* عبارة عن حوض مائي ترسيبي مسطح غير ممتلئ بالماء، أو بصورة أخرى هو عبارة عن بقايا حوض مائي جوفي تكون أرضيته جافة وقاسية في أشهر الصيف ، بينما تكون رطبة وطرية في أشهر الشتاء. غالبا ما تكون الأراضي المحيطة بالسبخة أراضي مسطحة. تكثر في السبخات الترسبات الملحية خاصة القلوية منها. تتكون السبخات بالعادة في المناطق الجافة أو شبه الجافة.

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص 55.

[2] الزوكة ، ***مرجع سابق*** ، ص 84.

[3] للمزيد راجع : ناجي علوش ، ***الوطن العربي : الجغرافية الطبيعية والبشرية*** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،1986) ، ص ص 25-44.

* يعرف أيضا "الوادي المتصدع الكبير "، ويطلق عليه أحياناً اسم " الشق السوري الأفريقي " أو اسم "الانكسار الإفريقي العظيم" و اسم "الصدع الإفريقي".هو صدع جيولوجي يمر غربي قارة آسيا وشرقي قارة إفريقيا ، من أبرز المظاهر التي تتميز بها قارة افريقيا ، و يمتد هذا الاخدود لمسافات طويلة من اقصى الشمال عند مقدمة جبال طوروس في قارة اسيا مرورا بوادي البقاع ويشمل ايضا البحر الميت وخليج العقبة والبحر الاحمر ثم يمتد جنوبا في قارة افريقيا حتى بحيرة مالاوي .

- **هضبة شبه الجزيرة العربية:**

تمتد في الجناح الشرقي للوطن العربي بأكبر بمساحة ، على طول الحدود الشمالية للوطن العربي عند مرتفعات طوروس إلى بحر العرب في الجنوب ،ومن مرتفعات البحر الأحمر في الغرب إلى ساحل الخليج العربي ومرتفعات عمان في الشرق، وتتألف من كتلة كبيرة من الصخور النارية القديمة والمتحولة. يتدرج سطح الهضبة جنوبا وغربا نحو الشمال والشمال الشرقي ،أعلى ارتفاع لها في الجنوب الغربي باليمن من ساحل البحر الأحمر بمنسوب يتراوح بين 4000- 80000 قدما بوجود سهل ساحلي ضيق لا يتجاوز اتساعه 48 كم .

انقسمت بسبب العوامل المشار إليها سابقا إلى عدد من الهضاب تفصل بينها نطاقات حوضية منخفضة وهي : هضبة نجد، بادية الشام ، صحراء النفود (250 كلم شمالا –جنوب و 600 كلم شرق–غرب)، الدهناء(1200كلم طولا و 25–80 كلم عرضا)،الربع الخالي (1200 كلم طولا و 650 كلم أقصى اتساع)[1].

ولإن الهضبة قد تأثرت بعوامل التعرية المائية تمر عبر سطحها عدد من الأودية الجافة ، هذه الأودية كانت تفيض بالمياه لأن الهضاب كانت تتلقى كميات كبيرة من المياه فى مناخ رطب ، ويستخدم بعضها الآن كطرق للمواصلات إما طرق للسيارات أو دروب للقوافل ، حيث تستطيع أن تحصل على المياه الباطنية من قيعان هذه الأودية ، ومن أمثلة الأودية الجافة فى هضاب نجد وادى الرقة وواد الرميلة الذي يجتاز صحراء الدهناء من جنوب شرق الحجاز إلى شمال نجد ، ووادى الدواسر الذى ينبع من شمال عسير ويختفى فى الربع الخالي ، كما نجد بها حافات مرتفعة تكونت هي الأخرى بسبب التعرية المستمرة للتكوينات الرسوبية الأفقية التي أصبحت تميل حاليا نحو الشرق .

- **الهضبة الإفريقية :**

هي هضبة عملاقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على مسافة 5000 كم ، ومن البحر المتوسط إلى الحدود الجنوبية للوطن العربي بمسافة 2000 كم [2]، تنحدر بصفة عامة من الجنوب إلى الشمال [□]. تشمل الهضبة امتدادا لحواف مرتفعة من الجنوب الشرقي نحو الشمال مقسمة الهضبة إلى قسمين، هذا النطاق يمثله جبل العوينات ومرتفعات دارفور وهضبة أهاجار ومرتفعات تبستي.

كما أن السطح متميز بكثرة الأحواض المنخفضة والتي أهمها من الشرق إلى الغرب منخفض وادي النيل ،القطارة،حوض فزان ، بسكرة و تاوديني في شرق وجنوب موريتانيا.

---

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 58–62.

[2] بن عثمان الفراء ، عبد الحافظ الأصم ، حسن النور ، ***مرجع سابق*** ، ص 22.

[□] يكون الانحدار بشكل بطيء ثم يتول إلى انحدار مفاجئ في بعض الجهات كما في منطقة الجبل الأخضر بليبيا ،حيث ينحدر بصورة حادة صوب ساحل البحر لينتهي عند نطاق سهلي ضيق ،هذا الانحدار يتم على ثلاث مستويات تعد الحافة الثالثة الأكثر وضوحا يتراوح منسوبها بين 830–980 قدما فوق مستوى سطح البحر.

هذا وتضم الهضبة بعضا من الأودية الجافة كأودية الحمامات في مصر، حوف ، العلاقي ، قنا، وفي ليبيا الواد الفارغ وفي المغرب أودية دراع ،غير،زير . ومن أهم الظواهر المتميزة في نطاق الصحراء ظاهرة الكثبان الرملية الممتدة على نطاقات واسعة ، في حين يلاحظ انتشار الحصى في مساحات متفرقة على مناطق تتميز باستواء سطحها وتسمى بلفظ السرير أو الرق♦ ، إلى جانب وجود نطاقات أخرى صخرية يطبق عليها اسم الحمادة ، منها حمادة الحمراء فى جنوب إقليم طرابلس فى ليبيا ، والتى تبلغ مساحتها 100 ألف كم^2 ، وحمادة تادميت إلى الجنوب من العرق الغربى بالجزائر [1].

ثالثا : الجبال

تكوين الجبال في الوطن العربي ارتبط بالعوامل الجيولوجية التي خضع لها الوطن العربي ككل ولهذا نجدها تنقسم إلى نوعين اثنين : الجبال الإلتوائية التي تتكون من صخور لينة تم طيها بسبب عمليات الضغط الأفقي والعمودي وتضم جبال أطلس في المغرب العربي ، جبال زاجروس شمال شرق العراق وكردستان وجبال عمان ، أما الجبال الإنكسارية التي وجدت نتيجة اندفاع الأرض إلى جانبي الأخدود الانهدامي فتضم جبال الحجاز وعسير واليمن إلى جانب جبال البحر الأحمر في السودان ومصر وجبال الشام.

I. الجبال الإلتوائية

- **سلاسل أطلس :** تمتد في المغرب العربي وتنتهي في تونس ، متوازية وموازية للبحر الأبيض المتوسط ،تعلو وتعرض كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب (أقل من 2000 متر إلى 4000 متر) ، تنقسم إلى ثلاثة أقسام السلسلة الشمالية المعروفة باسم أطلس التل ، السلسلة الجنوبية المعروفة بأطلس الصحراء ، وهضبة الشطوط الواقعة وسطهما تقريبا.
  - أطلس التل : تمتد هذه السلسلة عبر المغرب بموازاة الساحل ،تبدأ عند جبل طارق بما يسمى جبال الريف التي يزيد ارتفاعها على 2200 م ، وهي تمتد في الجزائر على شكل سلسلتين متوازيتين وفي المغرب على هيئة قوس ختامه عند جبل طارق وتنتهي في تونس في الرأس الأبيض.
  - أطلس الصحراء : تنحدر نحو الصحراء وأشهرها جبال الأوراس في الجزائر والقصرين في تونس ،وتكون في مراكش ثلاث سلاسل مختلفة لتنتهي في تونس في الرأس الطيب.

♦ هى مساحات حصوية أزالت عوامل التعرية منها الحبيبات الدقيقة وتركت الحصى والحصباء ، التى يصعب على الإبل اجتيازها ، بينما يسهل أن تجتازها السيارات ، ويمكن الحصول على المياه الجوفية من هذه الصحارى بالحفر غير العميق ، وتحتوى على تربة خصبة .

[1] الزوكة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 52-55.

- أطلس العظمى : تتفرع من أطلس الصحراء طولها 600 كلم وعرضها يتراوح بين 60 و130 كلم ،يفصلها الواد الطويل عن أطلس الوسطى التي تقع شمالها ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و3000م ، ووادي نهر سوس عن أطلس الداخلية التي تقع جنوبها [1].

- **جبال زاجروس شمال شرق العراق وكردستان وجبال عمان :** تقع في شمال وشمال شرق العراق وتغطي عشر المساحة تستمر جبال زاجروس مع الحدود الشرقية للعراق تقريبا إلى وسطه الجنوبي [2]، تختفي في منطقة الخليج العربي حتى جبال عمان التي تعد امتدادا لجابل زاجروس والتي كانت متصلة قبل الانكسار الذي أحدث مضيق هرمز الذي أدى بدوره إلى ظهور مجموعات خلجان ذات حافات صخرية عالية في منطقة رؤوس الجبال ، وهي تضم الجبل الأخضر وجبال الحجر الشرقي [3].

II. الجبال الإنكسارية

- **جبال الحجاز وعسير واليمن:** يطلق عليها اسم جبال السروات أو السراة وتقع على امتداد الساحل الشرقي للبحر الأحمر من خليج العقبة في الشمال حتى خليج عدن في الجنوب ،وتمتد داخل المملكة العربية السعودية لمسافة 1800 كم مشرفة على ساحل تهامة ، يعرف الجزء الشمالي منها بجبال مدين التي يصل ارتفاعها إلى 2580 م عند جبل لوز ،يعرف القسم الأوسط بجبال الحجاز المنخفضة التي يبلغ أقصى ارتفاع لها 1814 م عند جبل رضوي شمالي غرب المدينة المنورة ،يمتد إقليم عسير إلى الجنوب بجباله التي ترتفع إلى نحو 1700 م في معظم أجزائه ، أما السلاسل اليمنية فتمتد في المنطقة الغربية للبلاد ،أعلى ارتفاع لها في جبل شعيب شمالي غربي صنعاء ويمثل أعلى قمة في الجزيرة العربية[4].

- **سلاسل جبال البحر الأحمر :** تمتد على الضفة الغربية للبحر الأحمر من رأس خليج السويس شمالا حتى هضبة الحبشة في الجنوب ، تنحدر نحو البحر انحدارا شديدا وتتدرج ببطء نحو الداخل ،متوسط ارتفاعها بين 800 و 1000 م ، وترتفع بعض قممها أكثر من 1500 م ، أعلاها جبل شايب البنات وجبل حماطة ،شبه جزيرة سيناء في قسمها الجنوبي تشكل امتدادا لهذه المرتفعات[5].

---

[1] علوش ، ***مرجع سابق*** ، ص 17.

[2] الدويكات ، ***مرجع سابق*** ، ص59.

[3] فضيخ لبعزيري ، عاكول الصالحي ، ولد الداه، ***مرجع سابق*** ، ص ص 47،48.

[4] بن عثمان الفراء ، عبد الحافظ الأصم ، حسن النور ، ***مرجع سابق*** ، ص 20.

[5] علوش ، ***مرجع سابق*** ، ص 18.

- **جبال الشام :** تمتد في سلسلتين متوازيتين على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من منحدرات جبال طوروس في بر الأناضول إلى خليج العقبة ، تتألف من عدة جبال أشهرها قاورطاغ و الماطاغ المسماة قديما أمانوس بارتفاع 3200 م .

الخريطة (2): التضاريس في الوطن العربي

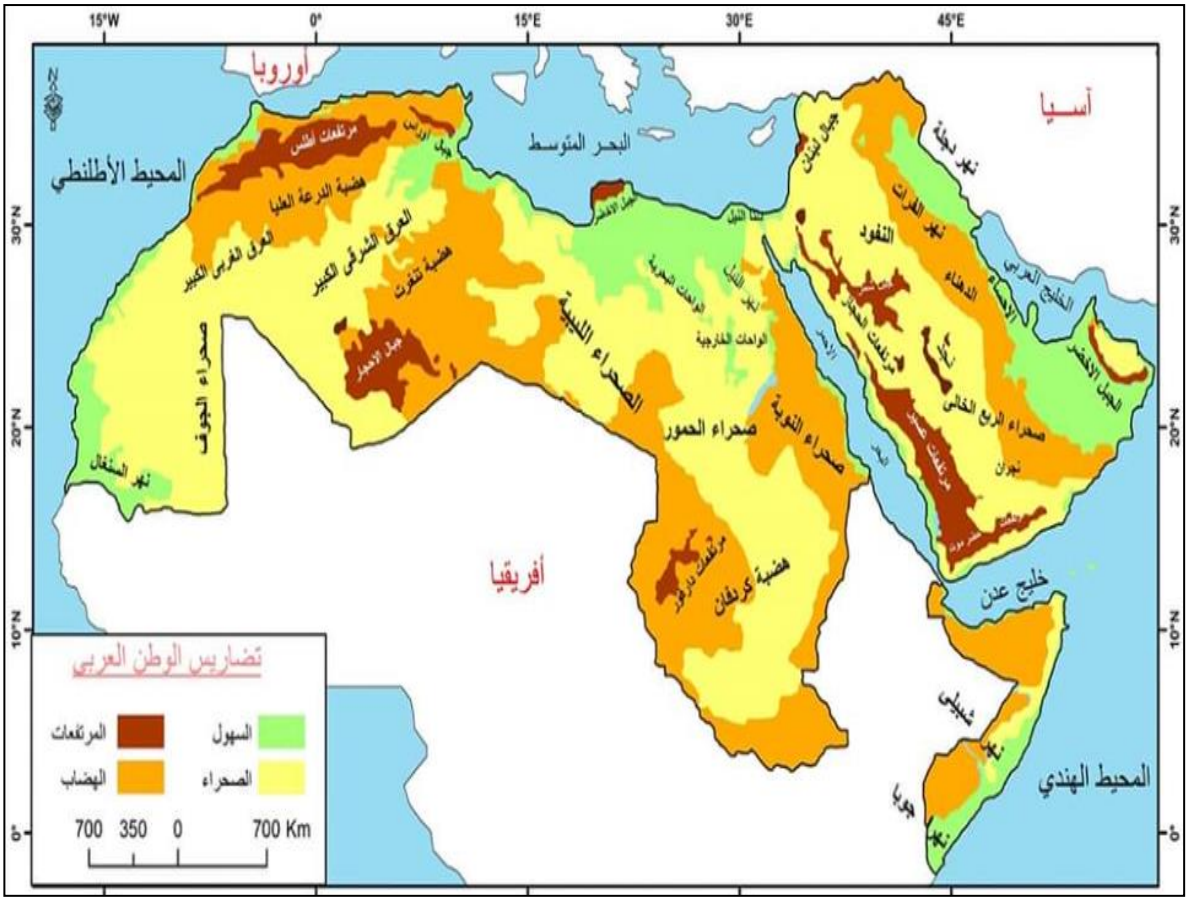

المصدر : "تضاريس الوطن العربي"،(2018/10/10)،نقلا عن :
https://tealem.blogspot.com/2017/09/The-topography-of-our-Arab-homeland.html

- **الفرع الثالث : المناخ**

يخضع المناخ في الوطن العربي إلى مجموعة مؤثرات تتعلق بالموقع الفلكي ، الموقع بالنسبة للماء واليابسة ،التضاريس .....، و يختلف مناخ السواحل عن مناخ الجبال والهضاب والصحاري ، سواء تعلق الأمر بدرجة الحرارة والبرودة ،الأمطار أو الرطوبة وأيضا أنواع التربة والأنواع النباتية المرتبطة بها والمحاصيل الزراعية إلى جانب ذلك .

أدى الموقع الفلكي إلى تنوع الظروف المناخية في الوطن العربي، ويختلف أثره في حالة كل من خطوط الطول ودوائر العرض ، فنلاحظ وقوع معظمه في النطاق المداري باستثناء بعض المناطق الشمالية التي تنتمي إلى النطاق المعتدل ، لذلك فإن درجات الحرارة لا تتباين كثيرا بين إقليم و آخر و أهم

عامل مناخي يميز بين الأقاليم هم المطر [1]، ونتيجة لامتداده الكبير في شكل كتلة متصلة على قارة آسيا وإفريقيا ومجاورته لقارة أوروبا تمر عليه رياح شديدة البرودة يتحدد أثرها بالجهة التي تهب منها ويتعرض لعوامل الضغط الجوي* ويختلف بذلك تأثير مظاهر السطح التي تحدده باختلاف ارتفاعها واتجاه امتدادها مما يحدد كمية التساقط ونوعيته (مطر أو ثلوج) .

و يمكن تقسيم الأقاليم المناخية في الوطن العربي إلى[2]:(أنظر الخريطة 3)

- **إقليم البحر المتوسط :** يظهر في الأطراف الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من نهر جيحون حتى جبل طارق يتميز بأنه مناخ حار جاف صيفا ، بارد ممطرا شتاءا ، يتمركز سقوط الأمطار فيه في فصل الشتاء ويتفاوت التساقط في كميته نظرا للتضاريس و امتداد السواحل ، تقل بصورة عامة بالاتجاه من الغرب إلى الشرق وفقا لاتجاه المنخفضات الجوية و هو نفس ما يمكن قوله عن طول الفصل الممطر .
- **الإقليم الصحراوي :** يشمل معظم أراضي الوطن العربي ويمتد من المحيط إلى الخليج يعتبر من أوسع النطاقات الصحراوية في العالم ،يتميز بدرجة حرارة عالية في الصيف منخفضة في الشتاء تختلف بين النهار والليل بشكل كبير ، الأمطار فيه جد محدودة وتسقط بغير انتظام .
- **الإقليم المداري :** يسود هذا المناخ القسم الجنوبي من الوطن العربي ،يتميز بشتاء جاف وصيف ممطر،ويختلف في الجناح الآسيوي عنه في الجناح الإفريقي لذلك نميز ضمنه بين ثلاثة أقاليم مناخية هي الإقليم السوداني الذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة على مدار السنة في ظل تناقص موسم المطر ،الإقليم شبه الموسمي الذي يشغل الركن الجنوبي من شبه الجزيرة العربية.

---

[1] عاطف جابر طه ، ***قضايا عالمية معاصرة في الموارد البشرية*** ، (مصر :الدار الأكاديمية للعلوم، ط1 ،2013) ، ص ص 266،267.

* يتأثر الوطن العربي بخمسة نطاقات رئيسية للضغط الجوي وهي : نطاق الضغط الجوي الآزوري ، نطاق الضغط الجوي المنخفض الاستوائي ، نطاق الضغط الجوي فوق القارة لآسيوية ، نطاق الضغط الجوي فوق المحيط الهندي ، نطاق الضغط الجوي فوق البحر المتوسط.

[2] للمزيد راجع : الزوخة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 105-113

الخريطة (3): الأقاليم المناخية في الوطن العربي

المصدر : "المناخ في الوطن العربي"،(2018/10/10)،نقلا عن :
https://sites.google.com/site/webqustmenna1997/

- **الفرع الرابع : الموارد المائية المتاحة**

يقع الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة ، من الشرق إلى الغرب تنتشر فيه الصحاري الواسعة، أما المناطق الساحلية والداخلية القريبة منها فتسقط فيها الأمطار خلال مواسم وفصول محددة بسبب تعرضها للمنخفضات الجوية و التيارات البحرية كما سبق و أشرنا.

يعتبر الوطن العربي من المناطق قليلة الموارد المائية بالرغم من تعدد مصادرها والتي تشمل مياه الأمطار الأنهار ، المياه الجوفية ،والمياه المعالجة .

الموارد المائية لا تمثل سوى 0.05 من الموارد المائية المتجددة في العالم ،ولا يتجاوز معدل نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتاحة حدود 1000 متر مكعب سنويا مقابل 7000 متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي[1] .

تقدر الموارد المائية المتجددة بحوالي 350 مليار متر مكعب سنويا ، يؤمن نهر النيل منها 84 مليار متر مكعب ، ويؤمن نهر الفرات 30 مليار متر مكعب ، ويؤمن نهر دجلة 40 مليار مكعب ،وهي أهم الأنهار.. أجنبية المصدر عربية المعبر[1].

[1] جابر طه ، ***مرجع سابق*** ، ص 268.

تتوزع استخدامات المياه على ثلاث مجالات تتمثل في الاستخدامات الزراعية التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 82 % تليها الاستعمالات المنزلية بنسبة 12% فالاستعمالات الصناعية و هو ما يوضح أن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في قضية الأمن المائي في الوطن العربي لأنه يرتبط مسألة الأمن الغذائي.

I. الموارد المائية التقليدية

- **مياه الأمطار** :تسقط خلال فصلين رئيسيين ، ويقدر متوسط الحجم الإجمالي للكمية المتساقطة سنويا ب 2238 مليار متر مكعب ،تشكل المصدر الرئيسي للمياه السطحية ويتسرب جزء منها لتغذية المياه الجوفية ، في حين يعود الجزء المتبقي لصورته الأولية عن طريق عمليات التبخر والنتح ويستفاد منه في نمو الغطاء النباتي والنطاقات الزراعية .

في فصل الشتاء يتعرض شمال الوطن العربي إلى منخفضات جوية تؤدي إلى انسياب الجبهات الباردة من المرتفعات الجوية المتمركزة فوق سيبيريا و المحيط الأطلسي ،تمر تلك الكتل الهوائية عبر البحر المتوسط فتتشبع بالرطوبة وتسقط الأمطار، أما في فصل الصيف تتمركز المرتفعات الجوية في المحيط الهندي تسحب الرياح الموسمية كتل الهواء المشبعة بالرطوبة إلى سواحل الصومال وعمان وبحر العرب لتسقط الأمطار على سفوح الجبال والشواطئ الساحلية[2].

والجدير بالذكر أن المرتفعات الجبلية المطلة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط والبحر الأحمر و الهندي تعترض الكتل الهوائية وتحول دون توغل الأمطار بعيدا إلى الداخل ، أمطار الشتاء تتحول أحيانا إلى أمطار اعصارية عندما تهب الرياح على المرتفعات ، في حين تأتي الأمطار الصيفية على شكل زخات غزيرة قصيرة الأمد تسببت هي الأخرى أحيانا في كوارث طبيعية وهو ما دفع العديد من الدول لإجراء الاحتياطات اللازمة للاستفادة من هذه المياه كبناء السدود وتخزين المياه خاصة و أن جزءا منها يذهب لتغذية وديان و أنهار قصيرة شديدة الجريان حين تساقط الأمطار ثم تجف أو تذهب مياهها في البحر دون فائدة ، هذا الخلل في تساقط الأمطار قد أدى بدوره إلى احداث خلل في توزيع السكان في مختلف مناطق الوطن العربي و بالتالي سيؤثر على مختلف النشاطات المتعلقة بتوزيع الخدمات .

---

[1] قاسم شاكر محمود الفلاحي ، "الأمن المائي العربي الواقع والتحديات" ، ***مجلة كلية مأمون الجامعة*** ، العدد 17 ، 2011 ، ص ص 24-38.

[2] واثق رسول آغا ، ***الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي*** ، (دمشق :منشورات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، 1997) ، ص 21.

- **المياه السطحية :**

تضم الأنهار والأودية والبحيرات ، حيث تستمد الأنهار مياهها من فائض الأمطار المتساقطة على المرتفعات الجبلية ومن ذوبان الجليد والثلوج وأيضا الينابيع المتفجرة على سفوح الجبال ،يضم الوطن العربي ثلاثة أنهار كبرى هي النيل دجلة والفرات ،إلى جانب أنهار متوسطة الحجم وأنهار أخرى صغيرة تنتشر على سواحل بعض الدول كلبنان والجزائر و المغرب ،أما الأودية فتجري مياهها في فترات محددة سنوية تبعا لمواسم هطول الأمطار وبالتالي فهي الأخرى موسمية تختلف في كثافتها وحجمها تضيع مياهها في البحار والسبخات وتستفيد منها بعض المناطق الريفية أين تتمركز التجمعات السكانية، والبحيرات في الوطن العربي بعضها متصل بالبحر والبعض الآخر مغلق .

هذا المصدر المائي يواجه العديد من التحديات والأطماع الخارجية كونه أحيانا كثيرة يخضع لإدارة ومصالح دول غير عربية ، كما تواجه المياه السطحية مشكلة التلوث الذي يحد من امكانية استغلالها.

- **المياه الجوفية :**تمثل مخزونا استراتيجيا يتم استغلاله عند الحاجة خاصة من أج تمويل المناطق الجافة التي تخلو من جريان المياه السطحية ، تتوزع على ثلاثة أحواض كبيرة تتمثل في حوض الأرج الشرقي جنوب جبال أطلس في الجزائر ، حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان ، حوض الديس بين الأردن والسعودية.

قدرت كمية المياه الجوفية الإجمالية ب 7733 مليار م مربع في السنة ،يبلغ المورد السنوي منها 41.8 مليار متر مكعب ، لم يتم استغلالها بالكامل ، ونسب الكمية التي لم تستغل بعد تبلغ 45 % من إجمالي المياه الجوفية [1].

المياه الجوفية تتعرض أيضا لمعوقات عدة تحول دون الاستعمال الجيد لها ،من بينها رداءة نوعية المياه وارتفاع تكاليف الاستغلال ، و أحيانا تتعرض للاستنزاف غير العقلاني بسبب الاستعمال العشوائي الذي يؤدي في كثير من الأوقات إلى خلط المياه الملوثة بالمالحة ، غير أنها تأخذ أشكالا متنوعة في التوزيع على عكس المياه السطحية وهو الأمر الذي يسمح بتوزيع نقاط سكانية عديدة في جهات مختلفة مادامت المياه متوفرة .

II. الموارد المائية غير التقليدية

هي موارد مائية إضافية غير طبيعية تعتبر مصدرا متجددا ومتناميا مع الزمن تتزايد أهميتها تناسبا مع تزايد الطلب على المياه ، تعتبر مصدرا أساسيا لتأمين المياه في بعض البلدان العربية ويتم استخراجها

[1] أحمد جاجان الجميلي ، مد الله عبد الله محسن الجبوري ، "التباين الإقليمي للموارد المائية في الوطن العربي" ، ***مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية*** ، المجلد 15 ، العدد 11 ، 2008 ، ص ص 470-484.

من المصادر التالية : تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية و السطحية متوسطة و مرتفعة الملوحة ، مياه الصرف الصحي ، مياه الصرف الزراعي .

تأتي مياه التحلية في مقدمة هذه المصادر وتحتل البلدان العربية المرتبة الأولى في العالم في انتاجها بما يعادل 70 % مما ينتجه العالم ،إلا أن ارتفاع تكاليف الطاقة يعتبر العائق الأساسي في توسيع استعمالها رغم التطور التكنولوجي الكبير المستخدم.

وتأتي معالجة مياه الصرف الصحي و إعادة استخدامها من جديد لأغراض الزراعة و الري و الصناعة في المرتبة الثانية ، حيث بلغ انتاج الوطن العربي عام 1996 قرابة 1399 مليون متر مكعب يتركز منها قرابة 90 %في مصر و الباقي في دول الخليج العربي و المغرب العربي ، ارتفاع تكاليفها أيضا يحد من توسيع استثمارها إلى جانب الآثار البيئية الناجمة عند عملية المعالجة و إعادة الاستخدام[1].

أما المورد الثالث و المتمثل في مياه الصرف الزراعي المعالجة فيقتصر استعماله على مصر ويبلغ حجم المياه المعالجة التي يعاد استعمالها هناك 4.3 مليار متر مكعب ، كان من المخطط أن ترتفع إلى 7 مليار متر مكعب في عام 2000 [2] ، استعمال هذا المصدر مهدد بالتراجع في ظل استخدام أساليب الري الحديثة خاصة و أن استخدامها مرتبط بنوعية الأسمدة والتربة و المبيدات الحشرية المستخدمة وأيضا أساليب الري المتبعة ، الأمر الذي قد يخلف آثار بيئية وصحية ويتطلب المزيد من الدراسات الميدانية.

بالرغم من توفر المياه في معظم دول الوطن العربي وبالشكل الذي يغطي الطلب الحالي إلا أن بوادر العجز قد ظهرت بشكل واضح في الكثير من الدول، فمن جهة نلاحظ تطور الطلب المتزايد على كمية المياه لتوفير حاجيات المستهلك المتنوعة بسبب تطور عدد السكان ، هذا العجز يؤدي إلى إعاقة التنمية و المساس بالأمن المائي فالأمن الغذائي و الصحي ... ويخلق أضرارا اقتصادية و اجتماعية تهدد بنية الدولة.على صعيد آخر نجد أن بعض الموارد هي مصادر مشتركة بين الدول العربية نفسها وبين الدول العربية و غير العربية أيضا ، و العديد من هذه المصادر لا تحكمها اتفاقيات منصفة الأمر الذي يجعل من المياه عامل استراتيجي مهم يؤثر بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة ، ولنأخذ على سبيل المثال مشكلة اقتسام نهر الفرات بين تركيا وسوريا و العراق ، الكثير من قضايا التعاون أصبحت ذات خلفية اقتصادية وسياسية ، و الكثير من الترتيبات الأمنية ارتبطت بالترتيبات المائية و هو الحال مع اسرائيل في سعيها إلى الربط بين تحقيق السلام وانهاء الحرب مع أطراف عربية ومشروعها المائي على الرغم من أنها دأبت على استنزاف المياه الجوفية في غزة ومياه اعالي نهر الاردن وتخزينها في بحيرة طبريا من أجل انهاء العجز المائي الذي مرت به .

---

[1] عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" ، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية*** ، المجلد 22 ، العدد 2 ، 2006 ، ص ص 7-39.

[2] رسول آغا ، ***مرجع سابق*** ، ص 14.

✓ **المطلب الثاني : المقومات البشرية للوطن العربي**

- **الفرع الأول : الأصول العرقية**

بسبب الهجرات العديدة و المتتالية التي تعرضت لها المنطقة و بحكم موقعه الجغرافي نجد أن السكان في الوطن العربي قد اكتسبوا خصائص جنسية محددة وتأثروا بعناصر سلالية مختلفة.

من الناحية الجنسية إلى ترجع أصول سكان البلدان العربية إلى ما يعرف بمجموعة البحر المتوسط ، أحد الأقسام الرئيسية للمجموعة القوقازية أو ما يعرف بالسلالة البيضاء تميزها القامة متوسطة الطول والرأس الطويل والشعر المموج والأنف المتوسط وأيضا البشرة السمراء التي تأخذ لونا شديدا في المناطق الحارة [1].

وينتمي العرب في بعض المناطق إلى مجموعتين فرعيتين تتبعان سلالة البحر المتوسط وهما المجموعة الحامية في الجناح العربي الإفريقي و المجموعة السامية في الجناح العربي الآسيوي ، وتأثر كلاهما بالآخر بسبب الاختلاط و الاندماج الناتج عن الهجرات ، ومع وجود اختلافات متباينة إلا أن أصولهما مشتركة وترجع إلى الجزيرة العربية .

و أهم العناصر التي تأثر العرب بصفاتها الجنسية تتمثل في :

- العنصر النوردي : موطنه شمال أوروبا تظهر صفاته (قامة طويلة وشعر أشقر وبشرة بيضاء) خاصة في الأطراف الشمالية للوطن العربي ،الشمال الشرقي أين يوجد الأكراد ، والشمال الغربي من المغرب العربي أين يوجد البربر
- العنصر الأرمني :موطنه هضاب أرمينيا شرقي الأناضول ، تظهر صفاته في الجهات الساحلية لبلاد الشام وجهات متفرقة في الخليج العربي .
- العنصر الزنجي : ينتمي إلى السلالة السوداء وموطنها الأجزاء الوسطى من إفريقيا(بشرة سوداء وأنف عريض وشفاه غليظة) ينتشر في الأطراف الجنوبية للوطن العربي كجنوب السودان والجزائر والمغرب وأيضا في الجناح الآسيوي في شبه الجزيرة العربية.
- العنصر المغولي : ينتمي إلى السلالة الصفراء موطنها أواسط آسيا وتتميز بعيون ضيقة وشعر أسود مسترسل و تنتشر خاصة في مكة المكرمة وبعض النطاقات الساحلية في شبه الجزيرة العربية[2].

إن العالم العربي يحتوي مجموعة كبيرة ومتنوعة من القوميات والطوائف و الأديان و الإثنيات ، إلا أن غالبية سكانه (حوالي 80 %) من الناطقين باللغة العربية يدينون بالإسلام دينا ويتخذون السنة مذهبا ، و بسبب وجود الأقليات بنسب متفاوتة في الوطن العربي تصنف العديد من الكتابات الأقطار العربية إلى بلدان بها وحدة مذهبية وتنوع عرقي كما هو الحال في الجزائر وتونس و المغرب ، بلدان بها

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص139.

[2] الزوكة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 27 ،28.

وحدة عرقية وتنوع مذهبي مثل دول الخليج العربي ، و أيضا البلدان التي بها تنوع مذهبي وعرقي كسوريا ولبنان و هنا يظهر دور العوامل الداخلية و الخارجية خاصة في تأجيج الصراع والمواجهة بين هذه الأجناس لتشكل بعض الأقليات تهديدا للأمن العربي.

و على الرغم من جل الاختلافات التي تفرق بين الأصول العرقية و الاثنية لسكان الوطن العربي إلا أن اللغة العربية و الدين الاسلامي و التاريخ المشترك و أيضا العادات والتقاليد تمثل دائما قواسم مشتركة تجمع بين مختلف الأجناس .

لقد انتشرت اللغة العربية في الوطن العربي مع الفتوحات الإسلامية وكانت سهلة الاستيعاب فأصبحت لغة عبادة ولغة شعبية في الإدارة و الحكم والتعليم بل و أصبحت لغة قومية إلى جانب اللغات الوطنية السابقة الوجود ، كما كان للقرآن الكريم دور في حفظ هذه اللغة من الاندثار بين سكان الوطن العربي خاصة بعد خضوع معظم أجزائه للاستعمار الأوروبي الذي حاول طمس مقوماته ،وبالتالي أصبحت معظم الأقطار ترتبط بالإسلام كدين يعترف بالأديان السماوية الأخرى ، ليصبح الشعور الديني إلى جانب الرباط اللغوي عناصر تربط الشعوب كأمة عربية واحدة ، ضف إلى ذلك الانجازات الحضارية والعلمية التي تحققت خلال خمسة عشرة قرنا جعلت الأمة العربية موحدة حول التاريخ الإسلامي ، وعلى الرغم من أن بعض الأقاليم احتفظت بخصوصياتها إلا أنها اجتمعت حول سلوكات مشتركة وممارسات مترسخة تجسد تراثا مشتركا يتمتع سكانه بالمرونة و الذكاء والكرامة والشجاعة .

- **الفرع الثاني : النمو السكاني**

يتأثر توزيع السكان في الوطن العربي بعوامل جغرافية كالمناخ والتضاريس وعوامل اقتصادية واجتماعية كارتفاع تكاليف المعيشة وتوفر فرص العمل وأيضا بعوامل سياسية وتاريخية ، و يتباين توزيع السكان من دولة إلى أخرى وبين الأقاليم داخل الدولة الواحدة ، حيث يكون كثيفا في السواحل والجبال والسهول التي تعتبر مناطق جذب واستقطاب ، ويقل كلما اتجهنا نحو الداخل صوب مناطق الطرد الصحراء ، على الرغم من أن هذه الأخيرة وبعد اكتشاف النفط وتدفق الثروات قد تغيرت ملامحها حرصت العديد من الدول على توفير الخدمات اللازمة بها إلا أنها مازالت مناطق غير مشجعة على الاستقرار البشري باستثناء أجزاء صغيرة منها.

يبرز دور العامل المناخي والظروف البيئية بتأثير بارز على توزيع السكان فقلة المياه وارتفاع درجة الحرارة كان وراء انخفاض عدد السكان في المناطق الصحراوية إلا في تلك التي تظهر بها المياه الجوفية كالواحات ، في حين أن اعتدال درجة الحرارة والأمطار ووجود التربة الصالحة للزراعة في مرتفعات اليمن مثلا وسلاسل الأطلس شجعت على الإقامة بها [1] ، غير أن توفر كل العناصر السابقة الذكر في الحقيقة ليس له دور منفرد ، إذ يقل عدد السكان في المناطق التي تعاني من عدم استقرار سياسي وعدم وضوح الديمقراطية وحرية التعبير و أصبحت جل هذه الأخيرة عوامل مشجعة على الهجرة ونذكر على سبيل

[1] فضيخ لبعزيري ، عاكول الصالحي ، ولد الداه، ***مرجع سابق*** ، ص ص 203 ، 204.

المثال الحال في جنوب السودان و ما خلفته الحرب الأهلية الصومالية ،و حملات التهجير التي قام بها الكيان الصهيوني اليهودي وغيرها من الأمثلة .

ضف إلى ذلك دور العامل الثقافي الذي له أثر مباشر ، أين يتدخل دور التعليم و الفكر و انتشار الأمية في توجيه عقلانية الزواج و الإنجاب لدى الأفراد وهو ما يؤثر على تطور عدد السكان إذ أصبحت الكثير من المجتمعات تنتهج أسلوب تحديد النسل أو يعاني بعضها من تأخر سن الزواج ، هذه الثقافة التي انتشرت داخل البيئة العربية التي كانت تعتبر الولادة بركة أجبرت على تبني أفكار تربط تكوين الأسرة والانجاب بتوفر السكن و النقل و العمل وهي بدورها تعتبر عناصر جذب إذا ما توفرت في إقليم دون آخر[1].

ويلاحظ على خريطة توزع السكان في الوطن العربي تمركز السكان بشكل واضح على الأطراف الشمالية والشرقية للوطن العربي ، ويمكن أن نميز بين نمطين لهذا التوزيع :

- نمط التوزيع السكاني الكثيف : ويضم أربعة نطاقات تختلف من حيث شكل توزيع السكان وحجم الكثافة ، يعد القطاع الأول أكثر النطاقات كثافة بالسكان وأكثرها امتدادا وأكبرها مساحة وأقدمها عمرانا ويضم وادي النيل ودلتاه في مصر تتوفر فيه الموارد الطبيعية والمناخ الملائم ، أما القطاع الثاني فيضم نطاقات ساحلية متفرقة في المغرب العربي مثل وهران والجزائر وتونس وأقاليم الدار البيضاء ، بالنسبة للقطاع الثالث فيتألف من عدة نطاقات سكانية متباعدة تمتد على الساحل الشرقي للبحر المتوسط أو بالقرب منه في شمال الجناح الآسيوي من بينها أقاليم بيروت ودمشق و عمان، القطاع الأخير يضم نطاقين متباعدين يمتدان في أقصى شرق الوطن العربي يتمثل في إقليم بغداد و ساحل الخليج العربي يعد أقل من حيث حجم السكان بسبب الطبيعة الجافة للمناطق التي أصبحت جاذبة للسكان بعد ظهور البترول وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية[2].
- نمط التوزيع السكاني المحدود : يتمثل في باقي جهات الوطن العربي باستثناء النطاقات الجبلية والصحاري الرملية والصخرية القاحلة ، يتباين عدد السكان تبعا لطبيعة البيئة المحلية ومدى توفر الامكانيات الطبيعية التي تسمح باستقرار الإنسان.

يعتبر الوطن العربي من مناطق الكثافة المنخفضة ، وهي المناطق التي لا تتجاوز الكثافة فيها 25 شخصا في كل كلم مربع ، و الكثافة السكانية تتوزع حسب اتساع مساحة القطر لذا يمكن تقسيم الدول العربية تبعا للكثافة العامة للسكان إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

- دول مرتفعة الكثافة أين تزيد الكثافة العامة لسكانها على 100 نسمة في الكلم المربع كلبنان و البحرين .

---

[1] للمزيد راجع : لزوكة ، ***مرجع سابق*** ، ص 161-171.

[2] ***المكان نفسه*** .

- دول متوسطة الكثافة تشمل الدول التي تتراوح الكثافة العامة لها بين 50 و 100 نسمة في الكلم المربع كسوريا والمغرب.
- دول منخفضة الكثافة تقل فيها الكثافة العامة على 50 نسمة في الكلم المربع كاليمن وعمان[1].

معدل النمو السنوي يحدد حجم الزيادة السكانية ، يعتبر الوطن العربي هو الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم(ماعدا جنوب إفريقيا) حيث يلاحظ أن معدل خلال السنوات 1994-2004 قدر ب 2.4 % بعد أن كان 2.6% في سنوات 1985- 1994[2].

و إذا كان متوسط النمو السكاني يعادل 0.5% في أوروبا الغربية ويتضاعف عدد السكان مرة في كل 135 سنة ، وسكان كل من اليابان و الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة يتزايدون بمعدل 1% أي يتضاعفون مرة كل 70 سنة فإن نسبة النمو السكاني العربي تجعل السكان يتضاعفون مرة كل 20 سنة[3].

المجتمع العربي في الأصل تغلب عليه حياة الريف♦ و الترحال إلا أن هذه السمة تغيرت في ظل سياسات كثيرة من بينها سياسات رسم الحدود وإعادة ترسيمها وأيضا سياسات القوى الاستعمارية التي ساعدت على تطور العديد من المدن ،حتى خلال فترة ما بعد الاستقلال أين عرفت الدول العربية تطورات اجتماعية وسياسية و اقتصادية (الحروب الأهلية ، الجفاف ، الاكتشافات ، الكواريث...) حملت في طياتها تغييرات سمحت بقيام مدن جديدة واتساع القديمة منها كما حصل في مصر و الجزائر على سبيل المثال، هذا التحول أدى على صعيد آخر إلى اهمال مشاكل الريف و سمح بتدفق المزارعين و الشرائح البرجوازية إلى المدن بسبب ظهور صناعات جديدة وخدمات إدارية وفرص عمل أكثر ربح وراحة من الفلاحة.

يبرز إلى جانب سكان الريف والمدينة سكان البداوة التي تنتشر في الصحاري و الذين يتمركز وجودهم في بادية الشام وشبه الجزيرة العربية ووادي النيل أيضا وصحراء الشمال الإفريقي.

شكل هذا التذبذب في التوزيع والنمو العفوي غير المدروس أزمة خطيرة داخل الدول العربية ، فمن جهة التهمت المدن الناشئة المناطق الزراعية المحيطة بها مما أدى أحيانا إلى صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحتى المدن بدورها أصبحت تعاني من ضعف القدرة الاستيعابية ومشاكل السكن ، السبب الذي دفع إلى انتشار الأحياء القصديرية والأمراض و مظاهر التلوث الناجمة عنها .

---

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 165 - 169.

[2] جابر طه ، ***مرجع سابق*** ، ص 268.

[3] عبد الرحمان حميدة ، ***جغرافية الوطن العربي*** ، (بيروت :دار الفكر المعاصر، ط2 ،1997) ، ص 17.

♦ سكان الريف هم السكان الزراعيون الذين يعتمدون بصورة اساسية في حياتهم على فلاحة الأرض بلغت نسبتهم 52 في احصائيات 1979 ، يعاني معظمهم من تخلف الأساليب الزراعية مما انعكس على مستوى الدخل .

يشكل الوطن العربي إقليما متجانسا من الناحية الديمغرافية ، حيث ترتفع نسبة مستوى الخصوبة الذي تعكسه المعدلات العالية للمواليد ،في حين تعد الوفيات مرتفعة نسبيا خاصة في الدول غير النفطية في الجناح الغربي لأسباب عدة .

يعتبر التركيب النوعي للسكان دليلا على الانفجار السكاني في الدول العربية ، إذ تفوق نسبة الذكور 50 % (باستثناء موريتانيا و جزر القمر) ،وتفوق معدلات العمر النسائية نظيرتها عند الرجال في جميع الأقطار ، و لكن تلك المعدلات تختلف من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف مستويات التغطية الصحية والتعليمية ، أما من حيث التوزيع العمري فالمجتمعات العربية تعد فتية إلى حد كبير ، تشير تقديرات عام 1998 إلى أن أمد حياة* المواطن الغربي قد بلغ 64 عاما بالمقارنة مع الدول المتقدمة البالغ 73 عاما و الدول النامية 63 عاما [1] ، وما يلفت النظر أن 45 من السكان في سن الإعالة ، ما يفرض على الدولة و المجتمع تكاليف باهضة لمعالجتها ، إلا أن هذه النسبة العالية حقيقة تزيد من شباب الوطن وتضاعف أعداد القادرين على العمل والإنجاب[2].

- **الفرع الثالث : النشاط الاقتصادي**

تتنوع مظاهر النشاط الاقتصادي داخل الدول العربية ويختلف معها التوزيع المكاني لهذا النشاط تبعا لظروف الانتاج وخدمات النقل وغيرها ، و بالتالي تختلف مساهمة كل منها في الدخل القومي .

فيما يلي دراسة لأهم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي مع التركيز على قطاع الزراعة والصناعة.

I. الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من أكبر القطاعات الاقتصادية وأهمها لأنه يوفر منتجات غذائية هامة ويوفر فرص عمل لعدد كبير من السكان ، و يساهم أيضا في اجمالي الصادرات ، فعلى الرغم من أن الزراعة لا تساهم إلا ب 14 % من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تستوعب أغلبية اليد العاملة بنسبة 58 %[3] وتتفاوت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من دولة إلى أخرى ، كما يتفاوت نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي أيضا [□].

---

* يقصد به متوسط العمر المتوقع للفرد بعد الولادة .

[1] فضيخ لبعزيري ، عاكول الصالحي ، ولد الداه، ***مرجع سابق*** ، ص ص 211 ، 212.

[2] علوش ، ***مرجع سابق*** ، ص 118.

[3] بن عثمان الفراء ، عبد الحافظ الأصم ، حسن النور ، ***مرجع سابق*** ، ص 130.

□ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الوطن العربي نحو 622 مليار دولار .وفقا لتقديرات سنة 1999 تصدر السودان قائمة الدول العربية فيما يتعلق بأهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الذي بلغت قيمته 37.4% يليه العراق بنسبة 32.7% ثم سوريا 24 % ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في نفس السنة حوالي 300 دولار ، يتراوح ما بين 12.3 في العراق و 6 في جيبوتي وحوالي 387 في دول مجلس التعاون وحوالي 309 في مصر و المغرب والجزائر وحوالي 177 في الدول الأخرى كالأردن وليبيا واليمن ولبنان.

تنتشر معظم الأقاليم الزراعية في الوطن العربي على سواحل البحر المتوسط وحول الأنهار دائمة الجريان ، بينما تنتشر المراعي في المناطق الهامشية شبه الجافة ، وتنتشر الزراعة المروية في أحواض النيل ودجلة والفرات، ومن حيث المساحى المطلقة للأراضي الزراعية فإن المغرب يحتوي على أكبر مساحة ،في حين تنتشر الزراعة الجافة التي تعتمد على مياه الأمطار في المناطق الساحلية والجبال المرتفعة ، تمثل منطقة شمال شرق العراق ومنطقة الجبل الأخضر في عمان و جبال عسير أهم مناطق الزراعة الجافة[1] .

تقدر المساحة المزروعة في الوطن العربي بنحو 71 مليون هكتار حوالي5 %من مجموع المساحة الكلية ، و تمثل هذه المساحة 36% من جملة المساحة الصالحة للزراعة [2]،ومعظم الأراضي المزروعة تعتمد على الأمطار وتزرع فيها المحاصيل الشتوية ،أما الأراضي التي تعتكد على مياه الأنهار فتزرع أكثر من مرة في العام .

تؤثر في حجم الانتاج الزراعي ونوعيته عوامل طبيعية وأخرى بشرية ، بالنسبة للعوامل الطبيعة فتتمثل في التربة والتضاريس والمياه وقد سبق لنا الحديث حولها أما بالنسبة للعوامل غير الطبيعية فنجد أن العامل البشري يلعب دورا هاما في التخطيط الزراعي و هو يحدد حجم السوق المستهلكة ، فتوافر اليد العاملة خاصة المؤهلة منها يساعد على زيادة الانتاج بالأخص في زراعات القطن و الأرز مثلا ، ويتم الاعتماد إلى جانب ذلك على وفرة رؤوس الأموال التي تستخدم في كل مراحل الانتاج بداية من استصلاح الأراضي وشق الطرق إلى التوزيع والتصدير ،هنا تظهر لنا ضرورة توفر الاسواق اللازمة للتسويق ، وبأهمية كبرى تعتبر عملية الري ♦محددا آخر باعتبارها توفر المياه بالكمية المناسبة وفي الزمان المحدد.

من أهم المحاصيل الزراعية المنتجة في الوطن العربي الحبوب كالقمح والأرز والذرة ز الشعير وهي تشغل مساحة زراعية كبيرة لأن الغالبية العظمى للدول تعتمد في الغذاء على الحبوب الغذائية ، ولأنها تتباين في متطلبات نموها وخصائصها يختلف توزيعها و انتاجها في أقطار الوطن العربي ، فالقمح على سبيل المثال يمثل حوالي 63% من جملة انتاج الحبوب و يمثل المركز الثاني من حيث المساحة بعد الذرة الرفيعة ، أما الشعير فله ايضا أهمية كبيرة ويزرع في الجهات التي لا تصلح لزراعة القمح خاصة ، ويعتبر غذاءا أساسيا كما يستخدم علفا للماشية وفي صناعة الجعة . أما الأرز فهو من بين المحاصيل الأقل انتشارا لأن زراعته تحتاج لتوفر الحرارة وكميات كبيرة من المياه إلى جانب خبرة زراعية محددة.

---

[1] الدويكات ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 193-195.

[2] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص 206.

♦ يتم استخدام عدة أساليب في الري أهمها الري السطحي الذي يعتمد على فمر المحاصيل الزراعية بالمياه ، الري تحت السطحي ، الري بالرشاشات التي تتحرك بصورة دائرية لتنثر المياه على التربة ، و أيضا الري بالتنقيط عن طريق تزويد الجذور بالرطوبة .

ينتج في الوطن العربي أيضا محاصيل نباتية سكرية كقصب السكر ومحاصيل الألياف كالكتان والقطن ، هذا الأخير ينتج في العديد من الدول على مقدمتها مصر وسوريا و العراق و السودان ، وبلغ انتاج الوطن العربي منه حوالي 2 مليون طن في 2003 . تتم أيضا زراعة العديد من الأشجار المثمرة التي تحتل الأهمية الثانية بعد الحبوب أهمها الزيتون و البن و الفواكه امثمرة كالتفاح والمشمش ، بل ويوجد فائض منها تقوم عليه عدة صناعات غذائية تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

و يبدو أن الامكانات في توسيع الرقعة الزراعية أفقيا محدودة ، في حين يمكن التوسع في الزراعات الشجرية كالزيتون والتين ، و يمكن الحصول على نتائج جيدة من الزراعة تحت الدفيئات (البيوت البلاستيكية) أي أن هناك مجالا للتنمية الزراعية عموديا لا أفقيا[1] .

ولأن الثروة الزراعية ترتبط لحد بعيد بانتاج الثروة الحيوانية خاصة فيما يخص تأثير العامل البشري والظروف الطبيعية وارتبطا الحيوان بالنبات سنتطرق في هذا الصدد لبعض الاحصائيات الخاصة بها .

تعد الثروة الحيوانية مصدرا أساسي للدخل القومي في كثير من الدول العربية وهي مصدر للغذاء أيضا ، تستخدم في بعض الأقطار في مجال الزراعة ، بل نجد أن الحيوانات يتم تربيتها ليس فقط لاستثمراها في الجانب الاقتصادي بل تستغلها بعض البلدان في التفاخر الاجتماعي نظرا لبعض الأفكار السائدة .

تمتد المراعي على ما يقارب ربع مساحة الوطن العربي وتشمل أقاليم الاستبس والسافانا وبعض أراضي البحر المتوسط و بعض الأراضي الصحراوية التي تتوفر فيها المياه نسبيا ،ويتم تربية أنواع متعددة من الحيوانات وفقا لعوامل البيئة الطبيعية التي تحتاجها ، حيث يتم تربية أعداد كبيرة من الماشية والحمير والأغنام والماعز والإبل*، تتركز الأبقار في عدد محدود من الدول ، أما الأغنام والماعز فهي الأكثر انتشارا وتوجد الإبل في جميع الاقطار تقريبا .[2]

إلى جانب الخلل الذي تحدثه الظروف الطبيعية من قلة تساقط أمطار وجفاف وغيرها ، نجد أن الثروة الحيوانية التي تختلف كميتها من منطقة إلى أخرى تتراجع في مناطق كثيرة وذلك عائد إلى انتشار الأراضي الزراعية والصناعية على حساب المراعي ، إلى جانب ضعف الأساليب المستخدمة في تربيتها مما ينتج عنه خسائر طائلة ويؤدي في بعض الحالات إلى القضاء على بعض السلالات أو اضعاف مردوديتها .

بالنسبة للثروة السمكية نجد أن كمية الأسماك قليلة مقارنة بطول السواحل البحرية التي تطل عليها الدول العربية ، تستخرج خاصة من البحار والمحيطات والبحيرات الساحلية والداخلية وباقي المجاري المائية المختلفة ، تتنوع بتعدد المصايد البحرية التي تعتبر أهم مصدر لها وتأتي بعدها المصايد البحيرية

---

[1] حميدة ، ***مرجع سابق*** ، ص 19.

* بلغ مجموع رؤوس الحيوان نحو 260 مليون رأس عام 1991 و ارتفع إلى 309 عام 2003.

[2] للمزيد راجع : فضيخ لبعزيري ، عاكول الصالحي ، ولد الداه، ***مرجع سابق*** ، ص ص261-268.

وتقع على طول سواحل المحيط الأطلنطي الخليج العربي وخليج عدن ، الحبر الأحمر و البحر المتوسط ، توجد بها أنواع مختلفة من الأسماك في الشكل و اللون و الطعم فنجد التونة ، القرش ، المرجان ، السدرين ، الأنشونة.... وغيرها كثير .

II. الصناعة

اقتصر هذا القطاع في البداية على تزويد السكان بالموارد الضرورية كالغذاء والأدوات المنزلية ،وكانت الصناعة متدنية تقوم على الاستخراج والصناعات الخفيفة و تعود ملكيتها و إدارتها للبلدان الأجنبية وارتبطت بالمواد الخام الأولية أين حاولت الدول الاستعمارية استنزاف الثروات العربية واستغلالها كسوق لتصريف منتجاتها الصناعية ، بعد الحرب العالمية الثانية ومع استقلال الدول العربية عملت هذه الأخيرة على تمويل المشاريع الصناعية لإنشاء صناعة حديثة وناجحة اعتمدت في ذلك على مقومات تتعلق بتوفر المادة الخام كعنصر أساسي للإنتاج في ظل توفر رؤوس الأموال و المواصلات ومصادر الطاقة ، سواء تعلق الأمر بالخامات الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية خاصة .

ونتيجة لزيادة انتاج النفط وزيادة أسعاره في الأسواق العالمية عرف هذا القطاع انتعاشا كبيرا خاصة في سنوات 2000 ، ولأن جميع الصناعات استخراجية أو تحويلية فالصناعات العربية مازالت تمر بخطواتها الأولى. استقطب هذا القطاع حوالي 17.5 مليون عامل في سنة 1995 يمثلون 20 من إجمالي اليد العاملة [1].

- **الصناعات التحويلية :**
  - صناعة الغزل و النسيج :تتركز في مصر سوريا العراق ولبنان، صناعة منافسة للصناعات الأجنبية بسبب تطور انتاجها وتوفر المادة الأولية لها (توفر القطن و أصواف الأغنام)
  - الصناعات الغذائية : تشمل صناعة الزيوت التي تقوم على الفول السوداني والسمسم والكتان وبذرة القطن ، صناعة الأغذية المحفوظة التي تعتمد على الانتاج الزراعي و الحيواني كحفظ اللحوم وتعليب الأسماك وصناعة السكر التي ترتبط بصناعة الحلويات وتحتل مصر المرتبة الأولى في الانتاج .
  - صناعة الحديد والصلب : تستخدم في انتاج الآلات بمختلف أنواعها . ، ويحتل الجناح الغربي المرتبة الأولى في الانتاج في الوطن العربي .

بالإضافة إلى الصناعات سابقة الذكر تنتشر في الوطن العربي أنواع أخرى أهمها الصناعات الكيماوية التي تأتي في مقدمتها الأسمدة ، وصناعة الاسمنت ومواد البناء ، كما تنتشر أيضا صناعة الزجاج التي تعتمد على الرمال البيضاء ،وصناعة الورق التي تعتمد على الخشب كمادة أولية ونباتات القصب ، وتتوزع في أغلب الدول العربية أيضا صناعة الجلود والصناعات المطاطية و صناعة المنظفات و تجميع السيارات.

[1] هلال ، مسعد ، ***مرجع سابق*** ، ص 118.

- **الصناعات الاستخراجية :**

تشمل استخراج البترول و الغاز ،استخراج وتجهيز الخامات المعدنية كالحديد والنحاس والزنك ،والخامات غير المعدنية كالبوتاس والفوسفات.

♦ يتربع الوطن العربي على ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي ويمثل نسبة عالية من الدخل القومي ويمتلك ثروة مائية تمكنه من توليد الكهرباء اللازمة لإدارة المصانع ، إلى جانب إمكانية توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

قدر الاحتياط النفطي العربي بحوالي 55 % من الاحتياط العالمي الذي قدر في نهاية عام 2006 ب 1208.2 مليار برميل ، في حين أن نسبة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي تصل حوالي 30 %من الاحتياطي العالمي الذي بلغ حوالي 180.899 مليار متر مكعب خلال نفس السنة [1].

في حين أن الطاقة الانتاجية للدول العربية بلغت نحو 48 مليون طن من الفوسفات ،كانت المغرب في مقدمة الدول بطاقة 24 مليون طن عام 1999 ، أما البوتاس فتتواجد مادته الخام في موقع واحد هو البحر الميت في الأردن و بلغت طاقته الإنتاجية 2 مليون طن ، و يتم تصدير أغلب الإنتاج إلى الدول الآسيوية بعقود طويلة الأجل[2].

تجدر الإشارة إلى أن البترول يعتبر مادة استراتيجية للقوى الكبرى و من ثم تسعى لضمان تموينها منه بصورة منتظمة ومستمرة و بأسعار منخفضة ، وفضلا عن كونه مادة اقتصادية فهو مادة سياسية لذلك يلعب دورها هاما في استراتيجيات الدول الكبرى داخل البلدان العربية.

إلى جانب القطاعات الاقتصادية السابقة نجد أيضا قطاع السياحة الذي ارتفعت قيمته في العديد من الدول ،ولم يعد يقتصر على المناطق الأثرية وأصبح يشكل موردا اقتصاديا هاما على الرغم من تراجع مردوديته في السنوات الأخيرة في بعض الدول بسبب الظروف الدولية الطارئة ،إلا أنه عاد للانتعاش وفي تونس على سبيل المثال أصبح يشكل أكثر من 20 من الدخل القومي.

وبالنسبة لقطاع التجارة ، اتجاه التجارة الخارجية العربية كان أهم شريك تجاري فيه الاتحاد الأوروبي تليه اليابان ودول جنوب شرق آسيا بالنسبة للصادرات ، وبالنسبة للواردات فأهم شريك تجاري هو الاتحاد الأوروبي أيضا تليه الولايات المتحدة الأمريكية .

في حين تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين ، حيث إن التبادل التجارى البينى يتمثل غالبته بين دول عربية مجاورة لبعضها

♦ يتميز النفط العربي بمميزات بارزة أهمها سهولة العثور عليه ، وقلة تكاليف تطويره و إنتاجه ، ووفرة إنتاج آباره وموقعه الاستراتيجي بالنسبة للبلدان المستهلكة لاسيما قربه النسبي من مركز استيراد واستهلاك رئيسي له وهو أوروبا الغربية

[1] محمد حسين دخيل ، ***أنظمة الحكم في الوطن العربي*** ، (العراق : دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ، 2014) ، ص 19.

[2] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص 303.

بسبب وجود صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرى العربية الكبرى ، فمنها ما هو ناجم عن اختلالات مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية ، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذى بلغته كل منها فى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على إقامة التعاون الاقتصادى بين الدول العربية .

حقيقة لقد أدى التخصص في تصدير الموارد الأولية عامة والنفط خاصة إلى الاكتفاء في التصدير بدلا من محاولة التصنيع ، مما حرم الأقطار العربية من تحقيق أرباح اقتصادية واجتماعية يمكن تحقيقها من فائض القيمة التصنيعية من أجل بناء قاعدة صناعية متكاملة يعيقها ضيق الأسواق وقلة عناصر الإنتاج ونتيجة لقلة الانتاج وتماثله ضعف حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركز على الدول الصناعية المتقدمة مما أوقعها في علاقات تبعية [1] ووجدت الدول العربية نفسها مجبرة لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الهيكلة لتقع في كثير من الأحيان في مشكلة المديونية بسبب القروض والمساعدات خاصة وأن مجال الصناعات الاستخراجية والذي يشكل عصب القطاع الصناعي العربي هو الأخطر كونه يعاني من هزات عنيفة بين الفينة والأخرى .

بالرغم من قوة المركز الاقتصادي لبعض الدول في الوطن العربي إلا أن الاقتصاد العربي يظل اقتصادا ناميا وهشا يحمل طابع الاستعمار القديم ،حيث توجد بعض الدول التي تعتمد على الانتاج الزراعي بنسبة كبيرة مثل مصر والسودان ،تعتمد دول أخرى على البترول والغاز مثل المملكة العربية السعودية ، وتعتمد فئة أخرى بنسب متفاوتة على القطاعين معا ، في حين يرتبط الدخل القومي للدول بالنشاط التجاري والسياحي والمصرفي كما هو الحال في لبنان ما يبين عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

غير أن الملاحظ على هذا الاقتصاد كونه ما يزال يقتصر على تصدير الخامات التي تتذبذب أسعارها في السوق ، وشراء المواد المصنعة المرتفعة الثمن خيفة الوزن ، إلى جانب استفحال شراء المواد الغذائية التي كانت ولازالت أهم صادرات الدول . ضف إلى ذلك فالاقتصاد العربي مرتبط بشكل كبير بالسوق العالمية وخاضع للشركات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات ، في ظل الضعف السياسي والقومي لدي صناع القرار في السياسات التنموية العربية ، وأيضا افتقار الوسط العربي إلى الكوادر الإدارية ذات الخبرة والكفاءة وفقدان التنسيق والتعاون بين المشاريع والمنظمات العربية المشتركة.

✓ المطلب الثالث : الأهمية العالمية للوطن العربي

يتمتع الوطن العرب بأهمية جيو استراتيجية نابعة من موقعه الجغرافي و الفلكي واتساع مساحته وتنوع ثرواته ويعتبر مسرحا للصراع الاستراتيجي ولهذا سعت القوى العالمية للسيطرة عليه عن طريق

[1] سعيد السماك، ***مرجع سابق*** ، ص 32.

الأساليب التقليدية كالاستعمار المباشر وإقامة الأحلاف أو عن طريق استخدام أساليب حديثة أقل ما يقال عنها أنها ألغت استخدام القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية والثقافية وبالأخص التكنولوجية .

يعد الوطن العربي حلقة وصل بين قارات آسيا ، إفريقيا و أوروبا ، فهو يتوسط منطقتين من أهم مناطق العالم تمركزا سكانيا ، ويتجمع فيهما أكثر من ثلثي الجنس البشري ، ويعتبر موطنا للحضارات العالمية القديمة (حضارة واد النيل ، حضارات بلاد الرافدين ، الفينيقيون ، الدولة الإسلامية ....) ، كما تعتبر منطقة الهلال الخصيب مهبطا للديانات السماوية الثلاث [1] ،ومنها انتشرت إلى مختلف بقاع العالم المعمور ، ويضاف لذلك كونه مقرا للأماكن المقدسة (مكة ، المدينة ، القدس ...).

تعد المنطقة العربية مصدر التغييرين الأوليين في حضارة الإنسان وهما الثورة الزراعية وقيام المدنيات الأولى ،بالإضافة إلى الثورة الصناعية و التي و إن كانت قد نشأت في أوروبا إلا أنها لم تكن لتكون لولا الخلفيات العلمية والحضارية المستمدة من المنطقة العربية والعالم الإسلامي [2].

تغير أسلوب الحياة في الكثير من المناطق بفضل التكنولوجيا الزراعية التي انتشرت من المنطقة العربية ، أين بدأ الفلاحون بزراعة المحاصيل واستخدام آليات بسيطة كالمحراث و المغازل ، و دأب السكان على تشكيل الحكومات و تدعيمها بالجيوش و القوى لتكون المنطقة العربية مهدا لقيام الدول المنظمة و نظم الري وقيام المدن و الملكية .

وفقا لموقعه الجغرافي فالوطن العربي يشرف على مسطحات مائية هامة تسهل له الاتصال الخارجي تجاريا وحضاريا واجتماعيا ، خاصة و أن الواجهة البحرية الطويلة تمثل نافذة تهيئ السواحل فيها امكانية لتوفير المواصلات بين الداخل والخارج وسائر المناطق الأخرى من العالم وهي سواحل صالحة للملاحة على طول السنة ، لذلك كان الوطن العربي مفتوحا* على الدوام و لم يكن يوما منعزلا .

و نجد أن الأراضي العربي تتحكم في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية و هي البحر المتوسط والبحر الأحمر و الخليج العربي ، تتعمق إلى الداخل من خلال اتصالها بالمحيطات عن طريق ثلاثة منافذ طبيعية هي مضيق جبل طارق الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي و مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج

---

[1] الدويكات ، ***مرجع سابق*** ، ص 14.

[2] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص 20.

* أي أنه أبعد ما يكون عن المناطق الحبيسة بلغة الجغرافية السياسية و التي يقصد بها المواقع الداخلية البعيدة عن المسطحات المائية .

 يطلق اسم مضيق أو ممر بحري على المناطق الجغرافية التي تقترب فيها شواطئ اليابس من بعضها البعض لمسافات تصبح معها عملية اغلاق المنفذ البحري ممكنة .

عمان و المحيط الهندي إلى جانب المنفذ الاصطناعي المتمثل في قناة السويس كأهم طريق يربط بين الشرق و الغرب[1].

تمثل المنطقة العربية بؤرة للمواصلات العالمية على طول عصور التاريخ منذ عهود اليونان والرومان على طول طرق معينة تخترقها ، هذه الطرق جعلت العرب يمثلون وسيطا تجاريا بين شعوب المناطق الأخرى في العالم بل أصبحوا يمثلون وسيطا حضاريا و ثقافيا خاصة بعد انتشار الدين الإسلامي ، و يمكن أن نذكر أهم هذه الطرق :

- طريق الهلال الخصيب : كان من نتائج النشاط التجاري عبر هذا الطريق أن تحولت بعض المدن إلى مراكز تجارية هامة كالبصرة و بغداد.
- طريق التوابل : يبدأ من موانئ جنوب اليمن ويستمر شمالا بمحاذاة جبال السروات مارا بعدة مدن كمكة و تيماء و البتراء.
- طريق مصر : تطور منذ الاحتلال اليوناني لمصر ، يبدأ من الاسكندرية شمالا خلال وادي النيل جنوبا فيعبر الصحراء الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر أين تنتهي رحلة القوافل و تبدأ رحلة السفن التجارية .
- الطرق العابرة للصحراء الكبرى : هي مسالك ودروب في المغرب العربي تربط بين شمال الصحراء و جنوبها ، استخدمت في التجارة و النقل عبر الصحراء بين مراكز العمران في إقليم البحر المتوسط و المراكز التي نشأت في أطراف السافانا [2].

إلى جانب الموقع الجغرافي تبرز أيضا أهمية الموقع الفلكي إذ نجد أن الوطن العربي ذو إقليم انتقال مناخي مما سمح بظهور نمط زراعي مركب من المحاصيل المختلفة ، وزاد التنوع بظهور المحاصيل الدخيلة كالحمضيات من أقاليم أخرى[3].

كما زاد اكتشاف النفط في الوطن العربي من أهميته الاقتصادية والجيواستراتيجية والتي جعلت منه مسرحا للصراعات.

➢ المبحث الثاني : جذور نشأة الدولة وخصائص البنية الاجتماعية فيها

✓ المطلب الأول : من التكوين إلى عصر الدولة الحديثة

تتغلغل الجذور التاريخية للدولة العربية في القدم ولا يمكن اختزالها في حقبة زمنية محددة أو فريدة نتجاهل فيها باقي المحطات التاريخية الفارقة ، لذلك فإن خلفيات تطورها يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة

---

[1] دخيل ، ***مرجع سابق*** ، ص 9.

[2] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 23 ، 24.

[3] نعيم الظاهر ، ***جغرافية الوطن العربي*** ، (عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 1999) ، ص 18.

مراحل تاريخية وفقا لما طرحته الدراسات : فترة ما قبل الاستعمار والتي تضم عدة ترتيبات سياسية انطلاقا من تكوين الأقاليم القبلية وصولا إلى تكوين الامبراطوريات ، مرحلة الاختراق الأوروبي فمرحلة ما بعد الاستقلال وبعث الدولة العربية الحديثة .

- **الفرع الأول : الأقاليم القبلية**

برز العرب على مسرح التاريخ حوالي الألف الأول قبل الميلاد ، وظهرت الاشارات الأولى عن وجود ممالك عربية في الوثائق الآشورية التي ترجع إلى حاولي 853 ق.م ، تحدثت هذه الوثائق عن هجراتهم وتغلغلهم ووصفت أيضا حملاتهم المتعددة داخل أراضي العراق وسوريا [1] .

معظم المجموعات المستقرة في المنطقة العربية لها مقومات النظام القبلي وكان لها دور كبير في تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة . انتشرت القبيلة في المجتمعات المستقرة بوسائل عدة ،حيث كانت تستقر في شكل مجموعات ريفية صغيرة بالقرب من الأراضي الرعوية لتتحول تدريجيا إلى حياة الحضر والاستقرار. كانت هذه القبائل خاصة في الجزيرة العربية تقوم على هيكلة ونظام وتحاول المحافظة على استقلال الأقاليم التابعة لها ، يمكننا القول أن هذه الأخيرة كانت تخضع لسلطة محددة .

يسكن أفراد القبيلة الواحدة إقليما واحدا موروثا عن الجد الذي يمثل مصدرا للإلهام والرابط الروحي الذي يؤلف بينها ،تجمع بينهم سمات ثقافية متشابهة وتربطهم صلات القرابة مع القبائل الأخرى ، الأمر الذي ساهم في إيجاد استقرار داخلي و اتحاد قوي بين هذه القبائل ، كان أفرادها يتناصرون في الحروب ويتشاركون في الدفاع عن المصالح .

وعلى عكس أقاليم الدولة فإن حدود إقليم القبيلة ليست محددة بدقة تتسع وتتقلص وفقا لحجم سكانها ووفرة المرعى وقوة شخصية الشيوخ .تعتبر القبيلة مؤسسة يديرها أقوى الرجال ' شيخ القبيلة' يتمتع بصلاحيات واسعة وهو مركز القوة السياسية تسيطر حاشيته وعائلته على دوائر القرار الأهم [2].

ونأخذ على سبيل المثال قبيلة قريش أهم قبائل الحجاز باعتبارها الأكثر شهرة وذكرا في التاريخ نظرا لتزامن قوتها مع مبعث الرسالة النبوية وما صاحب ذلك من أحداث كبيرة . ظهر فيها التقسيم الاجتماعي والسياسي بشكل واضح ، تكونت فيها طبقات أرستقراطية تجارية وعرفت بسيطرتها على تجارة القوافل في الجزيرة العربية وقوة مكانتها الاقتصادية وقدرتها التنظيمية التي جعلتها تسيطر على مكة وما يحيط بها من خلال تنظيم نشاطاتها كسوق عكاظ ورحلات الحج وتوزيع المناصب على العشائر كالسدانة والسقاية وغيرها [3].

---

[1] برهان غليون ، ***المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ومشكلاتها*** ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2003)، ص 41.

[2] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص 31.

[3] إبراهيم محمود، ***الفتنة المقدسة، عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية*** ،(بيروت :رياض الريس للكتب والنشر،1999)، ص ص 98،97.

لقد كانت قريش بمثابة تجمع قبلي متطور جعلها ذات هيبة كبيرة بين القبائل وهي تشغل مصدر الصدارة في الجزيرة ، يضم هذا التجمع مقومات الكيان السياسي الاقتصادي والاجتماعي القوي ، إذ كان هناك لغة واحدة شكلت لغة التواصل الاجتماعي والثقافي، وصلات قرابة مبنية على رابطتي الدم والنسب كما أنها تمتلك إقليما يضمن التجاور السكني والتراتب السياسي ،سمح بدوره بتشكيل العلاقات الاقتصادية المشتركة، والبنية التنظيمية التي أدت إلى تماسك الجماعة وحمايتها بالخضوع لقيادة و أحكام المشايخ وكبار السن وفق تسلسل هرمي للمسؤوليات[1].

احتفظت قريش بتلك المكانة بعد مجيء الإسلام رغم عدم اتفاق أفرادها حول قضية الإيمان بالدين الجديد ونشوء صراع بين العشائر وقادة القبيلة، وكانت اللحمة العصبية بين البطون والعشائر إحدى مظاهر هذا الصراع، إلى أن تأسست دولة المدينة المنورة التي صهرت كل الانتماءات القبلية في المجتمع الإسلامي الجديد وتمايز سكان المدينة ومكة من خلال ظهور انتماءين أساسيين قائمين على الميل إلى كفة المسلمين أو الكفار[2].

رغم بساطة العلاقات الاجتماعية والسياسية في التنظيمات القبلية إلا أنها تضمنت مجموعة من المحددات والضوابط السياسية التي أضفت عليها صفة الكيان السياسي ومن بينها : الشورى القبلية ، المعارضة السياسية القبلية ، شرعية الحاكم .

كما لم تخلوا تلك البنى القبلية من عناصر ضامنة للاستقرار والنظام جعلت انتقال السلطة داخلها يكون سلسا،و تتم ممارستها غالبا بكل هدوء ورضا وبدون إكراه، سواء عن طريق السيطرة التقليدية التي تستمد مشروعيتها من الخضوع لسلطة شخص وضعته التقاليد فوق الجماعة نظرا لطبيعته المقدسة وما يمتلكه من مؤهلات أو بالسيطرة البطريركية التي تسند فيها السلطة إلى كبير العائلة و يسلمها بدوره إلى خليفته بعد الوفاة ، وعادة ما تكون بالتوريث[3].

لقد تلقت القبيلة في المنطقة العربية عبر التاريخ صدمتين أساسيتين :أولاهما نتيجة دور الإسلام في إيجاد روابط جديدة كالأخوة الدينية والروابط اللغوية والثقافية، وثانيهما بناء الدولة الحديثة انطلاقا من تنظيم المقاومة الوطنية وصولا إلى تحقيق الاندماج الوطني وتطبيق تجارب التنمية والتحديث ،ونظرا لاختلاف خصوصيات كل منطقة في البلاد العربية لم تتأثر هذه الأخيرة بالدرجة نفسها*.

---

[1] محمود،**مرجع سابق،** ص100.

[2] يوسف بن يزة ، ***الدولة والطائفة في عصر العولمة ،دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة "لبنان نموذجا"*** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص ص 125-127.

[3] **المكان نفسه .**

* للمزيد راجع : محمد نجيب بوطالب، ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2009،2)، ص ص 84-103.

- **الفرع الثاني : الامبراطوريات**

ارتبط تاريخ العرب ارتباطا وثيقا بتاريخ الاسلام وتوسعه الثقافي والجغرافي منذ القرن السابع ميلادي ، أين نبعت الفتوحات الاسلامية من قلب البلاد العربية في غرب الجزيرة العربية.

امتدت الامبراطورية العربية في عصر الخلافة الأموية(661-750م) من اسبانيا إلى القوقاز بحكم مركزي عاصمته دمشق بسوريا سيطر فيه العرب على كافة النواحي الإدارية وضمت إلى ممتلكاتها معظم الإرث الجغرافي والحضاري الذي خلقته من قبل الدولتين الفارسية والبيزنطية و أصبحت وريثته الشرعية من خلال سلسلة من الفتوحات الاسلامية التي ساعدت على انتشار الاسلام و اللغة و الثقافة العربية.

عرفت هذه الدولة في عصر الخلافة العباسية الطويل(750-1257م) أوج عظمتها إلا أنها أخفقت في الحفاظ على وحدتها السياسية وفقد العرب تمحورهم ومركزهم الإداري في إدارة شؤون الخلافة ، ومع تنامي ضعفها بدأت السلطات الجديدة تظهر في آسيا و إفريقيا و اسبانيا كسلطات مستقلة كاملة السيادة ، انتشر الخراب و الدمار في الدولة العباسية منذ انتصار الغزوات المغولية التي تعاقبت خلال قرنين متواصلين مما أدى إلى تدهور الموقف السياسي العربي و استنزافه ماديا ومعنويا في ظل الغزوات الأجنبية *. عرفت الأقاليم العربية عصرا ثانيا من السلطة المركزية الواحدة منذ القرن الخامس عشر تحت السيطرة العثمانية بوراثة الأتراك الذين احتلوا المسرح السياسي و العسكري في العالم الإسلامي حتى مطلع العصور الحديثة وشهدت المنطقة العربية ما شهده العالم الإسلامي من ازدهار وانحطاط عقب المرحلة المجيدة التي عرفتها في القرون الوسطى. [1]

الأتراك الذين خرجوا من آسيا الوسطى واستوطنوا آسيا الصغرى تدريجيا بزعامة عثمان قاموا بتوسيع أراضيهم حتى تكونت الإمبراطورية العثمانية ، هذه الأخيرة أقامت واقعا اجتماعيا يتميز بتعددية دينية و عرقية .. جرى استيعابها عبر نظام مؤسساتي وإدارة شديدة التعقيد حقيقة تقوم على تمركز السلطة بيد السلطان على الرغم من لا مركزية الحكم في بعض المناطق، بالنسبة للأراضي التي يتم الاستيلاء عليها تقسم إلى أقاليم 'ولايات' خاضعة لموظفين عسكريين ، و بعض المناطق الأخرى بقيت تحت إدارة السلطات السابقة في شكل مجموعات لها مجالس وأمراء وفق نظام الملل و الأوقاف والضرائب [2].

منذ بداية القرن السابع عشر بدأت الامبراطورية في التدهور الذي تزامن مع التراجع العسكري للعالم الإسلامي جله ، حيث شهد العالم صعودا أوروبيا على كافة المستويات منذ القرن الخامس عشر

---

* إلى جانب حملات المغول التتر ظهرت الغزوات الصليبية من الغرب ،على الرغم من أن الامبراطورية الإسلامية كانت قد اعترضت في القرن الثاني عشر الميلادي جل الحملات الصليبية المسيحية القادمة من القارة الأوروبية وأنشأت دولة كبيرة في المشرق استمرت حوالي مئتي عام، دمر المغول بغداد في 1257م.

[1] غليون ، ***مرجع سابق،*** ص ص 41 ، 42.

[2] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص 31.

بسبب انهيار الوضع الاقتصادي العربي لصالح السيطرة الأوروبية على التجارة البعيدة والبحرية ،في ظل عزلة نسبية للإمبراطورية وانتشار الفساد في الإدارة العثمانية العامة[1].

هذا الوضع قد فتح المجال أما التنافس الأوروبي لاختراق المنطقة العربية بسبب غياب التجانس بين الأقاليم التابعة للسلطنة العثمانية ، والذي يرجع إلى تداخل عوامل اجتماعية وثقافية وجغرافية تميز كل قطر عن الآخر... يتعلق الأمر إذا بتباين الإرث التاريخي والثقافي لكل منطقة الذي أصبح عنصرا من الإشكاليات المتعلقة بنشأة الدولة العربية الحديثة [2]، (مثلا بعض الحدود الدولية اعتمدت على التقسيمات الإدارية العثمانية ،والعواصم الإقليمية صارت عواصم قيادية للدول الحديثة).

وتجدر الإشارة إلى أن التركيز في العصور الوسطى التي ازدهر فيها الفكر الإسلامي قبل نشوء فكرة الدولة القومية التي بلورة لفكرة السيادة كان يقوم على فكرة الدولة الشرعية أو الخلافة أو ما عبر عنه الكثيرون بمفهوم الدولة السلطانية ، بل نحن بصدد الحديث عن الأمة بدلا من الحديث عن الدولة من خلال طرح قضية السلطة بعيدا عن فقه المؤسسات الذي عرفته أوروبا لاحقا في عصر النهضة .

- **الفرع الثالث : الاستعمار**

تناولت العديد من الدراسات فكرة أن أقطار العالم العربي لم تعرف مفهوم الدولة بالمعنى الحديث إلا عند تجزئتها بموجب خضوعها للاحتلال الأوروبي بل وكانت تعد مجرد كيان سياسي يزاول سياسة محدودة ويتبنى معطيات ثقافية تحدد سلوكه ... في تاريخ الاسلام لا توجد دولة إقليمية بل يوجد تاريخ للطوائف والقبائل فقط [□].

تتميز الدول العربية بتنوع خبراتها الاستعمارية التي كان لها تأثيرات مختلفة على كياناتها السياسية وبناها الاقتصادية والاجتماعية ، فتعدد القوى الاستعمارية أتاح تعدد التوجهات الفكرية والثقافية انتهاءا بشكل النظم السياسية ، مما سمح بإعادة تشكل مؤسساتها لتتكيف مع النموذج الغربي القائم على الدولة القومية .

هذا الطرح الأخير تبنته بعض البحوث التي بنيت على فكرة أن الوجود الأوروبي قام بإعادة تكييف المجتمعات العربية ذات السمات و الأسس التقليدية وفق شروط ومتطلبات الحداثة الغربية[3] .

---

[1] للمزيد راجع : هيثم غالب الناهي ، ***الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية*** ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2016)، ص ص 122-135.

[2] دريس ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 74،73.

[□] ساد هذا التوجه طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسبب التصور الأوروبي الذي كان يرى بأن البلاد التي لا يقطن بها سكان مسيحيون مناطق خالية ليس لها مالك ويحق غزوها ، وبالتالي فالوطن العربي والعالم الإسلامي ككل خارج نظام الدولة القويمة المنبثقة عن معاهدة وستفاليا وحتى نهاية القرن التاسع عشر أصبح مفهوم الأرض الخالية يعبر عن الأرض غير المتحضرة .

[3] دريس ، ***مرجع سابق*** ، ص 76.

كما أدى صراع القوى الاستعمارية على الأراضي العربية على صعيد آخر إلى تطور النظام الدولي أو تحوله من مرحلة إلى أخرى في ظل توازنات القوى على المستوى الدولي *.

عرف الوطن العربي تنافسا امبراطوريا أوروبيا شديدا خلال القرن التاسع عشر خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية من جهة وسهولة اختراقها من جهة أخرى وفقا للخريطة الجغرافية[1].

ظهر هذا التنافس من خلال إقامة دويلات مجزأة سياسيا تسيطر عليها الحملات الخارجية ،سواء بالاجتياح العسكري المباشر بداية بدخول فرنسا الجزائر في 1830م ثم تونس 1882م والمغرب 1912م واقتسامها مع اسبانيا ، دخول إيطاليا إلى الصومال 1897 م وليبيا 1912م ، أو عن طريق الحماية والانتداب الذي وقع عليه من خلال الاتفاقيات كما حصل مع بريطانيا في عدن وعمان ومصر والسودان قطر ، البحرين والكويت قبل 1900 .

و جاءت الحرب العالمية الأولى التي أعلن وفقها عبر اتفاقية سايكس بيكو وسان ريمون **واتفاقيات باريس عن تقسيم البلاد العربية تحت الحماية الامبريالية إلى دويلات ذات حدود سياسية لتشكل الصورة التي أصبحت عليها الدول العربية الحالية[2].

انتهجت القوى الاستعمارية تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية أساليب عديدة اعتمد بعضها على السيطرة على القرارات السياسية للدولة المستعمرة (قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية...) 'استعمار سياسي تقليدي' ، لجأ البعض الآخر لنشر ثقافته بالعمل على محو الهوية الوطنية ' استعمار تذويبي استيعابي' ، في حين اعتمدت قوى الاستعمار الاستيطاني الإحلالي على قمع وتهجير السكان

---

* على سبيل المثال كانت حرب السويس عام 1956 أداة لبلورة ملامح نظام الثنائية القطبية حين أدركت القوات الأوروبية أنه ما عاد لها الحرية في اقتسام أرض الغير دون مساية أحد القطبين وشارك الوطن العربي في تحقيق التكافؤ السياسي بين القطبين أثناء الحرب الباردة من خلال دور حركات التحرر الوطني في تقليص الوجود السياسي والعسكري في المنطقة لتفتح المجال أما الوجود السوفييتي إلى جانب سياسة الأحلاف .

[1] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص37.

** اتفاقية سايكس بيكو المعروفة رسميا باتفاق آسيا الصغرى هي اتفاقية سرية بين فرنسا و بريطانيا وروسيا القيصرية في 1916 من أجل اقتسام التركة العثمانية .تم بموجبها حصول فرنسا على الجزء الأكبر من بلاد الشام وجزء كبير من الاناضول ومنطقة الموصل في العراق ، امتدت مناطق السيطرة البريطانية إلى الطرف الجنوبي من بلاد الشام متوسعة بالاتجاه شرقا لتضم بغداد والبصرة والمناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية. تم وضع المنطقة المقتطعة من سوريا ' فلسطين' تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا ولاحقا بموجب وعد بلفور لليهودى تحت السيطرة الإسرائيلية . وجاءت اتفاقية سان ريمون في 1920 لمباحثة شروط الصلح مع تركيا من جهة ووضع ترتيبات الانتداب في المناطق العربية من جهة أخرى.

[2] ميلود عامر حاج ، ***مرجع سابق*** ، ص 36.

الأصليين لفسح المجال أمام حملات الهجرة والاستيطان بهدف تغيير ديموغرافية الدولة وأحسن مثال على ذلك الاستيطان الصهيوني في فلسطين [1].

- **الفرع الرابع : ظهور الدول المستقلة**

العديد من الدول نالت استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أما بقية الدول فبقيت تحت السيطرة السياسة الأوروبية منذ 1932 إلى غاية 1971[2].

عرفت الدول العربية في نضالها ضد الاستعمار عدة أشكال للمقاومة ساهمت لاحقا في تطورها السياسي .

اعتمدت بعض الدول كلبنان والسودان على أسلوب سلمي يقوم على المظاهرات والاحتجاجات وممارسة الضغوط على القوى المستعمرة من خلال طرح القضايا في المحافل الدولية دون غياب بعض المواقف العنيفة ، في حين لجأت اليمن وغيرها إلى أسلوب الحرب الاستنزافية ، وجمعت الجزائر ومصر ودول أخرى بين أسلوب المفاوضات والمقاومة المسلحة [3].

الأسلوب الذي اتبعته القوى الاستعمارية من جهة وقوات التحرير من جهة أخرى انعكس على جوانب كثيرة في الدولة، حيث أثر على طبيعة النظام السياسي(دول أصبحت تميل إلى نظم الحكم الليبرالية وأخرى توافقت مع النموذج الاشتراكي القائم على أساس الحزب الواحد أو التعددية الحزبية) وعلى تنوع مواقف النخب السياسية والمثقفة أيضا بين اتجاه ليبرالي غربي منبهر بانجازات الحضارة الغربية وقيمها ، اتجاه ديني اسلامي مرتبط بالحضارة العربية الاسلامية واتجاه آخر توفيقي.

شهدت الدول العربية جملة من التحولات المهمة على مدار فترة الاستقلال وانتهجت كل دولة مسارات اصلاحية عملت خلالها على تحقيق التكامل بين مختلف النشاطات سواء تعلق الأمر بالجانب الهيكلي فيما يخص الإدارة و الجيش و جهاز الأمن والتمثيل الدبلوماسي .. أم تعلق بالبعد الاجتماعي الخدماتي بتوفير السكن والنقل ..،أم ارتبط بالبعد الاقتصادي كالشركات و الوكالات التابعة للقطاع العام[4].

إن المعطيات التي تكونت في إطارها الدولة العربية منذ الحرب العالمية الثانية و حتى الآن والقنوات التي جرى في ظلها تكوين النخب السياسية وصعودها فضلا عن ضعف عنصر شرعيتها أو تلاشيه دفع بها لتدعيم هيمنتها على المجتمع لا لتثبيت ممارسات متسقة مع أنماط الحكم الرشيد ، فجزء من إخفاقات بناء الدولة الحديثة لم يتمثل في تسلط الدولة وضعف شرعيتها فحسب و إنما تمثل أيضا في

---

[1] هلال ، مسعد ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 96،95.

[2] السرياني ، ***مرجع سابق*** ، ص48.

[3] هلال ، مسعد ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 102،101.

[4] ميلود عامر حاج ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 38،37.

ممارساتها الاستعبادية التي كانت دوما أحد مصادر اختلال الدولة و عدم استقرارها [1] وهي الثغرة التي وجدت فيها القوى الخارجية مسرحا لإعادة توجيه مسار الدولة و إعادة بناءها .

وبلا شك أن ظروف الدول العربية لم تكن قادرة، بالمعنى الحقيقي، على تحمل تبعات الاستقلال في الوقت الذي كانت تدرك فيه الدول الاستعمارية ذلك –مما جعل القيادات تتعاون مع مستعمريها والأجنبي بشكل عام، في سبيل التغيير نحو الأفضل للجميع حسب اعتقادها والحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة، الأمر الذي أدى إلى إجهاض عملية الحوار الاجتماعي في جميع البلدان العربية على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن هناك محاولات كثيرة قد ظهرت لمواجهة ذلك، إلاَّ أنها ظلت محدودة، مما أبقى الميل نحو النزعة القطرية والهوية المحلية، مع تشجيع من الدول الاستعمارية من أجل محاربة فكرة القومية والهوية العربية وإضعافها، عن طريق تغذية الخصوصية، فأوجدت من التفاوت في المساحة والسكان والثروة، ومن التباين في التكوينات الاجتماعية والتنظيمات السياسية والاقتصادية، وكانت النتيجة مخرجات التبعية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية[2] .

إن الحديث عن نشأة الدولة العربية الحديثة طرح العديد من الإشكاليات أبرزها تحديد الإطار الزمني للنشأة ،بصيغة أخرى هل هي وليدة الظاهرة الاستعمارية أم أن تأسيسها يعود إلى مراحل أسبق بكثير ؟؟*.

يشير'عبد الإله بلقيز' إلى أن الدولة العربية الحديثة ما هي إلا امتداد للبناء السياسي والاجتماعي والثقافي للدولة العربية الإسلامية في القديم ولأنها تأثرت بهذا الموروث أصبح محددا لعلاقاتها مع مختلف مكونات المجتمع فيما يتضمن مدى شرعيتها ، لذلك فهو يشير بالدولة التقليدية لتلك التي نشات قبل الاستعمار تمييزا لها عن الدولة الحديثة ، وتسمى بالدولة السلطانية تمييزا لها عن دولة الخلافة ،وهو ما أكد عليه كثير من الباحثين ،حول كون هذه الدولة تقوم على الشرعية الدينية . في هذا الصدد يرى ' عبد الله عروي' أن الدولة العربية الحديثة هي دمج لعمليتين : الأولى تتعلق بالإرث التاريخي للدولة السلطانية،أما الثانية فهي استعارة العرب لبعض القواعد والترتيبات والرموز الغربية في إطار عملية الإصلاح (تطور طبيعي أورثها السلوكات التقليدية ،واستعارة وسائل مستحدثة للنقل والاتصال)[3].

ومن جانب آخر يرى 'جيمس تيراس' أن هيكل الدولة العربية المعاصرة قائم على الصراع بين ثلاثة دول وهي الدولة التاريخية التي تعبر عن استمرار الأسس التقليدية في البناء الحديث ،الدولة الحديثة التي

---

[1] سلمان النجار ، ***مرجع سابق،*** ص 51.

[2] يوسف حسن يوسف ، ***ايديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية*** ،(عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، 2017)، ص 13.

* حملت العديد من البحوث الخاصة بالبلاد العربية دلالات على الامتداد التاريخي لكيانات سياسية راهنة كما هو الحال بالنسبة لعمان (قبل القرن 18م) ، المملكة المغربية ..... و اليمن التي نشأت منذ 900 م.

[3] عبد الله عروي ، ***مفهوم الدولة*** ،(بيروت :المركز الثقافي العربي ، ط10 ، 2014)، ص 175.

تسعى إلى دمج المواطنين في نظام الدولة الأمة ،والدولة الثالثة هي دولة القمع التي تسمو على المجتمع وتهيمن عليه باستعمال أدوات الإكراه المشروعة وغير المشروعة[1].

و من الرؤى الداعمة لما سبق يرى' برهان غليون' أن نموذج الدولة العربية الحديثة يعبر عن سلوك استبدادي وطابع لا أخلاقي وعسكري في الحكم ، وهي امتدادا للدولة الاستبدادية التاريخية الشرقية.

وبالنسبة للدكتور سويم العزي فالدولة العربية سواء كان نظامها رأسمالي أو اشتراكي فقد أخذت لها شكل الدولة التدخلية في الشئون الخاصة والمجتمعية ما أدى إلى تبنيها للدكتاتورية مع ظهور البيروقراطية وروح التابعية ، وأصبح العنف وسيلة جماهيرية للتعبير .

حسب المعطيات السابقة يمكن لنا القول بأن الدولة العربية الحديثة ما هي إلا وليدة للواقع العربي الذي ورثته منذ عهد الاستعمار،على الرغم من أنه ومنذ نشأتها قد كانت خليطا من أنماط متعددة يعود بعضها حتى إلى مرحلة ما قبل الدولة ، بمعنى أن هناك ظروفا وملابسات صنعت هذا الواقع سواءا تعلق الأمر بالمخاطر والضغوطات الخارجية والأنساق التي ظهرت في نظام ما بعد الحرب الباردة أو بالنسبة للمحددات الداخلية والأطر الفاعلة في توجيه سياساتها في ظل غياب أو عجز الآليات القانونية والدستورية عن إحالة الدولة بعيدا عن موجهاتها الثقافية ومصالحها الذاتية ، و كل ما سبق أصبح له تأثير بالغ في خلق دولة حديثة بمعايير تقليدية خلقت بدورها أزمات دولة تختلف باختلاف أقطار العالم العربي نتيجة لظروف سياسية وتاريخية محددة سنحاول التطرق إليها لاحقا .

✓ المطلب الثاني : مميزات البنية الاجتماعية العربية

الهدف من استعراض خصائص البنية الاجتماعية في هذا الطرح ليس تحديد تصنيف للفئات الاجتماعية والتيارات أو الأنماط الانتاجية و الهياكل السياسية في البناء الاجتماعي للدولة العربية بل الحديث عن أصل هذه الفئات وما يميزها عن باقي المجتمعات ،ما كان له دور كبير في التأثير على قيم الدولة العربية ونظمها انطلاقا من فكرة أن قيمة الدولة تتأثر بتنظيم و تآلف الجماعات ، فكلما تمسكت الجماعة بروابطها الأهلية التقليدية كلما تضاءلت مكانة الدولة بسبب تأثير تلك الروابط على كيانها السياسي الجامع .

---

[1] خميس حزام والي ، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر*** ،(لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2003)، ص ص62،63

يلخص برهان غليون سمات الدولة العربية الحديثة بانعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة ، واحتكار مراكز القيادة من طرف نخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من الأخلاق المدنية والكفاءة المهنية ، وغياب الحريات العامة وتفاقم الانتهاكات اليومية لحقوق الاسنان وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الافراد وهيمنة السلطة الشخصية ذات النمط الأبوي والخلط المتزايد والفاضح بين الدولة والحزب الواحد و القبيلة والطائفة ، و تعميم اجراءات التعسف السياسي والقانوني والتمييز المكشوف بين المواطنين والقمع والقهر والعقاب الجماعي ، تعكس هذه الحقائق والممارسات اليومية للسلطة في المجتمعات العربية حجم القطيعة التي لا تكف عن التفاقم بين الدولة و المجتمع .

البنية الاجتماعية هي مبعث التصورات والمعايير المنظمة لسلوكات الأفراد وهي نسيج يقوم على عوامل تفاعل تدور بينهم. إذا هي مجموعة من العلاقات التي تجمع بين أجزاء كيان واحد قد تبقى ثابتة خلال مدى زمني محدد، هذه العلاقات قد يتحكم فيها عامل القرابة والدم ، أو قد ينتفي هذا الأخير ويغلب على السلوك الاجتماعي دور المؤسسات التنظيمية في الدولة بمختلف هيئاتها كالمدرسة.
فكل بنية جزئية من المجتمع الكلي تتكون من نسق قرابي (قبلي ، عائلي ...) نسق اقتصادي(رعوي ، فلاحي ، صناعي ..) ونسق اجتماعي ثقافي[1].

عرفها أحمد زكي بدوي بأنها :" البنية الاجتماعية هي النمط المقرر لأي نظام داخلي لجماعة ما، ويتضمن مجموعة من العلاقات الموجودة بين أعضاء الجماعة، وبعضهم لبعض، وبينهم وبين الجماعة نفسها، وهي إطار المجتمع كعلاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية والتجمعات القائمة على أساس القرابة والجنس والسن والمصلحة المشتركة والمكانة والمنزلة، أو كنموذج مقام تبعا لهذه العلاقة "[2].

ورث العالم العربي عن الاستعمار بنى اجتماعية تعددية جد متنوعة تمثل فيها الانتماءات والعصبيات العشائرية والقبلية والعائلية والطائفية والعرقية أساس البنيان السياسي الذي نهضت عليه الدولة وقامت عليه العلاقات الاجتماعية والسياسية ،تحمل هذه البنى موروثات وتقاليد ترجع في أصلها إلى مئات السنين[3] .

يعتبر المجتمع العربي من المجتمعات الانسانية التي اجتمعت فيها ثلاث أنماط معيشية متزامنة على مدار التاريخ : النمط البدوي ، الفلاحي والنمط المدني[4].

تشكل البيئة البدوية *حاضنة لأغلب المجتمعات العربية رغم بعض مظاهر التحديث التي خلفها الاستعمار وتقوم البنية الاجتماعية في الأنماط المجتمعية البدوية والريفية والحضرية على عدد من الركائز الأساسية هي المقومات الإيكولوجية والتكوين الديمغرافي والثقافة، وهي ركائز تنعكس مباشرة في تكوين الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والقرابية وأنساق الضبط الاجتماعي للمجتمعات[5].

---

[1] ابتسام كوشي ، ***المضامين الثقافية للمجالات الاجتماعية وعلاقتها بتشكيل وإعادة تشكيل هوية البطالين*** ،. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنظيم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2013/2012)، ص46.

[2] عبد الفتاح تركي موسى ، ***البناء الاجتماعي للأسرة*** ، (مصر :المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،1998)، ص 20.

[3] خالد غزال ، ***المجتمعات العربية المأزومة وإعاقات الحداثة المركبة*** ، (بيروت :دار الطليعة، 2008) ، ص 11.

[4] حسن علي خاطر ، ***المجتمع العربي المعاصر :المقومات والأنماط والثقافة 'دراسة تحليلية نقدية'*** ، (عمان: دار الشروق، 2001) ،ص ص 35-39.

* البداوة –بفتح الباء وكسرها– تعني الحياة المتنقلة في البداوي ، و البادي هو عكس الحاضر ، و إذا كان لفظ الحاضر يحمل في طياته معنى الاستقرار والحضور فإن لفظ البادي يحمل في طياته معنى التنقل والترحال

[5] محمد عبده محجوب ، ***النظم السياسية البدائية والقبلية :دراسة أنثروبولوجية في المجتمعات العربية والإفريقية*** ، (الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، 2010) ، ص 51.

لقد تأثرت بنية القبيلة العربية تأثرا كبيرا بالبيئة الصحراوية التي نشأت وتكونت في أحضانها ، حيث انعكست قساوة الصحراء على طباع البدو وعلى أسلوب حياتهم ، كما انعكست وحشتها و أخطارها على تماسكهم وعصبيتهم ، وصفاؤها واتساعها على أخلاقهم وثقافتهم[1] .

تشكل العشائرية الأساس الاجتماعي الأول في العالم العربي ولكن بسبب التيارات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها تطور العالم العربي تم تقسيم المجتمع إلى مجموعات عائلية أو طائفية [2].

تتصف المجتمعات البدوية بالنزوع نحو التماثل مع السلطة أي تماثل الأفراد مع السلطة السياسية، ومثال ذلك مجتمعات دول الخليج العربي والأردن التي حققت نوعا من الاستقرار السياسي بفعل التركيبة النفسية والاجتماعية التي يتميز بها الإنسان البدوي، الذي لا يمكنه أن يثق في سلطة ما إن لم تكن تربطه معها علاقة عائلية أو قبلية، وتعتبر هذه الرابطة الأساس الذي تشيد عليه كل التنظيمات الاجتماعية، فهي البنية الأساسية للمجتمع [3].

الشعور بالتماثل غالبا ما يولد مشاعر الغضب عندما لا يكون أساسه تقاسم نفس القيم فيعرقل مسار التغذية الاسترجاعية بين الفرد والدولة ،وينبت هذا الشعور في أطراف أخرى تسعى لدعم مواقفها ويظهر العداء والعنف كوسيلة للتعبير، مما يؤدي إلى تصاعد تأثير التكوينات الأصلية على حساب الدولة ،تتصاعد معها عوامل التفرقة لتصبح ملاذا للأفراد بعيدا عن الدولة التي طالما كانت الملاذ الوحيد لدمجهم وتحريرهم من سطوة تلك التكوينات التقليدية .

من الناحية الاقتصادية المجتمع العربي مجتمع فلاحي لكون الغالبية العظمى تعمل بالزراعة .تقوم الحياة في المجتمعات البدوية على الجمع والالتقاط أو القنص والصيد أو الرعي في الجماعات البدوية ، أو المزاوجة بين الرعي والزراعة المتنقلة ، كما تعتمد على الجهد البشري أو الحيواني في إدارة الآلات البسيطة لاستثمار الموارد المائية أو الزراعية[4].

الأسر الحاكمة كانت تشكل مؤسسة اجتماعية تستمد قوتها من الميليشيات القبلية ' انتماء قبلي' من أجل فرض سيطرتها المطلقة على تنظيمات التجار والحرفيين...الخ من خارج القبيلة و أيضا السكان الحضر *. القبائل الرعوية كانت تساهم كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب

---

[1] علي خاطر ، ***مرجع سابق،*** ص 39.

[2] سويم العزي ، ***السلوك السياسي في المجتمعات العربية*** ، (المغرب: دار الألفة للنشر ، ط1 ، 1992) ، ص11.

[3] العزي ، ***مرجع سابق ،*** .ص 27.

[4] محجوب ، ***مرجع سابق،*** ص 55.

* الدور الاقتصادي الذي تلعبه التنظيمات القبلية–السياسية أطلق عليه في دراسة الدكتور خلدون حسن النقيب " دور النخبات القبلية" ، فظهور واختفاء مشايخ القبيلة والسلاطين مرتبط مباشرة بالرسوم أو الدخل عموما التي يحصلون عليها من التجارة وتوفير خدمات الحماية والغزو أيضا ، فمثلا ظهور البوسعيد وقضاءهم على اليعاربة في عمان ، ظهور آل سعود وازاحتهم الخوالد وآل رشيد في شمال نجد وغيرهم كلها يمكن أن تكون أدوارا لظاهرة واحدة دورة النخبات القبلية .

والرسوم والزكاة، وخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وأمراؤها على الماشية، إلى جانب إتاوات الحماية التي تفرضها على قوافل التجارة و الحج وتمثل مصدرا من مصادر الدخل الرئيسية [1].

العلاقات بين أفراد الجماعة تقوم على أشكال مختلفة من التفاعل ،تؤثر على ادراكات وسلوك الفرد الواحد فتشكل بذلك هويته. بالنسبة للفرد العربي نجد أن علاقته بمجموعته تقوم على التعاون والوحدة في ظل غريزة البحث عن الأمن ، و مع الجماعات الأخرى غالبا ما يربطه بهم العداء ،و من أهم قيم النمط البدوي الذي يميز العربي : العصبية **و التي تضم الافتخار بالنسب ونصرة القريب ،الثأر وطاعة الكبار ،المساواة بين أفراد القبيلة ، الحشمة والشرف .. الخ.

في البيئة العربية يشكل التعصب للقبيلة أو الطائفة أو العشيرة واحدا من الطقوس التي يؤمن بها الأفراد والجماعات و لا يجدون حرجا في الجهر به، وقد حمل التاريخ في طياته عديد الأحداث التي تسبب فيها التعصب، فيما أصبح التعصب الديني والمذهبي في العصر الحديث يطغى على باقي أشكال التعصب بسبب انفراط عقد الوحدة المجتمعية تحت تأثير الأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة على المنطقة [2].

التعددية الاجتماعية التي تميزت بها المنطقة العربية برزت لكونها مهد للأديان السماوية وحاضنة للطوائف التابعة لها ، كما أنها طالما انفتحت على الفئات الرعوية والعسكرية والمتطوعة ووسطاء التجارة... بتنوع ثقافاتهم (سواء تلك التي عانت من العنت في بلدانها مما اضطرها إلى الهجرة أو تلك التي وجدة في المنطقة ممرا للمواصلات..) ، إلى جانب تنوع التضاريس الجغرافية الذي سمح للجماعات بممارسة كقوس وشعائر مختلفة (إنشاء الزوايا مثلا)[3].

الملاحظ أن التعددية الانتمائية لا تقتصر على تعددية دينية و إنما ترتبط بالعصبية القبلية الجهوية. لذلك يمكن القول أن جميع المجتمعات العربية بغض النظر على الأقاليم موسومة بهذه المشكلة

---

[1] خلدون حسن النقيب ، ***المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1989)، ص ص 37-40.

** العصبية في اللغة العربية مشتقة منال عصَب وتعني الشد و الطي ، يقال عصب الشيء أي طواه و لواه وشد هّ، والتعصُّب يعني المحاماة والمدافعة . يقول الأزهري ان العصبية هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته ظالمين كانوا أم مظلومين، كما يسميها بن خلدون " النُّعرة "على ذوي القربى وأهل الأرحام أن تصيبهم هلكة / العصبية إذا هي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية قائمة على القرابة، تربط أفراد جماعة ما ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة.

[2] بن يزة ، ***مرجع سابق***، ص 124.

[3] وجيه كوثراني ، ***السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1988) ، ص ص 37،38.

التي أطلقنا عليها العصبوية أي وجود انتماءات متعددة و أحيانا متناقضة في ما بينها داخل الولاء الواحد إلى الدولة و في أوضاع معينة ضد هذا الولاء نفسه[1] .

وبما أن الفرد العربي بدوي بطبعه مرتبط بجماعته الأولية، فإنه يتعصب لها تلقائيا ، بل إن عدم قيامه بذلك يعد نقيصة في شخصيته ، ذلك أن التكوين النفسي للأفراد في البيئة العربية يركز على ضرورة الانتصار للحمية التي لا تختلف عن الملكية الخاصة أو العرض والشرف، والأمر ينسحب على تعامل الجماعات مع بعضها البعض إذا كانت متحالفة أو ذات منشأ إثني واحد كما أن تبادل المنافع وامتدادها الاجتماعي لم يخرج من علاقات تصاهر واسعة وبقي حبيس أفراد القبلية و الدين أو الطائفة[2].

يرى جاك ولوس أنه في المجتمع العربي لا يمكن صياغة انتماء شعبي قوي يتوافق مع حدود الدولة ويستشهد بقوله : " لو سألت فلاحا من الجزيرة أو المناطق الشرقية من لبنان أو من عجلون من يكون ؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك ، أو من هذه القرية أو تلك ، يجيبك بأنه مسلم أو أوروثودوكسي ، لكن لا يجبيك أبدا وبعفوية أنه عراقي أو سوري أو أردني[3].

ويقول ابن خلدون في هذا الصدد : إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة، العرب أبعد عن الأمم عن سياسة الملك ، والسبب في ذلك أنهم أكثر بداوة من سائر الأمم ، وأبعد مجالا في القفر ، وأغنى عن حاجات التلول وحبوبها لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش فاستغنوا عن غيرهم فصعب انقياد بعضهم لبعض [4].

ويشير البعض إلى أن قوة الانتماءات الأولية التي يتميز بها الفرد العربي(القبلية ، الطائفية ..) هو ما يحدد التكوينات الطبقية داخل الدولة العربية ويحدد تجانسها،وعلى الرغم مما تبدو عليه هياكلها من حداثة خارجية إلا أن الدولة العربية الحديثة مازالت تعمل وفق منطق الغلبة أو ما يسميه 'روجر أون' – حكم الأغلبية الإثنية– الأمر الذي يضعف تماسك النسيج الاجتماعي الداخلي ويرافقه قدر من الاقصاء بحق الجماعات الأخرى.

وبالإشارة إلى تصنيف الطبقات في المنطقة نجد أن أهم المعايير التي تحكم هذا التصنيف طالما ارتبطت بمكانة الأفراد في البنية الاقتصادي، عدم المساواة في الملكية الزراعية والصناعية و بالتالي في المكانة و النفوذ ، التناقض في مصالح الأفراد بسبب التفاوت في الموقع في البنية و المكانة، الأمر الذي أفضى إلى تشكل ثلاث طبقات :

---

[1] برهان غليون ، ***نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة***، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط2 ، 2017) ، ص 18.

[2] بن يزة ، ***مرجع سابق***، ص 122.

[3] كوثراني ، ***مرجع سابق*** ،ص 18.

[4] باقر سلمان النجار، "الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج ،في ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي***، (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، ط1 ، 2014)، ص ص61،62.

- الطبقة البرجوازية الكبيرة وهي الفئات التي تطورت بعد الاستقلال واحتفظت بعلاقات وطيدة مع الرأسمالية الغربية ومارست أعمال الوساطة والسمسرة ، من بين فئاتها البورجوازية البيروقراطية التي تهيمن على الوظائف العليا ومؤسسات الدولة وكذلك بورجوازية رجال الأعمال التي تنشط في المجال الاقتصادي .
- الطبقة الوسطى ارتبط اتساع حجمها بوصول نخب ذات أصول عسكرية إلى الحكم بعد الحصول على الاستقلال تقوم بإدارة المشاريع العامة ونجحت في الحصول على امتيازات اقتصادية في صورة مكافآت .
- الطبقة الثالثة و الأخيرة طبقة الكادحين وقوامها العمال و الفلاحون وتأثر بسياسات الاصلاح الاقتصادي .

➢ المبحث الثالث : معيقات بناء الدولة :أزمات الدولة في الوطن العربي

تشخيص أزمة* الدولة في الوطن العربي بمختلف جوانبها وأبعادها التاريخية ظهر في الكثير من الأبحاث ، حسب ما ورد في كتاب "أزمة الدولة في الوطن العربي" تم توصيف الأزمة على ثلاث مستويات :المستوى الأول هو المستوى السياسي وأشار إلى تسلط الدولة واستبدادها واستنزاف ثرواتها، الاقتصادي حيث جرى الحديث عن فشل الاستراتيجيات التنموية التي خلقت الفقر وغيبت العدالة، أما المستوى الأخير وهو المستوى الاجتماعي فتحدث عن سيادة الطائفية والإثنية والقبلية وكيف هيمنت على سلوك الدولة.

سيتم التعرض لمجموعة الأزمات التي تتميز بها الأنظمة العربية من خلال التطرق لنظرية الأزمة وفقا لمنظور كل من 'لابا لومبرا' و'تاد ثار'*، لأن الوطن العربي يعيش واقع أزمة متعددة المستويات والأبعاد تنم على وجود معطيات تعيق عملية بناء الدولة.

---

* تعرف الأزمة على أنها مجموعة من الحركيات،العمليات والمتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية المنتجة لعدم الاستقرار وضعف الفعالية و أحيانا التفكك و الانفصال ،إذا هي نتيجة تراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجء يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام ويشكل تهديدا صريحا لبقائه ،حيث يرى ثار أن الأزمة تكون موجودة وعنيفة كلما توفر شرطان : الفقر الناتج عن ضعف الفعالية وعدم المساواة ، القهر الناتج عن غياب المشاركة وغياب دولة الحق والقانون.

* حسب لومبارا فإن الأزمة تضم خمسة أبعاد أساسية : هي **أزمة الهوية** التي تعبر عن عدم الانسجام داخل المجتمع عرقيا دينيا مذهبيا ولغويا ، وبذلك هي تنتج ولاءات تنافس الولاء المطلق للوطن. **أزمة مشاركة** سواء كانت مشاركة دائمة ، دورية أو تمثيلية و التي تعني غياب صفة الديمقراطية عن النظام السياسي **أزمة توزيع** وذلك لغياب الفعالية وغياب دولة الحق و القانون (غياب الجودة السياسية أي غياب التداول والفعالية و المشروعية)، **أزمة مشروعية** بفعل غياب أو ضعف رضا أو ثقة المحكومين ، **أزمة تغلغل** لعدم قدرة النظام السياسي في فرض تواجد كل مؤسساته على كل إقليم الدولة

وقبل ذلك سنتطرق بشكل موجز لواقع الدولة الفاشلة في الوطن العربي وفقا لمتغيرات البحث لنتمكن من أخذ نماذج نخصها بالدراسة .

✓ **المطلب الأول: الدولة الفاشلة في الوطن العربي**

لقد أصبح ينظر للدولة الهشة غير القادرة على توجيه سياساتها بأنها دولة فاشلة،وبالرجوع إلى السياق الزمني الذي تحدثنا عنه من قبل فيما يخص ظهور المفهوم نجد أنه ارتبط بالمتغيرات التي ظهرت في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ،وتحول هذا المصطلح إلى مفهوم أساسي في الاستراتيجية الأمنية للدول الكبرى ،بحيث طرح بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كمفهوم أساسي في الاستراتيجية الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ،باعتبار أنها دول خطيرة تهدد أمنها ومصلحتها ،بل تعتبر تهديدا للسلام والاستقرار في العالم ككل.

حسب المفكر الأمريكي 'نعوم تشومسكي' فالدولة تكون في طريق البناء إذا ما كانت تمتلك مؤسسات فعالة لها القدرة على حماية الأفراد وتحقيق الرفاه ، في حين أن الدول التي تعجز عن ذلك وينتشر فيها العنف والدمار وتغيب عنها الديمقراطية تصبح مؤسساتها عاجزة وهي دولة فاشلة تعاني من أزمة بناء الدولة ،فتصبح بذلك مهددا للأمن الدولي [1].

لقد أشرنا مسبقا إلى أهم السمات والخصائص التي تتميز بها الدولة الفاشلة من حيث كونها تعاني من مشاكل على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي،تحتفظ السلطة بالشخصية القانونية إلا أنها تعجز عن آداء وظائفها الداخلية وأمام القانون الدولي ،حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة ،ولأن الدولة غير قادرة على فرض سيطرتها الفعلية كاملة على كل الأراضي تفقد بذلك حقها في الاستخدام المشروع للقوة وتكون غير قادرة على حماية كافة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية لهم ، بدلا من ذلك تتحول القوة كأداة للقمع والترهيب فتتآكل شرعيتها ومشروعيتها ، تفقد ثقة المحكومين ويتعمق ولاءهم للتكوينات الفرعية بدلا من الولاء للدولة ، أمام هذا الوضع يتفاقم العنف والمواجهات بين مؤسسات الدولة الأمنية كالجيش والشرطة وبعض الجهات المسلحة في مختلف الأقاليم التي تكون موجهة بدوافع عرقية واجتماعية (غياب الخدمات الصحية والتعليمية،انتشار الفساد،ارتفاع التضخم ، انهيار نصيب الفرد من الناتج المحلي ..)[2].

بما يعني عدم قدرتها على فرض تنفيذ سياساتها وقوانينها .وبالنسبة ل "تاد قار" فإن الأزمة توجد بوجود سببين وهما الفقر الناتج عن ضعف الفعالية وعدم المساواة ، القهر الناتج عن غياب المشاركة وغياب دولة الحق والقانون .

[1] نعوم تشومسكي ، ***الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*** ، ترجمة سامي الكعكي ، (بيروت: دار الكتاب العربي ،ط1، 2007)، ص 8.

[2] Robert Rotberg,"The new nature of nation-state failure",***washigton quarterly***, vol 25, N°3, 2002, P P 85-96.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى جملة من المؤشرات– الاجتماعية،السياسية،العسكرية،الاقتصادية– والمعايير الكمية والكيفية حول الدول الفاشلة ، حيث تناولت بعض الجهات الأكاديمية والسياسية تصنيفات للدول حسب درجة فشلها –وإن كانت في معظمها أمريكية–، من بينها وزارة الخارجية الأمريكية،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها كثير ، حيث ومنذ 2005 بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية أصدر صندوق السلام على سبيل المثال تقارير سنوية على هذه المؤشرات بناءا عليها تصبح الدولة الأكثر حصولا على النقاط هي الأقرب للفشل، نوضح بعضها فيما يلي [1]:

- المؤشرات الاجتماعية : الضغوطات الاجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيية مثلا والأمراض من بينها التلوث ،نقص الغذاء ارتفاع عدد السكان مقارنة بما توفره الحكومات خاصة في قطاع خدمات الأمن ،مما يؤدي إلى ارتفاع التوتر والعنف بين الجماعات وانتشار الضفوطات (عنف عرقي،تمييز ديني طائفي ، إلى جانب ارتفاع ضغوطات اللاجئين والنازحين ، ضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات مما يخلف عرقلة في رأس المال البشري.
- المؤشرات السياسية والأمنية : تصدع النخب ،فقدان شرعية السلطة بسبب انتشار الفساد في النخبة الحاكمة ،وتعطيل تطبيق حكم القانون في مواجهة حقوق الإنسان ،غياب الشفافية والمحاسبة السياسية ، ضعف الثقة وتراجع بناء المؤسسات ، إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الأمن (تجارة المخدرات ، الاحتجاجات ، ضعف الخدمات العامة ،أعمال الشغب ، الاضطهاد الديني ، الاتجار بالبشر ، التفجيرات،انتشار الأسلحة ، التدخلات الدولية ، العقوبات الدولية ، المساعدات الخارجية ...).
- المؤشرات الاقتصادية : التوزيع غير العادل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، توزيع الخدمات ،الاختلافات بين سكان الريف والضر ، بسبب انتشار الفوارق العرقية و الدينية والغقليمية واتساع دائرة الفقر والدهور الاقتصادي (البطالة ، المديونية، انخفاض القدرة الشرائية، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،التضخم ،العجز الاقتصادي ..).

بإسقاط هذه المؤشرات على أوضاع الدولة في الوطن العربي نجد أن معظمها تعاني من أزمات بنيوية وسياسية،اجتماعية واقتصادية تشير إلى بلوغها مراحل متقدمة من الفشل والانهيار وذلك حسب ترتيبها العالمي وفقا لتقارير صندوق السلام، فيما يلي عرض لترتيب بعض الدول حسب التقرير الصادر خلال عامي 2016/2015. (أنظر الجدول1) .

[1] رنا أبو عمرة ، ***أمريكا والدولة الفاشلة***،(القاهرة:ميريت للنشر والمعلومات ، ط1، 2014)، ص ص 15–35.

الجدول (1): ترتيب الدول العربية في قائمة الدول الفاشلة حسب مؤشر سنة 2016/2015

تقرير عام 2015			تقرير عام 2016		
الرقم	الدولة	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	المقارنة
1	الصومال	2	إنذار عالي جدا	1	إنذار عالي جدا	وضع سيء
2	السودان	4	إنذار عالي جدا	4	إنذار عالي جدا	وضع سيء
3	اليمن	7	إنذار عالي	4	إنذار عالي جدا	تراجع 3 درجات
4	سوريا	9	إنذار عالي	6	إنذار عالي جدا	تراجع 3 درجات
5	العراق	12	إنذار عالي	11	إنذار عالي جدا	تراجع درجة
6	ليبيا	25	إنذار	25	إنذار	نفس الترتيب
7	موريتانيا	26	إنذار	28	إنذار	تحسن درجتين
8	مصر	38	إنذار	38	إنذار	نفس الترتيب
9	جيبوتي	40	إنذار	39	تحذير عالي	تراجع درجة
10	لبنان	41	إنذار	40	تحذير عالي	تراجع درجة
11	الجزائر	67	تحذير	76	تحذير مرتفع	تحسن 9 درجات
12	الأردن	81	تحذير	77	تحذير مرتفع	تراجع 4 درجات
13	تونس	86	تحذير	88	تحذير مرتفع	تحسن درجتين
14	المغرب	89	تحذير	89	تحذير مرتفع	نفس الدرجة
15	السعودية	101	تحذير	97	تحذير مرتفع	تراجع درجتين
16	البحرين	119	تحذير اقل	121	تحذير أقل	تحسن درجتين
17	الكويت	128	أقل استقرار	126	مستقر	تراجع درجتين
18	عمان	135	أقل استقرار	137	مستقر	تحسن درجتين
19	قطر	143	مستقر	142	اكثر استقرار	تراجع درجة

المصدر : عار احميدي حسين بني حمد، أمين عواد مهنا المشاقبة ، "الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)" ، ***مجلة دراسات*** ،المجلد 45 ،العدد 4، 2018 ، ص ص155-174.

ونتوه إلى أن مؤشر الدول الفاشلة الذي تغير إلى مؤشر الدول الهشة لم يستثن في السنوات الأربع الأخيرة منذ 2016 نفس الدول وبقيت الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في القائمة ضمن فئات الدول ذات الإنذار العالي جدا ، حيث شهد بعضها تصاعدا في حالة هشاشة المؤسسات وانتشار الفساد وتراجع قدراتها على مواجهة تدري الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كذلك ، فضلا على تأثيرات هذه الأوضاع التي تنتقل بصورة سريعة من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر بسبب تنامي الصراعات الداخلية وما يترتب عنها من تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية وتصاعد التهديدات الإرهابية أيضا . وكانت اليمن قد احتلت للعامين الأخيرين على التوالي المرتبة الأولى بسبب استمرار الحرب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان[1] . (أنظر الخريطة 4 و5)

وفي حين تعاني الدولة العربية من أزمات عدة تختلف درجاتها وأشكالها نجد أن انعكاساتها السلبية على أداء الدولة ومؤسساتها عنصر مشترك،وبالتالي طبيعة علاقتها بالمجتمع ونمط تفاعلاتها الخارجية وهو ما ينعكس بدوره على عملية البناء.

وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الفشل وأزمات الدولة العربية فيما يلي[2] :

- تشكل الدولة أداة في يد النخب الحاكمة ،التي تسعى لضمان استمرارها باستخدام العنف والقمع وليس الشرعية ،خاصة وأن وصولها للحكم كان عن طريق الاعتبارات العائلية والقبلية ، الدينية أو الديمقراطية الشكلية ، وهو ما ينعكس على عملية البناء المؤسسي فيها .
- ولأنها تعتمد على أساليب العنف والسياسات القمعية من أجل السيطرة على المجتمع وتوجيهه فالعلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة جد متأزمة ، الأمر الذي أدى إلى تدني وضعف أو غياب المشاركة السياسية وغلبة البيروقراطية والمركزية في العملية السياسية ،مما يؤدي لانتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبالتالي قد تعجز الدولة عن الحفاظ على التماسك الداخلي والوحدة المجتمعية وتصبح الصراعات الداخلية والحروب الأهلية ميزة لها .

بسبب اهتزاز شرعية الدولة أو عدم شرعية النظام الحاكم تعلو مطالب اسقاطه والإطاحة به سواء بأساليب سلمية أو عنيفة ، فتصبح الدولة عرضة لصراعات داخلية ممتدة ، قد يصل الأمر إلى انهيارها وتحللها ،فتكون غير قادرة على درء الأخطار الداخلية و الخارجية على حد سواء .

[1] Fragility in the world 2020,(10/04/2020), in : ***https://fragilestatesindex.org/***

[2] ميهوبي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 39-43.

الخريطة (4): الدول العربية ضمن الدول الهشة في العالم سنة 2019

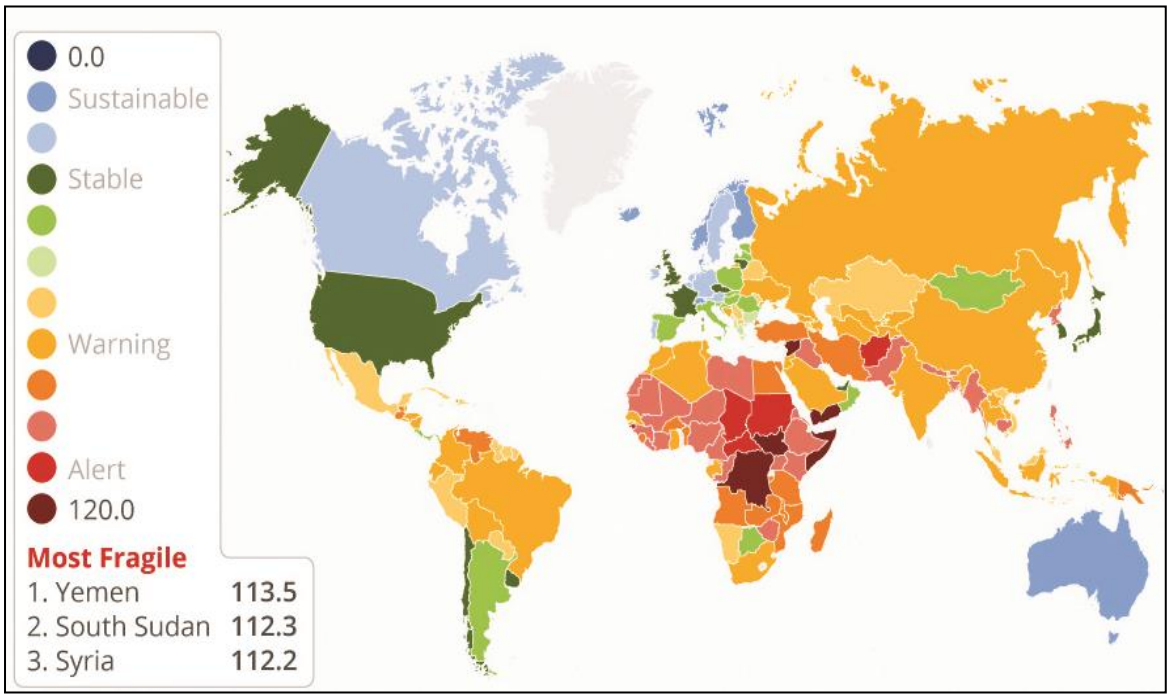

المصدر :

" Inforgrapgics:the world's most fragile states" ,(10/04/2020) , in:
https://myrepublica.nagariknetwork.com/amp/infographics-the-world-s-most-fragile-states/

الخريطة (5): الدول العربية ضمن الدول الهشة في العالم سنة 2020

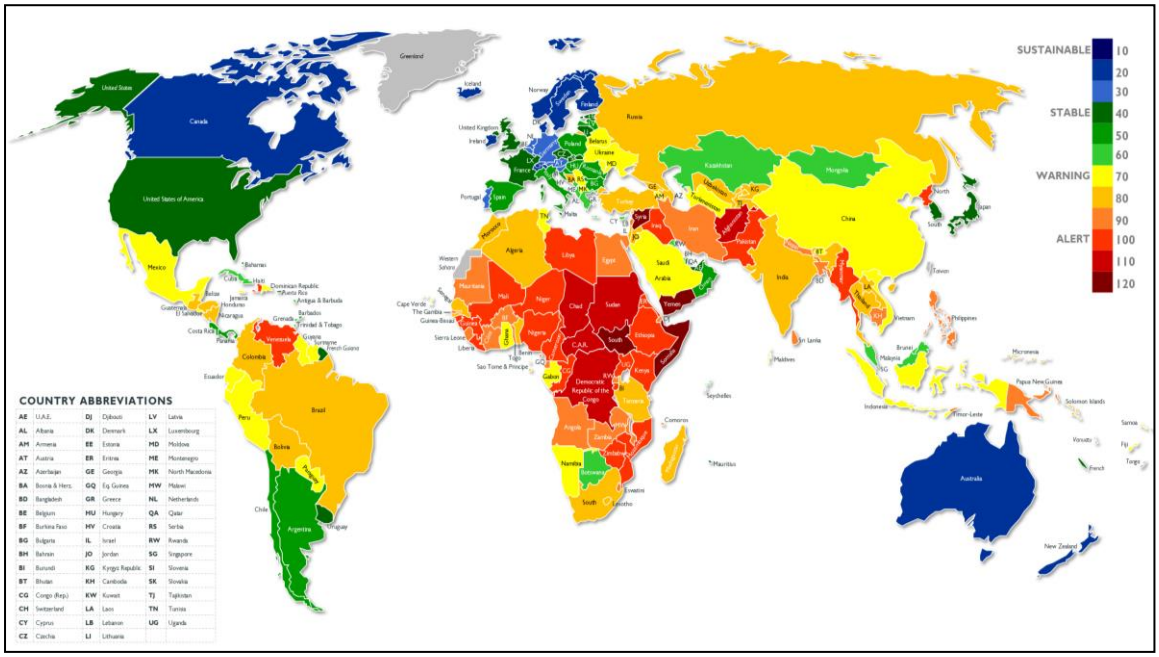

المصدر :

"Fragile states index (2020)", (10/05/2020), in :
https://www.reddit.com/r/europe/

✓ **المطلب الثاني : واقع الجودة السياسية**

ترتبط الجودة السياسية لأي نظام سياسي بطبيعة التباين السلطوي الذي يتعلق بالفصل بين السلطات مع الحفاظ على تكاملها حتى تحقق استجابة فعالة للمطالب المجتمعية ومقتضيات البيئة الداخلية و الخارجية ، ضف إلى ذلك طبيعة الهيكل المؤسساتي الذي يعمل هو الآخر على حل المشاكل و الاستجابة بأسرع وتيرة وأقل تكاليف .

ونعني بالجودة السياسية **وجود نظام ديمقراطي** ناضج بإمكانه جعل المواطن فاعلا أساسيا في التغيير السياسي بانتخابات تعبر عن وجود مجتمع مدني مستقل وتعددية حزبية فاعلة ، مع القدرة على **تحقيق التداول على السلطة** بطريقة نظامية تعبر عن المشاركة السياسية ،ويتم تقييم مستوى الجودة السياسية بمدى قدرة النظام على الإيفاء ببرنامجه الانتخابي ومدى الاستجابة للمتطلبات والحاجات الاجتماعية التي تجعل الفرد يجدد فيه الثقة كل مرة ، فتصبح لديه مشروعية تعبر عن رضا المحكومين على القرارات والسياسات التي تعبر بدورها على **قدرته على التوزيع والقدرة على التغلل** بفرض قراراته و تفعيل مؤسساته[1] .

إذا فمفهوم الجودة السياسية يعنى ببناء نظام فعال يقوم على الشفافية والديمقراطية وحقوق الإنسان يجمع بين المشروعية وفلسفة التداول لبناء دولة رشيدة .وحتى نتمكن من البحث عن واقع الجودة السياسية داخل دول الوطن العربي كان بلا بد أن نعالج في البداية طبيعة ومحددات النظم السياسية العربية في محاولة منا لفهم أسباب الأزمة التي تعيشها.

- **الفرع الأول : طبيعة النظم السياسية العربية**

بحكم أن الأنظمة السياسة العربية جزء من الأنظمة السياسية في العالم ككل كان لزاما متابعة بعض العناصر المتعلقة بالنظام السياسي على العموم من أجل رصد خصوصيات تلك الأنظمة.

يعرف " جان لويس كيرمون " النظام السياسي بأنه" مجموع العناصر ذات الطبيعة الإيديولوجية والمؤسسات والسوسيولوجية التي تشكل معا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة [2].

هذه الصيغة تنطوي على أربعة مكونات جوهرية للنظام السياسي هي :طبيعة السلطة ودورها، بنية المؤسسات، نظام الأحزاب السياسية ومبدأ الشرعية.

في حين يرى 'ديفيد إيستون' بأن النظام السياسي أو النسق السياسي بصفة أدق نظام فرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة و الإدارة على بقية الأنساق الأخرى.

---

[1] أمحند برقوق ، "***محاضرات النظم السياسية المقارنة " بعنوان : مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة***، جامعة الجزائر 2007،2008.

[2] Jean-louis Quermone**, les Régimes politques occidentaux**, (Paris: Edition du Seuil, 2000), P10.

وفي التمييز بين النظام السياسي ونظام الحكم *يعرف' ألان سياروف' نظام الحكم بأنه :بنية الدولة الرسمية وغير الرسمية، ومجموع الأدوار والعمليات الحكومية، فنظام الحكم يشمل طريقة اختيار الحكومة والمجالس التمثيلية (عبر الانتخابات، الانقلاب، قرار من المؤسسة العسكرية أو الملكية)والآليات الرسمية وغير الرسمية في التمثيل[1].

النظام السياسي مناط به صنع السياسات العامة ،ويحتكر حسب ما ذهب إليه 'ديفيد إيستون' القدرة على توزيع وإعادة توزيع الموارد المتاحة ، هذا الأداء يخضع للتقييم والمراقبة من المواطنين لتحديد مدى كفاءة النظام ، يختلف هذا الأداء في حذ ذاته بين النظم السياسية انطلاقا من اختلاف القدرات والموارد المتاحة لها من جهة وقدرتها على ترتيب أولويات مطالب المواطنين من جهة أخرى وفقا لتلك القدرات ، يتعلق الأمر بالقدرات الاستخراجية ، التوزيعية ، التنظيمية ، الاستيعابية والرمزية. وحتى يقوم النظام السياسي بتأدية وظائفه يضم عددا من المؤسسات تقسم بين مؤسسات رسمية أو حكومية تضطلع بأدوار أو وظائف داخل النظام وهي المؤسسة التشريعية ،التنفيذية والقضائية ، ولا تقتصر هياكل النظام السياسي على المؤسسات سالفة الذكر إذ تضم أيضا مؤسسات غير رسمية أصبح لها تأثير بالغ على عملية صنع القرار السياسي وتضم الأحزاب السياسية وجماعات الضغط و الرأي العام .

يعمل النظام السياسي متأثرا بالبيئة المحيطة والتي تضم مجموعة عوامل يتباين تأثيرها من نظام لآخر: البيئة المحلية أو الداخلية (البيئة التاريخية ، الجغرافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية) ، البيئة الخارجية بنظامها الإقليمي و الدولي. (أنظر الشكل 2).

تختلف النظم السياسية في النظام الدولي من عدة جوانب باختلاف نمط الحكم السائد فيها ، و في معظم الدراسات في هذا الحقل نجدها اتخذت معايير عدة لتصنيف النظم السياسة منها معيار النخبة الحاكمة (عسكري ، أرستقراطي،تقليدي،أوتوقراطي). شكل النظام الدستوري(برلماني ، رئاسي) شكل نظام الحزب المعتمد (تعددي ، نظام الحزب الواحد).

*نظام الحكم يشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي ،وهذا يشمل مؤسسات وأبنية السلطة الرسمية والدستورية،أما النظام السياسي فهو يتضمن عناصر أشمل من ذلك.

[1] Alan Siaroff, ***Comparing Political Regime: a Thematic Introduction to Comparative Politics***,(Broadview Press, 2005), P 12.

الشكل (2): مخطط يوضح عمل النظام السياسي حسب التحليل النظمي

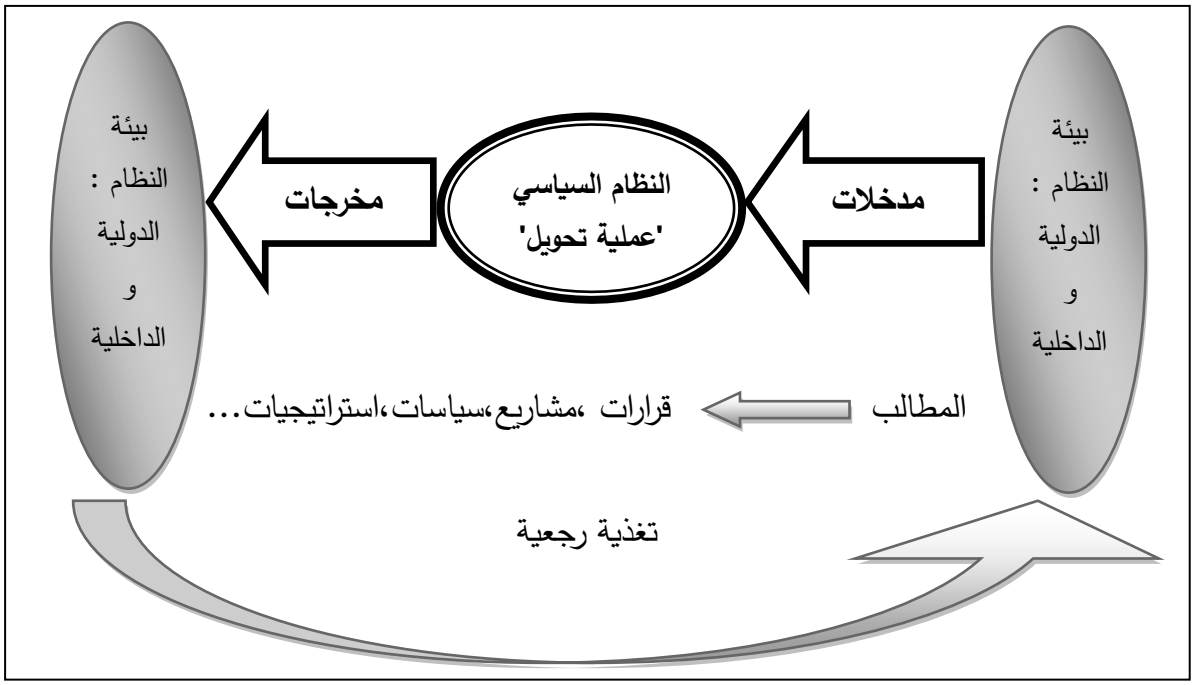

المصدر : من إنجاز الباحثة

<u>أولا : الخصائص السياسية</u>

- **شكل السلطات السياسية وكيفية التداول على السلطة :**

فيما يتعلق بنمط انتقال السلطة والتداول عليها في أي نظام سياسي نجده متعلقا بمؤشرين اثنين :

- المؤشر الأول :مظاهر النمط والتي تتمثل بطريقة ترك السلطة وطريقة شغلها، كذلك تحديد مدة الحكم في السلطة.
- المؤشر الثاني :خصائص النمط أي مدى قانونيته ومدى مطابقة ذلك مع القوانين[1].

تنقسم الدول العربية في انتهاجها لأنظمة الحكم المتبعة إلى قسمين (وفقا لمعيار شكل رئاسة الدولة) هما النظام الجمهوري و النظام الوراثي*.

عادة ما يتخذ انتقال السلطة في النظام السياسي شكلين ، فإما أن يكون سلمي دون إكراه أو إجبار ، أو قد يكون عنيفا تستخدم فيه القوة . في النظم الملكية يصل الملك أو السلطان أو الأمير وفقا لقوانين نظام العرش، أما في النظم الجمهورية فقد تباينت أساليب انتقال السلطة بين السلمية والعنيفة في ظل غياب ديمقراطية حقيقية *.

[1] Phillip abbot, Lyke Thompson and Margonie Sarbaugh Thompson, "The social construction of a ligitimatepresiodency", ***studies in American political development***, vole 16, n° 2, 2002, P P 208-210

*للمزيد راجع : دخيل ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 25-53.

* هناك نظم ملكية عرفت خلافات داخل الأسر الحاكمة ولكن تم حسمها دون إخلال بشرعية النظام، كما حدث في النظام السعودي عندما أطيح بالملك سعود لمصلحة أخيه الملك فيصل. في النظم الجمهورية الحكم كان إما بالثورة أو الانقلابات أو المؤامرات وفشلت معظم الانقلابات في إرساء شرعية جديدة تسمح بالاستمرار . وكما نجد في الجزائر فلم يتم التوصل

إذا وقفنا على واقع الدول العربية نجد أن معظم الرؤساء قد وصلوا بطريقة عنيفة للسلطة ولم يكونوا على استعداد للتخلي عنها أو التنحي ، ونجد من جهة أخرى أن بعض الدول مازالت لم تتوصل بعد لآلية لانتقال السلطة وتغيير الحاكم بصفة دورية ومنظمة، لجأ البعض منها إل تغيير الدستور ،في حين لجأ آخرون إلى سلسلة الانقلابات وغيرها من الأساليب غير السلمية .

فيما يتعلق بمظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية من 1950 إلى 2010 نجد أن هناك 91 حالة لترك السلطة موزعة على النحو التالي:46 حالة عزل بالقوة منها3 حالات فقط في النظم الوراثية والباقي في النظم الجمهورية ، تلتها الوفاة الطبيعية 17 حالة منها 14 حالة في النظم الوراثية، و 3 حالات في النظم الجمهورية، وتساوت حالات الإعفاء من المنصب 10 حالات مع حالات الاغتيال والقتل كذلك 10 حالات، تركّزت حالات الإعفاء من المنصب في لبنان التي عرفت 6 حالات، مقابل حالة واحدة في الجزائر، و3 حالات في النظم الوراثية ("الأردن، الكويت، السعودية")وحالات الاغتيال في النظم الجمهورية 8 حالات أما في النظم الوراثية كانت حالات تنازع منها حالتان في قطر[1].

أهم ما يميز النظم السياسية العربية هو التركيز الكبير للسلطات في يد رئيس الدولة فأغلب النظم العربية تحولت نظم الحكم فيها إلى نظم رئاسية،إذ ضخّمت من صلاحيات رئيس الدولة، على حساب السلطة التشريعية ودور البرلمان وبحسب تعبير الدكتور 'محمد المجذوب' فالمؤسسة التنفيذية هي المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية ، ولأنها أقوى السلطات فالحزب الذي تتولاه وإن لم يكن له تأثير جماهيري أو فعالية على الساحة السياسية تتم مساندته وتقويته [2].

وعلى سبيل المثال وفقا لدستور 1997 في النظام السياسي الجزائري نجد رئيس الدولة يهيمن على السلطة التشريعية على الرغم من إقراره بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان و ليس أمام السلطة التنفيذية *

إلى آلية سلمية للانتقال إلى السلطة منذ الإطاحة بالرئيس بن بلة، مرورا بومدين فالشاذلي بن جديد حتى أحداث1990، أجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة ليخلفه المجلس الأعلى للدولة بشكل مؤقت ليرأسه محمد بوضياف الذي اغتيل لاحقا، ليخلفه على كافي ثم انتخاب لمين زروال، ليستقيل قبل إكمال عهدته،وكانت المرة الأولى التي يتخلى فيها الحاكم طواعية عن السلطة، ليخلفه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

[1] صلاح سالم زرنوقة ، ***أنماط السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 15.

[2] محمود مجذوب ، ***الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة*** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1993) ، ص 81.

* مثال ذلك أن الدستور المعدّل يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العادية أو الاستثنائية، بينما دستور 1989 الذي كان بمثابة الخطوة الأولى لتبني فكرة التعددية السياسية و الحزبية،و التحوّل الديمقراطي في الجزائر ، الذي لم يكن يثبت تلك الرخصة لرئيس الدولة، إلا في حالة الاستثناء فقط.

ودستور الأردن في مثال آخر كرس دور الملك في العملية التشريعية من خلال عدد كبير من النصوص، فالبرلمان الأردني يتكون من مجلسين الأعيان والنواب والملك يتمتع بصلاحيات كبيرة مواجهة كلا المجلسين والبرلمان، إذ يعين أعضاء الأعيان و له الحق في إجراء انتخابات مجلس النواب وحله، وهو الذي يدعو البرلمان للاجتماع وله حق الحل أيضا ، وعلى الرغم من أن النظام الأردني قد تخلى على القاعدة الأصلية في الملكية البرلمانية، التي تجعل الملك يملك ولا يحكم، فإنه تمسك بحقه الدستوري في أن يسمو فوق أي مساءلة [1].

- **شكل الدستور :**

المعروف حول الدستور كونه وثيقة رسمية أنه محدد لمجموعة مسائل كحقوق المواطنين وواجباتهم ، العلاقة بين السلطات ، مواد التعديل والضبط ، شكل الرموز الوطنية ..... وغيرها كثير .

فيما يتعلق بالدساتير العربية نجدها تختلف في عدة نقاط في حين تشترك في أخرى ، الدساتير العربية يختلف تاريخ صدورها بين تلك التي صدرت قبل الخضوع للاستعمار كما كان الحال في مصر ، التي صدرت أثناء الحقبة الاستعمارية كالعراق و لبنان ، و تلك الصادرة بعد نيل الاستقلال مثل الجزائر والمغرب و لذلك غالبا ما أخذت النصوص القانونية طابعا غربيا . باختلافها في تاريخ الصدور تختلف أيضا في الطريقة و الخبرة الدستورية ، أغلب الدساتير وضعتها إرادة النظام الحاكم بعيدا عن الإرادة الشعبية ، وحتى تلك التي لاقت عرضا على الشعب من أجل الاستفتاء فلم تكن تعبر فعلا عن آراء المواطنين كونهم يمتلكون الحق في المشاركة في الشؤون العامة للدولة ، لهذا نجد أن أبرز ما يعاب عليها كونها لا تطبق النصوص الدستورية فالبرغم من أنها مثلا تنص على حرية التعبير ،الاضراب ،المساواة ،والتعددية السياسية والحزبية ، حرية الملكية العمل .... إلا أنها تصطدم بعوائق عند تطبيقها على أرض الواقع الشيء الذي يؤكد وجود فجوة بين النص والتطبيق.

جل الدساتير العربية تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع (وإن اختلفت صياغتها من دستور لآخر) ، اللغة العربية لغة رسمية ومصدر الانتماء ، ضف إلى ذلك تركز الدساتير على دور رئيس الدولة في العملية السياسية و ترجح في كفة أخرى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية كما سبق وأشرنا *.

- **طابع التعددية السياسية :**

بالنظر إلى السلطة في النظم العربية نجدها مركزية فردية محتكرة بيد حاكم وجماعة تابعة نجدها لا تعبر عن القاعدة الجماهيرية بقدر ما تعبر عن مصالح نخبة محددة وفلسفتها ، الأمر الذي لا يفسح

[1] هلال ، مسعد ، ***مرجع سابق*** ، ص 142

* للمزيد راجع :هلال ، مسعد ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 297-336.

المجال أمام بروز فكر معارض [1]، و لهذا تعرف دائما بأنها ذات طابع تسلطي قمعي مقيد لا يسمح بقيام أية مظاهر للتعددية الفعلية .

بالنسبة للأحزاب السياسية كونها أهم مؤسسات المجتمع المدني فهي الأخرى لم يكن لها دور فعال ومؤثر في الحياة السياسية كونها من جهة تخضع لقيود السلطة سواء تعلق الأمر بحرية تكوينها أو برنامجها ونشاطها ، و من جهة أخرى تعاني من ضع بنيوي داخلي مرده ضعف التنظيم الحزبي ، تأثير التكوينات التقليدية والإرثية ، الانشقاقات الداخلية ، محدودية قنوات الاتصال .... الخ[2].

الحديث عن التعددية السياسية يدفعنا للحديث عن المعارضة السياسية ، فالمتتبع للدور الذي تلعبه كونها طرفا من القوى السياسية المؤثرة في النظام السياسي يمكنه أن يلاحظ دون جدل غياب لها ، إذ أنها تعمل في مجال سياسي ضيق وغير فعال لا يوفر لها الفضاء اللازم للمنافسة من أجل صنع القرار السياسي بكل ديمقراطية ، هذا العجز الذي تعاني منه أدى إلى خلق صورة مواجهة عنيفة بين الطرفين ، و نقصد بهذا القول الحركات الإسلامية التي شكلت عصب المعارضة في بعض الدول وإن كانت قد تعايشت مع النظام الحاكم وانخرطت في العمل السياسي بسلاسة في دول محددة إلا أنها غالبا ما انتهجت القوة لمواجهة تلك الأنظمة.

وسواء تعلق الأمر بالنخب الحاكمة أو المعارضة كان الانغلاق أهم ما يميزها ، ما جعلها تنأى عن الاصلاح والتغيير ، إلا أن الواقع الراهن قد قدم صورة مختلفة لما كانت عليه مسبقا وما عرفتها سنين عديدة فالمسيرة التعددية حقيقة ليست غائبة بشكل كلي ولا مهددة بالزوال بل هي فقط بطيئة ومتأخرة مقارنة بمسيرة الدول الأوروبية و الآسيوية والأمريكية على حد تعبير برهان غليون ومختلف الهزات التي مرت بها تلك النظم جعلتها تسعى للتغير وإن تنوعت صوره وتحاول التأقلم مع المستجدات التي فرضتها البيئة الخارجية قبل الداخلية بأبعادها المختلفة.

و من الخصائص السلبية التي جاءت في وصف النظام السياسي العربي شيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في ظل تكريسه لآلات العنف ، وهو ما أوضحته التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي أكدت على أن هناك انتهاك متواصل للحق في الحياة في إطار المنازعات السياسية وفي مجال الحقوق الاقتصادية و الثقافية أيضا [3].

---

[1] ثناء فؤاد بعد الله ، ***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص 156.

[2] حسين توفيق ابراهيم ،***النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص ص159،160.

[3] عمر فرحاتي ، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التأثير" ، ***مجلة العلوم الانسانية*** ، العدد 02 ، 2002 ، ص ص 75-82.

ثانيا : الخصائص الاقتصادية

الوضع الاقتصادي في الدول العربية هو الآخر حاله حال الوضع السياسي مختلف من دولة لأخرى بالرغم من وجود نقاط مشتركة ، فالبلدان العربية تصنف على أنها بلدان نامية ، بلدان بترولية أو زراعية أو ضعيفة الاقتصاد مهما كان تصنيفها إلا أنها تعرف بأنها دول يغلب عليها اقتصاد ريعي♠وشبه ريعي أين تعيش الدولة من الدخل الذي تتحصل عليه من عائدات البترول (بيع مادة خام)، أو أنها تلجأ إلى الإيرادات السياحية ، الخدمات الإستراتيجية،المعونات الخارجية من الدول والمؤسسات أو عائدات التحويلات المالية ..الخ . لذلك يختلف الناتج الوطني الخام ليختلف معه دخل الفرد فبالرغم من ثرواتها الكبيرة وقلة عدد السكان بالمقارنة نجدها تحتل أماكن متأخرة في دليل التنمية البشرية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية الهشة.

ولأنها تعتمد على قطاع دون آخر فهي تعاني من أزمة غذاء و عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل ومازالت عاجزة عن توفير المواد الغذائية الأساسية * ، ولا يكمن الإشكال في انعدام الموارد أو ندرتها بل ما يعاب على الأنظمة العربية هو عدم القدرة على التوظيف الأمثل لتلك الموارد ، فالملاحظ مثلا أن الأموال التي تحققها قطاعات الريع لم توجه لتطوير الصناعة و الزراعة و البنى التحتية و بذلك أخفقت هذه الدول في تحقيق التنمية المنشودة و الإقلاع الاقتصادي علما أن البلدان ذات الدخل العالي انتشرت فيها نماذج استهلاكية غربية ارتبطت بتطور الحركة التجارية و تحسن العمران و ثورة الاتصال ، ما زاد في الضغوط من أجل الاستيراد ،وحتى في الدول التي تنتشر فيها الزراعة بأنماط تقليدية و غير مصنعة نجدها تكرس النموذج القروي وتوسع الصناعة البترولية المرتبطة بالريع النفطي المتصلة بالشركات الاحتكارية الكبرى والرأسمالية العالمية في إطار تقسيم دولي للعمل ، جعلها تعاني من تبعية مطلقة بدرجات متفاوتة و بأشكال مختلفة سواء عند الإنتاج والاستثمار أو الاستهلاك.

والمؤكد أن الدول العربية لم تخضع لتلك التبعية بسبب ما تمليه عليها العوامل الخارجية فقط فضعف النظام الإقليمي العربي من جهة في ظل تعدد الصراعات العربية وتضاؤل جهود التكامل والتعاون ، إلى جانب تآكل شرعية النظم الحاكمة ، كلها عوامل ساهمت بدفع الدول العربية للارتباط ببعض الدول

♠ مفهوم الدولة الريعية يشير إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها أي 40 % فأكثر من مصادر خارجية في شكل ريع، و يشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من إنتاجها المحلي الإجمالي، حيث تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، وتقوم بتوزيع الريع النفطي على المواطنين، في شكل سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية الهدف منها هو سد حاجيات المواطن ومن أمثلة ذلك الجزائر.

* تستثنى بعض الدول فيما يخص انتاج الخضر و الفواكه و تصدير كميات من الأسماك حيث تقدر نسبة احتياجات الدول العربية من الغذاء (أي الفجوة الغذائية) بنحو 14 مليار دولار يأتي القمح في مقدمة المواد العاجزة عن توفيرها الذي يحتل صدارة السلع الغذائية المستوردة ، وتمثل نسبة الواردات الغذائية حوالي 50 % من الواردات ... كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر و اكثر من نصف احتياجاته من الزيوت و الشحوم ، وحوالي ثلث متطلباته من اللبن والبقوليات.

الأجنبية وبالتالي لا يمكن لها أن تبني دولة مؤسسة دولة حريات ودولة نخب ..دولة شرعية ومشروعية ، و غالبا ما تستخدم القوة لمواجهة أية قوى داخلية ترفض هذا النوع من العلاقات وما يترتب عليها من آثار[1].

عموما فإن طبيعة الأنظمة السياسية العربية لا تخرج عن ثلاث نماذج قدمها السيد ياسين : نموذج الاستبداد السياسي الواضح باختلاف مصدر شرعيته (التقاليد أو الشخصية الملهمة أو الانقلابات) نموذج التعددية السياسية المقيدة تظهر فيه التعددية ولكنها تكون مقيدة مما يعيق عملها السياسي. نموذج الحكم الذي يقوم على أساس الشورى الشكلية[2].

وحسب طبيعة الأنظمة شخص 'جيمس تيراس' أيضا طبيعة الدول العربية بما أسماه الدول التعددية أي دول توافقية أين نجد ثلاثة نماذج للدولة في دولة واحدة : الدولة التاريخية (البيروقراطية التقليدية كأداة للمحسوبية السياسية) الدولة الحديثة (دولة التقنوقراط ودولة الرفاه) ، دولة القمع (دولة فوق الجميع وفوق القانون)[3] .

لذلك فمعظم الأنظمة السياسية العربية وباختلاف إيديولوجيتها تجمعها خصائص مشتركة ،حيث تتميز **بمركزية السلطة** التي تعني تركيز السلطة السياسية والعسكرية في يد الرئيس وكذا سلطة تسيير المؤسسات الاقتصادية ، لذلك فهي **أنظمة لا تمتلك قواعد واضحة للعمل السياسي والتناوب الديمقراطي** فلطالما تميزت ومنذ السبعينات والثمانينيات بوجود جماعة سياسية واحدة وعدم وجود تناوب على السلطة ،بالإضافة إلى **عدم قدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة** ، وذلك لغياب المؤسسات القادرة على استيعاب الطاقات في ظل عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها ،فيتم حرمان الجماعات الناشئة من المشاركة خاصة في فترات التغيير ، فتصبح مؤسسات المجتمع المدني مجرد تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة من خلال إقصائها من العمل السياسي ، أو قد تلجأ الدولة لاستخدام أجهزة العنف والقمع والإرهاب والاعتماد على القوى الأجنبية بسبب تآكل شرعيتها لفشلها في تحقيق التنمية والحفاظ على الأمن الداخلي والاستقلال[4].

- **الفرع الثاني : أزمة الشرعية والمشروعية**

لقد تطرقت العديد من البحوث إلى قضية الشرعية ،إلا أن تحديد طبيعتها ومرتكزاتها بقي محل خلاف دائم بتعدد المذاهب السياسية والفلسفية، من جهته يرى 'موريس دوفرجيه' أن كل نظام سياسي يكون شرعيا إذا ما امتثل للإجماع الشعبي ، فلا يكون شرعيا النظام الذي يعمل وفقا لقيمه الخاصة فقط،وإنما أيضا عليه أن يستجيب على الأقل بشكل ضمني لتطلعات الشعب ،ويؤكد 'مارك كولكو' بأن

---

[1] توفيق ابراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص63.

[2] فرحاتي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 79،80.

[3] حزام والي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 62،63.

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص 73-81.

شرعية حكومة ما تقاس حسب قدرتها على التعبير والدفاع على مختلف القيم التي يمثلها الأفراد في مجموعة معينة [1].

في نفس السياق يعتبر 'ماكيفر' أن الشرعية تتحقق إذا ما تطابقت إدراكات النخبة الحاكمة مع المجتمع وفقا لمعيار توافق القيم والمصالح. وبالإسقاط على واقع الدول العربية نلمح غياب التطابق بين مصالح وأهداف وقيم النخبة الحاكمة التي تلجأ حتى لاستخدام أدوات القهر إن تعارضت مع مصالح طبقة المحكومين ،وبين أهداف ومصالح وقيم المجتمع الذي يحاول حمايتها وتحقيقها في مواجهة تسلط النظام ،وبالتالي تخلق الهوة والقطيعة إما لاحتكار النخبة للسلطة أو بسبب ضعف القوى الاجتماعية والسياسة ، و قد يجتمع السببان معا، فتفقد الدولة شرعية مؤسساتها ومشروعية نظامها [2].

ويشير أيضا 'نوبيرتو بوبيو' إلى أن السلطة المشروعة هي السلطة التي تكون ممارساتها صحيحة ،تمثل الشرعية الزاوية التي يقف فيها الحاكم /وتمثل المشروعية الزاوية التي يقف فيها المحكوم .وبالتالي فالسلطة تتحرك ضمن ثلاث مجالات الشرعية(مجال التمثلات)،الفعالية (مجال الواقع والنتائج)وأخيرا المشروعية (مجال القانون)* .

حسب مختلف التعاريف نجد أن الشرعية تستمد من نظرة الرعية للسلطة ،وليست مستمدة من طريقة وجود السلطة في حد ذاتها أو الأسلوب الذي سلكته للوصول إلى الحكم ف،شرط قبول المحكومين للحاكم هو جوهرها وهو شرط غائب عن أغلب الدول العربية حتى التي يكون فيها الإذعان أو التي تغيب فيها أزمات الهوية، وفي هذا الوضع إن لم تلجأ الدولة لأسلوب القوة فهي تستخدم جهود الزعامة في شكل شخصية الرئيس كمحاولة لتحسين صورته في وعي الشعب ، إلا أن شخصنة الممارسات السياسية وغلبة العنصر الشخصي على مختلف العمليات دون تفعيل لدور المؤسسات الرسمية لا يلغي دور العوامل التاريخية والدينية والاجتماعية وطبيعة الموروثات والولاءات التي تطغى على فكر المواطن أو مما يعزز الخلاف بين الحاكم والمحكومين ،وهذه الوضعية تزيد من طابع الشك والغموض في العمل السياسي للسلطة ويفقد المواطن بذلك الثقة في كل ممارساتها لإدراكه بغياب الفعالية الحقيقية ،ويصعب عليه التنبؤ بقراراتها التي غالبا ما كانت تتم خارج الأطر النظامية القانونية الدستورية .

---

[1] أحمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*** ، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص ص 345-398.

[2] للمزيد راجع : كامل السيد "تعقيب حول تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي لعمرو الحمزاوي "، ***في أزمة الدولة في الوطن العربي*** ، تحرير عادل مجاهد الشرجبي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2011) ، ص ص 100،101.

* لابد من أن نميز في هذا الصدد بين شرعية الدولة ككيان (قدرتها على توفير الشعور بالانتماء إلى الجماعة عامة) وشرعية النظام السياسي الذي يسيطر على هذا الكيان (قدرة المؤسسات الحكومية على تأدية وظائفها).

و بالنسبة لأوجه هذه الأزمة في الوطن العربي نجد أنها نشأت لكون الصيغ السياسية التي تبنتها كل الدولة ظلت عاجزة وقاصرة على استيعاب الوضع الاجتماعي الداخلي بسبب عجزها على خلق وتوسيع قنوات التعبئة السياسية التي لم تتحول إلى مشاركة سياسية فعالة .

إن أزمة الشرعية في الوطن العربي ترتبط أساسا بمشكلة الديمقراطية ،فجل الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال مارست نوعا من الديمقراطية على الشكل الغربي إلا أنها عرفت بعدم مصداقيتها في استكمال سيرورة الديمقراطية وتعثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، إلى جانب تمسكها بمصادر شرعيتها (تقليدية تستند إلى مرجعية دينية ، قانونية دستورية ، ثورية تحكمها الايديولوجيا والقيادة الكاريزمية ونظام الحزب الطليعي) التي كانت تجرب تطبيقها في مراحل زمنية متلاحقة جعلتها خليطا من التقليد والحديث،الذي لم يستطع أن يتأقلم مع المتغيرات الداخلية، وبالتالي لم تفلح الدولة في تطوير شكل جديد من شأنه قبول أنماط العلاقات الاجتماعية النوعية وظهر ما يعرف بالاعتمادية المفرطة أين تعبر الدولة عن جماعة إرثية لوحدها تتميز بنمط من تعظيم السلطة ورموزها على كل الأصعدة .

ضف إلى ذلك فالدولة غير قادرة على التواجد في كل إقليمها بالرغم من انتشار المؤسسات ، مخرجات النظام السياسي من سياسات وقوانين لا تلق الرضا والخضوع من قبل المحكومين ، بسبب ضعف مشروعية النظام التي تعني القبول الطوعي من قبل مواطني الدولة بالحكومة مما يجعلها شرعية ، أي قبول أغلبية المحكومين بأحقية الحاكم في ممارسة السلطة .

إن أزمة الشرعية والمشروعية التي تعاني منها الدول العربية قد أعاقت مشاريع التقدم وعمليات التحول الديمقراطي بها ويمكن تقسيم مصادر الشرعية فيها إلى :

- الشرعية العصبوية : يكون فيها مصدر السلطة الولاءات التقليدية قبيل أو عشيرة أو طائفة مثلا ،في الأنظمة الملكية مثلا الأردن مثلا يعتمد على شرعية العشيرة وشخص الملك.
- الشرعية الدينية : تهدف لتأسيس دولة إسلامية سلطتها من طاعة الله ،وهي كالعصبوية تستخدم العنصر الديني لتبرير وجودها والحفاظ على بقائها.
- الشرعية الوطنية : تقوم على أساس الولاء للوطن ،ويكون فيها الشعب مصدرا لشرعية السلطة ، ويكون مصدرها الإيديولوجية الثورية التي تنتج شرعية النظام –الأنظمة الجمهورية– ولكن القبول وشرعيتها يتراجع في ظروف محددة.

و حسب مقياس تعاملها مع الشرعية يقسم 'هدسون' الأنظمة العربية إلى ملكيات تحديثية تقوم على الشرعية الشخصية ، وجمهوريات ثورية تقوم على شرعية مستحدثة. كما يقدم خمسة معايير لتحديد وفهم مسألة الشرعية : طابع الهوية لدى هذه الأنظمة تحدد باللغة،الإثنية والدين ،التعددية الثقافية ،أزمة السلطة العربية ، دور الإمبريالية في المنطقة ومسألة التحديث[1].

[1] حزام والي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 105،106.

وفي ذات السياق نجد أن النظم الدول العربية قد بقيت منذ عقود مضت وللوقت الراهن تمجد النخبة العسكرية على رأس السلطة فالعديد منها سعى للاستحواذ عن طريق الانقلابات تحت شعار الشرعية الثورية أو القومية العربية ، وأصبحت أجهزة الأمن الفاعل الأساسي في تنظيم وتسيير الحياة السياسية بدلا إحلال سلطة القانون ،وأصبح بذلك معيار الولاء الفردي والعشائري موجها لعمل باقي المؤسسات والنخب بدلا من معيار الكفاءة والمسؤولية .

تبعا لتلك الأزمة تتفاقم في الدول أزمة المشاركة ، هذه الأخيرة تعد متغيرا هاما في تحديد العلاقة بين النظام والرعية ، لأنها تمثل حقا من حقوقه (الترشح ،الانتخاب ،إنشاء الأحزاب والجمعيات والانضمام لها ، حرية التعبير ....)

تقوم المشاركة على ثلاث مقومات أساسية[1] :

- المشاركة الدائمة :وجود تعددية حزبية فعلية وذات فعالية يتميز فيها المجتمع المدني بالاستقلالية .
- المشاركة الدورية: تعني وجود انتخابات تحكمها معايير الديمقراطية على أن تكون منظمة ،حرة،تعددية ونزيهة تقوم على الشفافية واحترام القوانين .
- المشاركة التمثيلية : تعني وجود نواب منتخبين بشكل ديمقراطي لاتخاذ القرارات، على أن تكون المؤسسات المنتخبة مستقلة عن الإدارة ماليا وعمليا .

يرتبط تحقيق المشاركة الفعالة بالتنشئة السياسية التي من شأنها تنمية وتطوير الثقافة السياسية مما يسمح بنشر الوعي لتأدية الأدوار داخل المجتمع .

بالنسبة للوضع في الوطن العربي فالمشاركة السياسية بقيت محدودة وانتقائية ، في ظل عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية ،والأسباب عدة و قد نوهنا لها مسبقا ، من جهة بسبب احتكار الأنظمة لكل معالم السلطة ما أفقدها طابع الشرعية والمشروعية الذي يجعل المواطن يتفاعل معها بالتعبير والمبادرة ، ومن جهة أخرى حالة الانغلاق السياسي التي نتجت عن ذلك وبالتالي أوجدت بيئة تخدم مصالح النخبة لا المصالح العامة .

ومن منطلق كون بناء الدولة يرتبط بالتنمية السياسة وفقا لمتغيرات عدة تشمل :السلطة السياسية،الهوية ، والمشاركة السياسة نجد أنه طرح جدلا فيما يخص أولية أحد المتغيرات عن الآخر ، وفي هذا الصدد حدد 'روستو' ترتيب هذه المتغيرات ، حيث يجب تحقيق الهوية و الوحدة القومية ثم بناء سلطة سياسية مركزية ليتم تفعيل المشاركة السياسية ، في حين أن 'هنتغتون' أشار إلى أن الأولوية تعود لتأسيس السلطة ثم تحقيق الهوية وأخيرا المشاركة والمساواة لأن وجود مؤسسات فاعلة ودائمة في المجتمع

[1] برقوق ، ***مرجع سابق*** .

من شأنه أن يمنح السلطة القدرة على توجيه وقيادة الأفراد باتجاه تحقيق الوحدة وتشكيل هوية مشتركة وبالتالي ترسيخ قيم المشاركة[1].

إذا فالحديث عن بناء سلطة تكون مؤسساتها فاعلة ، وتكون قادرة على تشكيل هوية موحدة وتفعيل المشاركة السياسية من أهم العوامل التي تحدد عملية بناء الدولة ، فتكون بذلك الدولة قادرة على تعزيز قوتها وتحديد وتنفيذ أهدافها، وهذا الأمر مرتبط لحد بعيد بقدرات الدولة سواء الاستخراجية منها ،الإكراهية أو القدرة الاندماجية التي من شأنها تحقيق اندماج المواطنين وإلزامهم بالمشاركة.[2]

ولأننا نتحدث عن أزمة الشرعية والمشروعية وعلاقتها بأزمة المشاركة فذلك يرتبط أيضا بأزمة التغلغل وأزمة التوزيع أيضا .

يشير التغلغل إلى قدرة الدولة على فرض السلطة على سائر أرجاء الأقاليم أي مدى قدرتها على اخضاع كافة الفئات والطبقات والجماعات التي تشكل المواطنين لسيطرتها ،وذلك يتحقق عن طريق فرض القوانين والسياسات واستخدام أدوات الإكراه ويرتبط أيضا بالقدرات التنظيمية لها

تمنح هذه الكفاءة للنظام السياسي القدرة على توطيد أركان الاستقرار ومنع انتشار أعمال العنف .

بالنظر إلى واقع الدولة العربية نجد أنها تعاني من أزمة تغلغل ودلك مرده بالأساس إلى اعتمادها على استراتيجيات مركزية إي الإدارة والإنفراد بالقرار السياسي دون اشراك مختلف البنى الاجتماعية غي العملية السياسية ، مما أدى إلى خلق هوية يغيب فيها احساس المواطن بوجود حكومة فعالة خاصة في الوضع الذي تعاني فيه المؤسسات من الضعف والترهل وتعجز الدولة عن تطبيق القوانين فتصبح بذلك غير قادرة على السيطرة على كل الأقاليم وبدلا من انتشار الاستقرار يتولد الاستبداد و العنف السياسي[3].

ويضيف 'لوسيان باي' إلى أن أزمات الدولة في مجملها ترتبط بأزمة التوزيع لأنها تخلق صراعا طبقيا، حيث ترتبط بغياب أو ضعف المساواة أمام القانون من ناحية ، وغياب أو ضعف المساواة في التنمية من ناحية أخرى ، إلى جانب انتشار الفساد لدى الطبقة الحاكمة وتمركز الثروة لدى طبقة دون أخرى [4].

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، ***التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الأمة***، (القاهرة :ط2، 2006)، ص ص 315-323.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 335،336.

[3] للمزيد راجع : نور الدين دخان ، ***العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية***، (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي ،ط1، 2018)، ص ص 182-193.

[4] عامر رمضان أبو ضاوية،***التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري*** ،(لبنان :دار الرواد ، ط1، 2002)، ص .63

- ✓ **المطلب الثالث : أزمة الاندماج والهوية: الانقسام الإثني والطائفي**
- **الفرع الأول :واقع الانسجام الداخلي**

أولا : الاندماج وأزمة الاندماج

أشرنا مسبقا إلى أن الاندماج يعني تضمين كل الجماعات والفئات في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل تحسين الأوضاع وتمكينهم من حقوقهم الوطنية والقضاء على حالات التمييز والتفريق التي تقع على بعض الفئات دون غيرها بسبب الاختلافات الدينية والثقافية والعرقية والسياسية أيضا ،وبالتالي يؤسس الاندماج إلى بناء مجتمع متناغم على كافة المستويات يتطابق مع توجهات الدولة كوحدة سياسية وتوجهات الأمة كوحدة ثقافية فيتحقق الانتماء و الولاء لكليهما .

ولو حاولنا إسقاط هذا الأمر على بعض النماذج في العديد من الدول نجد بأن المقاربات تستهدف بناء نموذج الدولة –الأمة ، من أجل تشكيل دولة واحدة بأمة واحدة ، حيث يعمل المركز على توزيع جهوده لترتيب عمليتين متصلتين ، توجه العملية الأولى إلى بناء المؤسسات والهياكل التي من شأنها بناء الثقة بين مختلف أطراف الدولة ، أعضاء المجتمع و النظام السياسي والنخبة بغية توفير الاستقرار الذي من شأنه أن يقضي على الصراعات بينها ويشكل أرضية من الغايات المشتركة ، وتعرف هذه العملية بتشكيل أو تكوين الدولة ، في حين تشير العملية الثانية إلى بناء الأمة حيث يعمد فيها إلى القضاء على الهويات المختلفة ودمجها بشكل يخلق حس الانتماء الجامع ،فتتحقق بذلك وضعية التطابق بين الدولة والأمة.

وتبعا لذلك ، يمكن القول بوجود أربعة مسارات أساسية تسير وفقها عملية الاندماج وهي [1]:

- الاندماج القومي : ينطلق من فكرة وجود مجتمع متنوع ثقافيا لكل فئة فيه خصائصها الثقافية تشكل من خلالها وحدات سياسية مستقلة ومتمايزة داخل الدولة ذاتها،وبالتالي يقوم على بناء هوية قومية ثقافية جامعة تندرج تحتها الهويات والولاءات الثانوية.
- الاندماج الإقليمي : يعمد إلى إنشاء مجتمع سياسي واحد يمثل المركز ،تعلو سلطته الإقليمية على كل الكيانات المتباينة ثقافيا أو اجتماعيا فتتحقق المساواة بينها وتصبحها هويتها وخصائصها من هوية المركز وخصائصه لأجل ذلك ، يلجأ المركز إلى عملية المأسسة ، من خلال تكوين هياكل تنظيمية تتعامل وفقا للتخصص الوظيفي وتوزيع المهام حتى تتمكن من استيعاب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتحيل الدولة لحالة الاستقرار.
- الاندماج بين النخبة والأفراد : الاختلاف بين الحاكم والمحكومين في الأهداف والقيم من شأنه أن يفتعل أزمة أو صراع داخل الدولة وقد يؤدي إلى التشتت و الانقسام خاصة إذا في ظل محاولة الأفراد التأثير والتحديث الذي تقابله النخبة بالقوة أو استخدام وسائل الإكراه لإقناعهم والسيطرة عليهم ، لذلك تحاول هذه العملية أن تبني الثقة بين الفئتين حتى تتمكن من حصر الهوة الموجودة بينهما .

[1] George S Masannat ,***the dynamics of Modernization and social change :a reader*** ,(California :Goodyear publishing campany inc ,1973) .PP 166 ,167.

- الاندماج القيمي : يشير إلى إيجاد إجماع حول القيم والمبادئ داخل المجتمع ، سواء تعلق الأمر بالقيم العليا المرتبطة بالعدالة و المساواة وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتقاسم موروث مشترك أو فيما يخص الغايات الاجتماعية وذلك بغية الحفاظ على البناء الاجتماعي و السياسي وتجنب الخلافات أو التعرف على وسائل تسويتها في حالة نشوئها.

ووفق تلك الرؤية بالرغم من اختلاف الانتماءات الثقافية والاجتماعية وتفاوت الوحدات الإدارية التي تضم الفئات المتباينة يكون الاندماج القومي الأشمل لكل مسارات الاندماج لأنه يحاول مواجهة مشاعر الأفراد تجاه الدولة ويسعى لتحقيق التناغم بينها وفقا لهيمنة السلطة المركزية التي تحاول الحفاظ على استقرار المجتمع السياسي و استمراره[1].

إن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع تتأثر بقدرة مؤسسات الدولة والقائمين عليها على صياغة عقد يسمح بجمع كل القوى الاجتماعية ذات المقومات الثقافية والسياسية و الاجتماعية لذلك فضعف قدرات النظام على بناء المؤسسات وفقا لتنوع مكوناتها قد يتسبب في أزمة اندماج لأن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم قدرة الدولة على التجاوب مع اختلاف الجماعات و بالتالي عدم قدرتها على التجاوب مع مطالبها نوعا وكما مما يعني إقصاءها واستبعادها .

في هذا الصدد يقدم 'ألكسندر' ثلاث مداخل لتحقيق الاندماج : الاستيعاب(القدرة على عزل المميزات الثقافية و الدينية للانضمام للمجال العام)، التشريط الإثني (احترام تعدد الخصوصيات الثقافية من أجل تكوين هوية جماعية مشتركة)التعددية الثقافية (وهي وسيلة لتحقيق الوحدة مع الحفاظ على التعددية)[2].

وبالنسبة لدول الوطن العربي نجد أنها كباقي دول العالم تضم أقليات إثنية وعرقية ودينية وملل وطبقات مختلفة داخل الدولة الواحدة أي أنها تتميز بتعددية إثنية وعرقية،أصبحت هذه الطبقات جزءا من النسيج الاجتماعي القائم،إلا أن تحديات العولمة إلى جانب ضعف الدور في أداء دورها الجامع خلق نوعا من الوعي الجمعي الذي دفع بها للتعبير عن صور الإقصاء والحرمان التي تعيشها خاصة في محاولات الدولة لطمس هوياتها الثقافية بسبب عملها وفق منطق الغلبة ،ما أدى إلى إحداث اختلالات داخلية وتفتت اجتماعي تزامنت أحيانا مع استخدام منطق العنف وهو الأمر الذي دفع إلى استفحال أزمة الاندماج وتعاظم النزعة الانفصالية لدى تلك الأقليات أو الهويات الفرعية بسبب التعصب وغياب المرونة ، فأصبح مجرد عقبة أمام عملية بناء الدولة التي تناشد قيم المساواة والعدالة و الديمقراطية .

---

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ،حسان الدين علي مجيد ،"نموذج الدولة–الأمة التقليدي في مواجهة أزمة الاندماج والهوية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 33 ، جانفي 2013 ، ص ص 121–143.

[2] باقر سلمان النجار، "الدولة العربية : بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج "، ***في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1 ، 2014) ، ص ص 166،167.

فكان لابد في المجتمعات ذات التعدد الإثني ،الديني،المذهبي، أن يتم دعم التجانس المجتمعي عن طريق تحقيق المشاركة السياسية والاقتصادية والإدارية و الثقافية من أجل تخفيف نموذج الدولة المركزية التي أصبحت عاجزة عن تمثيل التعدد المجتمعي دفعة واحدة.

ثانيا : الهوية وأزمة الهوية

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم الهوية كل بما يخدم توجهاته،فلسفي،صوفي،ميتافيزيقي،ديني، سياسي...، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع تعريف موحد لها ، وبشكل عام تعبر الهوية عن وجود فلسفة خاصة وسلوك والتزامات وقواعد ومعايير وقيم وعادات تؤمن بها جماعة ما ، أي أنها مجموعة خصائص وتصورات محددة مثل الجنس أو الطبقة أو الإثنية تمثل رابطة قيمية وروحية يحملها الأفراد عن أنفسهم ،تدفعهم لإثبات وجودهم مقارنة بجماعات أخرى .

يشير "هنتنجتون" إلى أن مصادر الهوية تتلخص فيما يلي [1]:

- السمات الشخصية : وتضم العمر ،السلالة ،الجنس،قرابة الدم،العرق والقرابة الإثنية.
- السمات الثقافية :العشيرة ،القبيلة ، اللغة ، الحضارة والدين.
- السمات الإقليمية :وتضم الجوار ، القرية ، البلدية، المدينة ،الإقليم، الولاية،المنطقة، البلد، المجال الجغرافي، القارة،الكرة الأرضية.
- السمات السياسية : القائد، القضية ، الحركة ، الحزب ، الإيديولوجية،الدولة.
- السمات الاقتصادية :الوظيفة ، مجموعات العمل الاتحاد العمالي ، الطبقة ، المستثمرين ، الصناعة ، القطاع الاقتصادي .
- السمات الاجتماعية : الأصدقاء ، الفريق ، الزملاء ، مجموعات أوقات الفراغ ، المكانة الاجتماعية.

واستنادا إلى أعمال "باي وليونارد باندر" فإن لأزمة الهوية أربعة أنواع حسب أبعاد وتكوينات الهوية يمكن أن نشير إليها[2]:

- من حيث علاقة الهوية بالإقليم : ترتبط بالعنصر الجغرافي أي إقليم الدولة ، أين تحدث الأزمة بسبب خلق حدود دولة جديدة بطريقة عشوائية بسبب أحداث تاريخية معينة.
- من حيث علاقة الهوية بالبنية الاجتماعية : تحدث الأزمة بسبب حدوث انقسامات داخل البنية الاجتماعية بسبب الفوارق الطبقية(تنشأ بسبب أزمة المشاركة والتغلغل).
- من حيث علاقة الهوية بالتباينات الإثنية : تحدث الأزمة بسبب عجز الدولة على تحقيق الاندماج الثقافي (عجزها عن نقل ولاءات الأفراد من التكوينات القبلية إلى النظام السياسي المركزي).

---

[1] صموئيل هنتنغتون،***من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية*** ، ترجمة حسام الدين خضور ، (دمشق: دار الحصاد ،ط1، 2005)، ص 43.

[2] مصطفى الخليل ، علي مجيد ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 121-143.

- من حيث علاقة الهوية بالموروث الثقافي : تحدث الأزمة نتيجة انتشار الوعي لدى الفئات بوجود تفاوت عميق في القوة والمصالح (دور الوسائل والأفكار الغربية في إحداث التغيير الاجتماعي).

إن هذه الأزمة تعبر عن أعمق حالات التأزم داخل الدولة لأنها لا تتعاط مع عوامل مادية ، بل ترتبط بذات الفرد وعقيدته و انتمائه . وبالنسبة لواقع الهوية في العالم العربي فهو يعتبر عنصرا أساسيا يعبر عن ملامح الأزمة التي تعيشها الدول العربية ، (في ظل تسييس الهويات الفرعية بفعل الضغوطات الدولية و من جهة وتغرب النخب السياسية من جهة أخرى*) باعتبار أن تحصين هوية المجتمع وتحقيق التجانس الاجتماعي بين أفراده من العوامل المهمة لبناء الأمة المؤدية لبناء دولة قوية .

لقد تميز تاريخ المنطقة العربية في القرن العشرين بنموذج احتكاري لبناء دولة من أعلى بالاعتماد على مقاربة سياسية تقوم على تشكيل جهاز سياسي مركزي يمثل إقليما ما بعد أن يفرض عليه السلطة،عكس الدول الأخرى التي اعتمدت على المقاربة الاقتصادية والمقاربة الثقافية (التي تشمل بناء شبكات اتصال على مستوى الإنتاج والتبادل والتداول والتواصل الثقافي) .

حيث مر الوطن العربي بثلاث مراحل أساسية انطلقت الأولى من المرحلة الزراعية التي يقوم فيها التنظيم الاجتماعي على القبيلة ، الأسرة الممتدة في وسط يقوم على العصبية أو الوراثة –دين/قرابة ،في حين أن المرحلة الثانية تمثلت في مرحلة الحداثة التي تميزت بنموذج الدولة المركزية التسلطية (كالعراق ومصر والجزائر وتونس اليمن وسوريا) أو نموذج الدولة المركزية السلطانية كالدول ذات الأنظمة الملكية (السعودية ، المغرب ، الأردن)، واعتمدت عمليات بناء الأمة فيها على عدة استراتيجيات :استراتيجية إدارية–عسكرية أي جهاز مركزي وجيش قوي ونظام عسكري أو شبه عسكري مثل مصر والعراق وسوريا ، استراتيجية حربية–دينية كليبيا والمغرب ، أو استراتيجية قبلية–كولونيالية مثل دول الخليج ، أواستراتيجية توافقية– طائفية كلبنان ، و في كل الأحوال كانت الأنظمة السياسية محتكرة من طرف واحد سواء أكان عسكر أو حزب أو أسرة أين كانت المشاركة بأنواعها محتكرة بيد الدولة وهيمنتها .

مرحلة التفكك تعرض فيها النموذج المركزي السائد لتحديات خارجية تزامنت مع استمرار ضعف الكفاءة والمشروعية الداخلية ،مما أدى إلى تنامي الاحتجاجات الاجتماعية الفئوية (طائفة،مذهب،منطقة) وتقسم المجتمعات على هذا الأساس بدل الانقسامات الاجتماعية التقليدية(ملاك الأراضي،ملاك رأس المال، طبقة العمال)،هذه الانقسامات أسست لظهور وبروز الهويات الجزئية الدينية–المذهبية إلى جانب

* عملت دول الاحتلال على تعميم مشروع بناء الدولة–الأمة في مستعمراتها بعد أن حولت نسيجها الاجتماعي إلى هويات مسيسة بمعنى أنها منحت امتيازات للأقلية وحرمت الأغلبية منها ، واستمر التسييس من خلال قيام الأكثرية باضطهاد الأقلية ودمجها قسرا في هوية الأغلبية كما هو الحال في الهند ورواندا مثلا ، أما عن النخب المتغربة فهي النخب التي تأثرت بالقيم الغربية وحاولت تغليب معاييرها في نموذج الحكم مما ولد ردود فعل مناهضة لهذا الطرح من قبل الأكثرية والأقليات المتمسكة بموروثها وهويتها وثقافتها ، ويعبر عن هذا الموقف بإشكالية الأصالة والمعاصرة ، حيث أنتجت هذه الحالة تبعية سياسية واقتصادية وثقافية .

الهويات الموجودة منذ القدم(كالكرد والتركمان في العراق مثلا)، وهذه الوضعية جعلت من الاستراتيجيات التي ظهرت في المرحلتين السابقتين غير كافية وغير صالحة لبناء الأمة سواء على المستوى القطري أو القومي ، مما أدى إلى ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تؤسس للامركزية السياسية ،تفتح باب المشاركة دون قيود لتأسيس مؤسسات شرعية تبني نظاما يتقبله ويرضى به الأفراد وهذا ما يؤسس لشرعية الدولة [1].

إن الدولة العربية بعد تشكلها تعرضت لمشاكل داخلية وخارجية مما ولد أزمات عدة عرقلت عملية البناء وذلك راجع لتبينها أحد نماذج الهويات المتنافسة ، ففي حين اختارت بعض الدول تبني الهوية الوطنية كحال الجزائر وتونس وجدت نفسها في صراع مع قطاعات واسعة داخل المجتمع في ظل عجزها على تلبية متطلبات مشاريع التنمية والتحديث في ظل ضعف الموارد الوطنية ، وتبنت دول أخرى كالعراق وسوريا هوية قومية ، فوجدت نفسها في صدام مع الأقليات الإثنية غير العربية ومع الدول الوطنية والقوى العالمية المتنافرة مع هذه النزعة ، أما الدول التي اختارت تبني هوية دينية وتحديدا الهوية الإسلامية كالسودان فهي الأخرى تعرضت لصراع مع الأقليات الدينية غير المسلمة ، إلا أن حقيقة الوضع تشير إلا أنه في جميع الدول العربية لم يتم صياغة أو تبني هوية جامعة لكل مكونات المجتمع[2].

وتحدد هوية الإنسان في الوطن العربي بثلاث أبعاد رئيسية : الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة دينيا وفكريا وحضاريا وتراثا ، إلا أنه هذه الهوية العربية غالبا ما أصبحت تتمايز عن الهويات الفرعية للجماعات العربية العديدة ، وأصبح التنكر لخصوصية هذه الجماعات هو أساس الممارسة السياسة في الأنظمة العربية ، التي أفرزت أنماطا من الحكم تقوم على مراعاة مصالح أطراف على حساب أطراف أخرى متجاهلة واقع التعدد والاختلاف الذي قسم الجماعات إلى قبائل وعشائر وجماعات إثنية وأديان ومذاهب وطوائف وطبقات اجتماعية متباينة.

إن انتماء الفرد لدولة ما وولائه لها ينبع من مفهوم المواطنة* ويبنى ذلك على هوية معينة ،، ولا يثير تعدد الولاءات و الانتماءات مشاكل إلا إذا انقسم المواطنون في بلد واحد إلا ثقافات وهويات مختلفة في حالة ما يتعذر ترتيب أولويات الانتماء في الوعي الجماعي للشعب أو الأمة داخل الدولة الواحدة فيصعب ترسيخ الولاء نفسه في الثقافة السياسية التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع فتظهر هنا مشكلة توزع الانتماء و الولاء ويؤدي ذلك إلى أزمة هوية ، يمكن للولاءات التحتية أو الفرعية

---

[1] للمزيد راجع : عبد الجبار فالح "أزمة الاندماج والهوية "، ***في أزمة الدولة في الوطن العربي*** ، تحرير عادل مجاهد الشرجبي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2011) ، ص ص 271-276.

[2] محمد عابد الجابري ، ***مسألة الهوية العروبة والإسلام ..والغرب*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1995)، ص 7.

* نعني بالمواطنة الانتماء إلى مجتمع واحد يشترك بمجموعة من الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية على رقعة جغرافية واحدة في لوجود نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات.

أن تتداخل مع الولاء للهوية القومية للوطن ، إلا أن الأمر المهم هنا هو قدرة الدولة على ترتيب الأولويات بشكل يعلي من الهوية الوطنية ويحترم في نفس الوقت تلك الهويات الفرعية [1] .

وهنا تظهر المشكلة في الوطن العربي ، حيث تكونت أنماط من الولاءات جعلت الفرد موزعا بين انتسابه الأولي للقبيلة أو العشيرة ، ثم وطنه ثم انتمائه القومي الذي تحدده الدين واللغة والتاريخ المشترك ففقدت بذلك الحدود الواضحة للهويات والمرجعيات التي كانت تسمح للأفراد بتفعيلها داخل المجتمع .

ويرجع استفحال هذه الأزمة داخل الوطن العربي لأسباب عدة ، من بينها دور الاستعمار والتدخلات الخارجية التي أدت إلى تعميق حالة الضعف والانقسام داخل الدول وعملت على تفتيت بنية الوطن العربي محاولة ابتكار هوية بديلة للهوية العربية نلمحها في مجموعة المشاريع التي تم طرحها ولا يزال في محاولة لإضعاف أي مبادرات للوحدة العربية ، البعض منها في محاولة لإعادة بعث الهوية العثمانية أو استرجاع أمجاد الهوية الفارسية، أو خلق هوية شرق أوسطية ، أو حتى هوية ذات طابع إسلامي توجهها الحركات المسلحة والأطراف المارقة ما بين السلفيين ، الإخوان ، الشيعة.... ، ضف إلى ذلك العوامل الداخلية التي تتعلق بغياب الديمقراطية لحماية الحريات والمشاركة السياسية ما فتح الباب لانتشار الطائفية والمذهبية ، ففشلت الدول في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي ، فأصبحت تلك الجماعات تشعر بالتغريب وتعيش التخلف الاقتصادي في ظل لجوء الدول في غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع السلطة والثروة إلى فرض هوية أحادية عن طريق القوة ، باستخدام القسر والإكراه والاضطهاد والتمييز ما أدى في النهاية إلى صراع هويات وانتشار أزمة ثقة لأن الدولة فشلت في تحقيق المتطلبات، وأصبح أخطر ما تواجهه هذه الدول على إثر أزمة الهوية ، هو انتشار الحركات الانفصالية والتفكك الجغرافي بسب انتشار الشعور لدى المواطنين بأن الدولة ليست دولتهم وإنما دولة القلة وأن ما يجري داخلها لا يعني إلا فئات محدودة وتوسع هذا التفكير في وعي سلوك وخطابات أولئك الأفراد *.

---

[1] محمد مالكي ، "هل انحصر الانتماء الوطني والقومي لصالح الانتماء الديني ،تأملات في ترتيب أولويات الانتماء" ، ***مجلة شؤون عربية*** ، العدد 128، 2006، ص ص 51-61.

* في الدول التي تعاني من مظاهر الانقسام القبلي والطائفي كان للقوى ذات الهويات المتناحرة دور في الثورة على الأنظمة الحاكمة ، فمثلا في اليمن كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها مما فتح المجال أمام قوى أخرى مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك للانضمام للقوى التي تطالب بإسقاط النظام ، كما كانت المناطق الشرقية التي تعاني من التهميش والاستبعاد أول المناطق التي تحركت ضد نظام القذافي،وفي البحرين اتخذت الثورة الشعبية صبغة طائفية حيث مثلت الطائفة الشيعية التي تعاني من الإقصاء السياسي والتمييز الاقتصادي والثقافي ، رغم أنها تمثل أغلبية السكان ، مثلت الوقود المحرك للاحتجاجات ضد النظام الحاكم.

بناءا على ما سبق نجد بأن الأمن الهوياتي* عنصر مهم لتحقيق النهضة الاجتماعية والتحرر من المؤثرات الخارجية تتشكل على إثره بنية صلبة تمنع حالات الغزو الثقافي والفكري وتمنح حالات الاندماج في هويات أخرى دخيلة خاصة تلك التي تتشكل في حالات الاستعمار.

وبالتالي فالانسجام الداخلي بين الهويات يعد عاملا أساسيا في عملية بناء الدولة لأن عدم القدرة على خلف منطق التوافق الاجتماعي في حالة تعدد هوياتي يدخل المجتمع في نزاع دائم مع الدولة خاصة حول المعايير التي يجب تبنيه بناء دولة حديثة .

ويمكن إبراز مدى درجة انصهار و تنوع الجماعات داخل المجتمع العربي وفقا للمخطط التالي [1]:

الشكل (3): مخطط يوضح مدى تنوع وانصهار المجتمعات في الدولة العربية

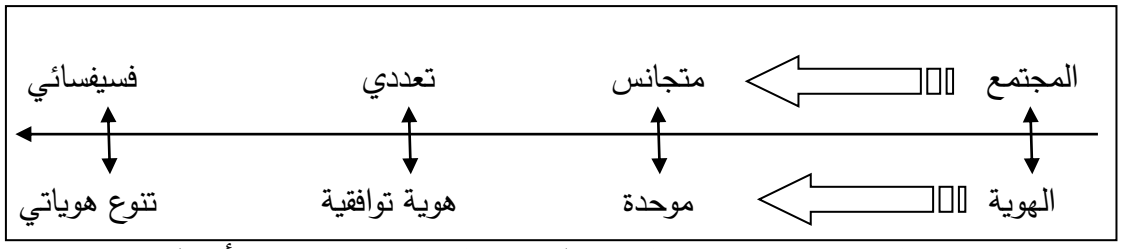

المصدر : من إنجاز الباحثة (استنادا إلى المرجع الموضح أدناه)

وإذا ما ربطنا بين درجة التنوع والانصهار نجد أن [2] :

- عملية الانصهار تسود في المجتمع المتجانس ، والتجانس يكون نسب وليس مطلق ، يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعيا وثقافيا ، فتوحد الهويات الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة ، وينشأ في المجتمع نظام سياسي مركزي مهيمن ، ويسهل فيه الإجماع حول القضايا الأساسية ، وهذا المثال يسود في المجتمع المصري والتونسي والليبي .
- عملية التعايش في المجتمع التعددي يتكون المجتمع من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ، ولكنها استطاعت إيجاد صيغة تؤلف فيها بين الهويات الخاصة والهوية العامة وتمكنت من إقامة دولة مركيز يتم فيها الاتفاق حول أسس الاندماج ، كسوريا والعراق والجزائر والمغرب التي كان لها تاريخ

---

* يعد الأمن الهوياتي جزءا مهم في أبعاد الأمن ومستوياته التي تطرق إليها "باري بوزان" ومدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام ويقصد به حالة تحصين هوية المجتمع،هي بمثابة النظام الذي يسير عليه المجتمع ويميزه عن غيره من كل ما يهددها أو يخل بها، يمكن تشبيهه بنظام المناعة في جسم الإنسان يتصدى لكل العوامل التي من شأنها التأثير سلبا عليه سواء أكان مصدر التهديد من البيئة الداخلية أو الخارجية أو من البيئتين معا.

[1] حليم بركات ، ***المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي*** ، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط6، 1998)، ص 15.

[2] بركات ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 16-18.

وطني كفاحي طويل وتشكل لديها نظام سياسي مركزي ، إلا أنها تعاني من فترة لأخرى من أزمات داخلية بسبب التدخلات الخارجية أو بسبب تسلط الأغلبية وغياب الديمقراطية وإقرار التنوع.

- عملية النزاع أو التراوح بين التعايش والنزاع في المجتمع الفسيفسائي ، وهذا المجتمع نقيض للمجتمع المتجانس ، توجد فيه عدة جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة ، ولا تتفق حول الأسس، مما يؤدي للانقسامات والنزاع ، بسبب وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والمكانة الاجتماعية إلى جانب فروقات الهوية، وتعتبر لبنان من أقرب المجتمعات العربية إلى هذا النمط.

وعلى العموم يمكن القول أن المجتمع العربي في الوقت الراهن مجتمع متنوع مما يجعله مجتمعا فسيفسائي أكثر منه تعددي ويمكن أن نجد التصنيفات الثلاث في نموذج واحد للدول العربية .

- **الفرع الثاني :محددات الانقسام الإثني والطائفي في الوطن العربي**

تعج الدول العربية بسلسة من الانتماءات الجزئية والتكوينات الوسيطية التي أصبحت تستقطب الأفراد وتهدد وحدة الدولة وتدعو للتمايز بعضها ديني،والبعض عرقي ،والبعض طائفي وغير ذلك كثير ، ومعظم هذه الانتماءات بعد أن كانت أهدافها تقتصر في معظم الأحيان على إثبات هوياتها في ظل الاختلاف أصبحت تتنازع على السلطة من أجل تكوين تجمعات مستقلة عن الدولة .

ظهرت الطوائف* في المجتمع العربي ونشأت الصراعات بينها نتيجة لأسباب عدة أهمها ارتباط المجتمعات العربية بالموروثات التاريخية والاستعمارية التي تجعلها أساسا للتحكيم في خلافاتها الاجتماعية والثقافية ، إلى جانب غياب ثقافة التعددية الاجتماعية والثقافية والفكرية وثقافة التوافق السياسي داخل هذه المجتمعات ، وأهم ما يميز هذه المجموعات أنها تنشأ تلقائيا بسبب عوامل فطرية وحاجات إنسانية تتكون عن طريق احتكاك الأفراد بمحيطهم المادي والمعنوي ، إذا ما أخذنا مثال الطوائف دون الجماعات الأخرى نجد أن المسلمين ينقسمون إلى فرق سنة–شيعة علويين ودروز ،شافعية وزيدية، كما يتوزعون

*الطائفة في اللغة العربية هي الجماعة والفرقة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به ، حسب"كنودسن وجون إيرل ودونالد شريفيرالطائفة عبارة عن جماعات دينية ذات عضوية مغلقة، تقدم إيديولوجية متكاملة عن الحياة والأخلاق، وهو ما ذهب إليه "مونشير دراج" الذي عرفها على انها جماعات ذات طبيعة حصرية مغلقة تتحدى البنية التي نشأت فيها وتعتبر نفسها نخب مكلفة بالحفاظ على نقائها الأخلاقي، وتغيير العالم وإعادة صياغته وفقا لمبادئها. ننوه في هذا الطرح لكون الطائفية تعني تكوين اجتماعي ثقافي أنتروبولوجي تكون تاريخيا ، وكونها نوع من سياسات الهوية التي أنتجت طوائف توجه لغايات سياسية ،اقتصادية أو سلطوية ،فالطائفية secterianism بالإنجليزية ، و confessionnalisme بالفرنسية مردها sect وتعني الطائفة ،لذلك عرفها البعض أي الطائفية بأنها الانتماء إلى طائفة معينة بالتركيز على البعد الاجتماعي أو الديني.

إلى طرق ومذاهب* وحركات طائفية قبلية – سياسية كحركتي المهدية والختمية في السودان والسنوسية في ليبيا والناصرية في مصر وغيرها من الحركات الفرعية ،وهي تمثل بعضا من عدد كبير من الانقسامات التي شهدها الوطن العربي[1] .

وقبل أن نحدد مظاهر الانقسام لابد من بيان التداخل الكبير بين مجموعة من المصطلحات التي تستخدم كمرادفات حتى نتمكن من توظيفها بطريقة صحيحة في تحليل الظاهرة محل الدراسة في هذا الجزء من البحث ، ونكون بصدد الحديث عن الأمة ، القومية ، العصبة ، المذهب والطائفة –وقد سبق لنا تقديم بعض التعاريف لها – ،العرق،الأقلية،الإثنية .

- **الأقلية** : جماعة فرعية تمثل وضعا أقل من الآخرين الجماعة الأقل عددا (جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة من السمات الإثنية كاللغة والدين والثقافة ولا تحصل إثر ذلك على معاملة تفضيلية)أو الجماعة الأقل أهمية (كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة بغض النظر عن عدد أفرادها) .يأخذ المصطلح معناه من الكلمة المضاف إليها كأن نقول : أقلية إثنية ، أقلية دينية ..الخ
- **الإثنية** :حسب قاموس علم الاجتماع تعتبر الإثنية جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر ، يختلف أعضاؤها حسب خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين بالإضافة إلى امتلاكهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف متميزة .
- **العرقية:** العرق مصطلح بيولوجي يشير إلى جماعة من البشر يتشابهون في العناصر الوراثية كالجانب الجسماني والبيولوجي والجيني،وهذا ما أنتج الخلط بين مفهوم السلالة والعرق ،وبالتالي فالجماعة العرقية لا تشترك في السمات الفيزيقية فقط وإنما تجمعهم روابط ثقافية أيضا كالتاريخ والعادات.

* ليست المذهبية مشكلة في حد ذاتها، بل في جعلها الارتباط الوحيد في حياة الأفراد والجماعات، فوجود الطائفة القائمة على أساس مذهب واحد أمر مقبول لكن قد تتحول إلى تكتل شبه عنصري، بينه وبين الآخرين هوة عميقة فتخرج الطائفية من المذهبية ،.معنى ذلك أن المَرَضيّ في ظاهرة الطوائف العربية ليس هو عين الطوائف، بل النزعة الطائفية. يذكر عبد الله الأمين عددا من الفرق والمذاهب الإسلامية في كتابه "دراسات في المذاهب والفرق القديمة والمعاصرة "وهي :الشيعة بكل أطيافها، الباطنية، الغلاة، السبئية، الخطابية، المنصورية، المغيرية، الغرابية، الكيالية، الهشامية، الكسائية، الهاشمية، الإسماعيلية، القرامطة، إخوان الصفا، الحشاشون، النصيرية، الدروز، اليزيدية، الجهمية، المعتزلة، الأشاعرة، الزيدية، الإباضية، الصوفية، المهدية، التجانية، البلاليون، الصائبة والمندائيون، السنة بكل أطيافها، الوهابية، البهائية ..إلخ.

[1] بركات ، ***مرجع سابق***، ص 64.

وتتمثل أهم أشكال الانقسامات في الوطن العربي فيما يلي[1] :

- **الانقسام الديني** : بالرغم من انتشار الإسلام في الدول العربية بعد الفتوحات الإسلامية بقيت بعض المناطق تدين بالمسيحية كالأقباط في مصر والمسيحيين في لبنان وسوريا ، وبعض الطوائف اليهودية في دول المغرب العربي والخليج ، ويعد الصراع في الشرق الأوسط أحد أهم مظاهر توظيف الاختلافات الدينية خاصة في القدس ولبنان وسوريا والعراق.
- **الانقسامات اللغوية** :تعد اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن القاسم المشترك الأول بين دول الوطن العربي ، إلا أن انتشار بعض اللغات المحلية كالتركية والفارسية جعل استخدامها محدودا في الكثير من المناطق ،وباختلاف اللغات اختلفت اللهجات في لغة واحدة وفي دولة واحدة♦.
- **الانقسامات الفكرية والإيديولوجية*** : تنقسم الدول العربية إلى عدة تيارات ينصفها أحد الباحثين إلى:الإسلام السياسي وتيار القومية العربية والتيار الإشتراكي (ماركسي وغير ماركسي) ،تيار

---

[1] بن يزة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 134-139.

♦ يتكلم العرب اليوم اللغة العربية الفُ رشيّة، ويطلقون عليها لغة الضاد لتفردها بهذا الحرف، وهي مكونة من 28 حرفا ، تضاف إليها بضعة أحرف أخرى فارسية لتوضيح لفظ بعض الكلمات . وتعد اللغة العربية من أقدم اللغات الحية حالياً، وتنقسم الفصحى منها إلى سبع أو عشر لهجات فصحى يُقرأ بها القرآن الكريم .ويتكلم العرب المعاصرون العربية الفصحى ولهجات عامية متنوعة إلا أنها متقاربة، منها :اللهجة الخليجية الخاصة بسكان حوض الخليج العربي، واللهجة المصرية الخاصة بسكان مصر، واللهجة الشامية الخاصة بأهل الشام، وغيرها ،ومن الملاحظ أن كل لهجة من تلك اللهجات تنقسم إلى لهجات محلية بدورها، مثل اللهجة الدمشقية واللهجة اللبنانية واللهجة الحلبية واللهجة الإسكندرانية، وهذه تُقسم أيضاً إلى لكنات عديدة .أثّرت اللغة العربية على لغات مختلفة عبر العصور أبرزها التركية والفارسية والإسبانية والأذرية والبرتغالية، وتأثرت بدورها بلغات البلاد المجاورة والشعوب التي شاركها العرب الموطن والدين والثقافة، فكثير من الكلمات العربية العاميّة اليوم ذو جذور فارسية وتركية وكردية، وفرنسية ولاتينية وإنكليزية إلى حد أقل.كما يتحدث بعض سكّان العالم العربي ذوي الأصول السريانية والقبطية المستعربة، بلغة أجدادهم القديمة التي كانت سائدة في الشام ومصر قبل الفتح الإسلامي، ويُلاحظ أن هاتين اللغتين ما تزالان سائدتين بين المسيحيين الشوام والمصريين والعراقيين بشكل أكبر من المسلمين، ذلك لأنها استمرت كلغة طقوس تُستخدم في التراتيل الدينية بشكل رئيسي، وكلغة تواصل يومية بشكل أقل، واستخدامها محصور بين أتباع الكنائس السريانية والقبطية دون غيرها من الكنائس . على الرغم من ذلك، يُلاحظ أن مسلمي بعض المناطق النائية في الشام ما زال يتحدث باللغة السريانية أيضاً، وأبرز مثال على ذلك :سكان مدينة معلولا، الذين يتحدثون اللغتين :العربية والسريانية .أيضاً يتحدث يهود العالم العربي باللغتين العربية والعبرية، وما زال قسم كبير من سكان المغرب العربي ذوي الأصول الأمازيغية يتحدث باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وكذلك الحال بالنسبة للنوبيين والصوماليين حديثي الاستعراب .أما عرب الأقاليم المجاورة فيتحدثون بلغات تلك الأقاليم إلى جانب اللغة العربية، وأبرزها التركية بالنسبة لعرب تركيا، والفارسية بالنسبة لعرب إيران ، والعبرية بالنسبة لعرب إسرائيل .

* تعد الانقسامات الفكرية والإيديولوجية أخطر من الانقسامات المجتمعية على الإطلاق لأنها تمثل خزان الأفكار ومختلف العواطف والسلوكيات التي تغذي الانقسامات الأخرى، ولذلك فإن تشظي المرجعية الفكرية والإيديولوجية وعدم ثباتها في العالم العربي ساهم في تدهور الوعي التعددي وعدم انتشار ثقافة قبول الآخر وهذا ماغذى كل النزعات الطائفية والمذهبية والفئوية.وبالنظر إلى الفجوات الكثيرة التي تفصل بين هذه التيارات فإنها صارت تمثل عوامل تجزئة حقيقية للمجتمعات العربية، خاصة بعد ما أفرزته الثورات العربية من تغييرات

اللبراليين أصحاب النزعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، تيار الإسلام السياسي الجهادي أو المتشدد والذي تمثله الحركة الوهابية المسماة "السلفية الجهادية "الداعية إلى التغيير الجذري والعودة إلى حكم الخلافة.

- **الانقسامات النخبوية** :تضم المنطقة العربية نخب سياسية وأخرى ثقافية ونخب عسكرية ، لطالما سيطرت هذه الأخيرة على صناعة القرار في أغلب الدول ،مما أعاق بناء الدولة الحديثة ،خاصة في الحالات التي تحالفت فيها مع النخب السياسية ضد النخب المثقفة ، سواء بالتهديد أو الترغيب ، خاصة إذا ما تعرضت النخب للاستقطاب الدولي وانضمت إلى فرق دينية وإيديولوجية مما يجل تأثيرها على النخب العسكرية ضعيفا .

- **الانقسامات الطبقية:** تمثل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية نمط حياة شعب ما يحددها العامل المادي أو البنية التحتية من خلال نمطا الإنتاج إذا ما كان رأسمالي أو اشتراكي ، في الوطن العربي نجدها تتحدد حسب أغنياء وفقراء تفصل بينهم الطبقة الوسطى التي سميت بالابن التاريخي لسلطة الدولة كونها تخضع لعوامل الانتعاش والانكماش ، ويتم توريث الأفراد حسب انتمائتهم الطبقية في العائلة التي تحدد القيم والأصول الطبقية .

إن الانقسامات الطائفية في الوطن العربي كانت من أهم الأسباب في انتشار الصراع وتعطيل مشاريع بناء الدولة ، ولو عدنا لتاريخ نشأة الدولة العربية لوجدنا بأن جذور الصراع الطائفي ظهرت منذ زمن الخلفاء الراشدين وبين الأمويين والعباسيين ، وبالنسبة لخصوصية التنوع والانقسامات داخل الوطن العربي فمن المعروف أن حوالي 80% من سكان الوطن العربي من الناطقين بالعربية ،يدينون بالإسلام ويتخذون السنة مذهبا ، والنسبة المتبقية تضم قوميات وأديان وعرقيات مختلفة تشكل أحيانا غالبية في بعض الدول ،وأقليات في دول أخرى*.

ويمكن تقسيم الدول العربية حسب درجة التجانس والتنوع الإثني إلى أقسام ثلاث [1]:

- **الدول الأكثر تجانسا** : هي الأقطار التي تقل فيها نسبة الجماعات الإثنية عن 15% وتضم ثمانية دول منها قطر ،السعودية،الأردن،مصر ،ليبيا،تونس،الصومال ،سكانهم عرب لغة وثقافة ، مسلمون

هيكلية في الأنظمة الحاكمة طابعها الأساسي صعود تيار الإسلام السياسي إلى السلطة في عدد من البلدان وسعي التيارات الأخرى إلى تقويض هذا الحكم بثورات مضادة في كل من تونس ومصر.

* تشكل الجماعات اللغوية غير العربية 13 % من مجمل سكان الوطن العربي مثل الأكراد والبربر والقبائل الزنجية والتركمان والشركس منهم من تواجد قبل الفتح الإسلامي ومنهم من وفد إلى الوطن العربي في القرنين 19 و20 .وتضم الجماعات الدينية غير الإسلامية المسيحيين الذين يقسمون بدورهم إلى اليونان الروم الأرثوذكس والنساطرة والكاثوليك واليهود ، ضف إلى ذلك الديانات التوافقية غير السماوية كالصائبة واليزيدية والبهائية، وأيضا ديانات قبلية زنجية أين كان لكل قبيلة إله أعظم، أما الطوائف غير السنية فتضم الشيعة، الزيدية،،الدروز والعلويين والخوارج.

[1] محمود ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 244-247.

دينا،سنيون مذهبا وساميون حاميون سلالة . (وجود التجانس الإثني لا يلغي وجود توتر وصراع بسبب غياب التجانس الاجتماعي).

- **دول متوسطة التجانس** : هي الأقطار التي تضم تكوينات متعددة تتراوح نسبتها ما بين 15-25% من بينها الكويت ،الإمارات ،عمان،،والجزائر.
- **الدول الأكثر تنوعا** : تتميز بتنوع كبير بفعل كبر حجم الجماعات الإثنية التي تتجاوز 35% من السكان ، من بينها لبنان ،موريطانيا،السودان ،جيبوتي،المغرب،البحرين، العراق،سوريا *.

كما تبنت بعض البحوث تصنيفات أخرى حسب التنوع المذهبي والعرقي من بينها :

- **بلدان بها وحدة مذهبية وتنوع عرقي** :مثل الجزائر والمغرب لا يكاد يوجد بها غير أهل السنة إلا أنها مجتمعات متعددة عرقيا ، كالأمازيغ والبربر والسود وأهل سيناء.
- **بلدان بها وحدة عرقية وتنوع مذهبي** : من بينها دول الخليج.
- **بلدان بها تنوع مذهبي وتنوع عرقي** : من بينها سوريا والعراق ولبنان وتضم كل أنصاف المذاهب والعرقيات .

نتيجة لما تقدم عرضه يمكننا ملاحظة أن امتداد الطوائف في عدد من البلدان لا يعني بالضرورة وجود نزاع بينها أو وجود نزاع مع الدولة ، كما لا يعني وإن وجد النزاع بأنه متماثل في كل الدول لأن كل دولة تعنى بتجربة معينة تتقاطع خاصة مع طريقة مواجهة الدولة لها ، كما أن هذا الصراع يبقى نسبيا فهو لا يرتبط بالضرورة بالولاء الديني أو القبلي أو الإثني وإنما يرتبط بعوامل اقتصادية أو اجتماعية تجعل بعض الطوائف تستحوذ على امتيازات دون غيرها ، هذا الوضع يؤدي إلى انتشار الأزمات داخل الدولة وتبقى الانتماءات التقليدية مستمرة بسبب الظروف التي خلقتها إذا لم تؤطر الدولة هوية مشتركة لجميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى العزلة بتبني أطر بديلة(التحالف مع قوى خارجية) لأنهم يحسون بحجم

* تتجلى قمة التنوع الإثني في سوريا ، حيث توجد إلى جانب الأغلبية العربية السنية أكثر من سبعة عشرة جماعة إثنية ومذهبية ولغوية، منها العلويون والمسيحيون بمختلف طوائفهم وكلهم عرب لغة وثقافة ثم يأتي الأكراد وهم مسلمون سنة لهم لغتهم وثقافتهم التي جلبوها معهم من العراق وتركيا، يليهم، الدروز وهم مسلمون والأر من وهم أقلية مسيحية دينية ولغوية جاؤوا من بلادهم الأصلية أرمينيا. كما توجد جماعات إثنية أخرى كالشيعة الإثنى عشرية والشيعة الإسماعيلية واليزيدية وبقايا بعض الطوائف اليهودية.أما الطوائف المسيحية فهي متعددة أيضا ولكل منها تجمعاتها وكنائسها المستقلة ومرجعياتها وتفرعاتها العرقية، وهي الأقباط والروم الأرثودوكس والروم الكاثوليك، والكاثوليك اللاتين، والموارنة، والإنجيليون البروتستانت، وتتنوع حسب الانتماءات العرقية، إلى شرقية ولاتينية وسريان وكلدان وأرمن وآشوريين. وتختلف الطوائف من حيث أساليب حياتها ومدى قوتها وأعمالها وثرواتها، حيث ينتشر الشيعة في الريف ويشتغل أفرادها في الفلاحة، بينما ينتشر السنة في المدن ويميلون إلى التجارة والإدارة، وبهذا يشكل هذا التمايز الطائفي تقاطعا مع تمايز آخر على مستوى الطبقات الاجتماعية، فيتحول التجار من طائفة معينة إلى برجوازيين، بينما يتحول الفلاحون من الطائفة الأخرى إلى طبقة وسطى أو طبقة فقيرة.

الهوة بين إسهامهم الاجتماعي داخل دولهم وبين نصيبهم فيه، وتصبح أخيرا حلقة من سلسلة المعيقات التي تجد الدولة نفسها في محاولة لتذليلها ببناء مؤسسات تكون كفيلة بذلك.

ضف إلى ذلك تظافر العوامل الخارجية في تسييس قضية الانقسامات كما أشرنا مسبقا ، نجد الدور الذي تلعبه الفواعل المتمثلة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في محاولة منها لتوعية تلك الأقليات بحقوقها وزيادة الضغط على أنظمتها ، كما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان .

قد يكون المجتمع متعدد الطوائف إثنية كانت أو دينية لكن ذلك لا يعني أيضا بالضرورة أن تكون الدولة طائفية ،أي أن الطائفية قد لا تسيطر على الحياة السياسية ،وهو ما ذهب إليه 'برهان غليون' في كتابه "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة" ، حيث أن اغتراب الدولة عن المجتمع هو ما يمثل الحافز لتأصيل الطائفية ، كون هذه الأخيرة تصبح استراتيجية تقوم النخب الاجتماعية بتفعيلها والتعبئة على أساساها لخوض غمار المنافسة السياسية من أجل الاستفراد بالمكانة في الداخل والخارج ، ويظهر لنا هنا كيفية استخدام الدين كأداة لتوجيه السياسة.

إذا فتسييس التنوع والتعدد داخل المجتمع من شأنه تحويل الولاءات الطائفية إلى ولاءات سياسية وبالتالي فالتعددية الدينية والمذهبية داخل أي دولة ليست السبب في ظهور الأزمة وإنما يرجع ذلك إلى غياب الطابع القومي وغياب شروط العادلة والمساواة التي تؤدي إلى تعميق الشروخات بين الطوائف.

صحيح أن الدول العربية خضعت للاستعمار وخاضت الحروب والثورات من أجل الاستقلال وهي تمثل عالما واحدا متجانس نسبيا في تركيبته الاجتماعية التي تقوم على روابط قبلية بدلا من روابط المؤسسة ، وبالرغم من اختلاف شكل نظمها السياسية وشكل الدساتير والاختلاف في شرعيتها ومشروعيتها ،إلا أنها تشترك أيضا في العوامل التي أوجدت الوضع الحالي و التي أثرت على مشروع بناء الدولة وذلك بسبب إفراغ الدساتير أو تفسيرها بما يتلاءم ومصالح السلطة إلى جانب غياب التعددية الفعلية والتداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات النزيهة والفصل بين السلطات ،ما جعل الأنظمة والشعوب تعيش في حالة تبعية تغيب عنها المشاركة والمنافسة ، وغياب الممارسات الديمقراطية حول الدول إلى حلبة صراعات .

إن الدولة العربية أصبحت تخضع لتحديات داخلية وخارجية سواء فيما يتعلق بطبيعة المؤسسات ومدى فاعلية آدائها وشرعيتها ، أو فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع وهذه العوامل بدورها ترتبط بعوامل داخلية أخرى فضلا عن العوامل الخارجية و التاريخية ، وهو حال العديد من الدول.

فمعظم الدول العربية عاجزة على تطبيق أو تطوير نموذج الحكم الراشد لأنها لم تنجح في تكوين مؤسسات تمثيلية تكون قادرة على ضمان المشاركة المتكافئة والدورية والفعلية لكل الفئات الاجتماعية المختلفة ، ضف إلى ذلك عدم قدرتها على تحقيق العدالة في توزيع الثروة والفرص واحترام التنوع الهوياتي الأمر الذي غيب الانسجام الداخلي وأضعف المشاركة وأسقط نظام الجودة السياسية –لا شرعية ولا

مشروعية– فأصبع غياب الاستقرار النموذج الذي يخيم على هذه الدول مما يعزز ضعفها ويعطل عملية البناء .

ومن الرؤى الداعمة لهذا الطرح ما ذهب إليه الدكتور' خليل العناني' في جلسة حوارية بعنوان "بناء الدولة منوط ببناء القيم" خلال منتدى الجزيرة الحادي عشر المنعقد في 2017 ، حيث أشار بداية إلى أن الدولة العربية في شكلها الحالي مرت بستة أطوار♦ ، وحدَّد أربعة أسباب ترتبط بأزمات الدولة في الوطن العربي وتفسِّر فشل عملية البناء فيها :

أولها :عملية بناء الدولة كانت فوقية ،في غياب توافق مجتمعي.

ثانيًا :استخدام الوسائل القمعية المتطرفة بعيدا عن مبدأ الحرية

ثالثًا :لا تستند الدولة في تجارب البناء على مبدأ المواطنة أو المساواة بين طوائفها (تمييز على أساس الدين أو المذهب،الانتماء السياسي والديني) .

ورابعا : كل القوى تحمل تصورا خاصا بها حول الدولة (القوميين ، العلمانيين ، الإسلاميين..) هذا التصور لا يعبر عن أي نوع من الشراكة لبناء دولة تجمع كل .

يشير المخطط الموضح أدناه إلى العلاقة بين مختلف الأزمات التي تعاني منها الدولة في الوطن العربي

♦ أولها : الدولة الوطنية أو الدولة القُطرية التي جاءت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية؛ وسعت لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي عن الغرب، ثم التحديث. الثاني:الدولة القومية .الدولة المترهلة أو الدولة المتضخمة أمنيًّا وبيروقراطيًّا وكان هدفها توفير حدٍّ أدنى من التنمية،إلا أنها انتهجت سبل القمع مثل نموذج دولة ابن علي والقذافي .الطور الرابع هو تشكيل الدولة على النموذج الإسلامي مثل السودان، لكن سرعان ما تحولت إلى استبداد سلطوي بغطاء ديني أما الطور الخامس فهو الدولة المفككة؛ حيث تحولت الدول العربية إلى دول صغيرة ومشاريع للتقسيم في اليمن والصومال وغيرهما وانتهى الحديث حول الوحدة إلى محاولة للحافظ على هذه الدولة .والطور السادس هو تحول الدول العربية إلى أشباه دول.

الشكل(4) : مخطط يوضح العلاقة بين أزمات الدولة وبناء الدولة

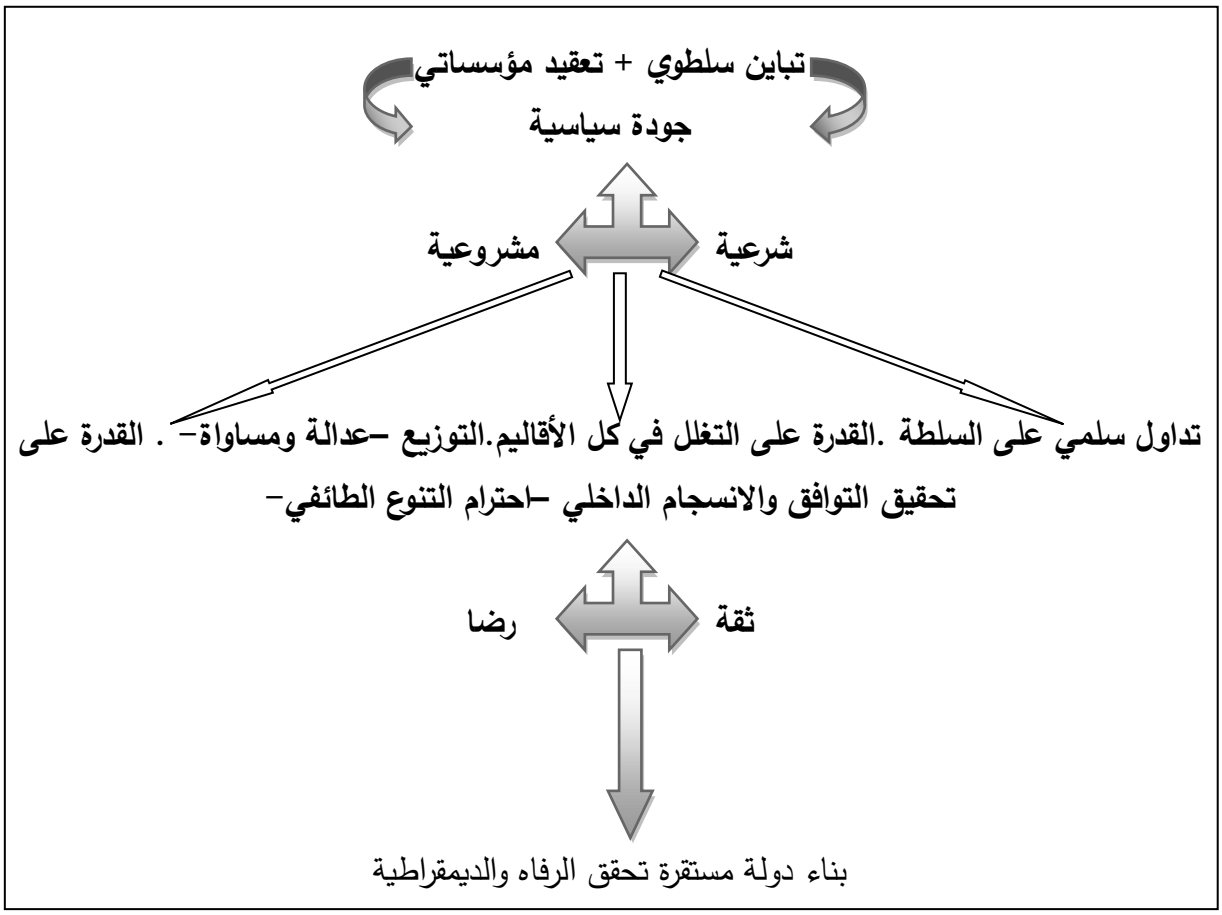

المصدر : من إنجاز الباحثة

الفصل الثالث:
بناء الدولة العربية في ظل رهانات البيئة الدولة لعالم ما بعد الحرب الباردة

- **تمهيد :**

من خلال موضوعنا استراتيجيات بناء الدولة في الوطن العربي بعد الحرب الباردة ، يبدو جليا أن التحليل ينطلق من مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مما يحتم علينا الاعتماد على هيكل النظام الدولي والمتغيرات الجديدة في البيئة الدولية التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الباردة (الفواعل ، القضايا المفاهيم ....) وتأثيرها على الدولة العربية باعتبارها عضوا في النظام الدولي وبالتالي انعكاسات ذلك على سياسات البناء وما يترتب عنها من تداعيات داخليا وخارجيا .

في هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الملامح التي طبعت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة وبحكم أن هذه الفترة ممتدة زمنيا وتتداخل فيها العديد من الاعتبارات فإن العناصر التي سنقوم بتحليلها في خضم هذا الطرح تندرج ضمن تقسيمين اثنين ارتأينا أنهما يمثلان مراحل ضمن فترة الدراسة ألا وهما: ظهور النظام الدولي الجديد ؛ حرب الخليج وموجات التحول الديمقراطي، ثم مرحلة ما بعد 11 سبتمبر ومكافحة الإرهاب. وضمن هذه المراحل سنتطرق إلى نموذج الدولة في العراق وأيضا الدولة في السودان تتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول : المتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وعلاقتها بالوطن العربي**
  - ✓ المطلب الأول :التحول في ملامح النظام الدولي
  - ✓ المطلب الثاني : التحول في المفاهيم والنظريات
- **المبحث الثاني : تداعيات بروز النظام الدولي الجديد على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي**
  - ✓ المطلب الأول : المشاريع الأمريكية –الأوروبية
  - ✓ المطلب الثاني : تشخيص أزمة بناء الدولة في العراق
  - ✓ المطلب الثالث : الدولة الفاشلة في السودان

➢ المبحث الأول : المتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وعلاقتها بالوطن العربي

المنافسة الطويلة على السيطرة العالمية لفظت أنفاسها الأخيرة في بداية التسعينات من القرن العشرين عقب سقوط جدار برلين وتفكك الكتلية الشرقية ومن ثمة انهيار الاتحاد السوفييتي، لتظهر في الأفق بوادر عالم جديد عالم ما بعد الشيوعية ، ليخلف نظام الثنائية القطبية الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة ويفسح المجال أمام نظام جديد مهد لتعريف أبعاده وصياغة مبادئه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" من خلال حرب الخليج الثانية .

و الواقع أن التحولات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة قد أدخلت العالم في مرحلة نوعية جديدة تمخض عنها جدل واسع حول طبيعة وملامح الوضع الدولي ، بحيث حاولت العديد من الدراسات والبحوث توصيف النظام الدولي* في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كشكل جديد من أشكال تنظيم العلاقات الدولية في سلسلة من المفاهيم والمصطلحات (نظام العولمة ، الأمركة ، اللانظام العالمي ، أمريكا أولا ، أمريكا فوق الجميع ....) ، هذا النظام قد مر بعملية تحول من طابع إلى آخر وفقا للتغير الذي حدث في علاقات القوة والنفوذ بين القوى الدولية حسب إمكانياتها وتوسع مصالحها .

إن أبرز معالم الوضع الدولي بعد انهيار نظام الحرب الباردة حسب تعبير الدكتور "حسين توفيق إبراهيم" تتمثل في :

" ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول ، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات ، بخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات، واتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة ،وبالذات في ظل تطورات اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية،وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع ،وبخاصة مع تمدد ما يعرف ب« المجتمع المدني العالمي » ، والذي يتكون بصفة أساسية من المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية ،إضافة إلى تصاعد النزعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف

---

* غالبا ما يتم الخلط بين مصطلح النظام ومصطلح المنتظم والمنظومة وأيضا مصطلح النسق الدولي ، في هذا الإطار قدم الباحثون العديد من التعريفات لمفهوم النظام الدولي. عرفه " نورمان بارلفورد" و " جورج لنكولن " بأنه ترتيب للعلاقات البينية للدول في وقت معين ، و عرفه " أنتوني دولمان" بأنه نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين وله القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة تطبقا لعدد من القواعد المكتوبة و غير المكتوبة ، و أشار " علي الدين هلال" إلى أن مصطلح النظام الدولي يستخدم للدلالة على مجموعة التفاعلات أو شبكة علاقات القوى تعاونية كانت أو صراعية والتي تتم بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين الإقليمي والعالمي ، و التي تجري وفقا لنسق أو منظومة معينة من للقيم ،وأضاف " مورتن كابلان" بأن النظام الدولي هو مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها والتي تستند إلى قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية.

في العديد من مناطق العالم ، وتزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول ،مثل مشكلات المخدرات والأمراض الفتاكة والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها . "

يمكن حصر التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة كمرحلة جديدة اتسمت بمتغيرات نظرية وإستراتيجية في ثلاث تحولات رئيسية [1]:

- تحولات جيوسياسية ترتبط بهيكل وبنية النظام الدولي
- تحولات اقتصادية تتعلق بتوزيع وترتيب عناصر القوة في النظام الدولي.
- تحولات قيمية إثر تحول العلاقات الدولية من علاقات إيديولوجية إلى علاقات حضارية

✓ **المطلب الأول : التحول في ملامح النظام الدولي**

- **الفرع الأول : التحولات الجيواستراتيجية**

يتفق معظم الباحثين و المفكرين على أن مجال العلاقات الدولية يتميز بحركية و ديناميكية تتوافق مع بروز و أفول متغيرات عديدة ، لذلك كان النظام الدولي هو الآخر قابلا للتغير و التحول بتغير الوحدات المكونة له أو بتغير طبيعة التفاعلات بينها .

على إثر زوال المواجهة بين المعسكرين في ظل نظام الثنائية القطبية دون حرب نظامية عسكرية تمخض عن انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة انهيار " نظام وستفاليا" ، " نظام فرساي " و " نظام يالطا" ، و برز للوجود عالم جديد بدون حدود ، نظام معولم يتجاوز الدولة ، هو عالم بدون معالم ثابتة أعيد من خلاله طرح مسألة الحدود ، عالم بدون عدو واضح أصبح فيه الخطر يأتي من الجنوب .[2]

هذا النظام الجديد تجلت بوادره مع الرئيس السوفييتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" الذي استخدم المصطلح للمرة الأولى ليعبر عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، وظهور تقارب بينهما يحكمه مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى [3]، هو نفسه المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي السابق "وولكر بوش" في خضم أحداث غزو القوات العراقية الكويت.

---

[1] مصطفى بخوش، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة***، (القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2006) ، ص 17.

[2] مصطفى بخوش ، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" ، ***مجلة العلوم السياسية***، العدد 3، أكتوبر 2002 ، ص ص 161-176.

[3] علي الدين هلال ، "النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل "، ***مجلة عالم الفكر***، العدد 3، 1995 ، ص11.

لقد كان تدمير العراق في حرب الخليج الثانية الفعل المؤسس لهذا النظام الجديد ،حيث فتح المجال لظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة وبروز نواياها بشكل واضح خاصة بعد خروجها من نطاق العزلة ،من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية والعمل على ترسيخ القيم الغربية التي تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان و الحرية الاقتصادية ... ، إلى جانب التأكيد على دور القوة في النظام الدولي ، ولا يتعلق الأمر هنا بالحديث عن القوة العسكرية فقط باعتبارها عاملا محدد لقوة الدولة ، بل عن قوة متعددة الأبعاد تشمل الجانب الاقتصادي والسياسي ، الاجتماعي والتكنولوجي كذلك ، و تؤكد على إعادة هيكلة عناصر القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وبالرغم من وجود اتفاق حول تأثير نهاية الحرب الباردة على النظام الدولي ، إلا أن الجدل كان واسعا حول فعلية بروز نظام دولي جديد من عدمه ، و قد ظهر في هذا الإطار ثلاثة اتجاهات .

1. وجود نظام دولي جديد:

يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بوجود نظام دولي جديد أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أن انهيار الاتحاد السوفييتي قد فسح لها المجل للبروز بكل مقومات التفوق ،مما جعلها تتربع على المسرح الدولي في غياب أي تحد ،وفي ظل ما تمتلكه من عناصر للقوة ،تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الحفاظ على الاستقرار الدولي ،وتوجيه وإدارة الحركة العالمية دون منافس ، ضف إلى ذلك التحولات الكثيرة التي عرفها النظام الدولي التقليدي من خلال ظهور التكتلات الجديدة وثورة المعلومات والتكنولوجيا ، إلى جانب جملة التداعيات المترتبة عن ذلك كظهور تحديات دولية جديدة تتعلق بقضايا البيئة والتنمية و الثقافة و الإنسان.

2. لا يوجد نظام دولي جديد وإنما انتقال لحالة تعدد القوى:

شكك أنصار هذا الموقف في صحة ظهور نظام دولي جديد ، إذ يرون بأن التحولات الملحوظة على الساحة الدولية هي مجرد أوضاع جديدة غير ثابتة لا تعبر عن نظام تغلب عليه فئة القوة العظمى ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من مسؤولياتها تجاه قيادة العالم بتوظيفها للقوة العسكرية ، إلا أن التفاعلات الدولية الجديدة لا تتطلب استخدام القوة العسكرية منفردة ، لأنها أصبحت تواجه الكثير من القيود بسبب انتشار سياسة الاعتماد المتبادل .

اعتقد " هنري كيسنجر" بأن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين سوف يضم على الأقل ست قوى أساسية ، ألا وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا ، الصين ، اليابان ، روسيا والهند ، إلى جانب دول متوسطة أو صغيرة الحجم ، تلك القوى تنتمي إلى خمس حضارات متباينة ، فضلا عن وجد ول

إسلامية ستكون مؤثرة في الشؤون الدولية من خلال مواقعها الإستراتيجية وتعدادها الضخم ومواردها البترولية [1].

3. نظام دولي انتقالي "نظام في طور التكوين :

دافع أصحاب هذا الاتجاه على فكرة مفادها أن التحولات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة قد أحدثت تغييرات جذرية في النظام الدولي ، إلا أن هذا النظام الجديد لم تتبلور ملامحه بشكل فعال ، لم يستكمل قواعده ومبادئه و قيمه لذلك غالبا ما كان يوصف بمصطلحات ومفاهيم عدة كل تعبر عن رؤيتها ،بل أن مفهوم النظام في حد ذاته قابل للتأويل بسبب عدم وضوح فكرة قياس القوة وتوزيعها بين الدول ، و بالتالي نمط العلاقات القائمة بينها.

و انطلاقا من مفهوم بنية أو هيكل النظام الدولي الذي يتحدد وفقا لتوزيع القدرات بين القوى ،ويشير إلى ترتيب الوحدات السياسة وحالة التفاعل بينها (أحادي القطبية ، ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب) ، وفي إطار قدرة تلك الوحدات على التأثير على غيرها من خلال عناصر القوة ، تضاربت المواقف حول ما إذا كان النظام الدولي نظام أحادي قطبية تسيطر عليه قوة منفردة ، أو أنه نظام دولي تتعدد فيه القوى.

1. اتجاه النظام الدولي أحادي القطبية :

غياب المعسكر الشرقي من الساحة الدولية أحدث وضعا جيوسياسيا جديدا ودفع نحو تحول التوازن النسبي للقوة ،حيث أن سقوط الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة كان له أثر بالغ في بروز تلك الأخيرة كقوة مهيمنة على المسرح الدولي .

يستند أنصار هذا الموقف على إعطاء الأولوية للقوة العسكرية ، أين يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور القطب الوحيد المسيطر ، وحتى في ظل وجود قوى صاعدة إلا أنها لا تمتلك كل المقومات لتكون قطب دولي له مؤهلات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وأيضا ثقافية تمكنه من بناء تصور استراتيجي للسياسة العالمية . ويؤكد " غسان سلامة" بدوره على ذلك إذ يرى بأن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي ،وهي اسبرطة في تفوقها العسكري ،الأمر الذي لا يضعها في منصة التفوق فقط ، وإنما في وضع الهيمنة عل المستوى العالمي ، وهذا التفوق العسكري يستعمل كمبرر للتدخل في العالم[2] .

---

[1] صموئيل هنتنجتون ، ***صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي***، ترجمة طلعت الشايب ، (هيئة الكتاب المصرية للنشر ، ط 2 ، 1999)،ص19.

[2] غسان سلامة ، "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية "، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 288، 2003 ، ص ص 4-20.

الرأي بذاته قد طرحه " شرلز كروتامر" الذي ذهب إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل هو عالم القطب الواحد ، حيث أن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون ،القوى الاقتصادية و القوى الغربية عموما لا يتعدى دورها القيام بتنفيذ التوجهات الأمريكية [1].

ضف إلى ذلك ، فإن ما عمق من وجهة نظر المدافعين عن هذا الموقف هو الدور الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ضد الإرهاب والدول المارقة ،أين أكدت على قدرتها على ممارسة الضغط والتأثير وتوجيه سياسات الدول ، من خلال أسلوب التغلغل والتدخل العسكري ، واستنادا إلى سياستها الخارجية واستخدام وسائل الاتصال والإعلام الحديثة (الدعاية والحرب النفسية...).

يعد "جوزيف ناي " من أهم المدافعين عن هذه الفكرة ،إذ يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مصادر القوة التي تجعلها الدولة الأقوى عالميا ، فهي تجمع بين المصادر المادية والمعنوية للقوة "القوة الصلبة و القوة اللينة " التي تدعم قيادتها للعالم *.

لقد قام العديد من المنظرين الأمريكيين منهم خاصة بتقديم تصور لعالم ما بعد الحرب الباردة ، تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية شرطي العالم وهي الضامن الوحيد للأمن و الاستقرار وتحقيق الرفاهية ، هذا التصور الذي تجسد بشكل فعال في تصورات خبراء وصانعي السياسة الخارجية وعملوا على تحقيقه بتبني جملة من الاستراتيجيات. نذكر على سبيل المثال المفكر " فرانسيس فوكوياما" ياباني الأصل الذي قدم أطروحة نهاية التاريخ لتعبر عن نهاية الصراع الإيديولوجي بين الغرب والشرق وسيادة القيم الليبرالية في العالم ، ليشهد العالم مرحلة جديدة في توزيع القوة والقواعد التي تحكم المسرح الدولي.

واعتبر" صموئيل هنتغتون " في أطروحة صدام الحضارات و إعادة صياغة النظام العالمي أن الإسلام هو التهديد البديل للشيوعية ، والسيادة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذا النظام تعتبر حتمية لتحقيق الاستقرار والأمن الأمريكيين، ولقيم الحرية و الديمقراطية والاقتصاد المنتج والنظام الدولي الجديد، سيكون العالم من دون الدور القيادي المؤثر لأمريكا أقل أمناً، وأكثر فوضى، وغير قادر على النمو الاقتصادي[2].

---

[1] موني عليلي ، ***السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة'*** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001)، ص 11.

* يرى جوزيف ناي بأن القوة الصلبة هي القدرة على التحكم في الآخرين من خلال استخدام المصادر المادية :العسكرية والاقتصادية ، في حين أن القوة اللينة تعني جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى . وحلل ناي مصادر القوة الناعمة الأمريكية ، إذ يرى بأنها أكثر دول العالم جذبا للهجرة وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية و هي تحتل المرتبة الأولى في نشر الكتب والمجلات والدوريات العلمية مما يجعل الثقافة الأمريكية وجها من أوجه القوة .

[2] Samuol p- Huntington, why international primacx matters, ***Internat loal security*** , spring 1983 ,P83.

في هذا الصدد يقول الكاتب الأمريكي " فريد زكريا" : " إن الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من أي دولة أخرى في التاريخ ، في عالم لا تتزعمه ولا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية سينعدم الاستقرار وتسود الفوضى ، كل السياسات المناهضة للمواقف الأمريكية تعتبر تهديدا للسلم و الأمن الدوليين[1].

هذا القول لا يختلف كثيرا عما أشار إليه " زبيغنيو بريجنسكي" الذي وصف الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العالمية العليا ، بل القوة العالمية الوحيدة والأولى التي تتحكم في علاقات القوة [2].

2. اتجاه النظام الدولي متعددة الأقطاب :

أنصار الموقف الثاني يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة غير قادرة على السيطرة على مختلف التفاعلات في العلاقات الدولية في ظل وجود قوى تنافسية أخرى كالمنظمات والدول التي تتمتع بقوة اقتصادية و سياسية و تكنولوجية أيضا ، منها اليابان والصين و الاتحاد الأوروبي مع بروز تركيا مؤخرا كقوة أخرى مهددة ، فالنظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة يعرف توزيعا وانتشارا عدديا للقوة ، و لا يمكن لدولة ما منفردة أن تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة .

إلى جانب ذلك استند المدافعون في دعم موقفه على حجج عدة أهمها حدود القوة الأمريكية في المجال الاقتصادي ،وهو ما يؤكد على قصور إمكانياتها في توجيه مجريات الأحداث الدولية ، بل وأنها تعاني في الكثير من الأحيان من توتر في علاقاتها التجارية الدولية بسبب التضييق على بعض سياساتها التجارية قد يصل أحيانا إلى التهديد الاقتصادي*، جنبا إلى جنب مع ارتفاع الأعباء المادية والاجتماعية التي انعكست بالسلب على سياساتها الداخلية ، وبالتالي التشكيك في احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الواحد.

من أهم المنادين بهذا الطرح نجد "بول كينيدي" الذي أقر بصعوبة استمرار نموذج الهرم الذي تعتلي قمته الولايات المتحدة ، وأيضا "جوشوا غولدشتاين" ، إلى جانب " آدم روبرتس" الذي أشار إلى احتمال تقليل استخدام القوة العسكرية في العديد من القضايا بسبب توسع ظاهرة الاعتماد المتبادل والمسؤولية المشتركة .

بناءا على ما تقدم ، وأيا كانت مواطن الاختلاف حول طبيعة وبنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وإن تعددت التفسيرات حول طبيعة العوامل التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، فالمؤكد أن

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ، ***تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2007) ، ص 104.

[2] زبيغنيو بريجنسكي،***رقعة الشطرنج الكبرى :الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية***، ترجمة أمل الشرقي ، (عمان :الدار الأهلية للنشر، ط 1 ، 1999)،ص11 .

* مثلا لا تسمح البرازيل بدخول المنتجات الأمريكية ولا تسمح الهند والفلبين بدخول السيارات الأمريكية وتمنع اليابان الشركات الأمريكية من الدخول في المناقصات، كما تمنع جنوب إفريقيا الشركات الأمريكية من التقدم لعطاءات الهواتف ، يضاف إليه تراجع حصتها من إجمالي الناتج العالمي من % 50 عند بداية الحرب العالمية الثانية إلى حوالي% 22.5 .

هذا النظام اتجه نحو تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم قدرة القوى الأخرى على إحلال التوازن والتأثير على صياغة الشؤون العالمية .

- **الفرع الثاني : التحولات الاقتصادية**

تحولت الحدود التقليدية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة وأصبحنا نتحدث عن حدود نفوذة يصعب فيها فصل الداخل عن الخارج ، و لما كان المتغير الاقتصادي ضمن المتغيرات المؤثرة على النظام الدولي على مدى التاريخ فأهميته تتزايد بشكر كبير في إدارة العلاقات والتفاعلات بين الدول *، إذ أن انعكاسات نهاية الحرب الباردة لم تؤثر فقط على الخريطة الجيوسياسية وحسب ، بل إن تلك التحولات الدولية مست أيضا النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح يحمل صفة نظام اقتصاد عالمي ، تخطينا فيه المسافات والحواجز الاقتصادية من خلال عولمة الأحداث والأوضاع الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل إلى جانب بروز التكتلات الاقتصادية لمسايرة الحركية الاقتصادية في العالم .

أولا : العولمة *

إن معظم الظواهر التي تميز الوضع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة حقيقة تمثل مؤشرات لما يعرف بظاهرة العولمة باعتبارها آلية من آليات الهيمنة الأمريكية على العالم حسب ما ذهب إليه الكثير من الباحثين ، فالعولمة تعد نمطا حضاريا يعكس النموذج الغربي بامتياز ، وإن تطرق البعض للقول بأن صيغ العولمة تختلف كثيرا عن أيديولوجيا الأمركة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى القوة المحركة للعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة أيضا.

---

* تتحدث بعض الدراسات عن دبلوماسية رجال الأعمال بوصفها إحدى الأدوات المهمة في إدارة العلاقات بين الدول ، أيضا ما يعرف بدبلوماسية التنمية التي تدور في نطاق النشاط الخارجي للدول من أجل جذب الاستثمارات الخارجية و التكنولوجيا المتطورة ونظم الإدارة والتشغيل الحديثة إلى الاقتصاديات الوطنية اجل زيادة القدرات التنافسية.

* يتداخل مصطلح العولمة مع مصطلح العالمية ، فكلمة Globalisation/Mondialisation ليس لها نفس الدلالة ، تعني الأولى العالم وهي مركبة من كلمتين Tion .Mondus باللغة الفرنسية ، أما الثانية فتعني Tion Global و تعني الشمولية أي العالم أجمع ومن هنا جاء المصطلح باللغة العربية : العولمة والكوكبة والكونية ، فالعولمة هي توجه Tendency تقوم على التداخل القومي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل وتراجع التركيز على الدولة كعنصر أساسي ، والانتقال إلى مستوى أعلى من التفاعلات الدولية الجديدة والأشخاص و المنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدول الوطنية في سيادتها . يرى الأستاذ برهان غليون أن العولمة عبارة عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية و العملية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ،وبالتالي لهوامشها أيضا.

تشير العولمة كمرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي إلى دخول العالم حقبة زمنية متقدمة من التطور، يمكننا أن نلمس مؤشراته في مجالات عدة كالاتصالات ،المواصلات ،الصناعات، الطاقات والبحث العلمي.... ، الشيء الذي ترتب عليه تغيير في المبادئ الاقتصادية التي تحكم المبادلات التجارية والأسواق الحرة إلى جانب المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات ، نذكر من بينها قوانين الاستثمار والإنتاج والتسيير و التمويل... إلخ .

فالعولمة الاقتصادية جعلت الاقتصاديات الوطنية تتبنى طابع الاقتصاد العالمي بالاندماج مع اقتصاديات جديدة (على المستوى المالي والخدماتي) وانتقال الولاء إليها ، فيتحول من خلالها مركز اتخاذ القرار إلى مراكز عبر وطنية فوق الدولة ، صعود هذه الفواعل الجديدة ذات الطابع التجاري والصناعي سمح بتحديث ظواهر جديدة في البيئة الدولية تركز على المنافسة وعولمة الأسواق ، بتحرير التجارة ووضع استراتيجيات توجه ديناميكية الاستثمارات (رؤوس الأموال والتكنولوجيا) في سوق النقد .

ولأن هذه الظواهر تستند في مجملها إلى توجهات القوى الاقتصادية الكبرى فقد أثرت على اقتصاديات الدول الأخرى، بحيث أدت إلى غزو أسواقها وتعرض أنظمتها الاقتصادية للانهيار لأسباب عدة من بينها ارتباطها بحركة المضاربة المالية على المستوى الدولي، حيث أن حرية انتقال وتحويل السيولة المالية الدولية تخلق مجال اقتصادي لا يخضع للمظلة التنظيمية للدولة فيحرمها من التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها ، وقد يعرضها للركود الاقتصادي والتضخم ، ولا يقتصر الأمر على سوق المال بل يمتد أيضا إلى سوق العمل، من خلال الاستثمار في القوة البشرية بالبحث عن اليد العاملة المؤطرة عالية التأهيل .ولأن أصحاب رؤوس الأموال والعمال والمستهلكين أيضا أصبحوا مرتبطين بشبكات الاقتصاد العالمي كما هو حال دولهم فإن ذلك قد أدى إلى قطع الروابط بين المنتجين والمستهلكين و بين أوطانهم حفاظا على مصالحهم الخاصة وهذا يفرز بدوره تراجع مكانة الدولة والشعور بالوطنية .

ضف إلى ذلك التغيير الذي طرأ على الجوانب السياسية والمتجلي في تراجع دور الدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان ، إذ أن العولمة السياسية قد خلقت نموذج حكم عالمي يتعدى حدود الدول وسيادتها، خاصة وأن العديد من العلاقات تلزم الدول بتبني قواعد و أحكام وسن تشريعات لتنظيم أنشطتها المختلفة وفقا لالتزاماتها الموقعة في الاتفاقيات والمعاهدات داخل المنظمات والتكتلات ، لتصبح البيئة الداخلية للدولة مسرحا لمختلف التفاعلات الصراعية والتعاونية مهما كانت طبيعتها .

و إذا ما تعلق الأمر بالعولمة الثقافية فيمكن أن نلمح التوجه نحو الانفتاح و التجانس الثقافي على غرار التركيبات الاجتماعية من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيات التي قلصت من حجم العالم في شكل قرية صغيرة تتصف بسرعة التدفقات والسلع والخدمات.

وبغض النظر عن الكم الهائل من التعاريف التي قدمت لمفهوم العولمة أو النقاشات حول تأثيرها الإيجابي والسلبي خاصة على العالم العربي– كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا– فالعولمة ظاهرة كونية أضحت تتحكم في كل جوانب العلاقات الدولية .

ثانيا : التكتلات الاقتصادية

إن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة عرفت تغييرا في ترتيب عناصر قوة الدولة ،إذ أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى تراجع دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية بسبب تدني منفعة القوة العسكرية * ، ذلك لأن استخدام هذه الأخيرة أو التلويح بها قد تسبب من جهة بخسائر فادحة وتكاليف مدمرة وباهظة أرهقت كاهل الدول، ويستدل الباحثون على ذلك بانهيار الاتحاد السوفييتي الذي يعود لعدة

* أسباب تقلص دور القوة العسكرية، ترجع إلى مسألة نزع السلاح نفسها وتخفيضات الأسلحة بمختلف أنواعها . فقد باتت مسألة نزع السلاح التوجه العام للنظام الدولي الجديد . و هي تتم وفق أسلوبين : الأسلوب الأول؛ يتعلق بالأسلوب العمودي لنزع السلاح الخاص بالدول المالكة للأسلحة النووية والمنتشرة في بعض القوى الفاعلة في النظام الدولي، مثل : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين و روسيا، الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن. أما الأسلوب الثاني؛ فيتصل بالأسلوب الأفقي لنزع السلاح الذي يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول غير المالكة لها ،ويدل على تحويل مجال الصراع من شرق –غرب إلى شمال –جنوب – بعد الحرب الباردة . أي صراع بين تلك الدول الكبرى المذكورة أعلاه و تلك الدول التي تمثل دول الجنوب كالعراق، إيران وكوريا الشمالية، الهند، باكستان الدول التي يطبق عليها الأسلوب الثاني لنزع الأسلحة ألا و هو الأسلوب الأفقي . أما الأسلوب العمودي لنزع السلاح، فقد أصبح السمة الأساسية للتغيرات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة .

وتوجد العديد من المؤشرات التي تدل على تراجع دور القوة العسكرية نذكر منها : إحلال إستراتيجية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا محل إستراتيجية التسلح النووي الإستراتيجي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال حلف وارسو ، ضف إلى ذلك فقد أصبحت محادثات ومفاوضات الرقابة على التسلح ثانوية بعد الحرب الباردة بعدما كانت محورية لتوفير الأمن والاستقرار و التوازن في النظام الدولي ، على صعيد آخر نلمح تراجع ملحوظ للصناعات العسكرية الذي يقصد به تراجع خطر المواجهة النووية بعد الانكفاء الاستراتيجي وتقهقر عملية المنافسة في مجال التسلح ،مما ينعكس سلبا على القدرة الإنتاجية في مجال التصنيع العسكري وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي موقع الصدارة كما وكيفا ، و هو الوضع الذي أجبرها على افتعال حروب على شاكلة الحروب بالنيابة كما كان الحال في حرب الخليج لتفعيل وتنشيط الماكينة الصناعية العسكرية وتسويق البضاعة العسكري ، و المبالغة في إضفاء الطابع العسكري على مجال بحوثها العلمية ما هو إلا مصدر من مصادر الجمود أو الانهيار بعدما كان رمزا للفعالية خلال الحرب الباردة .وفي خضم انتشار تفعيل ظاهرة الاعتماد المتبادل بين القوى الفاعلية في النظام الدولي الجديد فإن إمكانية لجوئها إلى استعمال القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات أو اللجوء إلى التهديد النووي بات محدودا لأنها تلجأ بدلا من ذلك إلى تفعيل القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية تماشيا مع التحولات في العالم الجديد بعد الحرب الباردة .

أسباب من بينها اهتمامه في إطار سباق التسلح إلى تعظيم وتنمية القدرات العسكرية ، مما أدى إلى استنزافا طاقاته على حساب الاستثمار في القطاعات الأخرى [1].

فضلا عن أن التفاعلات و التوازنات الدولية الجديدة تحكمها القوة الاقتصادية والتكنولوجية من خلال أن التحولات والأوضاع الجديدة التي عرفها العالم لا يمكن مواجهتها بالآلة العسكرية فقط ، بل يتطلب الأمر المزج بين القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية أيضا ،وموضوع دراستنا المتعلق ببناء الدولة يؤكد ذلك، إلا أنه وبالرغم من صحة هذا الطرح لا يمكننا أن ننفي تماما الدور الفعال للقوة العسكرية خاصة في ظل الوضع التي أصبحت تخوضه الدول والدول الفاشلة أساسا بعد أحداث 11 سبتمبر.

إذا ، النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة ميزته هيمنة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ،ففي ظل الاهتمام المتزايد بالأمن الاقتصادي بدل الأمن العسكري أضحى الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصبا نحو التركيز على إقامة التكتلات الاقتصادية بدلا من الأحلاف العسكرية خاصة بسبب ازدياد التنافس الاقتصادي ، ولذلك سعت الدول إلى دعم قوتها الاقتصادية من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إنشاء تكتلات ومنظمات وتجمعات إقليمية بسبب انتشار العولمة الاقتصادية في إطار سياسة التكامل والاندماج* لضبط مستوى التوازن السياسي والاقتصادي ،والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها : تكتل نافتا NAFTA ، تكتل دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، الاتحاد الأوروبي ، مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى G8 ، ماركوسير Marcosur.....الخ.

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون ، ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة*** ، (عمان:دار الشرق للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2002)،ص38.

* يقصد بالتكامل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ،ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات . ويمكن أن يتخذ التكامل صوراً عدة تتدرج من إقامة منطقة للتجارة الحرة تلغى فيها التعريفات والقيود الكمية بين البلاد المشتركة وتحتفظ كل منها بتعريفاتها إزاء الدول الأخرى كحال الولايات المتحدة الأمريكية بامتدادها إلى المكسيك وكندا في إطار اتفاقية التبادل الحر الشمال الأمريكي والتي تمثل سوقا يحوي 360مليون نسمة ، إلى الإتحاد الجمركي حيث توحد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، مروراً بالسوق المشتركة حيث تلغى القيود على حركات عوامل الإنتاج كإشراف اليابان في شرق آسيا نظرا للامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي على السوق الآسيوية، التي تساهم فيها أيضا النمور الاقتصادية الأربعة(تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، انتهاءاً بالتكامل الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية حيث تتوحد فيها السياسات النقدية والمالية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي وخاصة بعد توسعه إلى أوربا الشرقية واعتماده للأورو كعملة موحدة.

والحقيقة أن ظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية *ليس ظاهرة جديدة ، فهي موجودة من بدايات القرن العشرين خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين كان لها طابع جيوبوليتيكي بسبب سياسة الاستقطاب التي اعتمدها القطبان آنذاك ،إلا أنها تنامت في العقد الأخير من القرن العشرين واتخذت شكلا جديدا يأخذ طابع تكاملي شامل ،كما كشفت عنه نظريات التكامل والاندماج بمختلف مدارسها ، وأصبحت خاصية أساسية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي، أين عرفت عملية التكامل الدولي مرحلة جد متقدمة على إثر تكريس سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في تلك التكتلات.

إن ترسيخ مضامين العولمة في النظام الجديد وامتداد تأثيراتها على الميادين السياسية والاقتصادية جعل التكتلات ضرورة ملحة للدول كبديل مؤسسي عن التحالفات التقليدية ، خاصة بسبب التوسع في قضايا التفاعل الدولي ،أين أصبح الاندماج الاقتصادي آلية لربط الأمن بالاقتصاد .و يعد الحرص على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات ، فزيادة حجم السوق تزيد من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتعاونة ، فضلا عن التمتع بوفرة الإنتاج الكبير وتحسين معدل التبادل الدولي ، فتح مجال المنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار، و خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ، ودرء المخاطر التي قد تتعرض لها الدول المتعاونة في المستقبل [1]. ضف إلى ذلك فتكريس اتجاهات التكتل والاندماج أصبح واضحا مع تعاظم دور المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى التجمعات الأخرى التي أصبحت كفواعل جديدة في النظام الجديد تواجه دور الدولة لتنوع أعمالها بين الإنتاج والتصدير والمنافسة وبالتالي فهي تتحكم في جوانب مهمة في الاقتصاد العالمي ككل .

لقد أضحى التوجه الواسع نحو التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي يعبر عن ثورة اقتصادية تميز النظام الجديد مردها تعاظم دور القوة الاقتصادية ، بغض النظر عن انتماءات الدول للشمال أو الجنوب فكلها تحاول تمتين الروابط الاقتصادية بالتركيز على آليات الاعتماد المتبادل الذي يكفل تأمين و استمرارية تلك الروابط وبالتالي ، فاستمرار تلك التكتلات يبقى مرهونا لحد ما بمدى التزام دولها وتدعيمها لسياسة الاعتماد المتبادل ، خاصة وأن المفاهيم الجديدة التي تجمع بين تلك الدول أصبحت أكثر مرونة ولا تتعلق بالضرورة بالجوار الجغرافي أو حتى بالعوامل والاختلافات الثقافية

* الإقليمية ظاهرة اقتصادية تتمثل في التمركز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا،أوروبا،جنوب شرق آسيا)،ولها جانب سياسي يتمثل في التوجه الجديد الذي أخذ يتبلور لدور الدول الكبرى التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي ،لأسباب متعددة كالجوار الجغرافي (قرب المسافة مفاده انخفاض تكاليف النقل)،الهاجس الأمني(الاستثمار في منطقة بعيدة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية وفقط ،الاستثمار في منطقة الجوار الجغرافي فهو يحقق الأرباح ويضمن الاستقرار وبالتالي الأمن)،العامل الثقافي التاريخي.

[1] محمد محمود الإمام ، ***تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي*** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2004)، ص 572.

والسياسية والاجتماعية والاقتصادية،بل أن ما يحكمها هو المصالح الحيوية والمنافع المشتركة والمتبادلة والفوائد الاقتصادية لتكون بذلك استجابة للتطورات العالمية التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة .

لقد بدأ عدد التكتلات الاقتصادية يزداد بقوة على الساحة الدولية، حيث تضاعفت مشاريع التكامل الإقليمي على سبيل المثال ،وحتى التجارب التي كانت قائمة اتجهت نحو التوسع للتكيف مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة من جهة ، والتكيف لمواجهة ظهور تكتلات موازية منافسة من جهة أخرى*.

ثالثا : الاعتماد المتبادل ♣

تقوم فكرة الاعتماد المتبادل على أن التحولات الجديدة والتحديات والرهانات التي تواجه العالم هي قضايا عابرة للقوميات تمس مختلف الدول ،وبالتالي فهي تتطلب مشاركة فعالة وعمل جماعي من أجل مواجهتها .

من خلال الاعتماد المتبادل تكون الدول مرتبطة ببعضها البعض ، بحيث تؤثر وتتأثر بأشكال مختلفة وبدرجات مختلفة ، ولأن الاعتماد المتبادل يتعلق بقضايا ذات طبيعة ونتائج عالمية فهو متعدد الأبعاد (إقليميا وعالميا) ، ومتعدد القطاعات (يكون في مجالات سياسية وعسكرية ولا يتعلق بالقضايا الاقتصادية فقط ، فالاعتماد المتبادل بين الدول ومختلف الوحدات الدولية الأخرى يعنى بقضايا مختلفة كقضايا البيئة (التلوث،الاحتباس الحراري..)،قضايا اجتماعية كالهجرة غير الشرعية ، الفقر ، الأمراض..) وبالتالي لا يمكن لدولة ما مواجهة تلك القضايا منفردة ، بل يجب تفعيل وتنسيق الجهود والموارد من أجل ضمان مصالح الأطراف المختلفة ، و لا يتأتى ذلك إلا باعتماد مجموعة من القوانين والسياسات ،وتفعيل دور المؤسسات للتعامل مع مثل هذه القضايا ، ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار والسلم في النظام الدولي ويمكنه أن يقضي على العداء والتوتر.

---

* نذكر على سبيل المثال : مبادرة الأورومتوسطية جاءت كفكرة موازية لما يحدث في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا . محاولة الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة مسار الآسيان بتجمع جهوي آخر هو تجمع التعاون الاقتصادي الآسيوي في المحيط الهادي APEC الذي يضم 15 من بدلان الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية وقوى آسيوية أخرى . الصراع الأوروبي الأمريكي خلال مفاوضات GATT حول الملف الزراعي و الثقافي . الخلاف الأوروبي الأمريكي حول قانوني 'داماتو' و'هيلمز–بيرتون–

♣ يعرف الاعتماد المتبادل بأنه تعبير عن العلاقات المكثفة بشكل غير مسبوق بين الدول ،التي يبقيها دوما في وضعية تبعية متنامية ،تحركها عوامل تقنية وأخرى نابعة من توسع المبادلات الاقتصادية وديناميكية رؤوس الأموال .كما يمكن تعريفه بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام الدولي للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم ، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية ،ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية .

ففي ظل اتساع مجال تأثير العوامل الاقتصادية وتعاظم دور القوة الاقتصادية اتجه المجتمع الدولي للبحث عن صيغ تشاركية تمكنه من مواجهة التهديدات المحتلمة على الأمن والاستقرار تكون الأكثر تكيفا مع متطلبات البيئة العالمية الجديدة،فكانت آلية الاعتماد المتبادل إحدى صيغ هذا التعاون . لا يتعلق بالقضايا الاقتصادية فقط ، فالاعتماد المتبادل بين الدول ومختلف الوحدات الدولية الأخرى يعنى بقضايا مختلفة كقضايا البيئة (التلوث،الاحتباس الحراري..)،قضايا اجتماعية (الهجرة غير الشرعية ، الفقر ، الأمراض ....)

اهتم كل من 'روبرت كيوهان' و'جوزيف ناي' بمسألة الاعتماد المتبادل وميزا بين نوعين :

- نمط الحساسية المتبادلة : يتشكل إثرها هيكل مقبول من كل الأطراف ،إلا أن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل في حد ذاته ، وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية جزئية.
- يتعرض هيكل العلاقات للسقوط لأن السياسة الخارجية لدولة معينة قد تمس هيكل العلاقات وتؤدي إلى تعطيل عمله ، فتلجأ الدول لأسلوب الانتقام ،ويسمى هذا النوع بالقابلية للتأثر *.

وبالتالي طبيعة الاعتماد المتبادل تتوقف على مؤشرات وعوامل عدة من بينها : حجم المعاملات التي تتم بين الفواعل ، درجة حساسية هذه الفواعل ومدى قابليتها للتأثر بالعوامل الخارجية ، ومدى توفر الأطر المؤسسة للتفاعل بين الوحدات المختلفة[1].

كما طور كيوهان وناي فكرة الاعتماد المتبادل إلى الاعتماد المتبادل المركب ، أين تم التركيز على التشابك والتداخل في الاعتماد بين دولتين أو أكثر ،لأنه يمكن أن يقود إلى تعزيز السلام وتقليص حالات الصراعات بينها، حيث ترتبط المجتمعات عبر عدة قنوات ، قد تكون روابط غير رسمية لوجود فواعل من غير الدول في الساحة الدولية ، ومع عدم استمرار هيمنة القضايا العسكرية على أجندة العلاقات الدولية تكون عناك قضايا جديدة مرتبة ومتعلقة بالأمن تجمع الدول مع بعضها لتتجه بذلك نحو مزيد من السياسات التعاونية من خلال توزيع الإمكانيات والموارد المتاحة بينها ، إلا أن ذلك لا يعني عدم استخدام القوة العسكرية بتاتا ، ففي المنطقة التي يكون فيها الاعتماد المتبادل المركب سائدا قد تلجأ الدول لاستخدام القوة العسكرية ولكن في علاقاتها مع حكومات ليست ضمن هذا الاعتماد[2] .

في سياق الإشارة إلى التحولات الاقتصادية التي عرفها الوضع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة من الجدير بالذكر أنه إلى جانب تلك التحولات فقد تكرس في المجتمع الدولي حقيقة انقسام العالم إلى دول

---

* من استقراء مختلف الأدبيات الاقتصادية يتبين وجود عدة تصنيفات أخرى من بينها التصنيف الذي يتحدث عن وجود ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل : الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية وهو ما يعرف بالتشابك الماكرو–اقتصادي. الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (شمال–جنوب). الاعتماد المتبادل الناشئ من تصرفات أو أحداث تقع في بلد معين ولكنا تولد آثارا اقتصادية في بلد آخر ويسمى بالتشابك البيئي.

[1] Robert Keohane , Joseph Nye , « Power ans Interdépendance in th information age » ***,Foreign Affairs*** , vol 77 ,N5 ,1998. PP 2-6

[2] ***Ibid***, p 10

شمال (أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) ودول جنوب (الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)على إثر التوزيع غير العادل للثروة * الذي وسع من الفجوة الاقتصادية بينهما ، فسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الثروات الإنتاجية العالمية إلى جانب سياسات المؤسسات المالية العالمية على رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتطبيع مفهوم الشمال للنظام الاقتصادي لها دور في تدني معدلات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر في دول الجنوب التي أصبحت مجرد مصدر ممون لمواد الطاقة الأولية ومجرد سوق استهلاكية واسعة ، وبالتالي ستؤول الأوضاع لا محالة إلى انتشار الفوضى بسبب انتشار الحروب الداخلية في تلك الدول في ظل عجزها على تحقيق التنمية وحماية الأسواق والحصول على شروط أفضل للتجارة والمعونات الاقتصادية كالقروض والمنح وأمام هذا الوضع تفشل بالضرورة عملية بناء الدولة،والأمثلة التي يشهدها القرن الحادي والعشرين على ذلك كثيرة .

هذه المعادلة ثنائية شمال/جنوب تتجاوز المستوى الاقتصادي لتشمل المستوى السياسي والاجتماعي ما يسهل تصوير الجنوب كبديل للعدو السوفييتي [1].

- **الفرع الثالث : التحولات القيمية**

على إثر الانهيار السوفييتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في ظل تسارع مجريات التفاعلات الدولية المحكومة بنظام العولمة ظهرت العديد من المحاولات التنظيرية الجديدة التي حاولت تفسير الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتحولات التي طرأت على منظومة القيم الدولية، من خلال التأكيد على دور وأهمية المتغير الثقافي* (الحضارة ، الدين ، القيم ، الهوية ...الخ) ، جاءت هذه النظريات لتعبر عن الهيمنة الغربية واعتبارها المصدر الوحيد للقيم والمبادئ في المجتمع الدولي ، على أساس أنها جاءت لخدمة مصالح البشرية.

إن إعلاء دور العامل الثقافي بعد نهاية الحرب الباردة جاء على إثر تراجع العديد من المسائل المثارة وتغير طبيعتها ، بحيث برزت في النظام الدولي قضايا دولية جديدة استحوذت على اهتمام دولي

---

* برزت خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي جملة من الحقائق تثبت هذه المعادلة نذكر منها : يملك 16 % من سكان العالم في بداية التسعينات 82% من الثروة العالمية وهم من دول الشمال ، في حين نجد أن 61% لا يملكون إلا 5 %من هذه الثروة . ازداد الناتج الداخلي الخام في بلدان الشمال ب 18592 دولار بمعدل 833 دولا سنويا ، بينما نجد الناتج الداخلي الخام لكل فرد في إفريقيا جنوب الصحراء في نفس الفترة ارتفع فقط إلى 206 دولار أي بمعدل 8.5 دولار . يملك أكثر من 4 مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم ، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية.

[1] بخوش ، (حوض...)، ***مرجع سابق*** ، ص ص 10 ،11.

* يعرف "إدوارد تايلور " الثقافة بأنها " الكل المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع " .يمكن القول بأنها نمط حياة لمجتمع ما ونمط العلاقات التي تربط أفراده بتوجهاتهم.

مشترك لا تتعلق فقط بالتسلح وانتشار الأسلحة النووية بل هي قضايا ترتبط بالنظام المعولم، خاصة وأن آليات هذا الأخير خلقت تربة خصبة لنشر مفاهيم القومية ، الهوية ، العرقية ، الإثنية ، الانتماء ، المواطنة ، التاريخ، المعتقدات، حقوق الإنسان ، التنمية ، حماية البيئة *..... وغيرها كثير.

لقد كانت الإيديولوجية هي الموجه للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال مرحلة الحرب الباردة وفق ثنائية اشتراكية –رأسمالية ، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة سقطت الإيديولوجية الشيوعية على حساب انتصار الإيديولوجية الرأسمالية التي وجدت نفسها تفتقد لعدو أو منافس يضمن لها التماسك . من أجل تأكيد هذا الطرح برزت أفكار "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" لتفسر المقاربة الصراعية التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة[1].

من خلال نظريته " صدام الحضارات" افترض "صموئيل هنتنغتون" بأن النزاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سيأخذ شكل صدام حضاري بين الحضارة الغربية والحضارات غير الغربية خاصة الحضارة الصينية والإسلامية ،حيث يرى بأن استفحال العولمة سيؤدي إلى ارتفاع أصوات النزاعات الطائفية والثقافية ، لأن الإنسان يعيش في بيئة متشابكة تتعدد وتتنوع فيها الثقافات وتتشعب المشاكل فيشتد حنينه إلى أصوله وخصوصيته القومية عندما يحس بزوال قضيته العامة[2].

بالتالي فالمصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن يكون بالأساس إيديولوجيا أو اقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر ستخلق نزاعات ثقافية ، تحدث بين أمم وجماعات تنتمي لحضارات مختلفة وقد تتسبب بظهور حروب عالمية جديدة ، ستبقى الدول الأمم هي الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل " [3]، في نفس السياق يؤكد بأن الأبعاد الثقافية والحضارية ستكون معيارا للقوة ،بحيث لا يتم تصنيف الدول لا على أساس نظمها السياسية والاقتصادية ولا على أساس التنمية الاقتصادية لكن من خلال الثقافة والحضارة ". ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر

---

* جاء انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 لحقوق الإنسان (الحريات العامة والسياسية ، الحق في التمثيل والتعبير عن الرأي والمعتقد ، المشاركة في الانتخابات والتصويت ..)، بدعوة من الأمم المتحدة ليعبر عن تزايد اهتمام العالم بهذه القضية .ومثلت قمة ريودي جانيرو عام 1992 ، والتي عرفت بقمة الأرض بمشاركة 160 دولة وبحضور 130رئيس دولة مدى الاهتمام العالمي بقضية التدهور البيئي.كما تزايد الاهتمام الدولي أيضا بقضايا أخرى كالطفولة، المرأة ،الإرهاب، المخدرات، والفقر.

[1] للمزيد راجع : عبد الناصر الدين جندلي،***انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية*** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005/2004)، ص ص 344-391

[2] هنتنجتون ، ***مرجع سابق*** ،ص19.

[3] صموئيل هنتنغتون ، ***صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي***، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة،محمود محمد خلف ، (ليبيا :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 2 ، 1999)،ص486.

أزمة القوميات الانفصالية التي اندلعت في الاتحاد السوفييتي إلى جانب الصراع في البوسنة كمثال على أن التناقض بين العرقيات والهويات والحضارات يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحروب .

أما بالنسبة للمفكر " فرانسيس فوكوياما" فقد ذهب للقول من خلال نظريته "نهاية التاريخ" بأن آخر حلقات الصراعات الكبرى في العالم قد انتهت بانتصار الليبرالية ،هذه النهاية التاريخية هي آخر مرحلة يمكن أن تصل إليها البشرية، ولأن الإيديولوجية الرأسمالية أو الحضارة الغربية الديمقراطية الأمريكية هي نموذج للازدهار والحداثة ، فهي النموذج الذي تتطلع إليه كل الدول والشعوب ، من خلال مبادئها التي تقوم على الحرية والمساواة....

في هذا الصدد يقول :" تشهد الإنسانية آخر محطة في الثورة الإيديولوجية للبشر ، وهي عالمية الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية الغربية التي تشكل آخر أشكال الحكومات الإنسانية ،فالنظام الرأسمالي هو أقصى ما يمكن أن يبلغه المجتمع الإنساني ، بعد انتصار الديمقراطية الليبرالية لن يأتي الجديد بعد الآن "[1].

ولأن الحضارة الغربية لا يمكن أن تضمن وجودها وتماسكها واستمرارها إلا بوجود النقيض فقد ظهر التوجه نحو إحلال الإسلام محل الشيوعية و اعتباره الخطر المستقبلي في مواجهة المسيحية بالرغم من إيديولوجيته التي تتبنى المعايير الأخلاقية ، و هنا نشير إلى ما ذهب إليه " فرنسوا بيرغات" François Burgat بأنه لا يمكن تعريف وتمييز هوية أو حضارة ما إلا بوجود الآخر الذي يخالفها ويناقضها، فالهوية تمتلك حق وجودها على أساس وجود الآخر ، أي على مبدأ التعريف بالنقيض ، إذا سقط هذا الأخير سقطت معه [2] .

إن الخصائص الثقافية للشعوب تؤثر في العلاقات بين الدول وداخل الدول و الكثير من الوقائع في عالم ما بعد الحرب الباردة تشير إلى دور البعد الثقافي في تفسير مواقف وسلوكات القوى الكبرى خاصة كما تفسر طبيعة الصراعات الداخلية التي تنشأ بسبب تصاعد شعور الاغتراب وعدم الاندماج داخل الوطن الواحد (والتي تؤثر بدورها على بناء الدولة) ، ويمكن تأكيد هذا التوجه بعد الزخم الذي اكتسبته أحداث 11 سبتمبر 2011 ، حيث تحالفت الدول لمكافحة ما أصبح يعرف بظاهرة الإرهاب وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية بإعلانها التدخل العسكري في كثير من الدول الإسلامية تحت ذريعة امتلاكها أسلحة للدمار الشامل ، الأمر الذي يهدد أمن واستقرار العالم ، وكانت الانطلاقة في تنفيذ هذه الإستراتيجية داخل أراضي الوطن العربي بالإطاحة بنظام الدولة الفاشلة في العراق برئاسة صدام حسين و التي هي محل دراستنا في هذا المبحث .

---

[1] فرانسيس فوكوياما ، ***نهاية التاريخ وخاتم البشر***، ترجمة حسن أحمد أمين (القاهرة :مركز الأهرام للنشر والترجمة،ط1، 1993)،ص ص 8-10.

[2] بخوش ، (حوض...)، ***مرجع سابق*** ، ص 31.

ورغم تعدد التحولات والمتغيرات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ضمن التحديات التي تشمل الاقتصاد العالمي والنظام النقدي، العولمة المالية والتجارية ، المسألة الثقافية ومسألة الانفجار السكاني ، فقضايا التخلف والتنمية والفقر ، الهجرة ، الصراعات الإقليمية ، حقوق الإنسان ، الإرهاب الدولي التدخل الإنساني وغيرها كثير مما سبق لنا الحديث عنه، فكلها تشير إلى أهم عوامل التفرقة بين عالم الشمال وعالم الجنوب والتي تعبر عن اللامساواة بين الدول (في مدى انتشارها ، طرق وآليات علاجها مثلا)،ومعظمها قضايا أصبحت تمس وحدة وسيادة الدولة سواء تعلق الأمر بأدوارها أو وظائفها ، بل وتمس خاصة الدولة في الوطن العربي،إلا أنها من جانب آخر أدت إلى تفعيل العمل الجماعي وتنسيق جهود التعاون لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة .

✓ **المطلب الثاني : التحول في المفاهيم والنظريات**

رافق انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الثنائية القطبية إلى جانب مختلف التحولات الكبرى التي شهدتها البيئة الدولية، تراجع لأغلب التصورات الفكرية والأطر النظرية التي حاولت تحليل وتفسير الصراع بين المعسكرين خلال الحرب الباردة ، الأمر الذي استدعى استحداث نماذج جديدة يمكنها أن تستوعب طبيعة تلك التحولات والظواهر، فضلا عن إعادة النظر في سلسلة القواعد والممارسات والأدوات التحليلية و مضمون المفاهيم لتتكيف مع التغيرات البنيوية العالمية.

سنحاول من خلال هذا الطرح تسليط الضوء على أهم التحولات النظرية والمفاهيمية باعتبارها تساعد في تفسير آليات بناء الدولة في الوطن العربي وآثارها الداخلية والخارجية.

- **الفرع الأول : الجدل الفكري حول منظورات العلاقات الدولية**

باعتبار أن نظريات العلاقات الدولية تنطلق من مسلمات وتقوم على مفاهيم تعالج الواقع الدولي الذي أنتجها ، كونها تعبير متماسك وممنهج ، فإن ظهور المعطيات الجديدة التي تتميز بالتداخل والتعقيد بعد الحرب الباردة قد أدى إلى بدوره إلى ظهور جدل فكري حول موضوعية تلك المسلمات والافتراضات التي تقوم عليها هذه النظريات .

عرف التنظير في العلاقات الدولية تطورا هائلا مع بروز المنظور المعياري(بشقيه المثالي والقانوني) عقب معاهدة وستفاليا ، والذي يرى بأن المتغير الرئيس المتحكم في مسار العلاقات الدولية هو الأخلاق.

وإذا كانت مرحلة القرن العشرين قد شهدت تنوعا في حقل التنظير بفضل بروز العديد من النظريات في العلاقات الدولية ، إلى جانب ظهور النقاش بين محاورتين: الأولى بين المثاليين والواقعيين الكلاسيك

(أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينيات)♦ ، والثانية بين الواقعيين والسلوكيين (أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات)* ،فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت منعطفا كبيرا وقفزة نوعية في هذا المجال .

لقد سيطر المنظور القانوني والسياسي على التنظير في العلاقات الدولية ، حيث هيمنت ولفترة زمنية طويلة أفكار النظريات التقليدية ، الواقعية و الليبرالية ،و كان مجال الدراسة والتحليل ينحصر في البحث والسعي لإيجاد حل لإشكالية التعاون والصراع والتنافس بين القوى الدولية في ظل عالم تحكمه الفوضى ، إلى جانب الجدل بين أفكار الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة كاتجاهين نقديين تكميليين للأفكار السابقة حول الطبيعة العلمية للنظرية الدولية. لكن بسبب تراجع الاهتمام بالمسائل العسكرية على حساب تزايد أهمية العوامل الاقتصادية ، وتفاقم قضايا السياسة الخارجية المعقدة خاصة في ظل بروز فواعل جديدة من غير الدول ، برزت نظريات جديدة في إطار المابعديات أو ما بعد وضعيات مثل النظرية النقدية الاجتماعية ، النظرية البنائية ، نظرية ما بعد الحداثة ، النظرية النسوية (النظيرات التأملية) ، وهي نظريات تمثل المحاورة الثالثة في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية الوضعية والاتجاهات التكوينية الما بعد وضعية .

المحاورة الثالثة في العلاقات الدولية محاورة ابستمولوجية تركز على دور الأفكار والحقيقة، التذاتنية ومتغير الهوية ، في حين أن النظريات التفسيرية تحاول شرح السياسة الدولية وفق منهجية علمية تقوم على الملاحظة والافتراض والتجربة للتأكد من صحة النتائج بعيدا عن دور القيم ،فإن النظريات التكوينية ترى بأن الطريقة العلمية لا يمكن أن تكون خالية من الذاتية والحيادية ، لأن الأفكار والمواقف وأيضا الأحكام المسبقة تؤثر لا محالة على النتائج . ضف إلى ذلك فالعقلانيون يؤكدون على دور البنى الخارجية ، وعلى النقيض من ذلك تكتسب البنى الداخلية من تصورات اجتماعية وغيرها أهمية في التأثير على مصالح الدول بالنسبة للنظريات التكوينية .

الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية وجد ضالته في التحول السلمي الذي أنهى الحرب الباردة وكرس النظرة الأخلاقية التي تقوم على السلم والأمن والدبلوماسية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، فجاءت هذه المبادئ لتعيد إحياء هذا الاتجاه خاصة إذا ما وجهنا النظر للمبادئ التي جاءت بها العولمة في شقها

♦ ركزت هذه المحاورة على المستوى الأنطولوجي للتنظير ، فالمثاليون يركزون على أساس معرفة كيف يجب أن يتصرف السياسيون ، رافضين العديد من المبادئ التي تيسير بها العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية والمعاهدات السرية للأحلاف على خلاف ذلك طرحوا مبادئ بديلة تتمثل في الحقوق والالتزامات القانونية والتركيز على أنسنة العلاقات الدولية ، في حين ركز المثاليون على أساس معرفة كيف يتصرف هؤلاء السياسيون فعلا معتمدين على مبدأ القوة كمرحك للعلاقات الدولية.

* ركزت هذه المحاور على المستوى المنهجي من حيث نقلها لمجال المعرفة السياسية من المجال الفلسفي المثالي إلى المجال العلمي الواقعي وأقحمت العديد من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية كالمنهج الإمبريقي وأيضا الأساليب الكمية كالقياس و الاستطلاع.

الإيجابي و التي تحمل في طياتها إحاءات للدعوة لأنسنة العلاقات الدولية وإقامة حكومة عالمية بنبذ الاختلافات والصراع و حوار الحضارات بدلا من تصادمها.

أما بالنسبة للمنظور الواقعي الذي هيمن على التنظير لأزيد من خمسة عقود ، واعتمد على الدولة كوحدة تحليل أساسية وفاعل رئيسي في العلاقات الدولية فقد تراجع على إثر تراجع دورها على حساب فواعل أخرى من غير الدول والتي وجدت مكانة لها في إدارة وتسيير الشؤون العالمية ، كما أدت تلك التحولات إلى تراجع التصورات التي تركز على العامل الإيديولوجي ألا وهي المدرسة الماركسية[1].

فيما يلي إشارة لبعض ما جاءت به تلك النظريات .

❖ **النظرية النسوية :**

حاولت النظرية النسوية تقديم نظرة نقدية للتنظير في العلاقات الدولية استنادا إلى مفهوم الجندر* وحاولت توسيع مجال الدراسة ليشتمل على مفاهيم أخرى كالعرق والطبقة والهويات والهياكل الاجتماعية ، بدءا بالمستوى المحلي فالوطني والدولي (هذه المفاهيم في حذ ذاتها ستجد مكانها في تحليلنا لبعض العراقيل التي تواجه بناء أو إعادة بناء الدولة العربية خاصة فيما يتعلق بالعرقيات والهويات ومواطن الاختلاف بينها ،في تقسيم الموارد والثروة وسعيها للسلطة، وتوجيه عمل المؤسسات داخل الدولة ،وكيفية تحقيق التوافق بين الجماعات الإثنية التي تعاني من الفقر والبطالة واضطهاد النسوية والأطفال ...).

أكدت أيضا النظرية على دور المرأة في المشاركة السياسية ،حيث أن تواجدها داخل مراكز السلطة من شأنه أن يقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف ، وتستشهد بعض الباحثات على أن النزعة الذكورية التي تقوم على إيديولوجيا القوة و العنف والاستعمار هي ما أدى في كثير من الوقائع في تاريخ العلاقات الدولية لتبني خيار النزاع و الحرب بدلا من النزوع للسلم و الأمن ، كما أن التحيز الذكوري المهيمن على العلوم لم يكن بالكافي من أجل التخفيف من حدة تلك النزعة [2].

❖ **الحداثة :**

انطلقت الحداثة من ضرورة تغيير المنطلقات وأدوات التحليل و الأهداف والحاجة إلى مناقشة الأفكار والنظريات السابقة ،وبالتالي هي تصنف ضمن النظريات التي تسعى لتكوين و بناء الواقع أكثر من تفسيره

---

[1] للمزيد راجع : عبد الناصر جندلي ، "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة" ، ***مجلة المفكر***، العدد 5، 2010، ص ص 125-134 .أيضا : عبد الناصر جندلي ، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة" ، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 376، 2010، ص ص 24-41.

* تحديد العلاقة بين الجنس والسلطة والجندر يعني الفروقات الاجتماعية بين الجنسين باعتبارها صفات مكتسبة من خلال التفاعل الاجتماعي.

[2] للمزيد راجع : أنور فرج ، ***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة–***، (السليمانية :مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007) ،ص ص 458-469.

، تؤكد الحداثة على الحرية الإنسانية وحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية ، إلى جانب فرض العقلانية ، أين يكون العلم والعقل مصدرا للتقدم من خلال المعرفة المنظمة .

بشكل عام مرت الحداثة حسب الدكتور محمد نصر عارف بأربعة مراحل نوجزها فيما يلي :

1- طور التنوير : ظهر في الفترة التي عرفت تراجع دور الكنيسة مقابل دور العقل و العلم والعقلانية

2- الطور الجمالي : يؤكد على الرشادة و ضرورة أخذ الأمور بنسبية

3- الطور البطولي : تناول أفكار شبيهة لتلك التي هرت في عصر التنوير

4- الطور العالمي الحديث : ارتبط بتطور الفكر و الممارسة في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

❖ **النقدية :**

تصنف هذه النظرية ضمن النظريات التقييمية لأنها تهتم بالنتائج أكثر من اهتمامها بالتحليل والطريقة التي تتشكل بها الظاهرة ، اعتبرت بأن المعرفة (النظرية) تخدم المصلحة ، لأنها تغلب عليها المنفعة و المعتقدات و الإيديولوجية وأيضا التنشئة الاجتماعية و النفسية ..[2]

انتقدت النظرية المفاهيم التقليدية التي تقوم على عدم المساواة في القوة والثروة ، بمقابل ضرورة تحقيق العدل والحرية على نطاق عالمي من خلال إعادة هيكلة السلطة في الدولة ونقد مؤسساتها الدكتاتورية وإحلال نظام حكم عالمي تحترم فيه الاختلافات الثقافية .

اتخذت النظرية عدة اتجاهات من بينها:

- اتجاه يأخذ أفكاره من التراث الماركسي ،بالإضافة إلى ما قدمته مدرسة فرانكفورت(النظرية السياسية و المعيارية) من ناحية ، و أبحاث " أنطونيو جرامشي" (الاقتصاد السياسي) من جهة أخرى ، و تناول في دراسته العديد من المفاهيم من بينها العقلانية و التنوير والتحرر.
- اتجاه ينتمي لما بعد الحداثة والذي طور عدة مفاهيم كالخطاب و الهوية و الاختلاف .

❖ **ما بعد الحداثة :**

شكلت الانتقادات المنهجية التي وجهت لمفهوم الحداثة أساسا لقيام مفهوم ما بعد الحداثة ، حيث جاء هذا الأخير في ظل تشابك الظروف السياسة التي عرفتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة .

---

[1] للمزيد راجع : محمد نصر عارف، ***ابستمولوجية السياسة المقارنة*** ، (بيروت :المؤسسة الجامعية مجد للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1 ، 2002) ،ص ص 287-292.

[2] عبد اللطيف بوروبي ،***تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، 2009/2008)، ص ص 208،209.

يقوم مفهوم مابعد الحداثة على بعد أخلاقي يعنى باحترام الاختلافات ، وبالرغم من أنه لا توجد نظرية عامة لما بعد الحداثة في ظل اختلاف المفكرين حول تعريف المصطلح وما إذا كان يشكل انفصال أو استمرار للحداثة إلا أنها وحسب " ستيف سميث" تسعى لإحداث قطيعة مع المعارف التي تؤكد بأن الوصول إلى الحقيقة يكون باستخدام المناهج ، فالمنهج العلمي ليس الطريق الوحيد للمعرفة والعلم ، وبالتالي فهي ترفض الحتمية الطبيعية و التاريخية ، وتسعى لإعادة تنظيم وترتيب الإشكاليات المطروحة وفقا لحركة التطور الإنساني[1] .

بالنسبة للبنائية في تركيزها على تأثير الأفكار والمعايير والقيم وأهمية الخطاب السائد في المجتمع تم تناولها و بإسهاب في الفصل الأول كإطار نظري لمعالجة الموضوع محل الدراسة .

إلى جانب النظريات السابقة الذكر لا يمكننا إغفال بعض النظريات الأخرى التي حاولت بدورها إعطاء رؤية للواقع الدولي ووجدت فيه ما يؤسس لها ، من بينها نظرية التبعية و أطروحة " نهاية التاريخ" و " صدام الحضارات" –التي سبق وأشرنا إليها– .

وعلى العموم يمكننا القول أن نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات حقيقة لم يؤد إلى اندثار وزوال النظريات التفسيرية وإنما أدت إلى تعديلها بما يتماشى والمستجدات التي ظهرت في الساحة الدولة لعالم ما بعد الحرب الباردة .

- **الفرع الثاني : التحول على مستوى المفاهيم**

سنتناول أهم المفاهيم التي تغيرت مضامينها في عالم ما بعد الحرب الباردة ، و التي رأينا بأنها ترتبط بموضع دراستنا :القوة،الأمن، السيادة ،النزاع .

❖ **القوة :**

استخدمت هذه الكلمة فيما يتعلق بالأشياء الجامدة ، فهي شكل من أشكال الطاقة Energy، أو القوة المتاحة للاستخدام كالطاقة الميكانيكية المعينة كقوة الجاذبية ، والماء الجاري، والريح ، والبخار والكهرباء ، وذلك كأشياء تميز عن العمل اليدوي ، وهي تتمثل في فعل جسم في جسم . و القوة في العلوم الفيزيقية تعني خاصية القدرة على إحداث أثر ما، أو الإشارة إلى الخاصية الفعالة .[2]

و في مجال العلوم الاجتماعية وعلم السياسة حدث خلاف واسع حول تحديد معنى القوة على مر العصور وقد تطور المفهوم واستخدامه من زمان إلى زمان وحتى من مكان إلى مكان وفقا للظروف التي تسود كل مرحلة، فضلا عن الخلط بينها و بين بعض المفاهيم الأخرى كالسلطة، النفوذ، الإكراه، القدرة و غيرها

---

[1] للمزيد راجع : جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية*** ، (دبي : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، ط 1، 2004) ،ص ص 386–392.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ***في القوة و السلطة و النفوذ*** ،(الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،2012)،ص ص 20،19.

كثير .و تتعدد أشكال القوة وتتباين وفقا لاختلاف وتنوع مصادرها، حيث تتمثل أشكال القوة في القوة الاقتصادية، العسكرية،القوة الدينية ،الكاريزمية، العلمية، النظامية، و السياسية ...

في علاقات القوة بين الدول نميز بين :القوة بمعنى Power والقوة بمعنى Force، فالأولى تتضمن كافة الإمكانات الموجودة لدى الأطراف الداخلة في علاقات قوة معينة ، أما الثانية فتتضمن مفهوم القسر العسكري ، أي التأثير الضمني أو الصريح الذي تتيحه القدرات العسكرية لأطراف العلاقة ، ويصبح المفهوم الأول أوسع من الثاني ، سواء من حيث المكونات الداخلة أو من حيث حدود الاستخدام .

كما نميز بين Power و بين التأثير Influence، هذا الأخير مثل مفهوم Forceهو جزء من السياسة الدولية، بيد أنه لا يتعدى كونه جزءا من القوة، فهو يعول على الإقناع في الغالب ، و بدرجة أقل على التهديد والعقوبات، وعليه فالقوة يمكن إدراكها بوصفها حالة وسط بين Force _Influence و هو مركب يندمج فيه كليهما[1].

في إشارة واضحة لعنصري القوة الأساسيين وهما الإمكانيات والفعل ذهب 'هانز مارجنثاو' إلى أن القوة هي أساس السياسة الدولية وهي القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين[2]. و يرى 'كارل دويتش' أن القوة تعني القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق* .

مفهوم القوة عند روبرت دال أستاذ المدرسة السلوكية اعتمد في تفسيره لها على المنهج السلوكي حيث إن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة. أما كار Carr فبين كيف لعبت القوة دور متميز في رسم العلاقات الدولية بين الدول الأوربية، وذهب إلى أنها عنصر أساسي للسياسة .ويستشهد بقول انجلز بأنه " بدون القوة والقسوة الحديدية لا يمكن انجاز شيء " للتدليل على أن للقوة دور أساسي في تحقيق الأهداف وهو بهذا المعنى يأخذ القوة بمعناها الضيق هو المعنى المتضمن القدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة[3].

على ضوء تلك التعاريف نجد أن زوايا النظر إلى المفهوم مختلفة في العلاقات الدولية ،لكن لطالما كانت الأداة الرئيسية إن لم نقل الوحيدة التي تعتبر الأسلوب الأنجع والوسيلة التي تستخدمها الدولة ومختلف القوى لمواجهة الوحدات الأخرى وتنفيذ استراتيجياتها المتنوعة .

---

[1] خضر عباس عطوان ، **القوى العالمية و التوازنات الإقليمية** ، (الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2010)، ص 16.

[2] Hans J.Morgenthau,***Politics Among Nation***,(New York :Knopf ,5th ed,1975).PP26-27.

* تشكل عنده المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحول من كونها قوة كامنة إلى قوة فعلية ، و هذه كمية ذات قيمة في التعاطي مع علاقات القوة ، و في ممارسة النفوذ ، فمثلا اذا احتاجت دولة (ب) إلى مساعدة ما اقتصادية ، تكنولوجية.... و كانت الدولة (أ) تتحكم في كل/بعض الإمدادات المتاحة لهذه المساعدة ، فالدولة (أ) سيكون لديها القوة لممارسة نفوذها على الدولة (ب).

[3] محمد سالم صالح،"القوة والسياسة الخارجية'دراسة نظرية" ، ***مجلة الكوفة*** ، العدد 6، ص ص147-174.

لقد تعددت مظاهر التحول في مفهوم القوة بحسب مظاهر التحول العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في واقع ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن التحول شمل مستويين أساسيين : التغيير على مستوى الأطراف الفاعلة في معادلة القوة ، والتغيير على مستوى عناصر وأشكال القوة وترتيبها .

- **التغيير على مستوى الأطراف الفاعلة في معادلة القوة** : أشرنا في فقرات سابقة إلى التحولات التي طرأت على مكانة ودور الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة ،والتي كان مردها إلى أسباب عدة من بينها التدفق المتزايد لأطراف وفواعل من غير الدول، هذه الأخيرة أصبحت تؤثر على عمليات الأمن من مجموعة منطلقات ، من جهة نجد أن الدولة لم تعد قادرة على مواجهة المشكلات القائمة بشكل أحادي وبهامش القوة الذي يتوفر عندها ولم تبق لديها القدرة على احتكار مختلف مصادر القوة ومواردها من جهة أخرى تعززت مكانة الفواعل الجديدة لأنها أصبحت تمتلك عناصر قوة مستقلة منحتها القدرة على ممارسة وظائف أمنية والقدرة على بسط النفوذ ، الأمر الذي زاد من مكانة هذه الفواعل هو طريقة التعاطي أو التصور الذي منح لها بحيث تظهر بشكل أقوى من الواقع الفعلي ، وكان مرد ذلك لتطورين أساسين هما التحول إلى النزاعات الداخلية ، وانتشار الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر.
- **التغيير على مستوى عناصر وأشكال القوة وترتيبها** :إن التغييرات التي طرأت على النظام الدولي في مجملها قد أكدت على تنامي وتعاظم دور القوة الاقتصادية والتكنولوجية على حساب تراجع دور القوة العسكرية *، فاختبار قوة الدولة اليوم ليس محصورا بقدرتها على الحرب واستخدام الأداة

* في خضم هذا الطرح قدمت بعض التحاليل حول فعالية القوة كأداة يمكن استخدامها وطرح النقاش بين تيارين اثنين من ناحية نجد تحليلا لما يسميه البعض النموذج الراديكالي وهو تحليل يتطرف في إدراك انخفاض فعالية اللجوء إلى القوة العسكرية إلى حد القول بعدم جدواها على الإطلاق ومن ثم يستبعد نهائيا خيار اللجوء إلى القوة في النظام إما نتيجة لاحتكار حكومة عالمية للقوة ، وإما نتيجة للتطورات النووية .وهذا يعني أن قيم السلام والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقراء ستنحي بعيدا القيم المضادة حول أهمية الحرب وضرورة الإعداد لها ولهذا يحذر أيضا هذا النموذج من خطأ وخطورة الترحيب المطلق بإجراءات الرقابة على التسلح وإدارة الصراع بين ذلك لأنها ليست إلا مجرد مؤشرات على قيود استخدام القوة ، ومن ثم فهي ليست السبيل الملائم لتأمين مستقبل النظام العالمي وخاصة وأنها تحول الانتباه عن ضرورة وأهمية وجود احتكار قوة عالمي فهذا الكيان العالمي هو السبيل الحقيقي للحفاظ على السلام والأمن العالميين. ومن ناحية أخرى نجد تحليلا آخر أكثر اعتدالا يعكس اتجاها واضحا نحو القول بانخفاض ملائمة علاقات القوى التقليدية وخاصة القوى العسكرية التي تمتلكها أي تقول بانخفاض فعالية استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية في مواجهة فاعلين جدد واهتمامات جديدة في اللعبة السياسية ،أي أن الصراع سيستمر و لكن بأساليب و مصادر جديدة غير عسكرية ، أي انخفاض فعالية القوة العسكرية و استخداماتها بالنسبة للعديد من القضايا و الموضوعات التي كانت تستخدم بلا تمييز لكل الموضوعات و القضايا ، أو كما يرى كيوهن و ناي فلم يعد هناك تلك الرابطة السابقة بين التوزيع الكلي للقوة العسكرية و بين نتائج المواقف التفاوضية حيض أضحت النتائج تتوقف على متغيرات أخرى غير المتغيرات الاقتصاديةوكنتيجة لتزايد الإدراك بعدم جدوى ترجيح العامل العسكري في وضع الإستراتيجيات المناسبة، طرح على مستوى

العسكرية،بل إن تحقيق الأهداف والمصالح سواء من خلال المنافسة أو الصراع بين الدول وباقي الفواعل يحتاج لاهتمامات جديدة يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتكنولوجي *.

لقد تعددت أشكال القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة ،بحيث لم تعد تقتصر على عناصر مادية فقط، وإضافة إلى القوة الاقتصادية ظهرت أشكال للقوة تعتمد على العناصر غير المادية خاصة القيمية والثقافية منها،وأصبحت القوة تشمل: القوة الصلبة (تتضمن عناصر القوة المادية العسكرية –استخدام مباشر أو بالتهديد والإكراه–والاقتصادية –العقوبات والمنح بمختلف صورها–)، القوة الناعمة أو اللينة(تتضمن عناصر القوة غير المادية –القيم السياسية كحرية الصحافة ، الثقافة التي تتجسد في الفن والإعلام مثلا ،سياسة خارجية تشجع السلام وحقوق الإنسان ، المصداقية والشرعية –)[1]، القوة الذكية (الجمع في استراتيجية واحدة بين القوة الصلبة و القوة اللينة).

وننوه إلى أن تعدد أشكال القوة لا يعني بالضرورة امتلاكها جميعا بشكل واحد ، فملا نجد أن الدولة القوية عسكريا لا تكون قوة ثقافيا ، أو مثلا كأن تكون الدولة قوية اقتصاديا دون منازعا إلا أن هناك العديد من القوى والفواعل التي تنافسها فيما يخص القوة العسكرية وهذا الأمر ما يوضح لنا كيف أن قدرات الدولة تحدد قوتها ، وهذه الأخيرة تحدد دورها وترتيبها في هيكل النظام الدولي.

إن الإقرار بأن مفهوم القوة قد تجاوز المعنى العسكري الذي كان شائعا أمر لا يمكن النقاش فيه، ولكننا ومن خلال ما سبق نصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مختلف مصادر القوة المتعددة لا يمكنها أن تؤثر إلا إذا اقترنت بأفعال أي تحويل القدرات أو الموارد (مادية /معنوية ، جغرافية ، ديمغرافية ،عسكرية ،سياسية ...)إلى أداة فعالة يمكن استخدامها سواء تعلق الأمر بالقوة الصلبة ،القوة الناعمة أو القوة الذكية،وحتى مع امتلاك عناصر القوة بأشكالها المختلفة لا يمكن للدولة تحقيق أهدافها ما لم يقترن بكيفية

بعض الدوائر مفهوم " الهيمنة الحميدة" Benevolent Hegemony الذي يرتكز على إمكانية السيطرة بالإقناع وتحجيم العنف إلى أدنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي.

* تنامي دور العالم التكنولوجي قد أدى إلى ظهور ما يعرف بالقوة الافتراضية وهي مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها. وقد حدد جوزيف ناي ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الافتراضية ، النوع الأول هو الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية وتطوير البنية التحتية وممارسة السلطات داخل حدودها. النوع الثاني هم الفاعلون من غير الدول، ويستخدمون القوة الافتراضية لأغراض هجومية بالأساس ، إلا أن قدرتهم على تنفيذ أي هجوم افتراضي مؤثر تتطلب مشاركة وكالات استخباراتية متطورة وفك رموز مشفرة، وعادة لا تمتلك هذه الجماعات نفس إمكانيات الدولة في مجال استخدام القوة الافتراضية ، ولكن يمكن أن ينفذ الفاعلون من غير الدول هجمات متنوعة تشمل اختراق مواقع إلكترونية ، واستهداف أنظمة الاتصالات الدفاعية، وينصرف النوع الثالث إلى الأفراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية وقدرة على توظيفها.

[1] للمزيد راجع : جوزيف ناي ، ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*** ، ترجمة محمد توفيق البجريمي،(السعودية:دار العبيكان ، 2007)، ص ص 20–37.

ملائمة لذلك ومن هنا، جاءت أهمية الحديث عن القوة الذكية كمقابل للقوة "الغبية"، وعن القوة المدنية كمعبر عن "تفكير جديد" في توظيف عناصر القوة المختلفة، من حيث الجهة التي تمارس عليها القوة. والحديث عن هذين الشكلين للقوة يزيد من تعقد مفهوم القوة، ويجعل عملية قياس القوة غير مرتبطة بقيم حسابية فقط، وإنما أيضًا بتقييم سياسات استخدام القوة [1].

فضلا عن ذلك،ولأن النظام الدولي أصبح يتسم بتفاعلات متداخلة على عدة مستويات فإن خصائص القوة بدورها اختلفت عما كانت عليه،فالفواعل الأكثر قوة أصبح لديها القدرة ممارسة القوة من خلال التهديد بالعقاب أو تقديم المساعدة و الهبات كثواب ،وحتى وإن كانت ركائز هذه القوة اقتصادية وتكنولوجية إلا أن القوة العسكرية تبقى ذات أهمية حيوية حتى وإن كانت أهميتها أقل أو ذات تأثير سلبي عندما يتعلق الأمر بالموضوعات غير العسكرية.

❖ **الأمن :**

يشير الأمن في مختلف المعاجم والقواميس العربية والأجنبية إلى انعدام الخوف ونشر الطمأنينة، أما من الناحية الاصطلاحية فمن الصعب تقديم مفهوم محدد للأمن ، لأنه شأنه شأن العديد من المصطلحات في مجال العلاقات الدولية ليس من المفاهيم المتفق عليها إجمالا ،حيث اختلف الباحثون في تقديم دلالات للأمن من حيث المضمون ووحدة التحليل ،والوسائل والأطراف... ،أو تعريف عام يمكن تعميمه ،لأن كل باحث ينظر للأمن حسب وجهة نظر تحددها الأطر الفكرية التي تبناها ، حيث ربطه البعض بالبقاء ، وربطه البعض الآخر بالدفاع أو الحرب،التهديد أو حماية القيم .

لقد ارتبط الأمن بوجود عدو خارجي من أجل البقاء ومنع تهديد القيم ،هذا العدو يجب مواجهته عن طريق القوة العسكرية ،في هذا الصدد يعرفه 'وولتر ليبمان' بقوله أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى حد ما لا تكون فيه عرضة لحالة خطر أو مهددة بالتضحية بالقيم الأساسية ، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على أن تصون قيمها عن طريق انتصارها في حرب كهذه [2].و يعرفه 'عبد الوهاب الكيالي' بأنه تأمين سلامة الدولة من أخطار الداخل والخارج التي قد تؤدي بها للوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة لضغوطات خارجية أو انهيار داخلي [3]. في حين ربطت بعض التعريف الأمن بمتغيرات مختلفة عما سبقها حيث ربطه 'روبرت ما كنامار' بالتنمية ورأى ب بأنه من دون تنمية لا يوجد

---

[1] ريهام مقبل،"مركب القوة :عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"،***السياسة الدولية***، العدد 188،أفريل 2012، ص ص 1-23.

[2] بيليس ،سميث ، ***مرجع سابق*** ، ص 414.

[3] الكيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص 131.

أمن،فالدول التي لا تنمو حقيقة لا يمكنها أن تظل آمنة[1] . أما 'باري بوزان' فربط حالة الأمن بالسعي للتحرر من التهديد ، وإذا ما انتقلنا للنظام الدولي يكون الأمن متعلقا بقدرة الدولة والمجتمع على صيانة هويتها المستقلة وتماسكها العملي[2] .

وعلى العموم فقد اكتسب المفهوم مرونة كبيرة في الطرح خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ،فبعد أن كان يرتبط بالجانب العسكري الاستراتيجي أي الأمن العسكري أصبحنا نتحدث عن مفهوم الأمن المتعدد المضامين أي أنه يشمل مستويات ومجالات عدة ،إلى جانب شكله العسكري فهو أيضا يأخذ شكل سياسي واقتصادي واجتماعي ، ثقافي ،إنساني ، بيئي ،غذائي ، طاقوي.....،وبدلا من أن يقتصر الأمن على أمن الدولة أصبحنا نتحدث عن أمن الفرد والجماعة ، فيما يعرف بأنسنة وعولمة الأمن ، في ظل المستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية والتي أخذت طابع النزاعات العرقية،الإثنية والدينية ، والتحديات البيئية ، أي التوسع في طبيعة التهديدات .

إن بيئة ما بعد الحرب الباردة قد فرضت تصورات جديدة لمفهوم الأمن واقترحت معايير واستراتيجيات أمنية مغايرة لتستجيب للمعطيات الجديدة ، لذلك حاولت مختلف النظريات أن تتجاوب مع هذه التغييرات وتحاول أن تكيف جهودها التنظيرية لإعادة صياغة فرضياتها حول الأمن وأسسه وركائزه، فانتقلت البحوث للحديث عن المفهوم الضيق للأمن إلى المفهوم الواسع*.

---

[1] لخميسي شيبي ، ***الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة1991-2008*** ،(القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 9.

[2] عبد النور بن عنتر ، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي*** ، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005)، ص 13.

* يعرف مفهوم الأمن الضيق (الأمن ضمن المقاربات الوضعية) الذي ساد منذ القدم وحتى نهاية الحرب الباردة من خلال التركيز على الدولة كمرجعية للأمن وعلى التهديدات العسكرية الصلبة ، وهو المفهوم الذي يتبناه المنظور الواقعي ، حيث يكون توفير وضمان الأمن ضمن اختصاصات الدولة دون غيرها ، أي التركيز على أمن الدولة فقط ضد التهديدات التي تأتيه من أطراف أخرى من نفس الطبيعة أي الدول الأخرى –خطر خارجي– ، طبيعة هذه التهديدات واضحة وغير غامضة لأنها مرئية ويمكن إدراكها ولمواجهتها تستعمل الوسائل العسكرية .

المفهوم الواسع للأمن يتعلق بالمفهوم النقدي الذي ظهر بعد الحرب الباردة ضمن المقاربات ما بعد الوضعية ، والذي أكد بأن الأمن لا يرتبط فقط بالدول وإنما بالفواعل الجديدة أيضا ومصادره ليست عسكرية فقط تعددت مستوياته من الوطني إلى الإقليمي إلى الدولي وحتى الفردي ،ووجد تيارات ضمن هذا المفهوم :تيار ينادي بتوسيع مفهوم الأمن وهو يركز على طبيعة التهديدات أي وجود تهديدات أخرى غير عسكرية تهدد الدول والأفراد والجماعات وترجع أولى المحاولات التنظيرية في هذا المجال إلى 'باري بوزان' ، وتيار ينادي بتعميق مفهوم الأمن وهو يركز على الوحدة المرجعية للأمن ، حيث لا يكتفي بالمستوى الوطني فهناك مسائل تخص الدولة منفردة كالسيادة و المجالات الحيوية وتوجد مجالات أخرى يجب التعامل فيها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية ،وبالتالي فالأمن يكون على مستوى وطني ، إقليمي،دولي وببروز تهديدات جديدة من فوق الدولة أضيف الأمن الإنساني وأصبحنا نتحدث عن المستوى الفردي.

بناءا على ذلك فتعدد المشاكل الوطنية والإقليمية والدولية جعل الأمن يأخذ أبعادا أكثر صعوبة للتحديد والتعريف ، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كل ما يتعلق بالمعادلة الأمنية ، من جهة أصبح للفاعلين الجدد (فواعل فوق قومية كالمنظمات الدولية،فواعل تحت قومية كالجماعات العرقية ،وفواعل أخرى كالإرهاب) دور في تحقيق الأمن وتوفيره وتهديده ولم يبق محتكرا على الدولة القومية ، ومن جهة أخرى تنوعت مصادر التهديد والمخاطر –والبعض منها لم يكن معروفا بالحدة التي هي عليها اليوم – التي تواجهها كل تلك الفواعل وتحولت إلى تهديدات غير مرئية لا يمكن للآلة العسكرية أن تعالجها خاصة في مواجهة إعادة النظر حول مفهوم القوة وكيفية وإمكانية استخدامها ، ولأنها تتخطى حدود الدول كل الفواعل أصبحت ملزمة على التعاون من أجل مواجهتها .

إذا فمفهوم الأمن التقليدي الذي تكفله الدولة بحماية الأراضي والحدود من الغزو الخارجي لم يعد قادرا على احتواء وتوفير إمكانيات ووسائل مواجهة أخطار مثل الإرهاب، الهجرة السرية،الجريمة المنظمة ،تجارة البشر....، لذلك فقد انتقلت الدراسات الأمنية من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي لتصل إلى طابع بشري مجتمعي . لذلك يبقى المفهوم مركبا وغامضا لا يمكن أن نختزل كل ما يتعلق به في متغيرات محددة دون غيرها خاصة في العصر الحالي الذي تلعب فيه العولمة والتكنولوجيا والبيولوجيا دورا منقطع النظير .في هذا الصدد أشار 'جون بيرتون' أن الثورة المعلوماتية قد غيرت مفهوم الأمن ، بحيث لم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها ، وإنما بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة [1].

❖ **السيادة :**

استنادا إلى القانون الدولي فالسيادة أحد أهم المبادئ إلى جانب الشخصية القانونية التي تميز الدولة عن باقي الوحدات ،إلا أنه وفي ظل النظام الدولي الحالي ومع التطورات العالمية التي تطرحها العولمة لم يستقر مفهوم السيادة على الشكل الذي جاءت به معاهدة وستفاليا.

قبل أن نشير إلى بعض تحولات المفهوم نطرح بعض التعاريف :

يشير 'جان بودان' من خلال مؤلفه "ستة كتب عن الجمهورية" أن السيادة هي السلطة العليا المعترف بها والتي تسيطر على المواطنين والرعايا دون قيد قانوني ، ما عدا تلك القوانين التي تفرضها الطبيعة والشرائع السماوية [2] .

إن السيادة مفهوم يصعب ضبطه وتعريفه على حد قول 'جون مارتن ويت' لأنها تتضمن وجود سلطة مستقلة يتعرف بها في إطار جغرافي معين ولاحتكارها للعنف المشروع بسن القوانين وتقديم الأوامر

---

[1] محمود حيدر،"السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة"، ***مجلة شؤون الأوسط*** ، العدد 100، نوفمبر 2004، ص ص 49-67.

[2] عدنان السيد حسن ، ***نظرية العلاقات الدولية***،(بيروت:دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1،2003)،ص 53.

للسكان مع الحرص على ضمان تطبيقها باستخدام أساليب القوة والإكراه، وعلى صعيد خارجي لا تخضع هذه السلطة لأية سلطة خارجية لها كل الحقوق الدولية وعليها كل الالتزامات الدولية أيضا .

إذا فالسيادة تعرف بمظهرين رئيسيين : بعد داخلي يرتبط تطبيقه بالحدود السياسية لإقليم الدولة ويقتصر على علاقاتها بالمواطنين ، وبعد خارجي يتعلق بعلاقاتها مع الدول والفواعل الأخرى وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية كالحق في إعلان الحرب أو التعاقد أو التزام الحياد[1].

وفقا لذلك فالصورة التاريخية التقليدية للسيادة هي الصورة المطلقة ، إلا أن هذا المفهوم قد تعرض لإعادة صياغة خاصة مع انتشار موجة العولمة في النظام الراهن ، وأصبح للسيادة عدة أشكال جديدة لتتناسب مع التطورات الراهنة ،فانتقلنا من الحديث عن السيادة بصفتها المطلقة إلى الصفة النسبية أو المحدودة فالصفة المعدومة حسب ما تصوره الليبراليون [2]، بحيث لا تكون هناك ممارسة كاملة وحقيقية لمظاهر السيادة ، وهذا يرجع لكون أن الدولة في تعاملاتها داخل المجتمع الدولي أصبحت مرهونة بالتزامات دولية واتفاقيات دولية متنوعة تقيد من سيادتها ، ضف إلى ذلك فالرهانات الدولية التي صنعتها العولمة جعلت للحدود معنى آخر وهو ما لا يتوافق مع معنى الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم الكلاسيكي للسيادة.

وفي ذات السياق نجد أنه ومع اتساع قواعد القانون الدولي من جهة وظهور الفواعل الجديدة كالشركات العالمية أصبحت سيادة الدولة تخضع لسلطة تلك الشركات التي قضت تعاملاتها على الحدود القومية ،وأصبحت الدول تتقيد في جل تشريعاتها حتى تلك التي ترتبط بسياستها العامة على مستوى العلاقات الداخلية بمبادئ تلك المنظمات ، مما أدى إلى تقييد اختصاصات الدولة ووظائفها ،وتوسيع صلاحيات مختلف المؤسسات الدولية * .

ذهب 'برهان غليون' في نفس السياق أن السيادة ليست مطلقة لأنها تخضع لتأثيرات خارجية من المنظمات والشركات ، ورأى بأن للسيادة ثلاث مستويات :

دول ذات سيادة من الدرجة الأولى (الدول التي تسعى لكون قطبا دوليا في البنية الجيواستراتيجية للمجتمع الدولي والمثال على ذلك الدول الصناعية الكبرى ، دول مجلس الأمن...)، دول ذات سيادة من الدرجة الثانية (تخضع سيادتها لشروط ومصالح ومواقف الدول الكبرى إذا فهي سيادة محتلة من الدول ذات السيادة وهو حال بعض الدول الأوروبية)، دول ذات سيادة من الدرجة الثالثة (تكون سيادة الدول

---

[1] غضبان مبروك ، ***المدخل للعلاقات الدولية*** ،(الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،ط1، 2007)، ص 136.

[2] سمير أمين وآخرون ، ***العولمة والنظام الدولي الجديد*** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2004)، ص118.

* هيئة الأمم المتحدة مثلا ومختلف وكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات خاصة المجالات البيئية وحقوق الإنسان صارت تجبر بقدر أو بآخر الدول على تنفيذ تشريعاتها المعلنة بالمبادئ العالمية لمواثيق حقوق الإنسان .

ومختلف سياساتها خاضعة لحد كبير لشروط وضغوطات كل من الدول الكبرى والمنظمات والهيئات الدولية والتكتلات الاقتصادية فتكون ذات سيادة منقوصة)[1].

هذا التراجع في مفهوم السيادة الوطنية كان مرده إلى عدة عوامل نذكر منها:

- لأن الدولة فاعل في البيئة الدولية فهي ملزمة للخضوع لقوانين وقواعد القانون الدولي حتى وإن لم تصادق على تلك القوانين،ولا يمكنها الاحتجاج بالدساتير أو التشريعات الداخلية كأحد أوجه سيادتها للتنصل من التزاماتها الدولية .
- ثورة تكنولوجيا الاتصال والإعلام وقدرتها على اختراق الحدود المرسومة للدول عن طريق التدفق الهائل للمعلومات والأفكار والصور دون قيود أو شروط.
- ظهور تحديات ومشكلات دولية تتطلب تظافر الجهود الدولية للوصول إلى حلول لها .
- التنافس بين الدولة والفواعل الأخرى التي أصبحت طرفا مؤثرا في العلاقات الدولية وأصبحت تتقاسم معها مسؤولية رسم السياسات وصنع القرار حتى لتأمين رفاه وأمن المواطنين (في حالة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية تكون الدولة عرضة للتدخل الدولي باسم أغراض إنسانية)[2].

وبالتالي نخلص أن المتغيرات الدولية الجديدة قد أثرت على مفهوم السيادة الوطنية ببعديها ، مما أدى إلى تكوين أنماط جديدة أثرت بدورها على وظائف الدولة ومكانتها في النظام الدولي، فهي من جهة تخضع لتلك التحولات ومن جهة أخرى تخضع لقواعد الدول المسيطرة التي لازالت تحافظ نوعا ما على سيادتها ، هذا الوضع قد دفع بالمفكرين للحديث عن عالم تزول فيه السيادة ،وأشار البعض إلى ما يعرف بالسيادة المشتركة أو السيادة الجزئية أو المقيدة* .

❖ **النزاع :**

التنافس على الثروة والموارد والأسواق والصراع من أجل مناطق النفوذ والمستعمرات، لم تبق المصادر الوحيدة للنزاعات ، إذ عرفت المرحلة الجديدة بروز أنماط وأشكال متنوعة ، بحيث تحولت طبيعة النزاع من نزاع بين الدول إلى نزاع داخل الدول و من أجل الدول ، قد ينشأ بين الجماعات من أجل الوصول للسلطة ولعدة أسباب بعضها سياسي أو قيمي أو ثقافي .. ، و قد يكون الهدف تغيير النظام الحاكم كلية وتفكيك الدولة أو إزاحة بعض عناصره أو حتى الانفصال بمنطقة ما لإقامة دولة

---

[1] غليون ، (العرب ...)، ***مرجع سابق*** ، ص 69.

[2] حسن البزاز ،***عولمة السيادة حال الأمة العربية***،(بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 16،17.

* أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة 'كوفي عنان' على ضرورة التخلي عن مفهوم السيادة كسيطرة والتحول إلى السيادة كمسؤولية في الوظائف الداخلية و الواجبات الخارجية لتصبح السيادة على ثلاثة مستويات : سلطات الدولة مسؤولة عن حماية سلامة المواطنين وتعزيز الرفاه ، سلطات الدولة مسؤولة أمام المواطنين داخليا وأمام المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة ، موظفي الدولة مسئولون عما يقومون به . وبالتالي يتم تدويل قضية السيادة والتحول من ثقافة الحصانة السيادية إلى ثقافة المساءلة الوطنية و الدولية .

أخرى حديثة ، بل قد ينشأ النزاع بين سكان منطقة ما وتنظيمات داخلية سياسية أو السلطة المركزية القائمة لذات الأسباب والأهداف .(تعد الحروب الأهلية من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية وقد تكون أحد نتائجها).

هذه النزاعات تعبر في الكثير من الأحيان عن فشل وتفكك الدولة و ضعفها وعجزها عن تأدية دورها ، فمصادر الاحتكاك والتهديد لا تقتصر على المجال الخارجي. أهم ما يميزها أنها أكثر دموية ووحشية ومن النادر تدخل الجيوش بالمفهوم الكلاسيكي [1]،يكون أكبر ضحاياها المدنيون من النساء والأطفال ، بسبب تشابك خلفيات الصراع والاستخدام المتزايد لمنطق العنف غير المركز وانتشار النزعة الذاتية للأفراد ، ومثال النزاعات المسلحة في الصومال واليمن وسوريا دليل واضح على ذلك .

أكد على ذلك " كالفي هولستي " فيما أسماه بالحروب من الدرجة الثالثة "حروب الشعوب" [2]وقدم لها ثلاثة مميزات :

1- نزاعات غير منظمة بين الدول (Inter-étatiques) وإن كانت كذلك فستكون بين دول متوسطة وصغيرة تحاول توسيع مجال نفوذها .

2- عدم وجود جبهات عسكرية منظمة .

3- لا يمكن التمييز بين المتنازعين ، أين بين العسكريين والمدنيين ، ويكون هؤلاء أكثر عرضة للعنف الشديد والتهجير

وبالتالي فالأسباب المغذية للنزاع في عالم ما بعد الحرب الباردة لا تقتصر على الأسباب المادية فقط كالتوزيع غير العادل للموارد وغير ذلك ، بل تمتد إلى عوامل عميقة تتعلق بالثقافة والهوية والأفكار والوجود.

ولأن الدولة ليست اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية ، ظهر ما يعرف بالنزاعات اللامتماثلة أو اللامتناظرة والتي يكون أحد أطرافها من غير الدول، يتعلق الأمر على سبيل المثال بالتنظيمات المسلحة والمنظمات الإرهابية .

إلى جانب ذلك فالتطور الهائل في مجال التكنولوجيا والمعلومات فتح المجال للحديث على نزاعات مستقبلية تختلف أيضا في أسبابها وطرق مواجهتها ، وقد أشارت إليها بعض البحوث باستخدام مفردات منها " الأسواق المخطوفة" ، " الصناعات المحاصرة" .

إنهاء الصراعات التي كانت قائمة في النظام الدولي بطرق سلمية طالما كان المبدأ والهدف في الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات ، وتناولته مواثيق المنظمات الدولية على رأسها هيئة الأمم المتحدة ،

[1] David Charles Philippe, **La guerre et la paix M approaches contemporaines de la sécurité et la stratégie** , (Paris : Presse de sciences politiques , 2002) , P 153.

[2] Jacques Roche, **Théorie des relations internationales** , Paris, 2004 , P 109.

غير أن التحول الذي كرسته نهاية الحرب الباردة في طبيعة التهديدات وطبيعة النزاع ومفهومه قد أفضى لتزايد الاهتمام بهذا المبدأ ن حيث تم استحداث آليات جديدة لمعالجة الحالة النزاعية على وجه الخصوص ما يعرف "بصنع بناء السلام وحفظ السلام "* وأيضا " الدبلوماسية الوقائية "* ، " الدبلوماسية متعددة المسارات*.

في غضون ذلك أصبح النزاع في القرن الحادي والعشرين أداة تستخدمها القوى الكبرى لتمرير إستراتيجيتها ، إذ تستغل تلك القوى حالة النزاع تحت غطاء الإصلاح ونشر الديمقراطية و التدخل لأغراض إنسانية من أجل تحقيق مصالحها وغاياتها دفاعا عن الأمن والسلم الدوليين ، وتوجه إستراتيجيتها لما أسمته خاصة بالدول الفاشلة أو الدولة المنهارة ، الدول المارقة ....، وما يمح لتبرير هذه السياسات هو لجوء الأطراف المتنازعة لا سيما الضعيفة منها إلى تدويل قضية النزاع من أجل الحماية الدولية وتوقع الحصول على مواقف دولية داعمة ومتعاطفة مما يعطي الشرعية للأطراف الخارجية للتدخل.

في هذا الصدد أيضا نلحظ الانتقال من المفهوم التقليدي للحرب إلى ما عرف بالحروب الدولة التضامنية ، بحيث تواجه الدولة الواحدة تكتل مجموعة من الدول مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية و الحرب على أفغانستان والعراق .

---

* تتخذ هذه السياسة العديد من الآليات كاللجوء إلى محكمة العدل الدولية وتطبيق العقوبات الاقتصادية واللجوء إلى الأعمال القسرية حسب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة ، تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع من خلال عمليات الأمم المتحدة في الصومال 'أونسوم2' بإرسال قوات تضم 29 ألف جندي من أجل تأمين المساعدات الإنسانية وإعادة بناء مؤسسات الدولة .

* تعني الدبلوماسية الوقائية استباق التطورات والمنازعات لمنع تفاقمها من خلال مراقبة المواقف المتأزمة مثل : إرسال بعثة مراقبة إلى جنوب إفريقيا بعد اتفاق السود والبيض لإنهاء النظام العنصري في الدولة و إنشاء صندوق خاص لدعم الإجراءات الرامية لتفادي النزاعات في إفريقيا الوسطى ،وأيضا بعث قوات القبعات الزرق إلى مقدونيا في 1995.

* هي دبلوماسية غير حكومية تتمثل في الأنشطة غير الرسمية التي تحدث بين المواطنين العاديين أو مجموعة من الأفراد و بين تلك الجهات الفاعلة من غير الدول . تميل الدبلوماسية متعددة المسارات إلى حل النزاعات وتبادل الخبرات والتعاون بين الشعوب بالتركيز على قضايا التنمية التمثيل السياسي المتكافئ و الحريات المختلفة مثل الديانة و والتعبير و تعبئة الرأي العام بتكريس وسائل الإعلام والاتصال الحرة و النزيهة .

➢ المبحث الثاني : تداعيات بروز النظام الدولي الجديد على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي

✓ المطلب الأول : المشاريع الأمريكية –الأوروبية

إن الهدف من البحث حول المشاريع الأمريكية والأوروبية في الوطن العربي ليس التحصيل ، بحيث قد أشرنا من قبل أن جودة النظام السياسي تتعلق بوجود نظام ديمقراطي قادر على الإيفاء بكل متطلبات البيئة الداخلية بالاستجابة لحاجيات الرعية من جهة والتكيف مع عراقيل البيئة الخارجية ، وبالإسقاط على حالة الدول في الوطن العربي التي تعبر عن موضوع دراستنا أشرنا أيضا أنها تعاني من العديد من الأزمات الداخلية التي كانت من العوامل التي أضعفت تفعيل دور المؤسسات داخلها وبالتالي عرقلة مشروع بناء الدولة ، ليأتي الحديث عن أهمية دور العوامل الخارجية بسبب توسع مساحة التداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي خاصة في ظل التحولات التي شهدتها وتشهدها تلك الدول وتشهدها أيضا البيئة الدولية.

من هذا المنطلق سنأتي على ذكر أهم المشاريع الأمريكية والأوروبية التي حاولت من خلالها هذه القوى حصر الدول العربية خلف محاور مركزية تتبنى أنماط محددة وأشكال للدولة بدلا من أن تشكل دولا قومية ، وبالتالي بقيت صفة الدول الفاشلة أو المنهارة مرافقة لها أمام عجزها عن التخلص من قيود المديونية والتبعية للخارج دولا ومؤسسات دولية خاصة المالية منها، والتي بدورها عززت فجوات الفوضى وعدم الاستقرار ،وبدلا من أن تكون مشاريع البناء تنبع من البيئة الداخلية ،وإن فعلت، فقد بقيت تجر أذيال الاعتمادية على القوى الخارجية . لأن كل المشاريع التي قدمت ألقت بظلالها –بالتأثير والضغط – على طبيعة التشكيلات السياسية والاجتماعية و طرحت أيضا مهمات وتحديات أمام الدول العربية في بنيتها مما فرض عليها انتهاج وتبني نماذج محددة للإصلاح السياسي الديمقراطي.

في تحليلنا ضمن هذا العنصر سنحاول الإجابة على السؤال المركزي التالي : ماهي آليات التأثير التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في توجيه عمليات الاصلاح داخل الدول في الوطن العربي ؟

يعد الوطن العربي ومنذ قرون مضت شريان الحياة لأوروبا وأمريكا، فلطالما كان المختبر الذي تقع عليه نتائج وإرهاصات التفاعلات الدولية المختلفة ،بعد اختفاء شبح الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو أصبح ساحة للصراع والتنافس والتقسيم ،وأصبحت جل قضاياه رهنا لتوازنات القوى العالمية ، لذلك كانت المشاريع والشراكات والاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية محكومة بعوامل جغرافية وتاريخية وإستراتيجية وأيضا ضرورات اقتصادية و تقاليد حضارية، وكانت موجة المبادرات التي طرحت في البلدان العربية تسعى لإعادة رسم خارطة جديدة للمنطقة وصياغة المعادلة الإقليمية بفرض نمط من العلاقات بين النظام العربي والنظام الغربي،على رأس أسبابها محاولة تجميل صورة بعض

الأنظمة العربية الهرمة الحليفة ،إلا أن بداية الإصلاح وفقا لتلك المشاريع كان الإنذار لبداية لانتشار خطر انهيارها بسبب تفشي السخط الشعبي من جهة، وعدم توافق أهدافها مع طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية لتلك الدول. كما تعززت أهمية الوطن العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منطق ضرورة تحييد مصادر الخطر والتهديد الذي قد يصيب المصالح الأمريكية والأوروبية ، وهو ما أدى إلى مضاعفة الاهتمام بالمنطقة على اعتبارها بؤرة للنشاط الإرهابي خاصة في الدول الفاشلة .

إن المبادرات الخارجية الأمريكية والأوروبية من بين العوامل التي أثرت على مسار التحول السياسي والديمقراطي في الوطن العربي جنبا إلى جنبا مع العولمة والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي تعبر عن المتغيرات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة ، إضافة إلى عوامل أخرى اختلفت درجة تأثيرها ودلالتها من دولة لأخرى.

في عالم ما بعد الحرب الباردة جاء بداية انهيار الاتحاد السوفييتي الذي وضع حدا لصراع الحرب الباردة وفسح المجال لبروز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب التحولات في بقية بلدان أوروبا الشرقية،وبالرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين هذا الحدث والوطن العربي إلا أنه قد كانت له انعكاسات غير مباشرة .لقد رصدت جملة من الباحثين أن التغيير الذي حدث في تلك الدول مثل خبرات مماثلة للدول العربية ، حيث أدركت أن عدم استجابتها لمطالب موجات التغيير سيجعله مفروضا عليها بالقوة ، لذلك انتقل العديد منها إلى المبادرة بتحقيق نوع من التعددية السياسية وتبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي كنوع من الانفتاح السياسي بشكل يضمن أن هذا الانفتاح يبقى ضمن حدود مرسومة له ، وبالتالي تتمكن الأنظمة من تدعيم قدرتها على الاستمرار وتأمين المصالح[1] .

في ذات السياق انعكست تجليات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات أيضا كإحدى معالم النظام الدولي الجديد على بلدان الوطن العربي ،وبغض النظر على أن العولمة نموذج حضاري غربي ، فثورة المعلومات والاتصالات كأحد أبعادها في جانب منها قد لعبت دورا ايجابيا من حيث كونها مصدرا للمعلومة لأن التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم من البيئة الخارجية للداخل عبر صفحات الانترنيت والفضائيات ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية التقليدية والحديثة قد قلص من قدرة الدول على إخفاء طبيعة عمل مؤسساتها وطبيعة ممارساتها (السلوك السياسي وفرض الرقابة على حرية الرأي والتعبير والتحكم في مصادر المعلومة)، فسمحت للمجتمعات أو بعض الفئات منه بحشد التأييد من الرأي العام العالمي والمجتمع المدني العالمي* ولفت انتباه الدول والمنظمات إلى انتهاكات حقوق

---

[1] توفيق ابراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص357.

* يشير مفهوم المجتمع المدني العالمي أو المجتمع المدني العابر لحدود الدول إلى مجموعة الاتحادات والجمعيات والمنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية التي تعنى بقضايا ذات طابع عالمي مثل البيئة والسلام وحقوق الإنسان،وهي منظمات تطوعية –غير ربحية وغير مسيسة– كما أنها متعددة الجنسيات وتضم في عضويتها أفراد ومنظمات من دول

الإنسان[1]، بالرغم من أن هذه النقطة في حد ذاتها كانت بوابة لفتح مجال التدخلات وتوجيه سياسات الدول .

إلا أنه يعاب عليها وإن ساهمت في نقل الأفكار والقيم والممارسات الديمقراطية من دولة إلى أخرى ونشرت ما يعرف بعدوى الديمقراطية فمجتمعات الدول العربية لم تستطع أن تتأقلم مع تلك النماذج والأسباب عدة من بينها طبيعة الموروثات التقليدية والمرجعيات الثقافية التي تأصلت في وعي الحاكم والمحكوم على السواء ، ضف إلى ذلك فعجز الدول العربية على بلوغ تطلعات المواطنين لبناء دولة ديمقراطية على شاكلة دول عالم الشمال قد يؤدي إلى زيادة الشعور بالحرمان والتفاوت وتغذية مشاعر الرفض بالرجوع إلى محدودية تلبية المطالب ، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الاحتجاجات وقد يصل الأمر إلى انخراط الأفراد في أشكال من العنف السياسي بسبب التشبث بانتماءاتها الأولية ما يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي وبالتالي على مسار بناء الدولة خاصة إذا ما كنت العملية تمر بأولى مراحلها واعتمدت الدولة في تلك الحالة على أساليب غير ديمقراطية لضمان استقرارها واستمرارها .

أما بالنسبة للمؤسسات الدولية المالية خاصة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نجد أن الدول العربية التي كانت تلجأ إليها طمعا في الحصول على القروض والتسهيلات وجدت نفسها تخضع لضغوطات وشروط حتى تتجاوب مع سياسات هذه المؤسسات(تكييف هيكلي، مبادئ السوق ، إلغاء أو تقليص القواعد القانونية ...الخ) خاصة تلك التي تشجع على تقليص دور الدولة في الاقتصاد ،الأمر الذي أفضى إلى تفشي التوترات السياسية والاجتماعية بسبب انتهاج الدول العربية لاستراتيجيات وإن كانت من الناحية الشكلية إلا أنها غالبا ما انعكست على أساليب ووسائل عمل المؤسسات وإدارة المجتمع بتقليل قدرتها على الإنفاق والتوزيع،فلا تستطيع أن توافق وتوازن بين الأزمات الاجتماعية والمتاعب الاقتصادية التي تعيشها وبين شروط التفاوض مع تلك المؤسسات ، فتجد نفسها مجبرة أحيانا على الخضوع لتلك الشروط التي تعجزها عن إيجاد فرصة حقيقية للتحول السياسي الديمقراطي الأمثل ،في نهاية المطاف تأخذ بالنموذج الغربي الذي لا يتلاءم وخاصية نهجها السياسي وطبيعة بنيتها الاجتماعية كما هو الحال في نموذج الأفكار والقيم الذي نقلته وسائل الإعلام والاتصال .

مختلفة ،ولها فروع في العديد من الدول تغطي العديد من الأنشطة مثل البيئة كمنظمة البيئة الدولية ، الدفاع عن حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ، أعمال الإغاثة مثل الصليب الأحمر الدولي ، وجمعيات أخرى كحركة السلام الأخضر واتحاد الدراسات المستقبلية ، كان لها بعض المواقف التي دعمت قضايا دول الجنوب لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم المساعدات المالية وتمويل الأنشطة وتدريب الكوادر وإصدار القرارات والنشرات .

[1] عمر مرزوقي ،"حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية "، ***مجلة المفكر*** ، العدد 10، ص ص 168-184.

- **الفرع الأول : الوطن العربي على سلم الاستراتيجية الأمريكية**

لقد استطاعت أمريكا تسويق الحجج والمبررات بشكل يعزز من مصداقية إستراتيجيتها في الوطن العربي ، فبعد أن أصبح العالم مكشوفا للهيمنة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والانفتاح على الخطر الإسلامي وجدت عدوا جديدا وهو الإرهاب ،فطرحت سلسلة من المشاريع والسياسات على رأسها الحروب الاستباقية *أو الهجمات الوقائية، وأولت اهتماما بضرورة معالجة البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول العربية باعتبار أن انتشار التطرف والإرهاب وتأثيراته السلبية على أمن أمريكا والعالم مرده بيئة التخلف والفقر وانتشار البطالة والفساد السياسي داخل تلك الدول لكونها دولا غير ديمقراطية قد فشلت في إدارة مؤسساتها ، بل وأكدت بأن الدول التي تتصدى للإملاءات والترتيبات الأمريكية تقترحها بغية إفشال المشاريع الأمريكية تنتمي لما أسمته بمحور الشر.

في تعاملها مع الوطني العربي سطرت أربع اعتبارات أساسية حددت مسارات سياستها في المنطقة ، وبالرغم من اختلاف مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية لمختلف الإدارات واختلاف آليات التنفيذ سواء عن طريق الاحتواء أو الحصار الاقتصادي مثلا، إلا أنها جعلت الآلة العسكرية –خاصة بعد 11 سبتمبر–والحروب الخارجية ضد الإرهاب وسيلة لحسم التحديات التي تواجهها. تمثلت تلك الاعتبارات في[1]:

- يضم الوطن العربي دولا عدة تختلف في الحجم والمكانة الاقتصادية والإستراتيجية و التراث لذلك تتعامل معها كل على حدة وليس كأمة واحدة. لذلك لا يجب اعتماد نموذج واحد للدمقرطة.
- الوطن العربي منطقة جغرافية واسعة متعددة الهويات القومية و الدينية.
- يجب الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري لأن ذلك من ثوابت السياسة الأمريكية.
- الوجود العسكري الدائم آلية وحيدة لضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية في المنطقة سواء عن طريق القواعد العسكرية أو البحرية أو الاتفاقيات الأمنية والدفاعية أو باحتلال أراضي دولة ما كما حصل في العراق .

* حرب غير محدودة استندت إلى محورين : الأول الاستمرارية والثاني الشمول أي أنها مفتوحة النهايات ضد الأنظمة المارقة وموجهة لكل دولة أو نظام سياسي أو تنظيم يعارض السياسة الأمريكية والوجود الإسرائيلي، حسب القانون الدولي بداية من نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة فإن الحرب الاستباقية تعد فعلا غير مشروع ويشترط أن يكون اللجوء إلى الدفاع الذي يتصف بالمشروعية الدولية إذا كان هناك خطر وليس توقع حدوث الخطر كما هو الحال في الدفاع الوقائي فلا يقبل استخدام القوة المسلحة الهجومية على أساس أنها دفاع عن النفس.

[1] الجاسور ، ***مرجع سابق*** ، ص 380

إن مشاريع الإصلاح التي طرحتها الولايات المتحدة في الوطن العربي –الشرق الأوسط– وإن أكدت على شيء فإنها بينت بأنها كانت تنتهج استراتيجية ترضى فيها بإشاعة قدر من عدم الاستقرار في المنطقة على أن لا تتأثر مصالحها فيها ،وهو ما حصل في أكثر من بلد ، حيث كانت ترى في الإصلاح وسيلة لحماية بعض الأنظمة التي نصبتها لضمان مصالحها ، وأصبحت تلك الأخيرة جزءا من مشروعها في المنطقة خاصة بعض احتلال العراق والإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو ما تضمنه تصريح الرئيس كلينتون الذي أقر بأن اعتماد استراتيجية نشر الديمقراطية يعتبر استراتيجية بديلة لاستراتيجية الاحتواء في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة[1].

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية في مواقف عدة كانت تنتهج استراتيجية مزدوجة ،بالرغم من اصرارها على نشر الديمقراطية والإصلاح إلى أنها وقبل 11 سبتمبر كانت ترى في المنطقة العربية وبالأخص الشرق الأوسط استثناءا ولا يمكن تطبيق النموذج الديمقراطي الغربي فيها ، وذلك له علاقة بكون المنطقة ذات ثقافة عربية إسلامية ،فضلا عن ملف الصراع العربي الإسرائيلي ، وبالتالي فالأنسب هو التريث في سياسة الإصلاح وبدلا من استراتيجية نشر الديمقراطية اعتمدت على سياسة الأمن والاستقرار لضمان تدفق النفط والأسواق[2].

لقد كان التردد الأمريكي من دفع عمليات التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي خاصة في مرحلة ما قبل 11 سبتمبر محصورا في التخوف من انعكاسات التحول خاصة في المراحل الأولى وما يمكن أن يترتب عنه من ملامح عدم الاستقرار ولذلك انتهجت استراتيجية ثنائية ، حيث لجأت لدعوة الأنظمة لتحسين أساليب الحكم والإدارة ، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وحقوق الإنسان ، وهذا في الدول التي كانت تجمعها بها علاقات وثيقة ،واستخدمت أسلوب القوة في الدول الأخرى التي كانت تجمعها بها علاقات توتر وعداء ،وبدلا من الدفع بالقومة نحو تبني مشروع الديمقراطية فرضت عليها تبني إجراءات جديدة (رقابة، محاسبة ،مساءلة ....) حتى تضمن استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة وصفقات الأسلحة.[3]

وبطبيعة الحال تغير هذا الموقف بعد أحداث 11 سبتمبر، والمؤكد أن هذه الأحداث قد ألقت بظلالها على دول الوطن العربي وأفرزت جملة من التداعيات* خاصة ضد الدول التي أصبحت مستهدفة

---

[1] ياسين أشرف محمد عبد الله ،"السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 26، ربيع 2010 ، ص ص 68–90.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 78،79.

[3] توفيق ابراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 359،360.

* تراجعت أسعار النفط مما أدى إلى تراجع المداخيل النفطية وتعرضت الأرصدة والاستثمارات العربية في الخارج لخسائر عديدة ، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بقطاعات السياحة والطيران المدني والتأمين ، واستغلت إسرائيل هذا الوضع إلى شن حروب شاملة على الشعب الفلسطيني منذ مارس 2002 .

بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب (العراق،ليبيا،سوريا،لبنان،الصومال،اليمن ... : امتلاك أسلحة الدمار الشامل ،إيواء تنظيمات إرهابية ، انتماء عناصر من أراضيها إلى تنظيم القاعدة)، فالرؤية الأمريكية تقول بأن الإرهاب ولد ونما في بيئة سياسية وثقافية ودينية تحتاج إلى استئصال أو إعادة تأهيل ، لأن أنظمة الحكم فيها–دول الوطن العربي– أنظمة دكتاتورية وتسلطية قائمة على القمع ،[1] لذلك أجبرت معظم تلك الدول على اتخاذ إجراءات أمنية خاصة غير ديمقراطية تحت شعار يدا بيد لمكافحة الإرهاب مما أدى إلى زيادة مصادر التوتر والاحتقان السياسي والاجتماعي ،لأن بعض من جوانب تلك الحرب قد أثرت على الأوضاع والتطورات السياسية الداخلية ، ذلك أن التنظيمات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية كانت في معظمها مجرد تنظيمات مشروعة ، إلا أن التصنيفات الأمريكية قد وضعتها في خانة الجماعات المتطرفة الإرهابية ، و بالتالي أصبحت دولها مرغمة على تغيير مناهج التعليم الديني وفرض قيود على أنشطة الجمعيات الخيرية وفقا لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرها من الإجراءات كثير.

ولأن تركيزها في هذه الحرب كان على الدول العربية الإسلامية بالأساس خاصة بعد انتخابات عامي 2005 و2006 في مصر وفلسطين واستثنت بعض النظم الحليفة ، فإن نيران الحرب قد طالت حتى تلك الدول وإن لم يكن مصدرها القوة العسكرية الأمريكية ، حيث اشتعلت مشاعر الغضب والسخط لدى بعض شعوب تلك النظم التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ،مما أدى إلى تعميق فجوة عدم الثقة والرضا ومشاعر العداء والكراهية[2]، وفي محاولة منها لتحسين الأوضاع اعتمدت تلك الدول على أساليب قمعية ضد المظاهرات والتجمعات على نحو طال حتى الجاليات في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ظل تفاقم حدة المشكلات فضلا عن حالات الفوضى والانفلات الأمني تعثرت مختلف جهود إعادة البناء.

لقد أصبحت قضية بناء الدولة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر قضية أمريكية ، لأنها كانت ترى أن الدول الهشة والضعيفة تهدد الاستقرار الدولي ، بل وتهدد مصالحها وذلك من خلال مستويات ثلاث[3]:

- **تهديد الأمن القومي** : تعرف الدول الفاشلة بحالة انتشار الإرهاب والشبكات غير الشرعية (تجارة السلاح والمخدرات..) مما يؤدي إلى إضعاف الأمن القومي خاصة في حالة انهيار الحكومة ، الأمر الذي من شأنه أن يولد صراعا إقليميا بسبب ضعف الأمن الوطني ويؤدي ذلك لنشر حالة عدم الاستقرار

[1] عبد الخالق شامل محمد ،"السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الابن وباراك أوباما"، ***مجلة تكريت للعلوم السياسية*** ، المجلد 1، العدد1 ، كانون الأول 2014، ص ص 194–228.

[2] للمزيد راجع : عصام نعمان، "أمريكا والمسلمون : مشكلة علاقة "، ***في العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر*** ، تحرير أحمد بيضون ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2002) ، ص ص 299–317.

[3] Wallace, ***op.cit***,pp1-4.

وهو ما يهدد الأمن القومي الأمريكي (تسبب رئيس ليبيريا في حرب أهلية في السيراليون امتدت آثارها إلى غينيا و كوت ديفوار).

- **تهديد المصالح الأمريكية الاقتصادية :** في حالة عدم استقرار وضعف الاقتصاد الوطني للدول المنتجة أو الحاضنة لإمدادات النفط والغاز والتي في معظمها دول ضعيفة فإن ذلك يعيق أمن الطاقة الأمريكي والاقتصاد ككل ، بسبب البيئة المضطربة تنخفض التجارة واستثمارات رؤوس الأموال.
- **الشق الإنساني :** من أكبر التحديات التي تواجهها الدول الضعيفة هي تعدد بؤر التوتر بسبب انتشار المشاكل الصحية ومشاكل اللاجئين ونزوح المواطنين ،ولأن هذه التحديات قابلة للتصدير لدول الجوار و العالم ككل ، تعتبر أمريكا نفسها من الناحية الأخلاقية و الإنسانية مسؤولة عن إعادة بناء نماذج هذه الدول حتى تجنب العالم من ويلات انهيارها وفشلها .

لقد لجأت الولايات المتحدة في دعمها لعملية بناء الدولة للاعتماد على استراتيجية وقائية ، ومهما كانت صيغة التدخل فقد حملت عنوان الانتقال نحو الديمقراطية ودعم السلام والمصالحة لإنهاء الصراعات وإعادة الإعمار لتفادي انعكاسات المرحلة الانتقالية ، إلى جانب تقديمها لمساعدات إنمائية في شكل مساعدات مالية.

وجاءت الإستراتيجية الأمريكية بالاعتماد على عدة آليات العسكرية منها كغزو العراق ، والسياسية منها في عدة مبادرات [1]،أهمها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" *، هذا الأخير كان قد أعده فريق الرئيس الأمريكي 'بوش الابن' على هامش قمة قادة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم

---

[1] للمزيد راجع : الجاسور، ***مرجع سابق*** ، ص ص 156-164 وأيضا ص ص 184-191.

* تعود إيديولوجيا الشرق الأوسط الكبير إلى طروحات المؤرخ البريطاني 'برناند لويس' في مقال له نشر في مجلة الشؤون الخارجية بعنوان إعادة هيكلية الشرق الأدنى في 1992، ولكن قبل ذلك وبعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، طرح 'شمعون بيريز' مفهوم الشرق الأوسط الجديد ،وألف كتابا حمل نفس العنوان يدعو فيه إلى اختراق العالم العربي / من خلال النشاط الاقتصادي بالتوازي مع الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للمنطقة العربية ، وهو الطرح ذاته الذي عبر عنه 'روبرت ماكفرلين' بأن يكون للتوجه السياسي بعده الاقتصادي ، لأن بيريز كان يدعو إلى اختراق اقتصادي مسنود بتوجهات سياسية أمريكية ، إلا أن تعثر عملية السلام ،وانهيار اتفاقية أوسلو في 1993،ووصول اليمين المتطرف إلى الحكم رفض المفهوم ، من ناحية أخرى وفي أعقاب حرب الخليج الثانية والتواجد الأمريكي في منطقة الخليج ،تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية دول العالم تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة التبت شرقا وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ، وظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 1995 الصادر من معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية ، حيث خصص فصل منفرد للشرق الأوسط الكبير من المغرب حتى الحدود الصينية ليشمل المغرب العربي وآسيا العربية وآسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا ، وفي عام 1999 حدث تطور عسكري هام تمثل في نقل وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في الباسيفيك (المحيط الهادي) إلى القيادة المركزية للشرق الأوسط التي كانت تعرف بقوات الانتشار السريع.

(كندا،ألمانيا،فرنسا،إيطاليا،اليابان،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة الأمريكية) سنة 2004 تحت شعار "شراكة من أجل المستقبل" ، كتعاون مشترك لمواجهة الأخطار التي تعترض مصالحها المشتركة بسبب تصاعد تحديات تعيشها الدول العربية كالتطرف الذي نجم عن نقائص في مجالات الحرية والمعرفة وتمكين المرأة، والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لتكون مبادرة موازية لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية ،ومبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية [1].

أعيد طرح هذه المبادرة لتحمل عنوان " الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا " مؤكدة على تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية بإزالة الحواجز والقيود التجارية وتفعيل الاقتصاد الحر ، حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية استعادة دورها القيمي ونشر النموذج الأمريكي الداعم للحرية و الديمقراطية خاصة في المنطقة العربية وضمن الدول الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر [2]. بل وأشارت بعض البحوث إلى أن المشروع لا يرتبط بالدول العربية فقد بل جاء كحزام لمواجهة الخطر القادم من الصين واليابان وروسيا وحتى الدول الأوروبية وهو ما تؤكد عليه النظرية الواقعية باعتبار المصلحة الأمريكية تتؤو فوق كل الاعتبارات ،اعتبارات الاصلاح ، التسوية أو الصراع أو حتى علاقات التعاون.

بالتالي فالمشروع كان مدفوعا بمجلة من العوامل:

- المحلية : تشكيل أنظمة موالية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق القوة العسكرية أو التهديد والضغط أو الاصلاح السياسي ،من أجل تشييد نظام ديمقراطي بامكانه تغيير سلوكيات الدول العربية باعتبار الإسلام عقيدة لنمو الإرهاب.
- الإقليمية : توجيه أدوار بعض الدول نحو تحقيق الهيمنة الأمريكية كتركيا ، باكستان،إيارن العرقا وأفغانستان من أجل التوغل داخل أوساط آسيا والصين وروسيا.
- العالمية : من خلال هذه المنطقة تسع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق معادلة للتوازنات الدولية تمنع من خلالها وجود قوى منافسة أو أنظمة اقتصادية خارج سيطرتها والمثال على ذلك اليابان ،الصين وروسيا .

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير : الحقائق والأهداف والتداعيات*** ، (الجزائر،الدار العربية للعلوم، ط1 ، 2005)، ص 57-60.

[2] للمزيد راجع : ميثاق مناحي دشر ،"مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)"، ***مجلة أهل البيت*** ، العدد 19، ص ص 554-586.

ومن أجل وضع هذا المشروع على الأرضية صاغت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بمشروع الفوضى الخلاقة* كآلية لتحقيق الأهداف الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية ونشر الحرية وحماية حقوق الإنسان ، والعراق كدولة عربي أحسن مثال استهلت به الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق تلك الاستراتيجية.

ومما لاشك فيه أن المشروع الأمريكي قد تم تقديمه حتى يتوافق والمصالح والأهداف الأمريكية لذلك طالما كانت بنوده تتصف بالبراغماتية والغموض والتعقيد ،فهي لم تقدم نموذجا واضحا للديمقراطية بإمكانه أن يتماشى وخصوصيات المنطقة ، ضف إلى ذلك فمعظم أبعاده كانت تستهدف تعديل الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسية والأمن وتستخدم أدوات متباينة تتطلب درجة عالية من التنسيق بين مختلف الأطراف ودرجة عالية من الوعي لدى شعوبها .وهو ما لم يكن متوفرا لدى الجميع .

لقد تزايد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وألقت إداراتها المتتالية بكل ثقلها تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة بعد 11 سبتمبر فعملت على إعادة صياغة المنطقة في كل الجوانب وهو ما كرس التبعية وزاد من حدة الهوية في بلدان الوطن العربي ، حيث أسست استراتيجياتها على أساس إحداث تغيير شامل يقوم على إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية والتدخل أحيانا لتغيير هياكل التعليم والثقافة ومن ثم فرض السيطرة.

- **الفرع الثاني : هاجس الدولة الفاشلة لدى الدول الأوروبية**

العلاقات التاريخية العربية الأوروبية (الفرنسية –البريطانية خاصة) تعد من أبرز عوامل عدم الاستقرار وانتشار الأنظمة الدكتاتورية والتسلطية في المنطقة ، فالعديد من الدول بقيت ترتبط بموروثات ثقافية واقتصادية مع الدول المستعمرة وأيضا بحكم التجاور الجغرافي ،إلا أن تأثير الدول الفاشلة على مصالح الدول الأوروبية وخاصة الاتحاد الأوروبي بسبب الخوف من انتشار موجات الهجرة السرية والأصولية الإسلامية دفع بها لتبني نفس موقف الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه عملية بناء الدولة من خلال الدفع بها لتبني الإصلاح والانفتاح الديمقراطي وبناء مؤسسات تتمتع بالشفافية ،فحسبها تكون البيئة المستقرة مناخا ملائما للاستثمار وبالتالي ضمان المصالح الاقتصادية .

لقد اعتبرت الدول الأوروبية بأن الدول الفاشلة تثير القلق على مستوى الأمن العالمي ولأنها تشترك مع العديد منها في الحدود فيما يتعلق بالدول العربية فإنها تطرح العديد من المشاكل التي أصبحت تمثل

---

* الفوضى الخلاقة أو الفوضى البناءة تشير إلى وصول المجتمع إلى أقصة درجات العنف والرعب باعتباره فرصة وامكانية لإعادة بنائه بهوية جديدة ، تعرف بأنها حالة سياسية أو إنسانية، يتوقع أن تكون مريحة بعد إحداث فوضى متعمدة للوصول إلى واقع سياسي يحقق أهداف طرف ما ،ويشير البعض لكونها أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات " ، بافتعال الأزمة والعمل على إدارتها تدريجيا لبلوغ مصالح محددة سلفا من خلال تفكيك المنظومة المعنية والولوج إلى مكوناتها الأساسية وعناصرها ثم إعادة هيكلتها وتشكيلها مجددا.

هاجسا أمنيا يجب مواجهته والتصدي له ،و على الرغم من إجماع الدول الأوروبية على رفض التدخلات الخارجية تخوفا من أعباء التدخل إلا أن ذلك لم يمنعها من المشاركة في عمليات عدة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء الدول خاصة تلك التي كانت تلجأ فيها لطاء الأمم المتحدة لتبرير تدخلاتها ، غير أن الدول الأوروبية بدلا من المنهج العسكري انتهجت منهجا وقائيا من خلال طرح عقود شاركة وبرامج تنموية.

لذلك بادرت الدول الأوروبية بتقديم سلسلة من البرامج والمشاريع التي تضمنت بنودها إجراءات تتعلق بتوفير ضمانات لحرية التعبير وحقوق الإنسان وتعزيز دور المؤسسات،وذلك منذ بداية التسعينيات في إطار الاهتمام بدول الجوار الأوروبي ، فتم إطلاق العديد من المبادرات لتوسيع التعامل مع دول المتوسط جاء بعضها على شكل مبادرات تعاونية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي* ، وجاء البعض الآخر على شكل مبادرات فردية ، إلا أنها عبرت عن رؤية حقيقية يرغب من خلالها الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلة البنية السياسية ومنظومة القيم في الوطن العربي ، حيث اقترح عدة توصيات♣وخطط عمل إقليمية ووطنية جاءت في وثيقة "إعادة تنشيط أفعال الاتحاد الأوروبي عن حقوق الإنسان والديمقراطية مع الشركاء المتوسطين" وتضمنت عدة نقاط حول الحوار السياسي وآليات المساعدات المالية المقدمة وآليات التعاون بين الاتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية [1].

من أهم المبادرات نأتي على ذكر :

---

* سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد اهتمام أوروبا بالديمقراطية والتحول الديمقراطي مبادرته ، وفي هذا السياق أطلق البرلمان الأوروبي في 1994 مبادرته للديمقراطية وحقوق الإنسان "حيث قام وقتها بدمج العقود الخاصة بدعم قضايا حقوق الإنسان في موازنة واحدة وّتم تمويل هذه المبادرة فيما بعد ب132 مليون أورو خصص منها 10 بالمائة للشرق الأوسط كما أسست لجنة الإغاثة الأوروبية سنة 2001 بهدف تفعيل آليات المساعدة الخارجية التابعة للمفوضية، ومبادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر وحدة في إطار لجنة الإغاثة الأوروبية.

♣ من بين التوصيات : إدراج المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في كافة الحوارات الثنائية التي تجرى على المستوى المؤسسي في إطار اتفاقيات المشاركة ومناقشة قضايا الإصلاح السياسي التي ترفع حولها تقارير للمناقشة والمراجعة داخل مجموعات عمل تابعة للمجلس الأوروبي ليتم إصدار مقترحات تطرح على مستوى الحوار الثنائي .يقوم الاتحاد الأوروبي بتنظيم دورات مع منظمات المجتمع المدني لإجراء حوار يستهدف بناء القدرات المؤسساستية لها وزيادة التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية الأوروبية . تنفيذ برامج وطنية في إطار خطط العمل الوطنية التي ستتقدم بها كل دولة متوسطية بهدف تطوير الهياكل الإدارية والتشريعية لتتلاءم مع برامج الإصلاح السياسي وضمان الالتزام بالمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. تنفيذ برامج إقليمية في إطار خطط العمل الإقليمية لتدعيم التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطية في المجالات المتعلقة بإزالة الفوارق بين النوع و حماية حقوق الأقليات وتعزيز مبادئ الحكم الراشد.

[1] عبير الغندور، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل ..دراسة مقارنة"، ***مجلة السياسية الدولية*** ،العدد 165 ، 2006، ص ص 15-26.

- **مؤتمر برشلونة :** جاء هذا المؤتمر كوجه جديد للنظر في الأشكال السابقة للتعاون المتوسطي ، ليعبر عن شراكة فعلية بدل المساعدة، حاولت أوروبا من خلالها إبراز موقعها الدولي الجديد ،والتأكيد على دورها في تعزيز مستقبل المنطقة ، وتمحورت أهداف هذه المبادرة حول النقاط الآتية :

- من خلال "الشراكة السياسية والأمنية" يتم إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار تسعى لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط يخلو من أسلحة الدمار الشامل ، من خلال احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة بين الشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واللجوء للطرق السلمية في حال النزاعات .
- من خلال "الشراكة الاقتصادية والمالية" يتم إنشاء منطقة تبادل حر الهدف منها تحسين التنمية والمستوى المعيشي لشعوب جنوب المتوسط ،وذلك بتوقيع اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط في العديد من القطاعات كالبيئة والموارد الطاقوية والاستثمارات والموارد البحرية .
- من خلال "الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية" تسعى الدول لاحتواء العنف والتطرف والحد من الهجرة من خلال تقليص الفجوة مع دول الشمال وتقريب الشعوب وتشجيع الحوار والتفاهم والتبادل بين الثقافات والمجتمعات المدنية[1].

إن الشراكة الأورومتوسطية* لا تختلف في جوهرها عن المبادئ والأبعاد التي جاء بها المشروع الأمريكي الشرق الأوسطي مع عدا وجود اختلافات طفيفة حول آليات معالجة بعض القضايا الدولية والإقليمية ،والملفت للنظر أن المشاريع التي انهالت على المنطقة منذ إعلان برشلونة وحتى آخر قمة للشراكة لم تقض على حالة عدم التكافؤ بين ضفتي المتوسط ، ولنقول أنها لم تخفف منها بدل القضاء ،فعدم التزام الدول الأوروبية برؤى ثابتة ومعايير محدد للتعامل مع الدول العربية خاصة بسبب الشروط

---

[1] للمزيد راجع : الجاسور، ***مرجع سابق***، ص ص 170-180. وأيضا : فتح الله ولعلو ،***المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية***،(المغرب:دار توبقال للنشر ، ط1 ،1997)،ص 14.

* يعد مفهوم الشراكة مفهوما حديثاً، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987، بالصيغة التالية: نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، أما في العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات. كلمة "الأورومتوسطية" توحي بتواجد طرفين، الأول يضم الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول "الأورو"، والشطر الثاني "المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، أي ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي، وهي دول الضفة الجنوبية. حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976).

السياسية المفروضة أدى إلى اتساع الفجوات بين الشركاء ، و لم تتمكن تلك الشراكة من تحقيق القضايا التي كانت تدعو لها شكلا ، فمثلا لم يتم الاتفاق على آلية ثابتة لتعريف الإرهاب وطرق مكافحته ولم تتمكن الإجراءات المتبعة من خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار،لأن الخيارات التي كانت مطروحة كانت خيارات أحادية النظر أو أحادية الجانب .

- **سياسة الجوار الأوروبي** : لأن السياسية المتوسطية داخل الاتحاد الأوروبي كانت متفرقة تعالت الأصوات للتوجه خارج حدود البحر المتوسط ، فبعض الدول كانت تدعو لتحرير التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،ودعت دول أخرى للتوجه نحو أوروبا الشرقية لكونها تمثل مدى جغرافي استراتيجي ، في ظل عدم التجانس بين التوجهات عجز الاتحاد الأوروبي عن إتباع استراتيجية مستقلة عن الولايات المتحدة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة ، إلا أن الاهتمام الاستراتيجي بالمنطقة قد تضاعف لأسباب كنا قد عالجناها، ضف إلى تلك المتغيرات التي شهدتها منطقة المتوسط جاء الاقتراح الأمريكي "مشروع الشرق الأوسط الكبير"،فحاول الأوربيون مجاراة ومنافسة الوجود الأمريكي بالمنطقة ، لذلك أقروا مبادرة"الإستراتيجية المشتركة للمتوسط" ،وتم على إثر ذلك إطلاق مبادرة "سياسة الجوار الأوروبي" في 2003 ليتم اعتمادها كبديل عن "الشراكة الأوروبية للمتوسط" في 2004.

في ظل هذه المبادرة الجديدة عرضت أهم الأهداف [1]:

- احترام القيم التي توجه سياسة الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز دور المجتمع المدني وتعزيز علاقات حسن الجوار ...الخ .
- دعم الحوار السياسي في المجالات التي ترتبط بالهجرة غير الشرعية وتسوية الصراعات الإقليمية القائمة.
- حسب القواعد التي تحددها منظمة التجارة العالمية تتم إزالة القيود التي تعيق فتح السوق الأوروبية أمام صادرات تلك البلدان .

- إشراك البلدان في بعض البرامج الأوروبية كمحاولة لزيادة اندماجها اقتصاديا مع الإتحاد الأوروبي في العديد من المجالات الصناعية والزراعية وانتقال رؤوس الأموال ،يتعلق الأمر ببرامج التدريب والتعليم والبحوث والتطوير .
- دعم المشاركة الإستراتيجية فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والغاز الطبيعي وتحديث قطاعات النقل الجوي والبري وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقليل الفجوة بين الجهتين .

لقد حاول الاتحاد الأوروبي نقل مستوى العلاقة بين البلدان العربية –المتوسطية من التعاون إلى الشراكة الإستراتيجية ، حتى تتمكن من إصلاح هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يتوافق وهيكل الاتحاد الأوروبي ، إلا أن تلك التصورات والأهداف لم تنفذ على أرض الواقع بالشكل الذي سطرت

[1] الغندور ، ***مرجع سابق*** ، ص 19.

عليه فقد أكدت هذه المبادرة مرة أخرى على غياب التشارك الثنائي حول الالتزام بتشاطر القيم والمصالح،ولم تكن الإجراءات الأوروبية سوى شكل آخر للتدخل في شؤون الدول ،وبقيت محاولاتها في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان ذات نتائج محدودة [1].

- **الاتحاد من أجل المتوسط** :جاءت هذه المبادرة من الرئاسة الفرنسية كمحاول لإعادة بعث مشروع الشراكة الأورومتوسطية ،انطلقت المبادرة رسميا في باريس عام 2008 ، وتم ضبط مؤسسات للاتحاد وإنشاء رئاسة دورية مشتركة تتولى الأمانة الدائمة التي تحفظ الاستمرارية اقتراح وتنفيذ المشاريع المقررة في القمم والمؤتمرات،إلا أنها واجهت منذ البداية العديد من الرهانات ، انطلاقا من الحصول على أكبر عدد من الملتزمين بها من الدول ، سواء في الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أو دول جنوب وشرق المتوسط، فقد بدأت معظمها معارضة لإقامة الإتحاد من أجل المتوسط ثم أيدت الفكرة بقوة وخاصة مع استجابة ساركوزى لإجراء بعض التعديلات، فيما عدا ليبيا التي بدأت بالتأييد ثم انقلبت إلى المعارضة[2].
- تبنى الاتحاد هدف زيادة التكامل بين الشمال والجنوب لتحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، من منطلق :
  - المشاركة المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات لرفع مستوى العلاقات السياسية بين الطرفين.
  - تقسيم مسؤوليات قيادة هذه الشراكة .
  - توطيد العلاقة بين الطرفين بتبني مشاريع إقليمية وشبه إقليمية تكون مفيدة لكل سكان المنطقة .

وخصص الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف هذه المبادرة آليات مالية عدة جاء من ضمنها : برنامج ميداMEDA program والتسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة ♣FEMIP.

---

[1] للمزيد راجع : نسيمة طويل ، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، ***مجلة المفكر*** ، العدد9، ص ص 216-225.

[2] Qu'est-ce que l'Union pour la Méditerranée ?(1/8/2019) sur: ***https://www.touteleurope.eu/actualite/qu-est-ce-que-l-union-pour-la-mediterranee.html***

♣ برنامج ميدا برنامج مالي يهدف لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية موجه للدول الشريكة وخصص له حوالي 5.350 مليار أورو للفترة ما بين 2000 و 2006 ويلتزم الاتحاد إلى جانب المساعدات المالية بتقديم مساعدات تقنية وخصصت حصة منه إلى دعم النشاطات الاقتصادية من أجل فتح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري وتحسين البنى الاقتصادية والأنظمة المالية والضريبية أما مجموع الشراكة فهي مجموعة من الوسائل الخاصة بتدخل البناء الأوروبي للاستثمار بهدف التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط وخصصت له 8.5 مليار أورو للفترة ما بين 2002 و 2008.

لقد جاء التحول من التشارك إلى الشراكة إلى الاتحاد ليحمل معه أيضا تحولا في المعايير، إلا أن الصيغة التي جاء بها الحوار وكانت تهدف لتحقيق التنسيق والتعاون لمواجهة التهديدات لم تجعل الدول العربية سوى أطرافا تتلقى الأوامر[1].

قد تبدو المشاريع الأمريكية–الأوروبية متباعدة في الرؤية ومختلفة في آليات الطرح إلا أن لها هدفا واحد وهو احتواء الوطن العربي ، و إن طرحت في فترات مختلفة حسب ظروف وأوضاع دولية وإقليمية متغيرة إلا أن مصدرها جهة واحدة بعينها تجاه منطقة ذات أوضاع وخصوصيات وطنية وقومية تختلف جذريا في الدين والتاريخ والجغرافيا، ولأنها كانت تستهدف الدول العربية التي صنفت العديد من على أنها دول هشة أو دول ضعيفة أو فاشلة فلم تكن أهداف تلك المبادرة وسيلة لمعالجة الخلل في عملية بناء تلك الدول ، وإنما أصبحت عبئا آخر تعيشه تلك الدول إلى جانب عبء ضعف المؤسسات.

✓ **المطلب الثاني : تشخيص أزمة بناء الدولة في العراق**

لقد أكدت متغيرات البيئة الدولية للقرن الحادي والعشرين بأن النظام الدولي سيشهد توجيه الدول القوية لدول غير منظمة حتى تكون أعضاء محترمة في المجتمع الدولي تتحقق فيها سيادة القانون والمصالح المشتركة للمحكومين وهذه الدول هي ما اصطلح عليه بالدول الفاشلة.

أشارت العديد من التقارير أن الدولة في العراق بعد عام 2003 دولة مؤسسات ضعيفة تهدد الاستقرار الدولي واستقرار جهاز الدولة ،لأنها تشجع الفساد ومختلف المؤسسات عاجزة عن تحقيق الاصلاحات السياسية وحماية استقلالها وتحسين المستوى المعيشي للسكان *.

إن حالة بناء الدولة في العراق تؤكد على دور المحيط والتفاعلات الخارجية إلى جانب البيئة الداخلية كمحددات أساسية في عملية البناء ، وذلك راجع لتداخل وتفاعل الأطراف المعنية ،فعلى إثر الحرب الأمريكية على العراق انهار النظام العراقي فأوجد بذلك حالة فراغ داخل الساحة الداخلية نظرا لغياب المؤسسات والقوى المهيأة لتولي مشروع البناء، الأمر الذي تمخض عنه صراع وتنافس بين مختلف الطوائف والقوميات التي فجرت العنف بسبب الاختلافات السياسية ،خاصة وأن طبيعة المجتمع العراقي تعرف بانتشار تعددية عرقية ودينية وطائفية، ضف إلى ذلك فالموقع الاستراتيجي للعراق جعلها تخضع لحسابات سياسية وإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية لاعتبارات مختلفة ومتناقضة .

---

[1] للمزيد راجع :ناظم عبد الواحد الجاسور ،" الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية "، ***المجلة السياسية والدولية*** ، ص ص 1–23.

* وفقا لمؤشر دليل الدول الفاشلة فقد احتل العراق الترتيب الرابع بين الدول الفاشلة في العالم عامي 2005 و2006، وأصبح يحتل الترتيب الثاني في 2007، ثم التاسع في 2010،وارتفعت قيمة المؤشر من 103.2 في عام 2005 إلى 107.3 في 2010.

وهو ما أكده الدكتور 'علي عودة العقابي' في دراسته حول بناء الدولة في العراق ، حيث أشار إلى أن استراتيجية بناء الدولة العراقية اقترنت بعاملين اثنين ، تعلقا بتضارب مصالح الحكومات المتعاقبة على رئاسة الدولة وصناع القرار بعد 2003 مع الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التواجد العسكري الذي طال أمده حتى الانسحاب مما أدى إلى غياب استراتيجية واضحة من شأنها بناء الدولة العراقية لتكون دولة قادرة على توفير الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية وردع التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا. وفي حين تبنى البعض رؤية تعبر عن ضرورة التواجد الأمريكي حتى بعد الانسحاب كعامل مهم لتوجيه عملية البناء من خلال توفير الخبراء والمدربين ، ذهب البعض إلى أن الانسحاب الأمريكي من العراق هو اللبنة الأولى لبناء دولة المؤسسات ،دولة ديمقراطية قادرة على مجابهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،من خلال تحقيق المصالحة الوطنية بفتح المجال للمشاركة في العملية السياسية ، وتحقيق المسؤولية وروح المواطنة للقضاء على الولاءات والهويات الفرعية لحساب الولاء للوطن .

لذلك فالفشل الذي عرفته الدولة في العراق مرده الفساد الذي انتشر نتيجة لعوامل عدة أهمها [1]:

استراتيجيات الاحتلال الأمريكي التي فرضت ثقافة الفوضى ، دول دول الجوار التي كانت لها أجندات سياسية من خلال توجيه الأحزاب والميليشيات وحتى القوى الإرهابية ، إلى جانب تفكك المؤسسات الرسمية ومختلف الشرائح السياسية والاجتماعية .

- **الفرع الأول : محددات البيئة الداخلية**

لأننا في بحثنا هذا نتناول بالدراسة متغير عالم ما بعد الحرب الباردة سنكتفي بالإشارة إلى ما يتعلق بالعراق حسب تلك المرحلة (بعد الاحتلال الأمريكي)، فتاريخ العراق القديم في حد ذاته موضوع آخر للبحث.

إن الإطار الأكثر شيوعا في فهم ودراسة بناء الدولة في العراق هو البعد الطائفي ،إلا أن اختزال البحث والتركيز على الصراع الداخلي بين السنة والشيعة والأكراد وما تولد عنه من انفلات أمني في دولة ما بعد الاحتلال يشوه تحليلنا للموضوع، فثمة عوامل أخرى تعد عناصر أساسية في استراتيجية بناء الدولة وهي عناصر ترتبط بالنظام السياسي و طبيعة البنى التحتية ، لذلك سنأتي على ذكرها أولا .

<u>أولا : جدلية العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع</u>

من خلال البحث في ذاكرة تكوين الدولة العراقية نجد أنها عرفت سلسلة طويلة من تشكيل البنى السياسية انطلقت من الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين ، مرورا بالفتوحات والتراث العربي الإسلامي وصولا للإمبراطورية العثمانية التي أسست لدولة العراق وكان البريطانيون ثاني أكبر قوة ترسخ تفاصيل

[1] علي عودة العقابي ، "العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة"، ***المجلة السياسية والدولية*** ، ص ص 1-20.

الدولة بإرساء المؤسسات ورسم الحدود الجغرافية[1] .وقد مر تاريخ العراق الحديث بالعديد من المراحل قبيل الاحتلال الأمريكي للدولة ،بداية بالعهد الملكي 1920-1958 (1921-1933/1933-1945/1945-1958) ،وصولا إلى العهد الجمهوري 1958-2003 (1958-1963/1963-1968/1968-2003).*

[1] للمزيد راجع : جاريث ستانسفيلد ، ***العراق-الشعب والتاريخ والسياسة***،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ،2009، ص ص 17-34.

* كان العراق في عهد الدولة العثمانية يتكون من ثلاث ولايات مستقلة بعضها عن بعض وترتبط جميعها بالعاصمة إسطنبول، وقد ترك التنافس الشيعي الصفوي مع الدولة العثمانية أثرا كبيرا على الشعب العراقي المكون من السنة والشيعة والعرب والكرد والتركمان وإثنيات وأديان وشعوب عدة، وإن كان أغلبها قوميا من العرب ومذهبيا من السنة.لم تكن الدولة العثمانية تنظر إلى العراق باعتباره بلدا واحدا، ولم يكن الشعب في الولايات الثلاث ينظر إلى نفسه شعبا واحدا يسعى إلى الوحدة والاستقلال في إطار العراق بخريطته القائمة اليوم، ولكن العراقيين كانت تتوزعهم حركات قومية عربية سرية وحركات سياسية تركية مثل الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة. وعندما احتلت بريطانيا المنطقة في نهاية الحرب العالمية الأولى دمجت الولايات الثلاث في إقليم واحد مركزه بغداد، وبعد سلسلة من الأحداث والثورات والأزمات عقد مؤتمر في القاهرة بإشراف وزارة المستعمرات البريطانية التي كان يديرها تشرشل، ورشح الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، وقد وافق فيصل بشرط إجراء استفتاء في العراق، ووافق العراقيون بأغلبية كبيرة جدا على مجيء فيصل ملكا للعراق. وبدأت تتشكل في العراق قوى سياسية من الضباط العرب الذين خدموا في الجيش التركي والقادة السياسيين والدينيين والمحليين وزعماء القبائل، اتخذ بعضهم سبيل التعاون مع البريطانيين لأجل تكوين العراق واستقلاله، وسلك آخرون المعارضة السياسية وبعضهم شارك في ثورات مسلحة، كان أهمها ثورة العشرين، وبدأت المجتمعات والنخب تتشكل في إطار الدولة العراقية ضمن تحالفات ومعارضات. ووضع القانون الأساسي للعراق الذي منح الملك سلطة تعليق وحل البرلمان واختيار رئيس الوزراء وسلطات واسعة في قضايا الأمن والمال وتنفيذ بنود المعاهدة، وقد اختير ياسين الهاشمي رئيسا للوزراء، ثم خلفه لفترة طويلة نوري السعيد الشخصية الأكثر شهرة في تاريخ العراق السياسي في مرحلة الملكية. وفي العام 1931 وافقت هيئة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم على قبول العراق دولة مستقلة، وتوفي الملك فيصل في العام 1933، ليخلفه ابنه غازي بن فيصل، وكان شابا قليل الاهتمام بعالم السياسة.توالت حكومات يقودها شخصيات قوية ونافذة في عهد الملك غازي، ولكنها واجهت صراعات وانقلابات خطيرة، وبعد وفاة الملك غازي عام 1936 هيمن نوري السعيد على الحياة السياسية العراقية حتى العام 1958. وشارك نوري السعيد باسم العراق في تأسيس الجامعة العربية 1944-1945 كما أسهم في صياغة ميثاق الجامعة الذي نص على استقلالية الدول الأعضاء، وفي سنة 1955 وقع حلف بغداد مع تركيا، وانضمت بريطانيا وإيران وباكستان إليه ولكن المعارضة اتهمت نوري السعيد بتقويض الأمن العربي خاصة بعد انتقاد جمال عبد الناصر للحلف. ووقع انقلاب عسكري عام 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وانتهت الملكية في العراق لتبدأ حقبة جمهورية قائمة على ضباط الجيش والأحزاب القومية واليسارية، وبدأ العراق يسلك باتجاه تأميم النفط، وتوزيع الموارد على العراقيين ونشر التعليم وتوجيه مشروعات التنمية نحو الفئات الفقيرة من المجتمع. ولكن حزب البعث الذي اخترق المؤسسة العسكرية وأنشأ مليشيات خاصة به تحول إلى قوة ضاربة أسقطت عام 1968 عبد الرحمن عارف خليفة أخيه عبد السلام الذي خلف عبد الكريم قاسم، ثم تحول النظام السياسي القائم على حزب البعث إلى نظام عائلي بقيادة صدام حسين وعشيرته وأهل مدينته تكريت. ودخل العراق في حرب طويلة مع إيران، ثم في حالة من الحصار القاسي

إن عملية بناء الدولة في العراق بعد الغزو الأمريكي تقوم على معادلة حسابية أساسها التناحر والتجاذب بين القوى والأحزاب والكتل السياسية في نظام الحكم *، حيث أنها عجزت عن إيجاد الحلول الناجعة لوضع استراتيجية لبناء الدولة ، وذلك مرده فقدان الإرادة السياسية وغياب الرؤية الاستراتيجية

بعد احتلاله للكويت عام 1990 وهزيمته على يد قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة، وانتهت هذه الحقبة باحتلال عسكري للعراق عام 2003.

* تتشكل القوى السياسية في العراق من مجموعة من الأحزاب والقوى متباينة الأهمية والامتداد والعمق، بعض هذه القوى يمتد في تاريخه إلى عدة عقود لكنه اضطر إلى تجميد عمله أو نقل نشاطه إلى المنفى، وبعضها نشأ ونمى في الخارج، والثالث ظهر في الفترة التي تلت الغزو مشكلا ظاهرة من التعددية السياسية لم يعرفها العراق أو المنطقة من قبل وذلك بغض النظر عما فيها من فوائد أو ما يوجه إليها من نقد.العدد الكبير من الأحزاب والتيارات السياسية، يضم قسما مهما من قوى صغيرة وهامشية بعضها يتبع أثرياء أو زعماء قبليين طامحين، وبعضها تجمع لمثقفين أو سياسيين قدامى أو غيرهم ممن لم يتمكنوا خلال العامين الماضيين من بناء أساس راسخ أو امتداد شعبي أو حتى شبكة علاقات عامة تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وتنقسم القوى السياسية في العراق بشكل عام إلى قسمين كبيرين:الأول هو الأحزاب والقوى الدينية / الثاني هو الأحزاب العلمانية. وبعض من أحزاب القسمين كانت تشترك قبل الحرب في ائتلاف المعارضة العراقية، وكان لها بعد الغزو دور فاعل في المشهد السياسي، وسيطرت تقريبا على مجلس الحكم الذي تشكل بقرار من سلطة الاحتلال وكذلك على الحكومة المؤقتة، بينما كانت هناك قوى أخرى بعضها قديم والآخر حديث التشكيل أخذت موقف المعارضة ورفضت المشاركة في العملية السياسية قبل جلاء الاحتلال.

قوى الطائفية السياسية: تتسم الأحزاب الدينية عموما بالطابع الطائفي، وهو أمر يشمل أيضا الأحزاب المسيحية، ومن أبرز الأحزاب الإسلامية المنتمية للطائفة الشيعية:المجلس الأعلى للثورة الإسلامية .حزب الدعوة.حزب الوفاق الإسلامي.حزب الفضيلة.ويعد التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر من أكبر التنظيمات الشيعية .

الأحزاب السنية.. قوة موازية: في موازاة الأحزاب الشيعية هنالك أحزاب وقوى دينية سنية من أبرزها وأكبرها: الحزب الإسلامي العراقي /هيئة علماء المسلمين .أما الأحزاب المسيحية فهي صغيرة وذات طبيعة طائفية وعرقية، ومن أبرزها الحركة الديمقراطية الآشورية.

القوى العلمانية: وتمثل طيفا واسعا من الأحزاب والقوى السياسية في العراق، وتشمل أحزابا ليبرالية وقومية ويسارية وتنظيمات قبلية مختلفة،منها حركة الوفاق الوطني. حزب المؤتمر الوطني العراقي . وإلى جانب ذلك هناك العشرات من الأحزاب العلمانية التي تؤكد أنها تنظيمات ليبرالية لكنها عموما بلا رصيد شعبي أو امتداد تنظيمي يؤمن لها موقعا مؤثرا في الخارطة السياسية العراقية. ومن جانبها تتفاوت الأحزاب القومية في مدى تأثيرها ، الأحزاب القومية الكردية من أبرزها الحزب الديمقراطي الكردستاني .الاتحاد الوطني الكردستاني .وهناك أحزاب كردية أخرى أقل تأثيرا يغلب على بعضها الطابع الديني إلى جانب الطابع القومي مثل الحزب الإسلامي الكردستاني، وأحزاب أخرى كردية شيوعية مثل الحزب الشيوعي الكردستاني. أما الأحزاب القومية العربية فهي على العموم قديمة التشكيل وما زالت تحتفظ بقياداتها القديمة، ومن بين أبرز هذه الأحزاب: الحركة الاشتراكية العربية.الحزب القومي الناصري.حزب الإصلاح الذي تشكل بعد الحرب بدعم من الجناح السوري لحزب البعث. وتدخل الأحزاب التركمانية في النطاق ذاته ومن أهمها: الجبهة القومية التركمانية التي تضم عدة أحزاب قومية الطابع إلى جانب أحزاب تجمع بين الخلفية الطائفية والقومية مثل الاتحاد الإسلامي التركماني وحزب الوفاء التركماني الشيعيين.أما الأحزاب اليسارية في العراق فأبرزها: الحزب الشيوعي العراقي اللجنة المركزية.

الواضحة ، خاصة في ظل غياب الكفاءة الإدارية والعلمية ،فتعاملاتها توجهها ظواهر الفساد المالي والإداري وغياب الرقابة ،ومختلف الجهود يغيب عن مشاريعها معيار البعد الوطني وهو ما نلمحه في الخطابات السياسية والإعلامية والمواقف غير الموحدة التي خلقت علاقة مضطربة بين المواطنين والطبقة السياسة أو النظام السياسي من جهة ، وسمحت بظهور الميليشيات المسلحة التي طغت على المشهد السياسي ككل.

لذلك فأبرز المحددات التي توجه عملية البناء هي فساد النظم السياسية ، فالوصول الى سدة الحكم مقترن بالنزاعات العشائرية والقبلية والعرقية والدينية ، فتستأثر القوى الفاعلة كفئة معينة بالسلطة وتستحوذ على مختلف المعايير التي توجه الحياة .

باستقراء تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة نجد أن أهم ما مميزه احتكار الدولة للسلطة وانتشار حالة تغرب عن المجتمع ،حيث نلمح أن النظم السياسية المتعاقبة لطالما ركزت على تأسيس هيكل الدولة تبوأت فيه المؤسسة العسكرية قرار توجيه الحياة السياسية بدلا من التركيز على ضبط علاقاتها مع المجتمع وتلبية حاجياته ، مما خلق أزمة شرعية وعزز غياب الثقة ، فمنذ نشأة الدولة ولغاية الاحتلال كان هناك تضخم كبير لجهاز السلطة على حساب المجتمع ،فمختلف الحكومات كانت نظم شمولية تبنت الأدوات القمعية لضمان تأييدها ، ولم تكن لها أولويات حقيقة من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسمح بتكوين ثقافة موحدة لدى جميع المواطنين تتميز بتوفير الرضا والثقة،وتمنع التصدع والانقسام [1] .

ضف إلى ذلك فالقيادات السياسية منذ الاستقلال تبنت استراتيجيات تقوم على مفاهيم ونماذج أوروبية أمريكية دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع وضرورة تحقيق الاندماج القومي ،فمختلف القواعد والآليات التي فعلتها غيبت الممارسة الديمقراطية ومشاركة الجماهير في عملية البناء ، حيث لجأت النخب السياسية إلى فرض سيطرتها على المجال السياسي بهدف دعم مصالحها الخاصة وعمدت إلى شراء الولاء بدلا من اكتسابه وهو ما غيب المشروعية القانونية في العمليات الانتخابية. هذا الخلل في حد ذاته قد انعكس على الخيارات الاقتصادية الضرورية في مشروع البناء ، من أجل تقوية قاعدتها المادية لجأت النخبة إلى أساليب استغلالية في العمليات الاقتصادية من خلال اتخاذ استراتيجيات اقتصادية تمحورت حول مركزية السلطة في عملية الانتاج .

وكان من بين العوامل الأساسية التي أدت إلى اندلاع العنف والصراع الداخلي اعتماد القوى السياسية على عنصر الطائفية للتعبئة الجماهيرية ، فمن أجل تحقيق المكاسب السياسة لجأت إلى

[1] حسن حسين كاظم،"الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 وتحديات بناء الدولة" ،***المجلة السياسية والدولية***، ص ص 229-254.

استراتيجية فرق تسد[1]، العديد من القوى التي هيمنت على المشهد السياسي بعد 2003 اعتمدت في أجندتها السياسية على خطابات وإيحاءات دينية ومقولات طائفية (أصبحت المساجد مراكز للأحزاب والاتصالات وأصبح رجال الدين سياسيين في الأرجاء ...) خاصة في انتخابات 2005 ،ولنأخذ على سبيل المثال الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني بزعامة 'مسعود البارزاني' و الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة 'جلال الطالباني' وحزب الدعوى وأحزاب المنفى ،مما عزز انتشار هوية عرقية تقوم على الطائفية في تشكيل المؤسسات [2].

وحتى وإن كانت الانتخابات المحلية التي أجريت في جانفي 2009 قد قلصت نوعا ما هذه الفجوة من بسبب تراجع بعض القوى الدينية في العملية السياسية[3] وعودة السنيين للمشاركة في الانتخابات بعد التهميش الذي تعرضوا له في الانتخابات التشريعية في 2005 وتغيبهم عن الحياة البرلمانية وصياغة الدستور إلا أن النظام العراقي بقي نظاما طائفيا ، فحتى وإن لم يمنح العراقيون أصواتهم للأحزاب الأكثر دينية إلا أن عملية الاقتراع تمت على أساس طائفي ، وحتى النتائج النهائية لم تكن مرضية لكل تركيبات القوى ، مع فوز ائتلاف المالكي ،وفوز السياسي ' يوسف الحبوبي' في محافظة كربلاء التي تمثل أهم المراكز الدينية المقدسة للشيعة رفضت القوى الكردية فيما أسمته بديكتاتورية المالكي خاصة بعد سعيه لإعادة صياغة الدستور وتقليص صلاحيات الأقاليم ورفضه أيضا لضم كركوك لإقليم كردستان[4].

وبالرغم من أن الدستور العراقي لم ينص صراحة على توزيع السلطة وفقا للانقسامات الطائفية (أنظر الملحق أ) ،إلا أن المسار السياسي للنظام العراقي منذ 2003 استند على تلك الانقسامات وعلى كافة المستويات ، فحتى انتخابات 2010 التي حملت أيضا بوادر الوحدة العراقية بعد فوز قائمة 'إياد علاوي' إلا أن الحسابات الدولية تدخلت ، حيث عين المالكي رئيسا للوزراء[5]، احتكر على إثر ذلك عدة سلطات (القائد الأعلى للقوات المسلحة ،وزير الدفاع وزير الداخلية والأمن الوطني ..) وأثر على عمل سلطات سيادية أخرى كالقضاء ، بل وكان قد انتهج سياسة تصفية طائفية خاصة للسياسيين السنة ، كما كان الحال بإصداره أوامر من أجل اعتقال نائب رئيس الجمهورية ' طارق الهاشمي' و'صالح المطلق' ووزير المالية 'رافع العيساوي'.

---

[1] Toby Dodge,***Inventing Irak : the failure of nation building a history deniel*** ,New York: Columbia university press ,2003.PP 67-69

[2] يحيى الكبيسي ، ***العراق : الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي*** ،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013)، ص ص 2،3.

[3] سيف نصراوي ،"الانتخابات المحلية العراقية: إعادة تشكيل المشهد السياسي "، ***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد176 ، أفريل 2009، ص ص 195-212.

[4] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 208،209.

[5] Mehmet yegin and hasan selimosentem ," turkey-irak relation from close partners to adversaries ", ***On Turkey Analysis*** ,January 2013 .PP 1-4.

وسواء في الحالات التي أجريت فيها الانتخابات أو في تلك التي تم فيها التأجيل والتعليق فإن عراق صدام وما بعد صدام بعد سلسلة انتخابات* قد شهدت صراعا بين المعسكرات السياسية ، حيث كانت لعبة التوازنات بين الكتل والقوى السياسية والتحالفات الخارجية التي لعبت دورا في ترتيب أوراق السلطة هي المسيطرة ، فبالرغم من الإقرار بالبعد الديمقراطي في الكثير من العمليات الانتخابية خاصة الي أجريت في 2018 إلا أن مختلف التجارب العراقية بنيت على الطائفية وتسييسها ،بل ولأنها كانت قد بنيت على قاعدة دستورية تقوم على المحاصصة خلال سنوات ما بعد 2003 فالتحسينات التي طرأت على عمليات الاقتراع والمشاركة لم تقضي على الفساد والمحسوبية،وبقي مشروع بناء الدولة يرضخ لحسابات القوى الداخلية و الخارجية .

وحتى بعد تولي برهم صالح رئاسة الجمهورية العراقية ومع استقالة عادل عبد المهدي على إثر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتغيير شامل لنظام الحكم ، مازال الصراع الراهن على السلطة في العراق يشكل امتدادا لأزمات النظام السياسي ، وعدم قدرته على ضمان العدالة والمساواة وفشله أيضا في تحقيق التداول السلمي على السلطة مما عمق من أزمة بناء دولة المؤسسات .

ومما لا شك فيه أن الساحة السياسة العراقية لم تشهد الصراع بين القوى السياسية فحسب وفي العمليات الانتخابية فقط ،بسبب تراجع سلطة النظام برز دور القوات اللانظامية كموجة من التنظيمات والحركات المسلحة التي ساهمت في تعميق الصراع كأحد العناصر الموجهة لعملية بناء الدولة ،ويتعلق

* يمكن رصد أهم المحطات الانتخابية بعد الغزو الأمريكي فيما يلي : تموز 2003 : تشكيل هيئة لحكم العراق شميت ب مجلس الحكم وتألفت من 25 عضوا على أساس نمط المحاصصة. 1 حزيران 2004: تشكلت اول حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي ،وكانت حكومة مؤقتة مهمتها التهئية لدستور جديد وانتخابات ، واستمرت حتى 6 نيسان 2005. 30 كانون الثاني 2005 : أجريت أول انتخابات برلمانية استنادا إلى القوانين الانتقالية،صوت العراقيون لاختيار 275 عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية ، فاز فيها الائتلاف العراقي الموحد وتبعه الائتلاف الكردي ثم القائمة العراقي ، وشغل ابراهيم الجعفري منصب رئيس وزراء كأل رئيس منتخب . 15 تشرين الأول 2005: اجراء استفتاء لدستور جديد. 15 كانون الأول 2005: اول انتخابات برلمانية بعد اقرار الدستور الجديد، فا فيها التحالفان الوطني والكردي ،وبعد مشاورات تم انتخاب نوري المالكي رئيسا للوزراء في 2006. 7 أذار 2010 : أجريت انتخابات برلمانية جديدة اشترك فيها 12 ائتلافا و 167 كيان سياسي تمخضت النتائج بفوز دولة القانون وتم تكليف المالكي بتشكيل الحكومة لويلاية ثانية . نهاية نيسان 2014 : انتخابات عامة هي الثالثة منذ 2003 والأولى بعد الانسحاب الأمريكي في 2011 ، تنافس فيها أكثر من 277 تيارا ،وتصدرها ائتلاف دولة القانون . 11 آب 2014 : تكليف حيدر العبادي بتشكيل الحكومة الجديدة بناءا على ترشيح التحالف الوطني، في وقت انتشار تنظيم داعش وانتشار الأزمات المالية تم استعادة العديد من الأراضي وعودة السلطة الاتحادية إلى المناطق التي استحوذت عليها قوات البشمركة الكردية . 15 أيار 2018 : ثرابع انتخابات تشريعية بعد الغزو والثانية بعد الاحتلال شارك فيها أكثر من 90 حزب.

الأمر أساسا بالميليشيات المسلحة* التي كان لها دور كبير في تحديد السياسة الداخلية للدولة وتوجيهها بسبب ارتباطها بأحزاب سياسة ذات أجندات طائفية ، تلك الأحزاب التي سعت إلى إيجاد توازن في معادلة الصراع بينها وبين السلطة الحاكمة والأحزاب الأخرى (تلجأ أحزاب المعارضة مثلا لتأسيسها للتمرد على النظام السياسي كحال ميليشيات البشمرقة)، وما زاد من حدة الوضع ارتباط تلك الأحزاب والميليشيات بأطراف إقليمية ودولية [1].

وثمة مجموعة من الأسباب أدت لاستفحال دور تلك القوى وخلق بيئة العنف ،إلى جانب دوافعها الدينية والسياسية ، كانت هناك دوافع أخرى من بينها :

- غياب سلطة القانون ،وانتشار الديكتاتورية والقمع من خلال حالات الاقصاء والتهميش والإبادة أحيانا التي تسلط على طائفة معينة ،أو المجتمع بأكمله ، (السياسات الحكومية المنتهجة ضد العرب السنة خلال فترة ريس الوزراء المالكي مثلا) ، التي أدت إلى فشل مشاريع التنمية وانتشار الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي.
- الاستقطاب الطائفي من الدول المجاورة الذي أدى الى تنامي وتيرة الانقسامات المذهبية.
- انقسام القوى الداخلية بين من كان يدعم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الميليشيات وبين أطراف تمول وتوجه الميليشيات كأدوات تستغلها في مشاريع الإصلاح حسب أجندتها السياسية.

وفي ظل انتشار الفوضى الأمنية والسياسية والاقتصادية إلى جانب التدخلات الأجنبية تحولت تلك التنظيمات إلى ميليشيات إرهابية تمت رعايتها من قبل قيادات سياسية أو دينية أصبحت بذلك عائقا جديدا تواجهه سيادة الدولة ، وأسهمت في عجلة الصراع الداخلي خاصة بين السنة والشيعة بعد تفجيرات سامراء في 2006♣ .

---

* مشتقّة من كلمة militia اللاتينية، ومعناها الأصلي بحسب معجم Quicherat et Daveluy اللاتيني– الفرنسي (1932) هو: "خدمة عسكرية، حملة، عملية عسكرية، حرب". وهي مشتقّة من miles أوmilites ، أي "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب" الميليشيا أو التنظيم المسلح أو الجماعة المسلحة، جيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفينأو قد يكونون من ناحية تاريخية مقاتلين ينتمون لطبقات نبيلة عرفت الميليشيات بأنها مجموعات مسلحة ومنظمة ومدربة ومدعومة تملك هيكلة خاصة وتهدف لتحقيق مصلحة حزبية معينة خاصة لسلطة مركزية ، وبالتالي يمكن اعتبارها الذراع العسكري لفئة سياسية أو دينية تخوض صراعا ايا كانت دوافعه.

[1] غريغوري غوس ، "ما وراء الطائفية : الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط" ، ***دراسة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة*** ، العدد 11 ، جويلية 2014 ، ص 18.

♣ تفجير القبة الذهبية للإمامين الشيعيين على الهادي وابنه حسن العسكري في سامراء على بعد 120 كلم شمال العاصمة بغداد.

العديد من تلك التنظيمات كان موجودا على الساحة العراقية قبيل الاحتلال ،وظهر بشكل علني وتوسع نطاق عمله بعد ذلك، وتم دمج أعضائها في المؤسسات الأمنية والعسكرية، ومن أبرز تلك التنظيمات على نطاق العمل السياسي :منظمة بدر ، جيش المهدي ، سرايا السلام ، عصائب أهل الحق، كتائب حزب الله العراقي ، قوات البشمرقة الكردية ، تنظيم القاعدة [1].(أنظر الجدول 2)

الجدول (2) : بعض الميليشيات الفاعلة في العراق

منظمة بدر	القوة العسكرية للمجلس الإسلامي الأعلى الذي أسسه الديني الشيعي محمد باقر الحكيم الذي اغتيل بعد أشهر من الاحتلال الأمريكي ،تعود جذور نشأتها إلى 1982 في إيران أين كانت تسمى فيلق بدر، تقوم على استراتيجية أساسها : إتباع المذهب الشيعي الأثني عشري ، تبني مفهوم ولاية الفقيه ، اتخاذ حكومة طهران نموذجا لإقامة حكم مشابه داخل العراق
جيش المهدي	ميليشيا موالية للشيعي مقتدى الصدر ابن محمد صادق الصدر ، تمتد قاعدته الشعبية من البصرة جنوبا إلى شرق بغداد مرورا محافظة ديالي وصولا إلى كركوك ، انخرط في مواجهات مسلحة عديدة مع الجيش الأمريكي بعد اغلاق صحيفة الحوزة الناطقة التابعة للتيار الصدري،ومع قوات المغاوير التباعة للشرطة العراقية .
سرايا السلام	بعد الانشقاقات التي شهدها جيش المهدي منذ 2008 أعلن عن تأسيس سرايا السلام كجناح مسلح للتيار الصدري للدفاع عن المقدسات الشيعية بعد تفشي أعمال تنظيم داعش
عصائب أهل الحق	جماعة شيعية مسلحة انشقت على جيش المهدي في 2006 تم تمويلها من إيران بالأسلحة والمدربين أعلنت ولاءها للمرشد الأعلى على خامني في 2014،بعد الانسحاب الأمريكي أعلنت دخولها في العملية السياسية تحت اسم كتلة الصادقون التي يرأسها حسن سالم
كتائب حزب الله العراقي	تشكلت في 2007 بدعم من حزب الله اللبناني، وأدرجت ضمن الجماعات التي تقوم باعتداءات ضد السنة (خطف واعتداء ميداني..)
قوات البشمرقة	تشكلت على يد القادة الأكراد الأول مثل الملا مصطفى البارزاني ، بعد 2003 أصبحت تتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ،وتم رفض تسميتها بالميليشيا لأنها تنتمي للجيش العراقي في الحفاظ على أمن المناطق الكردية بالشمال .

المصدر : من إنجاز الباحثة

[1] للمزيد راجع : "العراق دولة الميليشيات" ، (2020/02/15) ، نقلا عن : ***https://barq-rs.com/***

وأمام تفشي الصراعات وهشاشة الوضع السياسي وتردي الأوضاع الأمنية ، وفي ظل انهيار البنى التحتية التي خلفها الاحتلال الأمريكي* بقي النظام السياسي العراقي يعاني أيضا من أزمة تغلل وتوزيع ،انعكست سلبا على تحقيق أهداف التنمية ، و لم تستطع الحكومات المتعاقبة من الحد من الفساد ، فكانت استراتيجياتها من أهم معوقات بناء الدولة، ولعل الإشكالية في علاقة النظام بالمجتمع بقيت حجر زاوية في تأسيس أركان الدولة العراقية ، وشكلت كابحا لعمل مؤسساتها، خاصة مع فشل الخطاب السياسي في تشكيل روابط مشتركة من شأنها إعادة الولاء للدولة وتحقيق المواطنة ، ومما لا شك فيه أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق توازن اجتماعي وتعايش بين مختلف القوى والحركات والأحزاب والمجتمع .

وبدلا من أن يكون الدستور الآلية القانونية الرادعة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإنه حمل في طيات المواد الكثير من المضامين المتناقضة مع مبادىء تأسيس دول ديمقراطية[1].

وإلى جانب المعطيات السابقة نشير أن النظام السياسي مع كل اخفاقاته كان قد تورط في فساد مالي وإداري في مشاريع إعادة إعمار* وإعادة تأهيل المدن والقطاعات التي تضررت خاصة من تنظيم داعش وهو ما أكدت عليه بعض التقارير الأمريكية خاصة.

---

* ورث العراق أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، من خلال تدمير الهياكل الصناعية والمؤسسات الإدارية وقطاع الخدمات والنقل والاتصالات والطرق ، تعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية ، مما أدى إلى تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي وتوسيع حجم التفاوت بين مدخول الفئات االجتماعية وتزايد حالات الفقر وتأثيراته على معدلات الجريمة والسرقة والاغتيالات ،إلى جانب ضعف بنية المؤسسات الإدارية وانعدام المسؤولية والرقابة و نظام المحاسبة .وفي ظل غياب التنويع الاقتصادي ارتفع معدل الانكشاف الاقتصادي بسبب هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى ، والذي أدى بدوره إلى احتلال ميزان لتجارة الخارجية ،وكانت قد أعلنت مسودة الميزانية العامة لسنة ٢٠١٩ عجز تجاوز ١٩ ترليون دينار عراقي

[1]غازي فيصل ، "الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية"، ***تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات*** ، 2019 ،ص ص 1-9.

* يعود الاهتمام ببرامج إعمار العراق إلى يونيو/حزيران 2003، حيث عقد أول اجتماع تحضيري في نيويورك حددت خلاله الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجانب العراقي القطاعات الرئيسية المعنية بإعادة الإعمار منها التعليم والصحة والنقل والمواصلات والكهرباء.

عقدت مؤتمرات دولية عدة خصصت لإعادة إعمار العراق منذ عام 2003، ففي أكتوبر/تشرين الأول 2003 عقد أول مؤتمر للمانحين بشأن العراق في العاصمة الإسبانية مدريد، شاركت فيه 70 دولة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية. وأنشأت الجهات الدولية المانحة صندوق إعادة الإعمار، وتعهدت بتخصيص مبلغ 33 مليار دولار لتمويل عمليات إعادة الإعمار من ضمنها مخصصات على شكل قروض ومنح واجبة السداد، واحتلت الولايات المتحدة حينها قائمة الدول المانحة لإعادة إعمار العراق تلتها اليابان.

ثانيا: انعكاسات التوجهات الطائفية على بناء الدولة

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى أن الدولة في الوطن العربي قد اصطدمت بعد نهاية الحرب الباردة بسلسلة من المعيقات التي انعكست على استراتيجيات بناء الدولة فيها ، فمن جهة وجدت نفسها تجر أذيال الموروثات التاريخية الاستعمارية والثقافية التي تحولت إلى تحديات خارجية ، وتواجه من جهة أخرى مجموعة من الأزمات الداخلية ، من بينها التعدد الطائفي الذي أدى في الكثير من الدول إلى استفحال أزمة الهوية، والعراق على رأسها، حيث تحولت أزمة الهوية إلى أحد أهم القضايا الشائكة في نظام ما بعد 'صدام حسين' خاصة في ظل الخبرة السلبية بين النظام والمجموعات العرقية المتنوعة ،فالهوة السياسية التي حصلت عقب سقوط النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في وضع غابت فيه المؤسسات القادرة على تبني التغيير، لجأت فئات المجتمع للبحث عن بنى أخرى تلتف حولها، فطفحت على السطح مختلف التنظيمات الاجتماعية التي أصبحت بدورها تبحث عن قاعدة شعبية تسعى من خلالها للتفوق .

يتميز المجتمع العراقي بتعددية دينية ومذهبية وقومية شكلت معالم ومقومات الهوية العراقية *،إلا أن الإحصائيات التي تشير إلى التوزيع العرقي والديني مختلفة كثيرا لأسباب عدة من بينها الصراع القائم بين المجموعات العرقية حول تسوية مشكلة المناطق والمدن المتنازع عليها ،في ظل القوانين التي طرحت حول إعادة ترسيم الحدود الإدارية لبعض المحافظات ،مما أدى إلى تفاوت التقديرات المطروحة وغياب بيانات ثابتة ، توضح الخريطة (6) التوزيع الجغرافي لتلك المجموعات ، أين يوجد تطابق كبير بين الانقسام الجغرافي والعرقي ، تتركز في الشمال مجموعات الأكراد ، ويتركز الشيعة في الشرق ، بينما يتواجد السنة في الغرب .

* يشكل العرب غالبية سكان العراق تبلغ نسبتهم حوالي 75 بالمائة ينقسم إلى مسلمين وهم غالبية سكان محافظات جنوب بغداد وسنة وهم غالبية سكان محافظات شمال وغرب بغداد. وفقا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قدر عدد سكان العراق بنحو 31.86 مليون نسمة في تموز/يوليو 2013 ، يتوزعون بنسبة 97 %مسلمين ، و 3% لغير المسلمين ، تتراوح نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان بين 60و65 %، مقابل 32-37 %للسنة . أما الأكراد فيشكلون حوالي 12 إلى 18 % من نسبة السكان ، يتمركزون في المناطق الشمالية الشرقية ،يشكلون الأغلبية العظمى في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك ، مع وجود المسيحيين والتركمان والعرب في بعض المناطق بهذه المحافظات ،يدين أغلبهم بالمذهب السني ، ويسمى أكراد الشيعة بالأكراد الفيلية ويتواجدون في بغداد وديالي ، يعد تأسيس دستور 2005 سمح بتشكيل منطقة كردستان التي تضم حوالي 4 مليون فرد. يشكل التركمان أقلية عرقية يعيشون في الشريط الاصل بين العرب والأكراد في مدن جلولاء والسعدية وكركوك وغيرها . أما المسيحيين فتشير تقديرات 2005 إلى أنهم يتوزعون بشكل كبير في بغداد ويتواجدون بمدن الجنوب خاصة في البصرة ، وينقسمون إلى الأشوريين والأرمن ، مع تواجد مجموعة الشبك ،وهي مجموعة إثنية اختلف المؤرخون في أصلها يعود ظهورها إلى العهد العثماني . اليزيديون يتمركزون في منطقة بعشيقة وسنجار والشيخان ومناطق أخرى ، يتحدث قسم منهم اللغة الكردية وقسم اللغة العربية.

الخريطة (6): توزيع المجموعات الإثنية والدينية

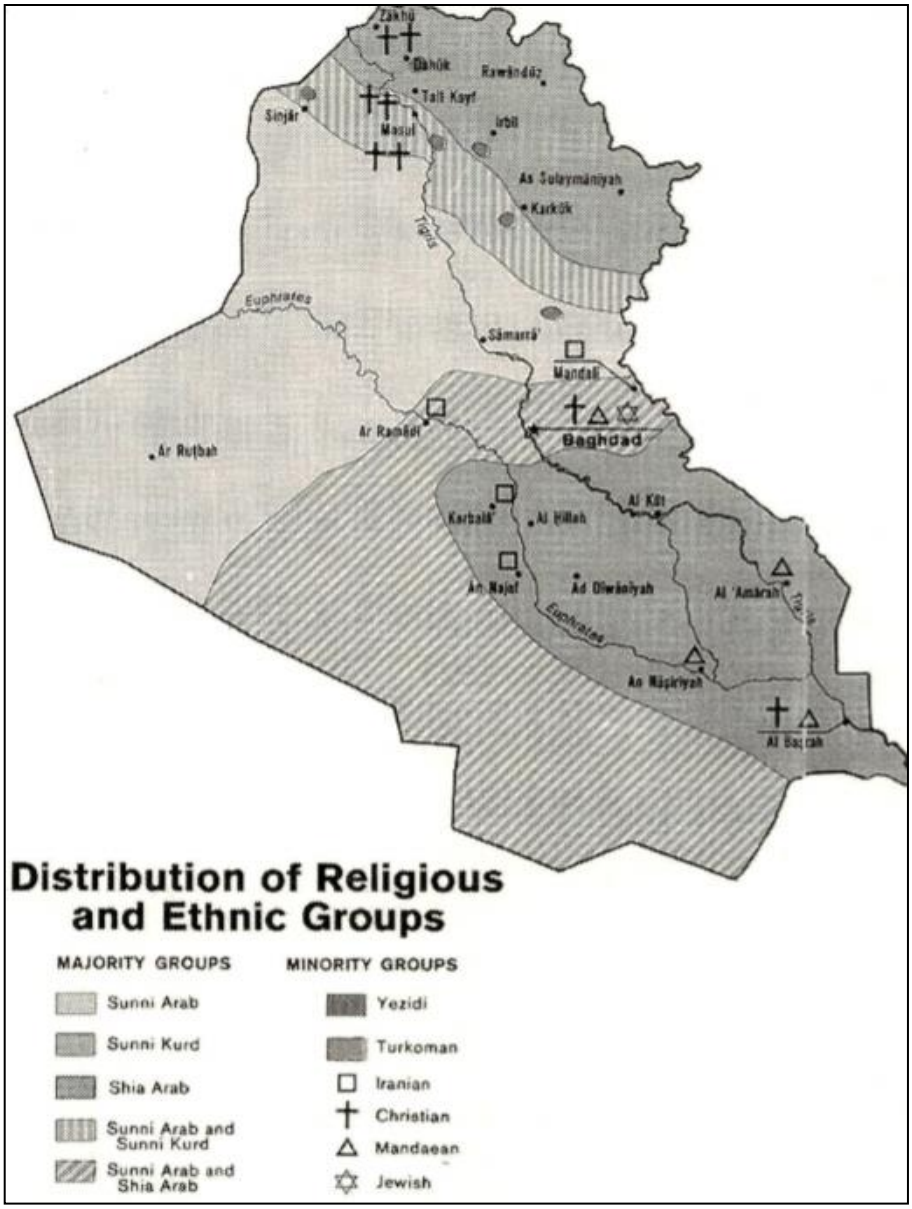

المصدر :

محمد فايز فرحات ، ***الاحتلال وإعادة بناء الدولة ،دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2015)، ص 390.

والجدير بالذكر أن حالة التعددية ليست وضعا جديدا، فباستقراء بعض الدراسات التاريخية نجد أن وجود أشكال التعدد هي السمة الأساسية للمجتمع العراقي منذ نشأت الدولة العراقية ، إلا أنه لم يأخذ بعدا طائفيا يصبغه العنف الحاد والصراع حتى في حالات التداول على السلطة التي تأسست بقمع سياسي في

فترات محددة أبرزها العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ♣، وذلك مرده إلى التزام المجموعات بخصوصياتها الاجتماعية والثقافية على مستوى علاقاتها مع بعضها البعض ، ضف إلى ذلك بعض السياسات السلطوية التي انتهجتها الأنظمة في محاولة منها لإخماد حدة التعدد والتناقض بين مختلف تلك المجموعات ، إلا أن تلك السياسات التمييزية ضد جماعات دون غيرها حقيقة لم تسيطر على الوضع مدة طويلة ، حيث ولدت إدراكات تاريخية سلبية تجاه الآخر وبالأخص تجاه الدولة[1] .

وبالتالي فحالة التعددية في المجتمع العراقي لم تؤثر على حالة الاستقرار السياسي وعلى عملية بناء الدولة بشكل منفصل عن طبيعة النظام السياسي، فتعدد الجماعات البشرية تحت سلطة سياسية مشتركة أمر طبيعي وفي جميع دول العالم ، ولكن ما يميز المجتمع العراقي غياب مبدأ التوافق ، فالسلطة من جهتها عجزت عن الجمع بين المصالح المتعارضة مما رجح مصالح مجموعة على حساب أخرى ،وبالتالي فقد عجزت عن إدارة الاختلاف والصراع بين الجماعات المختلفة ، وأصبح التوافق صيغة قسرية مفروضة حاولت من خلالها خلق تجانس بين الطوائف من جهة وبين الطائفة و الدولة من جهة أخرى .

لقد لعبت طبيعة المجتمع العراقي دوراً هاما في عملية بناء الدولة ، فلأنه يتصف بالتعددية الاجتماعية والتنوع من حيث انتماءات الفرد للعصبيات القبلية والعرقية وفقا لمستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية كل ذلك أثر على البناء السياسي للدولة من جهة، وخلق انقسامات طبقية داخل المجتمع المدني من جهة أخرى.* وفي ظل هذا الوضع القائم على هيمنة السلطة وصراع الأقليات

♣ في هذه الفترة اتخذت الطائفية شكل سيطرة السنة على المؤسسات السياسية والعسكرية ،وعملت النسبة الغالبة من الشيعة كأجراء زراعيين في مناطق تركز السنة ، ثم تغيرت الأوضاع بعد نهاية فترة الحكم الملكي في 1957 وبرز تمثيل الشيعة في الحكومة وتحسنت أوضاعهم الاقتصادية ،خاصة مع هجرة اليهود من العراق في بداية الخمسينيات ،مع صعود حزب البعث وسيطرته على السلطة في 1967 لم يتأثر وضع الشيعة على خلفية إعلاء الحزب للإيديولوجية العلمانية، الأمر ذاته في مرحلة صدام حسين فرغم اعتماده الشديد على السنة كقاعدة اجتماعية لنظامه إلا أن اعتماده معايير الولاء كمعيار رئيس في التجنيد السياسي وبناء التحالفات السياسية والاجتماعية أوقعه في ممارسات تعسفية ضدهم ، وتطورت مظاهر الطائفية خاصة في مرحلة الأزمات كالحرب العراقية–الإيرانية التي شهدت قمعا ضد الشيعة وبعد الهزيمة في 1991 حدثت انتفاضات داخل صفوف الجيش العراقي قادها الشيعة بتشجيع من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق بدر.

[1] فرحات ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 391،392.

* أهم الظواهر التي تميز هذا المجتمع، هيمنة السلطة الابوية بالدرجة الاولى ليس على مستوى العائلة فحسب، بل على المستوى السياسي ايضا. حيث يتجلى ذلك من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة، التي تذهب الى احلال فكرة سلطة الدولة في محل سلطة الاب. بمعنى ان السلطة السياسية تستمد جذور افكارها من خلال سلطة الاب كبديل ، لتشابة مواقفهم .فلكون ان اتسام سلطة الاب بصفة التسلطية، فان سلطة الدولة هي الاخرة تسلطية. وهنا تكمن جذور سلطوية المركز السياسية في كل العهود التي سادت.

كانت مؤسسات المجتمع المدني إما تخضع لمتطلبات وتوجيهات السلطة ،أو أنها تلجأ للعمل الاستخباراتي الإقليمي لصالح دول الجوار (إيران وتركيا بالأخص) مما قاد في النهاية إلى عجزها عن تأدية الدور المناط بها وأصبح التوتر الذي تثيره التناقضات والاختلافات بين فئات المجتمع المدني وبين المجموعات الفرعية دافعا وراء التحرك السياسي .

ونوضح أن حالة التعددية في المجتمع والتي عرقلت عملية البناء ترجع في جانب آخر لطبيعة التنشئة والثقافة السياسية التي تميزت بأنها ثقافة تبعية و خضوع اقتصر فيها دور المواطن على استقبال وتبني مخرجات النظام السياسي التي تفرض رؤية سياسية واحدة تمثلها السلطة .

ضف إلى ذلك فالموروثات التي تحكم سلوك المواطنين والقادة على السواء هي موروثات طائفية عقائدية دعمت مشاعر الاختلاف في القيم الدينية منها خاصة *،فقد انعكست على أساليبهم في مواجهة التنوع وبناء الثقة المتبادلة ، ولم تتمكن الطوائف بدورها من تجاوز انتماءاتها التقليدية بسب شعورها بالحرمان النسبي.

صحيح أن عراق صدام حسين لم تكن نموذجا للتماسك والترابط ، إلا أن المعادلة التي تشكلت بعد انهيار النظام السياسي فتحت المجال لتجاذبات المجموعات الطائفية خاصة تلك التي كانت تشعر بالتهميش والإقصاء(هيمنة قوى جديدة على السلطة وتهميش قوى تقليدية)،وبدلا من أن تتبنى تلك المجموعات مقاومة للاحتلال تحول الوضع إلى صراع داخلي أدى إلى حرب أهلية ،انحصرت فيها السياسات الوطنية وغابت فرص الحوار .

وفي ظل الظروف السابقة المرتبطة بالتعددية وعلاقتها بالنظام السياسي وطبيعة المجتمع المدني وأيضا دور العامل الديني فما زاد من تأجيج الوضع هو الدور الذي لعبه الاحتلال الأمريكي في تعظيم التأثيرات السلبية لحالة التعددية العرقية والدينية من خلال تسييس الطائفة وتحويلها إلى ملمح أساسي للتفاعلات السياسية بين المجموعات المختلفة من خلال تبني استراتيجيات انعكست على تحقيق توافق

كنتيجة لهذه الوضعية فأن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع العراقي، لم تشجع على اشراك الشعب في مختلف النشاطات الإنسانية وبالتالي في صنع القرار، بل العكس هو الصحيح. أنها صادرت حقوق الافراد والجماعات المدنية وعطلت مشاركة دورها في تحسين مستويات المعيشة، فقادت هذه الوضعية الى جعل الافراد والجماعات كمجموعات عاجزة، ومغلوبة على امرها مرهق بمهمات تأمين حاجاتها اليومية، ومنشغلة عن قضاياها الكبرى المتعلقة بشؤون المجتمع السياسية.

* هناك من روج للهوية الإسلامية كما هو حال الأحزاب الدينية، وهناك من روج لمفهوم الأمة العراقية، وهناك من روج للعلمانية، وهناك من روج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية الكُردية، ومن ثم أسهم هذا الارتباك والتخبط في الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية بجعل المواطن العراقي لا يشعر بهويته الوطنية ومواطنته لأنه يراها أما عينيه ضعيفة بفعل سيادة الولاء الحزبي الفئوي على الولاء الوطني.

وطني وتوازن سياسي بين النخب الجديدة خلال مرحلة الاحتلال أو بعدها ، وهو ما أدى إلى ضعف الهوية الوطنية العراقية إزاء الانقسامات والهويات الفرعية العرقية و القبلية .

- **الفرع الثاني : محددات البيئة الخارجية**

يعد العامل الخارجي أحد أهم المتغيرات التي أدت إلى تعقيد عملية بناء الدولة في العراق ونشر حالة عدم الاستقرار ، نظرا للأهمية الاستراتيجية للعراق* فقد أصبحت مسرحا للتأثيرات الإقليمية والدولية ضمن الساحة الداخلية، خاصة وأن الغزو الأمريكي قد خلف عدة تداعيات أثرت على توازن منطقة الشرق الأوسط ككل وأثر تباعا على مصالح مختلف القوى بهذه المنطقة .

لذلك فبناء الدولة في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي قد ارتبط لحد بعيد بأدوار وتدخلات بعض القوى سعيا منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ،وقد وجدت تلك القوى ضالتها في الاستقطاب الطائفي كمدخل رئيسي ساهم في تأجيج الصراع وخلق حالة من العنف والتوتر المتزايد بين أطراف المجتمع العراقي –على نحو أشير إليه سابقا– ، ففي ظل عجز النظام العراقي على تبني مشروع وطني واحد يشمل مختلف القوى السياسية وجدت هذه الأخيرة عمقا دينيا واجتماعيا في بعض الدول ،الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى استغلال الأوضاع لتحقيق أغراض بعيدة المدى .

أولا: دور الولايات المتحدة الأمريكية

من أهم التحولات التي طرأت على البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية ، وكما تطرقنا سابقا ، فقد حاولت بسط نفوذها خاصة عن طريق التدخل في القضايا الدولية، فكانت منطقة الشرق الأوسط المنطقة الاستراتيجية لتحقيق أهدافها ، بما فيها تأمين النفط والحفاظ على أمن إسرائيل ، ولذلك سعت من خلال طرح الكثير من المبادرات والمشاريع إلى احتوائها تحت غطاء تدهور حقوق الإنسان والفشل التنموي وغياب الديمقراطية وتدهور الأوضاع

* يقع العراق في موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية المتعددة عبر العصور فهو يحتل موقعا جغرافياً مركزياً من جنوب غرب أسيا حيث اكسبه هذا الموقع ميزة السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، وما مرور تجارة التوابل والحرير قديما به الإ دليلا على أن مكانته الدولية في ذلك الوقت كانت كبيرة ، يتوسط العراق القوس الممتد من وسط شبه جزيرة الأناضول حتى بحر العرب جنوب الجزيرة العربية، التي ارتكزت عليه الاستراتيجية الأمريكية لتربط بين منطقة الدفاع الأطلسي والتواجد في القرن الأفريقي من جهة فضلا عن وقوعه في منطقة الامتداد الجغرافي البري من منطقة القوقاز، حتى مشارق المحيط الهندي، أي أنه يتحكم في الأرض التي تفصل الخليج العربي من جهه عن الإقليم الروسي من جهة أخرى.يمثل العراق أهمية بالغة على الصعيد الجيواقتصادي بالنظر لأهميته الطاقوية ، حيث صنف عام 2001 من حيث حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لأول عشرة دول في العالم في المرتبة الثانية بعد السعودية ب 112.5 مليار برميل من الاحتياطي النفطي الخام ، وتأتي العراق في طليعة الدول العربية الثلاث الأطول عمرا نفطيا ب 152 سنة .

الاقتصادية والاجتماعية وتنامي حركات العنف والإرهاب في الدول ، ولأن العراق كقوة إقليمية طالما مثلت تهديدا لأجندة الولايات المتحدة الأمريكية ومساعيها ، فقد أصبحت عائقا أمامها ،وكان استخدام القوة العسكرية أنجع الوسائل حسب الرؤية الأمريكية لمواجهتها، لتكون تلك المبادرات في طرح آخر كمحاولة أمريكية لتبرير مضاعفات وانعكاسات حربها على العراق،والتي تسببت في تخبط عسكري واستراتيجي وتهديد الصورة الأخلاقية التي يحملها الرأي العام العالمي فقامت بذلك بتنبي خيار القوة الناعمة–مشروع الشرق الأوسط الكبير– بعد أن كانت قد أكدت على خيار القوة الصلبة الذي تبنته في العراق .

من استراتيجية الردع والاحتواء إلى استراتيجية الحروب الاستباقية ، لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق استراتيجية تقوم على منهج التقسيم ♣، حيث حاولت إعادة صياغة ملامح الدولة العراقية باعتبارها دولة فاشلة تعرقل الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع بسبب انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، من خلال خيار الحرب الوقائية أو تكتيكات التدخل غير المباشر ،فسعت إلى تجزئة العراق وتحويلها إلى دويلات من خلال صناعة هويات فرعية جديدة أو تكريس الاقصاء لدى الهويات الموجودة أصلا وتغليبها على الهوية الوطنية القومية ، وبالتالي تفكيك المؤسسات التقليدية التي كانت قائمة وإعادة بناء مؤسسات جديدة تتوافق بطبيعة الحال مع التصورات الأمريكية *.

♣ كانت هناك الكثير من الكتابات والتصريحات التي أعلت من مشروع تقسيم العراق ، من بينها ما كتبه 'هنري كيسنجر' في مقالاته التي تدعو إلى تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث حيث رآى بأن العراق قد أنشىء لأسباب جيوسياسية ولا يمكن أن تعرف فيه مؤسسات تمثيلية ، وورد في مؤسسة وكالة المعونة الأمريكية خطة سميت برؤية ما بعد النزاع أكدت فيها على ضرورة قيام حكومة محدودة الصلاحيات وإعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية وتحويل العراق من دولة هرمية السلطة إلى شكل من أشكال النظام الفيدرالي ، ونشرت أيضا مؤسسة راند الأمريكية دراسة تدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق الجنوب والشمال حيث النفط ، والوسط المحروم للسنة بسبب تبنيهم لأعمال القاومة ،أما السيناتور 'جوزيف بايدن ' كان قد صرح في 2007 إلى ضرورة تقسيم العراق في ظل الصراعات إلى ثلاث مناطق بين الأكراد والشيعة والسنة ، أما المجلات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية فهي الأخرى كانت قد تناولت قضية تقسيم الدول في الشرق الأوسط ككل ،فاقترح 'برنالد لويس' تقسيم المنطقة إلى أكثر من ثلاثين دويلة إثنية ومذهبية لحماية المصالح الحيوية الأمريكية ،ونشرت القوات الأمريكية العسكرية في 2006 ما يعرف بخارطة حدود الدم ، هذا التقرير يقوم على فكرة أن الحدود السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية لدول المنطقة والعراق من بينها ، لم تأخذ بعين الاعتبار الحود الأنثروبولوجية والخصائص العرقية للشعوب الامر الذي أدى إلى تجميع العديد من العرقيات المتناحرة .

* لقد كان المشروع الأمريكي بالحرب على العراق مشروعا مشتركا خططت له كل وزارة الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي بالتنسيق مع قيادات المعارضة في الخارج ، إلا أن عملية التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في العراق بين هؤلاء الفواعل قد وقعت في أخطاء كثيرة،حيث ساد قبل الحرب إدراك بأن المهمة الأمريكية في العراق هي مهمة "تغيير النظام" تتبعها "عملية إصلاح الدولة" دون اعتبارها "عملية إعادة بناء الدولة" وبالتالي عدم الحاجة لتوفير أعداد عسكرية هائلة ، و عدم الحاجة إلى مشروعات وسياسات هيكلية لمؤسسات الدولة وقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، بل كان التصور الغالب هو إصلاح المؤسسات القائمة لكي تتلاءم مع توافق واشنطن ، هذا التصور المتناقض قد أثر إلى حد بعيد

لقد كانت أولى علامات التفرقة التي زرعتها الولايات المتحدة الأمريكية القرارات المتعلقة بحل مؤسسات الجيش والأجهزة الأمنية والإعلامية والاقتصادية ، وتعميم ظاهرة هيمنة الميليشيات الشيعية على المشهد السياسي ، سعيا منها للقضاء على العقيدة الوطنية ضمن مختلف المؤسسات خاصة بتغييب موقع الجيش العراقي في المعادلة الأمنية الذي أصبحت كل مفاصله مخترقة من قبل الأحزاب والشخصيات والميليشيات التي تبنت برامج ذات أبعاد طائفية ووجدت الرعاية الأمريكية لبرامجها تلك ، بتغلغل الطائفية أصبح الجيش مؤسسة طائفية منهارة بدلا من أن يكون مؤسسة وطنية .

لذلك فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لأسلوب المحاصصة الطائفية في جميع مؤسسات الدولة من أجل تفكيك البنية العراقية الداخلية مما أدى إلى تفشي مظاهر الحرب الأهلية بسبب الصراع بين مختلف القوى باسم الدين والطائفة والقومية .

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان مكاسب الشيعة والأكراد كأهم العناصر المشتركة في الحكم، الأمر الذي أسس لهم المطالبة بالحقوق والامتيازات، ولم يتوقف هذا الفصل على العراقيين في الداخل، بل اعتمدت على سياسة التفضيل بين ممن هم في الداخل وممن هم في الخارج مما أفضى إلى زيادة حدة التنافس خاصة داخل الأغلبية الشيعية بين شيعي الخارج والداخل ،وجاء تدشين هذا التوجه بداية بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي* ، الذي وبالرغم من أنه أسس على توجه طائفي بالأساس إلا أنه أهمل بعض القوى المهمة كمجموعة مقتدى الصدر ، ومجموعة البعثيين السابقين ،وممثلي العشائر السنية [1]. ثم إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي استند إلى عامل الجغرافيا كأساس لتوزيع الموارد السياسية بين مختلف المجموعات (توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ،وتوزيع المناصب السياسية الثلاث من منطلق الرئاسة للأكراد ،رئاسة الحكومة للشيعة ،ورئاسة مجلس النواب للسنة) [2]. وإزاء هتين الخطوتين لم تتناف الخطوات اللاحقة مع فكرة تكريس الطائفة بسيطرة الشيعة والأكراد على العملية الدستورية –مراجعة الدستور– وتهميش دور السنة [3].

على التواجد الأمريكي في العراق وعلى مشاريعه بالمنطقة ولا محالة على عملية بناء الدولة في العراق ، بسب غياب التقدير الفعلي لوضع المؤسسات العراقية التي انهارت تماما بمجرد انهيار النظام ،بعد التذبذبات التي تعرضت لها خلال حربي الخليج والتي نقلت سياسة الدولة من تبني الرفاه إلى القمع .

* ضم مجلس الحكم الانتقالي 13 شيعيا و6أكراد و5 من السنة وتركماني واحد بنسبة تمثيل 4/24/20/52 بالمائة ،واستمر الأمر نفسه في الحكومات المؤقتة والانتقالية والمنتخبة ،فقد ارتفعت نسبة تمثيل الشيعة من 43 في مجلس الحكم المؤقت (حزيران/يونيو 2004–أيار/مايو 2005) إلى 47 في الحكومة الانتقالية (أيار/مايو 2005–أيار /مايو 2006)ثم إلى 57 في حكومة نوري المالكي المنتخبة (ايار/مايو 2006–آذار/مارس 2010)

[1] فرحات ، ***مرجع سابق*** ، ص 371.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 373

[3] للمزيد راجع : فرحات ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 374–387.

وفي ذات السياق فإن استراتيجية التفكيك والتقسيم التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، قد استخدمت ورقة المسألة الكردية لتغذية عوامل الانقسام وإضعاف العراق داخليا ، حيث حظي المشروع القومي الكردي بدعم أمريكي فائق ، من خلال التحالف مع الأحزاب الكردية والاستجابة لمطالبها ورعايتها المتواصلة لمظاهر القوة في إقليم كردستان ، بإقرار مشروع الفيدرالية وإجراء استفتاء لضم مدينة كركوك وتقسيم الثروة بين مكونات المجتمع العراقي الأمر الذي همش من سلطة الحكومة المركزية.

وهنا لابد لنا أن ننوه بأن الموقف الأمريكي تجاه المسألة الكردية غير ثابت♣ واستخدامه كورقة ضغط لا يتعلق برؤية موجهة للعراق فحسب ، وإنما دول منطقة الشرق الأوسط من أجل شرعنة المطامع، فإدارة بوش ومنذ 2001 قد سعت لتفعيل محور أذربيجان مع إقليم كردستان العراق لما له من أهمية–مركز الطاقة ومنطلق التغييرات الاستراتيجية–والتقرير الذي قدمته اللجنة الأمريكية للأمن القومي حول مستقبل العالم ما بين 2000 و2015 وكذا تقرير الكونغرس الأمريكي في 2005 قد عبرا عن خطة مستقبلية لا تشجع فقط على قيام دولة كردية منفصلة عن العراق وإنما بتشكيل دولة كردستان الكبرى،ولأن إقليم كردستان يعد بوابة للخليج وإيران ووسط آسيا،فعندما يطالب الأكراد في العراق بالاستقلال تتنامى النزعة الانفصالية للأكراد في إيران وتركيا وسوريا مما يؤدي إلى اندلاع أزمة قومية في المنطقة ، وقدم التقرير جملة من التحولات الاستراتيجية التي ستتحقق في هذه الحالة أهمها [1]:

- تحقيق توازن إقليمي من خلال جعل إقليم كردستان قاعدة عسكرية واقتصادية ضد إيران .
- ضمان حليف إستراتيجي للغرب وإسرائيل ،خاصة وأن الأكراد لا يتحسسون من سياسة الانفتاح مع تلك الأخيرة حسب ما أشرات إليه بعض التقارير (تاريخ قديم من العلاقات والدعم السياسي والعسكري للأكراد في عهد ملا مصطفى البارزاني) .

وإلى جانب العجز الحكومي كان الملف الأمني من أبرز التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في العراق والذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ثغرة أخرى لتوجيه استراتيجيتها بعد انسحابها في

♣ مسالة الدعم الأمريكي للأكراد قبيل الغزو كانت تهدف لإشعال الصراعات داخل العراق لمنع أي دور لها في المواجهة مع اسرائيل باعتبار أنها كانت ترفض اتفاقيات حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق سياسة خطوة بخطوة ، استغنت الولايات المتحدة الأمريكية عن المسألة الكردية في الثمانينيات بسبب الحرب العراقية الإيرانية لأنها استنزفت قوى الطرفين ، وفي إطار حرب الخليج الثانية أعادت توظيف هذه المسألة لإضعاف العراق داخليا وإعادة تشكيل بنيته الاجتماعية بما يخدم المشروع الأمريكي الإسرائيلي ، فتم اصدار القرار 688 المتعلق بحماية حقوق الاسان والأقليات إلى غاية سنة 2000 أين أعد المحافظون الجدد وثائق تعطي الأولية للمسألة الكردية كورقة رابحة في الاستراتيجية الأمريكية ، وبالنسبة للاستفتاء الذي قرر الكرد اجراءه للانفصال عن العراق في ظل حكومة العبادي بعد تحرير الموصل حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من اجراء هذا الاستفتاء خاصة مع الرفض التركي والإيراني .

[1] دهام محمد العزاوي، ***الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية*** ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 2009)، ص ص 124–131.

2011 ، والأمر هنا يتعلق بصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" * الذي أدى إلى تنامي الإدراك للصراع القائم بين الهويات الطائفية وهوية الدولة الوطنية .

وفي حين اختلفت التفسيرات والدوافع التي أدت إلى تنامي دور هذا التنظيم بين من يؤكد على دور التنافس والصراع الدولي بحكم موقع العراق الجغرافي الذي فتح المجال أمام التدخلات العراقية ، و بين من يذهب إلى دور عوامل البيئة السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والإيديولوجية (النزعة الطائفية التي فجرت الصراعات الداخلية في ظل الفراغ السياسي الذي خلفه ضعف الدولة [1]،انتشار حالات الفقر والحاجة والحرمان بسبب سوء توزيع الثروة والموارد وغياب التنمية والعدالة الاجتماعية ، الذهنيات التقليدية السائدة في المجتمعات العربية التي أدت إلى انتشار التعصب الديني والفكري واللجوء لاستخدام العنف لفرض المبادىء ، إلى جانب البناء السيكولوجي للأفراد..الخ)فإن التنظيم قد تبنى فكرة العداء للدولة الحديثة والعمل على إزالتها كأحد مخلفات الحقبة الاستعمارية لاستبدالها بالخلافة من منطلق تصور العدو القريب : الأنظمة السياسية ، والعدو البعيد :الولايات المتحدة الأمريكية ونموذجها الديمقراطي[2].

إن الفجوات التي ظهرت على القدرة المؤسساتية للعراق وعدم قدرتها على إيجاد سياسات من شأنها احباط عمليات التنظيم واحتواء صعوده وبناء دولة ديمقراطية فعل استراتيجية التدخل من خلال تشكيل التحالف الدولي *لمواجهة داعش ، بمجيء الحكومة الجديدة بعد الإطاحة بحكومة المالكي وضعف نظام

---

* حسب أدبيات علم السياسة فالتنظيم ينتمي للفاعلين من غير الدول ويعتبر تنظيم إرهابي يظم عناصر جهادية من جنسيات مختلفة ،فهو كيان يمتلك هيكلية قاعدية –خليفة وولاة– ويتمتع بالاستقلال عن الدولة التي ينتمي إليها جغرافيا ،يعبر عن مجموعة إثنية أو طائفية أو ايديولوجية ،ويمتلك أهدافا ترتبط ببسط الهيمنة والوصول إلى الخلافة . تدرج هذا التنظيم منذ نشأته الأولى ،فبع تشكيل جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبي مصعب الزرقاوي في 2004 ،تلت مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن وصولا إلى عام 2006 أين ظهر الزرقاوي في شريط مصور معلنا عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة عبد الله رشيد البغدادي ، بعد مقتل الزرقاوي جرى انتخاب أبي حمزة المهاجر كزعيم للتنظيم وتم نهاية 2006 تشكيل دولة العراق الإسلامية بزعامة أبي عمر البغدادي ، قتل هذا الأخير إلى جانب أبي حمزة المهاجر في أفريل 2010 واختار مجلس الشورى أبي بكر البغدادي كخليفة والناصر لدين الله سليمان وزيرا للحرب ، في أفريل 2011 ظهر تسجيل صوتي نسب لأبي بكر البغدادي أعلن فيه أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية تحت مسمى واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام.

[1] محمد أبو رمان ،"اليوم التالي : مستقبل الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية" ، في ***تقرير تنظيم الدولة الإسلامية : النشأة ،التأثير،المستقبل*** ، تحرير فاطمة الصمادي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص 77.

[2] طارق عثمان، "مفارقات (داعش) ،الآمال السياسية التي خابت" ، في ***تقرير تنظيم الدولة الإسلامية : النشأة ،التأثير،المستقبل*** ، تحرير فاطمة الصمادي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص 57.

* يمثل التحالف الدولي مجموعة من العمليات العسكرية ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو تحالف ضم أكثر من 20 دولة ، كانت بداية الغارات في أوت 2014 بعد الخطاب الذي ألقاه باراك أوباما للشعب الأمريكي صوغ فيه

الحكم والإدارة سوغ التدخل الأمريكي باسم حقوق الإنسان والأقليات –الأقلية اليزيدية– وباسم مكافحة الإرهاب –داعش– وفي هذه الحالة يكون انتهاك سيادة الدولة حسب ما تحدث عنه فوكوياما حق السيادة على الدولة الفاشلة[1] .

لقد كان حصاد استراتيجية الحرب الوقائية التي تبناها بوش في محاول لترسيخ المقاربة الانفرادية الأمريكية غير وفير ، لذلك وبمجيء 'باراك أوباما' إلى البيت الأبيض فقد حاول تبني استراتيجية جديدة أقل عسكرة من خلال التنصل من الحرب البرية وتبني استراتيجية إدارة الحرب عن بعد ، حسب ما سماه البعض بإستراتيجية القيادة من الخلف، في محاولة منه لترميم ما خلفته الإدارة السابقة خاصة في العراق والشرق الأوسط عموما [2]، وفي سعيه لعدم التورط عسكريا دعا إلى تشكيل تحالف دولي يقوم على التنسيق العسكري مع الحكومة العراقية لتوجيه حملة منظمة من الضربات الجوية ضد داعش ♣،وتوفير عسكريين في العراق يرتبط وجودهم بمساندة القوات العراقية والكردية دون التدخل في مهام قتالية برية ،بل تتكفل تلك القوات بتوجيه المساندة في مجالات التدريب والتخابر والعتاد ومنع تدفق المقاتلين الأجانب ،إلى جانب منع مصادر تمويل داعش ، وتوفير المساعدات الإنسانية لمن تضرروا من أعمال التنظيم [3]. أثارت هذه الاستراتيجية الكثير من الاشكالات ،في حين أنها اقتصرت على القضاء على التنظيم الإرهابي كأحد أوجه الصراع التي تعرقل بناء الدولة فقد أهملت أبعادا أخرى تتعلق بالعوامل التنموية والاقتصادية التي سمحت بنموه وتصاعد الفكر المتطرف وأوجه الحرمان الاجتماعي وأزمات المجتمع،ولأن مشروع

التدخل لمواجهة الأوضاع السيئة في العراق ،في سبتمبر 2014 شنت الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب البحرين وقطر والسعودية و الإمارات أولى الغارات في سوريا وزاد بعدها عدد الدول المنضمة للتحالف بعضها تدخل في سوريا و العراق معا ، والبعض اكتفى بسوريا، وكانت أشكال التدخل مزجا بين الغارات الجوية وإرسال قوات عسكرية للتدريب وتقديم النصح و الدعم اللوجيستي، من الدول التي تدخلت في العراق

أستراليا،بلجيكا،كندا،الدانمارك،إيطاليا،هولاندا،النرويج،اسبانيا،تركيا،البرتغال وبريطانيا.

[1] فوكوياما، ***مرجع سابق*** ، ص ص170–174.

[2] " تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية" ، (2019/1/15)، نقلا عن :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/US_Shifting_Stances_on_the_Syrian_Revolution.asx

♣ كانت الفترة التي أدارها نوري المالكي أخطر فترة أمنية سيطر فيها التنظيم على مناطق عراقية واسعة بدءا بمحافظة الموصل ثم مناطق أخرى من شمال غرب بغداد وبعد تسلم حيدر العبادي لجأ في سياسته إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،وكان من أهم مرتكزات استراتيجية هذه الأخيرة كسب تأييد العشائر السنية وتسليحها حتى تتمكن من التصدي بنفسها لتنظيم الدولة في مناطقها ، كما كان الحال في 2006–2007 مع جماعة الصحوات –مجالس الإسناد أو الانقاذ وهي تجمعات عشائرية سنية– ، إلا أن فشلها في الضغط على حكومة العبادي لتسليح عشائر الأنبار قد أثار التخوف السني ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف ضمني مع إيران وميليشياتها العراقية وهو ما أثار مشاكل أكبر من سابقتها .

[3] عبد الغفار الديواني ، "الدور والإشكاليات : التحالف الدولي لمواجهة داعش" ، (2019/1/15) ، نقلا عن :
http://www.acrseg.org/11263

التحالف الدولي كان ضد ضم العديد من الدول والشركات ، بقيت عملية بناء الدولة رهنا لحسابات وأولويات متعارضة لتلك القوى المتحالفة .

لقد تناولت الكثير من البحوث فكرة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئول الأول عن عملية البناء في العراق، لأنها أخذت على عاتقها مبادرة التغيير، وتحويل تلك الدولة الفاشلة إلى دولة رفاه تكون نموذجا للدول في منطقة الشرق الأوسط ، و يعد فوكوياما من أولائك الذين عالجوا مثل هذا الموضوع .

في حديثنا عن بناء الدولة كنا قد تطرقنا إلى رؤية فوكوياما حول هذه العملية ،حيث انطلق من أن ضعف الدولة يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار ولا محالة إلى تآكل سيادتها الوطنية ، مؤكدا على الدور المهم للحرب في عملية البناء، حيث تكون الدولة مجبرة على عقلنة المجتمعات وتغيير مختلف بناها بالتوجه نحو الإصلاح (وكان هنا قد استند إلى وجهة نظر فلسفية –أمريكية–دينية).

فالدول الفاشلة لأنها ترتكب انتهاكات خطيرة تجاه حقوق الإنسان (موجات الهجرة،إيواء الإرهابيين ، أسلحة الدمار الشامل ...)في النظام العالمي الجديد تثير بذلك عدة مشاكل وتلحق أضرارا بالغة بالدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي لهذه الأخيرة مسؤوليات جديدة في النظام الجديد تعنى ببناء الدولة بعد انتهاء العمليات العسكرية فيها إي إزالة الأنظمة الاستبدادية لتحل محلها أنظمة ديمقراطية، فمثل قضايا التطرف الإسلامي وانتشار أسلحة الدمار الشامل أصبحت تهدد أمنها ،وكان لزاما الوصول إلى داخل تلك الدول وتغيير أنظمتها منعا لظهور أي تهديدات مستقبلية قد تنتج عنها [1]. هذه الدول تكون في حاجة إلى مؤسسات تعنى بعملية البناء ويتم استيرادها من الخارج وتتلاءم مع الشروط المحلية ، من خلال تعزيز عملية التحديث بقبول التكنولوجيا والنموذج الغربي .

استنادا إلى هذه المعطيات حاول فوكوياما تبرير التدخل الأمريكي في العراق ، إلا أن هذا الطرح ومن خلال ما عرضه في كتابه "بناء الدولة" يشوبه بعض الغموض والارتباك فيما يتعلق بموقفه حول تأييد الحرب، فحسبه الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدخل أصبحت تواجه تحديات تفرضها عملية بناء الدولة على المدى البعيد ، والتي تؤكد في العديد منها أن إدارة بوش ارتكبت أخطاء جسيمة في محاولتها لإعادة بناء الدولة العراقية ،مستدلا على ذلك بالمقارنة بالتجربة في أفغانستان أين كانت المقاربة الأمريكية أقل وطأة ،منحت فيها قدرا للدولة لتوجيه شؤونها ، واعتمدت على الاقتصاد مما جعلها تستهلك أقل قدر من موارد الدفع الضريبي الأمريكي. إلا أنه في نطاق آخر كان يشيد ببعض الإجراءات ، خاصة تلك التي تتعلق بالانتخابات لأنها شهدت إقبالا كثيفا للناخبين الشيعة والأكراد بالرغم من غياب الغالبية العظمى للسنة [2].

---

[1] فوكوياما ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 166–168.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 28–33.

يرجع فوكوياما أسباب التخبط الأمريكي في بناء الدولة العراقية لعوامل كثيرة من بينها دور الرأي العام الأمريكي من جهة ، ودور المعارضة العراقية ،حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حقيقة تملك رؤية فعلية عن طبيعة المجتمع العراقي .وفي المقابل يؤكد بأنه وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسئول الأول عن عملية البناء ، إلا أنه لا يمكن إهمال الدور الذي يؤديه السياسيون العراقيون لتحقيق الاصلاح المؤسساتي وتقوية أداء النظام لمواجهة حاجيات المجتمع.

ثانيا : سياسات الاستقطاب الإقليمية

لقد أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على علاقات القوة بين الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط مما أوجب التعامل مع عوامل أخرى في مسار بناء الدولة لأنها أحدثت تطورات هامة ونتائج سلبية على الوضع في العراق ، حيث تباينت توجهات تلك القوى ونفوذها إزاء عملية البناء من مرحلة إلى أخرى،إلا أن البعض منها كان له دور واسع في المعادلة السياسية الجديدة في العراق ، ويتعلق الأمر خاصة بالنفوذ الإيراني والتركي .

بالنسبة لإيران نجد أن الفراغ السياسي والأمني الذي نتج عن الأخطاء التي ظهرت في الاستراتيجية الأمريكية قد ساهم في توسيع رقعة تأثيرها ، والتي طالما كانت تستند على أسلوب تصدير الثورة من أجل تعزيز دورها الإقليمي ، وعلى رأس القضايا الموجهة لإستراتيجيتها السياسية والأمنية تجاه العراق قضية الشيعة والأكراد، فإزاحة نظام 'صدام حسين' كان بالنسبة لإيران أول انتصار ،وذلك بعزل جماعة البعث السنة التي استند عليها النظام ، مما يسمح بإيجاد بيئة عراقية داخلية شيعية مواتية لبناء علاقات نفوذ[1] . لقد شكلت قضية الطائفية أحد المداخل الرئيسية التي وجهت السياسة الإيرانية تجاه العراق ، فمع انهيار الدولة وتفشي الصراع الطائفي والصراع على السلطة ، وجدت الأحزاب الشيعية ضالتها في الدعم الإيراني الحليف لتزويدها بالمال والسلاح والدعم الدبلوماسي [2]، الأمر الذي صب في مجموعه في مصلحة إيران التي كانت بدورها تستقوي بشيعة العراق لتوجيه التنافس مع دول الجوار الأخرى خاصة في الصراع السياسي مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، لأجل ذلك أعلنت عن دعمها لحلفائها في المؤسسات السياسية مؤكدة في توجهاتها على البعد الشيعي ووحدة الصف الشيعي ،فسعت بكل قوتها لضمان هيمنة الشيعة على مختلف العمليات السياسية ومقاعد السلطة ،على وجه التحديد الأحزاب الشيعية التي كانت تربطها بها خاصية الولاء لا المصلحة فقط *، فقدمت الدعم متعدد الأوجه في كل العمليات الانتخابية ،

---

[1] فرحات ، ***مرجع سابق*** ، ص 431.

[2] غوس ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 4-10.

* ركزت إيران مواردها في البداية على حلفائها التقليديين في "فيلق بدر" التابع لـ "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي"، لكنها سرعان ما وسعّت نطاق مساعداتها لتشمل "جيش المهدي" التابع لـ "التيار الصدري" والجماعات الخاصة ذات الصلة، وحتى بعض الجماعات السنية المتمردة. ومع انضمام هذه الجماعات إلى العملية السياسية، قامت إيران بتقسيم العناصر

وهو ما ظهر بشكل جلي في انتخابات 2005 و2010 وكذا 2009 ،وحرصت أيضا على الحفاظ على علاقات قوية مع الأكراد المؤثرين في الشمال، ضف إلى ذلك اهتمامها بالميليشيات الشيعية المسلحة التي ساهمت في تنظيمها وتدريبها،ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل عمدت إيران على استخدام القوة الناعمة من خلال محاولاتها توجيه الرأي العام العراقي عن طريق الدعاية والتأثير بوسائل الإعلام بطرح أنباء وبرامج باللغة العربية تعبر عن توجهاتها داخل العراق.

في ذات السياق عززت إيران استراتيجيتها من خلال تشكيل روابط تجارية واقتصادية مع العراق،حيث أوردت بعض التقارير أن التجارة بين الدولتين بلغت 7 مليار دولار في 2009 ،إلا أن سياستها هذه لم تلق رواجا كبيرا داخل الأوساط الشعبية العراقية و خلقت استياءا كبيرا ،لأنها قامت بإغراق الأسواق بمنتجات وسلع استهلاكية رخيصة ومدعومة ، ضف إلى ذلك كان بناء إيران للسدود وتحويلها لأنهار تغذي المجرى المائي لشط العرب حاجزا أمام قطاع الزراعة في الجنوب مما أعاق جهود إعمارها واعتبره العراقيون مجرد سياسات ذات أغراض سياسية محضة. ولأن سياسة إيران طالما استندت على أسلوب تصدير الثورة أو الإسلام الثوري وضمان سيادة ايديولوجيتها،سعت إلى جعل العراق وجهة رئيسية يزورها السياح الدينيون خاصة أثناء الاحتفالات السنوية الدينية ، وأصبحت النجف –المركز التقليدي الشيعي– مركز الاستثمارات الإيرانية[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية العراق في سلم الاستراتيجية الإيرانية لم تتعلق بالشيعة فقط ، فتنامي الحديث عن انفصال إقليم كردستان العراقي يدخل استقلال ووحدة إيران في مخاطر عديدة، وتعاظم النفوذ الإسرائيلي في الشمال ونفوذ داعش في الموصل وتكريت ،فضلا عن عودة حراك المجموعات البعثية والعشائر السنية رفعت كلها من الهاجس الأمني لدى إيران، فضلا على التهديد المباشر الذي مثله التواجد الأمريكي في المنطقة،و بالرغم من أنها عملت قبل الغزو على إجهاض المشروع الأمريكي خوفا منها من انتشار موجة النموذج الديمقراطي الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على نشره في دول المنطقة، إلا أنها خلال المراحل اللاحقة سعت للحفاظ على وضع متذبذب للوجود الأمريكي لعرقلة مشروعه ولجأت لذلك حتى إلى تسليح وتمويل الميليشيات السنية .

المتطرفة لتشكل مجموعات خاصة سرية جديدة، وهو أسلوب استخدمته في البداية عندما شكلت منظمة «حزب الله» اللبنانية المتطرفة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. وبحلول عام 2010، ضيّقت إيران نطاق دعمها وقصرته على ثلاث جماعات شيعية مسلحة وهي: "لواء اليوم الموعود" -- خليفة "جيش المهدي" -- التابع لمقتدى الصدر وجماعتان خاصتان: "عصائب أهل الحق" وكتائب «حزب الله». لكن ثبت أن دعم إيران لـ "جيش المهدي" ينطوي على صعوبات خاصة، حيث إن أجندة الميليشيا المتطرفة وتنافسها على السلطة داخل المجتمع الشيعي سرعان ما جلبها في صراع مع "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" والحكومة العراقية.

[1] Michael Eisenstadt, Michael Knights, and Ahmed Ali , « Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach » ,***Policy Focus111*** , April 2011.PP 1-27.

ما بين النشاط الاستخباراتي والعمل العسكري والتأثير السياسي أطلق البعض على استراتيجية إيران في العراق مصطلح "الفوضى المسيطر عليها" ،فإيران تسعى لإرساء مشروع الشرق الأوسط الإسلامي من خلال إشاعة فوضى قصيرة المدى تديرها وفقا لمصالحها [1].

إن حقيقة أن لإيران مصالح حيوية في العراق ودور في عملية البناء وتشكيل المؤسسات أمر لا ريب فيه ، إلا أن دورها دور غير مباشر،اقتصر على التأثير في العوامل الأساسية الموجهة لعملية البناء ،والأمر يتعلق بتعميق أزمات الدولة كأزمة الهوية وعرقلة آليات التداول السلمي على السلطة وغيرها كثير[2]، باستخدام وكلاءها من المحاربين الشيعة المسلحين لإذكاء التوترات الطائفية والتحريض على العنف السياسي، لكي تتقدم حينها دبلوماسياً لحل هذه الصراعات على سبيل المثال .

وبالرغم من الآليات التي تبنتها إيران في محاولة لتوسيع نفوذها في العراق إلا أن الانعكاسات كانت متباينة *، فسعيها لإدارة المشاكل والتدخل كوسيط في الصراعات التي ساهمت في خلقها أصبح عائقا أمام توجهاتها خاصة وأن علاقاتها مع حلفائها داخل العراق لم تكن علاقات ثابتة بل تميزت بالتوتر أحيانا كثيرة.

وفي المقابل تعتبر القضية الكردية والنفوذ الإسرائيلي على رأس التحديات التي تواجهها تركيا أيضا. منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة حاولت تركيا بدورها أن تبرز على الساحة في الشرق الأوسط ، ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عملت على توجيه سياساتها لدعم أمنها الجيوسياسي وأمنها الاقتصادي داخل العراق باعتبارها منطقة نفوذ وعمق استراتيجي .

من هذا المنطلق حاولت تركيا للحفاظ على وحدة العراق وعملت على إفشال أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى انفصال إقليم كردستان خوفا منها من تفشي دعوات الانفصال داخلها.

لأجل ذلك تبنت أنقرة استراتيجية متعددة الأبعاد تركزت في شطرها الأول على الاجتياح العسكري التركي لشمال العراق لمواجهة قواعد حزب العمال الكردستاني الذي خاضت معه حروبا عدة منذ 1984 ،وقامت

---

[1] نشأت الهلالي، "استراتيجية إيران في العراق "، ***في النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية ، ورشة عمل*** ، تحرير أحمد فخر، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، 2007) ، ص 43.

[2] للمزيد راجع : ***إيران في العراق : ما مدى النفوذ ؟*** ،تقرير الشرق الأوسط 3 الصادر في 2005 ، ص ص 1-39.

* أخفقت طهران في منع التوقيع على "الاتفاقية الأمنية" و" اتفاقية الإطار الاستراتيجي" بين العراق والولايات المتحدة، رغم أنها نجحت في إدراج بند في "الاتفاقية الأمنية" يضمن عدم استخدام العراق كنقطة انطلاق لشن هجوم على إيران.وعملت بعض سياسات طهران على تعزيز المشاعر المعادية للإيرانيين في العراق. فإلى جانب إغراق السوق العراقية بالمنتجات المدعومة وتحويل مسارات الأنهار التي تغذي شط العرب،بالرغم من إمدادات الكهرباء فإن القصف المدفعي على القرى الكردية الشمالية بين الحين والآخر والاستفزازات مثل الاحتلال المؤقت في كانون الأول/ديسمبر 2009 لحقل نفط "الفكة" في محافظة ميسان، لم تجعل إيران محبوبة من الجمهور العراقي.

بإنشاء شريط حدودي عازل مع العراق يمنع تسلل مقاتل الحزب للأراضي التركية* ، وفي شطرها الثاني ركزت الإستراتيجية على فتح قنوات اتصال للحوار والتنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية كاعتراف بالدور الذي تلعبه حكومة كردستان في توجيه التفاعلات في المنطقة♠،ويمكن أن تلعبه في حل مشكلة مقاتلي الحزب الكردستاني[1].

وننوه إلى أن طبيعة العلاقات بين البلدين طالما تميزت بالتوتر ،فهي ذات طبيعة متقبلة،غالبا ما تأثرت بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية،خاصة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي، ولأن دور تركيا لم يقتصر على التأثير في المسألة الكردية، بل امتد إلى جميع المجموعات والفصائل التي من شأنها أن تؤثر في الساحة السياسية أو توجهها ،بحث دفعت بالأحزاب السنية إلى الاسهام في العملية السياسية ، ودعت إلى ضرورة ابتعاد المالكي عن تبني سياسة طائفية تقوم على الاقصاء والتهميش، كما قامت باستضافة "طارق الهاشمي" الذي أصدر المالكي قرارا بإعدامه فقد انعكس ذلك سلبا على العلاقات الثنائية عندما اتهمت الحكومة العراقية تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق *.

---

* كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسمح ولأول مرة بالدخول للأراضي العراقية منذ الغزو في 2008 ، كما فتحت المجال الجوي في شمال العراق أمام سلاح الجو التركي لتنفيذ غاراته ، ولم تكن حقيقة الهجوم تستهدف مواقع الحزب فقط بل أرادت أنقرة تحقيق أهداف غير معلنة لعل ابرزها إثارة المشاكل والأزمات لحكومة إقليم كردستان وإفشال تجربتها السياسية وإضعاف حكومة البارزاني مما يساعد على اسقاط مشروعها لضم مدينة كركوك النفطية .

♠ اعترفت الحكومة التركية بالحكومات الأربع التي شكلت في العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من اعترافات بفيدرالية الأكراد وبإجراء استفتاء في كركوك وفقا للمادة 140.

[1] العزاوي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 145-149.

* بالرغم من حصول بعض مواقف الاختلاف بين تركيا والعراق إلا أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً ملموساً بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2008 م، وتوقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 م، في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها. .وبالرغم من التوتر الذي ساد خلال حكومة الماكلي ففي 2014م، عند وصول حكومة عراقية جديدة إلى الحكم وفي ظل توجه متبادل لترميم العلاقات الثنائية بين الدولتين وتبادل الزيارات الرسمية وتوجه لتطوير العلاقات في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن عرضت الحكومة التركية تقديم مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية. إلى أن توترت العلاقات بينهما نهاية عام 2015 ، على إثر دخول قوات تركيا إلى معسكر بعشيقة في محافظة نينوى شمال العراق، المعسكر الذي تذهب تركيا إلى أن تأسيسه جاء بموافقة الحكومة العراقية المركزية والفصائل المحلية ومهمة القوات التركية هي تدريب قوات العرب والتركمان والأكراد من أهل الموصل من أجل المشاركة في تحرير مدينة الموصل من "تنظيم الدولة – داعش وهو ما عدته الحكومة العراقية تدخلاً وعدواناً تركيًا على سيادة العراق وهذا الأمر كان سبباً للتوتر بين تركيا والعراق لازال قائماً..

ولأن استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا في الجانب السياسي،فهو كذلك على الجانب الإقتصادي، والمفارقة التي نلمحها هنا أنه في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية مع حكومة المالكي في تدهور كانت العلاقات الاقتصادية والاستثمارية في تطور كبير ،حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ 2003 إلى غاية 2012 –كما يوضحه الجدول 3– وكان القسم الأكبر –حوالي 75 %–منه في تعامل تركيا مع حكومة إقليم كردستان التي وجدت فيها منفذا خارجيا بعد سياسة المالكي الطائفية . إلا أن سيطرة تنظيم داعش على مناطق كبير من المدن العراقية قد كان له تداعيات مباشرة على المصالح التركية ، حيث تعطلت المبادلات التجارية فيما خارج المنطقة الشمالية ،ومع مجيء العبادي خلفا للمالكي حاولت تركيا تجاوز التجارب السابقة وإعادة إنعاش العلاقات، إلا أن البلدان قد اصطدما وبشكل حاد في 2016 على إثر بعض الملفات الخلافية الجديدة كما أشرنا مسبقا اعتمدت فيها تركيا على استراتيجية عسكرية ، لتشكل بداية 2019 بداية جديدة بين البلدين ، والتي عرفت تبادل زيارات بين الرئيسين 'رجب طيب أردوغان' و' برهم صالح' ،هذا الأخير الذي كان قد عبر في تصريحات صحفية عدة تطلع العراق إلى شراكة وتعاون استراتيجي مع تركيا من شأنه المساندة في مشاريع الإعمار ومواجهة التهديدات الإرهابية التي مازالت قائمة.

في ظل الوضع القائم انتهجت تركيا استراتيجية جديدة تقوم على تبني مقاربة توازن بين العديد من الأبعاد بدلا من المقاربة التقليدية التي كانت تقوم على توجيه سياساتها نحو قضايا أحادية كالتركيز على منطقة بعينها أو قضية بعينها ،بحيث حاولت توسيع نفوذها لكي يتجاوز شمال العراق إلى بغداد ونحوها إلى الجنوب بدمج الجانب السياسي والاقتصادي والتركيز على الجانب الأمني لمواجهة التحديات الداخلية من جهة وتحديات النفوذ الإيراني والأمريكي من جهة أخرى[1].

الجدول (3): حجم التبادل التجاري–مليون دولار– بين تركيا والعراق(2003–2012)

السنوات	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012
الصادرات	830	1.821	2.750	5.100	6.000	8.30	10.800
الواردات	42	146	67	121	154	87	149
المجموع	900	2.000	3.000	5.200	6.200	8.400	11.000

المصدر : علي حسين باكير، ***"العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية"*** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ،ص 4.

[1] علي حسين باكير ، "تركيا في العراق : الثابت والمتغير في الدور والنفوذ "، (2020/01/26)، نقلا عن : ***https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190618071731705.html***

وفقا للمعطيات والمؤشرات السباقة يمكننا القول بأن استراتيجية بناء الدولة في العراق قد ارتبطت بالعامل الخارجي الذي فرض التغيير ، ولكنها تعلقت أيضا بالتراكمات السلبية عن الدولة التقليدية وأخرى معاصرة متعلقة بطبيعة الحكم والإدارة والتي انعكست في مجملها على معظم المؤسسات .

فضلا عن تشابك وتعقيد الوضع الداخلي بتضافر العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والتركيز على أزمة الهوية بدلا من البحث عن حلول للتغلب عن الانقسامات الطائفية وأمام النفوذ والاستقطاب الخارجي شكلت كلها عوامل أعاقت عملية بناء الدولة، فكل الأطراف ذهبت إلى أبعد مدى من أجل استغلال الأوضاع بحثا عن مصالحها، مختلف الإصلاحات المؤسساتية والمشاريع والخيارات السياسية لم تتمكن من ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية ،ولازالت الروابط العشائرية والمذهبية تتحكم في مختلف الاستراتيجيات التي تم تبنيها.

نخلص بذلك إلى نتيجة مؤداها أن بناء الدولة في العراق لا بد أن يستند إلى استراتيجية من شأنها تحقيق دولة قانون ،مواطنة وتنمية ، تعتمد على برلمان يضم حكومة ومعارضة ، يكون معيارها الأساسي التنمية الوطنية الشاملة من خلال تأمين حقوق ومصالح جميع العراقيين دون نظام محاصصة يقوم على تمييز أو تقسيم للثروات الوطنية ،وتحقيق السيادة الوطنية من خلال انشاء دستور جديد يكفل مقومات الدولة العراقية، وكما أشار العقابي في بحثه فإن هذا المطلب لا يكون إلا من خلال تفعيل سلطة البرلمان الرقابية على الحكومة بصورة عملية لا شكلية من خلال تفعيل دور المؤسسات المسئولة عن مكافحة الفساد مثل هيئة النزاهة ،ديوان الرقابة المالية ، مكاتب المفتشين ...[1]

ولأن المطب الذي وقعت فيه عملية البناء هو العلاقة الجدلية بين المجتمع والنظم السابقة التي حاولت فرض سياسات تتعارض ومبادئه الخاصة والعامة فخلقت بذلك تناقضات حادة انعكست عن إعادة تهيئة المؤسسات، لابد من إعادة بناء هذه العلاقة وترسيخ مشاركة المجتمع في رسم مختلف السياسات بتفعيل دور المجتمع المدني واعتماد انتخابات ديمقراطية يكون فيها المجتمع مصدرا شرعيا ، ولتحقيق ولائه للوطن فإن استراتيجية إشاعة الحوار بين مختلف الطوائف ضرورة ملحة ، لأن مشروع البناء يتطلب إيجاد ثقافة متوازنة ومشتركة تتجاوز الولاءات العنصرية و يعيش فيها المواطنون حياة سياسية تقوم على حرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد والتعددية،فيكونوا بذلك أفراد مؤهلين وفاعلين في عملية التنمية الشاملة[2].

وتبقى استراتيجية بناء الدولة العراقية في مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية ترضخ على صعيد آخر إلى ارتفاع التكلفة المالية والبشرية لعملية البناء وعدم قدرتها على تأمين الموارد اللازمة لتوجيه تلك الاستراتيجية .

---

[1] العقابي ،***مرجع سابق*** ، ص ص 11،12.

[2] كاظم ،***مرجع سابق***، ص ص 249-252.

✓ **المطلب الثالث : الدولة الفاشلة في السودان**

تعد السودان من الدول التي كانت ولازالت تحتل المراتب الأولى المتقدمة في قائمة الدول الفاشلة ، وذلك استنادا إلى مجموعة من المؤشرات التي حددها دليل الدول الفاشلة السنوي والتي وضحت مدى اضطراب الدولة في السودان،لأنها تتميز بأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خاصة جد متدهورة ،إلى جانب عدم شرعية النظام السياسي وضعف الأداء المؤسساتي والإداري ،تشهد تراجعا في التنمية الاقتصادية ما أدى بدوره إلى تراجع المواطنة والولاء وانتشار الحركات الانفصالية ،وغيرها من المعايير التي توضح ضعف الدولة وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن وفشلها في أداء وظائفها وحماية المواطنين جميعا وفرض سلطتها وسيطرتها على كل الإقليم.ونشير في هذا الصدد إلى أن دولة جنوب السودان تندرج ضمن هذا التصنيف أيضا فحتى بعد الانفصال صنفت كدولة فاشلة بعد السودان مباشرة .

قبل الحديث عن عوامل فشل الدولة في السودان لابد أن ينطلق التحليل بالإشارة إلى أهميتها الاستراتيجية لأنها تعد من أهم المتغيرات التي يمكننا من خلالها تفسير الأوضاع الداخلية والصراع التنافسي الدولي حول السودان ،والتي كان لها دور في ضعف وفشل الدولة ،وانعكست على عملية البناء.

"السودان :العمق الاستراتيجي للوطن العربي ومصر...السودان جسر عريض إلى القلب الإفريقي ...السودان نافذة حركة التجارة الدولية في البحر الأحمر". [1]

يتمتع السودان بأهمية استراتيجية كبيرة انطلاقا من موقعه الجغرافي المتميز وكونه مصدرا حيويا للموارد الطبيعية –الطاقة–.

تعد السودان –قبل انفصال الجنوب – أكبر الدول العربية والإفريقية بمساحة تبلغ 2.506.000 كلم مربع، تقع بين دائرتي عرض3.3° و22° شمالا ،وخطي طول 22° و38° شرقا ،يجاورها في الحدود كل من كينيا وأوغندا والكونغو جنوبا ، ليبيا ،إفريقيا الوسطى، تشاد غربا ، مصر في الشمال ،البحر الأحمر،اثيوبيا واريتريا شرقا وبذلك تمتد سواحلها إلى 800 كلم (أنظر الخريطة 6) .

[1] صلاح الدين علي الشامي ،***السودان دراسة جغرافية*** ، (الاسكندرية :منشأة المعارف،2002)، ص 25–28.

الخريطة (7) : الموقع الجغرافي للسودان-قبل انفصال الجنوب- ودول الجوار

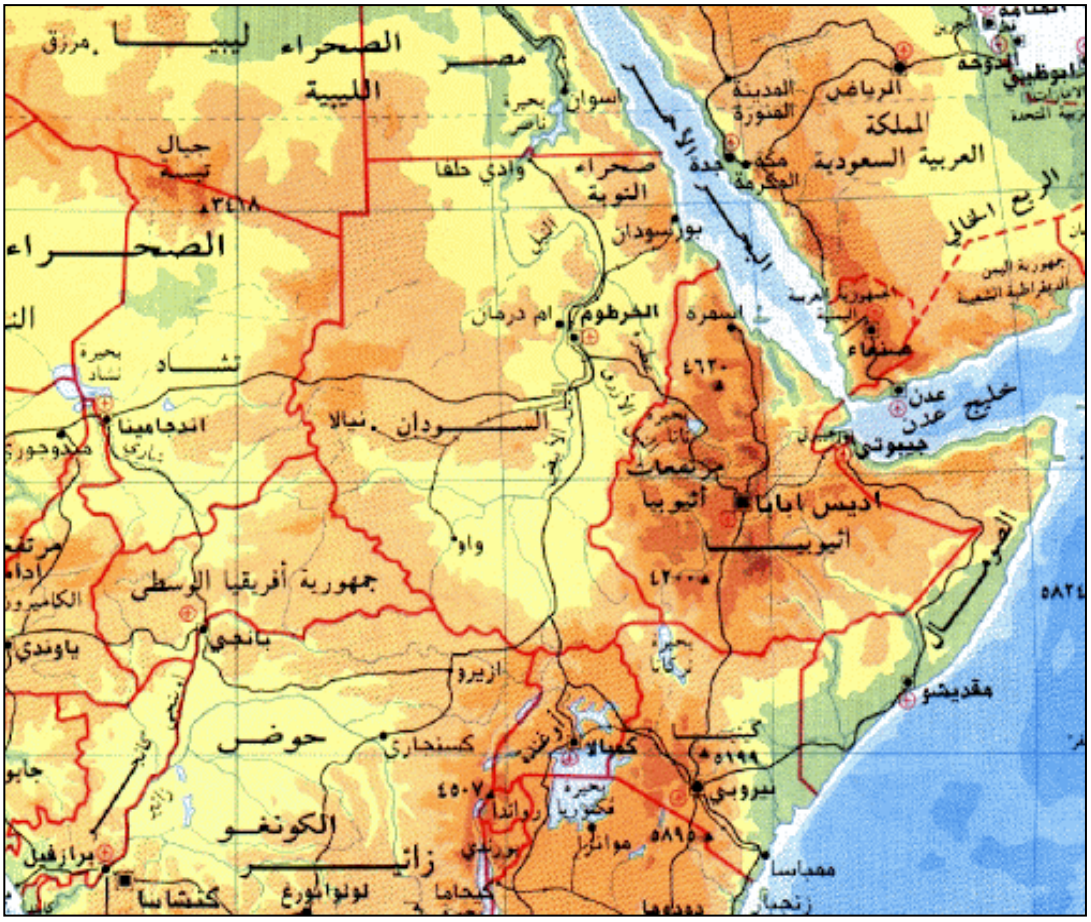

المصدر :"الموقع الجغرافي للسودان"،(2020/04/1)، نقلا عن :
http://www.moqatel.com/Mokatel/data/Behoth/siasia-askria4/seraa_

وفقا للموقع الجغرافي والفلكي تتنوع المميزات الطبيعية والبشرية والمناخ أيضا[1]، تلحق كثير من البحوث السودان بمنطقة القرن الإفريقي وهي بذلك تحظى بأهمية عالمية لكونها موطنا للثروة والنفوذ ومركزا للقوة تتسابق القوى العالمية للسيطرة عليه. حسب تقديرات سنة 2009 لإدارة معلومات الطاقة

[1] للمزيد راجع :جودة حسين جودة ، ***قارة أفريقيا دراسات في الجغرافية الإقليمية*** ،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000)، ص ص 155-202.

بعد الاعلان عن استقلال جنوب السودان وانفصالها عن الشمال تقلص مساحة السودان إلى 1886068 كلم وأصبحت أكبر ثاني دولة مساحة بعد الجزائر، تضم 31957965 نسمة ،وبذلك تغيرت الحدود أيضا حيث تقلص عدد دول الجوار إلى 7 دول ،عوضت جنوب السودان في الجنوب كلا من الكونغو، اوغندا وكينيا ، بمساحة 6.19.745 كلم مربع وعاصمتها جوبا ،عدد سكانها 9150000 نسمة.

الأمريكية الرسمية يشكل احتياط النفط السوداني 5 بليون برميل إلى جانب الحقول التي لم يتم اكتشافها بعد ،كما تتميز باحتياط كبير من الغاز الطبيعي وتعد من أكبر ودائع اليورانيوم النقي [1].

المتعارف عليه أن السودان من البلدان الإفريقية متعددة التكوينات والكيانات داخل الدولة الواحدة،حيث رآى فيه الكثيرون صورة مصغرة للقارة الإفريقية ومرآة لها بسبب تنوع ثقافات المجتمع وأجناسه ولغاته وأديانه ، تضم السودان حوالي 56 مجموعة اثنية تنقسم إلى نحو 597 جماعة فرعية (تجمع قبلي) من بينها الأفارقة،بجا،نوباويون،نوبيون،دنكا ،يتحدث هؤلاء أكثر من لغة ولهجة (حوالي 150)،القبائل العربية منها في الشمال وتدين بالإسلام وأخرى زنجية مسيحية أو وثنية في الجنوب [2]،من جهتها أدت استراتيجيات السياسة الاستعمارية وسياسات النظام إلى ترسيخ النعرة القبلية وتدني مستوى الخدمات وغياب العدالة الاجتماعية ،في مثل هذه الظروف عجزت السودان على تحقيق الاندماج الاجتماعي واحتواء الحرب الأهلية ،فالنظام الذي تبنته الحكومات المتعاقبة لم يتمكن من بناء هوية سودانية موحدة تضمن التزام كل أطياف المجتمع بالولاء للدولة وتؤسس لمبدأ المواطنة .

يمكننا القول أن عوامل الفشل تتعلق بالفشل الدولاتي من جهة والسياسة الاستعمارية إلى جانب التدخلات الدولية على حد سواء.

- **الفرع الأول :عوامل فشل الدولة في السودان**

<u>أولا : أزمة الدولة والمجتمع في السودان</u>

بإطلالة سريعة على أنظمة الحكم المتعاقبة على السودان في دولة ما بعد الاستقلال نجد أنها مرت بمراحل عدة (أنظر الشكل 5)،فمنذ استقلالها في 1956 عاشت السودان ازدواجية في طبيعة الأنظمة السياسية ،لمدة أحد عشر عاما خضعت السودان للحكم التعددي الحزبي ، في حين استمر الحكم العسكري الشمولي لمدة تفوق الخمسين عاما ،كانت السمة الأساسية المميزة لتداول السلطة وتوجيه العملية السياسية هو طابع الانقلابات العسكرية[3].

---

[1] صناعة النفط في السودان عشية الاستفتاء ، ***تقرير صادر عن الائتلاف الأوروبي حول النفط في السودان*** (ايكوس ECOS) ، ديسمبر 2010، ص 8.

[2] سرحان غلام العباسي،***التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009***،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2011)،ص 12.

[3] فتح الرحمان الطاهر عبد الرحمن حمد،"التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953-1989"، ***مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*** ، العدد1،ديسمبر 2015، ص ص 65-80.

الشكل (5): مخطط يوضح الحكومات المتعاقبة على السودان

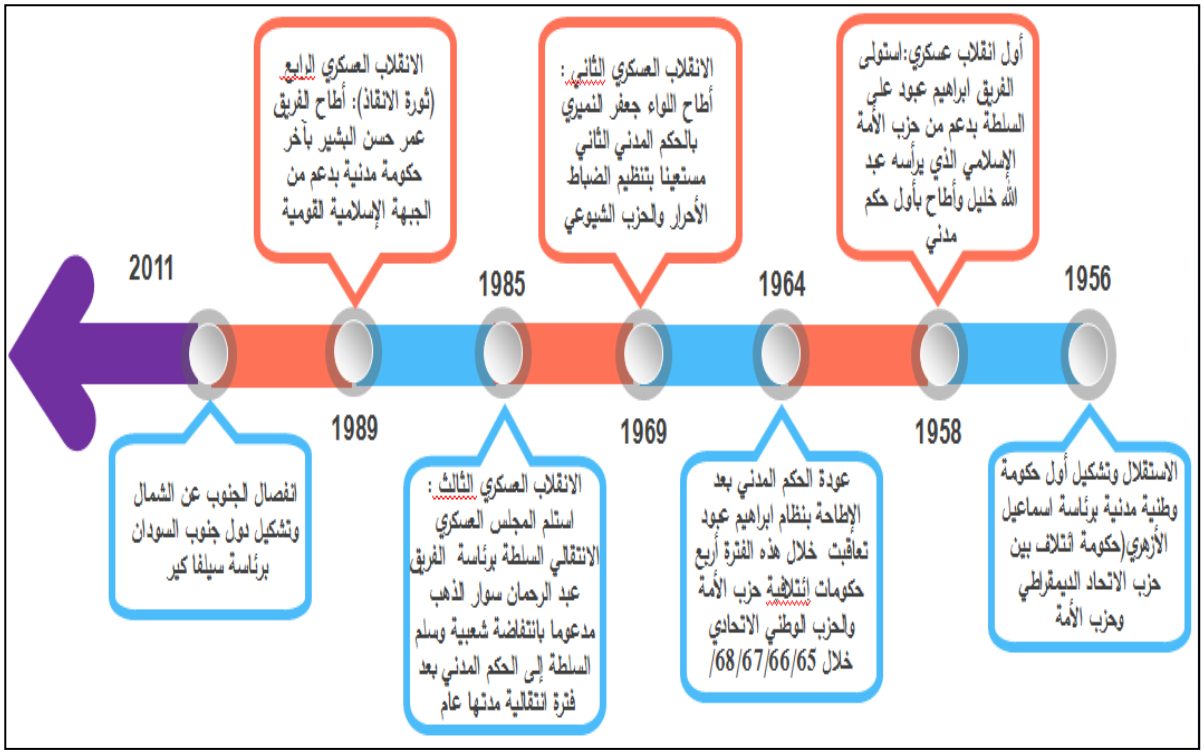

المصدر : من إنجاز الباحثة

وبغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فقد تنوعت جوانب الأزمة التي تعاني منها الدولة في السودان بين ضعف المؤسسات السياسية والإدارية و أزمات الهوية والاندماج.

إن أول العراقيل التي واجهت الدولة في السودان هو التداول على السلطة ،رغم تعدد أنظمة الحكم إلا أنها لم تتمكن من إيجاد آليات وحلول سلمية للتداول على السلطة دستوريا وقانونيا ،وتكرس بذلك النمط العنيف الذي يقوم على النموذج الانقلابي ،وفي كلا النظامين كانت المؤسسة العسكرية قائمة على شؤون الحكم وعلى مسائل الحياة في الجانب الاقتصادي والسياسي ،وبالتالي كانت سياساتها بعيدة كل البعد على مصالح البيئة الداخلية.

يمكننا أن نشير إلى أهم الخصائص التي تميزت بها الأنظمة في النقاط التالية :

- **<u>الأزمة الدستورية :</u>**

لم يكن الدستور السوداني مجسدا لتطلعات السودانيين منذ الاستقلال حيث تم تغييره تبعا لأنظمة الحكم المتعاقبة ،خلال فترات الحكم المدني لم تكتمل محاولات صياغة دستور دائم يحكم البلاد بسبب غياب الاستقرار السياسي إثر الإطاحة بالحكومات الائتلافية،وخلال الحكم العسكري ، حلت مكانه الأوامر العسكرية واللوائح أو المراسيم الرئاسية التي كانت تعكس ايديولوجيا النظام الحاكم،فكانت السلطة التشريعية

متمثلة في رئيس الجمهورية *،الأمر الذي أدى إلى غياب الشرعية العمودية (حاكم ومحكوم) وهيكلية واضحة للقوانين تضمن احترام سلطة الدولة ومؤسساتها.

- **أزمة المشاركة في صناعة القرار :**

–الأحزاب السياسية السودانية يحكم سلوكها السياسي الطابع العرقي والقبلي والطائفي ♣،ولأنها متنافرة ايديولوجيا وثقافيا كانت بذلك عرضة للانشقاقات ♦،وأصبحت القبيلة أو الطائفة أو العرق آلية لتحقيق المكاسب السياسية بتحويلها من مؤسسة اجتماعية إلى شريك في الحكم وكيانات متصارعة عرقيا وسياسيا،فأصبحت التوازنات القبلية عنصرا في توزيع المناصب الدستورية والتنفيذية [1] ، مما أدى إلى تأجيج الصراع في كل من إقليم دارفور والجنوب السوداني ،وبدلا من أن تكون الدولة مرجعية لحل تلك الصراعات أصبحت طرفا مباشرا فيها [2].

---

* أول دستور مؤقت للسودان جاء في 1956 وفقا لنصوص اتفاقية الحكم الثنائي وحسب تقرير لجنة من الخبراء البريطانيين ،بعد تأسيس الحكومة الانتقالية واعلان الاستقلال تم تعديل بعض نصوص الدستور المؤقت،خلال الفترة الثالثة للحكم المدني تم الاتفاق على الغاء دستور 1973 الذي أقرته حكومة النميري ،وتم اقتراح مشروع دستور جديد 1985 تم تعديله ليصبح دستور 1987 الانتقالي بعد انتخابات 1986 ، خضع دستور جديد للاستفتاء عقب انقلاب 1989 وعلق العمل به في 12 ديسمبر 1999، في 9 جانفي 2005 تم تشكيل لجنة مفوضية الدستور بمشاركة الحزب الحاكم والحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي تم الاتفاق على الدستور الجديد الذي يؤكد على تقاسم الثروة والسلطة بين الشماليين والجنوبيين وأشار الى استفتاء بعد 6 سنوات حول انفصال الجنوب من عدمه والذي كانت نتيجته الانفصال .

♣ الأحزاب السياسية التي برزت في المشهد السياسي بعد الاستقلال تضم الأحزاب الطائفية (التقليدية): ارتبطت بجماعات دينية صوفية،وتضم حزب الأمة القومي(طائفة الأنصار أو المهدية تنسب إلى محمد أحمد المهدي) والحزب الوطني الاتحادي الذي يعرف بحزب الأشقاء(الطائفة الختمية تنسب إلى محمد عثمان المزيغني) الذي اندمج مع حزب الشعب الديمقراطي تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي.دعت هذه الأحزاب إلى الحكم المدني الديمقراطي . الأحزاب العقائدية :تمثل الحركة الإسلامية بكل تياراتها (ثورة الانفاذ الوطني). إضافة إلى أحزاب حديثة الوجود كالأحزاب الجهوية والحركات التي انبثقت عنها مثل حزب المؤتمر السوداني الجنوبي ، حزب سانو ..

♦ من أبرز النماذج الانشقاق الذي حدث في الحزب الحاكم في 1999، بانقلاب البشير (حزب المؤتمر الوطني) على شريكه في الحكم حسن الترابي (حزب المؤتمر الشعبي)،بالاضافة إلى الانشقاقات التي حدثت للحركات المسلحة والأجنحة العسكرية كان من بينها انشقاقا الحكة الجنوبية بين جناح رياك مشار وجون جرنج،وانشقاق حركة تحرير السودان في دارفور إلى جناح منى ماركو وعبد الوهاب محمد نور.

[1] زكي البحيري ، ***مشكلة دارفور:أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية***،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص47.

[2] عبد الوهاب الأفندي،***أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة*** ، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 ، 2009)، ص 58.

–بالرغم من رفع شعارات تسليم السلطة للشعب لم يشارك السودانيون أبدا في اتخاذ القرار ،فأحزاب الانقلابات العسكرية قد ألغت كل مظاهر التعددية وتم انشاء لجان ومجالس بديلة تخضع لها الجماهير وفقا لحسابات الحزب الحاكم .

- **سياسات الاقصاء والتهميش :**

تعد سياسة الاقصاء والتهميش التي مارستها الحكومات السودانية من أهم العوامل التي سببت عدم الاستقرار وأدت إلى فشل الدولة ،لقد كرست سياسات الحكومات وقبلها الإدارة الاستعمارية فكرة المركز– والمحيط ،حيث كان الشمال يمثل مركز الدولة ويتميز مقارنة بغيره من الأقاليم في الغرب والجنوب والشرق بفارق كبير في التمثيل السياسي وبتركز المؤسسات الإدارية والقيادية والتجارية ،وإلى جانب الفوارق السياسية برزت الفوراق الاجتماعية والاقتصادية فيما يخص توزيع الثروة والموارد والمشاريع الاستثمارية والتنموية البشرية،الحيوانية والزراعية ♣.

تسببت هذه السياسات –وغيرها كثير– بظهور حركات متمردة تستنكر أداء الحكومة المركزية وتطالب بتحقيق العدالة والمساواة ،إلا أن مطالبها قوبلت بالعنف والتجاهل الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى مطالب انفصالية ، مؤكدة على أن النظام يعاني من أزمة توزيع ، أزمة تنظيم وأزمة استجابة ،فقد كانت سياسات الحكومات فيما يخص توزيع السلطة والوظائف العليا في الدولة *،التقسيمات الإدارية والتمثيل في المؤسسات ♠،تخصيص الموارد والمشاريع أهم محركات النزاع في إقليم دارفور وفي الجنوب .وقد تبلورت هذه الأفكار خاصة في الكتاب الأسود الذي قدم تقييما لشاغلي المناصب القيادية في السودان اتضح فيه التمييز العرقي ،باقتصار تولي وظائف الدولة على القبائل العربية دون القبائل

♣ تشير الاحصائيات إلى تمركز 20% من الدخل لدى 5% من الشماليين ، نصيب الأغلبية لا يتجاوز 20% ، وفي مجال التعليم مثلا نسبة التعليم الابتدائي في الشمال 100% وحوالي 20% في الجنوب وتقل عن 40% في غرب دارفور ،التعليم الثانوي تصل نسبته إلى 40% في الشمال أقل من 10% في جنوب وغرب دارفور .في مجال الصحة كانت نسبة التطعيم في الشمال 57 و في الجنوب 34 ،تصل إلى 70 في الخرطوم و أقل من 15 في دارفور ،ووصلت نسبة الأطباء في الخرطوم إلى 80 من المجموع الكلي للأطباء السودانيين.

* لم يحصل الجنوبيون في الحكومة الأولى سوى على 3وظائف من بين 800 وظيفة في السلك الإداري وتم رفض دعوة القيادات الجنوبية لصياغة دستوري فيدرالي يمنح للجنوبيين حكما فيدراليا .

♠ أعلن النميري عن نظام الحكم الإقليمي في 1980 في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي القاضي بتقسيم السودان إلى 5 أقاليم : الإقليم الشمالي،الشرقي،الإقليم الأوسط والخرطوم،إقليم جنوب السودان ،إقليم غرب السودان دارفور ، لكل إقليم حكومة تابعة للحكومة الاتحادية وفي كل إقليم 9 ولايات لكل ولاية ينتخب رئيسا تحتكر اختياره القبائل العربية ،عن طريق نظام الإدارة الأهلية الذي تبناه حزب الانقاذ تحولت إلى 26 ولاية ومن 19 محافظة إلى 121 ،ومن 126 مجلس محلي إلى 674 لتصل إلى 18 ولاية بعد الانفصال.

الافريقية فمنذ الاستقلال حكم السودان 12 رئيسا كلهم من الشمال ولم يرأس السودان أي شخص من الشرق أو الجنوب أو من اقليم دارفور[1].

- **أزمات الاندماج والهوية:**

بسبب عجز الحكومات على الإصلاح وبناء مؤسسات ديمقراطية تقوم على المساواة وتدفع للمشاركة وتحقق التنمية والعدالة الاجتماعية فقد عجزت على إدارة التنوع العرقي أيضا، فقد سعى النظام في ظل التمايز الديني والعرقي أن يحقق انصهار كل الفئات ، من خلال تكريس دولة ترتبط بالعروبة والإسلام ،دولة دينية قوامها الهوية العربية الإسلامية ،فقد كان الفكر القيادي يربط بين تحقيق الوحدة الوطنية من خلال الدمج الثقافي بآليات تعليمية تستند إلى اللغة العربية وهو ما أدى إلى الانغلاق على الثقافات المحلية في محاولة تعميق الثقافة العربية الإسلامية لدى الفئات غير العربية. وهذا الأمر كان جليا في خطابات النخب السياسية الحاكمة وتصريحاتها الإعلامية ،فمعظمها كانت موجهة للعرب المسلمين بطابع استعلائي اقصائي.

ولأن البنية الاجتماعية قوامها القبيلة في ظل تعدد العرقيات والأقليات خلق ذلك نوعا من الشرعية الأفقية،ما سماها هولتسي بشخصنة الدولة، حيث أن الأدوار والوظائف السياسية والإدارية للحكام يوجهها ولاؤهم للقبيلة التي ينتمون إليها،فتكون مصالحهم الخاصة على حساب المصالح والأهداف العامة للدولة،وهو ما أدى إلى تضارب المصالح وازدواجية في الولاء ،انتشار الفساد وغياب الشفافية خاصة مع انتشار عقلية العصبية القبلية السياسية [2].

إذا ، في غياب دستور يكفل مطالب السودانيين بتعدد دياناتهم وتوجهاتهم وبسبب السياسات الاقصائية لم تتمكن السودان من تحقيق الوحدة الوطنية ،وعجزت عن إيجاد استراتيجية واضحة من شأنها بناء الدولة، حيث تم تغليب مصالح الأطراف المتنافسة التي تتنازع على السيطرة على الحكم انفراديا على مصالح المواطنين وهو ما أدى إلى تآكل شرعيتها وساهم بشكل كبير في إشعال الصراعات والحروب الأهلية التي تعقدت مآلاتها بتدخل الأطراف الخارجية .

- **الحركات الانفصالية :**

إلى جانب الخلل على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية ،وبسبب تنوع التركيبة الاجتماعية التي فشلت الدولة في التعامل معها ،وفي ظل حالة عدم الاستقرار السياسي ، وتوسع حكم العسكريين الذي أدى إلى احتكار السلطة وانتشار الفساد واشكالية توزيع الثروة،وإعلاء خطابات الهوية العربية الإسلامية إلى جانب

---

[1] عبدة مختار موسى، "صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان:منظور سوسيولوجي لمسألة جنوب السودان"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد14، 2007 ، ص ص 33-44.

[2] رعد قاسم صالح ،"إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010"،***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 20 ، 2012 ، ص ص 347-376.

عوامل أخرى مثلت محور الصراعات في السودان،وقفت العديد من الجماعات في وجه سياسات الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها منذ الاستقلال وهو ما أدى إلى انتشار العديد من الأزمات في كامل التراب السوداني على رأسها قضايا ثلاث اتخذت أبعادا إقليمية ودولية زادت من تعقيدها وتشابكها ، نوجزها فيما يلي :

1. <u>الحرب الأهلية في الجنوب</u>

لقد كرست الأزمة في الجنوب فكرة الانقسام الجغرافي، الإثني ،الثقافي والحضاري في السودان.

لم تكن الحرب الانفصالية في الجنوب وليدة الاستقلال الرسمي للسودان ،منذ 1955 انطلقت الحركات التمردية تحت لواء العديد من التنظيمات السياسية على رأسها :تمرد "توريت" بقيادة "القوات الاستوائية" ،"الإتحاد الوطني السوداني الإفريقي "سانوا " بقيادة 'جوزيف آدوهو' ،وحركة أنيانيا في خضم النزاع بين الأحزاب والنخب السياسية وصولا إلى 1972 حينما تم الاعتراف بالحكم الذاتي للجنوب إثر توقيع الرئيس 'جعفر النميري'على اتفاق "أديس أبابا" ،لتدخل الحرب موجتها الثانية بعد أن ألغى ذلك الأخير الاتفاق في 1983 وتم تقسيم الجنوب وإلغاء حكومته الإقليمية،إلى جانب إعادة رسم الخطوط الإدارية بين الجنوب والشمال ،واستمرت الحرب إلى جانبها جولات الحوار (إعلان كوكادوم 1986،المبادرة الليبية-المصرية،بروتوكول ماشاكوس) حتى 2005 أين تم توقيع "اتفاقية نيفاشا " اتفاق السلام الشامل حتى اجراء استفتاء 2011 الذي انتهى بانفصال الجنوب عن السودان[1].

إن حقيقة الصراع في الجنوب مرتبطة ببعض المعايير أهمها [2]:

- الصراع يأخذ طابع ايديولوجي سياسي شكله الانقسام بين العروبة والإفريقية ، الإسلام والمسيحية ،الشمال والجنوب .

- دور العوامل التاريخية في تأجيج الصراع ، من جهة طبيعة المكونات الحضارية والثقافية التي شكلت المجتمع السوداني إلى جانب السياسية الاستعمارية لبريطانيا بعزل الجنوب ودعمه لتشكيل هوية منفصلة عن الشمال .

- فشل استراتيجيات السودان في بناء دولة ما بعد الاستقلال على أساس سياسات التهميش والاجراءات التعسفية القمعية وعدم القدرة على تحقيق الاندماج القومي والاستقرار السياسي وتقسيم الثروة والموارد (كما هو الحال بالنسبة لمشروع "جونجلي" على سبيل المثال إضافة إلى سياسات التنقيب عن النفط التي شاركت فيها شركة "شيفرون الأمريكية" التي فاقمت المشاكل بين الحكومة المركزية والجنوبيين خاصة

---

[1] للمزيد راجع : سداد مولود السبع ، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان آيبي نموذجا" ، ***دراسات دولية*** ، العدد 47 ، 2011، ص ص 129-152.

[2] عطا الله حمدي عبد الرحمان حسن ،"التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا" ، ***مجلة البيان*** ، العدد 4 ، ديسمبر 2007، ص ص 253-274.

حول منطقة "أبيي ". ضف إلى ذلك دور المتغيرات الخارجية في توجيه تفاعلات الصراع والتحكم في آليات التسوية .

2. الصراع في دارفور

يعتبر الإقليم جزءا مستقلا تم دمجه في السودان من طرف القوات البريطانية والمصرية، بحيث عانى التهميش والموارد الضئيلة ،وكانت أولى الشرارات لاندلاع النزاع فيه الصراع القبلي بين القبائل العربية والإفريقية خاصة قبائل الفور والزغاوة والمساليت ،والذي توجته سياسات التعبئة الحكومية في مواجهتها لتمرد أفريل 2003 بالقمع والإبادة بالاستعانة بميليشيات القبائل العربية "الجنجويد" وما أعقب ذلك من حرب أهلية وتطهير عرقي للقبائل[1].

تعتبر أزمة إقليم دارفور التي بدأت أحداثها مطلع 2002 من بين الأزمات التي يتجلى فيها تداخل الأبعاد الداخلية والخارجية على حد سواء،فالصراع هنا صراع حول الموارد ،صراع ديني سياسي ، إقليمي دولي ،حيث تطورت الأحداث من كونها مشكلة داخلية ترجع لغياب التنمية ،التهميش الاقتصادي ،السياسي والاجتماعي ،التكوين القبلي، البيئي للإقليم لتتحول إلى أزمة دولية .

ويرجع تدهور الأوضاع في دارفور لأسباب عدة من بينها :تسييس القبلية لتحقيق المكاسب الحزبية إلى جانب تداعيات الحرب الاهلية في الجنوب وعدم الاستقرار في دول الجوار الجغرافي كالمشكلة التشادية تدفق السلاح ،التمرد العسكري والنهب المسلح وانتشار الحروب القبلية (الامتداد الاقليمي لبعض القبائل الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين مرده ندرة المياه والعشب)،وكان من بين الاتفاقيات التي عقدت من أجل احتواء الصراع والوصول لحلول سلمية : اتفاق أبيشي لوقف إطلاق النار في 2003،اتفاق أنجيميا،اتفاق أبوجا ..[2] .

3. أزمة شرق السودان

تعد المنطقة الشرقية من أهم المناطق استراتيجية* ، إلا أنها كانت تعاني من كغيرها من الأقاليم من التهميش والإقصاء في التمثيل في السلطة وتقسيم الثروة ،وبسبب الاضطرابات التي ظهرت في جنوب السودان ظهرت العديد من حركات التمرد المسلح في الشرق كان من بينها "مؤتمر البجة المسلح"،"تنظيم

---

[1] Shailender Arya Shailender ," Sudan - Conflicts, Terror, and Oil", ***Journal of Defence Studies*** ,Vol 3, N 4;October 2009, PP 64-78.

[2] للمزيد راجع : آدم محمد أحمد عبد الله ،"قضية دارفور :الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 22 ، 2009،ص ص 30-47. وأيضا : "مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية "، (2020/04/02)، نقلا عن : ***http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec04.doc_cvt.htm***

* تبلغ مساحتها 110 ألف ميل مربع، وتضم 3 ولايات :كسلا، وقضارف والبحر الأحمر،تمثل المنطقة الباب الرئيسي الذي انتقلت من خلاله المؤثرات العربية كما تعد منفذ ملاحي إلى العالم الخارجي وتضم الموانئ الرئيسية كميناء يشاير النفطي , واحتوائها على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ومناجم الذهب .

الأسود الحرة"،تجمع المعارضة:التجمع الوطني" والتي شاركت في مواجهة الحكومة المركزية مع أطراف الجنوب وإقليم دارفور ،إلا أن هذه الأزمة لم تتخذ صدى داخلي أو دولي بنفس الزخم الذي طرحت به قضية الجنوب ودارفور. حاولت الحكومة استيعاب الخطر الشرقي بتسوية سلمية في 2006 إلا أن البرامج التنموية لم تكن كافية لمعاجلة انتشار الفقر والأمراض وانتشار السلاح وضعف التمثيل السياسي[1]،وعلى إثر دخول السودان الموجة الثانية لثورات الربيع العربي وقعت الحكومة الانتقالية اتفاق مسار شرق السودان في محاولة لتقديم حلول جذرية لمواجهة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسبب في الحروب والأزمات في الإقليم[2].

ثانيا : دور العوامل الخارجية

إن فشل السودان مرده مجموعة من السياسات التي طبقتها الحكومات المتعاقبة والتي انجرت عليها أزمات وصراعات داخلية ، إلا أن العوامل الخارجية وتدخل الأطراف الإقليمية والدولية قد لعب هو الآخر دورا في تأزم الأوضاع الأمنية المتدهورة مما ساهم في إضعاف الدولة وعرقلة عملية البناء،بحكم أن السودان تعاني من أزمة اندماج أصبحت الاختلافات ثغرة لإثارة النزاعات العرقية والطائفية وتكريس الانتماءات والولاءات القبلية ، من خلال استراتيجيات وسياسات تحت غطاء حق التدخل الدولي الإنساني ومواجهة الاضطهاد الديني .

1. التوجه الأمريكي نحو السودان

إن معالم النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة قد اتخذت أبعادا جديدة أهمها الصراع حول النفوذ والسيطرة برداء العولمة والعسكرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، من جهتها سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتوسع والهيمنة بانتهاج سياسات واستراتيجيات متعددة ،ولأننا في بحثنا هذا بصدد الحديث عن الدول الفاشلة نشير إلى ما صدر عن 'نعوم تشوميسكي' الذي صرح بأن مشروع الدولة الفاشلة ما هو إلا مشروع أمريكي يضاف إلى مشاريع "محور الشر"، "الدولة الإرهابية" تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله فرض برامجها وسياساتها(التدخل ،فرض الحماية...)[3]،ولأجل تحقيق التوسع عملت للوصول إلى ما يعرف "بالجيل الرابع من الحروب العالمية" من خلال إفشال الدول ،على أساس أن الدولة التي لا تكون قادرة على فرض سيادتها الشاملة على أراضيها تعتبر دولة فاشلة تمثل خطرا يمكن أن ينتشر في المنطقة والعالم فتلجأ بذلك لفرض برامج وخطط لمعالجة هذه الدول .

---

[1] للمزيد راجع : صالح عمار ، "شرق السودان ..الأزمة المنسية"، (2020/04/02)، نقلا عن : ***https://www.sudaress.com/hurriyat/62935***

[2] محمد جميل أحمد ،"اتفاق مسار شرق السودان ..سقط بين السطور "، (2020/04/02)، نقلا عن : ***https://www.independentarabia.com/node/96646/***

[3] ريمون قبشي ***:فنزويلا ونظرية الدولة الفاشلة*** ، (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر ، 2008)، ص 1.

استنادا إلى الطرح السابق وبالنظر إلى طبيعة الدولة في إفريقيا برز التوجه الأمريكي خارج منطقة الخليج نحو القارة الإفريقية كأحد ركائز الاستراتيجية الكونية الجديدة للأجندة الأمريكية، لذلك حاولت ترسيخ مكانتها داخل القارة بتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية ، بتقديم المشاريع والمبادرات ،وفتح مجال الاستثمار وبناء القواعد العسكرية وتقديم الدعم والتدريب للقوات الافريقية المحلية. ضمن هذا ،صرح 'جان كريستوف سرفان ' بأن الولايات المتحدة تخوض معركة أخرى على الأهمية الإستراتيجية للحرب التي تخوضها في العراق عبر استهدافها للنفط الإفريقي لأنه يعد مصلحة قومية ، وهو نفسه ما ذهب إليه رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية 'ادرويس' بأنه بعد أحداث 11 سبتمبر أصبح التعامل مع النفط في إفريقيا أولوية للأمن القومي [1].

وفقا للتصور الأمريكي الجديد تعد السودان نقطة محورية في الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا ،فبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية المتعلقة بتهديد الجماعات الإسلامية ، فهي تعد مطمعا لما تحويه من موارد طبيعية وثروات معدنية ،خاصة مع تواجد القوى المنافسة كالصين والهند واليابان .

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم صورة نمطية للسودان –نظام الإنقاذ –كونها دولة عاصية تقود حربا دينية وتصدر الثورة الإسلامية فيجب عزلها واحتوائها ، واستندت الرؤية الأمريكية إلى ثلاث ملفات رئيسية : السودان كدولة راعية للإرهاب منذ 1993، حقوق الإنسان (الاستعباد والحريات الدينية)،الحق في تقرير المصير (قضايا التهميش والإقصاء)[2].

بعد الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال وتعثر استراتيجية التدخل العسكري،لجأت لتقديم مبادرة "القرن الإفريقي الكبير" في 1994 كمحاولة لتشكيل بنية تربط ما بين الشرق الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا تحت غطاء معالجة النزاعات والصراعات التي تعرفها المنطقة ، القضاء على مخلفات الكوارث الطبيعية وتوفير الدعم اللوجيستي والمادي للدول ... ، وتم إدراج السودان في قائمة الدولة المعنية بالمبادرة ،إلا أن هذه الأخيرة تهاوت إثر الهجوم الذي تلقته السفارتان الأمريكيتان في كل من نيروبي ودار السلام ، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان ، ولتؤكد على الخيار العسكري ودور القوة في فرض تواجدها أقدمت على شن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية في الخرطوم.

لقد تميزت العلاقات الأمريكية السودانية منذ الاستقلال بالتذبذب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتوانى عن تقديم الدعم للمعارضة في الشمال والمتمردين في الجنوب، والضغط على الأمم المتحدة

---

[1] محمد مراد،***السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي*** ، (بيروت :دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2009)، ص 213.

[2] حمدي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 253–274.

ومجلس الأمن لإصدار القرارات التي تدين السودان *، كما قدمت العديد من الاقتراحات لحل المشاكل التي انفجرت في الأقاليم ،كان من بينها إعلان واشنطن أكتوبر 1993، وإرسال المبعوثين والمفاوضين للوقوف على عملية التفاوض في مسألة الحرب الأهلية بالجنوب (اتفاقية السلام الشامل) [1].

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها العلاقات بين البلدين إلا أن سياسات الحكومة كانت لاتزال تهدد الأمن القومي والمصالح الأمريكية ، فيما جاء عن تصريح الرئيس الأمريكي ترامب والذي أقر بتمديد حالة الطوارئ المعلن عنها ضد السودان منذ 1997.

2. دول الجوار

إن الحدود السودانية منفتحة على العديد من دول الجوار ،إلا أن التوتر كان الطابع السائد الذي ميز علاقاتها (التشاد ،كينيا ،أوغندا ..)،لذلك كان موقفها موجها بطبيعة الروابط التاريخية ،الدينية والعرقية وأيضا الاقتصادية دون أن يتخلف الجانب الأمني ،الأمر الذي انعكس على دور تلك الدول في تغذية عدم الاستقرار والتأثير على الوضع الأمني داخل السودان وبالتالي تعميق أزماتها .

تعد مسألة انفصال الجنوب الهاجس الذي أرق كثيرا من دول الجوار خوفا من امتداد رياح التجزئة إلى أقاليمها وما يترتب عنه من اختلالات قد تفتح المجال أمام الاستغلال الخارجي .

بالنسبة لإثيوبيا فقد تبنت استراتيجية سعت من خلالها إلى إزاحة السودان كمنافس على الريادة أو الزعامة الإقليمية ،ولأن السودان في سابقة لها كانت قد اتهمت بتقديم الدعم للانفصاليين في إثيوبيا إقليم إيريتيريا ، فقد سعت إثيوبيا بدورها لتقديم الدعم السياسي والعسكري والمالي للحركات الانفصالية ،في حين أن كينيا قدمت الدعم لحركات التمرد في الجنوب من أجل دفع السودان للتركيز على القضية الجنوبية وإغفال فتح ملف "مثلث إيلمي" ♦، أما بالنسبة لأوغندا وبالتعاون مع بعض الدول الإقليمية كإسرائيل وإثيوبيا كانت قد

* خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006 أصدر مجلس الأمن حوالي 50 تقريرا كان الهدف منها تدويل القضايا السودانية من بين تلك القرارات: قرار 1556 الذي طالب فيه السودان بضرورة تسوية أزمة دارفور لأن الوضع يهدد الأمن والسلم الدوليين ، و تم تأييد جهود الاتحاد الإفريقي بتعزيز بعثة لمراقبة الاوضاع في الإقليم ، القرار 1706 الذي نص على نشر القوات الدولية في دارفور.

[1] للمزيد راجع :نجلاء مرعي ، ***العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان*** ، (القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،2016)،ص ص 129-191 .وأيضا : نازك عبد الحميد هلال ، " الاستراتيجية الامريكية اتجاه السودان "، (2020/04/05)، نقلا عن : ***https://www.sudaress.com/sudanile/20351***

♦ منطقة تلتقي عندها حدود السودان ،كينيا وإثيوبيا ، منطقة رعوية مستديمة تتميز بتوفر المياه ، بسبب سياسات الإدارة البريطانية ظهرت حولها الكثير من الخلافات. في عام 1924 تم عقد مؤتمر لمناقشة إدارة الموارد في هذا المثلث في كيتقوم في اوغندا، حضره الاداريون من الدول الثلاث.

قدمت تسهيلا عديدة للحركة الافتصالية في الجنوب وفتحت لها المجال لإنشاء معسكرات داخل أراضيها حيث اتعبرت بأن الدولة الجديدة ستمثل جدارا عازلا لمشاكلها مع السودان في الشمال [1].

3. أوروبا

تعد السودان شريكا اقتصاديا وتجاريا للدول الأوروبية التي كان لها دور بارز في توقيع اتفاق أديس أبابا، إثر وصول حزب الانقاذ للحكم تأثرت العلاقات السودانية الأوروبية بسبب تخوف الدول الأوروبية من تأثير امتداد التوجهات الإسلامية في دعم الحركات الإرهابية المتطرفة خاصة في إطار الحملة التي نظمتها الهيئات الدينية والمؤسسات الكنسية بتقديم انتقادات للحكومة السودانية والمتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان [2]،إلا أن الحوار الأوروبي السوداني قد استؤنف منذ 1999 إثر دخول الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الآسيوية على خط التنافس .

ولأن السياق الراهن لا يسمح لنا بتتبع تطور العلاقات مع الدول الأوروبية على مختلف المستويات سنكتفي بالإشارة الى دور بريطانيا خلال فترة الاستعمار لما له من تجليات ومخلفات ممتدة على الوضع الراهن .

التواجد البريطاني في السودان كان منذ 1899 بحكم ثنائي مع مصر (ارتبطت مصر بالسودان منذ عصور الفراعة ودخلها 'محمد علي فاتحا في 1821)التي تم إخلاء جيوشها في 1924 [3]،وخلال فترة خضوع السودان للاستعمار البريطاني عمد هذا الأخير إلى تكريس انفصال الجنوب ، حيث كان عامل الهوية موجها لجل السياسات والاستراتيجيات التي تم اتخاذها لأجل ذلك.

لقد زرعت السياسة التفريقية البريطانية بذور التخلف والقطيعة الثقافية في الجنوب ،حيث حاولت فضح حالات التفاوت بين الشماليين والجنوبيين فيما يتعلق بالحساسيات التاريخية والاختلافات العرقية وحيازة الموارد واستخدامها ،فخلقت بذلك فجوة مادية ومعنوية بين السودانيين ،وقد مست هذه السياسة ثلاثة مداخل أساسية تتمثل في المؤسسات التعليمية والإدارية(اعتمدت اللغة الانجليزية رسميا في الجنوب وعملت على تطوير اللغات المحلية واللهجات القبلية فأنشأت مراكز لتنصير الجرائد والمجلات ومنع تعليم اللغة العربية لغير المسلمين ، إنشاء الإدارات الأهلية وإيجاد المناطق المغلقة ،والإدارات الخاصة بالموظفين الجنوبيين التي لا يحق للشماليين العمل بها ، وعوضا عن ذلك تمتع هؤلاء بالمناصب الحزبية والمرتبات والتعيينان والترقيات)،المؤسسات الاجتماعية والثقافية ، والمؤسسات الأمنية (تأسيس فرق

---

[1] للمزيد راجع : أنور سيد كامل ،" الابعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار :دراسة في الجغرافيا السياسية"، ***مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*** ، المجلد 2، العدد 6،اكتوبر 2019 ، ص ص 2-34.

[2] دهام محمد دهام العزاوي ، ***الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي*** ، (الأردن : دار وائل للنشر ، ط 1 ، 2003)، ص 342.

[3] للمزيد راجع : مكي شبيكة ،***السودان عبر القرون*** ، (بيروت: دار الجيل ،ط1، 1999)، ص ص 461-521.

عسكرية بوليسية وأجهزة أمنية كالشرطة وحراس السجون خاصة بالجنوبيين ومنفصلة عن وحدات الأمن في الشمال).

لقد خلفت السياسات البريطانية آثار واضحة على الدولة والمجتمع في السودان ،حيث واجهت الحكومات المتعاقبة مصاعب كبيرة للقضاء على الفواصل والحواجز التي رسختها بريطانيا ،ولأنها كانت تستميت سياسيا وعسكريا لتظفر بالحكم وواجهت مطالب الجنوبيين بالاضطهاد والتهميش فقد أدى ذلك لاستفحال حركات التمرد والانفصال وفشلت في مشروع بناء دولة موحدة .

4. إسرائيل

لعبت إسرائيل دورا هاما في تفاقم أزمات الدولة في السودان وفشلها ،حيث كانت هذه الأخيرة بمثابة منفذ حيوي للخروج من العزلة وتفكيك المنطقة العربية بتشكيل كيانات مستقلة عن دولها الأم وتحقيق مصالحها المتعلقة بالنيل والثروة ومواجهة مصر خاصة خلال فترة الخمسينات والستينات ، وهو الأمر الذي أدلى به الوزير 'أفي ديختر' كون إسرائيل لديها موقف استراتيجي ثابت تجاه السودان ، لذلك حاولت إسرائيل تشخيص نقاط الضعف داخل السودان والتي تتعلق بقضايا الجماعات العرقية والأقليات من أجل تغذية التوتر والنزاعات وتعظيمها لتتحول إلى معضلات يصعب حلها أو احتواؤها ، كان هذا ما جاء على لسان ' ديفيد بو جوريون' ، نفس الشيء الذي أكدت عليه 'جولدا مائير' ،فحسبها أن الثغرات العرقية في كل من العراق والسودان من شأنها تفتيت وحدة البلدين ،فيصبح العمق الاستراتيجي في المواجهة العربية مستباحا في أي حرب تدخلها مع إسرائيل [1] .

إن الدور الإسرائيلي في السودان بدأ يتجلى منذ 1951 أين قامت بإرسال بعثات تجارية لشراء المنتجات السودانية من الخرطوم ، وبدأ النشاط الإسرائيلي يتطور شيئا فشيئا منذ أول لقاء حدث بين زعيم حزب الأمة والسفير الإسرائلي 'الياهو إلياس' في بريطانيا عام 1954،لتتوثق العلاقات خاصة في مرحلة النميري [2].

إلا أنه وبالرغم من طبيعة هذه العلاقات والدعم الذي قدمته الحكومة السودانية لإسرائيل في الكثير من المواقف ،إلا أن المصلحة غلبت على التوجه الإسرائيلي ، حيث عمدت إلى تضخيم وتصعيد الأزمات وتوجيه أنظار الرأي العام العالمي والمطالبة بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم ، وانتهجت فيما سمي بإستراتيجية شد الأطراف ثم بترها ،حيث قامت بدعم المعارضين وحركات التمرد سواء بالسلاح أو التدريب أو المساعدات المالية والمساعدات الإنسانية كالأدوية والمواد الغذائية والأطباء ، وعمدت إلى شحن مواقفها العدائية رفضا لسياسات الحكومات السودانية ،فقامت بتعزيز علاقاتها مع جنوب السودان

---

[1] عبد الغني سلامة،"السودان الجنوبي ..المولود الجديد"، ***شؤون عربية*** ، العدد 146، 2011 ، ص ص 201-213.

[2] للمزيد راجع : محمود محارب ،***"التدخل الإسرائيلي في السودان"***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011، ص ص 1-21.

منذ بداية الأزمة حتى الاستقلال وتم تبادل الزيارات بين رؤساء الحركة الشعبية والمسؤولين الإسرائيليين ، وعلى خطى نفس الاستراتيجية تدخلت إسرائيل في أزمة دارفور [1] ،ضف إلى ذلك حاولت إسرائيل استنزاف قدرات النظام السوداني على المواجه وتبديد قوته بالتدخل على أكثر من جبهة وإدخال دول الجوار في المعادلة ،وانتقلت إلى الاستهداف المباشر (استهداف مصنع اليرموك) مع دخول إيران كلاعب جديد في حلبة الصراع.

- **الفرع الثاني : تعميق أزمات الدولة : تحديات ما بعد الانفصال**

أولا : إشكالية بناء الدولة في السودان

لقد أشرنا مسبقا إلى أن قضية الجنوب في السودان فتحت الباب أمام الانقسام الجغرافي والعرقي والثقافي ،لذلك كانت أكبر خسائر السودان بعد إعلان الانفصال هو فقدان خاصية الكيان الواحد الأكبر والأغنى بين دول المنطقة ،وبالرغم من أن قضية الجنوب كانت على رأس الأزمات التي واجهها النظام السوداني إلا أنه حتى بعد التقسيم لم تعالج بقية القضايا ،ومازالت السودان تصنف في دائرة الدول الفاشلة ومازالت تواجه جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على وحدتها الوطنية وعلى عملية بناء الدولة ، فانفصال الجنوب كان بمثابة الدافع لحركات التمرد في إقليم دارفور وشرق السودان من أجل المطالبة بحق تقرير المصير أو الحكم الذاتي،وهو ما يدل على أن السودان لاتزال تحكمها التعددية الثقافية والإثنية التي أدت إلى ظهور تصدعات اجتماعية وإيديولوجية واضحة،حيث أشارت التقارير إلى حجم الانتهاكات التي تشهدها أقاليم دارفور ،جنوب كردفان والنيل الأزرق جراء هجومات قوات الدعم السريع، التي منعت وصول الامدادات وقوات حفظ السلام.

بالنسبة لإقليم دارفور فلا يزال النزاع ومخلفاته قائمين ،بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات والتي كان من بينها اتفاق سلام دارفور بالدوحة في 2011 إلا أن ذلك لم يضح حدا لتفاقم الأزمة ، وحتى بعد تنظيم الحوار الشامل الذي تبناه الاتحاد الإفريقي ما بين 2014-2016 إلا أن المفاوضات لم تبحث في جذور الأزمة وانحصرت في دراسة ملفات وقف المواجهات العدائية وتوفير المساعدات الإنسانية ،بعد سقوط نظام البشير حاولت الحكومة الانتقالية وضع خارطة طريق من شأنها إنهاء النزاع في الإقليم وذلك إلى جانب بعض الحركات المسلحة التي تنضوي تحت الجبهة الثورية ،وجرى الاتفاق حول جملة من البنود من بينها تقاسم السلطة واللاجئين والنازحين، ودمج القوى المسلحة في الجيش الوطني، إلا أن الاشتباكات والمواجهات بقيت متواصلة [2].

---

[1] للمزيد راجع : منى حسين عبيد ، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق إفريقيا :اثيوبيا والسودان نموذجا" ، ***مجلة مركز الدراسات الفلسطينية*** ، العدد 11 ،2011، ص ص 100-120.

[2] "السودان: خارطة طريق تنهي النزاع الدامي الذي يعصف بإقليم دارفور منذ 16 عاما"،(2020/04/10)،نقلا عن : ***20191229https://www.france24.com/ar/-***

وفيما يتعلق بشرق السودان فالأوضاع ليست مختلفة عما عليه في دارفور ،فاتفاقية أسمرة التي وقعت في 2006 بين الحكومة ومؤتمر البجة وجبهة الأسود الحرة لم تضع حلا نهائيا للقضية ،وبعد الانفصال ارتفعت المطالب والاحتجاجات في ولايتي البحر الأحمر والجزيرة منادية بالحق في تقرير المصير ،وبعد ظهور تنظيم الجبهة الثورية لأبناء الإقليم الأوسط ارتفعت المطالب لتنادي بالانفصال وإقامة دولة في الشرق قائمة بذاتها[1].

كما أدى الانفصال إلى بروز مسألة جنوب كردفان والنيل الأزرق ،والتي تشير إليها وسائل الإعلام بالحرب الأهلية الثالثة في السودان [2]بالرغم من أنها حظيت برد فعل ضئيل بداية خاصة بعد تصاعد المواجهات بين حكومة السودان وجنوب السودان إلى أن النزاع قد تفاقم بسبب إعلاء المطالب بحق تقرير المصير .

من زاوية أخرى فقد أدى الانفصال إلى تنامي حالة الاستقطاب السياسي والانقسامات بين الحكومة والمعارضة ،طالت حتى المدنيين(تحالف حكومة/تحالف معارضة) والأحزاب السياسية والحركات المسلحة ،وبسبب سياستها الداخلية الاقصائية حاولت الحكومة معالجة الأزمات الداخلية بمنهج إنفرادي ،إلا أن الاستراتيجيات والحلول المطروحة لم تكن كفيلة بذلك.

وتعد التحديات الاقتصادية الأبرز ، حيث لم تتمكن الحكومة من وضع برنامج حكومي لإدارة الموارد (البترول ،الثروة السمكة والحيوانية ..) ، خاصة بعد حصول جنوب السودان على الحصة الأكبر وأصبحت تعاني من مشاكل عدة كان من بينها الضعف المؤسسي والبشري ،تقلص حجم الموازنة العامة للدولة،الذي أثر على قطاعات الخدمات الأساسية(ارتفاع التضخم والغلاء) وعجزها عن الوفاء بخطط التنمية والتعمير ، وعجزها كذلك عن سداد مستحقات الديون الخارجية [3].

على صعيد آخر واجه النظام هتافات ومطالب المجتمع والشارع في أشكال مختلفة ومتنوعة للمقاومة ردا على سياسات الحكومة ،كان من بينها جملة من حركات الإضراب التي شنها عمال الموانئ والأطباء وعمال السكك الحديدة والتجمعات الطلابية ،لترتفع الاحتجاجات الشعبية في 2012 في مواجهة لسياسة التقشف الاقتصادي،توصلت فيها أصناف المعارضة إلى رفع شعار إسقاط النظام .

إن حكومة الانقاذ لم تلب قط طموحات المواطنين أو الأحزاب المعارضة أو الحركات المسلحة وحتى انتخابات 2010 التي كان يعول عليها أن تحدث تحولا ديمقراطيا إلا أنها خلفت حكومات ضعيفة

---

[1] سامي صبري عبد القوي، "أزمة الشمال:تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان" (2020/04/10)، نقلا عن : ***http://adengd.net/news/5013***

[2] للمزيد راجع : "النيل الأزرق :مازق الحرب ورهانات الأطراف "، (2020/04/10)،نقلا عن : ***https://studies.aljazeera.net/ar/article/352***

[3] محمد غريب ، " سودان ما بعد الانفصال ..قراءة في التحديت الداخلية والخارجية "، ***آفاق إفريقية*** ، المجلد 10،العدد 36، 2012 ،ص ص 133-140.

ترضخ لحزب المؤتمر الوطني ،حيث تفاقمت الأوضاع في السودان خلال 2018 ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية السودانية في موجة ثانية لما سمي بالربيع العربي على خلفية سوء الأوضاع الاقتصادية وعجز الحكومة عن توفير أبسط متطلبات الحياة (كالخبز والوقود)، مع انخفاض مستوى الدخل والتهميش الاجتماعي وانهيار العملة الوطنية إلى جانب عوامل أخرى قد ساهمت في تفجير الأوضاع كان من بينها سياسات البشير الداعمة للتيارات الإسلامية من خلال توثيق علاقاته بالأنظمة الحديثة وفتح الأبواب لاستقبال اللاجئين خاصة من جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

خرج السودانيون في مجموعات محدودة من مدينة عطبرة في 17 ديسمبر 2018 في احتجاج على تردي الأحوال المعيشية ،وتطورت الأوضاع بعد جملة من التراكمات لتتحول الانتفاضة إلى وضع ثوري في مختلف المدن السودانية كالخرطوم وأم درمان خاصة بعد أن أقدم النظام على استخدام قوة الرصاص التي حصدت أكثر من 300 سوداني وجرحى ومعتقلين، وتم إعلان حالة الطوارئ وحل حكومة الوفاق الوطني ،وتعيين حكام ولايات جدد ،لتصل الأوضاع إلى ذروتها في 6أبريل 2019 أين أقدمت الجماهير على الاعتصام في ساحة قيادة قوات الشعب المسلحة أعلن بعدها 'أحمد عوَض بن عوف'السيطرة على الحكم والإطاحة بنظام البشير [1].

تم تشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسة 'عوض بن عوف' ونائبه 'كمال عب المعروف' ،إلا أن مواقف بعض الأطراف الداخلية و الخارجية الإقليمية منها والدولية قد أدت إلى تنحي كليهما من القيادة وتعيين "عبد الفتاح البرهان' و'محمد حمدان دقلو' بدلا منهما♦ .

بعد ارتفاع حصيلة أعمال العنف وسلسلة من المفاوضات وقع هذا المجلس مع قوى ائتلاف المعارضة تحالف الحرية والتغيير ♣اتفاق الإعلان الدستوري بواسطة إفريقية ودولية بحضور مسؤولين من كل من

---

[1] أحمد ابراهيم أبو الشوك ، "***تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة***"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019، ص ص 1-6.

♦ بعد سقوط البشير كانت هناك أصوات خارجية نادت بانتقال السلطة من المجلس العسكري إلى الحكومة المدنية من بينها مجلس الأمن ،حيث أرسل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة مبعوثا خاصا للسودان للعمل مع الاتحاد الإفريقي من أجل تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي ،ودعت كل من الولايات املتحدة الأمريكية و بريطانيا والنرويج المجلس لتسليم السلطة ، في حين منح مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الإفريقي مدة 15 يوم لنقل السلطة إلى حكومة مدنية ،يتم تجميد عضوية السودان في الاتحاد إن لم يرضخ المجلس لذلك .

♣ يضم تحالف إعلان الحرية والتغيير عدة منظمات وأحزاب وحركات أبرزها 1- تجمع المهنيين السودانيين الذي تأسس في 2013 بعد الاحتجاجات التي عمت البلاد وأعلن عنه رسميا في أغسطس 2018 ويضم التجمع العديد من الأكاديميين من مهندسين وأطباء وأساتذة جامعات ومحامين وصحفيين . 2- قوى نداء السودان وتضم أحزاب وحركات سياسية وتنظيمات مدنية معارضة ذات ايديولوجيات مختلفة على رأسها حزب الأمة والجبهة الثورية المسلحة التي تضم حركة تحرير السودان

إثيوبيا ،كينيا،جنوب السودان،جمهورية إفريقيا الوسطى،التشاد ،مصر ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ،تضمن الاتفاق أسس الانتقال للحكم المدني وآليات تقاسم السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية من خلال تأسيس مجلس سيادي مشترك مع برلمان وحكومة ،تمر فيها السودان بمرحلة انتقالية (3سنوات و3 أشهر) تمنح الأولوية خلال هذه الفترة لإنهاء الحرب وتنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية والغاء القوانين التمييزية والعمل على اتمام ما جاء في اتفاقية السلام الشامل ،تليها انتخابات عامة تجرى في 2022.

إن أول تحد يواجه الحكومة الانتقالية في عملية بناء الدولة السودانية هو ضرورة تفكيك هيكل الدولة الإسلامية العميقة التي كرسها حكم البشير والتي طالما سيطرت على جميع المؤسسات والهياكل والشركات الاقتصادية والأمنية،حتى تتمكن من الوصول إلى صيغة جديدة للحكم تستوعب بشكل عادل ومتساوي كل الفئات والقوى والطوائف .

وإلى جانب التخلص من الأعباء الاقتصادية وإعادة تأهيل قطاع الاقتصاد بإحداث تحولات في الأولويات الاقتصادية ، تواجه الحكومة التحديات التي تفرضها المناطق التي يشوبها التمرد المسلح والتي تتطلب إيجاد قوة مسلحة وطنية تندمج فيها باقي القوى ،ناهيك عن تحديات المحيط الإقليمي والدولي خاصة وأنه قد كان له الدور المؤثر في توجيه ونخر الأزمات التي عرقت مشروع بناء الدولة[1].

كما ننوه إلى أن السودان لم يتخلص بعد من تركة الماضي ، وبقيت العلاقات مع الجنوب في حالة تجاذب ، ويتعلق الأمر بالتحديات المشتركة التي تواجه الدولتين وتتمثل في القضايا العالقة التي أصبحت تعرقل مسار بناء الدولة والاستقرار داخلهما *،وقد تتطور من قضايا خلافية إلى قضايا صراعية ،حيث تتطلب وضع استراتيجية واقعية شاملة ومشتركة تتفاوض فيها دولة مقابل دولة ويتوقف مستقبل الدولتين وعلاقاتهما عليها بعيدا عن تناقضات الأوضاع الداخلية وتربصات الأطراف الخارجية .

وحركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال ، وأيضا قوى أحزاب الإجماع الوطني التي تضم قوى مدنية معارضة أبرزها الحزب الشيوعي السوداني ،المؤتمر السوداني المعارض ،ومنظمات المجتمع المدني.

[1] حمدي عبد الرحمان ، "تحديات الحكم الانتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري "، (2020/04/10)، نقلا عن : ***https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/***

* كان قانون الاستفتاء على تقرير المصير قد نص على وجود 10 قضايا فيما يعرف بـ "قضايا ما بعد الاستفتاء" يجب الفصل فيها وهي الجنسية،العملة،الخدمة العامة،وضع الوحدات المشتركة والمدمجة والأمن الوطني والمخابرات،الاتفاقيات والمعاهدات الدولية،الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، العقود البيئية في حقول النفط، المياه، الملكية.كان ينبغي حسم تلك القضايا قبل الإعلان الرسمي لانفصال الجنوب ولكن لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى تفاهمات أو اتفاقات بشأنها،هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بترسيم الحدود، قضيةأبيي، الترتيبات الأمنية، المشورة الشعبية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ثانيا : إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

بعد سلسلة من المفاوضات التي جمعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان تم توقيع اتفاقية نيفاشا في 9 جانفي 2005*تضمنت أهم المبادئ التي من شأنها الخروج من أزمة الصراع بين الطرفين ،ومنحت حكما شبه ذاتي لجنوب السودان يكفل للأهالي الحق على التصويت والاستفتاء خلال ست سنوات بين خيار الانفصال والوحدة، تولت على إثرها الحركة الشعبية لتحرير السودان بتمتعها بموارد مالية وسلطة سياسية منفصلة رئاسة الإقليم وإقرار الدستور الانتقالي ووضع الإجراءات التي تتعلق بالانتخابات والتنمية والأمن والحوار ،وفي ظل انخفاض مؤشر الثقة بين حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة في الجنوب ،إلى جانب الاخفاقات التي منيت بها سياسات النظام الحاكم للحفاظ على خيار الوحدة والدعم الدولي من جهة أخرى تم إجراء الاستفتاء في 9 جانفي 2011 وتواصل حتى 15 جانفي ،أسفرت النتائج عن خيار الانفصال بما يقارب 99% ،لتصبح بذلك جنوب السودان الدولة الأحدث في قارة إفريقيا .

لأن القوى السياسية منذ الإعلان عن تأسيس دولة الجنوب بعد الانفصال كانت عاجزة عن معالجة الأزمات الداخلية أصبحت تعرف بأنها دولة فاشلة تؤثر على أمن المنطقة والعالم –بعد الصومال– لذلك أعلنت الأمم المتحدة ومنذ 2014 جنوب السودان إلى جانب سوريا والعراق واليمن واحدة من أربع حالات طوارئ إنسانية من المستوى الثالث[1] ،كونها تعاني من مشاكل عدة ،ماديا وعسكريا ،اقتصاديا واجتماعيا والقيادة السياسية غير قادرة على تبني آليات واستراتيجيات فعالة وواضحة من شأنها بناء دولة تضمن الاستقرار والتنمية .

بتحقيق مطلب الانفصال لم يتحول الوضع في جنوب السودان إلى أحسن ما كان عليه ولم يكن أفضل حالا من الشمال مثلما سبق وأشرنا ،فدولة جنوب السودان بدورها أصبحت تواجه اضطرابات وتحديات على كافة الأصعدة ،فالخريطة السياسية ،الاجتماعية والاقتصادية غير الواضحة والمعقدة حالت دون نشر الاستقرار وبناء الدولة ،سنحاول فيما يلي أن نشير إلى أهم تلك التحديات .

1. التحديات السياسية والأمنية

إن مشاهد الحرب الأهلية قد عادت إلى الساحة السياسية في جنوب السودان منذ أن اشتعلت الصراعات بين مختلف الجماعات السياسية والحزبية والقبلية لتتحول إلى صراع مسلح دامي ،فاختلاف

* تمثل الاتفاقية سلسة من الاتفاقات المستقلة حول مواضيع مختلفة ، تم توقيعها في تواريخ متفاوتة ، من بينها بروتوكول ماشاكوس في 2002 الذي نص على اجراء استفتاء تقرير المصير بعد 6 سنوات ، الاتفاق الأمني في 2003 حول انسحاب الجيوش وتشكيل قوات مشتركة ، اتفاق تقاسم الثروة في 2004وفي ماي من نفس العام تم توقيع اتفاق تقاسم السلطة .

[1] Lauren Ploch Blanchard, ″Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead ″ Congressional Research Service report , September 2016,P 4

الرؤى السياسية حول شكل إدارة الدولة والصراع حول السلطة أدى إلى إعاقة كل المشاريع التنموية وأدى إلى تفعيل الأزمات .

لقد أقر الدستور بأن نظام الدولة في جنوب السودان جمهوري رئاسي ،وحدد صلاحيات ومسؤوليات الحكومة والمجلسين التشريعي الوطني ومجلس الولايات ،كما كفل الحقوق والحريات [1]،إلا أن ذلك لم يكن أساسا قانونيا ليحكم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وبين القوى المختلفة ،فكان على رأس التحديات التي واجهت الدولة هو طغيان العقلية القبلية الأمنية العسكرية التي عرقلت مشروع بناء الدولة كونها لم تتحول إلى عقلية سياسية تنموية ،ويمكننا أن نلمح ذلك في مواضع عدة ،فبداية ظهرت الاضطرابات والمناورات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة *حول الحكومة الانتقالية وشكل السلطات والمدة الزمنية لكل مرحلة مستبدة بذلك بالإدارة ، واستفحل الصراع منذ 2013 بسبب الخلافات والتوترات السياسية التي انفجرت بعد أن قام الرئيس 'سلفا كير ميارديت' بإقالة نائبه 'رياك مشار' وإجراء تعديلات وزارية،حيث أقدم هذا الأخير على الترشح في الانتخابات 2015 وماكان من الرئيس إلا أن قام بعزله وحل الحكومة ومؤسسات الحركة الشعبية ،ووسط سيناريوهات وروايات قصها الطرفان حول طبيعة سبب الخلافات ♦انفجر الصراع المسلح في جوبا وباقي المناطق في البلاد .

هذا الوضع أدى إلى غياب شرعية السلطة وانعدام الاستقرار السياسي، وعلى غرار طبيعة الحزب الحاكم والصراع بين الرئيس ونائبه لم يتحول الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جيش وطني قومي وكان على شاكلة مجموعات قبلية عسكرية ولاؤها للقادة المحلين[2] حيث كان هو الآخر منقسما حسب تيارات إثنية مما أدى إلى حدوث انشقاقات في القيادات وضمن صفوف الجنود معبرين عن عصيانهم

---

[1] للمزيد راجع : محمد شطب عيدان ،"مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان"، ***مجلة تكريت للعلوم السياسية*** ،المجلد 2،العدد2،مارس 2015، ص ص 166-203.

* إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان ظهرت أحزاب عدة من بينها : المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية ويتشكل من مجموع التنظيمات المنشقة عن الحركة الشعبية بقيادة رياك مشار والجنرال لام أكول ولها جناح عسكري يعرف باسم قوة دفاع جنوب السودان /جبهة الانقاذ الديمقراطية ويضم أنصارا من الشمال والجنوب عرف انقسامات عدة تمخضت عنها 3 فصائل جديدة وهي الجبهة الجنوبية المتحدة،الجبهة الديمقراطية المتحدة وجبهة الانقاذ المتحدة / اتحاد الأحزاب الإفريقية ويضم أحزاب تنتمي لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كان من أهم المنادين بالانفصال عن السودان وتكوين دولة جنوب السودان .

♦ حسب الرواية الحكومية فقوات الحرس الجمهوري المسماة 'تايجر' حاولت السيطرة على مستودع ذخيرة تابع لقيادة الجيش في العاصمة جوبا لتعتبر كمحاولة انقلاب من مشار ، في حين أن هذا الأخير اعتبر بأنها مجرد رواية حكومة يسعى فيها الرئيس لاحتكار السلطة وبناء ديكتاتورية

[2] لام أكول أجاوين ، ***"دولة جنوب السودان : مسار البناء وتحديات الواقع"*** ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، فيفري 2014 ، ص 4.

وتمردهم ضد السلطة الحاكمة ضف إلى ذلك انخراط الأحزاب السياسية والمدنيين على حد سواء في عمليات التسلح خاصة وأن كل طرف كان يسعى لحشد الدعم والولاء (الجيش الشعبي لتحرير السودان ، مصالح الشرطة والسجون،قوات الدفاع الشعبي الأوغندي،ميليشيات الدينكا،حركة العدالة والمساواة .. في مواجهة الجيش الأبيض الذي كان يضم فراق وميليشيات عديدة)، وبذلك سيطرت الثقافة التقليدية ثقافة العسكر والقوة على سلوك مؤسسات النظام في الدولة الجديدة .

وإلى جانب المواجهة مع دولة السودان في الشمال وفي ظل احتدام النزاع المسلح خلف ذلك آثارا أمنية وإنسانية ، أما فيما يتعلق بالجانب الأمني فقد أصحبت الدولة في مواجهة تحديات ترتبط بالتدفق غير المشروع للأسلحة ، انتشار الميليشيات العسكرية المسلحة وحركات التمرد (جيش الرب للمقاومة ،قوات دفاع جنوب السودان،الجيش الديمقراطي لجنوب السودان...). وبسبب فشل برامج العفو والتسريح وإعادة الادماج ،غياب آليات فرض العدالة والقانون ،ضعف استراتيجيات التنمية والخدمات العمومية وسياسات الاقصاء كلها عوامل ساهمت في تصعيد الاستبداد والعنف الطائفي (هجومات،سرقة المواشي،النزاع حول ملكية الأراضي ، الاغتصاب ...)[1]. هذه الأوضاع الأمنية المتردية كانت لها تبعات إنسانية ،بحث يعاني السكان من حالات النزوح والتهجير (أنظر الخريطة الموضحة في الأسفل) ، تجنيد الأطفال ،جرائم الاختطاف ،الاعتقال ،إعدام الرهائن ...،وهو ما دفع إلى تشكيل لجنة الاتحاد الإفريقي لتقصي الحقائق عن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ووضع أطر للمساءلة والمصالحة ،إلا أن ذلك لم يساعد على تخطي تلك الأوضاع ،إذ كانت أعمال العنف متواصلة منذ 2016.

ولكون طبيعة هذا الصراع لا تتعلق فقط بالسيطرة على مقاليد الحكم وتوجيه السلطة بل أيضا سعت فيه الأطراف نحو التنافس على الموارد ووجهته الخلفيات الإثنية فقد تورطت العديد من الدول خاصة تلك التي كان لها الدور في نشأة دولة الجنوب ،واتخذ الصراع بعدا إقليميا ودوليا حفاظا على مصالحها الاقتصادية ومنع انتشار عدوى الحرب الأهلية وعلى رأسها السودان ،أوغندا ،أثيوبيا وكل من أمريكا،الصين،روسيا،والدول الأوروبية، وقدمت العديد من المبادرات في محاولة منها لإيقاف الصراع ،حيث تم التوصل إلى أول اتفاق بجهود الوساطة الإقليمية برعاية الهيئة الحكومية لتنمية دول شرقي إفريقيا "إيغاد"، وبالرغم من عدم التزام الطرفين بمبادئ الاتفاق فقد واصلت الهيئة جهودها،إلى جانب بعض التدخلات الدولية على شاكلة نشر الصين لجنودها للمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

[1] Elke Gratwert, ***Forging Two Nations Insights on Sudan and South Sudan***, (Ethiopia: OSSREA, 2013), P39

إلا أنه بحلول عام 2020 كانت القوى المتنافرة قد توصلت لوضع اتفاق من أجل إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت منذ 7 سنوات ،وجاء على إثر ذلك إعلان الرئيس 'سالفا كير' وزعيم المعارضة 'رياك مشار' عن تشكيل الحكومة الانتقالية خلال 3 أعوام ليصبح ذلك الأخير نائبا أول للرئيس [1].

2. <u>التحديات الاجتماعية والاقتصادية</u>

جاءت التحديات الاقتصادية والاجتماعية في جنوب السودان انعكاسا لتردي الأوضاع في الجانب السياسي والأمني .

من الناحية الاقتصادية تعاني جنوب السودان من ضعف الخدمات وهشاشة البنية التحتية إن لم نقل بأنها شبه غائبة ،والمتوفر منها لا يغطي كافة الحاجيات ،حيث تفتقر غالبية الأقاليم والمناطق إلى المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات ، مؤسسات صحية ، محطات المياه والكهرباء،الطرق... وغيرها كثير من المرافق الأساسية ♣، ضف إلى ذلك غياب الإطارات المؤهلة والكوادر الوطنية القادرة على إرساء استراتيجيات الإصلاح والتنمية وإعادة الإعمار وذلك مرده إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب على المستوى الداخلي في ظل انتشار المحسوبية والفساد وبقاء الأغلبية في دول المهجر وفي الشمال[2] ، وفي ظل غياب المؤسسات المالية وغياب القوانين التنظيمية(قانون التجارة،الاستثمار ..) فالنشاط التجاري ضعيف خاصة وأن الدولة تعتمد على الواردات وهو ما يجعلها عاجزة أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ولأن الاقتصاد في جنوب السودان مورده الأساسي هو النفط فقط واجهت الدولة عدة أزمات كأزمة الديون كانت تعود أساسا لمشكلة تقسيم العوائد النفطية وتبعية الحقول والتي تعد بؤرة توتر وصراع حاد بين السودان وجنوب السودان، فضلا عن مخلفات الحرب الدائرة منذ 2014 والتي أعاقت المشاريع الاستثمارية *ودفعت الدولة للاعتماد على الاقتراض.

وأمام الصراعات المسلحة وآثارها الاقتصادية يعاني السكان من غياب الأمن الغذائي ، من جهتها كان لمشكلة انعكاساتها على تدفق امدادات الواردات الغذائية وأمام ضعف الأسواق المحلية وارتفاع نسبة التضخم،انخفاض قيمة العملة والقدرة الشرائية ارتفعت الفوارق بين الأسواق وأسعار المواد الغذائية ، دون أن ننسى دور انتشار العنف الذي أدى إلى موجات النزوح ،وهو ما صعب من مزاولة الأنشطة الزراعية

---

[1] "تشكيل حكومة انتقالية في جنوب السودان وإعلان نهاية رسمية للحب "، (2020/04/10)، نقلا عن : ***https://www.dw.com/ar/52480698***

♣ على سبيل المثال أشارت بعض التقارير إلى أن 40% فقط من السكان بإمكانهم الحصول على رعاية صحية و 70% منها تقدمها المنظمات غير الحكومية .

[2] Wolfram Lacher , "***South Sudan: International State-Building and its Limits***",Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, February 2012 .PP p.5-33

* قامت شركة GPOCالبترولية والتي تضم الشركة الصينية وشركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC Videsh الهندية بإجلاء العاملين وإيقاف انتاج النفط ،كما تأخر مشروع انتاج الذهب الذي كان من المتوقع الشروع فيه في 2016 و2017 بسبب منع إجراءات التعدين .

وارتفاع تكاليف العمل في ظل غياب اليد المؤهلة ،لتعتمد بذلك الدولة على الاستيراد بسبب محدودية الانتاج ،ومازاد الطين بلة هو مشاريع الشركات الأجنبية المستثمرة التي منحت لها الأراضي الزراعية،كما تبرز كذلك العوامل الطبيعية التي تتعلق بطبيعة التربة والمناخ ... والحوادث الطبيعية كالفيضانات[1].

إلى جانب ذلك تعاني الدولة من إشكالية تحقيق المواطنة وعجزها عن بناء هوية مشتركة ضمن مجتمع يتميز بانقسامات اثنية وثقافية ♦كانت متجذرة قبل الانفصال ،واستمرت بعد الاستقلال لتفجر بذلك مظاهر العنف والعصيان ،خاصة وأن استراتيجيات الدولة وبرامجها لم تتمكن من إقرار المساواة والتمثيل العادل في مؤسسات الدولة ،القيادات والإدارات، لتدخل في مواجهات حادة مع القبائل التي بدورها أصبحت تعتمد على ميليشيات مسلحة ،وهو ما يدل على وجود إخفاق مؤسسي وعلاقة متأزمة بين الدولة والمجتمع ،خاصة وأن القبيلة مازالت على رأس المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفقا للنظرية البنائية الوظيفية فالنزاعات ترتبط بمعطيات تتعلق بالهوية والظروف الاجتماعية للفرد أو القائد التي تحدد توجهاته النزاعية ،وهو ما يظهر جليا في جنوب السودان ، حيث استندت القيادات إلى التوظيف السياسي للانقسامات الاثنية ما أدى إلى تحول الخلافات السياسية إلى عنف مسلح بسبب عسكرة الجماعات الاثنية ،علاوة على ذلك تحول التنافس بين القبائل من صراع حول الموارد الطبيعية إلى صراع حول السلطة في ظل سياسات الاستبعاد التي انتهجتها الدولة .

بالرجوع إلى ما تطرقنا له مسبقا ،كنا قد أشرنا إلى دور السياسة البريطانية وسياسات الدولة السودانية في الترويج لبناء الهوية داخل المجتمع السوداني على أساس ديني ، أي أن الاختلاف والنزاع بين الجماعات أمر تقليدي، فالمجتمع في جنوب السودان لا يمثل كتلة بشرية متجانسة والأمر المشترك الوحيد الذي كان يجمع الأفراد هو تصوراتهم التقليدية حول الشماليين من جهة والشعور الجماعي المشترك في مواجهة النظام السوداني كعدو ورفض سياساته من جهة أخرى

إلا أن استغلال التعدد القبلي من طرف الأطراف الداخلية والخارجية هوما أدى إلى انفجار الأزمة بحيث تحول تناقض المصالح إلى اشتباكات عنيفة ،وننوه إلى أن هذه الأخيرة لم تقتصر على صراع بين القبائل والسلطة أو صراع بين القبائل وإنما امتد إلى داخل القبيلة الواحدة .

---

[1] James Copnall ,***A Poisonous Thorn in Our Hearts: Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce***,(London: C. Hurst and Co. Publisher,2014). PP 104,105.

♦تضم جنوب السودان حوالي 60 مجموعة دينية وعرقية ،تتكلم حوالي 50 لغة،تختلف في انتمائها القبلي والعشائري ، ومن بينها النيليون (قبائل الدينكا والنوير والشلك والأنواك)،الينيليون الحاميون كقبائل المورلى،الديدينجا،البويا،التوباسا،اللتوكا معظمهم في المناطق الاستوائية ، القبائل السودانية في المناطق الغربية والجنوبية أهمها قبيلة الأزاندي ، إلى جانب قبائل أخرى تشكل خليط من المجموعات السابقة وتنتشر أقصة الجنوب وفي الحدود مع أوغندا . وهذه القبائل لم تنشأ كلها في الجنوب بل هاجرت اليه من الدول المجاورة واستقرت بصفة دائمة أو مؤقتة.

يمكننا القول إذا بأن هيكل النظام السياسي وبنية مؤسسات الدولة ترتبك لحد بعيد بالبناء الثقافي للمجتمع فكيفة عملها وفاعلية آدائها تعكس مدى قدرتها على ادماج كل العناصر وتعس من جهة أخرى مدى قدرتها على تغيير ولاء الجماعات من الولاء التقليدي للطائفة و القبيلة إلى الولاء للدولة ليكون الالتزام والثقة وتعزيز التماسك الداخلي كشروط مهمة في تحقيق الوحدة الوطنية وإنجاح عملية بناء الدولة .

3. <u>التحديات المشتركة ودولة السودان</u>

من أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في الجنوب ،القضايا الخلافية العالقة مع دولة السودان والتي تتعلق أساس بالحدود المشتركة والمناطق الانتقالية، الصراع على النفط ومسألة الديون.

لم يتمكن اتفاق السلام الشامل من حزم إشكالية الحدود نهائيا ، خاصة وأن الأمر يتجاوز قضية الترسيم إلى كون هذه المناطق مناطق تمازج سكاني ، فالمجتمعات الحدودية عرفت تفاعلات عدة وتعايش مشترك في تاريخ السودان ،ولأنها مجتمعات رعوية استهلاكية فكانت تعتبر أن الفواصل مجرد حدود ناعمة (حدود تسمح بمرور الأفراد والسلع دون معوقات).

بالنسبة لمنطقة أبيي فالنزاع حولها كامن منذ الفترة التي سبقت الاستقلال ،وكان الجدال بين الخرطوم وجوبا حول ما إذا كانت المنطقة تعد تابعة للشمال أو الجنوب ،لاعتبارات عدة كان من بينها الاحتياطات النفطية ، إلا أنه وبعد أن فصلت محكمة لاهاي في القضية النفطية بالمنطقة ،أصبحت الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية هي الموجه للنزاع،(أنظر الخريطة 8) وعلى الرغم من تحديد تاريخ الاستفتاء حول الاستقلال كتاريخ لتحديد وضعية أبيي إلا أن الاستطلاع قد تم تأجيله ،وكان الإشكال يمكن في تحديد على من يحق التصويت من بين السكان [1].

[1] John Prendergast ,Brian Adera ,"Abyei : Sudan and south sudan's new chance to solve odl disputes", (20/02/2020) , in : ***https://africanarguments.org/2019/10/21/abyei-sudan-south-sudan-new-chance-old-disputes/***

الخريطة (8) : أبيي حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة 2009

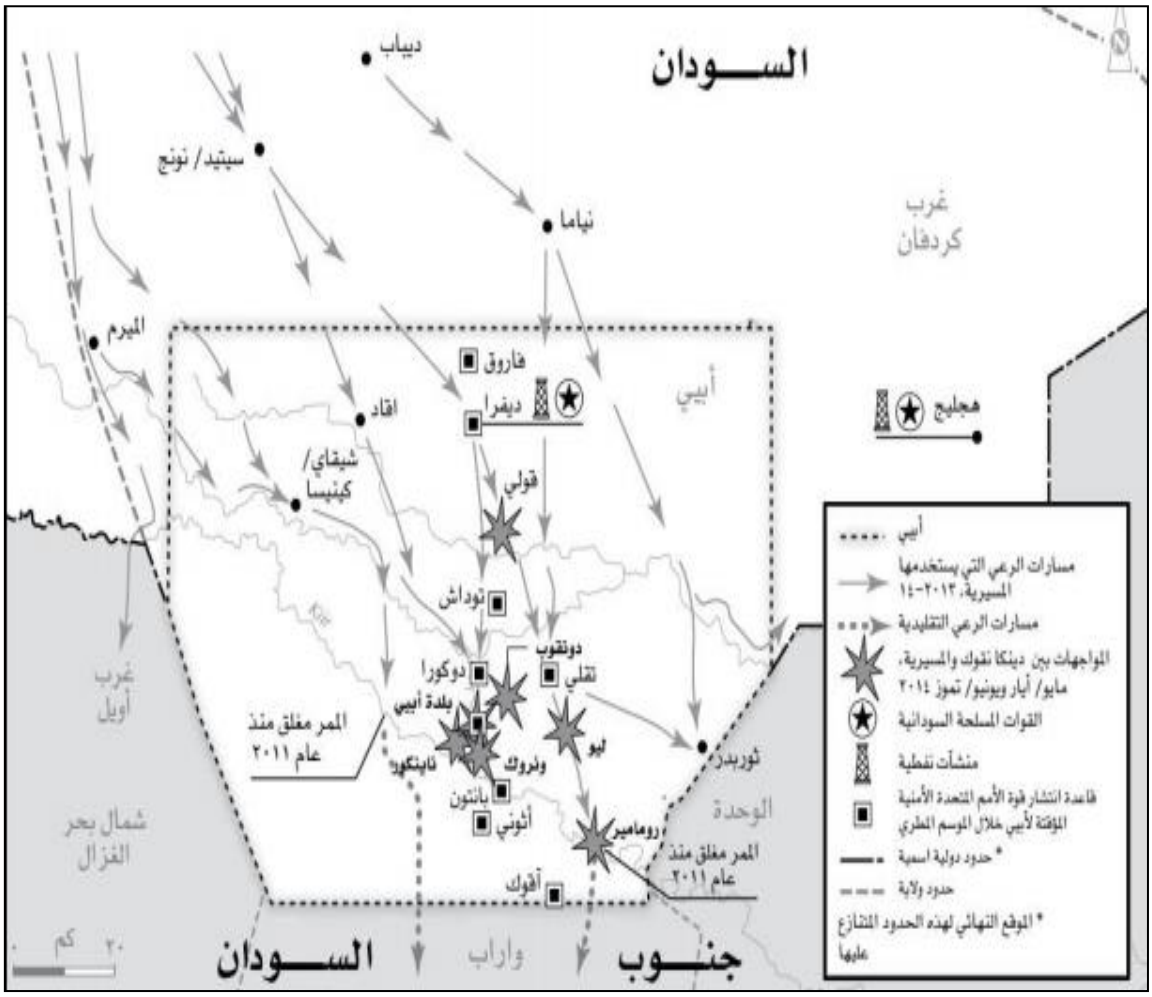

المصدر : جوشوا كريز، ***"الحدود المتنازع عليها :النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان"***،ورقة عمل صادرة عن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في سويسرا، 2015 ،ص .41

ولا تعد قضية أبيي هي المنطقة الوحيدة المتنازع عليها ،فبالرجوع إلى الحدود بين الشمال والجنوب نجد أنها تبلغ حوالي 1936 كلم منها ما يمتد في جنوب دارفور وجنوب كردفان(مناطق انتقالية) ،وبالرغم من أن اتفاقية السلام قد حددت هذا الخط الفاصل إلا أن هناك 9 مناطق تتداخل فيها الحدود تتميز كمناطق حدودية بثروات طبيعية (السافانا الغنية،الغابات ،الأنهار والبحيرات ،النفط ،الذهب والنحاس)[1].(أنظر الخريطة 9)

ونشير إلى أن الطرفان كانا قد اتفقا على أن تكون الحدود الفاصلة بين الدولتين تتمثل في خط الحدود الإدارية لمديريات الجنوب(بحر الغزال أعالي النيل والإستوائية) ، وهي المرجعية نفسها التي

[1] ابراهيم النور ،***استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية***، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2012)، ص ص 48-52

حددتها اتفاقية أديس أبابا في 1972 ،إلا أن أحداث الفترة الانتقالية (2005-2010) قد أدت إلى ارتفاع التوتر حول قضايا الحدود وما ترتب عنها من تحديات ارتبطت بقضايا خلافية أخرى كان من بينها الخدمة المدنية والإدارية، تحديد التعداد السكاني والجنسية ، تبعية الحقول الزراعية والنفطية والمراعي ،وحتى قضايا الضرائب والقضايا التجارية ، ليتطور الأمر إلى عمليات عسكرية واسعة.

في ذات السياق عقد الطرفان جملة من المفاوضات في أديس أباب في سبتمبر 2012 عالجا فيها قضايا الحدود –ماعدا خمسة مناطق متنازع عليها إضافة إلى أبيي–، ونصت المفاوضات على مجموعة من الآليات لتحقيق ما سمي بالحدود المرنة ، تحت تسيير مجموعة من اللجان ،كان من بينها ما جاءت به اللجنة الإفريقية التي اقترحت "خريطة أمبيكى" بتحديد الخط الصفري وتعيين منطقة على بعد 10 كلم ضمنه سميت بالمنطقة الآمنة منزوعة السلاح ، غير أن اندلاع الحرب الأهلية في 2013 قد عرقل الاتصالات بين الدولتين لاتمام ما نصت عليه الاتفاقية –الخط الصفري–،وبسبب هشاشة السلام الذي جمع بين الدولتين لم يتم تنفيذ كل بنود الاتفاقية أو حل قضية المناطقة المتنازع عليها [1].

ومن أجل معالجة بعض مخلفات هذه القضية (تهريب البشر والبضائع،حركات التمرد ..) كان الرئيس السابق البشير قد اتفق والرئيس 'سلفا كير' عام 2017 على إعادة فتح بعض المعابر الحدودية التي كان من بينها معبر جودة،معبر كوستي،هجليج ،الضعين ، فيما وقع الطرفان بالخرطوم في 2019 اتفاقا حول الخط الحدودي واحداثيات بعض المناطق المتنازع عليها [2].

تبعا لهذا الإشكال تفاقمت مشاكل ملف الجنسية والإقامية وملف المياه أيضا [3]، وكان من أهم العوائق التي تواجه عملية بناء الدولة في جنوب السودان والتي زادت من حدة التوتر في علاقتها مع دولة السودان غياب تسوية حول تقاسم العائدات النفطية إلى جانب الخلاف حول رسوم التصدير والديون ،ففي حين أن معظم المنابع توجد في الجنوب نجد أن المنشآت النفطية والآليات (موانىء،مصافي،أنابيب ...) تتوفر في الشمال وهو ما أدى إلى صعوبة إيجاد حل يرضي الطرفين .

---

[1] أسامة أحمد عيدروس،"قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان"، ***مجلة سياسات عربية***، العدد 31 ، مارس 2018 ، ص ص 48-63.

[2] "المعابر بين دولتي السودان وجنوب السودان"، (2020/04/8)، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/

[3] صداح أحمد الحباشنة، " العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان"***مجلة دراسات***، المجلد 40،العدد 1، 2013، ص ص 14-32.

الخريطة(9) : المناطق المتنازع عليها على الحدود بين الدولتين

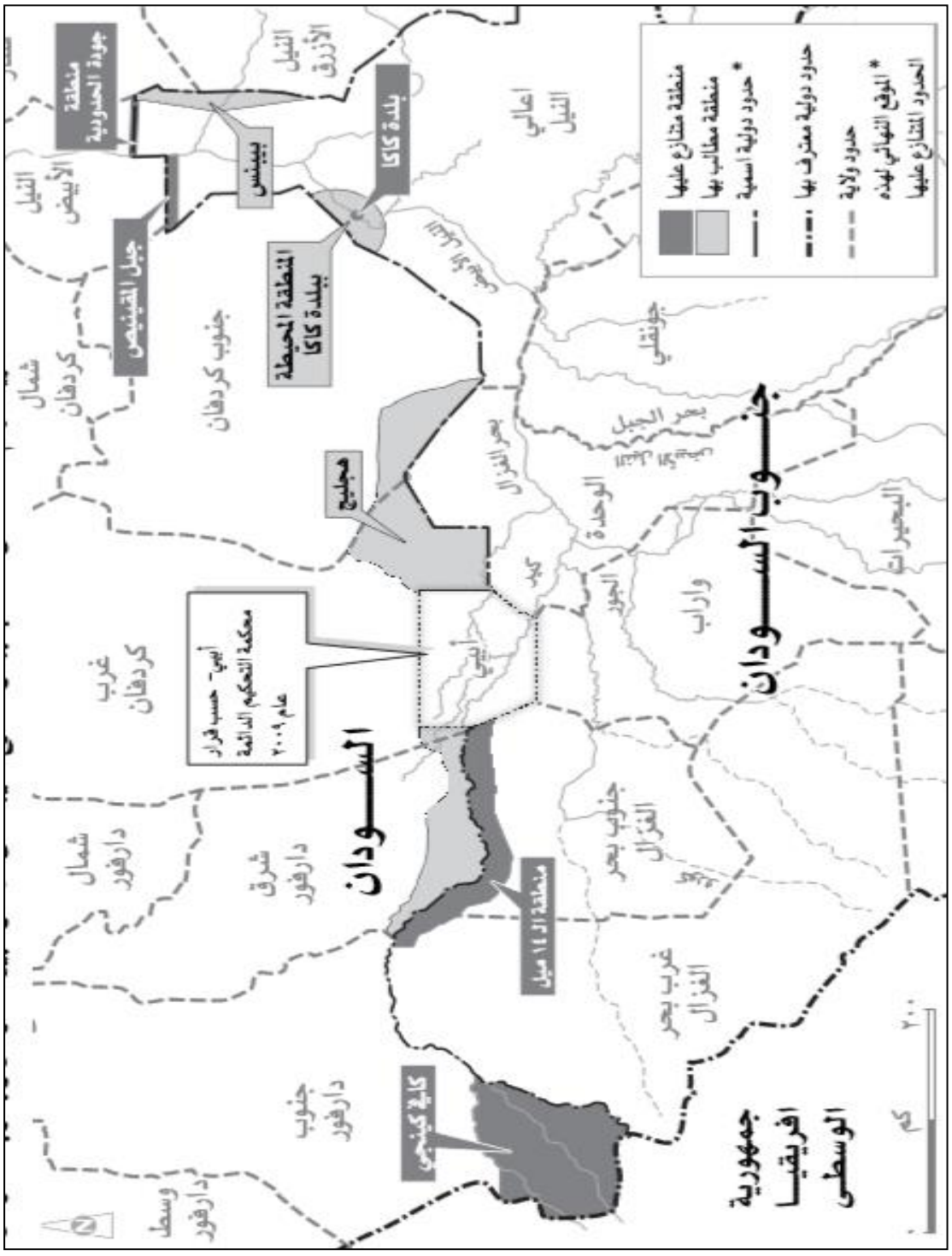

المصدر : كريز، ***مرجع سابق***، ص 12

الفصل الرابع:
ثورات الربيع العربي وتعميق أزمات الدولة

- **تمهيد**

من خلال هذا الفصل سنتناول المرحلة الثالثة ضمن فترة الدراسة ألا وهي مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي لكونها أحدثت جملة من التغيرات البارزة والتحولات الجيوسياسية في الوطن العربي ،وسمحت ببروز متغيرات زادت من حدة الأزمات التي تعاني منها الدولة العربية ،لتصبع عملية بناء الدولة في مواجهة تحديات ورهانات جديدة .

وضمن هذه المرحلة سنتطرق إلى بعض النماذج من الدول العربية –على سبيل المثال لا الحصر– نبرز من خلالها كيفية إدارة عملية بناء الدولة ومختلف السياسات وطبيعة المشاريع التي تبنتها الدولة والفواعل الخارجية ،وذلك بعد الإشارة إلى تاريخ تلك الدول باعتباره من أهم المحطات التي تساعدنا على فهم حاضرها والخبرة التاريخية لتطور المؤسسات التي تحدد سمات تكوينها وثقافتها السائدة وأنماط نشاطها الاقتصادي أيضا ،ونعرج بداية على تحديد أهميتها الاستراتيجية بغية تحديد إفرازاتها على مشروع البناء خاصة وأن كل دولة لا تعيش في فراغ فمن خلال موقعها تتأثر بالبيئة المحيطة بها وتؤثر بدورها فيها .

تتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول : ملامح الدولة في الوطن العربي بعد موجة الثورات**
- **المبحث الثاني : المرحلة الانتقالية ودور المؤسسة العسكرية – مصر نموذجا –**
  - ✓ المطلب الأول : بناء الدولة في مصر
  - ✓ المطلب الثاني : تحديات بناء الدولة المصرية :تعاظم دور المؤسسة العسكرية
- **المبحث الثالث : دور العامل الخارجي وإشكالية التدخل– ليبيا واليمن نموذجا –**
  - ✓ المطلب الأول : الدولة الفاشلة في ليبيا
  - ✓ المطلب الثاني : الدولة الفاشلة في اليمن:جدل الوحدة والانفصال

➢ المبحث الأول : ملامح الدولة في الوطن العربي بعد موجة الثورات

خلال العشرية الثانية من الألفية الثالثة اجتاحت دول الوطن العربي أحداث مباغتة أفرزت تحولات وتغيرات سياسية اصطلح عليها "ثورات الربيع العربي" *،كانت هذه الأخيرة وليدة لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية إلى جانب عوامل خارجية ترتبط بأطراف إقليمية ودولية التي وإن لم يكن لها دور مباشر في تفجير تلك الثورات إلا أنها لعبت دورا في تفعيل مجرى تطورها سواء بالاحتواء وضبط المسار ومنع التطور أو بنشر الفوضى على النحو الذي آلت إليها الأوضاع حاليا.

من الانتفاضة ،الحراك الشعبي ،فالثورة ...تميزت تلك الثورات بعنصر المفاجأة والطابع الشعبي السلمي في إطار إحداث التغيير♣والقضاء على الدولة التسلطية وتأسيس أنظمة جديدة تحقق المساواة والحرية والكرامة ، الأحداث التي بدأت من تونس استمرت شرقا مرورا بليبيا ومصر وسوريا واليمن أيضا تمكنت خلالها الشعوب العربية من إزالة أقدم أنظمة الحكم العربية التي طالما تميزت بالقمع والاستبداد والدكتاتورية ، ويتعلق الأمر بنظام زين العابدين بن علي في تونس ،نظام القدافي في ليبيا ،نظام حسني مبارك في مصر،ونظام علي عبد الله صالح في اليمن، في حين ما تزال بعض الأنظمة تقاوم إلى يومنا هذا.

ورغم تمايز تلك الأنظمة في طبيعة الحكم وممارسة السلطة إلا أنها تلتق في سمات مشتركة وفرت الفرصة السانحة لقيام الثورات ،فتشابهات أصوات الشعوب الثائرة لحد بعيد من خلال مطالبتها باطلاق الحريات الأساسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، عبرت عن موجة من التفاؤل والتجديد غلبت عليها العفوية والحماسة وأسقطت جدار الخوف والتردد الذي طالما كان راسخا لدى المواطن العربي ومعرقلا لطموحاته ، فقد أسقطت خلالها الشعوب فلسفة الحفاظ على الوضع القائم لمصلحة فلسفة

---

* يعود استخدام مصطلح الربيع إلى الثورات التي حدثت في 1848 والتي يشار إليها أحيانا باسم ربيع الأمم وربيع براغ 1968 من القرن الماضي، استخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق من قبل المعلقين والمدونين أين توقعوا فيها انتشار حركة عربية كبرى تتوجه فيها الدول نحو الديمقراطية ،بدأ الاستخدام الأول للمصطلح للدلالة على هذه الأحداث مع مجلة السياسة الأمريكية ، ويمكن تعريفه بأنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة التي بدأت أواخر 2011 في تونس احتجاجا على الأوضاع المعيشية امتدت إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين ،ووقعت أيضا في كل من الكويت والبحرين وعمان وجيبوتي والسعودية وموريتانيا والصحراء الغربية واندلعت الانتفاضة في سوريا وأطاحت بحكام مصر وليبيا واليمن ،اشتركت ببعض أساليب العصيان المدني في حملات إضراب ومظاهرات ومسيرات وتجمعات ، فضلا عن استخدام وسائل الاعلام للتنظيم والتواصل وزيادة الوعي .

♣ في أدبيات العلوم السياسية يعد التغيير عملية تمر بمراحل متعددة يتم خلالها الانتقال من وضع لآخر،إلا أن التغيير يرتبط بتوفر ثلاثة عناصر رئيسية : عدم الرضا بالوضع القائم ، وجود نموذج محدد يصل له التغيير ، ووجود أسلوب أو طريقة محددة تقترح للتغير ،فضلا على أن التغير يمس مجالات مختلفة فهناك التغيير السياسي ،الاجتماعي،الاقتصادي ، وثمة طرق وأنماط متعددة يحدث من خلالها التغيير تتنوع ما بين الأساليب العنيفة التي تستخدم القوة ،وبين الطرق السلمية ، وهناك أنماط عدة للتغير : التغيير المخطط،الطارىء،الجذري،الجزئي.

التغيير، بل وأسـقطت ماروجت له أدبيات المستشرقين حول أن طبيعة المجتمعات العربية وخصوصياتها تستثنيها مـن الديمقراطيـة، وتجعلها عصية على التجديد والتحديث السياسي[1].

الأمر الذي لاشك فيه أن الثورات التي نادت بضرورة الإصلاح مثلت مرحلة انتقالية في تاريخ الدولة العربية ، صحيح أنها كانت وليدة تفاعلات عدة وتراكمات على مدى سنوات طويلة شهدت فيها الشعوب تفاقم الأزمات وإخفاقات النظم الحاكمة لاسيما تفشي سياسات الفساد والاستبداد وسيطرة الدولة العسكرية ،واحتكار للسلطة والحكم والثروة ما أدى لغياب الولاء للوطن ،غير أن الأوضاع التي طفحت على السطح جعلت تلك الثورات تنحرف عن مسارها ،بحيث برزت ملامح فوضى عارمة تحت وطأة عجز الأنظمة الجديدة عن تقديم البديل وملأ الفراغ السياسي وبناء دولة ديمقراطية وحفظ الأمن والسلم الاجتماعيين بتلبية المطالب التي نادت بها الشعوب في ثوراتها.

صحيح أن الدولة الحديثة لم تتشكل بصورة نهاية ولأن ثورات الربيع العربي مازالت مستمرة وتداعياتها تبرز شيئا فشيئا فلا يمكننا أن نطلق حكما نهائيا على علاقتها ببناء الدولة إلا أن الأكيد في نهاية المطاف أنه بدلا من أن تكون عملية التغيير والاصلاح تأسيسا لعملية بناء الدولة فقد أصبحت في العديد من النماذج عاملا لتعميق الأزمات ،وبدلا من البحث عن دورها المساعد أو المعرقل أصبح النقاش المطروح هو حول مستوى تأثيرها على الأنظمة السياسية الجديدة، كون تلك النماذج اتخذت مسارات دموية مدمرة استفحلت فيها موجات العنف غير المبرر والانقسامات الطائفية وبدلا من إعلاء شعار الشعوب باسقاط الأنظمة أصبحنا نتحدث عن اسقاط الدول،دول ماعادت فيها مؤسسات دولة على وجه التقريب وخلفتها تنظيمات عسكرية لأنها تمتلك وحدة القيادة والتنظيم والإيديولوجيا ويغيب عنها الطابع الوطني [2].هذا الوضع كان مرتبط بمتغيرات عدة على رأسها : دور القوى التقليدية داخل الدولة،دور الإسلامين بعد اعتلائهم سدة الحكم، ودورالقوى الإقليمية والدولية .

التاريخ يحفل بنماذج ثورية عديدة تم اجهاضها قبل اكتمالها ،حيث أظهرت بحوث علم الاجتماع السياسي أن كل تجربة ثورية تسعى للتغيير الشامل تواجه رد فعل مضاد للقضاء عليها من طرف قيادات النظام السابق وحاشيته من أجل الإبقاء على المصالح التي طالما استأثروا بها ،وهو ما تجلى في مصر واليمن على سبيل المثال[3] ، من زاوية أخرى أصبح وصول الإسلاميين لسدة الحكم يحمل في طياته هواجس أمنية جديدة ، حيث استأثرت التنظيمات والتيارات الإسلامية بالسلطة بعض اقتناصها للصناديق في الانتخابات ، في ظل إقصاء الفئات والقوى التي شاركت منذ بداية موجة الثورات،مما أثار العديد من

---

[1] بن يزة ، ***مرجع سابق*** ، ص 147.

[2] ابتسام الكتبي وآخرون ، ***إلى أين يتجه العرب: رؤية 30 مفكرا عربيا لمستقبل الثورات العربية*** ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 30.

[3] بشير عبد الفتاح ، "إجهاض الثورات العربية ..مصر وليبيا نموذجا" ، ***شؤون عربية*** ، العدد 150، 2012 ،ص ص 64-72.

الأسئلة فيما كانت تلك الفئة ستطبق الشريعة الإسلامية كمنهاج للحكم أو أنها سترفع شعارات التطرف في مواجهة العلمانيين [1]، خاصة وأنها تحمل ترسبات تاريخية لتغييب الإسلام عن الحياة العامة من طرف الأنظمة التقليدية الحاكمة [2]، حيث بات تعثر وانتكاس تلك الأنظمة واضحا بسبب التصورات التي كانت تستند إليها ،أو بسبب التصورات التي كانت تسند لها ، وعاد شعار إسقاط النظام كأمر واقع يفرض نفسه، والمثال في مصر وتونس على ذلك جلي وواضح، ففي مصر مثلا بعد فوز مرشح الإخوان محمد مرسي تفاقمت الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية المالية بسبب الانقسامات والصراع من أجل الاستئثار بالسلطة ،مما أدى إلى إزاحته ، بعد الانقلاب الذي جاءت به مظاهرات 30 يونيو، وفي تونس أسقطت الانتخابات البرلمانية في 2014 حكم الإخوان –حزب النهضة الإسلامي– بعد دخول حكومة 'حمادي الجبالي' في بداية 2013 في أزمات عدة ،أما في ليبيا فحتى مع نجاح التيار الليبرالي في منافسة الإسلاميين إلا أن السلطة الفعلية آلت للميليشيات المسلحة فأصبحت تواجه تهديدات بالتقسيم [3].

في خضم هذا الطرح أشار الدكتور 'خليل العناني' بأن الأزمة التي يخلقها الإسلاميون داخل الدولة وفي عملية البناء على وجه الخصوص توضحها مظاهر ثلاث : الدولة كفكرة فلسفية، الدولة كجهاز بيروقراطي – تطبيق الشريعة كمنهاج– ، وأخيرا التعاطي مع الدولة باعتبارها جهازًا مفاهيميا[4] .

أما بالنسبة للقوى الخارجية فلم تكن بمنأى عن الأحداث ، حيث كان ومازل الوطن العربي ساحة لتصفية حسابات ،وبالرغم من أن الكثير قد أشاروا إلى كون ثورات الربيع العربي ليست وليدة المشاريع الخارجية ،إلا أن بعض البحوث قد ذهبت لغير ذلك ،فتلك القوى ليست بعيدة تماما عن التخطيط أو التوجيه أو المساعدة في التنفيذ وتقديم الدعم لأطراف معينة دون أخرى ، ويتبدى دور تركيا و إيران وإسرائيل أيضا وحتى قطر والسعودية إلى جانب القوى الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية دون أدنى شك ، وهو ما أشار إليه الدكتور 'محمد حسنين هيكل' حيث اعتبر أن الثورات ما هي إلا محاكاة لاتفاقية سايكس بيكو ولكن بشكل جديد ، يواجه فيها الوطن العربي تقسيما جديدا وفق ثلاث مشاريع ونص: الخط الغربي ، الخط التركي ،الخط الإيراني وأخيرا نصف مشروع صهيوني[5] .

وفي ظل حالة الاستقطاب هذه والتي تسعى من خلالها القوى الإقليمية والدولية للبحث عن النفوذ تصبح مشاريع بناء الدولة الديمقراطية عاجزة خاصة مع تصاعد وحدات جديدة مدعمة من طرف تلك القوى، ونكون هنا بصدد الحديث عن خطر الانتماءات والهويات الفرعية التي سبق وأشرنا إليها في

---

[1] Abrams Elliott, "dictators go monarchs stay", ***Commentary***, vol, 134, issue 3, octobre 2012 . PP23-36.

[2] الكتبي وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص 73.

[3] محمد السعيد إدريس ، " مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، (2020/01/15)، نقلا عن : ***http://www.acrseg.org/36543***

[4] العناني ، ***مرجع سابق*** .

[5] ين يزة ، ***مرجع سابق*** ، ص 151.

الفصل السابق،حيث أصبحت الأنظمة الجديدة تستند إلى مرجعيات دينية بدل توجهها لبناء الدولة المدنية ولم تستطع إيجاد حل توافقي من شأنه أن يقضي على الصراعات الطائفية ، وهو الحال ذاته مع الأنظمة التي لازالت تقاوم ليومنا هذا ، فأصبحت بذلك التكوينات القبلية والعشائرية ذريعة لإثارة الفوضى وإشعال الحروب الأهلية ،والوضع لا يختلف في كل من العراق ،اليمن ، السودان ليبيا وأيضا سوريا ،وغيرها من الدول العربية .

استنادا إلى ما سبق يمكننا أن نخلص إلى تحديد ملامح الدولة العربية في مرحلة ما بعد الثورة خاصة في الفترة الانتقالية من خلال الأزمات التي تعاني منها والتي تشير في مجملها إلى أزمات تنمية سياسية ألا وهي:أزمة الشرعية والبناء الديمقراطي ،أزمة الاندماج والهوية،أزمة علاقة السلطة المدنية بالسلطة العسكرية ، أزمة التوزيع والتغلغل، وأزمة عدم الاستقرار[1].

ولعل من المناسب أن نشير إلى أنه وأمام تلك الأزمات أخذت مسارات التغيير نماذج عديدة من بينها نذكر [2]: الحالة التي تغير فيها الحاكم دون أن يتغير النظام واليمن نموذج لذلك (تدخل دور الجوار للصول الى اتفاق أدى إلى إعادة انتاج النظام القديم في أشخاصه ومؤسساته ضمن بنى جديدة مما أدى إلى إعاقة عملية بناء الدولة بتعدد المراحل الانتقالية واشتعال الحرب الأهلي)، الحالة التي تغير فيها النظام دون أن تتغير فلسفته وبنيته ومصر نموذج لذلك(بالرغم من تغيير الحاكم وتغيير الوزارات وإجراء الانتخابات وصدور الدستور الجديد إلا أن عمل النظام والبعد المؤسسي في عملية البناء بقي نفسه ... الحالة التي تغير فيها النظام وفلسفته تمثل تونس نموذجا لذلك، الحالة التي عاد فيها النظام إلى حالة ما قبل النظام القديم وتمثل ليبيا النموذج (انفجار الوضع المسلح مع وجود المتغير الخارجي وطول المرحلة الانتقالية أدى إلى ارتفاع الأصوات المنادية بنموذج دولة الاستقلال في العهد الملكي).

➢ المبحث الثاني : المرحلة الانتقالية ودور المؤسسة العسكرية-مصر نموذجا-

تعد إدارة مرحلة ما بعد الثورة المرحلة الأهم لأنها ترتبط ببناء الدولة وبناء المؤسسات ،على اعتبار أنها مرحلة جديدة تعرف بالمرحلة الانتقالية والتي من المفترض أن يتم فيها تبني بعض الاستراتيجيات والترتيبات لتأسيس نظم جديدة ،تكون محصلة للأهداف التي تبنتها الثورة من خلال بناء دولة ديمقراطية تقوم على العدالة والاستقرار وتلبى فيه مطالب المجتمع .

---

[1] للمزيد راجع : طه محمد والي،"أزمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي : دراسة مقارنة" ،***آفاق علمية***، العدد 1، أفريل 2018، ص ص148-179.

[2] عارف نصر محمد، " النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، ***السياسة الدولية***، المجلد 47 ، العدد 188، 2015، ص ص 1-18.

بالنسبة للثورات التي شهدها الوطن العربي منذ 2011 فقد اعتبر البعض أن التحولات التي حدثت والمراحل الانتقالية اللاحقة تمثل مرحلة جديدة لتجديد مفهوم دولة ما بعد الاستعمار،باعتبارها تتجاوز تغيير الأنظمة السياسية وتعديل الدساتير وتحقيق الاصلاحات وهي تمثل مرحلة استثنائية لتحقيق تحولات جذرية في تلك الدولة [1]، في المقابل ذهب البعض للقول بأن تلك التحولات ومن ثم الترتيبات لا تعدو أن تكون مجرد اصلاحات محدودة وتحسينات شكلية لديمقراطية في الواجهة تعيد إحياء التسلطية[2] .

بالاسقاط على حالات الدراسة نجد بأنه لم يتم إدارة المرحلة الانتقالية بشكل واضح وصحيح مما أدى إلى عرقلة مسار البناء ونقل الدولة إلى الاستقرار، سواء تعلق الأمر بمصرأو ليبيا واليمن أيضا يمكن أن نلحظ طول فترة المرحلة الانتقالية التي انتهت بصراعات وانقسامات وصلت أحيانا لحد الحرب الأهلية، حتى وإن اختلفت المحددات والتحديات التي وجهت هذه المرحلة الداخلية كدور المؤسسة العسكرية– مصر– الذي سنتناوله في هذا المبحث ،أو تحديات داخلية وخارجية من بينها العامل القبلي والتدخل الخارجي كما هو الحال في ليبيا واليمن.

كنا قد تحدثنا مسبقا في الفصل الأول عن دور المؤسسة العسكرية كفاعل في عملية بناء الدولة، هذا الدور الذي يتعلق بتركيبة الجيش ومدى مشاركته في صنع القرار وطبيعة النظام السياسي والمجتمع أيضا ،ويرتبط الأمر من زاوية أخرى بكيفية فصل المؤسسة عن السلطة والسياسية لتكون مؤسسة مهنية،وهنا لابد أن نفهم أن المؤسسة العسكرية تعد كيان ذو بعدين ، فهي منظمة قائمة بذاتها وهو ما يمكن أن يحدد مدى تدخلها في الحياة السياسية وهدفها ودوافع ذلك أما الثاني كونها أحد فواعل الدولة ووكلائها ،أين يكون ولاؤها لها،لذلك فدورها قد يرتبط بالدفاع عن الدولة ، الدفاع عن النظام أو الدفاع عن مصالحها الخاصة [3].

في ذات السياق يفترض ' هلال فرج' أن الحفاظ على مصالح الجيش بعد تخليهم عن السلطة (إما عن طريق ترتيبات ومواد في الدستور تضمن ذلك على سبيل المثال) من شأنه أن يحقق الانتقال الديمقراطي، وهو الأمر ذاته الذي أشار إليه ميلر، إلا أنه يؤكد على أن منح الامتيازات يجب أن يكون مقرونا بمراقبة السلطة المدنية للسلطة العسكرية وممارساتها [4].

بالنسبة للدول العربية يشير فوكوياما إلى أن الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي يمر بمراحل ثلاث تبدأ بوجود حراك للتخلص من النظام التقليدي،ثم إقامة الانتخابات الحرة وصولا إلى تشكيل حكومة جديدة من شأنها أن تكون قادرة على توفير الخدمات، ويضيف إلى أن المرحلتين الأولى والثانية سهلة

---

[1] خليل طلال حامد ،"التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي"، ***مجلة ديالي للبحوث الإنسانية*** ، العدد 52، 2011، ص ص431–452.

[2] والي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 148–179.

[3]Rozetta Meijer, ***The Role of the Military in Political Transitions Egypt: a Case Study***,2014 ,P 16.

[4] ***Ibid,*** pp 20-23.

التحقيق في حين تفشل المرحلة الثالثة لكون معظم الدول العربية لا تمتلك الخبرة الكافية وأحزابها السياسية ضعيفة والسبب الآخر هو الجيش الذي يؤثر على وجهة الانتقال السياسي[1].

✓ **المطلب الأول : بناء الدولة في مصر**

من خلال مراجعة الأوضاع في مصر خلال السنوات الثلاث التي تلت أحداث 2011 فإن العديد من المؤشرات تشير إلى وجود اضطراب في القطاعات الأمنية والسياسية والاقتصادية فيها ، وهي مؤشرات ذات دلالة على عدم قدرة الدولة على توفير احتياجات المواطنين وتأدية التزاماتها الدولية لتتوفر لها أسباب الفشل ،ويضعها هذا الوضع في مصف الدول الفاشلة التي صنفت ضمن حالة الإنذار.
بإلقاء نظرة على تلك المؤشرات نجدأن مصر تحصلت خلال تلك الفترة على مجموع 91 من أصل 120 علامة ، حيث كان الأداء المصري الأسوء فيما يتعلق بمؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون ، بانتشار عدة ظواهر من بينها الاضطهاد الديني ،الصراع المجتمعي ، التعذيب ، سجناء الرأي ،انتشار الفساد وغياب المساواة أمام القانون...، وهو ما انعكس على أداء النخب السياسية وعلى الانتخابات .في المقابل حصلت مؤشرات أخرى على علامات متوسطة ، وهي تلك التي تتعلق بالضغط السكاني ،التنمية غير المتوازنة ، التدخلات الخارجية وتراجع الأداء الاقتصادي والأمني ،وكل ما يرتبط بالخدمات العامة التي تشمل النظام التعليمي ،استخدام الانترنيت ، خدمات الصحة والمواصلات وغيرها كثير[2].

- **الفرع الأول : مقومات الدولة في مصر**

<u>أولا : الأهمية الجيواستراتيجية</u>

تمثل مصر على الساحة العربية أهمية كبيرة في المحيط الإفريقي والجوار الآسيوي ،حيث تتمتع بموقع جيوبوليتيكي مميز مكنها من لعب دور في صياغة السياسات الإقليمية والدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، إما في حالات الحرب أو في حالات السلم ،وتقوم الأهمية الجيواستراتيجية لمصر على أربعة نقاط أساسية ترتبط بالموقع الجغرافي ، التراث التاريخي والحضاري،المقومات البشرية والمقومات الاقتصادية .

تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا وتمتد عبر شبه جزيرة سيناء إلى جنوب غرب قارة آسيا ،تتربع على مساحة تبلغ 1.1001.450 كلم مربع (تغطي اليابسة مساحة قدرها 995.450 كلم مربع ،وتغطي المياه مساحة 6000 كلم مربع) [3].

وفقا لهذا الموقع سميت مصر بأرض الزاوية لأنها تجمع بين مسالك الشرق والغرب ،فهي تقع ضمن مفرق بحرين داخليين أحدهما يمتد إلى المحيط الهندي ومناطقه الحارة ،والآخر يمتد إلى المحيط الأطلسي ومناطقه الباردة ، بحيث يحدها شمالا البحر المتوسط وشرقا البحر الأحمر فخليج العقبة

---

[1] Meijer ,***Op.Cit*** ,pp 12,13.

[2] عبد الحميد صيام ، " مؤشر الدول الفاشلة لعام 2014–مصر في منطقة الخطر–"، (2020/06/25)، نقلا عن : ***https://www.alquds.co.uk/%EF***

[3] هديل البكري ،"ما أهمية موقع مصر"، (2020/06/25)، نقلا عن : ***https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7***

الفاصل لحدودها عن المملكة العربية السعودية ، وتشارك حدودها مع فلسطين، السودان جنوبا وليبيا غربا[1] . تمتد مصر حسب الموقع الفلكي بين دائرتي عرض 22 °31،° شمال خط الاستواء وبين خطي طول 25°،38°شرق خط غرينتش ، في حين يخترقها مدار السرطان في الجنوب وهو ما جعل حوالي ربع الأراضي تقع جنوبه.(أنظر الخريطة 10) ، لذلك تتوزع أقاليمها بين العروض المدارية جنوبا وشبه المدارية وشبه المعتدلة شمالا.

الخريطة(10) : الموقع الفلكي لمصر

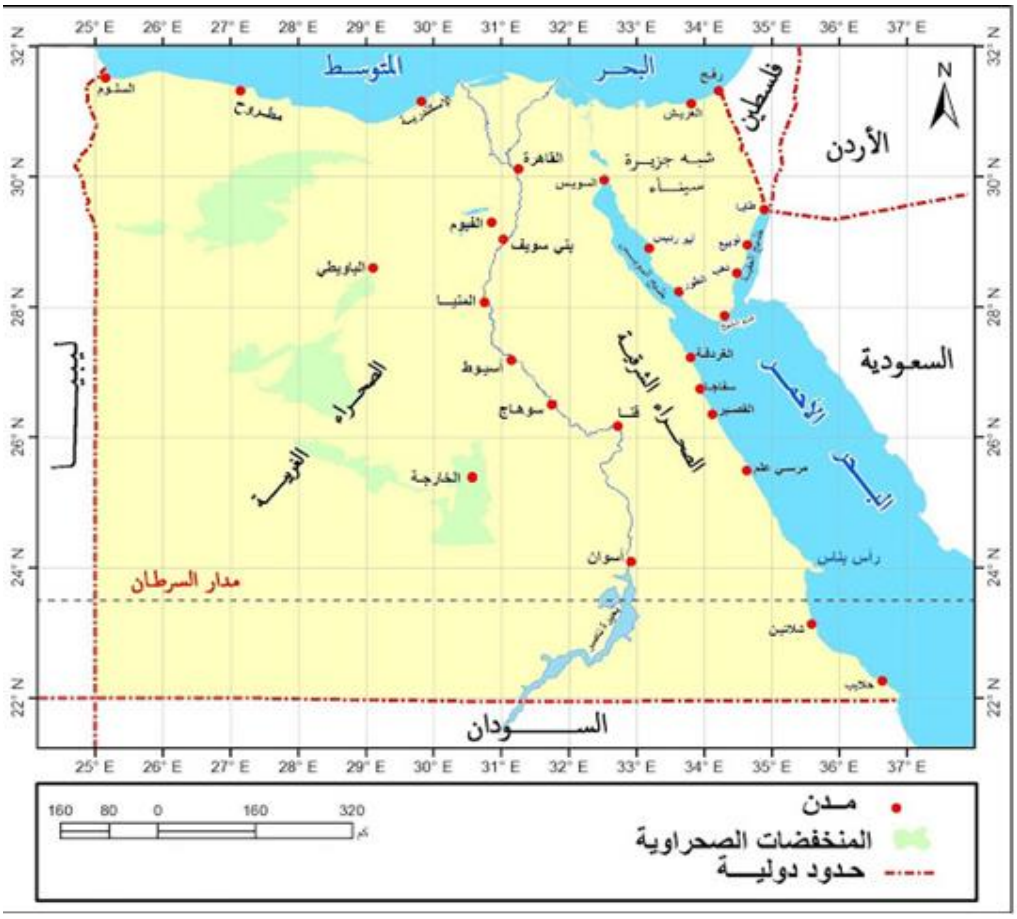

المصدر : هيثم جمال عيسى ، "خريطة موقع مصر الفلكي "، (2020/06/25)، نقلا عن :
https://www.merefa2000.com/2019/06/blog-post_114.html

ولأنها تطل على الأطراف الافريقية والأوروبية والآسيوية استطاعت مصر أن تكتسب أهمية اقتصادية وتاريخية ، وتظافرت مجموعة العوامل الجغرافية أو لنقول الطبيعية (طبيعة المناخ ومظاهر السطح ..) ليكون للموقع آثر كبير في نشأة حضارات عدة على مدى التاريخ ،وذلك مرده توفر العوامل

[1] محمد فريد فتحي ، ***في جغرافية مصر***،(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية، ط2، 200)، ص ص 1،2.

الأساسية لقيام الحضارات ألا وهي الموقع الذي يسمح بالتواصل مع المناطق المجاورة ،المناخ المناسب، التربة الخصبة [1].

بالنسبة للمقومات الاقتصادية نجد أن مصر تتمتع بسواحل بحرية طويلة حسب حدودها البحرية لذلك فهي تحظى بنافذة تجارية هامة استيرادا وتصديرا من خلال توفرها على حوالي 32 ميناىء بحري[2]، ضف إلى ذلك توفر عوامل أخرى من بينها وجود نهر النيل فضلا عن أهمية قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية وطرق الملاحة في آسيا وإفريقيا وأوروبا [3].

يعد نهر النيل ♦شريان الحياة في مصر ، حيث يشكل أهمية في عدة قطاعات من بينها قطاع الزراعة ، السياحة ، النقل وأيضا قطاع العمل ، فقد تم إقامة شبكات للري وتوزيع المياه وبناء السدود مما سمح بانتشار زراعة مواد كثيرة من بينها القطن ، القمح ، قصب السكر ، الحمضيات والبقوليات ، فضلا عن التنوع الحيوي في مجال الصيد.– توضح الخريطة 11 –امتداد هذا النهر على عدة دول في قارة أفريقيا ما يؤكد أهميته بالنسبة لكل منها .

على صعيد آخر تمنح قناة السويس ثقلا استراتيجيا لمصر ،فإلى جانب كونها تلعب دورا في انعاش حركة التجارة الدولية ♣تعد موردا أوليا ورئيسيا للنقد الأجنبي (أنظر الخريطة 12) ،تعتبر القناة أكبر مصدر للدخل القومي المصري بعد النفط والغاز ، والسياحة، فقد راوح مردودها ما بين 4 و 5 مليارات دولار خلال الأعوام 2007 و 2008 و 2009.

مع هذه الأهمية الاقتصادية تأتي أهميتها الأمنية والاستراتيجية ،بحيث يرتبط أمن مصر ولحد بعيد بأمن البحر الأحمر والدول الواقعة على ضفتيه أي كل من دول الجزيرة العربية، السعودية واليمن أيضا ،والدول الافريقية (السودان،الصومال،أريتيريا) بامتداد باب المندب داخل الخليج العربي وربطه للبحر

---

[1] مراد الشوابكة ،"ما أهمية موقع مصر الجغرافي"، (2020/06/25)، نقلا عن :
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7

[2] عدي جوني،" أهمية مصر الجيواستراتيجية"، (2020/06/25)، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/11/

[3] عمر كامل حسن ، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس** ، (دمشق:دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2008)، ص 122.

♦ يزيد طول النهر على 6600 كلم مربع ، تبلغ مساحة الحوض حوالي 3.5 مليون كلم مربع ،يمر عبر 10 دول تسمى بدول حوض النيل وهي : مصر ،كينيا ،رواندا ،الكونغو ،تنزانيا ،السودان ،جنوب السودان ،بوروندي وإيريتيريا كمراقب .

♣ تشير بعض التقارير إلى مرور حوالي 1200 و1500 وأحيانًا 1800 سفينة شهريًا، ما يدل على الدور الكبير الذي تضطلع به القناة في حركة التجارة العالمية والنقل البحري (10 إلى 15% من حجم النقل التجاري البحري)، من الشرق إلى الغرب وبالعكس، وبخاصة ناقلات النفط المتوجّهة من الخليج إلى أوروبا أو إلى أميركا، فهي توفِّر على هذه السفن آلاف الكيلومترات وعشرات الأيام من رحلاتها حول رأس الرجاء الصالح، ما يعني توفير ملايين الدولارات على الشركات الناقلة والمستهلكين في العالم.

الأحمر بالبحر العربي والمحيط الهندي ، ومن جهة أخرى بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من خلال الارتباطات بين كلا الدولتين في المنطقة .كذلك فإن أمن مصر والقناة له علاقة بأمن البحر الأبيض المتوسط وحتى مضيق بل طارق ، مما يعني ارتباط القناة بالحركة السياسية والاقتصادية والتجارية في العالم ككل باعتبارها معبر أسرع، أقصر وأقل تكلفة ما بين الشرق والغرب ،ومختلف مصادر الطاقة والأسواق الاستهلاكية .[1]

الخريطة (11): امتداد حوض نهر النيل

المصدر : "

http://www.moqatel.com/openshare/maps2/GgrphGalle/document183565.htm

[1] أحمد علو، "قناة السويس بين الجيواكونومي والجويستراتيجي"، ***مجلة الجيش*** ، العدد 309، آذار 2011، ص ص 51-55.

الخريطة (12): طبيعة قناة السويس

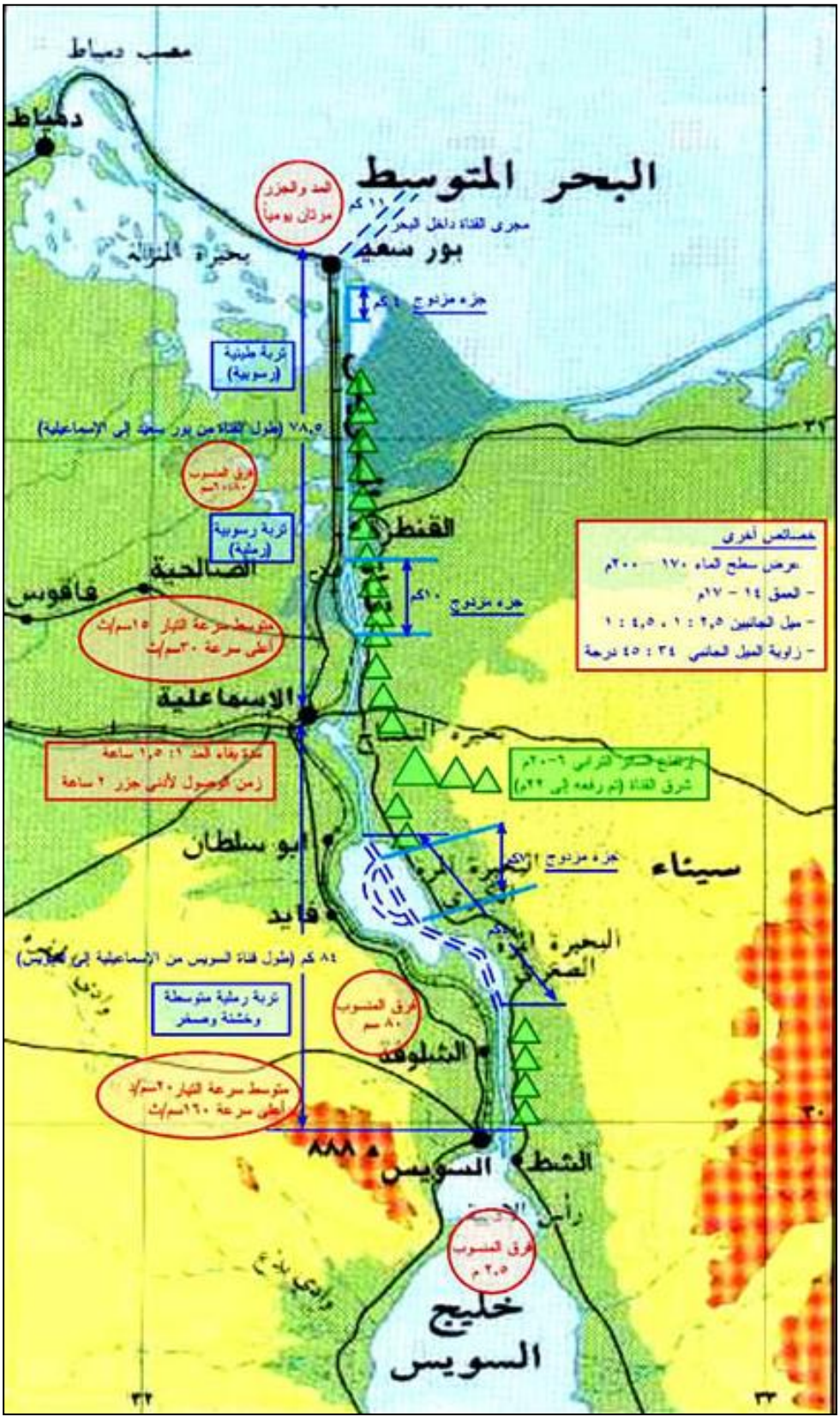

المصدر : "

http://www.moqatel.com/openshare/maps2/AskriaGall/document171512.

ذلك وتحتوي مصر على مخزون مهم من الموارد الطبيعية التي تزيد من أهمية موقعها نذكر منها[1]:

–النفط والغاز الطبيعي: تمثل الأسواق التركية الوجهة الأساسية للتصدير،و تستقطب من احتياطاتها النفطية كميةً ضخمةً من العائدات السنوية الناتجة عن الأرباح المستحقة من التصدير، وقد تمّ افتتاح حقول النفط في قاع البحر الأبيض المتوسط، مما ساعد على إحياء نشاطات تصدير النفط في مصر، بحيث بلغ الاحتياطي النفطي السابق حوالي 3.7 مليون برميل المعدل♦.

– المعادن والموارد الطبيعية الأخرى: من بينها الحديد، الفوسفات، المنغنيز، والحجر الجيري، والجبس، والأسبستوس، والزنك.

وإلى جانب ذلك اشتهرت مصر بانتاج مادتين أساسييتين وهما العسل والورق ، فمنذ العصور القديمة عمد المصرون إلى تربية النحل من أجل انتاج العسل والشمع ،واستخدم كثيرا لأغراض طبية أو كهدايا تقدم للآلهة ، كما اشتهروا بريادتهم في صناعة الأوراق من ورق البردي والتي يحقق تصديرها أرباحا هائلة.

من خلال ما سبق طرحه ننوه إلى أن الموقع الجغرافي لمصر الذي ساهم في تشكيل تاريخ الدولة الحديث وحدد أدوارها منذ العصور القديمة (التحكم في طرق التجارة والمواصلات العالمية ، الثروة والموارد ،الهجرات ،الاستعمار، الاختلاط والتجانس الثقافي بين الشعوب ...) قد مر بمراحل مزجت بين الضعف والقوة استنادا إلى أهميته خاصة من الناحية الاستراتيجية والتجارية ، وهي ستة اصطلح عليها بما يلي : النشأة، النضج ، الدور الاحتكاري ، الانتكاس، دور قوة الضبط المكاني ، دور المشاركة التنافسية ، التفوات بين هذه المراحل مرده نمو حركة التجارة ومواجهة تحديات النقل خاصة بوجود طرق أخرى كرأس الرجاء الصالح و نقل البترول عبر الأنانيب [2].

كما تؤكد المعطيات الجيوستراتيجية السابقة على الدور الذي لعبته ومازلت تلعبه مصر في الصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد توقيع معاهدة السلام ، وسنأتي على توضيح ذلك في نقاط لاحقة.

أما فيما يتعلق بالمقومات البشرية نجد أن الشعب المصري ذو أصول إفريقية طبعتها الهجرات الوافدة عبر البحر الأحمر والمتوسط والتي كانت في معظمها حملات وغزوات ، والملاحظ على التكوينات البشرية أن مصر ليست فيها أقليات بالمعنى الجيوسياسي أي أن المجموعات المختلفة لم تطرح مشكلات

---

[1] "Egypt Natural Resources", (25/06/2020),sur : ***https://www.mapsofworld.com/egypt/natural-resources/***

♦ تمثل محافظة البحر الأحمر المصدر الرئيسي لانتاج مصر من البترول والغاز ، وتقدم ما نسبته 75% من النفط المنتج محليا، وسط تقارير علمية جيولوجية تؤكد وجود مكامن ضخمة من الغاز بالمياه الإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط حيث أكد تقرير حكومي أن مصر حققت خلال العام المالي 2010/2009 أعلى معدل لاحتياطي البترول والغاز الطبيعي بواقع 18.3 مليار برميل مكافئ أي بزيادة وقدرها سبعة مليارات برميل عن المعدل المسجل قبل عشر سنوات، وكانت هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية قد أصدرت تقريرا حول احتياطيات من الغاز والبترول والمكثفات داخل المياه الدولية لمصر بالبحر المتوسط، تبلغ نحو 223 تريليون قدم مكعب من الغاز وثمانية مليارات برميل من البترول والمكثفات، لافتاً إلى أن منطقتي المياه الدولية لمصر وخليج المكسيك تعتبران من أكبر مناطق احتياطي الغاز بالعالم.

[2] للمزيد راجع : فتحي ،***مرجع سابق*** ، ص ص 5–9.

إثنية بارزة في تاريخ الدولة وصلت لدرجة الصراع على غرار ذلك الذي تميزت به دول عربية أخرى ،وفي المقابل يوجد تنوع طفيف في الجماعات الدينية ، بحيث يمثل المسيحيون في مصر ثاني طائفة دينية بعد المسلمين، غير أنهم لا يستحوذون على نطاق جغرافي خاص بهم كما هو الحال في لبنان مثلا أو جنوب السودان[1] .

ثانيا : الدولة في مصر : مراجعة تاريخية

تعد مصر من أقدم الدول في التاريخ التي حملت المعنى القانوني ،بحيث وجدت بحدودها الجغرافية وعاش على أرضها شعوب عدة ، كما كانت لها حكومات دون انقطاع منذ أكثر من خمسة آلاف عام وفي أي من حقب تاريخها.[2]

تعرف مصر بأنها الدولة المحصنة وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي تتخلله البحاري والصحاري كحدود طبيعية منيعة،لذلك وعلى مدار التاريخ الطويل تعرضت مصر للعديد من الحملات الخارجية ، سواء تلك التي دامت سنوات قليلة كالحملات الآشورية والفارسية ،الحملات الصليبية والفرنسية ،أو تلك التي طالت مدتها كغزو الهكسوس والحكم الروماني والبيزنطي وحتى الاحتلال البريطاني [3].

تاريخ مصر يتضمن ثلاث فترات تاريخية كبرى : مصر القديمة ،مصر العصور الوسطى،ومصر الحديثة المعاصرة [4]. قبل الخوض في تحديد ملامح الدولة وخصائص النظام السياسي خلال الحكم الجمهوري قبيل ثورة يناير 2011 سنكتفي بالإشارة إلى بعض المحطات التاريخية التي علمت تاريخ مصر وذلك لأن الحديث عنها يتطلب الغوص في العديد من المعطيات باعتبارها تميل لمواضيع متعمقة ومتخصصة وهو ما لا يتلاءم وطبيعة دراستنا.

إن الوجود البشري على أرض مصر كان منذ ما يقارب المليون سنة بهجرات من شرق إفريقيا وآسيا الغربية ،وبدأة الحياة فيها بعصور ما قبل التاريخ أو ما يسميه المؤرخون بالحقبة الفرعونية التي تشمل مرحلة واسعة من حياة وحضارة الإنسان تمتد فيما بين 3200 قبل الميلاد حتى دخول الاسكندر الأكبر في 323 قبل الميلاد عرفت خلالها مصر 30 أسرة حاكمة وأنجازات سياسية وحضارية مبهرة وهي بدورها تقسم إلى مراحل ثلاث :العصر الحجري القديم،العصر الحجري الوسيط والعصر الحجري الحديث [5].

عرفت الدولة خلال هذه الفترة علاقة متذبذبة ومضطربة بين الشعب والحكام وانتشرت حالات الفوضى والثورات الاجتماعية حتى بين المتنازعين عن الحكم لتسقط مصر أمام أول قوة مستعمرة تمثلت

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، "مصر ..ملامح دولة صنعت التاريخ"، (2020/06/26)، نقلا عن : ***https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118710416414323.html***

[2] ناصر الأنصاري ، ***المجمل في تاريخ مصر :النظم السياسية والإدارية***، (بيروت:دار الشروق، ط2 ، 1997)، ص 5

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص 10.

[4] معتمد عبد الحميد، ***مرجع سابق.***

[5] للمزيد راجع : سمير أديب ، ***تاريخ وحضارة مصر القديمة*** ، (الاسكندرية،ط1 ،1997)، ص ص 9-41.

في قبائل الهكسوس * ،هذا الغزو الذي دفع بمصر لتبني عقيدية عسكرية استرايتيجة أدت إلى تأسيس امبراطورية استمرت خمسة قرون وضمت مناطق استراتيجية ضمن الضفة الغربية لكل من الفرات سوريا لبنان،فلسطين ،النوبة ،شمال السودان،ليبيا وبعض الحملات البحرية في اليمن والصومال وإيريتيريا ،غير أن هذه الامبراطورية لم تسلم من نكبات وتمرد للأقاليم وانتشار الفساد والضعف الاقتصادي لتسقط توالا تحت وطأة الاحتلال الآشوري فالفارسي ،وبعد ثلاثة قرون لحكم البطالمة انتهت مصر لعصر جديد من الاحتلال الروماني فالبيزنطي في حملة من الاستعمار الأجنبي المتتالي حتى القرن السابع ميلادي [1].

تم فتح مصر على يد الصحابي 'عمرو بن العاص' فى عهد أمير المؤمنين 'عمر بن الخطاب' ، وبذلك دخلت مصر مرحلة هامة من مراحل التاريخ السياسى اضطلعت خلالها بدور مهم عبر مراحل التاريخ الإسلامى التى امتدت عبر عدة دول وامبراطوريات بدءاً بالدولة الأموية، ثم الدولة العباسية فالإخشيدية فالدولة الفاطمية ثم الدولة الأيوبية، ثم عصر المماليك وأخيراً الإمبراطورية العثمانية التى كانت مصر إحدى ولاياتها لنحو ثلاثمائة عام،ليكتسح بعدها جيش نابليون شواطئ مصر ووواديها[2].

بعد مرور ثلاث سنوات على الحملة الفرنسية كانت مصر تخضع لتجاذب ثلاث قوى مختلفة المصالح كانت تتنازع على السلطة والعودة لحكم مصر : الأولى هي الدولة العثمانية ،الثانية هي انجلترا والأخيرة تتمثل في المماليك وهو ما دفع إلى استنفار قومي شعبي نتج عنه تفويض وانتخاب الحاكم الألباني الأصل'محمد علي' ، وضع أسس حكمه بهيمنة أسرية غير أن النظام السياسي قد عرف بداية تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي كما كان الجيش المصري في تلك المرحلة قد وصل إلى أوج قوته فانتصر على جبهات عدة في كل من اليونان والأناضول ، شبه الجزيرة العربية والسودان أيضا ، أمام هذا التفوق العسكري رأت بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية تهديدا لمصالحها وهو ما دفع بها لتوقيع معاهدة لندن (جمعت انجلترا،بروسيا،روسيا النمسا والدولة العثمانية)،وحسب مبدأ وراثة العرش الذي نصت عليه هذه المعاهدة تولى الحكم في مصر ابناء وأحفاد 'محمد علي' وصولا إلى 'الخديو توفيق ' الذي اندلعت في عهده "الثورة العرابية" *التي انتهت باحتلال الانجليز لمصر في 1882[1].

---

* كملة هيك تعني ملك أما كلمة سوس فتعني راعي أي ملوك الرعاة وهم خليط من عدة شعوب وقبائل مهاجرة ممن أتو من آسيا منهم العنصر السامي والحوري وكلاهمها من أصل هندو أوروبي .

[1] معتمد عبد الحميد ، ***مرجع سابق.***

[2] للمزيد راجع : "الفتح الإسلامي لمصر وبداية الحقبة الإسلامية"، (2020/06/26)، نقلا عن ***https://www.sis.gov.eg/Story/2267:***

* في حين سماها البعض بالانقلاب سميت بالثورة وكانت بقيادة أحمد عرابي جاءة أول وقائعها من خلال حادثة قصر النيل أين عبر بعض ضباط الجيش عن تعيين ضباط آخرين من أصل جركسي في مناصب قيادية ، وثاني الوقائع هي واقعة ميدان عابدين اين طالب احمد العرابي والجيش باسقاط الوزارة وتشكيل مجلس نواب ، بعد مماطلة من الخديو توفيق قبل بالمطالب و أقر بانشاء نظارة الجهادية 'الوزارة' ،رفض الفرنسيون والانجليز ذلك منتهزين الخلاف بينها وبين الخديو ،

1. مصر قبل حكم مبارك : الانتقال من الملكية إلى الجمهورية .

تميزت مؤسسات الحكم المصرية بتطورات كثيرة خاصة منذ انجلاء الانتداب البريطاني ،إلا أن الملامح العامة التي ميزت النظام السياسي والدولة لم تخرج عن قالب معين استمر حتى ثورة يناير 2011 وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي .

خضعت مصر لحكم ملكي لأسرة 'محمد علي باشا'منذ 1805 إلى غاية الاحتلال الانجليزي في 1882 لتدخل الدولة القرن العشرين بأحداث بارزة أهمها ثورة 1919 وثورة الضباط الأحرار 1952 أين تم الإعلان عن قيام الجمهورية المصرية بقيادة 'جمال عبد الناصر' ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا 1958 حتى الانفصال في 1961 وتولي 'أنور السادات' سدة الحكم ليخلفه بعد اغتياله 'محمد حسني مبارك' في 1981 ، شهدت خلال هذه الفترة مخاضا عسيرا وتحديات تجلت في محطات عدة من بينها حروب 1956، 1967، ،1973في مواجهة القوى الأجنبية و الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وسيناء . وكغيرها من الدول العربية ، السودان على سبيل المثال كما سبق وأشرنا في الفصل السابق ، عرفت الحياة السياسية في مصر سلسلة من الانقلابات الدستورية والانقلابات العسكرية التي سمحت بتفوق المؤسسات العسكرية على المؤسسات المدنية والانفراد بالسلطة وهو ما انعكس على توجهات الدولة وعملية البناء حتى بعد ثورة يناير 2011 ،وأصبح من أبرز التحديات التي تواجهها.

- **المرحلة الأولى للتعددية السياسية 1919 /1952**

كان للظروف السياسية و الاقتصادية والموقع الجغرافي لمصر دور كبير في دفع التغلغل الانجليزي في الأراضي المصرية ،فعمدت السياسية البريطانية منذ 1882 لفرض قبضتها على الحكام المصرين ، الأمر الذي دفع بهؤلاء للتوحد في صفوف اللجان وقادة الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال وإعلان الثورة ليكون من بين نتائجها إعلان الحكومة البريطانية إنهاء الحماية على مصر والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وذلك في إطار مجموعة من التحفظات جعلت المجال مفتوحا لاستمرار التدخل البريطاني في مصر من بينها التنازلات الاقتصادية وتسهيلات الحرب على الأراضي المصرية وفي الموانىء أيضا[2].

كما كان من أهم انجازات الثورة إعلان 28 فيفري 1922 الذي تمخض عنه إصدار دستور 1923 ، غير أن هذا الأخير بالرغم من أنه غير حالة الدولة المصرية من دولة تابعة إلى دولة مستقلة فقد عرف ثغرات عدة بحيث أنتج نظاما سياسيا جديدا منح صلاحيات واسعة للملك ،وبرز الصراع بين

لتأتي ثالث الوقائع وهي مذبحة الاسكندرية لينتهي الخديو بقرار الغاء الجيش واعتبار العرابي عاصيا ليستسلم للانجليز في آخر المعارك في سبتمبر 1882.

[1] للمزيد راجع : الأنصاري ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 215-223.

[2] للمزيد راجع :ماجد سلمان حسين ،"دور السياسة البريطانية في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر (دراسة في ضوء الوثائق البريطانية)، ***مجلة دراسات تاريخية*** ، العدد 17، كانون الأول 2014، ص ص 283-352.

ثلاث قوى أساسية ألا وهي تيار الحركة الوطنية الذي استقطب الجماهير الشعبية ،القصر الذي رفض القيود التي وضعت على الحكم المطلق وأخيرا التدخل الانجليزي [1].

وأمام هذا الوضع السياسي المضطرب واجهت مصر تحديات اجتماعية واقتصادية أخرى خاصة بعد الكساد الاقتصادي بين 1932/1929، وما أدت إليه انعكاسات الحرب العالمية الثانية ، ضف إلى ذلك هزيمة الجيش المصري في حرب 1948 لتطرح بيئة مناسبة أقدمت ضمنها بعض التنظيمات السرية للانقلاب في يوليو 1952.

وعموما أهم ما ميز هذه الفترة سيطرة الحكومة على توجيه الحياة السياسية وهو ما انعكس على دور وطبيعة الأحزاب السياسية التي كان معظمها يقوم على أساس الولاءات الشخصية بحيث كانت القيادة السياسية تسعى لخدمة طبقة معينة من ضمنها الحصول على التأييد الجماهيري، بل ويمكننا القول أنها كانت تعددية شكلية غير متوازنة .

- **مرحلة 1952 /1981**

أهم ما طبع هذه المرحلة هو سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم ،فمنذ حصول مصر على الاستقلال القانوني استلم الجيش زمام الأمور والسلطة ،فمع إنشاء دستور 1923 حصلت تطورات عدة استنزفت شرعية النظام ما دفع بحركة الضباط الأحرار التي تحولت إلى ثورة أيدها الشعب المصري لقيادة انقلاب على الملك 'فاروق الأول' في 23 يوليو 1952 بقيادة اللواء ' محمد نجيب' الذي انتخبه مجلس الضباط فيما بعد أول رئيس للجمهورية المصرية في 18 يونيو 1953، ليصبح المجلس بذلك موجها للحياة الدستورية والسياسية للدولة [2].

مرت الدولة خلال هذه الفترة بمرحلة انتقالية استمرت من 1953 إلى 1956 تم خلالها اصدار أول دستور يحكم الجمهورية برئاسة 'جمال عبد الناصر' ، وتميزت هذه المرحلة بالصراع الحاد بين القوى السياسية التقليدية ومجلس قيادة الثورة الذي جمع الضباط ممن قادوا حركة التغير، لينتهي هذا الصراع بانتصار أعضاء المجلس ،الأمر الذي دفع إلى تغلغل العسكريين ضمن النخب السياسية،فضلا عن أن دستور 1956 قد أسس لسمات النظام السياسي المصري بتبني النظام الرئاسي وإلغاء مجلس قيادة الثورة والتسلط على البرلمان لتقع السلطة التنفيذية في يد الرئيس وعدد من الوزراء وبذلك كرست السلطة التنفيذية مفاهيم المركزية وتحكمت في الحياة السياسية بنقل النظام السياسي من مرحلة التعددية الأولى 1952/1923 إلى مرحلة التنظيم السياسي الواحد[3] .

---

[1] علي الدين هلال ،***تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005***،(مصر :مركز البحوث والدراسات السياسية ،2006) ، ص 88.

[2] علي الدين هلال وآخرون،**الصراع من أجل نظام سياسي جديد:مصر بعد الثورة**،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،ط1، 2013)، ص 26.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص 27 .

عرفت مصر برئاسة'جمال عبد الناصر' الذي اكتسب من خلال شخصيته الكاريزماتية تأييد شعبي وعربي عدة أحداث أهمها تأميم أسهم قناة السويس، العدوان الثلاثي على مصر واحتلال شبه جزير سيناء ، مشروع الجمهورية العربية المتحدة الذي أجهض في 1961 ،الإعلان الدستوري في 1962 الذي تمخض عنه الدستور المؤقت في 1964 تأسيسا لانهاج النهج الاشتراكي وإلغاء مجلس الرئاسة ، العدوان الإسرائيلي على مصر في 1967.

باستلام 'محمد أنور السادات ' الرئاسة بعد وفاة 'جمال عبد الناصر' في 1970 برزت بعض ملامح التغيير في النظام السياسي المصري ،مع صدور دستور 1971 عاد الصراع ليطفو من جديد بين المعارضة والنخب الحاكمة مما قاد إلى انتشار حالة استقطاب سياسي واجتماعي حاد [1]، وكان من أبرز معالم الترتيبات الجديدة تغيير التنظيم السياسي القائم على الحزب الواحد خاصة بعد حرب أكتوبر 1973، بحيث تم تبني عدة تنظيمات كأحزاب سياسية وكان هذا الاجراء بمثابة إعادة بعث لمضامين التعددية السياسية في دستور 1923 بتعددية سياسية في نطاق محدود يوجهها حزب الحكومة وسيطرته على البرلمان .

هذا وتبلورت العديد من الأزمات خلال فترة 1981/1976 كان مردها الصراع بين تيارين رئيسيين اختلافا في التفكير والسلوك وأيضا الممارسات فظهر ذلك بشل جلي وواضح على عدة مجالات من بينها أزمة المشاركة السياسية ودور المعارضة ، أزمة المؤسسات والهياكل السياسية ،اهتزاز شرعية القوى التي تشكل البنية الاجتماعية ، مما دفع إلى انفجار أزمة ايديولوجية،وأصبح النظام غير قادر على استيعاب حدة المواجهة مع بعض التنظيمات الرافضة لشرعية النظام القائم والتي كانت ترفع الشعارات الدينية [2].

على ضوء ما سبق يمكننا أن نلحظ بأن هذه الفترة التي سماها الباحثون بالجمهورية الأولى قد تميزت وإلى جانب دور المؤسسة العسكرية وهيمنة السلطلة التنفيذية على باقي سلطات الدولة بعدم استقرار فيما يتعلق بالترتيبات المؤسساتية ، بحيث كانت هناك جملة وسلسلة من التعديلات المتكررة فيما يخص النظم الدستورية (سقوط الدستور ،الانقلاب الدستوري ،الإعلان الدستوري، الدستور المؤقت،الدستور الدائم ..) وهو ما انعكس على طبيعة النظم القانونية والمؤسسات الحاكمة وبالتالي توجهات الدولة الداخلية والخارجية سواء تعلق الأمر بالمرحلة الثورية –مرحلة التنظيم السياسي الواحد– 1976/1952 أو مرحلة الانتقال إلى التعددية السياسية 1981/1977.

2. فترة حكم مبارك 1981–2011

اعتلى 'حسني مبارك' مقاليد الحكم في 14 أكتوبر 1988 بعد ترشيحه للاستفتاء من طرف مجلس الشعب ، وهو من كان نائبا للسادات وقائدا للعمليات الجوية في حرب أكتوبر، ومما مميز حكم مبارك خاصة في بدايته كونه مزج بين التوجهات العامة للنظام السياسي في مرحلة كل من 'جمال عبد الناصر'

[1] هلال وآخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص 70.

[2] هلال ،(تطور..)، ***مرجع سابق*** ، ص ص 198–207.

و'أنور السادات' ليأخذ بذلك طابع الاستمرار ، إلا أنه أدخل ملامح جديدة على الحياة السياسية في مصر (السلطة التشريعية "مجلس الشعب ومجلس الشورى"،دور السلطة القضائية في إنشاء الأحزاب السياسية وإقرار الحريات العامة وأيضا الإشراف على الانتخابات ، جماعات المصالح والمجتمع المدني وكذلك المنظمات غير الحكومية ...) كانت تتماشى بالخصوص مع التحولات التي ظهرت في النظام الدولي[1]،غير أنها لم تكن سوى مجرد تغييرات شكلية ،لم تغير في جوهر وطابع نظام الحكم وبالتالي أدت إلى تدهور شرعيته .

وفي حين اكتسب نظام 'جمال عبد الناصر' شرعية ثورية في مواجهة الاحتلال الانجليزي والحكم الملكي ،وسعى'أنور السادات' لكسب شرعية من خلال بعث العدالة الاجتماعية ومعاهدات السلام في مواجهة إسرائيل ،فإن نظام مبارك سعى لكسب الشرعية بنشر مفاهيم الاستقرار ،الإصلاح،التغيير والديمقراطية لكن تلك الإجراءات السياسية والقانونية والأمنية وسياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي كانت مجرد شرعية دستورية أدت إلى تعزيز سيطرة النخبة الحاكمة بعيدا ،عن أسلوب العنف والاستبداد– في السنوات الأولى– وإنما باستراتيجية احتواء وتهدئة الأزمات دون أن تمتد لتحقيق الديمقراطية خاصة في علاقة الدولة بالمجتمع.

من خلال الاطلاع على مجمل الاصلاحات والصلاحيات التي منحت للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في النظام المصري بعد 1981 يمكننا أن نبرز أهم ملامح وسمات هذا النظام على النحو التالي:

- سيطرة الرئيس دستوريا وعمليا على عمل المؤسسات السياسية مما يؤثر على استقلاليتها وفاعلية دورها السياسي ، وهو ما نلمحه خاصة في توسيع صلاحياته الاستثنائية ، أين تم وضع مسارات قضائية متعددة في التعديلات الدستورية،وخلق أطر تنفيذية وتشريعية استثنائية جعلت الرئيس ينفرد بالحكم، وبالتالي غياب مبدأ التداول السلمي على السلطة .
- التعددية الحزبية لا تعدو أن تكون تعددية شكلية وذلك بسبب خضوع الأحزاب للجنة شؤون الأحزاب التي يميزها التحيز لخدمة الطبقة الحاكمة والترويج لمشاريعها [2]،فضلا عن ضعفها التنظيمي وغياب التمايز بين برامجها ، إلى جانب تمركز سلطة اتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الأحزاب التي بدورها تأتي بشكل أحزاب صغيرة تخضع للحزب الوطني الديمقراطي [3].

---

[1] للمزيد راجع : هلال ،(تطور..)، ***مرجع سابق*** ، ص ص 210–290.

[2] عبد ربه، "التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 كانونا الثاني/يناير" ، ***في الثورة المصرية الدوافع والاتجهات والتحديات*** ، تحرير محمود عبد الفضيل، (بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ،ط1، 2012)، ص ص 192،193.

[3] فاتن محمد رزاق ،"التعددية السياسية في مصر بعد 1981"، ***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 121–141.

- بالرغم من حالة التحرر النسبي التي شهدها الإعلام إلا أنه كان يخضع لتوجهات الحكومة المصرية ،فهذه الأخيرة كانت تمتلك الحصيلة الأكبر في الصعف اليومية على سبيل المثال ويعنى رئيس الجمهورية بتعين رؤساء التحرير ،أما الخاصة منها والأجنبية منها فكانت تخضع للرقابة الصارمة والحال نفسه فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني فمساحة الفسحة التي تمتعت بها كانت محدودة باجراءات قانونية واللجوء للقوة لمواجهتها أو حتى استخدام تنظيمات أخرى لاحتوائها كجمعيات رجال الأعمال والتنظيمات النقابية [1].
- تم دمج القوات المسلحة ضمن نظام الحكم مما أدى إلى تغلغلها في الحياة المدنية وأصبحت المؤسسة العسكرية تسيطر على الاقتصاد والسياسية ،ليتحول النظام السياسي إلى هيكل يقوم على النفوذ والمحسوبية حتى أن البعض كان يرى فيها دولة داخل دولة ،و مثل هذا الإجراء والامتيازات التي منحها 'حسني مبارك' للمؤسسة العسكرية قد جاء لضمان ولاء الجيش وخضوعه لسياساته الداخلية والخارجية[2].

لقد أسس 'حسني مبارك' لنظام سلطوي من خلال تبنيه لمشروع التوريث وبروز دور ابنه'جمال مبارك' على الساحة وحرصه أيضا على الحصول على دعم رجال الأعمال كموالين له– وهو ما نلحظه منذ انتخابات 1995 أين اكتسح هؤلاء المناصب في مجلس الشعب على سبيل المثال– مما أدى إلى تشكيل طبقة حكم احتكارية ، فأتى ذلك من بين التراكمات التي ولدت الانفجار الشعبي في يناير 2011 ومهدت لسقوط النظام .

- **الفرع الثاني : خلفيات ثورة 25 يناير : المسار والأسباب**

في ظل تراجع مستوى آداء الحكومة المصرية وتردي أحوال المجتمع وانتشار الفساد والتخلف وانتهاك الحقوق انفجرت مشاعر الاحباط في أواسط الشعب المصري مما دفع إلى تشكيل حركات وتنظيمات احتجاجية تعبيرا عن رفضها للوضع الذي آلت إليه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مستويات تنذر بالخطر، لتتصدر مصر بذلك قائمة الدول الآيلة للفشل ، والتي يحكمها نظام سياسي هو أقرب لنموذج النظم شبه التسلطية كونه مزج بين عناصر الديمقراطية –المقلدة والمقيدة– وعناصر التسلطية[3].

---

[1] أماني صالح دياب العرعير ، ***الانتخابات والتحول الديمقراطي : دراسة مقارنة بين النموذجين التونس والمصري 2016/2011*** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الأزهر غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2017)، ص 80.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 90.

[3] سعد عبد القادر حميد ،"الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر "، ***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 1167–1202.

إن شرارة الثورة التي انطلقت في 25 يناير تحت مسمى ثورة اللوتس أو الثورة البيضاء أو كما أسماها البعض في وسائل الإعلام ثورة ال 18 يوم، لم تكن وليدة تلك اللحظة بل كانت هناك موجة من الاحتجاجات التي انتشرت في السنوات الأخيرة منذ 2005 ،غير أنها لم تكن احتجاجات عامة أو لنقل شعبية أو شاملة بل كانت مجرد احتجاجات فئوية قامت بها حركات وطنية وكانت مطالبها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى لتتحول تدريجيا إلى مطالب سياسية تنادي بالتحول الديمقراطي وإسقاط نظام'حسني مبارك' .

لقد كان للثورة التونسية أثر كبير في دفع الشعب المصري لحالة الاستنفار والغضب ، وأصبح نموذج'محمد البوعزيزي' نسخة للتكرار بحذافيره حتى أن بعض المصريين حاولوا إضرام النار في أنفسهم لدفع الآخرين للخروج للشارع والسير على نفس الخط التونسي ،وتزامن ذلك مع الحشد الإعلامي لدفعهم أيضا للخروج في مظاهرات ليتوافق نفس التاريخ مع عيد الشرطة ، وقد اجتمعت عدة فواعل في تحديد هذا اليوم كان من ضمنها تنظيمات المعارضة وحركات شبابية و مجموعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي *.

انطلق الآلاف من المواطنين في القاهرة إلى ميدان التحرير في يوم الغضب في مواجهة مع قوات الأمن المركزي التي تتولى مكافحة الشغب ،بعد فترة من الهدوء ومن أجل تفريق جماعات المتظاهرين استخدمت القوات الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه وفي نفس الوقت اندلعت المظاهرات في السويس والاسكندرية ومدن أخرى لتكون حصيلة اليوم الأول سقوط ما لا يقل عن 3 أشخاص قتلى وألقي القبض على أكثر من 50 متظاهر، واستمرت المظاهرات لتعم أرجاء البلاد واستمر كذلك الصدام واطلاق النار لتنفجر المظاهرات في يوم 8 يناير "جمعة الغضب" التي خلفت مئات الجرحى والقتلى فانتشرت أعمال القمع والعنف ،وأقدم المتظاهرون على إضرام النار في الكثير من المباني الرسمية وحتى في السجون وتم شتكيل ما عرف باللجان الشعبية تصديا لحماية ممتلكات الأهالي من اللصوص ، في حين أعلن حظر التجول في القاهرة والسويس والاسكندرية وتم قطع خدمات الهاتف والانترنت وتواصلت المواجهات أياما متتالية مع وجود حملات مضادة مؤيدة للنظام ،إلا أن خطابات الرئيس والهبات المالية التي أعلن عن منحها و إطلاق سراح المعتقلين ، استقالة بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي وغيرها من الإجراءات لم تكن كفيلة باخمادها ، وتخللت طوال هذه الفترة أحداث بارزة من بينها "المسيرة المليونية" في 1 فيفري أين أعلن الرئيس عدم ترشحه لولاية أخرى واعدا بإجراء اصلاحات جديدة ،"الإضراب العام" في

* إلى جانب دور حركات المعارضة في دفع أبناء المحافظات للخروج والاحتجاج ضد سوء الأوضاع مثل حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية برز دور مواقع التواصل الاجتماعي أيضا وكانت البداية مع قناة تدعى أسماء ذات 17 عاما والتي قامت بانشاء حملة على الفيس بوك في 2009 تطالب بتشكيل مظاهرات لخلع الرئيس حسني مبارك ،وبعد حادثة خالد سعيد الذي توفي ضربا على يد الشرطة في 2010 قام الناشط السياسي عبد الرحمان منصور بانشاء صفحة أيضا على الفيس ببوك تحمل عنوان كلنا خالد سعيد ودعى فيها لمواجهة سوء المعاملة من الشرطة وضرورة اسقاط النظام

9 فيفري ... لتنتهي الأحداث بعد "الجمعة الأخيرة" في 11 فيفري بتنحي الرئيس 'حسني مبارك' عن منصب الحكم وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسير وإدارة مصر[1].

إذا ، جاءت ثورة يناير حصادا لمجموعة تراكمات وأوضاع ومؤشرات دلت على وجود اضطراب وعدم استقرار داخل الدولة وفي علاقتها بالمجتمع ، أمام مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية السياسية منها والاقتصادية التي انعكست على الجانب الاجتماعي ،فضلا عن الدوافع الخارجية انفجرت ثورة ميدان التحرير .

1. العوامل الداخلية

- طبيعة النظام السياسي وأداء الحكومة : أمام تضخم دور رئيس الجمهورية (التعديلات الدستورية 2005و 2007) انحسر دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني،ما زاد من ضعف المشاركة السياسية ،فغاب النمط المؤسسي في صنع واتخاذ القرار وبدلا منه تم التركيز على شخصنة القرار ،ضف إلى ذلك الأزمات التي تعاني منها تلك التنظيمات بمختلف أشكالها والتي لا ترجع إلى وجود خلل دستوري وسياسي فقط في النظام وإنما خلل بنيوي داخلي يتعلق بإطارها الفكري وهيكلها التنظيمي والقيادي وآليات عملها وتوجهاتها أمام الجماهير المصرية[2] وقد سبق وأشرنا لذلك.
- تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من خلال انتشار الفقر والبطالة وغياب العدالة في توزيع الدخل والثروة وفرص العمل وتفشي التهميش (كانت الجامعات والصحف أو حتى المساجد ترفض طلبات التوظيف على أساس الميول السياسية مثلا) والاقصاء وتراجع مستوى التعليم والصحة : بالرغم من تسجيل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات المصرية إلا أن ذلك لم ينعكس على المستوى المعيشي للمصريين* ،وبسبب سوء التسيير وإهمال التنمية البشرية الشاملة تجلت الطبقية في المجتمع ،أين سيطرت الأقلية على الثروة من خلال رأسمالية احتكارية كان لرجال الأعمال والمستثمرين الدور البارزفيها .

---

[1] للمزيد راجع : المملكة المتحدة ، منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية ، ***وثيقة تتعلق بأعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير*** ، أيار 2011، ص ص 15-87.

[2] سداد مولود سبع ،"النظام السياسي المصري : دراسة تحليلية"، ***مجلة قضايا سياسية*** ،العدد 51، 2018، ص ص 207-229.

* أكثر من 40 % من الشعب المصري معدومين أي تحت خط الفقر ، وبالتالي فالمجتمع ينقسم إلى فئتين ليس بينهما طبقة وسطية ، أقلية تملك كل شيء وتمثل 20 % وطبقة أغلبية تمثل 80 % لا تملك أي شيىء ، وبلغت نسبة الأفراد العاملين من الطبقات الفقيرة المؤمنين اجتماعيا فقط 15 % في مقابل المؤمنين من الطبقات الأخرى بنسبة 56 % في حين بلغت النسبة 92% ممن يعانون من البطالة الذين كانوا من المتعلمين ، و50% منهم أعمارهم ما بين 20 و25 سنة .

- انتشار الفساد بكل أشكاله وفي كل جوانب الحياة : تفشي الفساد السياسي والإداري وأسلوب الرشوة في معظم الهيئات الحكومية * قد دفع بوضع هذا الملف على قائمة أولويات الحكومة في 2005[1] ،وقد كانت نتائج انتخابات مجلس الشعب التي حصل فيها الحزب الوطني على 97% من مقاعد المجلس مثالا بارزا على انتشار التزوير لأنها كانت تناقض تماما طموح المنتخبين ،وهيمنت عليها توجهات وزارة الداخلية من خلال جملة القوانين التي وضعت لإدارة العملية الانتخابية والإشراف على سيرها ،كان من ضمنها منع جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة ، ومما ساهم في ذلك دور السلطة التنفيذية والصلاحيات التي منحت لها للتدخل في عمل الأجهزة الرقابية مما منعها من تأدية مهامها في مواجهة قضايا الفساد وغض النظر عن التقارير التي كانت تؤكد ذلك [2].
- استخدام أساليب العنف والقوة وانتهاك حقوق الإنسان ،ويتجلى ذلك من خلال استمرار حالة الطوارىء وممارسات جهاز الشرطة القمعية (القبض،الحبس،القتل،التعذيب...) علنا أو ضمن مراكز الاحتجاز غير الموثقة وغيرالقانونية ، وكان المثال على ذلك حادثة الشاب خالد محمد سعيد وأيضا السيد بلال ، فبموجب قانون الطوارىء المعمول به منذ سنة 1967 توسعت سلطة الشرطة وتم فرض الرقابة وتعليق الحقوق الدستورية ،أين قيد القانون أي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات والتبرعات المالية غير المسجلة والتنظيمات غير المرخص بها ،ويصبح للحكومة الحق في احتجاز أي شخص بسبب أو بدونه لفترة زمنية غير معلومة ودون محاكمة ،واستمر العمل بهذا القانون بحجة الحفاظ على الأمن القومي ،واعتباره الرادع لامتداد سلطة الإخوان المسلمين [3].

2. العوامل الخارجية

فضلا عن تأثير الحراك السياسي التونسي الذي كان ملهما للشعوب العربية ككل لا الشعب المصري فقد ، من بين العوامل التي كانت مصدرا لانتشار عدم الرضى أواسط المجتمع المصري طبيعة السياسة الخارجية المصرية ،حيث أبدى المصريون استياءا واسعا من خطابات ومواقف الدولة المصرية التي كانت من أهم أسباب تراجع مكانتها الإقليمية والدولية ، وذلك من خلال قضايا عدة أبرزها ملف

---

* أشار تقرير المنظمة الدولية " منظمة الشفافية الدولية" في رصدها لأنواع الفساد في مصر 2010 إلى تقييم قدره 3.1 لدرجة الفساد بين رجال الأعمال ومحللي الدولية (بحيث تكون درجة 0 شديدة الفساد وصولا إلى درجة 10 نظيفة جدا) ،وكانت أهم الأنشطةالتي شهدت المخالفات الإدارية هي الأنشطة الحكومية من خلال مشتريات الحكومة التي أدت إلى تبديد المال العام وتحقيق المنفعة الشخصية، شراء الأصوات خلال الانتخابات ، الاستحواذ على مؤسسات وأراضي ملكيتها للدولة باسعار زهيدة من طرف المسؤولين .

[1] أحمد عبد التواب الخطيب ، محمود خليفة جودة ، ***الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي***،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017)،ص ص 89،90.

[2] علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟بحث في أحوال الدولة والمجتمع" ، ***في الثورة المصرية الدوافع والاتجهات والتحديات*** ، تحرير محمود عبد الفضيل، (بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ،ط1، 2012)، ص ص 35،36.

[3] طارق البشري، ***مصر بين العصيان والتفكك*** ، (القاهرة:دار الشروق، ط2، 2010) ،ص 98.

الصراع العربي الإسرائيلي ،وطبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية خاصة في شأن تصدير الغاز الطبيعي إليها ، حيث أبرمت الدولة أربعة عقود منذ 2004حتى 2030 يتم بموجبها تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل بأقل من سعره الحقيقي الذي وضع في السوق ،ولأن الانتاج المصري في تلك المرحلة لم يبلغ نصابه الذي يسمح بالتصدير –غياب الفائض– اعتبر الخبراء المصريون أن هذه العقود من شأنها أن تدخل مصر في أزمات عدة خاصة وأنها عقود تغيب عنها الشفافية ولا تعدو أن تكون مجاملة لإسرائيل ، ضف إلى ذلك الموقف الذي تبانه النظام من الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة ، والحرب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان في 2006 وفلسطين في 2008 و 2009 وقضية إغلاق معبر رفح الذي يربط شبه جير سيناء وقطاع غزة ،لتسقط بذلك شرعيته أمام الشعب المصري .

وفي ذات السياق جاءت تسريبات ويكيليكس عن الأمريكيين ونظرتهم للنظام المصري كدافع تسريع وتيرة الغضب الشعبي ضد النظام الذي بالرغم من الانتقادات التي وجهت له من طرف وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية فقد نال الدعم والمساعدات السنوية الضخمة من طرف الغرب والحليف الأمريكي ، بل واشتهرت حكومته بحملاتها المتشددة تجاه الإسلاميين ودعم الكيان الإسرائيلي[1].

- **الفرع الثالث : استراتيجيات إدارة المرحلة الانتقالية**

إثر تنحي'حسني مبارك' عن السلطة وتكليفه للقيادة العامة للقوات المسلحة بإدارة الدولة مؤقتا تم تعيين 'محمد حسين طنطاوي' كرئيسا للمجلس خلال المرحلة الانتقالية ،أين تم الإعلان عن تعطيل العمل بالدستور وتحديد مدة ستة أشهر لإدارة المجلس ، تنتهي المدة بانتخاب مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية ،كما يتولى المجلس العسكري تمثيل مصر داخليا وخارجيا وإصدار مراسم بقوانين خلال هذه المرحلة ،إلى جانب التزام الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق التي هي طرف فيها ، ضف إلى ذلك تولت حكومة الفريق 'أحمد محمد شفيق' العمل إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة[2].

أولا : المرحلة الانتقالية الأولى 2011-2013

انتقلت مصر من ثورة الشارع إلى المرحلة الانتقالية وفق مسار سياسي مرتبك، عادت فيه المؤسسة العسكرية للواجهة ،حيث استرجعت المؤسسة السلطة مباشرة بعد أكثر من نصف قرن من حكم ثلاث رؤساء جاؤوا من المؤسسة نفسها ،وبذلك ظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفاعل الأساسي في المعادلة السياسية ،والقوة الأهم ،غير أن دوره لم يقتصر على تمهيد مرحلة بناء دولة مصرية ديمقراطية، دولة القانون تبدأ بانتخابات حقيقية وتسلم السلطة للمدنيين كما كان يأمل المصريون وليس فقط منع مشروع التوريث وتغيير الرئيس ، بل كانت الاجراءات التي اتخذها المجلس توصف بالانفرادية ،ويتضح ذلك من خلال جملة من الأطر الدستورية والقانونية التي تم وضعها ،الأمر الذي ساعد على ذلك هو

[1] للمزيد راجع : ليلة، ***مرجع سابق*** ،ص ص 41-44.

[2] سداد مولود سبع ، "دور العالم الخارجي :دراسة في محددات ودوافع التغيير في مصر"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، المجلد 59 ،العدد59، 2017 ، ص ص 24-42.

قناعة أعضاء المجلس بأحقيتهم بالحكم ،خاصة وأن بعض السياسيين والمثقفين أيضا صرحوا علنا بأحقية بقاء المجلس العسكري في السلطة ،وأمام هذه المواقف شهدت مصر انقسام وتنافس حاد بين القوى السياسية [1].

مثل هذا الوضع أهم التحديات التي واجهت بناء الدولة في مرحلتها الأولى، وهو يرتبط ببناء الثقة بين مختلف المؤسسات ،بين الدولة والمجتمع ، من خلال معالجة الخلل في مبدأ الفصل بين السلطات ، وإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية ، ناهيك عن التحديات التي فرضت نفسها على الرأي العام المصري وواقع الدولة في حد ذاتها ، خاصة فيما يتعلق بتصفية مراكز القوة التقليدية التي ترتبط برموز النظام السابق عن طريق العدالة الانتقالية والعزل السياسي ، و التي لم نلمحها حقيقة في الوضع في مصر بحيث كانت هناك اجراءات ضيقة اقتصرت على الرئيس وعائلته وبعض القادة من الشرطة .

1. الترتيبات الدستورية والقانونية

- التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية

من أجل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية تم وضع خطة عمل قانونية تتضمن الاجراءات التالية :

- الإعلان الدستوري 30 مارس 2011: تم تعطيل العمل بدستور 1971، من خلال تعديلات دستورية مست إحدى عشر مادة تم الاستفتاء عليها كان من بينها تعديل فترة الرئاسة وشروط الترشح*(أنظر الملحق ب).
- قانون الأحزاب 28 مارس 2011:صدر عن المجلس كبديل لقانون الأحزاب الصادر في 1977ووفتح المجال لحرية تكوين الأحزاب السياسية على أن يتم الإخطار عنها بإشراف قضائي كامل على لجنة الأحزاب ولا يشترط موافقة مجلس الشورى كما كان معتمدا في السابق [2].
- قانون الانتخاب سبتمبر 2011 : حدد فيه إجراء الانتخابات وفقا لنظامي القوائم الحزبية والنظام الفردي* ،كما تضمن القانون ضرورة دمج العمال والفلاحين والنساء في القوائم الانتخابية.

---

[1] عبد الفتاح ماضي،"تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات" ، ***سياسات عربية*** ، العدد 18، يناير 2016، ص ص 18-40

* أثار هذا الاجراء جدلا واسعا بين تيارين ، الأول يضم جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري الذي رآر فيه خطوة ضرورية تهدف لنتقال السلطة وهو مجرد وثيقة مستقلة ولا تسمح الظروف بوضع دستور جديد، في حين أن التيار الثاني المعارض الذي ضم ائتلاف قوى الثورة ومجموعة أحزاب أخرى (الوفد،التجمع والناصري) أن أولى خطوات بناء المؤسسات يجب أن تكون إجيد دستور جديد قبل إجراء الانتخابات لأنه هو من يحدد دور اللجنة الانتخابية ، وفي حين رآي التيار الأول أن البرلمان هو من يحدد الجمعية التأسيسية التي تصوغ الدستور الجديد رآى المعارضون بأن هذا الاجراء سيمنح لحزب الأغلبية فرصة التحكم في العملية السياسية ككل مما يعيد الوضع لحالة الاستبداد.

[2] العرعير ، ***مرجع سابق*** ، ص 159.

* يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة

- الانتخابات البرلمانية

بلغ عدد الأحزاب التي خاضت الانتخابات على مقاعد البرلمان بمجلسيه حوالي 67 حزبا ، حسب 38 قائمة ، البعض منها كان قائما قبل الثورة والبعض الآخر تشكل عقبها وظهرت الأحزاب إما يشكل مستقل أو كائتلافات تضمنت هذه الأخيرة أربع تحالفات وهي التحالف الديمراطي من أجل مصر برئاسة حزب الحرية والعدالة ، الكتلة المصرية (المصريون الأحرار،الحزب الديمقراطي الاجتماغي وحزب التجمع اليساري ،التحالف الإسلامي (حزب النور والأصالة التابع للسلفيين، وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية)، تحالف الثورة (حزب مصر الحرية ، حزب التيار المصري ، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي) [1].

جرت انتخابات مجلس الشعب والشورى على ثلاث مراحل متفرقة ، انتهت بتفوق واضح للتيار الإسلامي،والجذير بالذكر أن العملية الانتخابية بالرغم من العيوب والسلبيات التي سجلت إلا أن كثيرا من إفادات المتابعين كانت تؤكد على أنها أول انتخابات نزيهة في تاريخ مصر الحديث ، أما فيما يتعلق بفوز الإسلاميين فقد يعود السبب لذلك للميزة التنظيمية التي تمتعت بها من جهة واستيعابها لقواعد اللعبة بحكم خبرتها السياسية من جهة أخرى، حيث أن جماعة الإخوان المسلمين حرصت على الظهور بعد الثورة بصورة إيجابية بخطاب ومواقف معتدلة تشير إلى مساندتهم للثورة والشعب المصري بمشروع إصلاحي يبحث عن الاستقرار ولا يصطدم وتوجهات المؤسسة العسكرية والأمنية .

غير أن هذه الانتخابات تكن حاسمة، فبعد أقل من ستة أشهر تم إصدار قرار ملزم من المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب تحت ذريعة التلاعب بنسبة الأصوات وبدلا من أن تتوج المرحلة بتسليم السلطة لرئيس منتخب استمر حكم المجلس العسكري كسلطة تشريعية في غياب مجلس الشعب.

- الانتخابات الرئاسية 2012

جرت أول انتخابات مصرية رئاسية بعد 2011 بتاريخ 23-24 ماي 2012 وأسفرت عن فوز'محمد مرسي' مرشحا عن حزب الحرية والعدالة (أنظر الجدول 4)، غير أن نتائج الجولة الأولى قد جاءت مناهضة لآمال العديد من الأحزاب ، فقد فقد التيار الثوري أبرز مرشحيه 'حمدين صباحي' و'عبد المنعم أبو الفتوح'، وفقد التيار المدني المحافظ مرشحه 'عمرو موسى' ،ونظرا لعدم حصول أحد المرشحين

الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين. ويفوز بالانتخاب المرشحون على قوائم الأحزاب وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة. ولتطبيق نظام الانتخاب الفردي يقسم إقليم الدولة إلي دوائر انتخابية صغيرة بحيث يجب أن يتطابق عدد الدوائر مع عدد المقاعد في البرلمان يقوم الناخبون في دائرة انتخابية معينة بانتخاب نائب واحد في البرلمان.

[1] أحمد عبد ربه، " الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2012/2011، ***ملفات***، نوفمبر 2011 ،ص ص 1-16.

على نسبة تفوق 50 % تم إجراء جولة ثانية بتاريخ 17/16 جوان 2012 لتحمل بذلك خيارات تقليدية للنظام جمعت ما بين مرشح الإخوان المسلمين والعسكري بزي مدني .[1]

وأسفرت الجولة الثانية عن فوز'محمد مرسي' بنسبة بلغت ما يوق 51 %، حملت هذه النتائج في طياتها عدة حقائق أهمها أن بقايا النظام القديم مازالت راسخة في الحياة السياسية المصرية بحيث استطاعت شبكات مخلفات حكم' حسني مبارك' أن تحشد الأصوات خلف 'أحمد شفيق' الذي حصد 49 % وهذه الاحصائيات في حذ ذاتها مما تمثله من تقارب كبير بين المرشحين الاثنين إن دلت على شيىء فهو الانقسام الحاد داخل المجتمع المصري ، في الوقت الذي كان يفترض أن تقوم النخبة بوضع قواعد دستورية وقانونية تحقق الاستقرار وهو ما يفتح المجال أما استمرار تدخل المجلس الأعلى في العملية السياسية بحجة ضمان عمل مؤسسات الدولة وضمان تمثيل كافة الأطياف ضمن عملية البناء[2].

الجدول (4): نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012

المرشح	عدد الأصوات(مليون)	النسبة المئوية%
محمد مرسي	5.764	~27
أحمد شفيق	5.505	~23
حمدين صباحي	4.820	~20
عبد المنعم عبد الفتوح	4.065	~17
عمرو موسى	2.288	~11

المصدر : من إنجاز الباحثة♦

2. أزمات المرحلة الانتقالية الأولى

عرفت مصر بعد إجراء الانتخابات جملة من العراقيل والأزمات التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة نأتي على ذكر أهمها فيما يلي :

- الجدل حول الدستور الجديد

وقعت المسودة النهائية التي قدمت للدستور الجديد تحت وابل من الانتقادات فيما يتعلق بطريقة صياغتها ،فلسفة الدستور ومضمونه وأيضا صلاحيات رئيس الجمهورية والعلاقة بين السلطات وفيما

[1] Georges Fahmi , "Egypt presidential election 2012: the suovival of the July 1952 regime",***Policy Alternatives***, July 2012 PP 1-13.

[2]***Loc .Cit.***

♦ استنادا إلى التقرير الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في يوليو 2012 حول الاتخابات الرئاسية المصرية 2012.

يتعلق بالحقوق والحريات، ناهيك عن الطريقة التي أقرت بها ، هذه الأخيرة التي بطريقة تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى–الأعضاء– وآليات عملها [1].

إن هذه المسودة حقيقة لم تختلف مضامينها عن مضامين دستور 1971 ، وهو ما كشفت عنه الكثير من البحوث والتقارير ، فكان من بين مآخذ الدستور الجديد كونه جعل العديد من المؤسسات محصنة ضد النقذ بحيث أصبح من الصعب الفصل بين صلاحيات رئيس الجمهورية ، قد فتح المجال لحركات الإسلام السياسي التي أصبحت تسعى للاستبداد بالحكم من خلال تأسيس دولة إسلامية وهو ما برز من خلال التأكيد على المادة الثانيةمن الدستور التي تنص على مبادىء الشريعة الإسلامية كمبادىء أساسية للدولة وغيرها من المؤشرات التي تدل على سعي الرئيس إلى أخونة الدولة كإقدامه على تعيين الموالين له في مناصب قيادية ،ضف إلى ذلك كانت نسب التصويت على هذا الدستور جد متضاربة ، مما يؤكد حدة الانقسام داخل المجتمع وبين الأطياف السياسية [2].

ومما جعل الأزمة تأخذ مسارا متصاعدا إقدام الرئيس 'محمد مرسي' على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي انبثق عن المجلس الأعلى وإصدار إعلان دستوري بديل في 22 نوفمبر 2012 تضمن إجراءات إدارية،ليقدم بعد ذلك مرة ثانية على إلغائه ،وإصدار إعلان آخر جديد في 8 ديسمبر 2012،لتظهر بذلك الاحتجاجات والاتهامات المتبادلة خاصة بين العلمانيين والإسلاميين والتيار المدني والليبراليين وأيضا اليساريين[3]، من جهة أخرى .

- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية

في ظل آداء حكومة مرسي المتردي وأمام حالة الاستقطاب السياسي التي صبغت المعادلة السياسية تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فارتفعت معدلات الفقر والبطالة والتضخم والديون الخارجية ، أما الاوضاع الأمنية فلم تختلف كثيرا بحيث ارتفعت معدلات العنف والاعتداءات (مواجهات بين مواطنين ورجال الشرطة،قضايا الرأي ،الانتهاكات ضد الإعلام ...) والصراع ضد بعض الجماعات،الأقباط منهم على سبيل المثال.

لقد عرفت مصر حالة استقطاب سياسي حاد سببه انتشار التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس ♦بدلا من بناء مؤسسات الدولة وهو ما عرقل مسار المرحلة الانتقالية وأدى إلى تعميق المشكلات

---

[1] العرعير ، ***مرجع سابق*** ، ص 171.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 172

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص 173.

♦ إذا ما تحدثنا عن حالة الاستقطاب تلك نجد أنه وإلى جانب انقسام الأحزاب في التيار الإسلامي (حزب الوسط ،حزب النور، السلفيين ،) غاب الحوار الجاد بين الأحزاب مجملة ، ففي حين ظنت التيارات الاسلامية أن المبادىء الحاكمة سترسي دولة علمانية بعيدا عن تطبيق الشريعة ، كانت الأحزاب الليبرالية واليسارية ترى في تخوف الإسلامين من المبادىء سببه نيتهم في غقامة دولة دينية .

الاقتصادية ،تأزم القضايا الأمنية بتصاعد الاحتجاجات الفئوية و الانقسامات داخل الحزب الواحد ،بحيث أن معالم ومسار هذه المرحلة صدرت بإدارة طرف واحد ، سواء تعلق الأمر بالمجلس العسكري أو الرئيس ' مرسي' –منطق الأغلبية والمعارضة– وهو ما نلمحه كأبرز مثال في المواجهة بين السلطة القضائية والتنفيذية فبدلا من إعادة الاستقلالية للقضاء لجأت القوى السياسية للمحاكم كساحة لعلاج خلافاتها، لتصبح بذلك مجرد أداة في الحياة السياسية[1] .

صحيح أن الرئيس محمد مرسي' أخذ شرعيته بطريقة دستورية وقانونية أظهرتها نتائج الصندوق بعيدا عن الحسابات والانتهاكات التي شملت العملية الانتخابية إلا أنه من لم يتمكن من بناء توافق وطني ورؤية تنموية متكاملة من شأنها أن تضع مسار الثورة في الطريق السليم لبناء الدولة ،إلى جانب طبيعة علاقته بالمؤسسة العسكرية و جماعة الإخوان المسلمين ، لتتصاعد الاحتجاجات حول أسلوبه في ممارسة السلطة منذ الإعلان الدستوري، وانفجرت في 30 جوان2013 بخروج الملايين من المصريين مطالبين بإسقاط حكم الإخوان المسلمين .

ثانيا : المرحلة الانتقالية الثانية 2013

بسبب غياب منطق الحوار والتوافق بين الفواعل السياسية في مصر وتغليب الهيمنة والحسابات الفردية فشلت الأطراف (الرئيس ، الأحزاب ،حركات المعارضة ،المجلس العسكري ..) في إدارة المرحلة الانتقالية خاصة في ظل الانقسامات التي طالت تلك الأطراف، عدم حيادية المؤسسة العسكرية و استمرار سيطرتها على مراكز القرار ، الاستقطاب الايديولوجي ، فضلا عن توجهات الرئيس مرسي وهيمنت الجماعة على الحكومة ، في ظل هذه البيئة ارتفعت الاحتجاجات في انتقادات لسوء إدارة البلاد ونمت حركة تمرد في 26 أفريل 2013 كحركة مناهضة جمعت إئتلاف حركات المعارضة وضمت جميع فئات المجتمع المصري وجميع الشرائح ورفعت شعاراتها تحت قيادة 'حمدين صباحي' منادية بسحب الثقة من الرئيس وإسقاط حكم الإخوان المسلمين الذين أصبح عداؤهم لمؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية واضحا وجليا .

خرج المصريون الثآئرون في 30 يونيو إلى الميادين فكان الرد بعدم شرعية مطالبهم،وفي المقابل أصر الرئيس مرسي على شرعيته الانتخابية في خطاب ألقاه في 2 جويلية مهددا باستخدام العنف ،ودون أن يبدي النظام أية استجابة في المهلة التي منحت له تدخلت المؤسسة العسكرية بدافع حماية الشرعية الشعبية. وبذلك دخلت مصر تجربة انتقالية ثانية تحت حكم العسكريين إثر انقلاب 3 جويلية 2013 الذي قام به الجيش المصري تحت قيادة الفريق ' عبد الفتاح السياسي' الذي ألعن عبر خطاب تلفزيوني تسلمه قيادة الشعب وتنحية الرئيس 'محمد مرسي'.

[1] ماضي ، **مرجع سابق** ، ص ص 18–40.

الجدير بالذكر أن ما حدث قد أثار جدلا واسعا وفجوية بين تيارين اثنين ،ففي حين أيد المعارضون انقلاب الفريق 'عبد الفتاح السيسي' واعتبروا أن تاريخ 3 جويلية ولادة جديدة وبداية للثورة الشعبية الثانية في مواجهة حكم رئيس فقد شرعيته، رآى آخرون بأنه مجرد انقلاب عسكري على رئيس شرعي منتخب .

1. الترتيبات الدستورية والقانونية

كانت أولى الاجراءات التي تم اتخاذها عزل الرئيس 'محمد مرسي' وتعطيل العمل بدستور 2012 ، كما تم إعلان حالة الطوارىء واعتقال أغلب القادة من جماعة الإخوان المسلمين ،الذين كانوا قد اعتصموا في ميداني رابعة والنهضة محاولين استرجاع الحكم ورافضين لقرارات عزل الرئيس واجراء انتخابات مبكرة ،وبسبب تصاعد العنف والصدام بين المتظاهرين وانتشار السخط العام وحتى العمليات الارهابية من تفجيرات واغتيالات تصدى الجيش بالقوة ، وفي مثل هذه الظروف يمكن القول أن عملية بناء الدولة عادت إلى نقطة الصفر وأصبحت مصر أمام نفس الوضع الذي طرأ بعد تنحي 'حسني مبارك'.

تم بداية إصدار الإعلان الدستوري الجديد كإطار قانوني لتوجيه المرحلة الانتقالية ،تضمن ثلاث وثلاثين مادة أولها صياغة دستور جديد *وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وننوه إلى أن هذا الإعلان أصدره 'عدلي منصور' رئيس المحكمة الدستورية بعد تعيينه كرئيس جمهورية مؤقت ليصبح على إثر ذلك حاملا لصلاحيات الثلاث سلطات[1] .

كما تقدم 'ابراهيم محلب' بتشكيل حكومة جديدة بعد أن استقالت الحكومة المؤقتة التي عينها 'حازم الببلاوي' من قبل بسبب فشلها في تطبيق المصالحة الوطنية وقانون العدالة الانتقالية [2].

الانتخابات الرئاسية والتشريعية

على عكس الانتخابات الرئاسية في 2012 لم تضم قائمة المترشحين في انتخابات 2014 خلال يومي 27/26 ماي خيارين اثنين 'حمدين صباحي' مترشحا عن التيار الشعبي المصري و'عبد الفتاح

* تم تشكيل لجنة خبراء في 20 جويلية كلفت بادخال تعديلات واسعة على دستور 2012 ، تم عرض هذه الأخيرة على لجنة تأسيسية ضمت 50 عضوا من ممثلي الأزهروالكنائس ،اتحادات الطلاب والجامعات والشباب ،نقابات العمال من أطباء ومهندسين وغيرهم ،جمعيات حقوق الإنسان والمرأة ، ممثلي الجيش ومختلف التيارات السياسية إلى جانب شخصيات عامة ،استمرت المشاورات ستين يوما لتطرح التعديلات للاستفتاء في 14 و 15 جانفي 2014 صوت عليها بنعم بنسبة بلغت حالي 98%.

1 كاظم أحمد عدنان ، "أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية و الشرعية الثورية بعد عام 2011"، ***المجلة السياسية والدولية*** ، المجلد 9، العدد 26، 2015، ص ص 77-108.

2 حسن نافعة ،" ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو"، في ***التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير .. أربع سنوات من الربيع العربي***، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014)، ص49.

السيسي'♦ ، انتهت نتائجها إلى فوز 'عبد الفتاح السياسي' بغالبية قصوى وهو أيضا عكس ما حدث في انتخابات 2012 أين كانت النسب متقاربة مما استدعى تنظيم جولة ثانية.

استند النظام السياسي بقيادة 'عبد الفتاح السيسي' إلى اعتماد سياسية خارجية براغماتية ،والوقوف ضد أي دولة تؤيد توجهات الإخوان المسلمين [1] ،فحظي بدعم العديد من الدول كان من بينها دول الخليج العربي وبشكل خاص السعودية التي لم تتوانى عن تقديم دعمها المفرط لتمكين مصر من تجاوز أزمتها الاقتصادية.

من جهته عمد الرئيس الجديد إلى تجاوز بعض توجهات الرئيس السابق 'حسني مباك' من خلال الانفتاح على الجوار الإفريقي بعودة النشاطات المصرية داخل الاتحاد الإفريقي واستئناف مشاركاتها في الاجتماعات ،وكان الهدف من اتباع هذه الاستراتيجية معالجة بعض القضايا العالقة كقضية سد النهضة الإثيوبي وإعادة مصر إلى الساحة الإقليمية والدولية من خلال مواقفها حول الأزمة السورية على سبيل المثال .

على صعيد داخلي تم تشكيل البرلمان من خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت بعد مرور عام كامل من وضع الدستور حيز التنفيذ ، وأثبتت هذه الانتخابات مرة أخرى أن سياسة الاقصاء والتهميش ماتزال سائدة في النظام المصري ، حيث قامت حكومة السيسي بإبعاد التيارات الإسلامية على رأسها الإخوان المسلمين بل وأن بعض الأحزاب الإسلامية عزفت في حذ ذاتها عن خوض غمار تلك الانتخابات .

إلى جانب جدلية شرعية النظام الجديد، القضايا الاقتصادية والاشكالات الهيكلية في عمل المؤسسات وأيضا الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات الإعلامية استعت دائرة المعيقات التي حالت دون انتقال ديمقراطي سلس من شأنه بناء دولة مصرية قادرة على حماية مصالح المجتمع وتلبية حاجياته الأساسية .

✓ **المطلب الثاني : تحديات بناء الدولة : تعاظم دور المؤسسة العسكرية**

إن النظام السياسي في مصر طالما كان نظاما قائما على حكم العسكر ،وكانت استراتيجية استخدام القوة آلية واضحة للاستيلاء على الحكم،حيث تشكل المؤسسة العسكرية أحد مصادر شرعية هذا النظام ، وبذلك لم تكن مسؤولة عن فرض الأمن وضمان الاستقرار وحماية الحدود فقط بقدر ما أصبح لها دور

♦ شغل السيسي منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وتمت ترقيته إلى رتبة مشير في 27 يناير 2014 كرمز لتحقيق انتصرا عسكري وتفويض الشعب له لمواجهة الأوضاع ،غير أن طلبه للترشح في رئاسيات 2014 قد تم رفضه استنادا إلى بنود الدستور ومواده التي تحدد قواعد الترشح كونه ينتمي للمؤسسة لعسكرية ولا يمكنه اتخاذ قرار بعيدا عن الشعب ، ليتم تفويضه من طرف المجلس الأعلة للقوات في 10 جانفي لخوض تلك الرئاسيات خاصة بعد خروج الجماهير المصرية للشارع احتفالا بذكرى الثورة ، وقبل إعلانه الترشح أقدم السيسي على تقديم استقالته من وزارة الدفاع.

[1] أبو بكر الدسوقي،"مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد"***مجلة السياسة الدولية***، العدد 197، 2005، ص ص 1-14.

فعال في توجيه وضبط الحياة السياسية،الاقتصادية والإيديولوجية أيضا ، بداية بانقلاب'جمال عبد الناصر' على الرئيس 'محمد نجيب' وصولا إلى انقلاب 'عبد الفتاح السيسي' على 'محمد مرسي'، ويبدو الأمر جليا في مواضع عدة ،فطبيعة الصراعات والتوترات التي صبغت العلاقة بين القوى المتنافسة طالما كانت قائمة بين القادة العسكريين وغيرهم من الفواعل من القادة أو الرؤساء ، ضف إلى ذلك تمكن هؤلاء من السيطرة على المواقع الحيوية في البلاد فنجد أن ضباط الجيش وممن تقلدوا المناصب في المؤسسة العسكرية قد استحوذوا على ممتلكات الدولة وأموال القطاع العام من خلال نفوذهم في القطاعات الصناعية والتجارية،الاقتصادية،قطاع العقارات،السياحة وحتى في مجال البيتروكيميا،وبالرغم من تراجع فسحة الصلاحيات نسبيا خلال فترة حكم'أنور السادات' استنادا إلى سياسته التي سمحت بتحرير الاقتصاد على سبيل المثال إلا أنهم تمكنوا من الحفاظ على مكانتهم كنخبة تحتكر السلطة سواء خلال حكم 'حسني مبارك' ،'محمد مرسي'،وأيضا 'عبد الفتاح السيسي' ما يؤكد على مدى تغلغلهم في مؤسسات الدولة وتمتعهم بامتيازات واسعة النطاق.

لقد أصبحت المؤسسة العسكرية في مصر مؤسسة قائمة بذاتها تسعى لتوظيف مختلف الموارد لتحقيق مصالحها ،سواء كانت موراد تنظيمية، مادية أو وسائل دستورية ،خاصة بعد2011 أين هيمنت على كل المجالات، ويمكننا أن نلمح مدى تفعيل دورها وتوسيع صلاحياتها من خلال التعديلات التي طرحت على دستور 2012 ، حيث أن الدستور الجديد دستور 2014 كان قد ألغى المادة الثامنة التي تؤكد على عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ،وبذلك أصبح هذا التعديل ثغرة فتحت الباب أمام سيطرة المؤسسة على الشؤون السياسية والمدنية [1]، حتى أن البعض قد ذهب للقول بأن الوضع في مصر صورة عكسية لباقي الدول فهو يمثل "جيش له دولة وليست دولة لها جيش"،فأطلق عليها اسم "جمهورية الضباط" منذ 1952 وحتى بعد انقلاب2013 [2]، وبدلا من أن تكون إدارة الحرب من شأن السياسي وخوض غمارها من مهمة العسكري كما تناولها 'ماكس فيبر' اختلف الوضع في مصر وأصبح العسكري يوجه ويقود المعادلة السياسية برمتها،وبدلا من الانشغال بالحرب في حالة اندلاعها أصبح منشغلا بمواجهة السلطة المدنية .

والجدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية في مصر طيلة سنوات مضت لم تكن بحاجة لأن تكون على رأس النظام السياسي أي أن تمسك بزمام السلطة بشكل مباشر ، فحتى في الحالات التي لم يعتل فيها القائد العسكري كرسي الرئاسة وهي حالة واحدة مع الرئيس'محمد مرسي' كانت المؤسسة العمود الفقري للنظام،و حتى في الحالة التي حجم فيها دورها تم إرضاء مطالبها بشكل غير مباشر من خلال النفوذ السياسي والاقتصادي وهو ما يبرر لنا اختلاف درجة وعمق التدخل باختلاف الأوضاع السياسية في حد ذاتها (حكم عبد الناصر فالسادات .....)، وإذا ما تحدثنا عن الجيش كوحدة عسكرية أي ككيان

[1] عبد ربه ،***مرجع سابق*** ، ص 2.

[2] Yezid sayigh ,"above the state :the officer's republic in egypt***",the carnegie papers***, august 2012 ,PP 1-34.

وهيكل فلا يمكننا القول بأن له دورا سياسيا مباشرا بل تعلق الأمر بالقيادات العليا التي شغلت مواقع متعددة في النظام السياسي[1].

لقد أضحت قضية طبيعة العلاقات العسكرية المدنية أمام تعاظم دور المؤسسة العسكرية أهم التحديات والقضايا التي تواجهها عملية بناء الدولة في مصر،بحيث جمع بين المؤسسة العسكرية والاستقلال وبناء الدولة .

- **الفرع الأول : العامل التاريخي كمحدد لتطور الدور السياسي للمؤسسة العسكرية**

منذ 1952 برزت القوات المسلحة كعامل تغيير اجتماعي، بحيث أقدمت على الإشراف على إعادة توزيع الأراضي مثلا وتثبيت هوية القطاعين الصناعي والمالي لمصر في فترة الخمسينيات،كما أشرفت على السياسات الاشتراكية أيضا[2] ،أثناء حكم الرئيس 'أنور السادات' حاول أن يبعد المؤسسة عن السياسة نوعا ما ، بحيث اشتغل ومنذ1974 على تعزيز مهنيتها،وكجزء من هذه السياسة أقدم على تغيير قيادة الجيش بشكل متواتر ،كما عمل على تحسين المستوى التعليمي للضباط بزيادة عددهم من خريجي الكليات[3]، غير أن الجيش كان لايزال يتمتع بامتيازات كثيرة وهو ما يمكن أن نلحظه في دستور 1971 الذي فسح المجال للعسكريين القدامى ممن أنهو خدمتهم العسكرية بتقلد وظائف مدنية كمحافظين ورؤساء مدن أو قادة في الوزارات أو في إدارات الشركات العامة ، ليصبح للعسكر حصة ووجود ثابت في المؤسسات المدنية فهم من جهة يتلقون رواتب الخدمة العسكرية ويتلقون في نفس الوقت رواتب المناصب الجديدة ،ولأن طبيعة التكوين أو التدريب الذي تمتع به هؤلاء تجعلهم متمسكين بولائهم للمؤسسة العسكرية فمبجرد تقلدهم المناصب المدنية يصبح الأمر وكأن للمؤسسة العسكرية أتباع مخلصين فتكون بذلك حاكمة ولو بشكل غير مباشر[4]، واستمر هذا الوضع خلال فترة حكم 'حسني مبارك' بل وتفاقم ، وفقا للاجراءات التي تبناها ذلك الأخير فيما سمي بمنح " بدل ولاء" ♦ ففي حين تولى إدارة الدولة مرفوقا بجهاز الأمن والمخابرات تمتع أفراد الجيش في المقابل بامتيازات كثيرة عززت من نفوذهم خارج

---

[1] Meijer,***Op.Cit***, p40.

[2] عصام عبد الشافي ، "***دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2013 المحددات والمسارات***" ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، حزيران 2019، ص 4.

[3]عزمي بشارة ، ***الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية*** ، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 34.

[4] دينا هاتف مكي ، " مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر" ، ***مجلة العلوم السياسية*** ، العدد 57، 2019، ص ص 319-359.

♦ منذ 1991 حاول مبارك دمج العسكريين في نظام النفوذ والمحسوبين من خلال هذه السياسية حيث في مقابل امتناع كبار الضباط عن الولوج لعالم السياسة والقبول برواتب متدنية نسبيا خلال سنوات الخدمة في القوات المسلحة يمكن تعيينهم في الجهاز الحكومي المدني بعد التقاعد وإلى جانب المعاشات يتمكن هؤلاء من الحصول على رواتب إضافية يتولي إدارة مجالس الشركات أو حتى المناصب القيادية العليا في فروع مختلفة من القوات المسلحة .

المؤسسة العسكرية ،ويشير 'يزيد صايغ' أنه من بين الاجراءات التي أرست هذا الوضع هو استحداث الرتبة العسكرية "فريق أول" حيث كان هناك عدد ضخم من الضباط الذين يتم ترقيتهم لرتبة فريق ولواء أو من رتبة عميد عند التعاقد إلى رتبة لواء وبالتالي ازداد عددهم كافراد متاحيين لتعيينهم في المؤسسات الحكومية المدنية والشركات التابعة للدولة ، يضاف إلى ذلك اتباع سياسة" الاستدعاء" وهي عقود تمنح للضباط الكبار بعد التقاعد يتمكنون من خلالهم في مزاولة الخدمة الفعلية لمدة ستة أشهر تجدد حتى لعشر سنوات وهذه السياسة تطبق حتى وإن كانوا يشغلون بالفعل المناصب الجديدة في القطاع المدني [1].

مع أحداث يناير 2011 حاولت المؤسسة العسكرية أن تبرز على الساحة وتكسب نوعا من المصداقية ،بحيث وقف الجيش في صف المتظاهرين معلنا عن شرعية مطالبهم ،وبأنه لن يستخدم القوة لمواجهتم ،بل وشارك بعض الضباط في تلك المظاهرات على اعتبار أنهم أبناء الشعب المصري ،موجها بذلك رسالة واضحة كان عنوانها إزالة مبارك ، الذي انسحب متخليا عن مهامه لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد جاء هذا الخيار مدفوعا بجملة من الأسباب أهمها اعتقاد الجيش بأن مكانته أصبحت مهددة وذلك إثر السياسة الاقتصادية التي تبناها النظام ومسألة التوريث ، بحيث لم يكن الجيش راضيا على تولي 'جمال مبارك' الحكم خلفا لوالده بسبب علاقاته ورجال الأعمال الذين توضحت مكانتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية،الأمر الذي من شأنه أن يخرج الجيش من المعادلة ، تحت ذريعة أن النخبة الاقتصادية التي تضم رجال الأعمال الموالين لجمال مبارك تستغل ثروات البلاد وتسمح بانتشار الفقر ،فضلا على أن 'جمال مبارك' حسب تصورات القادة العسكريين غير مناصب للمنصب لكونه ليس من العسكريين ،وبتوليه الرئاسة سيتم خرق تقاليد الحكم التي طالما سارت عليها النظام المصري من3 1923 ، وكان من أهم المعارضين لذلك اللواء 'عمر سليمان' والمشير 'طنطاوي' الذي تدخل في مرات عدة لمنع خصخصة بعض شركات القطاع العام [2].

ونشير في هذا الصدد إلى أن الجيش قد دعم 'حسني مبارك' مدة طويلة لأنه تمكن من حصر دور المعارضة ، غير أن تغيير موازين القوى بعد 2011 جعل المجلس الأعلى للقوات أمام خيارات عدة ، فإما أن يقف إلى جانب النظام ضد المعارضة ويستخدم القوة ، أو يترك المجال للمتظاهرين بصفة حيادية ،وإما أن يختار دورا يمكنه من الحصول على السلطة ، هنا حمل المجلس على عاتقه توجيه المرحلة الانتقالية من منطلق كونه حامي للدولة والمجتمع وعليه منع انتشار الفوضى وانهيار الدولة ،وبالتالي برزت حسابات المصلحة تبرز مرة أخرى في هذا الوضع،فالمؤسسة العسكرية اختارت الوقوف إلى صف الشعب على أن تقف مساندة للنظام الذي كان قد خسر شرعيته ، في ظل حسابات الربح والخسارة آثرت كمؤسسة مصالحها الذاتية.وكنا قد تحدثنا مسبقا أنه في خضم المرحلة الانتقالية الأولى

[1] Sayigh, ***Op.Cit.***

[2] مكي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 319-359.

أصبح المجلس يمارس صلاحيات لم تكن متاحة له من قبل بحيث تولى رئاسة السلطة التنفيذية والتشريعية حتى الانتخابات وعمل على اجراء تغييرات تضمن معالجته للأمور.

لقد كدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية على حرص المؤسسة العسكرية للعب دور المهيمن، فبعد تعالي الاحتجاجات المناهضة لحكم العسكر اضطرت المؤسسة لتقديم وعود لتحويل السلطة للمدنيين خاصة وأنها أمام وضع قد يجعلها تفقد صورتها الإيجابية لدى المجتمع المصري إن استمرت في سياسة الحكم غير المباشر ،وفي نفس الوقت كان التخلي عن السلطة لحكومة مدنية من شأنه أن يهدد مصالحها المستقبلية[1].

بمجرد فوز مرشح الإخوان المسلمين 'محمد مرسي' أخذت العلاقات المدنية العسكرية منحى جديد وطفحت مرة أخرى الصراعات بين تيارين اثنين كان كل واحد منهما يحاول الوقوف ضد تمدد نفوذ الآخر في المجتمع والدولة، والأمر يتعلق بالصراع بين السلطة المدنية ممثلة في الحكومة والمؤسسة العسكرية ، فبالنسبة للإخوان المسلمين اعتبروا بأن الجيش يمثل العائق أمام هيمنتهم على مفاصل الحكم ،والمعروف من تاريخ النظام السياسي في مصر أن الأحزاب الدينية طالما كانت ممنوعة من خوض غمار السياسية لغاية إيقاف العمل بدستور 1971 والإطاحة بحكم 'حسني مبارك' ، أما الجيش فقد أدرك بدوره مساعي الإخوان للتخلص من سيطرته [2].

وبالفعل كان الرئيس المنتخب قد اتخذ جملة من الإجراءات في محاول منه لتحجيم الدور السياسي للمؤسسة والاقتصادي أيضا، كان من بينها تقليل ميزانية الجيش وعدد أفراده،تغيير الموظفين العسكريين والتخلص من بعض القيادات العسكرية من الحرس القديم *،وغيرها من الاجراءات التي تم إصدارها من خلال الاعلان الدستوري في 2012 ،إلا أن مرسي على صعيد آخر قد حاول التخفيف من حدة تلك الاجراءات إن صح التعبير بحيث قدم بعض المكاسب والتنازلات للمؤسسة كمحاولة منه للحد من المواجهة وهو على دراية كافية بدورها وأهميتها في الوضع الاقتصادي ،وتم منحها بعض الصلاحيات في

[1] Ahmed A. Ahmed , ***Back to Square One: Understanding the Role of the Egyptian Armed Forces,*** 2017,P P 30,31.

[2] مكي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 319-359.

* كانت حادثة قتل الجنود المصريين في سيناء ذريعة استغلها مرسي لغقالة بعض القادة من بينهم وزير الدفاع المشير طنطاوي،رئيس الأركان سامي عنان، مراد موافي رئيس جهاز المخابرات،محمد نجيب عبد السلام رئيس الحرس الجمهورية وكل من حمدين بدين،محسن مراد وعماد الوكيل رئيس قوات الأمن المركزي ، وتمت ترقية عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية إلى فريق أول وزير الدفاع ، تم تعيين اللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني في منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، وتعين قائد القوات البحرية الفريق مهاب مميش رئيسا لهيئة قناة السويس.

دستور 2013 . في المقابل سعى المجلس الأعلى بدوره للحد من صلاحيات الرئيس وتم تأسيس مجلس الدفاع الوطني بأغلبية من العسكريين ليحظى بمهام جديدة*.

باستقراء مختلف الأحداث لا يمكننا أن نلغي فكرة أن المؤسسة العسكرية لم تكن لترضخ لاختيار رئيس مدني [1]خاصة وأنه من جماعة الإخوان المسلمين لأن هذا الأمر تهديد صريح لمصالحها المختلفة ، لذلك كانت الأخطاء التي وقع فيها مرسي في إدارة المرحلة الانتقالية بمثابة نقاط القوة التي دعمت دور وهيمنة المؤسسة العسكرية حقيقة ، من خلال تكريسه للسلطة ونفوذ جماعة الإخوان في أجهزة الدولة كاستراتيجية للحد من أي سيطرة أخرى أثار سخطا وتخوفا لدى باقي المنافسين وحتى الثوار والشعب من بينهم ، فقيامه بإجراءات العزل ومواجهة السلطة القضائية والحد من نفوذ المحكمة الدستورية كان بمثابة الخطر الذي هدد مسار الديمقراطية حسب هؤلاء ، وهنا كان للمؤسسة العسكرية الفرصة لاستغلال تلك الثغرة بحشد المناهضين لمواجهة حكم مرسي الذين كان من بينهم السلطة القضائية،التشريعية ، قوات الشرطة، قوات الأمن المركزي ووحدات الحرس الجمهوري وممن تظاهروا من فئات الشعب ،ليتم الإطاحة بالنظام فيما أسماه البعض بالإنقلاب وأسماه آخرون بالثورة الديمقراطية أو الانقلاب العسكري الديمقراطي،واختلفت هذه التجربة عن سابقتها بحيث لم يتول المجلس الأعلى الحكم واكتفى بدعم النظام الجديد على أساس تسليم السلطة للمدنيين والحفاظ على مصالحهم وتوثيق مختلف الامتيازات في الدستور الجديد[2] .

بتولي 'عبد الفتاح السيسي' الرئاسة وهو ذو خلفية عسكرية ظهر المشهد السياسي في مصر على الشكل التالي :الجيش يسيطر على الشؤون السياسية والاقتصادية ،نخبة سياسية ضعيفة ومجزأة لا تمتلك بعد شعبي،أما السلطة القضائية فتدعم المؤسسة العسكرية و تشرعن تصرفاتها و الهيكل السياسي القائم[3].

لقد استخدم السيسي الانتخابات لتحويل مصر إلى "نظام عسكري سلطوي انتخابي" بحيث تحولت إلى آداة لإدارة صراع النخب والتخلص من المعارضة قد منح'عبد الفتاح السيسي' للمؤسسة مزيدا من الصلاحيات والامتيازات، واستغل الجيش ذلك لمد نفوذه في كل القطاعات الاقتصادية منها والحكومات المحلية والخدمة المدنية أيضا فأصبحت السلطة التنفيذية تخضع للأجندة العسكرية [4].

ونتفق مع فكرة أن المؤسسة العسكرية قد وجدت مكانتها في تاريخ الدولة المصرية واستطاعت أن تحافظ عليها لدى الشعب المصري تحت غطاء كونها الملاذ الملاذ لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية

---

* أصدر المجلس ملحق الإعلان الدستوري 2012 ليمنح لنفسه حق تولي التشريع بعد حل البرلمان ،والحق في تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور ،كما تتولى المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية اعتقال المدنيين ، أما مجلس الدفاع كان من بين مهامه مناقشة الميزانةي العسكرية والاعتماد على موافقته في حالات إعلان الرئيس للحرب .

[1] Omar Ashour, ***Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt***, Brookings Doha Center Analysis Paper,N°14,March 2015 , P 20.

[2]Ahmed ,***Op.Cit,*** P 41.

[3] Marina Ottaway , ″The Egyptian Constitution: Mapping Where Power Lies″, ***Viewpoints*** N ° 47, December 2013,PP 1-8.

[4] ***Loc .Cit***

وهو النظرة ذاتها التي كان يحملها النظام الحاكم الذي كان يحاول دائما جعلها في مواجهة المعارضة ، لذلك استمر دورها البارز في عملية بناء الدولة بعد 2011 من خلال استغلالها للوسائل الديمقراطية متمثلة في الانتخابات ،وبالاسقاط على المعايير التي توجه هذه العملية نجد أن سلوك المؤسسة العسكرية وآدائها يعد من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة في مصر من أجل بناء دولة حديثة .

- **الفرع الثاني : الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية**

إن الامتيازات التي حظي بها الجيش مقابل الحصول على دعمه في مساندة النظام قد مكنته حقيقة من الحصول على استقلالية اقتصادية ، خاصة بعد أن وضع "قانون انشاء جهاز الخدمة الوطنية" بتصريح من 'أنور السادات' في جانفي 1979 ، هذا القانون قد منح للمؤسسة استقلالية مالية يكون لها الحق في انشاء حساب بنكي خاص غير حساب الحكومة يفتح في مصرف تجاري وتضخ فيه أموالها وبالتالي تتمكن من القيام بأنشطة تجارية واقتصادية وتشارك في مشروعات الدولة من خدمات وبنى تحتية وبذلك أصبح للمؤسسة اقتصاد مستقل عن اقتصاد الدولة [1]. خاصة وأن مصاريف المؤسسة العسكرية كانت تكلف مبالغ ضخمة من الميزانية العامة للدولة ،فكان البحث عن وسائل تمويل ذاتية للجيش ضرورة ،الأمر الذي فسح المجال أمام المؤسسة للقيام بمشاريع في القطاع الخاص والعام (قطاع الصحة،التعليم،العقارات،السوق الاستهلاكي .....[2]

ومنذ 1981 أصبحت النشاطات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية ♦ غير خاضعة للرقابة المدنية أو المحاسبة فتعزز وضعها الاقتصادي بتملك المصانع والأراضي وتمتع أفراد الجيش بخصومات على السلع والخدمات وتمتعت المشاريع الخاصة بهم بالإعفاء من الضرائب والحصل على دعم في اسعار الكهرباء والمواد البترولية حتى أن تلك النشاطات تحولت إلى قطاع ربحي محض من خلال عقود الشراكة مع الشركات المحلية والأجنبية وحتى تلك الموجودة خارج الدولة [3].

غير أن الوضع قد اختلف قليلا في سنوات متتالية خلال حكم'حسني مبارك' ،فبانتهاج سياسات اقتصادية جديدة تقوم على الخصخصة واجهت المؤسسة العسكرية منافسة حادة من قبل الرأسماليين ورجال الأعمال من مواللين النظام ،خاصة بعد تحويل الشركات العامة إلى ملكية خاصة وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي شجعت هي الأخرى على الاستثمار ، غير أن المؤسسة حافظت على دورها

---

[1] بشارة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 171-178.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 184-191.

♦ في مجال الصناعة والاقتصاد الخدماتي كانت هناك ثلاث أجهزة عسكرية وهي جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بتسعة شركات ودورها توفير الأمن الغذائي، وزارة الانتاج الحربي بثمانة معامل تصنيع وجزء من انتاجها يضخ في السوق المدنية ، الهيئة العربية للتصنيع وتمتلك 11 معمل وشكرة وايضا معظم انتاجها للسوق المدنية ، إذا كان لكل شركة مصنع خاط له خط انتاج مدني وعسكري ولهذه الشركات مراكز بحثية ،كما أن الصناعات العسكرية وإلى جانب الأسلحة والبنى التحتية والأغذية أصبحت تشمل السيارات ومواد البناء والأدوية والأدوات الكهربائية

[3] مكي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 319-359.

الاقتصادي من خلال تنويع نشاطاتها في مجالات جديدة كالمنشآت الطبية وفتح مجال الشراكة مع مؤسسات عدة ورجال أعمال من داخل وخارج البلاد [1]، ،حتى أن المنافسة بين شركات الجيش وشركات القطاع المدني عرفت تعاون ما بين الطرفين وتم انشاء شبكة مصالح أين كان الجيش يمنح حصة من مشروعاته إلى رجال الأعمال في شراكة معهم[2].

وترسخ دور المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي مرة أخرى وبشكل ملحوظ باتساع النشاط الاقتصادي للجيش منذ تولي 'عبد الفتاح السيسي' للحكم ، حيث أصدر جملة من القرارات التي أتاحت لها التغلغل داخل الاقتصاد المصري والسيطرة عليه خاصة بعد استبدال نظام البيع المباشر بنظام المناقصات العامة داخل مؤسسات الدولة، كان من بين هذه القرارات [3]:

– أسند للجيش مهمة تنفيذ حوالي 1600 مشروع بتكليف مباشر كان من بينها إنشاء مصانع للحديد،حصل الجيش على رخصيتن للانشاء من أصل أربعة رخص تم التخطيط لطرحها .

– يمكن للقوات المسلحة إنشاء شركات بشكل منفرد أو بالشراكة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي .

– يمكن للجيش التدخل لحل الأزمات الطارئة في السوق جراء تراجع استثمارات القطاع الخاص وانخفاض سعر صرف العملة المحلية .

– تمثيل القوات المسلحة في لجنة حصر أملاك هيئة الأوقاف وتمثيل وزارة الدفاع في المجلس القومي للاستثمار الذي يترأسه رئيس الدولة .

➢ المبحث الثالث : دور العامل الخارجي وإشكالية التدخل–ليبيا واليمن نموذجا–

تعد المصلحة هي الموجه الرئيسي لسلوك الدول في العلاقات الدولية ، فعلى أساس هذه المصلحة تحدد كل دولة طبيعة علاقاتها مع غيرها وبالتالي دورها في قضية التدخل ،لذلك فالعامل الخارجي من أهم عوامل التغيير ،وتاريخ العلاقات الدولية حافل بأمثلة عن ذلك ،ففي الحالات التي كانت عملية التغيير والإصلاح مطلبا داخليا بدفع شعبي ، نجد في حالات أخرى أنه كان مدفوعا بشحذ خارجي وقد أشرنا لذلك في الفصل السابق ، في حين أن حالات بعض الدول ومنها الدول العربية عرفت مزجا بين نموذجي الاصلاح أين تداخلت العوامل الداخلية والخارجية وهو ما سنأتي على ذكره في هذا الجزء من الدراسة .

لقد فرضت المتغيرات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي أشكالا للعلاقات توجهها الدول الكبرى والعظمى في النظام الدولي، باندلاع موجة الثورات منذ 2010 كانت مختلف القوى الدولية قد تبنت مواقف متباينة تجاه ذلك ، آثرت بعض الدول الابتعاد وعدم الانخراط في عملية بناء الدول الجديدة ،في

[1] Ahmed ,***Op.Cit,*** p19.

[2] بشارة ، ***مرجع سابق*** ، ص 191.

[3] عبد الشافي ، ***مرجع سابق*** ، ص 7.

المقابل برزت بعض القوى من منطلق توجهات سياستها الخارجية وحسابات المصالح على ساحة الوطن العربي في محاولة منها لمعالجة الأوضاع داخل الدول التي شهدت الثورات باعتبارها دول فاشلة مهددة للأمن الدولي،وبذلك أصبح التدخل من بين موجهات عملية البناء، سواء تعلق الأمر بالدعم المادي ،العسكري،اللوجستي أو التدخل لأغراض إنسانية .

وأمام ضعف آداء الدول العربية في إنجاح عملية البناء أصحبت أكثر عرضة للاختراق،الأمر الذي جعلها تستعين بالخارج في محاولة منها لعلاج مواطن الضعف في مشروع البناء، بل وأصبحت مجبرة على الانصياع لتأثير التدخل الخارجي في توجيه المرحلة الانتقالية لتتويج بناء الدولة ، وهو الأمر الذي نلحظه في نموذج الدولة في ليبيا واليمن ، وكما تعددت مسارات التغيير تعددت أشكال التدخل بحيث ارتبط النموذج الأول بتدخل دولي بقيادة الحلف الأطلسي ، وارتبط النموذج الثاني بتدخل إقليمي.

فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وبغض النظر عن الأسباب المعلنة وغير المعلنة الخاصة بموقفها تجاه الثورات والانطباعات التي تركتها فقد حاولت الإبقاء على مساندتها للحلفاء والحفاظ على مصالحها وأمن إسرائيل لتصل حدة لهجتها إلى التدخل العسكري ، بحيث أبدت موقفا متضامنا مع الشارع العربي في بعض الدول تحت شعار التحول نحو الديمقراطية ونبذ العنف ونشر التسامح –كما كان الحال في ليبيا– وهي الشعارات ذاتها التي تمثل فلسفة الحكم في أمريكا التي تبني عليها سياساتها الاستراتيجية،لذلك فقد أولت عناية للمصالح الداخلية والخارجية ، دون أن نقصي دور الضغوطات التي تواجهها كتلك التي تصدر عن اللوبيات مثلا، أو الهواجس التي تعاني منها بسبب تصورات وفرضيات معنية تتبانها من بينها دور التيارات الإسلامية . في مثل هذا الوضع اندفعت مراكز البحث والفكر الأمريكية للانتاج الفكري في محاولة لفهم تبعات هذه الثورات على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة .أما فيما يخص الأصوات غير الرسمية من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها فهي الأخرى انقسمت آراؤها ما بين مؤيد للثورات ومعارض لها مع أنها اجتمعت على نقطة واحدة مفادها أن مثل هذه التغييرات من شأنها أن تخل بالمصالح الأمريكية في الوطن العربي [1].

أما بالنسبة لتركيا فلم تكن بعيدة أو غائبة عن أحداث الربيع العربي، ففي سعيها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة تجاوزت تركيا المواقف الغربية ،خاصة وأنها ترى في نفسها الأقرب للدول العربية من الدول الغربية ، وهو ما أكدت عليه خطابات الرئيس 'رجب طيب أردوغان' الذي عبر عن انحيازه للدول العربية ودعمه للتغيير وضرورة الاستجابة لمطالب الشعوب ، وإن كانت السياسة التركية سياسة مركبة ومختلفة تجاه كل دولة إلا أنها برزت هي الأخرى كغيرها من القوى الكبرى لتعب دورا في ثورات الربيع العربي وهي تحمل فكرة كونها لاعب أو فاعل دولي كبير من شأنه أو له الحق أيضا في التدخل في الشؤون العربية من مبدأ الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تجمع شعوبها المصير المشترك،

[1] ميثاق خير الدين جلود ، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا نموذجا" ، ***دراسات إقليمية*** ،المجلد 9، العدد 30، 2013، ،ص ص 221–245.

على اعتبار أن التدخل التركي نموذجا توجيهي للنصح لا الإملاء ،ليصبح ظهور نظام إقليمي جديد بأنظمة سياسية جديدة نافذة الفرص لتركيا في إثبات دورها وفعاليته[1].

لطالما كان التوجه الروسي توجه براغماتي ، ارتفع هذا التوجه منذ بروزها كقوة كبرى على الصعيد الإقليمي والدولي في العقد الأخير ،إلا أن العامل الإيديولوجي لم يبق العامل الموجه لسياستها في حين برزت العوامل الجيوسياسية لتؤكد على امتداد للدور التاريخي الذي لعبته في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي العودة للساحة الدولة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة الأخرى، لأجل ذلك كان الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي مرتبطا بطبيعة البيئة الداخلية من جهة والخارجية من جهة أخرى، بحيث تمتلك روسيا علاقات متينة مع الكثير من الأنظمة العربية التي تجمع بينها المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية ،خاصة وأن موقعها الجغرافي يشكل مناطق نفوذ لروسيا وهو ما دفعها للتأكيد على ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة في بعض الدول ،ولم يقتصر دورها في التدخل العسكري المباشر بحيث برز دورها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهو ما يؤكده موقفها البارز في مواجهة التدخل الأمريكي والفرنسي في سوريا أين أبدت دعما عسكريا،سياسي ودبلوماسي لنظام الأسد .[2]

على صعيد آخر انعكست تطورات الربيع العربي على إسرائيل كونها لاعبا رئيسا في المنطقة العربية، باعتبار أن تلك الأحداث أثارت خللا استراتيجيا من شأنه أن ينعكس بالسلب على الأمن القومي الإسرائيلي ويؤدي إلى انتكاس علاقاتها مع بعض الدول ، ولنأخذ على سبيل المثال الثورة في مصر ، فمنذ انطلاق الشرارات الأولى ارتفعت الأصوات لتنادي بمدى تأثير غياب الرئيس'حسني مبارك' على خارطة التوازنات ،خاصة وأنه كان يمثل رصيدا استراتيجيا في تصديه لحركة حماس من جهة ،التضييق على إيران ، و لعب دور الوسيط في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية –حسب ما جاء على لسان 'بنيامين بن اليعازر'،لذلك كان عدم الاستقرار في مصر وغيرها من الدول العربية في المنطقة بمثابة ضعف أو فراغ أمني يدفع بإسرائيل لإعادة ترتيب أوراقها وإعادة صياغة عقيدتها الأمنية[3] .

---

[1] لقمان عمر محمود النعيمي ، "تركيا والثورات العربية :تونس،مصر،ليبيا"، ***دراسات إقليمية*** ، المجلد 10، العدد 33،2014، ص ص 7–49.

[2] للمزيد راجع :نوار جليل هاشم،أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسورية نموذجا)"،***مجلة سياسات عربية*** ، العدد 12، يناير 2015، ص ص 112–126. وأيضا باسم راشد ، ***المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي*** ، (مصر: مكتبة الاسكندرية ، 2013)، ص ص 30–49 .

[3] وليد حسن محمد،"الثورات العربية في عام 2011 والأمن القومي الإسرائيلي"، ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، العدد 46، ص ص 135–166.

✓ **المطلب الأول : الدولة الفاشلة في ليبيا**

على ضوء المعطيات السابقة سنتناول في هذا الجزء من الدراسة الدولة الفاشلة في ليبيا ،والتي صنفت في المرتبة 111 على المستوى العالمي وأصبحت تحتل المرتبة 54 في 2013[1] ، وليبيا كنموذج في ثورات الربيع العربي حالة خاصة ،كونها أول دولة يطبق فيها مبدأ الأمم المتحدة في مسؤولية الحماية* –بالرغم من خلفيات التدخل وأسبابه الحقيقية – وبالرغم من أنها ثالث بلد عربي بعد تونس ومصر تنتفض فيه الشعوب ضد الأنظمة التسلطية إلا أنها البلد الأول الذي تحولت فيه التظاهرات السلمية إلى عصيان مسلح وحرب أهلية بسبب أسلوب القمع الذي مارسه النظام ضد المحتجين ،وهي البلد الوحيد الذي أثر فيه القادة المنشقون الذين كانوا غالبا أعضاء سابقين في النظام ،كما أنها أول مثال –تليه سوريا لاحقا– ارتكب فيه الثوار المقاتلون تجاوزات على حقوق الإنسان [2].

- **الفرع الأول : مقومات الدولة في ليبيا**

<u>أولا : الأهمية الجيواستراتيجية</u>

تقع ليبيا في شمال إفريقيا أقصى شرق المغرب العربي وتحتل موقعا متوسطا استراتيجيا هاما، تشترك في الحدود مع عدة دول عربية وإفريقية بما يقدر ب 6500 كلم (4600 كلم حدود برية / 1900 كلم الجبهة البحرية)،تحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ، وتشترك في الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر ،تحدها غربا الجزائر وفي الشمال الغربي تونس ،وهي بذلك تمتد بين خطي عرض20 ° و33 °شمالا و خطي طول °9 و25° شرقا [3]. – كما توضحه الخريطة 13 –

---

[1] إيمان تمرابط ، ***تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية : دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا*** ، (عمان :مركز الكتاب الأكاديمي،)2016،ص 133.

* استخدام مفهوم مسؤولية الحماية كمبدأ جديد في الفقه والقانون الدوليين يرجع إلى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول التي بادرت بإنشائها الحكومة الكندية في 2000،ويعبر عن استجابة للتحدي الذي تطرحه مسألة التدخل الإنساني في العلاقات الدولي بين قدسية السيادة وضرورة التدخل لاعتبارات إنسانية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان ، فأصدرت اللجنة تقريرها الأول بعنوان المسؤولية في الحماية تدعو فيه التحول من السيادة كسلطة إلى السيادة كمسؤولية ، ومعناه الأعم أنه في حالة عدم قدرة الدولة أو عدم نيتها على حماية مواطنيها فإن هذه المسؤولية تتحول إلى المجتمع الدولي وبالتحديد إلى مجلس الأمن ، فتم استبدال عبارة 'الحق في التدخل' بعبارة ' المسؤولية في الحماية' وهي تتضمن بدورها ثلاث أنواع من المسؤولية : المسؤولية في الوقاية (النزاعات والكوارث)، في الرد (فشل الإجراءات الوقائية في حل النزاعات يؤدي إلى إجراءات إكراهية قد تكون سياسية،اقتصادية ،قضائية أوعسكرية في الحالات القصوى) وفي إعادة البناء(بعد التدخل العسكري يكون هناك إعادة بناء السلام وتوجيه الحكم الرشيد وتحقيق التنمية) .

[2] كريم مزران ، "ليبيا في تحول من الجماهيرية إلى الجمهورية" ، ***في الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي*** ، تحرير فواز جرجس، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2016)، ص 276.

[3] عبد العزيز طريح شرف ، ***جغرافية ليبيا*** ، (الاسكندرية :منشأة المعارف للنشر والتوزيع ، ط2 ، 1971)، ص 9.

الخريطة (13) : حدود الدولة في ليبيا

المصدر : "خريطة ليبيا"،(2020/01/15)، نقلا عن :
https://arabic.mapsofworld.com/libya/

تتربع ليبيا على مساحة شاسعة تقدر بحوالي مليون وسبعمائة وخمسين ألف كيلومتر مربع ،وهي بذلك تعد من أكبر الدول إفريقيا مساحة بعد الجزائر والكونغو والسودان ، تشكل هذه المساحة أكثر من 18% من مساحة الوطن العربي [1].

هذا الموقع الجغرافي المهم ساعدها على بناء وتكثيف علاقاتها الخارجية مع دول الوطن العربي ودول قارتي إفريقيا وأوروبا ،حيث ساهم من خلال إطلالته الطويلة على البحر المتوسط في إعطاء أبعاد اقتصادية وإستراتيجية مهمة ، فهي تعد حلقة وصل بين بلاد المغرب والمشرق الإسلامي خاصة بسبب ارتباطها في اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك ، ولأنها تتوسط الشمال الإفريقي في مواجهة الساحل الجنوبي لأوروبا جعل منها قاعدة عسكرية هامة (ما أكدته الحرب العالمية الثانية وسياسات القوى

[1] محمد المبروك المهدوي ، ***جغرافية ليبيا البشرية*** ، (بنغازي:منشورات جامعة قاريونس ، ط3 ،1998)، ص 9.

الكبرى) ضف إلى ذلك سهولة المواصلات يمينا نحو الشرق الأوسط ويسارا غرب وشمال إفريقيا، ولأنها تتوغل في القارة بحوالي 2000 كلم فلطالما كانت تتحكم في شرايين وطرق تنقل القوافل [1].

على صعيد آخر فإن اتساع مساحتها ساهم في تعدد الموارد الطبيعية والتنوع المناخي*.

فيما يخص المقومات البشرية نجد أن ليبيا تضم حوالي 6597 مليون نسمة خلال سنة 2010 تغلب نسبة سكان المدن 87% نسبة سكان الأرياف 13%.تركيبة المجتمع الليبي تقوم أساسا على القبيلة –140 قبيلة–[2]،أغلب القبائل الليبية ذات أصول عربية("بني سليم" واستقر أغلبيتها في برقة ،"بنو هلال" ناحية الغرب إلى طرابلس) ، ولها امتدادات حتى مع القبائل في دول الجوار، علما أنها لا تشكل وحدات متجانسة فكل قبيلة تضم بدورها أعراق وتيارات متنوعة ،من أبرز هذه القبائل التي استطاعت أن تفرض نفوذها وقوتها على الساحة الليبية –حوالي30قبيلة– [3]:

من أهم القبائل في الغرب : قبيلة الورفلة التي تمثل أكبر القبائل–سدس السكان– يتمركز أفرادها في فزان بالجنوب والجنوب الشرقي لطرابلس ،وتمتد لبنغازي وسرت وهم معادون للإسلاميين، المقارحة ويتمركزون بوادي الشاطىء في الوسط الغربي ،ترهونة تتمركز في الجنوب الغربي تنطوي على عدد كبير من القبائل الفرعية، مصراته وهي من أكبر القبائل المعارضة للنظام التقليدي ولديها ارتباطات مه الجهاديين الإسلاميين،أما قبيلة الزنتان المادية لمصراته ترتبط بعلاقات مع الورفلة وترهونة والصيعان والمقارحة وورشفانه لمواجهة الصعود اللإسلامي ويقطن أغلب أفرادها منطقة الجبل الغربي.

من أبرز القبائل التي تنشط في الشرق : العبيدات،المسامير ،البراعصة،العواقير تتمركز بالجبل الأخضر علاوة على قبائل أخرى كالسعادي ،المجابرة ، الهنادي وقبيلة المغاربة .

أما القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب فتضم كلا من القبائل ذات الأصول الإفريقية كالتبو، قبائل عربية كالزوي،قبائل أمازيغية كالطوراق ،و قبيلة أولاد سلمان التي تمتد أيضا في الشرق.

---

[1] سالم علي الحجاجي ، ***ليبيا الجديدة*** ، (طرابلس : مجمع الفاتح للجامعات ، ط2 ، 1970)، ص 19.

* تشتد الحرارة صيفا على المناطق الساحلية وتزداد شدة كلما اتجهنا نحو الجنوب باستثناء المناطق المرتفعة كالجبل الأخضر أما في الشتاء يبلغ المتوسط اليومي درجة حرارة 16 ، لا توجد كمية ظاهرة للأمطار إلا في وطرابلس وبرقة أين تصل إلى 400 ملم و 500 ملم على التوالي .

تربة ليبيا من النوع الرملي الخفيف قليلة المواد العضوية ولها القدرة على الاحتفاظ بالمياه (تربة الحبر المتوسط، التربة الصحراوية ،الرسوبية)،تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي لوقوع معظم أراضيها ضمن المناخ الجاف ،أهم تضاريسها : السهول وهي سهول ساحلية ووسطية كسهل الجفارة الذي يتميز بوفرة المياه الجوفية والتربة الخصبة وكثرة الأودية ،تتميز الهضاب بكونها صحراوية واسعة متوسطة الارتفاع توجد فيها أحواض ساعدت على نشوء الواحات ،أهم جبالها الجبل الغربي وجبال العوينات وجبال التبسي في الجنوب التي بها أعلى قمة جبلية وهي قمة تبتة بارتفاع 2286 كلم .

[2] منى حسين عبيد ،"أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" ، ***دراسات دولية*** ،العدد 51، 2012، ص ص31–52.

[3] خالد حنفي علي ، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة" ،***مجلة أوراق الشرق الأوسط*** ،العدد 64،سبتمبر 2014، ص ص 41–55.

بالنسبة للمقومات الاقتصادية نجد أن الاقتصاد الليبي يتشكل من ثلاث قطاعات أساسية : قطاع الزراعة (أهم محاصيله الزراعية القمح والشعير)، قطاع الصناعة (صناعات استهلاكية وصناعات نسيجية) وقطاع المحروقات الذي يمثل عصب الاقتصاد يقوم بشكل رئيسي على الريع النفطي –كغيره من العديد من الدول العربية في المغرب العربي– والذي يمثل مصدرا رئيسيا للدخل *.

تكمن الأهمية الجيوسياسية لليبيا في الجانب الطاقوي،حيث تعد ليبيا من أهم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز لأنها تضم ثروة باطنية جد معتبرة (أنظر الخريطة 14).

الخريطة (14): البنى التحتية للنفط والغاز في ليبيا

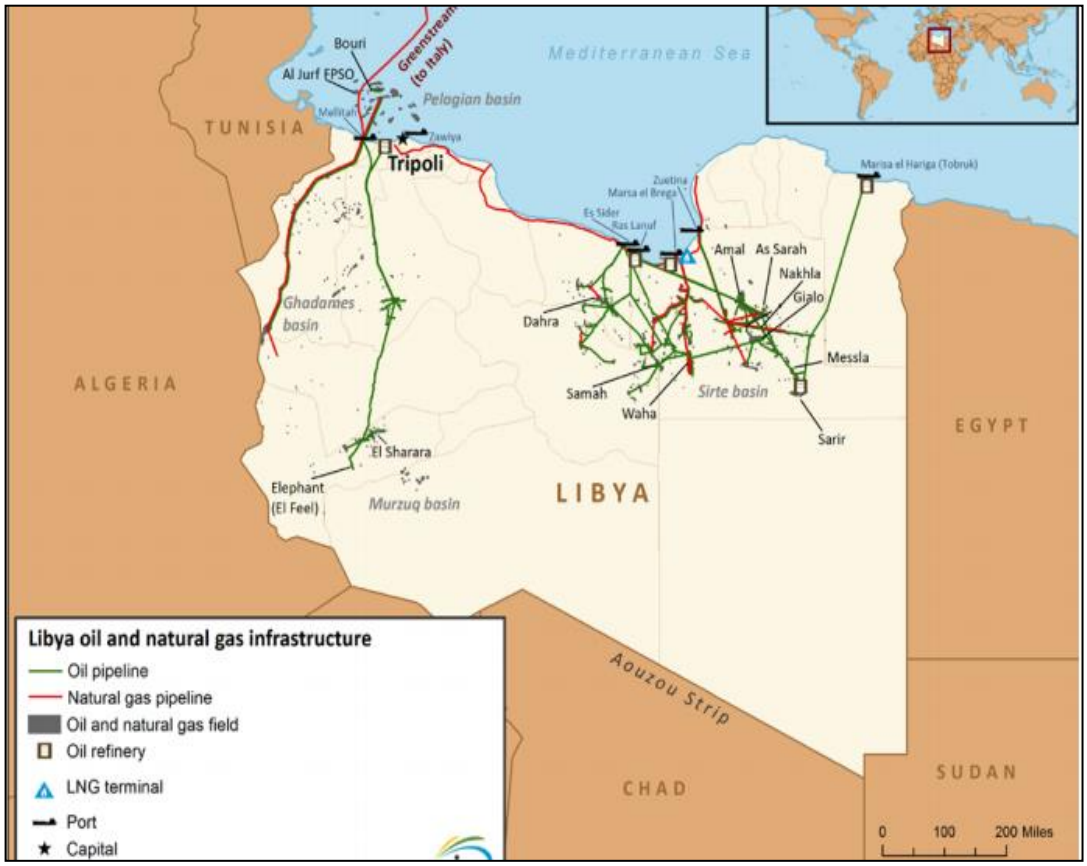

المصدر :

"Country Analysis Brief: Libya ",report of U.S energy information adminstration , 2015, P1.

* اكتشف النفط في ليبيا عام 1958، وبدأ الانتاج عام 1961، يمتاز النفط الليبي بميزات عدة من بينها : تركز معظم الآبار النفطية في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة ، وقربها من موانئ التصدير التي ربطت بها من خلال أنابيب نفطية مما يقلل تكلفة النقل ، ولأن كثافته تتراوح ما بين 73/43 مع خلوه من الكبريت فهو يعد من أجود الأنواع ، قربه من أكبر الأسواق الاستهلاكية خاصة إيطاليا و ألمانيا ،ومع قلة الكمية المستهلكة محليا مقارنة بعدد السكان وعدم تطور الصناعات المحلية بدرجة كبيرة توجه نسبة كبيرة منه نحو الأسواق العالمية .

يمثل النفط أكثر من 95 % من الصادرات (1 دينار ليبي= 0.56 أورو=0.8دولار) ،وبذلك تملك احتياطي مالي ضخم –قبل الأزمة– بلغ 120 مليار دولار في البنك المركزي ،70مليار دولار في الصندوق السيادي،وما بين 50 و180 مليار دولار في حسابات عائلة القذافي، مع وجود ودائع مصرفية واستثمارات خارجية .[1]

وفقا لمجلة النفط والغاز(OGJ) يمثل احتياطي الغاز 8% من الاحتياط الدولي ، في 2010 بلغ الانتاج 15.9 مليار متر مكعب ،وتضم ليبيا أكبر احتياطي للنفط في إفريقيا وتعد من أغنى الدول العربية، يأتي ترتيبها بعد دول الخليج، حيث تنتج حوالي 1.47 مليون برميل يوميا وقدر الناتج المحلي الإجمالي في 2009 ب 62.36 مليار دولار أمريكي ، في حين قدر الاحتياطي في سنة 2012 بحوالي 47.1 مليار برميل، في نهاية 2014 كانت احتياطات النفط الخام تقدر ب 48 مليار برميل تمثل 38 % من إجمالي القارة وتاسع أكبر كمية على مستوى العالم–كما يوضحه الشكل أدناه– ، تضم ليبيا ستة أحواض رسوبية كبيرة هي سرت،مرزق،غدامس،برقة،الكفرة،البحار إلى جانب امكانات أخرى لم تكتشف بعد .[2]

الشكل (6): رسم بياني يوضح ترتيب أكبر 10 دول في العالم في احتياطي النفط الخام–مليار برميل –

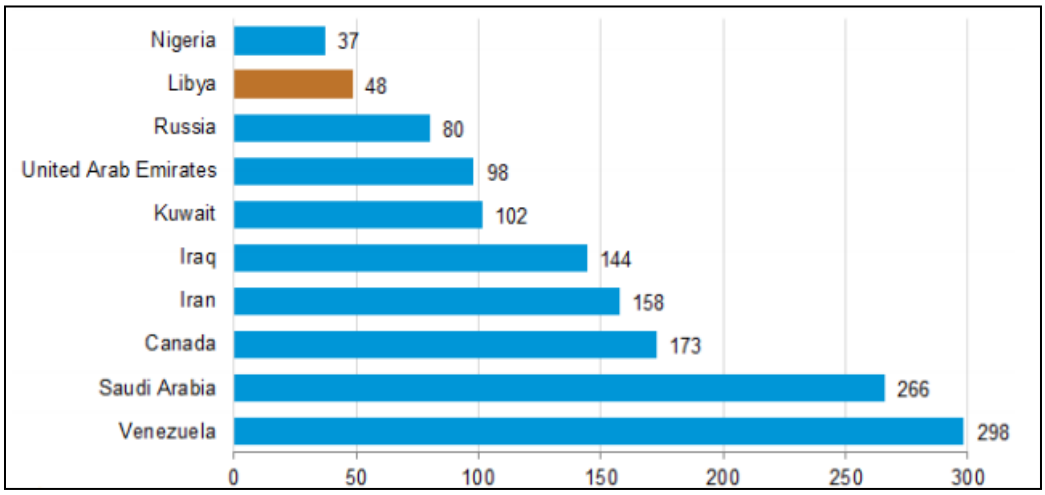

المصدر :

LYBYA , (12/1/2020) , in :
https://www.eia.gov/international/analysis/country/LBYLYBYA

وننوه إلى أن معظم الشركات الليبية تتعاقد مع شركات أجنبية وفقا لقانون الحصص الذي حدده النظام الليبي لذلك فغالبا ما كان هذا القطاع يخضع إلى جانب سياسات النظام وتقلبات السوق إلى

[1] Partice Gourdin, Géopolitique de la Libye, (12/02/2020),sur : ***https://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html***
[2] ***Country Analysis Brief: Libya***, Report issued by U.S Energy information administration ,Nov 2015, PP 1-12.

حسابات دول الشركات الخارجية ،ضف إلى ذلك أنه على إثر الانتفاضة الشعبية في 2011 وبسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية تدهور حجم الإنتاج والإيرادات النفطية خاصة بسبب الإغلاق المتكرر للموانئ واستيلاء الميليشيات على المنشآت النفطية ومرافق الإنتاج وخزانات النفط .(حسب الشكل 7)،الأمر الذي أدى إلى نفور العمال والاستثمارات واضطراب الأنشطة المصرفية، وبسبب تذبذب الإنتاج النفطي تأثر البناء الاقتصادي في المرحلة الانتقالية مما عرقل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار وأثر بدوره على مختلف الاستراتيجيات والجهود الرامية لبناء دولة ديمقراطية .

الشكل (7): رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين تطور الاحتجاجات في ليبيا ومعدلات انتاج النفط

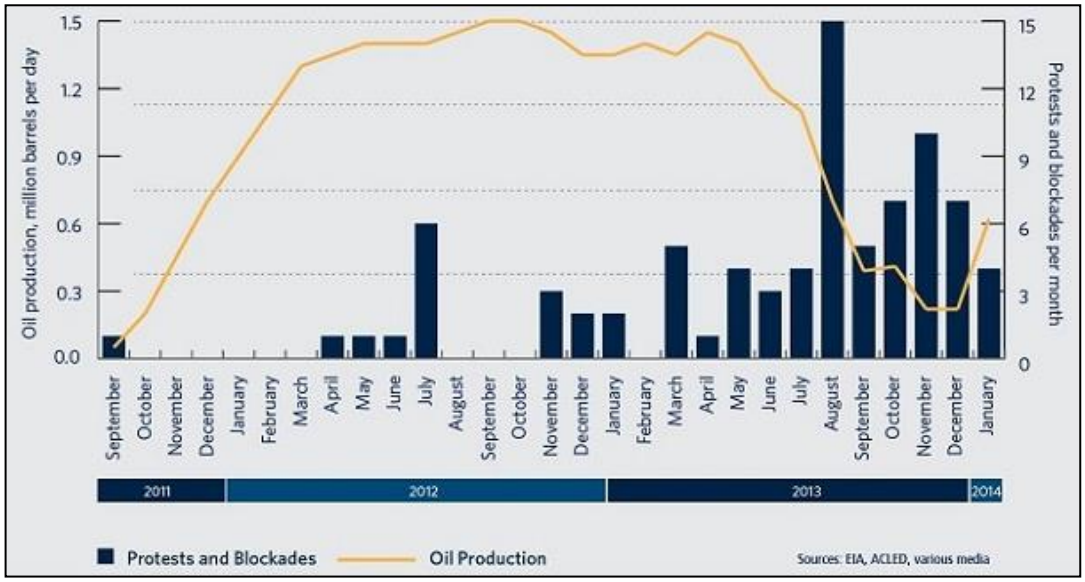

المصدر : هاجر هاشم ، "حفتر.. «ورقة النفط» تغير موازين القوى في ليبيا"، (2020/03/12)، نقلا عن ***https://www.sasapost.com/libyan-oil-controlled-by-hifter/***

ثانيا : الجذور التاريخية للدولة

إن دراسة تاريخ الدولة في ليبيا في المراحل السابق من أهم العوامل التي تساعدنا على تفسير وتحليل الأوضاع التي آلت إليها حاليا بعد ثورة 2011 والتي أثرت بالسلب والإيجاب،انطلاقا من دور عامل الاستعمار وما أفرزته الفترة الملكية والجمهورية من اختلالات على المشهد الليبي*.

* في هذا الصدد لابد لنا من تبيان دلالة اسم ليبيا ، تاريخيا أطلق الاسم على الإقليم الواقع في شمال إفريقيا بين مصر وتونس ، وهذا اللفظ غير عربي بالرغم من تعدد الإشارات اللغوية فلم يتم تحديد حقيقة اللغة التي اشتق منها ،حيث يقول المؤرخ 'هيرودوت' أنه كان اسما لامرأة بقبيلة من سكان إفريقيا ، ويقول آخر أن معناه الأرض الصحراء التي لا يوجد فيها ماء وعرفت بهذا الاسم في مرحلة الفراعنة القدماء ، وهناك من يرجع الاسم إلى قبيلة 'الليبو' التي سكنت المنطقة منذ آلاف السنين

1. ليبيا قبل حكم القذافي

تشير مختلف السجلات التاريخية أن ليبيا قد شهدت مرور العديد من الحضارات قبيل دخول المسلمين، بداية بالحضارة الفرعونية التي اقتصر نفوذها على المناطق الشرقية بعد سلسة من الهجمات المتبادلة التي خاضتها القبائل الليبية والفرعونية [1]، في حين خضعت المناطق الغربية للاستيطان الفينيقي، في القرن السابع قبل الميلاد انقسمت ليبيا إلى نفوذ إغريقي في برقة وماجاورها وآخر فينيقي في طرابلس، بعد الصراع القرطاجي الروماني سقطت ليبيا تحت السيطرة الرومانية في القرن الثاني قبل الميلاد لما يقارب 400 سنة [2]، ثم أصبحت في قبضة الوندال في القرن الخامس بعد الميلاد ، لتقع تحت سيطرة البيزنطيين في القرن السادس ،حتى دخول المسلمين عليها في القرن السابع أين توحدت للمرة الثانية بعد سلسلة من الفتوحات كان 'عمر بن العاص' على رأسها ، حكمتها خلال هذه الفترة سلالات متعددة أهمها الأغالبة والزيريون النورمانديون والموحدون[3] ، حتى احتل الاسبان طرابلس في 1510 بسبب انقسام المسلمين إلى فئتين خضعت إحداهما للدولة الحفصية والأخرى لدولة المماليك ، وصولا إلى سنة 1551 أين شمل الحكم العثماني كافة الأقاليم بعد تدخل السلطان العثماني نتيجة للاستغاثات واستنجاد السكان♣ ، إلا أن ضعف وتدهور الخلافة العثمانية في ظل تكالب الدول المسيحية فسح المجال لدخول إيطاليا في 1911 وتوحيدها برقة وطرابلس وتسميتها مستعمرة ليبيا بعد سقوط جل دول الشمال الإفريقي تحت وطأة الاستعمار الفرنسي و اندلاع الحرب العثمانية الإيطالية التي تمخض عنها تنازل تركيا لإيطاليا عن ليبيا بمقتضى معاهدة أوشي*.

---

[1] Helen Chapin Metz ,***Libya*** ,(New York : martin press , 2002), P 13.

[2] ***Ibid*** , p 15

[3] للمزيد راجع : محمد بن مسعود ، ***تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر*** ، (طرابلس: المطبعة العسكرية لبريطانية ، ط1 ، ج1 ، 1984) ، ص ص 40-100

♣ بعد بداية العهد العثماني في المغرب العربي على إثر لجوء الجزائر للأخوين خير الدين وعروج أمر سليمان القانوني بتحرير ليبيا وضمها للخلاقة العثمانية ومرت بمراحل ثلاث : مرحلة العهد العثماني الأول 1551-1711 تميزت باستبداد الاتراك ليثور عليهم أحمد باشا القره مانللي فمنحه السلطان حكما ذاتيا ، مرحلة القوه مانللي 1711-1853 أصبحت ليبيا ذات مكانة بحرية في البحر المتوسط خلفه أخوه يوسف باشا فابنه على بسبب انتشا الفساد أنهي حكم الأسرة وأعيدت ليبيا للحكم العثماني 1835-1912.

* تعرف بمعاهدة لوزان الأولى وهي معاهدة سلام وقعت بين مملكة إيطاليا والدولة العثمانية في عهد رجال الاتحاد والترقي، لإنهاء الحرب الإيطالية التركية .عقدت في أوشي ضواحي لوزان (بسويسرا في 22 شوال 1330هـ الموافق 3 أكتوبر .1912 بموجبها انسحبت الدولة العثمانية من ليبيا وجهت إيطاليا إنذارا مدته ثلاثة أيّام للأتراك لقبول المقترح الإيطالي للمعاهدة. وبعد مفاوضات وقعت المعاهدة في 18 أكتوبر .1912 ووقعها من الجانب العثماني محمد نبيه باي وفخر الدين باي روم‌باي‌أوغلو ومن الجانب الإيطالي پييترو برتوليني، گويدو فوسيناتو، جوزپى ڤولپي.
وقد نصت على أنّه خلال ثلاثة أيّام يلتزم السّلطان التّركي بمنح الإستقلال الذّاتي لطرابلس وبرقة، وموافقة الحكومة الإيطالية أن يعين السّلطان التّركي القضاة في ليبيا، والكف عن إرسال الأسلحة والذّخائر والجنود والضّباط إلى طرابلس وبرقة.

انتهجت إيطاليا سياسة توسعية كغيرها من الدول الأوروبية واجهها الليبيون بمقاومة شرسة على جبهتين تم إجهاضها في الجبهة الشرقية برقة وواجهت في الجبهة الغربية طرابلس أشرس المعارك –معركة الشط –في تاريخ روما منذ نشأتها ،إلا أن دخولها الحرب العالمية الأولى وخروجها منهكة جعلها تنسحب من العديد من المناطق وتبنت سياسة هدنة مؤقتة تحدد من خلالها وقف إطلاق النار وتحديد مناطق النفوذ. تنازل 'أحمد الشريف' قائد المقاومة عن الزعامة وخلفه' إدريس السنوسي' الذي بنى إمارة سنوسية في برقة أعلن على إثرها قيام الجمهورية الطرابلسية ، نتيجة لتماطل إيطاليا في الاعتراف بها وظهور الانقسامات بين الأعضاء لم تدم سوى ستة أشهر ونصف[1] ، ليترك القيادة بدوره إلى 'عمر المختار' بعد انتقاله لمصر في 1922 [2]، والذي تبنى مقاومة عسكرية شرسة بداية من الجبل الأخضر انتهت باعدامه في 16 سبتمبر 1931[3].

على إثر الحرب العالمية الثانية تحالف الليبيون مع معسكر الحلفاء ،وبعد سلسلة من العمليات تحررت ليبيا من إيطاليا لتقع تحت إدارة فرنسا وبريطانيا ،ثم لتعود مرة أخرى من خلال مشروع الوصاية "بيفن– سيفورزا– *الذي رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرت قرارها القاضي بمنح ليبيا استقلالها في ديسمبر 1951[4].

بعد تشكيل الحكومات الإقليمية المؤقتة على الاقاليم الثلاث تم الإعلان عن الدستور في 24 ديسمبر 1951 تجسيدا للملكية المتحدة في ليبيا بقيادة ' محمد إدريس المهدي السنوسي' ،عرفت ليبيا خلال حكمه مرحلتين أساسيتين : ليبيا الاتحادية (1951–1963) أخذ فيها نظاما لحكم شكل اتحادي فدرالي بثلاث ولايات وثلاث سلطات (تنفيذية تضم الملك والوزراء ، تشريعية على شكل نظام نيابي ثنائي يضم مجلس الشيوخ والنوابوقضائية تضم القضاة والمحاكم الإقليمية والاتحادية والمحكمة العليا).ليبيا

---

[1] ابراهيم فتحي عميش، ***التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا*** (القاهرة : دار برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008)،ص 61.

[2] رأفت الشيخ ،***تاريخ العرب المعاصر*** ، (مصر:عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، 1996)، ص 116.

[3] للمزيد راجع : عبد المنصف حافظ البوري ، ***الغزو الإيطالي لليبيا*** ،(بيروت: الدار العربية للكتاب ، 1983)، ص ص 247–382.

* تم الاتفاق بين بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس 1949 على مشروع يقتضي فرض الوصاية الإيطالية على طرابلس ،البريطانية على برقة ،الفرنسية على فزان على ان تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة عليه ، بعد ان تم تقديمه للجنة المختصة في الأمم المتحدة رفض على مستوى الجمعية العامة ، التي أصدرت القرار 289 الذي يقضي بمنح ليبيا الاستقلال في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952.

[4] علي عبد اللطيف أحميدة ، "دولة مابعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"***تبين***،المجلد 1،العدد2012،1)،ص ص 165–180.

الموحدة (1963–1969) ألغي النظام الاتحادي وتم تقسيم ليبيا إلى 10 وحدات إدارية ،تخضع للملك وتحول النظام إلى ملكي وراثي تقليدي[1].

2. فترة حكم القذافي 1969–2011

بعد 1969 ألغي النظام الملكي في ليبيا انصرف النظام السياسي لتبني التوجه الجمهوري بقيادة 'معمر القذافي' الذي رسم ملامح هذا النظام داخليا وخارجيا.

تم تغيير اسم ليبيا إلى الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بعد أن تم إسقاط النظام الملكي بقيادة جماعة من الضباط تحت مسمى "الضباط الوحدويون الأحرار " ليتم الإعلان عن تأسيس نظام ثوري يحكمه مجلس قيادة الثورة يضم اثني عشر قياديا ، استفرد واحتكر فيه 'معمر القذافي' السلطة حيث شغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ،ومنح نفسه تحت لقب قائد الثورة رتبة عقيد [2].

والجدير بالذكر أن 'معمر القذافي' كان قد حقق شرعية وقبول شعبي واسع ،حيث لعبت شخصيته دورا كبيرا في ذلك ، فبالرغم من تعصبه وعناده إلا أنه ظهر أواسط البيئة المحلية والإقليمية بشخصية بسيطة تبدي التزاما بقيم العروبة والبداوة ،وجعل منه الانقلاب العسكري منقذا لليبيين من مآسي السنوسية ومخلفات ويلات الاستعمار بخطاب وحدوي شعبوي متأثرا بالثورة المصرية وشخصية 'جمال عبد الناصر'، فكانت بذلك عدة ايديولوجية ومرجعية لاعتلائه الحكم تمكن من خلالها من الاستحواذ على مناصب ورتب تعد عصب النظام وسلطته*.

مرت ليبيا خلال فترة حكمة بمرحلتين ، وجهه فيها سياساته من خلال عمودين اثنين : الكتاب الأخضر الذي يعد دستورا لليبيين ، و"النظرية العالمية الثالثة" كنظرية سياسية للحكم ♣.

---

[1] Chapin Metz ,***Op.Cit*** , PP 35,36.

[2] هنري نجيب ، ***ليبيا بين الماضي والحاضر*** ، ترجمة ابراهيم شاكر ، (ليبيا : المنشأة الليبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1981)، ص 121.

* في بحث قدمه عزام محمد أمين في علم النفس الاجتماعي بعنوان التحليل النفسي لشخصية الطاغية 'المستبد' عرض مجموعة من الطباع المشتركة بين الطغاة في كل زمان ومكان حدد فيها مجموعة من الصفات النفسية العامة التي تنطبق على شخصية القذافي من بينها : ميغالومانيا أو البارانويا أي جنون العظمة ، الرأي والرأي القاتل بحث لا يقبل أي خلاف معه أو مع رأيه ، القدسية أي أنه مدعم من قوى عليا وإرادته إرادة الشعب الشخصية المتميزة التي تجتمع فيها التناقضات ، لذلك لقب نفسه بملم ملوك إفريقيا ، الأخ القائد ....

♣ الكتاب الأخضر كتاب فلسفي سياسي ألفه عام 1975 عرض فيه جملة من الأفكار حول أنظمة الحكم والتجارة الإنسانية والاشتراكية والحرية والديمقراطية ،يتكون من ثلاث فصول،يضم الأول حلول المشاكل الاقتصادية والسلطة في المجتمع–حل مشكلة الديمقراطية يكمن في سلطة الشعب– الثاني تناول فيه المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل – الاشتراكية كحل للمشاكل الاقتصادية–، الثالث الشق الاجتماعي تناول فيه أطروحات حول الأسرة والأم والطفل والمرأة والفنون والثقافة.وذكر في كتابه النظرية العالمية الثالثة التي تستند إلى حكم الجماهير من خلال ما يعرف بالديمقراطية المباشرة عن طريق المؤتمرات الشعبية كآلية للتشريع واللجان الشعبية كأداة تنفيذية كبديل للرأسمالية والماركسية .

– المرحلة الأولى 1996–1977: حددت فيها مؤسسات النظام كالتالي :مجلس قيادة الثورة (أعلى سلطة في الجمهورية ،يمثل الهيئة التشريعية التي تسن قوانين وإعلانات دستورية يجب الامتثال لها ولا يجوز الطعن فيها*، يتكون من اثني عشر ضابطا من صغار الضباط في القوات المسلحة الليبية)،مجلس الوزراء(يشير إلى الهيئة التنفيذية والإدارية التي حدد مجلس قيادة الثورة مهامها كعقد الاتفاقيات والإعداد للقوانين)[1] ، الاتحاد الاشتراكي العربي (جاء تأسيسه بهدف تمثيل قوى الشعب العاملة داعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة العربية، يقوم على مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر حرية ،اشتراكية،وحدة)[2] ، السلطة القضائية ، واللجان الشعبية التي تشكل عن طريق الانتخاب المباشر [3].

– المرحلة الثانية 1977–2011: بعد سلسة من التغييرات التي تم إجراؤها تم الإعلان عن قيام سلطة الشعب في 1977* واستقر النظام على جملة من المؤسسات وهي : المؤتمرات الشعبية الأساسية (تضم 450 مؤتمر وفقا للحدود الإدارية والجغرافية من مهامها إصدار القوانين ووضع الميزانية العامة ..)، المؤتمرات الشعبية غير الأساسية (تهتم بصياغة القوانين الخاصة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية)، اللجان الشعبية (لجان عامة وفرعية تمثل الجهاز التنفيذي)، لجان ثورية (مهمتها التذكير بالثورة والدعاية لها)،مؤتمر الشعب العام (ينعقد في الحالات العادية مرة واحدة في السنة من مهامه مراجعة القوانين والمعاهدات)، القضاء (يضم أربعة محاكم: المحكمة العليا ،محاكم الاستئناف،المحاكم الابتدائية والجزئية).

---

* تعد ليبيا أول دولة عربية يحدد فيها التشريع بصدور أول قاعدة بيانات تشريعية تاريخية فيها في الوطن العربي ،تتكون من 40 مجلدا –كلاسيرا– يضاف إليها ملاحق بشكل دوري من بين القوانين تحريم الاضرابات والاعتصامات ،تجريم الحزبية وتجريم رفع السلاح ،إقامة حد القذف ....

[1] للمزيد راجع : حبيب ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 171–181.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 179–184

[3] عبد الحكيم عمار نابي ، ***المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية'*** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006/2005) ص ص 220–222.

*هذا التحول السياسي والإداري جاء تتويجا لما ورد في مجموعة من المواثيق التي نظرت له : وهي البيان الأول للثورة في الفاتح من سبتمبر 1969(تضمن تغيير شكل الحكم من ملكي إلى جمهوري من أجل تحقيق حرية الوطن والمواطن والقضاء على الاحتكار والاستعباد مع الاعتماد على الجماهير لتحقيق مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والسياسية كدلالة نحو تسليم السلطة للشعب) .الإعلان الدستوري في 11 ديسمبر 1969 (أساس نظام الحكم الديمقراطي أشير فيه إلى أن مجلس قيادة الثورة يحكم بالنيابة عن الشعب لحين اعداده لتسليم السلطة) .خطابات وبيانات القذافي وما جاء في كتابه الأخضر في الجزء الأول المتعلق بالشق السياسي (ركزت معظم خطب القذافي على ضرورة تحقيق الديمقراطية المباشرة دون وسيط مع ضرورة انهاء الحكم النيابي والعسكري وعدم القبول بالدكتاتورية).

ويبدو جليا أن القذافي من خلال توجهاته قد تمكن من إقامة نظام سياسي يضم هياكل وبنى تحقق أهدافه في السيطرة والهيمنة ،كما نوهنا من قبل فالشعارات التي حملتها شخصيته و الانقلاب الثوري الذي ترأسه كان بمثابة خاصة التجربة الأولى التي سنحت من خلالها الفرصة للشعب للمشاركة في السلطة –ولو شكليا– ،إلا أن السخط الشعبي بدأ يظهر شيئا فشيئا من خلال بروز المعارضة ،الأمر الذي دفع به لتبني سياسات قمعية ونظام تسلطي وخاصة بعد محاولة انقلاب بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة عام 1975، الذين تم قتلهم أو سجنهم أو نفيهم كعقاب قوبل بانتهاج القتل أو السجن أو النفي كعقاب لهم، فجاء على إثر ذلك اصدار مجموعة قرارات تعسفية تم من خلالها عسكرة المجتمع بتجنيد النساء وحرمان الأطفال من التعليم،والاستيلاء على أموال التجار والشركات ،وغيرها كثير ،حتى أنه قام في 1996 باصدار "وثيقة الشرعية الثورية" منح نفسها فيها حق ممارسة سلطاته دون التعرض للرقابة والمحاسبة ليعطي لحكمه صفة دستورية تماثل الحكم المطلق [1]، كما عزز من مكانة عائلته من خلال اعطائها امتيازات كبيرة ،حتى أن القوانين تضمنت أحقية العائلة في كل القضايا ومنحت لهم إمكانية مخالفة قوانين الدولة لأن الشرعية الثورية تقتضي ببطلانها أمام حرياتهم * .

يمكننا القول إذا أن القذافي كان له تأثير فعال وقوي من خلال توجيهاته بحكم الشرعية الثورية، وبالرغم من أن سلطته استندت إلى شعارات الديمقراطية والقومية والحرية فهي لم تكن سوى واجهة للتستر على السياسات التي تبناها خلال فترة حكمه،فالأسس التي قام عليها النظام الليبي كرست السلطة في اتجاهين متعاكسين أحدهما سلطة الشعب والآخر هو سلطة الثورة ،لأنها مزجت بين ثلاث نماذج مختلفة أسست لطبيعة ذلك النظام [2]: نظام ايديولوجي (جاء وصفه في الكتاب الأخضر والذي حمل قيما انسانية جعلته أساس لدعم شرعيته). نظام رسمي (يعنى بالمؤسسات الرسمية السياسية والادارية التي أنشئت بع قيام سلطة الشعب إلى جانب الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان 1988 وقانون تعزيز الحرية في 1991) نظام غير رسمي (مؤسسات غير رسمية كانت تمثل مصدر السلطة الفعلية في ليبيا على شكل تحالف سياسي عسكري قبلي اقتصادي تضم شبكة سياسية رجال الخيمة وأعضاء اللجان الثورية ،رؤساء

---

[1] نور الهدى بن تقة ، ***إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016***،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص راسات أمنية ودولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017/2016) ص ص 142،143.

* تزوج القذافي مرتين الأولى من فتحية نوري ذات الأصول التركية وهي ابنة نوري خالد حكمدار البوليسي في العهد الملكي وكانت تعمل مدرسة قبل زواجها ، وتزوج وصفية فركاش وهي ممرضة ليبية. له 8 أبناء أكبرهم محمد من الزوجة الأولى وسيف الاسلام الأكبر للزوجة الثانية مع اخوته الساعدي ،المعتصم ، هانيبال ،خميس ،سيف العرب وعائشة الابنة الوحيدة وكانت له ابنة متبناة اسمها هناء.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني ، ***ليبيا:الثورة وتحديات بناء الدولة***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص ص 40-43.

الأجهزة الأمنية. شبكة أمنية تراقب عمل اللجان والقيادات والكتائب الأمنية. شبكة اجتماعية (قبيلة القذاذقة والموالين لها كالمقارحة والورفلة)، شبكات الرعاية والمحسوبية (توزيع المعونات لشراء الولاء).

وحتى تتضح الرؤية لابد لنا من بيان أن ميول شخص 'معمر القذافي' لم ينعكس على السياسات الداخلية فحسب ، بل انعكس أيضا على السياسة الخارجة الليبية التي تميزت بكونها غير ثابتة وفتحت المجال للعديد من التدخلات الأجنبية .

كما سبق ذكره فإن استقلال ليبيا قد جاء عن طريق مساومة اتفق فيها السنوسي مع الدعم البريطاني والأمريكي ،والتي تمخض عنها توقيع جملة من الاتفاقيات بين الأطراف من أجل تثمين العلاقات ،كمنح الامتيازات وتأجير القواعد والتسهيلات العسكرية مقابل المساعدات الاقتصادية والعسكرية،سعت ليبيا من خلالها لمواجهة وتعديل الوضع الداخلي المزري الذي تميز بانتشار الفقر والأمية والجفاف ..،في حين كانت الفرصة لترسيخ النفوذ الأمريكي في إطار سياسة ملأ الفراغ وتوطيد نفوذها بسلسلة من المشاريع كمشروع ايزنهاور واستثمارات النفط والاتفاقيات العسكرية [1].

إلا أنه بعد تولي القذافي الحكم كان قد تبنى سياسة معادية للغرب داعمة على المستوى العربي والإفريقي من خلال مساندة حركات التحرر ومواجهة الامبريالية الإسرائيلية والأمريكية من خلال توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي بالرغم من تبنيها لمبادىء عدم الانحياز ،والتزمت بمبادىء الأمم المتحدة التي تقتضي توطيد الأمن والسلم الدوليين .[2]

ونتيجة لتبني سياسة العداء والمواجهة خلال فترة الحرب الباردة عرفت ليبيا صداما وصراعا مع المعسكر الغربي أفضى إلى علاقات توتر حاد وهو ما أكدته أحداث الصدام المسلح على مياه سرت في 1981 ، القصف الأمريكي 1986،حادثة لوكربي 1988 ، الحصار الدولي 1992 الذي تعرضت بسببه ليبيا لخسائر اقتصادية وعزلة سياسية *.

---

[1] للمزيد راجع : عطية مساهر حمد العبيدي ، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1951-1969"، ***مجلة آداب الفراهيدي*** ، العدد 5، كانون الأول 2010 ، ص ص 194-223.

[2] بن تقة ، ***مرجع سابق*** ، ص 150.

*في 21 ديسمبر 1988 تم تفجير طائرة أمريكية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية خلف الانفجار 270 قتيلا بعد التحقيق من طرف وكالة الاستخبارات الأمريكية في 14-11-1991 تم اتهام النظام الليبي بالعنف وممارسة الارهاب واتهام عناصر من المخابرات الليبية (عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة أفحيمة) أصدرت على إثرها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا بيانا ثلاثيا طالبت فيه ليبيا بتسليم المشتبهين فنفى الرد الرسمي الليلبي تورط المشتبهين ورفض تسليمهما فتم تحويل القضية لمجلس الأمن ضمن ما يعرف بقضايا العدوان في ميثاق الأمم المتحدة وتمت المطالبة بتعويضات وصدرت قارات وعقوبات من مجلس الأمن تم فيها فرض حظر جوي وعسكري على ليبيا وتخفيض عدد الموظفين في البعثات الدبلوماسية ومنع تشغيل الخطوط الجوية بالاضافة إلى تجميد الأرصدة وحظر الطيران المدني والحصار الاقتصادي بمنع استيراد النفط الليبي ومنه التصدير لها.

على إثر تغيرات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي ،حرب الخليج ، هجمات 11 سبتمبر والحرب على العراق ،حاولت ليبيا تبني سياسة تكيف، سياسة توافقية ومعتدلة ،سعت من خلالها إلى تخفيف حدة التوتر مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص على أساس المصلحة المشتركة ومن منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت المهينة عالميا ويجب استرضاؤها ، لأجل ذلك أحدث القذافي سلسلة من الاصلاحات الداخلية♦ ،وتغيير توجهات السياسة الخارجية التي بدأت بوادرها – بتراجع موقفها في أزمة لوكربي ومحاولة حلها بطرق سياسية وقانونية– في ديسمبر 1998 بعد قبول المؤتمر الشعبي العام تسليم المتهمين واعلانها في أكتوبر 2002، أفريل 2003 ،أوت 2003 على التوالي تقديم تعويضات لضحايا الحادثة وإعلان مسؤوليتها المدنية عنها،لتكون سنة 2004 بداية لانفراج وتحسن العلاقات بين البلدين وعودة العلاقات الدبلوماسية بشكلها الكامل في 2008 وذلك بعد تخلي 'معمر القذافي عن البرنامج النووي *وتقديم التعاون في حرب أمريكا ضد الإرهاب [1].

إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الليبية قد تمكن من خلالها القذافي من إعادة ليبيا للساحة الدولية إلا أنه على صعيد آخر قد أهمل الساحة الداخلية التي أصبحت تعاني من تراكمات فكرية وأوضاع متردية في ظل استمرار فشل النظام على تحقيق التنمية والديمقراطية الأمر الذي أدى إلى استفحال المظاهرات والاحتجاجات وانفجر الحراك الشعبي الرافض للوضع القائم بإعلانه مطالب إسقاط النظام وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة.

♦ تراجعت ليبيا عن سياساتها الثورية وقطعت علاقاتها مع العديد من المنظمات التي كان يعاب عليها تورطها في الأعمال الإرهابية ووضعت قيودا للدخول لأراضيها ،وأصدرت سلسلة قوانين واصلاحات من بينها قانون الاستثمار الأجنبي 1997،خفض سعر صرف الدينار في 2022 لدعم الحكومة وتحرير الاقتصاد وجلب الاستثمار والعملة الصعبة .

* بعد فشله في استيراد الأسلحة النووية من الصين وتزامنا مع التزام الدول بضمانات حملتها معاهدة انتشار الأسلحة النووية أنفق القذافي حوالي 500 ملوين دولار في إطار الجهود لتطوير الأسلحة النووية حيث تمكن من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم والدعم التقني خاصة في 1978 التي تمثل نقطة تعاون مع باكستان كبداية لشراكة تشجع التنمية الصناعية النووية ،وتمكنت ليبيا من استيراد اليورانيوم من النيجر وتعزيز العلاقات مع روسيا إلى أن تم انشاء المفاعل النووي في 1981 ، وبالرغم من عجزها عن الحصول على المواد الانشطارية وتعرضها للهجوم الأمريكي في 1986 أثبتت سعيها الجاد لامتلاك السلاح النووي وتم استكمال البرنامج سريا تلقت فيها الدعم خاصة من باكستان وتمكنت خلال 2000 إلى 2002 من بناء سلسلة تتكون من 9 أجهزة للطرد المركزي إلى أن تخلت عن البرنامج في 2003. بعد أحداث 11 سبتمبر وإقرار ليبيا التعاون الدولي مع أمريكا في حربها على الإرهاب جاء الاعلان الرسمي في 19 ديسمبر للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها منذ 1980 بما في ذلك المواد والمعدات والبرامج المحظورة دوليا وأعلنت عن فتح منشآتها للمفتشين الدوليين وفتح المجال للتعامل مع وكالة الذاقة الذرية ومنظمة تحريم الأسلحة الكيميائية وتحويل منشآتها لمصانع مستحضرات صيدلية ، بل وطلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإزالة أسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ والتحكم بها .

[1] بن تقة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 153– 156.

- **الفرع الثاني : خلفيات الثورة وسياقات مسارها**

أولا : مسار الثورة

من الانتفاضة والدعوة إلى الإصلاح إلى مرحلة المواجهة المسلحة ، التدويل فالتدخل العسكري[1].

بالعودة إلى مجريات الأحداث في ليبيا فعلى إثر الشرارة الثورية التي انطلقت في تونس وليبيا خرج الليبيون(محامون،صحفيون،حقوقيون ومواطنون) إلى الشارع في بنغازي في 15 فيفري 2011 متظاهرين ومطالبين بإحقاق العدالة إثر اعتقال 'فتحي تربل'، قام النظام بعدها وتجنبا لتسرب الأوضاع بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذي ينتمون للأحزاب الإسلامية .

إلا أن عدد المتظاهرين ارتفع في كل من بنغازي والبيضاء ودربه وأجدابيان بعد أن تأثروا بدعوات وضعها مجموعة من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي لإحياء يوم للغضب في ليبيا، تمت مواجهتها باستخدام العنف والسلاح لتزداد حدتها في اليوم الموالي ،إذ رفع المحتجون مطالبهم من ضرورة إحداث الاصلاحات الدستورية واحترام حقوق الانسان إلى اسقاط النظام.وتمخض عن هذه المظاهرات سقوط ما لايقل عن 65 قتيل وقرابة 400 جريح فقط يوم 17 فيفري 2011 ،انتقلت فيها الانتفاضة من الشرق لتشمل كل المدن الليبية ،وانضمت ليبيا لقائمة دول الربيع العربي.فعلى إثر وصول موجهة المظاهرات إلى طرابلس قامت العديد من القبائل (كالطوارق وترهونة وورفلفة) بتقديم الدعم لها ،وظهرت الانشقاقات في صفوف النظام كالتي أعلن عنها مدير جهاز المراسم العامة 'نوري مسعود المسمار' ووزير الداخلية 'اللواء الركن عبد الفتاح يونس لعبيدي '.

بسبب اندلاع النزاع المسلح بين أنصار القذافي والمعارضين وانفلات الأوضاع الأمنية ورفع القذافي التهديدات بالتصفية والإبادة للمتظاهرين تحولت القضية عن سياقها الداخلي ،فتم إدانة النظام من المسؤولين الليبيين في الداخل والخارج ،مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي كناطق وممثل رسمي عن الثوار ،وتشكيل المجالس المحلية لتمثيل المناطق المحررة وحماية المنجزات ،تم تدويل القضية بعد عدة محطات عرفت إصدار سلسلة من القرارات عن مجلس الأمن والمنظمات الدولية نددت فيها بالجرائم المرتكبة ضد المدنيين واستخدام القوة العسكرية والذخيرة الحية،كمحاولة لردع القذافي خاصة بعد مطالبة المعارضة بفرض الحظر الجوي على ليبيا لحماية المدنيين.

وفقا للأحداث السابقة انقسمت القوى في ليبيا إلى معسكرين أحدهما موال لنظام القذافي ،وسلطة المعارضة في المنطقة الشرقية التي حصدت الدعم الغربي واعترفت بها الأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2011،وكان الفضل في ذلك يرجع لفرنسا التي رفعت التحدي لتدويل القضية من خلال خطابات

---

[1] **للمزيد راجع** : علاء الدين زردومي ، ***التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2012)، ص ص130-141.

وتحركات الرئيس 'ساركوزي' ،ليتم إصدار القرار 1970 بإحالة القضية الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية كمرجعية دولية تشرع التدخل ،صدر عنها قرار مجلس الأمن رقم 1973 بلتدخل العسكري في ليبيا انطلاقا من سلسلة عمليات عسكرية جوية،وكانت البداية فعليا في 19 مارس 2011 بقيادة دولية سميت بعملية "هرتمان Hartman"، "الحامي الموحد"، أو " فجر الأوديسا Odyssy Down" شاركت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا،فرنسا،كندا،إيطاليا،اسبانيا،بلجيكا،الدنمرك، النرويج ،مصر،قطر،الإمارات، تم فيها استهداف القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الإمدادات الرئيسية لقوات القذافي (أنظر الخريطة 15) ، ليتسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية بعد إعلان الأمين العام للحلف 'أندروس فوغ' تولي القيادة في 24 مارس 2011 نفذ فيها ما يفوق 1900 طلعة جوية مسلحة إلى غاية 31 أكتوبر 2011 ،أين تم انهاء الحظر بسقوط نظام 'معمر القذافي' عقب مقتله على أيدي مجموعة من ثوار المعارضة.

الخريطة(15) : مواقع قوات التحالف البحرية والقواعد الجوية

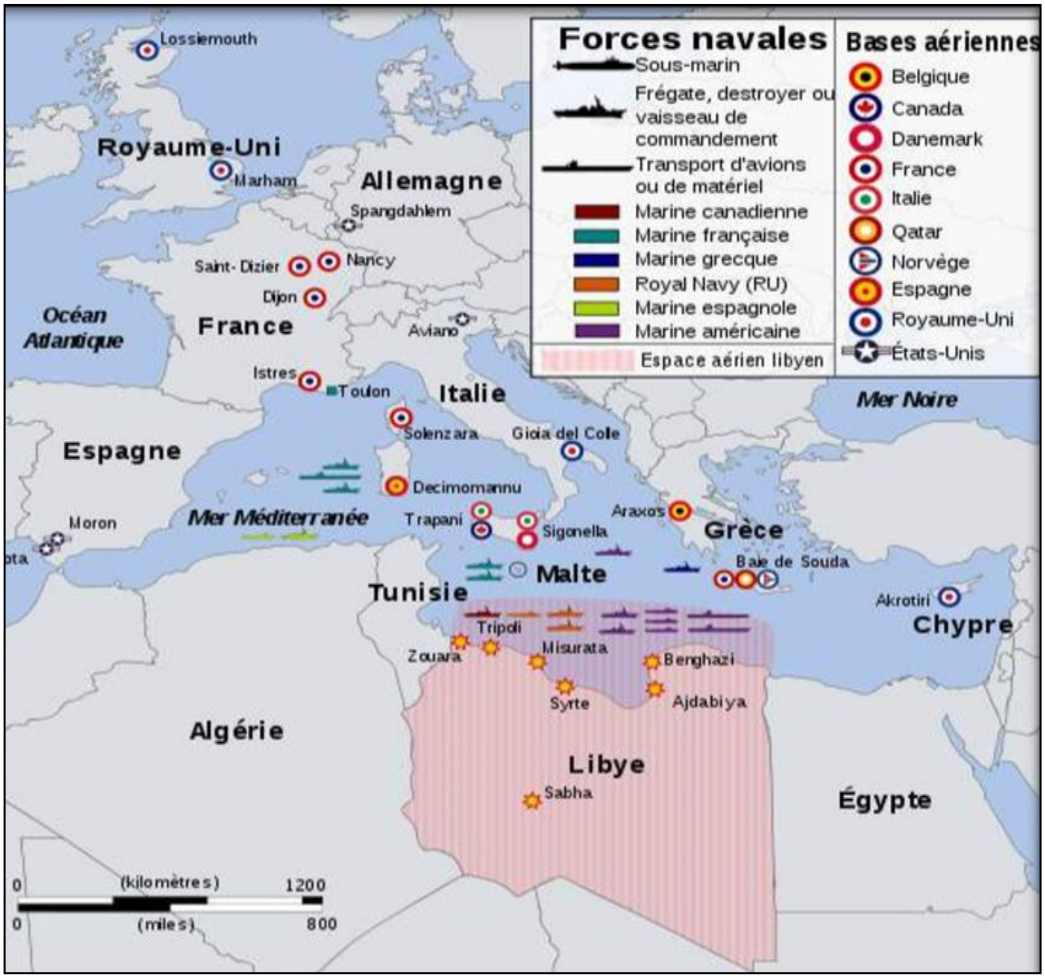

المصدر :

Philipe Gros ,De Odyssy Dawn a unifield protector :bilan transitoire;perspectives et premiers enseignement de l'engagement en libye, note n°04/11 ,P4

ثانيا : أسباب الانتفاضة

إن مجمل الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع الثورة في ليبيا تنطوي تحت ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية مرتبطة ببعضها البعض، يتعلق أولها بإخفاق الدولة بسبب التوزيع غير العادل للثروة الذي خلق عيوبا اقتصادية وسياسية وبنيوية في النظام الاقتصادي لكونه يعتمد في جزئه الأكبر من الموارد على عوائد النفط ،هذا الأمر بدوره أدى إلى نشر السخط في المنطقة الشرقية سيرينايكا *لأنها تعاني تهميشا اقتصاديا وسياسيا ، ضف إلى ذلك انتقال آثار وتداعيات الثورة في تونس ومصر كحافز لرفع التحدي في ليبيا ، هذه المتغيرات الثلاث بدورها وجهتها عوامل أخرى وإن لم تكن دوافع رئيسية في حد ذاتها، خاصة طبيعة حكم وسياسات الرئيس 'معمر القذافي' ،وسياسات بعض القوى التي دفعت التدخل العسكري بتفويض من الأمم المتحدة[1].

1. الأسباب الداخلية :

- سياسيا: شكل النظام السياسي الحاكم الذي أسس له 'معمر القذافي' كان عنوانا للحكم الدكتاتوري تآكلت شرعيته شيئا فشيئا،تميز هذا النظام بفراغ مؤسساتي ودستوري تم فيه احتكار السلطة وإخضاع القوانين والقرارات لتوجيهات القذافي التي طرحها في الكتاب الأخضر كدستور للدولة ،–وقد وضحنا طبيعة هذا النظام في العنصر السابق –، حيث تبنى القذافي سياسات قمعية من خلال قمع المعارضة ومنع اللجوء للتظاهرات والتجمعات باللجوء إلى استخدام قوات الجيش والشرطة واستخدام عقوبات كالسجن والنفي والقتل ليشكل بذلك نظام بوليسي يهدف إلى وأد كل محاولات الانقلاب ،في نفس الصدد عمل القذافي على منع تشكيل الأحزاب والنقابات باعتبار أن المشاركة المجتمعية ووجود المجتمع المدني من شأنه نشر التوعية حول استبداد النظام وبالتالي تهديد استمراره وسيطرته على الحياة السياسية .وهو ما يؤكد على تدهور أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة وبالتالي غياب دولة القانون وغياب مؤسسات الدولة [2].
- اجتماعيا وثقافيا : إن البناء الاجتماعي الذي كرسه نظام لقذافي كان يقوم على التهميش بسبب الطبقية، حيث ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:الطبقة الحاكمة تتفوق من حيث السلطة والثورة ولا تخضع للقانون ،طبقة التجار والمستقلين عن النظام التي تخضع لمراقبة الطبقة الحاكمة ،طبقة العامة

---

* تضم سيرينايكا – برقة أو قورينائية : إقليم تاريخي في شرق ليبيا– 80 % من احتاطي النفط في ليبيا ،إلا أنها فقط أهميتها السياسية بسبب سياسات الاقفار التي خضعت لها ، تمثل مركزا للمعارضة الإسلامية بما في ذلك الفرع الليبي للإخوان المسلمين والخلايا المقاتلة التي انتفضت في 1970 و1980 في حكم القذافي منذ توليه الحكم في 1969 حيث قام بتهميش القبائل المحلية التي رآها دعما للملكية السنوسية 1951– 1969.

[1] للمزيد راجع : مزران ، ***مرجع سابق*** ، ص ص276–283.

[2] علي حرب ، ***ثورات القوة الناعمة في العالم العربي*** ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ، 2012)، ص 78.

والتي لا تمتلك الثروة أو السلطة . ضف إلى ذلك فقد اعتمد القذافي على الانتماء القبلي لتحقيق الولاء فعلى سبيل المثال حيث كان الانتماء لإحدى القبائل الحليفة شرطا للانضمام للجيش وقوات الأمن وهو ما أدى إلى تفشي أزمة الهوية داخل المجتمع وإضعاف الولاء للدولة مقابل زيادة الصراع القبلي والولاء للقبيلة . ولأن المجتمع كان يخضع لتعاليم الكتاب الأخضر التي تمنع ظهور فكر مناهض فقد أصبح منغلقا على قيم وأفكار القذافي مما أدى إلى تغييب الثقافة والتنمية وزيادة الأمية وانخفاض مستوى التعليم [1]،غير أن ازدياد شريحة الشباب وانفتاحهم على العالم الخارجي فتح الباب أمام الوعي وعدم الرضا عن تلك السياسات والأفكار.

❖ اقتصاديا: على الرغم من المؤشرات الاقتصادية الحسنة للاقتصاد الليبي التي تشير إلى الثروة النفطية الهائلة التي تزخر بها ليبيا إلا أن عائداتها المالية لم توفر للفرد الليبي العيش الكريم،وفي ظل ضعف الانتاج والتصنيع كان يعاني من تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتدني مستويات المعيشة وانتشار البطالة والحرمان النسبي من المرافق العامة وعدم توفير ابنى التحتية اللازمة ،بسبب غياب العدالة في التوزيع وانتشار الفساد والمحسوبية [2]،واستئثار النظام بالعوائد النفطية من جهة وتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال وصفقات الأسلحة وتكديس الأموال في الأرصدة البنكية في الخارج،حتى أن تلك العائدات كانت تنفق على بعض الجماعات المسلحة والمرتزقة لضمان ولائها وجزء منها أنفق على المشاريع التي تبناها القذافي تحت شعار تحقيق الوحدة العربية، ومن جهة أخرى تأثر الاقتصاد الليبي بالعوامل الخارجية المرتبطة باقتصاد السوق وسياسات الدول الغربية (العقوبات والحصار الاقتصادي)مما كرس التبعية دون القدرة على احداث تنمية اقتصادية ، الأمر الذي دفع بالقذافي لانتهاج سياسات مالية وسياسات تقشف رفعت من سخط المواطنين، وحتى بعد محاولة النظام الانفتاح وتدفق الاستثمارات والمشاريع الأجنبية وبالرغم من زيادة الرواتب والأجور لم تفلح تلك الاصلاحات الشكلية في امتصاص غضب المواطنين بسبب تفشي الغلاء* .

---

[1] محمد علي عز الدين ، ***التنمية المعاقة في ليبيا*** ، (طرابلس : وزارة الثقافة والمجتمع المدني ،2013)، ص ص 155،156.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني ،"الانتقال الديمقراطي في ليبيا :التحديات والآفاق "،في ***الديمقراطية المبعثرة :مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية*** ،تحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2014)، ص 247.

* كشفت تقارير الأمم المتحدة أن ليبيا قد أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية بحيث تحتل المرتبة 64 عالميا في 2000 وتقدمت إلى المرتبة 61 سنة 2002 فالمركز 52 سنة 2010 مع احتفاظها بالمرتبة الاولى إفريقيا .على المستوى التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين 15 سنة فأكثر نحو 88.31% مع وجود 15 جامعة منتشرة في البلاد وفي تقرير نشر عام 2007 اشاد صندوق النقد بانجازات الدولة في مجال التنويع الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم السنوي بسبب الزيادة في الأجور العامة .

2. الأسباب الخارجية :

في مقدمتها العامل الإقليمي ،حيث أن الزخم الذي اكتسبته الأحداث التي طالت دول الجوار –تونس ومصر– كان حافزا مهما دفع الشباب الليبي لرفع الطموحات والمناداة بضرورة الإصلاحات ،والذي جعل من منصات ومواقع التواصل الاجتماعي أداة لحشد الجماهير وتوجيهها،ضف إلى ذلك دور وسائل الإعلام على رأسها قناة الجزيرة والعربية ،فحتى وإن كانت الكثير من الأخبار التي تم تداولها مغلوطة إلا انها ساهمت في تغطية الأحداث والقضاء على جزء من التعتيم الذي حاول القذافي ترسيخه في النظام والمجتمع الليبي.ضف إلى ذلك دور تسريبات "ويكيليكس" التي كشفت تورط قادة بعض الأنظمة العربية في معاملات وقضايا وشبهات مع الغرب .

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لها هي الأخرى نصيب في ذلك ، من خلال دورها في دعم بعض الحركات الانفصالية والتدخل أو الاحتلال المباشر تحت مسوغ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والمخاطر العابرة للحدود خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وبالرغم من أن العلاقات مع نظام القذافي كانت قد تحسنت بعد تصريحاته حول حادثة لوكربي وتخليه عن البرنامج النووي ،إلا أن التاريخ القديم طبع حاضر العلاقات وتنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للنظام ، خاصة عندما تعلق الأمر بضرب مصالحها الحيوية النفطية منها بالأساس ،ونشير إلى أن التخلي عن دعم النظام واضطراب العلاقات قد بدأ يظهر حتى قبل الانتفاضة الليبية بسبب سياسات القذافي التي كان من بينها منح الأولوية للشركات الصينية والفيتنامية والهندية استثمارات بدلا من الشركات الأمريكية والأوروبية ،ومحاولته طرح مشروع الدينار الذهبي ♣.هذه الأسباب وغيرها كثيرا قد أبحث ذرائع وحجج اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لتبرير التدخل العسكري في ليبيا.

وكما تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة في ليبيا ننوه كذلك إلى تعدد الأطراف ما بين القوى الداخلية والقوى الخارجية (أنظر الشكل 8)،وهو الأمر الذي ساهم في استمرار الصراع وانعكس على مسار الأزمة وإيجاد الآليات والحلول لمعالجة هذا الصراع وبناء الدولة الليبية وخلافا للإشارات الأولى التي جاءت بعد ثورة 2011 والتي وضحت أن ليبيا يمكن أن تتبنى مشروعا تتجه به نحو الاستقرار يعبر عن حلم الليبيين بالقضاء على الحكم الاستبدادي وبناء المؤسسات وتوفير

♣ تم تسريب بعض الوثائق الأمريكية من بينها إيميلات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلا ري كلينتون تثبت استخدام الناتو في التدخل كان للتخلص من القذافي ليس لأغراض انسانية بسبب محاولته صناعة عملة نقدية ذات غطاء بنكي من الذهب تتعامل بها ليبيا ومعظم الدول الإفريقية وهو ما يهدد السيطرة الفرنسية في إفريقيا من جهة ويخالف النظام العالمي الذي تتزعمه أمريكا ويهدد مكانة الدولار واليورو في الأسواق والتعاملات الدولية في المجال النفطي وأيضا الرغبة في السيطرة على النفط الليبي لتقويض مشروع ليبيا كقوة متوسطية ، يتضمن الإيميل أيضا أن القذافي قد جمع كميات هائلة من الذهب تفوق قيمتها 7 مليارات دولار بغية انشاء تلك العملة لتحل محل الفرنك الفرسي في المعاملات.

السلع والخدمات لكل السكان ، إلا أن ليبيا تحولت من دولة فاشلة إلى دولة منهارة ودخلت فيما يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية طويلة الأمد ، بسبب الانتقال من النمط السلمي إلي المسلح الذي أطال من أمد الثورة وأثر في عملية البناء ، خاصة وأن الحقائق التي أثبتتها السنوات الخمس التي تلت اندلاع الثورة كانت كافية لانقلاب المشهد في ليبيا وتحويلها إلى ساحة كبيرة من الفوضى وانتشار السلاح شهدت تدهور في الوضع الأمني والسياسي وبدأت الصراعات تحدث على المستويات المحلية والوطنية وحتى الإقليمية تدخلت فيها القوى الخارجية مباشرة بعد أن تحولت إلى قاعدة للجماعات الإرهابية بمختلف توجهاتها لتظهر الانشقاقات العرقية والقبلية والجغرافية، والأيديولوجية [1].

على إثر تفكك مؤسسات النظام وتفاقم الصراع بين النخب ،إلى جانب تفشي حروب الميليشيات لم تكن الحاالة في ليبيا تعبر عن وجود دولة قانون وانتشرت الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية في حين عجزت القوى المتصارعة عن إجاد توافق حول مصير الدولة مما دفع بها لبركان الحرب الأهلية ليتعطل بذلك مشروع البناء .

[1] فرج محمد صوان ، "ليبيا : الدولة الفاشلة "، (2020/02/10)، نقلا عن :
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/11/19/348501.html

الشكل(8) : مخطط يوضح أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية

المصدر :من إنجاز الباحثة

- **الفرع الثالث : استراتيجيات إدارة المرحلة الانتقالية**

أولا : على مستوى الترتيبات المؤسساتية

إن خصوصية النظام السياسي وتشخيص السلطة في يد القذافي قد حالت دون تشكيل مرجعية قانونية سليمة للبنى والمؤسسات وهوية وطنية موحدة،مع إفراغ النخب السياسية والثقافية،مما أسفر عن أوضاع غير واضحة المعالم في ليبيا تعبر عن وجود فراغ وغياب لدولة المؤسسات ،هو ما أدى إلى تعثر إدارة المرحلة الانتقالية بسبب وجود أرضية معقدة .

في نظام ما بعد القذافي حاول القادة الجدد تشكيل بناء مؤسساتي جديد من خلال وضع قوانين وإصلاحات اقتصادية وسياسية من شأنها تحقيق الاستقرار في ليبيا وبناء دولة ديمقراطية بعيدة عن المنطق القبلي الريعي.

يضم البناء المؤسساتي كلا من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وحسب ما ذهب إليه الباحث 'محمد علي عز الدين' ،فالأمر يتعلق ببناء المؤسسات البنيوية التي تكون داعمة للتنمية كأداة في مسار عملية البناء ،ويتعلق الأمر بداية بتدوين الدستور على اعتباره السلطة العليا ومحدد للمبادئ التي تنظم السلطات وعلاقاتها ببعضها البعض وعلاقتها مع المواطنين،البرلمان ،الأحزاب والمجتمع المدني ، ضف إلى ذلك بناء المؤسسات القيمية التي تعنى بالتنمية السياسية والإدارية ،وحدد لها أربعة أجزاء :حقوق الإنسان ،حرية التعبير ، المواطنة ،وإدماج المرأة ،وهي نفسها المجالات التي أهملها القذافي وضيق على أدائها وتوجهاتها ،مما غيب أسس الديمقراطية التشاركية وأقصى دور الجماهير وتعزيز انتمائهم للوطن [1].

جاءت أولى الخطوات بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي ،فبعد الأسابيع الأولى للثورة تم تأسيس المجلس كممثل للثورة وقائد لعملية إسقاط النظام باعتراف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ،نقل مقره من بنغازي إلى طرابلس ،ضم في صفوفه مسؤولين سابقين انشقوا عن نظام القذافي ،خلقت هذه النقطة في حذ ذاتها بؤر توتر حول شرعية هذا المجلس ،فالبرغم من أنه تمتع بشرعية ثورية أمام الرأي العام في البداية فقد أصبح مع العملية الانتقالية للدولة بعد الثورة محط شبهات لأسباب كثيرة على رأسها خلفيات تشكيله ومدى تمثيل الجماعات المسلحة فيه من عدمه ، فضلا عن الانقسامات الداخلية ، والصراع بين القوى السياسية والتيارات الفكرية[2] وعدم توافق قراراتها والمكتب التنفيذي والحكومة المؤقتة.

---

[1] للمزيد راجع : عز الدين ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 178-209

[2] تضم التيارات قوى ملكية منحدرة من الملك السنوسي ،القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينيات ،القوى الإسلامية وهي منقسمة إلى تيارين التيار الأول تمثله قوى الإخوان المسلمين ،والتيار الثاني تمثله الحركات الجهادية (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة ،الحركة الإسلامية للشهداء،مجموعة أنصار الله،رابعا قوى التحالف الديمقراطي،وقوى الحركة الشبابية التي قامت بتفجير الثورة .أنظر : توفيق المديني ،المرحلة الانتقالية في ليبيا :تحديات البناء ،تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، سبتمبر 2011، ص ص 3،4. للمزيد راجع :
Paul salem and Amara Kadlec , Libya's troubled transition , the carnegie papers june 2012 ,PP 1-36.

لقد أسند المجلس إلى نفسه مهمة تدوين الدستور المؤقت ، وتم إصداره في 3 أوت 2011،تضمن جملة من المبادئ والقيم ،في 37 مادة قسمت على 5 أبواب،تناول الباب الأول تعريف الدولة وقيمها وتسيير العملية السياسية،الباب الثاني حدد الحقوق والحريات العامة،فيما حدد الباب الثالث نظام الحكم للمرحلة الانتقالية،وبين الباب الرابع الضمانات القضائية،ليخصص الباب الأخير للأحكام الانتقالية ، تمثل المادة 30 ضمن هذا الدستور أهم المواد لأنها رسمت معايير ومعالم لخريطة الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة[1].

ولأن المجلس الوطني الانتقالي قد فقد ثقته لدى مختلف الأطياف الليبية ،تم عقد انتخابات في 7 جويلية 2012 من أجل حله وتعويضه ببرلمان مؤقت يعرف بالمؤتمر الوطني العام وإيجاد حكومة أكثر شرعية،لأجل ذلك عملت بعثة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ولجنة الانتخابات الليبية على تصميم وتنظيم وتنفيذ العملية الانتخابية التي بلغت نسبة المشاركة فيها 60%[2].

بالرغم من أن المجتمع الدولي قد حكم على هذه الانتخابات بأنها انتخابات حرة ونزيهة إلا أنها لم تؤسس لحكومة قوية نظرا لأن البرلمان الجديد كان مشتتا للغاية وغير توافقي في ظل عدم وجود أحزاب سياسة منظمة، فباءت محاولات تشكيل الحكومة بالفشل وهو حال حكومة 'مصطفى أو باقور' و'علي زيدان'،ومع أن هذا الأخير قد حاول تأسيس حكومة تضم مختلف الجماعات بعيدا عن الانتقائية والمحسوبية السياسية* ،فالصيغة التي تبناها لم تجنب حكومته التوترات والخلافات وفشل هو الآخر في السيطرة عليها، خاصة بعد الزخم الذي اكتسبه ما يعرف بقانون العزل السياسي أو قانون التطهير الذي في الشارع الليبي ولدى الثوار♦، لتتم اقالته من طرف المؤتمر الوطني بعد حادثة ميناء البريقة *.

---

[1] الصواني ، (ليبيا:الثورة...)، ***مرجع سابق*** ، ص ص 148-150.

[2] كريستوفر شيفيس و مارتيني جوفري ، ليبيا بعد القذافي :الدروس والآثار المستقبلية ، ترجمة إدريس محمد القناوي ، تقرير صادر عن مؤسسة راند ، 2014 ، ص ص 38-40.

* عرض على التجمعات السياسية الكبرى في المؤتمر الوطني العام والمتمثلين في التحالف الوطني وحزب العدالة والبناء خمسة مناصب وزارية ، ونظر إلى التمثيل المناطقي في ليبيا بحيث عين المستقلين لرئاسة المناصب الوزارية التي يشير إليها الليبيون بالمناصب السيادية وتشمل وزارة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والعدل والمالية .

♦ ينص مبدأ هذا القانون على رفض مشاركة من يوصفون ببقايا النظام السابق في النظام السياسي الجديد ، وافق المؤتمر الوطني العام على مشروع القانون في14 مايو 2013 دخل حيز التنفيذ في 5 يونيو 2013، صوت 164 نائب للقانون ، صوت 4 ضده وتغيب 19 نائب بموجب هذا القانون فإن كل من تولى مسؤولية قيادية ،سياسية،إدارية أو حزبية ،أمنية ،عسكرية،مخابراتية،إعلامية،أكاديمية أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام بين 1 سبتمبر 1969 و 23 أكتوبر 2011 ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة وكذلك الحياة السياسية، يضاف إلى هؤلاء كل من أيد النظام علنا في وسائل الإعلام وغيرها أو كان معاديا للثورة ، ويتم إنشاء هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة مقرها طرابلس.

* على إثر تأسيس مجلس برقة الانتقالي للمطالبة بالنظام الفيدرالي في 6 مارس 2012 ومنح الإقليم صلاحيات واسعة قامت مجموعة من المسلحين المؤدين للمجلس بقيادة ابراهيم الجضران بالاستيلاء على 3موانىء لتصدير النفط من أجل زيادة حصة الإقليم من عائدات النفط ، عجز على زيدان على استرجاع تلك الموانئ حتى أن المجلس قام بالتعاقد من

لقد عرف الوضع في ليبيا خلال هذه الفترة أزمة بين الفرقاء* ،فبعد تولي 'عبد الله الثني' زمام الأمور خلفا لعلي زيدان كان يرضخ لضغط قوات القعقاع والصواعق المسيطرة على العاصمة كانت قرارات أجندته السياسية منحازة لخدمة تيار سياسي واحد هو تحالف القوى الوطنية ،مما دفع بالمؤتمر الوطني إلى إقالته وتعيين 'أحمد أمعيتيق' ، غير أن التحالف رفع دعوى قضائية في المحكمة العليا رفضا لهذا القرار،ليتم الإبقاء على الثني في منصبه ،في حين تعالت أصوات المظاهرات مرة أخرى مطالبة بحل المؤتمر تحت شعار "لا للتمديد".

إن هذا التعثر التشريعي قد دل على ضعف مؤسسي في اتخاذ القرارات ،هذا الضعف كان مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومة والمؤتمر الوطني والتي انعكست آثارها على مسار المرحلة الانتقالية واستقرار مؤسساتها ،وهو ما توضحه بعض المؤشرات من بينها تسارع وتيرة تغيير رئاسة المؤتمر ورؤساء الوزارة والتنفيذيين في فترة قصيرة لا يتجاوز مداها العام الواحد ،وهو ما يدل على حدة التناقضات والخلافات وحالة استقطاب سياسي وتباعد في المواقف وتداخل في صلاحيات السلطتين ما أثر على فاعلية وآداء المؤسسات وعملية بناء الدولة الجديدة . من جانب آخر فقانون العزل في حد ذاته واجه مشكلات في التنفيذ إذ أن هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة لم تكن قادرة على متابعة تطبيق القانون على مستوى الدولة ، لتدخل الدولة في جملة من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والتي عكست بدورها غياب رؤية متماسكة واستراتيجية واضحة من شأنها بناء الدولة خاصة في ظل تزايد دور وفاعلية الكيانات القبلية والبنى التقليدية [1].

من زاوية أخرى ،الأمر الذي أدى إلى تصاعد تلك الأزمات إعلان اللواء المتقاعد ' خليفة حفتر' في 10 فيفري عن "عملية الكرامة" بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة التي قام بها وعرفت بالانقلاب التلفزيوني وإجراء الانتخابات البرلمانية في جوان 2014 وهو ما أجج صراعا مسلحا على إثر انطلاق "عملية فجر ليبيا" كتصد لحفتر والميليشيات الموالية له التي حاولت السيطرة على طرابلس،وفي المقابل تصاعد

شركة أجنبية يرأسها كندي يعمل في المخابرات الإسرائيلية من أجل تعزيز تصدر النفط وتعزيز قدرات ميليشيات الجضران والحصول على الاعتراف الدولي.

* اشتعلت بين المؤتمر الوطني ووزراء التيار الإسلامي في الحكومة في مواجهة تحالف القوى الوطنية حيث كان هناك صراع سياسي بين الإخوان المسلمين وحزب تحالف القوى الوطنية حول إنهاء أو تمديد عمل المؤتمر الوطني العام،بضغط من تحالف القوى على بعض الكتل الأخرى في المؤتمر تم تشكيل لجنة والاتفاق على انتخاب مجلس نواب بديل وي حين رفض الإسلاميون والوطنيون تبني نظام رئاسي وإجراء انتخابات في تلك الفترة وأيدوا الانتقال الديمقراطي السلمي قرر الليبراليون بضرورة ذلك مع إلغاء قانون العزل السياسي ،وترسخ في الحياة السياسية تياران مدني ليبرالي ووطني إسلامي ،تحالف التيار المدني مع التيار الفيدرالي وحزب القوى الوطنية و ميليشيات حفتر،وضم التيار الإسلامي حزب العدالة والبناء وبعض الإسلاميين والليبراليين .

[1] رومان ديفيد وهدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغييرٌ في الوجوه أم تغيير في السلوك؟" ، ***سلسلة أوراق*** صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة ، العدد 4، مارس 2014، ص ص 3-6.

الخلاف السياسي بين الأحزاب والنواب حول شرعية البرلمان الجديد ليتحول الانقسام السياسي تدريجيا إلى مواجهة مسلحة بسبب تبني كل طرف لإحدى العملتين السابقتين .

ليصبح البناء التشريعي في ليبيا متكونا من هيكلين اثنين : أولهما هو البرلمان المنعقد في طبرق ويضم ليبراليين وقوى قبلية في الشرق ،الثاني هو المؤتمر الذي عاد لمزاولة عمله بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ويضم مصراته وحلفائها في مدن أخرى كالزاوية وعزيان إضافة إلى الإسلاميين[1].

لإيجاد حل بين القسمين المتصارعين أثمرت جهود المبعوث الأممي 'برناردينو ليون' على التوقيع على "اتفاق الصخيرات" في 17 ديسمبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية بعد أشهر من المفاوضات بحضور ممثلي البلديات والأحزاب السياسية والنشطاء وممثلي القبائل ووزراء خارجية دول غربية وعربية وسفراء ، تضمن هذا الاتفاق شكل المؤسسات الجديدة في نقاط كالتالي :

- السلطة التشريعية تضم مجلس النواب المنتخب مسبقا في جوان 2014 –برلمان طبرق–.
- تشكيل حكومة وفاق وطني تمارس مهام السلطة التنفيذية تتكون من مجلس للوزراء مقرها طرابلس.
- تأسيس مجلس أعلى للدولة –مجلس استشاري – لإبداء الرأي حول مشروعات القوانين والقرارت.

إن التوقيع على وثيقة الاتفاق السياسي التي تمخضت عن اتفاق الصخيرات لم تتمكن من الحد أو القضاء على حالة التشرذم التي تشوب العملية السياسية وبقي الانقسام يطبع المشهد السياسي الليبي ،بالرغم من تحديد أعضاء مجلس رئاسة الوزراء وتكليفهم بتشكيل الحكومة إلا أن هذه الأخيرة لم تحظ بالشرعية والثقة الكاملة ولم تتم المصادقة عليها من طرف مجلس النواب بسبب عدم تصويت كل أعضائه ،بل تم تمريرها عن طريق بيان وقعه 100 عضو فقط ،لتصبح حكومة'فايز السراج' منقوصة الحصانة والشرعية ،كما أن المجلس لم يحظ هو الآخر بتأييد العديد من الكتائب والميليشيات خاصة تلك التي تدعم حكومة الإنقاذ المنبثقة عن المؤتمر الوطني برئاسة' خليفة الغويل'[2].

في ظل النزاع القائم حول تنازع الشرعية بين حكومة الوفاق الوطني برئاسة 'فايز السراج'،ما تبقى من حكومة الانقاذ برئاسة خليفة الغويل، حكومة الثني المنبثقة عن برلمان طبرق أصبحت ليبيا تخضع لثلاث قوى محلية مركزية تتجاذبها قوى إقليمية ودولية ،استفحال الحرب الأهلية لا يقتصر على الصراع في الجبهة السياسية فحسب بل يتماشى مع سجال عسكري تخوضه الفصائل العسكرية ولميليشيات

---

[1] للمزيد راجع : عمر خيري ،السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا ،(الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014 ، ص 6.

وأيضا بسيكري السنوسي ، ***ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة :صراع الإرادات وتنازع الشرعيات*** ، قطر مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2014 ص ص 2–4.

[2] وليد أرتيمة ، ***المشهد الليبي:استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري***، قطر:مركز الجزيرة للدراسات ، مارس 2016 ، ص ص 4،5.

الجيش الليبي إلى جانب حكومة السراج ،الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر إلى جانب حكومة طبرق وتنظيم الدولة الإسلامية داعش [1]:

- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني التي انبثقت عن اتفاق الصخيرات ومقرها طرابلس.
- تحالف :مسؤولي المؤتمر الوطني العام –دار الإفتاء –الجناح العسكري لواء الصمود : يضم الغويل رئيس حكومة الانقاذ وبعض وزراء حكومته ، نوري بوسمهين رئيس المؤتمر الوطني الصادق الغرياني مفتي ليبيا ،وبقايا لواء الصمود كتشكيل عسكري يضم ثوار سابقين من المدن الغربية وهم من الرافضين لاتفاق الصخيرات،وقد تم فرض عقوبات من طرف الاتحاد الأوروبي أفريل 2016 بسبب عرقلتهم لهذا الاتفاق .
- تحالف:حفتر –عقيلة صالح– –عبد الله الثني– والجناح العسكري عملية الكرامة :تم تعيين حفتر كقائد للقوات المسلحة الليبية منذ فيفري 2015 من طرف برلمان طبرق تحت رئاسة 'عقيلة صالح' ورئيس الحكومة 'عبد الله الثني' ،وتضم قوات الكرامة العسكريين والمسلحين من القبائل الشرقية التي انضمت إلى حفتر من أجل تشكيل جيش وشرطة نظامية لمكافحة الإرهاب.

ونتيجة لغياب ترتيبات محكمة لعمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية ،لم تكن الاستحداثات في السلطة القضائية كافية لإصلاح النظام القضائي ككل وتعزيز استقلاليته بالأخص بعد تردي الأوضاع الأمنية والسياسة بعد 2014 والتي نتج عنها اعتداءات واغتيالات للقضاة وتفجيرات لمرات ومباني النيابات والمحاكم [2]، على سبيل للذكر لا الحصر كان من بين الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل ذلك ، إلغاء المجلس الانتقالي محاكم أمن الدولة مقابل إنشاء محاكم خاصة ، مع الحق في الطعن في القرارات الإدارية ،عدل المؤتمر الوطني بدوره قوانين أخرى من بينها إلغاء اختصاص المحاكم العسكرية التي تنظر في قضايا المدنيين.

في ظل المعطيات السابقة نخلص إلى أن القادة الجدد في ليبيا قد واجهوا جملة من العراقيل في تأسيس البناء المؤسساتي الجديد للدولة الليبية ،فإلى جانب الضغوطات المالية بسبب تجميد الأرصدة ،عانت ليبيا من تدمير شبه كلي لهياكل البنية التحتية والمنشآت القاعدية بسبب الطبيعة المسلحة والعنيفة التي تميز بها الصراع منذ الانتفاضة بين قوات القذافي والثوار ،ومع تدخل قصف طيران وصوراريخ الناتو، إلا أن التناقضات والخلافات بين الأطراف متعددة المصالح والأهداف حول نظام الحكم هو ما أطال من عمر المرحلة الانتقالية وقلل فرص إنجاح عملية بناء الدولة الديمقراطية ،رغم مرور ما يقارب التسع سنوات لا

---

[1] محمود عبد الواحد،***تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا ومستقبل الصراع*** ، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2016 ، ص ص 3–6

[2] للمزيد راجع : تحديات أمام القضاء الليبي :ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين ،تقرير صادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين ص ص 5–90. وأيضا ، مروان الطنشاني ،المستجدات القضائية في ليبيا في 2013 و 2014 ، ***مجلة المفكرة القانونية***، ص ص 1–18.

يزال التدهور الأمني والعنف الميداني والارتباكات السياسية تخيم على الحياة في ليبيا ولم تتمكن تلك القوى من تجاوز الصراعات وتحقيق الانسجام بين المجتمع و القوى السياسية وداخل التيار الواحد منها، فغياب التنسيق والتصور المشترك حول القيم والثوابت بينها كان كفيلا بعدم ضبط الأطر السياسية والإدارية والتنظيمية وترتيب فوضى الصراع على الحكم وفوضى السلاح وأصبح معيقا لعمليات التنمية والتحديث.

إلى جانب تعدد وتنوع الفاعلين السياسيين والعسكريين الرسميين وغير الرسميين ما بين المجالس المحلية،التجمعات القبلية ، الميليشيات المسلحة ، قوى داعش ، السلطات وغيرها،مازالت ليبيا تعاني من أزمات عدة على رأسها الأزمة الدستورية، والمحاولات الانقلابية المتتالية التي كان آخرها الإنقلاب الخامس لحفتر[1] ،والمواجهات المسلحة المستمرة (عملية البنيان المرصوص،معركة طرابلس 2019 ....)، إلى جانب التدخلات والضغوطات الأجنبية ما أدى إلى اشعال حرب أهلية ، بالرغم من حظر الأسلحة المفروض لم تتمكن قرارات الأمم المتحدة والدول الأوروبية من تحجيم الاشتباكات واستمرار تدفق السلاح –عملية صوفيا– ،ورفعت بعثة الأمم نداءات تطالب فيها ضرورة توقف الدول عن نقل الأسلحة والذخيرة والمقاتلين أيضا ،لأن ذلك يهدد الهدنة الهشة بين أطراف النزاع[2].

أما فيما يخص المؤسسات غير الرسمية وعلى رأسها الأحزاب فقد تم إزالة العديد من القيود عنها إثر إصدار قوانين تحدد وتنظم كيفية نشأتها وعملها ونشاطاتها ، غير أن فسح المجال للأحزاب السياسية المتعددة باختلاف منطلقاتها لم تتمكن من طرح مشاريع تنموية وديمقراطية واضحة المعالم وعانت من ضعف تنظيمي في ظل غياب قاعدة اجتماعية صلبة لها إلى جانب الانشقاقات والتناقضات التي كانت السمة البارزة بين أعضائها وهي تتنافس على تعظيم مكاسبها في نظام الحكم[3] .

يعد المجتمع المدني طرفا مهما في بناء الدولة لأنه يلعب دورا في تشكيل الهوية الوطنية من خلال العمل على توجيه الوعي لدى الأوساط الشعبية ومساهمته في دعم الإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية لإنجاح عملية الدمقرطة[4]،وإذا ما تحدثنا عن منظمات المجتمع المدني في ليبيا يمكننا القول أنها هي الأخرى لم تلعب دورا فعالا ومؤثر ويرجع ذلك لثقافة الإقصاء والتهميش والخضوع التي ترسخت في فترة حكم القذافي ،فهي منظمات فتية تفتقر للخبرة وللثقافة السياسية الديمقراطية ، مع بعض المشاكل التي تعاني منها فيما يخص التمويل والموارد المالية تزامن ظهورها مع أوضاع أمنية وسياسية جد معقدة

---

[1] للمزيد راجع : حفتر ينقلب على برلمان طبرق ، (2020/05/01)، نقلا عن :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-

[2] للمزيد راجع : ليبيا..البعثة الأممية تتهم دولا شاركت بمؤتمر برلين بخرق حظر التسليح ، (2020/05/01)،نقلا عن :
https://www.dw.com/ar/%D9%84%D9%8A%D9%8A%D8%A8%D8%A7-

[3] خالد حنيفي علي ،"خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة" ، ***مجلة أوراق الشرق المتوسط*** ، العد 24 ، سبتمبر 2014 ، ص ص 41–55.

[4] علي عز الدين ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 150–154.

أبعدت الشارع الليبي عن ثقافة وجود مثل هذه المؤسسات ،لذلك كانت محيدة على عدة أصعدة ، رغما قلة القوانين والمبادرات التي تعنى بتنظيم المجتمع المدني فذلك لا يعني غيابها التام ،وقد كان أولها تولي وزارة الثقافة في الحكومة الانتقالية تسجيل الجمعيات وتم تأسيس مراكز لدعم مؤسسات المجتمع المدني فنيا وتقنيا وماليا.

وفي ذات السياق شهدت المؤسسة الإعلامية هي الأخرى تطورات عدة ، فبعد أن كان الإعلام يستخدم بصفة حصرية لخدمة سلطة الدولة أصبح له دور جديد في مواكبة القضايا المطروحة على الساحة ،إلا ان السمة البارزة فيا يخص هذا القطاع هو الصورة المشوشة والغموض الذي يشوب القوانين حولها في حين أصدر القانون الذي يسمح بإبداء الرأي والتعبير ويكفل حرية وسائل الإعلام والطباعة والنشر و تشكيل المؤسسات الإعلامية تم الإقرار بقوانين أخرى فرضت قيود شديدة تضبط العمل الإعلامي ،هذه الارتباكات لم تكفل للإعلام إمكانية آداء رسالته ،ولا يتوقف الأمر على ذلك ، وكما هو حال القضاة وغيرهم يعاني الإعلاميون والصحفيون من تحديات تعيق وتقيد مهماتهم الإعلامية بسبب الاستقطاب السياسي والتعرض للعنف والاعتداء وحالات من الاختطاف والاغتيالات .

ثانيا: الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية

شهد القطاع الاقتصادي في ليبيا تدهورا كبيرا بحكم أن النشاطات الاقتصادية ترتبط لحد بعيد بالريع النفطي ،وقد تضرر هذا الأخير بسبب مخلفات الصدام بين النظام والثوار ودخول الميليشيات والقوى الأجنبية على موجة الصراع ، ولأن البيئة الداخلية أصبحت تعرف انفلاتا أمنيا حادا إلى جانب الضغوط الخارجية (تجميد الأرصدة والودائع ...) تراجع انتاج النفط وإيراداته –وقد سبق لنا الحديث عن هذا –.

ولأن الأضرار في بداية الصراع كانت محدودة نوعا ما خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2009 القاضي بالإفراج عن الأصول الحكومية ،تمكنت الحكومة المؤقتة من الاستفادة من هذه الموارد لتسيير شؤون القطاع العام ،في حين أن عودة الدفق المالي أعاد إشكالية الفساد وسوء الإدارة المالية للواجهة ،وذلك مرده نقص الشرعية ونقص الثقة [1].

من أجل إصلاح هذا القطاع اتخذت الحكومة الانتقالية جملة من الإجراءات كان من بينها زيادة الأجور للعمال في القطاع العام وفتح الفرص للقطاع الخاص، رفع القيود على تحويل العملة ودعم الغذاء والوقود والكهرباء[2] ، وتم تخصيص اعتمادات ميزانية 2011 لمعالجة بعض الاخفاقات السابقة ،في حين تم تمويل النفقات بالسحب من الودائع والاقتراض من المصرف الليبي ، وقامت بمعالجة الطلب وشح السيولة بسبب الطلب المرتفع على النقد بفرض قيود على السحب النقدي للأفراد[3].

---

[1] Salem and kadlic , ***Op.Cit*** ,pp 6,7.

[2] Christopher Chivvis and Jettreu Martini ***, Libya after Qaddafi :lessons and implication for the future***,(Usa : Rand corporation , 2014).P 62.

[3] بن بتقة ، ***مرجع سابق*** ، ص 203.

كما كانت هناك مبادرات خارجية من أجل تفعيل الاقتصاد الليبي نذكر منها ما تقدمت به بريطانيا لحكومة الوفاق ،بعرض الدعم التقني والفني للمصرف المركزي الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار[1]، في ذات السياق أصدر مجلس الأمن القرار 2278 على إثر حادثة الناقلة الهندية للنفط "ديستيا أميا" ♦،أقر فيه بعدم شرعية تصدير النفط من المؤسسات الموازية ،معتبرا أن حكومة الوفاق هي السلطة الوحيدة التي تعنى بإدارة الموارد الليبية وسيتم دعم المجلس الرئاسي في كافة الاجراءات التي يتخذها لتأمين منشآت وحقول النفط .

إن أهم العوامل التي من شأنها أن تنعش القطاع الاقتصادي هو توفير بيئة خدمات آمنة ومستقرة،ولو أسقطنا ذلك على الحالة الليبية لوجدنا العكس تماما، فأكبر تحد يواجه الدولة في ليبيا هو فرض الأمن لبناء نظام سياسي شرعي مستقر يتجاوز الخلافات فينتج بيئة تسمح بتطوير القطاع الاقتصادي ويعزز عملية بناء الدولة .

على مستوى المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية توجد معوقات كثيرة ترتبط بالتسهيلات القانونية لفتح المجال للاستثمارات ،البيئة البيروقراطية داخل المؤسسات ضف إلى ذلك مخلفات الفوضى الأمنية (أسلوب التخويف والتهديد ، ضرب المنشآت...) ،وفي ظل غياب استراتيجية تنموية شاملة لا يمكن تشجيع مبادرات القطاع الخاص على ولوج القطاع الاقتصادي ،بل وفي إطار غياب أنظمة قانونية وتنظيمية تلزم باحترام قواعد المنافسة وحقوق الملكية إما ينفر هؤلاء أو يطرقون باب الفساد لتمرير مشاريعهم.

كما يواجه القطاع تحديات أخرى تتعلق بتوفير اليد العاملة المؤهلة ،فالطاقات البشرية التي من شأنها إعادة إحياء سوق العمل لابد أن تكون ذات مهارات من شأنها أن تواكب وتلبي متطلبات المشاريع الاقتصادية المتنوعة [2].

إن أهم الخطوات التي يجب أن يخطوها القادة في هذا المجال وتجنبا للوقوع في أخطاء الماضي هو اعتماد مبدأ الشفافية في جمع وتوزيع الثروة من خلال الاستناد إلى المساءلة والمحاسبة ،وتطبيق مناهج الحوكمة وإعادة بناء القدرات .كما يجب انتهاج استراتيجيات من شأنها إخراج الدولة من اقتصاد الريع إلى التنويع ،خاصة وأنه يخضع بدرجة كبيرة لاضطرابات الأسواق العالمية وما ينجر عنها من

---

[1] هاموند : بريطانيا ستدعم مؤسسة النفط والاستثمار والمصرف المركزي في حكومة الوفاق فنيا ، (2020/5/5)، نقلا عن : ***https://www.eanlibya.com/archives/78742***

♦ قامت حكومة طبرق في الشرق بقيادة عبد الله الثني بالسماح للناقلة بنقل ما يصل إلى 650 ألف برميل من النفط الخام في ميناء مرسى الحريقة نحو مالطا في 25 أفريل 2016 وهي تعمل لصالح شركة مسجلة في الإمارات ،في المقابل قدمت هذه الأخيرة 1000 عربة مقاتلة وأسلحة وذخائر لحليفها حفتر، رفضت حكومة الوفاق هذا الأمر وأدانته لجنة العقوبات لمجلس الأمن ،وتم وضع الناقلة في القائمة السوداء .

[2] الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير :مؤشرات الانهيار وآمال العودة ،(2020/05/1)،نقلا عن : ***https://www.noonpost.com/content/9792***

أزمات ، دون أن نهمل أهمية النفط في المعادلة السياسية فالصراع بين القوى أصبح صراعا حول منابع النفط والسيطرة عليها انتاجا وتسويقا ،لأن من يحظى بذلك يمكنه توجيه مجريات الحوار السياسي والتأثير على بناء الدولة وبالتالي تكون هذه الاستراتيجيات كفيلة بتلبية المطالب الاجتماعية في ظل تنوع واختلاف الأطياف والحفاظ على مصالحها للمدى الطويل من زاوية،تلبية مطالب المستثمرين والأسواق وتحافظ على سيادة الدولة وملكيتها في صناعة الطاقة على حد سواء .

وفيما يخص الترتيبات الاجتماعية ، فماضي ليبيا في نظام القذافي مليء بالانتهاكات (تعذيب،اختفاء،المجازر ..) ،ولم تكن المرحلة الانتقالية بعيدة عن ذلك ،فمرحلة ما بعد القذافي تميزت أيضا بظهور الانقسامات بين مختلف القبائل التي كانت تشعر بالتمييز والتهميش ، مع تصاعد حدة العنف والتعذيب والاعتقالات التعسفية والعشوائية، لذلك كان لابد للقادة الجدد من محاولة طرح ترتيبات ومشاريع تحول علاج هذه الثغرة . في إطار البناء الاجتماعي اتخذ القادة خطوات قانونية وبرامج عدة كمحاولة لصياغة عقد اجتماعي جديد لإعادة إدماج الفرد الليبي وإحياء الهوية الوطنية و خلق مجتمع ليبي يقوم على العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .سعيا لتحقيق الاستقرار من خلال مصالحة وطنية. في هذا الشأن تم إصدار قانون العدالة الانتقالية في سبتمبر 2013 (أنظر الملحق ج)،من أجل تجاوز تلك التحديات تقوم إجراءات هذا القانون على اقتراح لجان تعنى بالبحث والتقصي عن انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاختفاء القصري وتقديم التعويضات للضحايا وإجراء محاكمات للمتورطين والمتهمين [1].

تعنى هذه الهيئة بالبحث عن توثيق الآراء والروايات حول طبيعة وأسباب انتهاك حقوق الإنسان في النظام السابق من بينهم المفقودين والمعتقلين ، والعمل على ل مشكلة النازحين في الداخل والخارج بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ، ليتم على أساس ذلك اتخاذ التدابير اللازمة واختيار التعويض المناسب لهؤلاء،سواء أكان تعويضا مادي مالي بتقديم خدمات اجتماعية كالعلاج وإعادة التأهيل،أو تعويض معنوي بتخليد الذكرى*.

ونشير في هذا الصدد أن المجلس الانتقالي كان قد تبنى قانون العزل السياسي والإداري كأحد البدائل (أنظر الملحق د) ، إلا أن هذا القانون حمل في طياته سلبيات وتناقضات [2]: فاستبعاد الشخصيات

---

[1] للمزيد راجع : علاء الدين زردومي ، "مسار العدالة الانتقالية في ليبيا دراسة في الآليات والتحديات "***مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*** ، العدد 16، 2016، ص ص183-193.

* من بين برامج التعويضات اصلاح الضرر الناجم عن قانون الملكية في 1978 لتعويض من صودرت منازلهم ، برنامج تعويض السجناء السياسيين بمنحه 8000 دينار ليبي عن كل شهر قضوه في السجن من بداية حكم القذافي إلى اندلاع الانتفاضة وتعويض ضحايا القتل في سجن أبو سليم في 1996،وبرامج لإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي والجسماني.

[2] ديفيد ومزيودات ، ***مرجع سابق*** ، ص8- 13.

التقليدية من أن تكون فواعل في الحياة السياسية للدولة بعض الانتفاضة يزيد من عدد المعارضين بل يكون مجحفا خاصة فيمن يمتلكون الخبرة والكفاءة السياسية والإدارية ،وبالتالي فهو يخلق مظالم جديدة لأنه من زاوية أخرى يثير الانقسامات وتقييد الحريات ،وبدلا من تغليب التسامح والمصالحة يترك المجال أمام الانتقام وتكريس الانتماء للقبيلة .

كما أشار الباحث 'ابراهيم شرقية' في دراسة بعنوان "إعادة إعمار ليبيا:تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية" إلى ثلاثة نقاط أساسية يفهم من خلالها مسار تحقيق المصالحة وهي [1]:

- قضايا المصالحة : تحديد المسائل التي يجب أن يفصل فيها لتحقيق المصالحة والتي تتعلق بمخلفات النظام السابق .
- نهج المصالحة : وهي الطريقة التي يؤخذ بها لتحقيق المصالحة ، وتتضمن آليتين أولاهما العدالة الانتقالية من خلال التحقيق والمساءلة،الحوار والإصلاح ومن ثم التعويض ، دون إقصاء لأي فاعل من الفواعل باختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الإيديولوجية .
- وكلاء المصالحة : وهو الأطراف ممن يلعبون دورا فعالا ومؤثرا في عملية المصالحة، من بينهم منظمات المجتمع المدني ،النخب السياسية والاقتصادية،دور المرأة وأيضا دور القبائل .

إذا يمكن اعتبار أن العدالة الانتقالية تقوم على مسارين ،الأول قانوني يتعلق بآليات قانونية وأحكام وتدابير وفق المعايير الدولية والثاني سياسي ترتبط فيه بعملية المصالحة الوطنية من خلال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سعيا لإقرار السلام والاستقرار، وبالنسبة للدولة في ليبيا فإن الأمر مرتبك لحد بعيد بمدى كفاءة الترتيبات المؤسساتية التي من شأنها تولي هذه المهمة وقدرتها على ضمان الرضى المجتمعي وإعادة بناء الثقة [2].

ولأن بناء الدولة في ليبيا يقوم على تحقيق مبدأ المواطنة والانتماء ،من خلال إقرار التعددية الثقافية وضمان المساواة بين الجماعات واحتضان الاختلافات التي طالما شكلت عائقا في تاريخ الدولة والمجتمع على حد سواء حتى بعد اندلاع الثورة وانهيار نظام القذافي ، بل وخاصة بعد ظهور منطق "ثقافة المنتصر" الذي عرقل مشاريع تحقيق المصالحة الوطنية ،فقد تم تبني بعض الاستراتيجيات لمعالجة هذا الخلل من بينها ما تقدم به نائب وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية 'مصطفى الساقزلي'،وهو مشروع إنشاء هيئة تقوم بإعادة تأهيل وإدماج المسلحين في المجتمع واستيعابهم في قطاعات الدولة الجديدة

[1] Ibrahim Shrqieh ,Reconstructing Libya :stability through national reconsciliation ***, Brooking Doha center study***,Issue 9,December 2013 PP .7-32.

[2] للمزيد راجع : طارق الجملي ، "العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، احتياجات الحالة الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية نموذجا "، ***دورية دعم*** ،العدد5، ديسمبر 2019، ص ص 64-71.

بالتعاون مع المؤسسات المدنية والأمنية ، وتم إصدار قرار الموافقة بإنشاء "هيئة شؤون المحاربين" التي تحولت إلى "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"*.

هذا البرنامج بدوره قدم من خلال برامج متفرعة [1]: برنامج الادماج الاقتصادي (من أجل توفير فرص العمل وتشجيعهم على انشاء المشاريع تم توفير ثلاث مشاريع تقدم دورات تدريبية تتمثل في :مشروع قادر للتدريب التقني والمهني للذين لا يمتلكون مهنة أو شهادة. مشروع طموح تم فيه تمكين المشاركين من مهارات لإنشاء وتشغيل المشاريع الاقتصادية .مشروع مراكز التوظيف في البلديات قدم خدمات استشارية حول مستقبلهم المهني) ، برنامج الادماج المدني (تهدف إلى تعزيز وعيهم ومشاركتهم في المجتمع المدني من خلال ثلاث مشاريع : مشروع إعداد القادة ،مشروع النوعية والتثقيف ، مشروع المجتمع المدني).

ثالثا: مبادرات التسوية : المشاريع الإقليمية والدولية

في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تفشت في البيئة الداخلية بعد سقوط نظام القذافي ومع عجز الأطراف الداخلية على احتواء الأوضاع أصدرت الأطراف الخارجية جملة من القرارات وقدمت مجموعة من المشاريع في محاولة منها لإيجاد حل سياسي توافقي من شأنه إخراج ليبيا من حالة الفوضى والدفع بعملية بناء الدولة مع الحرص على تحقيق التكافؤ بين مصالح القوى متعددة الانتماءات والتوجهات . من خلال هذا الطرح سنقوم بعرض بعض المشاريع والقرارات التي صدرت عن المنظمات الدولية والقوى الكبرى ،إلى جانب جولات واجتماعات عقدتها دول الجوار وأخرى جمعت بين الليبيين.

1. دور المنظمات الإقليمية

- جامعة الدول العربية : اتخذت الجامعة موقفا مناهضا لنظام القذافي ،حيث نددت بأعمال العنف والجرائم التي واجه بها المحتجين والمدنيين ،وتعبيرا عن موقفها هذا كانت من الأوائل الذين بادروا لاتخاذ قرارات ضد النظام ،بدورها قامت بتعليق المشاركة الليبية في الاجتماعات ،بل ونادت بضرورة تدخل مجلس الأمن من أجل فرض الحظر الجوي،مع أن هذا القرار لاقى استحسانا لدى الدول الكبرى ودول عربية فقد رفضته دول أخرى في المنطقة كالجزائر وسوريا والسودان واليمن ،وعلى إثر الاعتراف الأممي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للثوار والليبيين ،دعت لضرورة

* تم جمع بيانات المسلحين في ليبيا وتسليمهم حسب قوائم كتائبهم وتم إجراء مقابلات شخصية معهم بالتعاون مع اختصاصيين نفسيين واجتماعيين ،وصلت ميزانية المركز نحو 69.7 مليون دينار خلال 3 سنوات وتكمن من تسجيل أكثر من 160 ألف محارب ،وافتتاح 31 فرع في مختلف المناطق حصل فيها البرنامج على 188 مليون دينار من الحكومة الليبية من 2012 حتى 2014 ، وبلغت قيمة المشاريع المتعاقد عليها حوالي 118 مليون ينار بين 2015 و 2016.

[1] ***من الثورة إلى بناء الدولة،الأهداف ،الفرص ،التحديات ،مسيرتنا من عام 2011 إلى العام 2015*** ، تقرير صادر عن البرنامج اللبي للإدماج والتنمية ، ص ص 3-53.

فتح الحوار ،وتم تأييد هذا القرار من مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو ،ليعلن رسميا عن إقامة منطقة الحظر الجوي في ليبيا [1]،تكون الجامعة بذلك قد أشعلت فتيلة التدخل الأجنبي بشرعية دولية.

- الإتحاد الإفريقي : دعا الاتحاد إلى ضرورة وقف الاعتداءات ضد المدنيين من خلال بيان قدمته اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان ، عملت بعض الدول من مجلس الأمن والسلم الإفريقي(جنوب إفريقيا،موريتانيا،مالي ،الكونغو،أوغندا) على جمع أطراف النزاع أمام طاولة الحوار من أجل الوصول إلى حل سياسي سلمي،حيث عمدت إلى مقابلة الأطراف ودعت لعقد اجتماع بأديس أبابا يحضره كل من الاتحاد الأوروبي،مجلس الأمن والجامعة العربية أيضا .على الرغم من أن المبادرة الإفريقية قد رفضت دوليا وليبيا ولم يتم عقد هذا الاجتماع إلا أن الاتحاد تقدم مرة أخرى بمبادرة جديدة في 16 ماي أكد فيها على فتح الحوار بين الأطراف المتنازعة بعد أن أقرت المحكمة الإفريقية تدابير ضد القذافي في 25 مارس لرفضه الانصياع لقرارات الاتحاد [2].

2. اجتماعات دول الجوار

- المؤتمر الوزاري الإقليمي : عقد أول مؤتمر في طرابلس يومي 12/11 مارس 2012 ، حضره وزراء الداخلية والدفاع للجزائر ،تونس ،مصر ،مالي ،التشاد،موريتانيا والمغرب .أما الثاني فعقد في الرباط يوم 14 نوفمبر 2013 استكمالا لمجريات المؤتمر الأول،تم خلالهما التباحث من أجل تعزيز التعاون لمواجهة التحديات التي تواجهه المنطقة كانتشار السلاح والهجرة والجريمة.
- اجتماعات دول الجوار الليبي : سلسلة من الاجتماعات والجولات التي حضرتها الدول المجاورة والتي تتشارك في الحدود مع ليبيا إلى جانب المنظمات الإقليمية والدولية على رأسها الأمم المتحدة ، والتي نوقشت فيها الحلول السياسية التي من شأنها التوصل لتأسيس حكومة وطنية ليبية ذات سيادة والقضاء على الفوضى الأمنية التي انتشرت بتوسع نفوذ الميليشيات وتنظيم الدولة الإسلامية داعش ،واسترجاع أمن واستقرار ليبيا والحفاظ بذلك على أمن دول الجوار*.

إلى جانب هذه الاجتماعات كانت هناك محادثات ثنائية وثلاثية جمعت بين بعض الدول من بينها مصر ،تشاد النيجر وأيضا إيطالي والجزائر ، واحتضنت هذه الأخيرة جولات الحوار الليبي الليبي خلال شهر مارس،أفريل ،جوان ونوفمبر من عام 2015.

---

[1] واشنطن ترحب بدعوة الجامعة العربية لفرض حظر جوي ، (2020/02/10)،نقلا عن :

https://www.alarabiya.net/articles/2011/03/12/141180.htm

[2] Nicole Koening ,The EU and the Libyan crises :in quest of cohérence *?,* ***working papers*** **119** , july 2011 P 12.

* عقد الاجتماع الأول في بغدامس في 29 سبتمبر 2013/ الاجتماع الثاني في طرابلس 12 أكتوبر 2013/ الحمامات 13-14 جويلية 2014/ القاهرة 25 أوت 2014/الخرطوم 4ديسمبر2014/بنجامينا 5 جوان 2015/الجزائر 2 ديسمبر 2015/تونس21-22 مارس 2016/نيامي 20أكتوبر 2016/القاهرة 21جانفي 2017.

3. على المستوى الدولي

مختلف اللقاءات والاجتماعات الدولية وكذا المؤتمرات كانت تسعى لحمل الأطراف على الاتفاق ضمن حلول من شأنها دفع عملية بناء دولة ليبية معاصرة ،ولكنها وإن أكدت على شيء فهو مدى تغلغل مصالح القوى الدولية في ليبيا ،الأمر الذي دفعها لتشجيع الأطراف وتحقيق الاستقرار والتوافق بينها ، قد سبق لنا الحديث عن بعض منها خلال طرحنا لعمليات التدخل لذلك سنكتفي بذكر أهم الاجتماعات التي التقت فيها الأطراف منذ 2015 .

- اجتماع جنيف الأول والثاني خلال 15 و27 جانفي 2015 وتم التأكيد خلال الاجتماعين على ضرورة إيجاد بيئة آمنة تسمح بتشكيل الحكومة وإقرار الدستور .
- اجتماع روما الثاني في جانفي 2016 والذي جاء على إثر توسع نطاق العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت النفطية .
- لقاءات باريس جويلية 2017 برعاية الرئيس الفرنسي ماكرون ،والتي لم تصل لأهدافها بسبب عدم موافقة حفتر على المخرجات التس تمخضت عنها . وتم الاجتماع مرة أخرى في ماي 2018 تأكيدا على الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفشل هو الآخر تطبيقه على أرض الواقع .
- مؤتمر باليرمو الذي استضافته صقلية في 2018 وشاركت فيه روسا وفرسنا وتونس ، الجزائر ،مصر ودول الاتحاد الأوروبي ،تم التأكيد فيه على الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة من أجل تسهيل العملية السياسية لإجراء الانتخابات. ولأن هذا المؤتمر كان يحمل في طياته دوافع تنافسية بين إيطاليا وفرنسا في إطار نفوذها ضمن الآبار النفطية فلم تكن الآليات المقترحة آليات ناجعة .
- لقاء موسكو في جانفي 2020 وكان عبارة عن محادثات غير مباشرة جمعت وفد حكومة الوفاق ووفد حفتر برعاية تركية –سورية ،تضمنت المسودة وقف المواجهات العسكرية والبحث عن تأمين المساعدات الانسانية ،مع التأكيد على تفعيل الحوار من خلال تشكيل لجنة تكلف بوضع آليات التسوية السياسية .
- مؤتمر برلين الدولي في جانفي 2020 وشاركت فيه 12 دولة إلى جانب منظمات دولية وإقليمية وغابت عنه أطراف النزاع ، وشملت مخرجاته المستوى السياسي،الاقتصادي ،الأمن والعسكري ،والإنساني أيضا [1].

- **الفرع الرابع : تحديات بناء الدولة في ليبيا**

بالرغم من الترتيبات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة في ليبيا منذ اندلاع الانتفاضة (2011–2019) فلم تتمكن من تحقيق التوافق بين مختلف الأطياف وإيجاد منفذ للخروج من المعضلة الأمنية ،فأصبحت عملية بناء الدولة تواجه جملة من التحديات،تحديات اجتماعية وثقافية ترتبط بالتنوع

[1] نورة الحفيان ،"التسوية السياسية في ليبيا :الإشكاليات والتحديات"،(2020/03/15)، نقلا عن : ***https://eipss-eg.org/***

القبلي ومشاريع التقسيم ،تحديات أمنية ترتبط ببناء الجيش الوطني الموحد ودور الميليشيات والتنظيمات الإرهابية ، وتحديات خارجية مرتبطة بالتدخلات الأجنبية تحت مبرر حماية حقوق الإنسان،مكافحة الإرهاب وحماية المصالح النفطية .

أولا : التنوع القبلي

بالرجوع للمعطيات السابقة التي تطرقنا لها في خضم الدراسة نجد أن المجتمع الليبي يقوم على تركيبية قبلية ،فالقبيلة طالما كانت تلعب دورا مهما في خريطة التوازنات الاقتصادية والحياة السياسية ، على أساس أنها كانت أداة استخدمها نظام القذافي لتعزيز وجوده وإحكام سيطرة بشراء الولاء ومنح الامتيازات وهو ما أدى إلى طغيان الفكر القبلي والانتماءات القبلية على حساب الانتماء للدولة الليبية ،وعزز أزمة الهوية (ازدواجية الولاء :القبيلة/الدولة)، وعلى صعيد آخر خلق الشعور بالحرمان والقمع والتهميش خاصة في الوضع التنافسي الذي كان يطغى على العلاقة بين الشرق والغرب وطغى بذلك على العلاقة بين القبائل الموالية للنظام وغير الموالية –وباقي فئات المجتمع –.

إن التاريخ الليبي يؤكد على حضور معطى القبيلة بامتياز في حياة الفرد والدولة على السواء ، فهي من جهة كانت تلعب دور الدولة والحامي للفرد الليبي بتوفير الحماية الاجتماعية والإنسانية وهو ما لمحناه خلال مراحل الاستعمار والمقاومة –الحركة السنوسية–، ومن جهة أخرى كانت تخدم مصالح وتصورات الدولة بسبب قدرتها على توجيه الأفراد والتعبئة لعلاقة الارتباط القوية التي خلقت بينهما ، وكانت تستخدم خاصة في حالة الصراعات الداخلية إما لتغير النظام أو الحفاظ على استقراره ،ليتكون بذلك التحالفات والتوازنات القبلية وسيلة للدولة في مواجهة الفرد ، ونشير في هذا الصدد إلى أن دور القبيلة خلال مرحلة نظام القذافي لم يكن ثابتا ، فقد كان التعامل يميل بين الاعتراف بها واستغلالها وأحيانا أخرى تهميشها خاصة في الحالات التي يحدث فيها صراعا على السلطة –توتر العلاقة بين القبائل المختلفة وبين القبائل والدولة–[1].

وبدلا من أن تلعب القبيلة دورا في استيعاب واحتواء التناقضات بين الأفراد لحساب الانتماء للوطن كانت –خلال حكم القذافي– توظف كمعطى سياسي للتغطية على التناقضات بين الدولة والمجتمع لحساب النظام ومصالحها الخاصة،حيث كان التحالف الذي جمع قبيلة القذاذفة وقبيلتي الورفلة والمقارحة ضامنا لاستمرار الحكم باستخدام أعيان ومشايخ القبائل لامتصاص مخلفات الأزمات [2].

إن المعطى القبلي الذي كان يطغى على الحياة السياسية قبل الانتفاضة وحتى في فترة الاستعمار بقي مستمرا خلال المرحلة الانتقالية بسبب الطابع القبلي للمجتمع الليبي وانعكس على عملية بناء الدولة، بسبب الفراغ القانوني والأمني أضحت العصبية القبلية هي المحرك للمشهد السياسي والعسكري ،وذلك إثر

[1] محمد نجيب بوطالب ، ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي***،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2009)، ص ص99–102.

[2] Wolfram Lacher ,"Libya after Qaddafi :state formation or state collapse",***Stifung wissenschaft and politik comments 9***,2011 , PP 1-8.

تأجج الصراعات القبلية (مواجهات مسلحة للبحث عن النفوذ السياسي ،ملكية الأراضي،التجارة النفطية ، السيطرة على الحدود....)،فمن جهتها تسعى بعض القبائل للحصول على الامتيازات ، في حين سعى البعض الآخر منها للانتقام واستعادة مكانتها ، ضف إلى ذلك أن الجماعات المسلحة التي توجهها القبلية أضحت ملاذا للجهاديين والمتشددين مازاد من حدة التوترات والصراع الداخلي والخارجي.

أمام هذا الإشكال تولد الصراع الجيوسياسي المناطقي أصبحت ليبيا تواجه تحديا آخر وهو النزعات الانفصالية في الشرق والجنوب.

لقد تحولت مسألة الوحدة في ليبيا إلى أهم القضايا التي تواجه الدولة ،فبدلا من التركيز على بناء دولة الشعب الليبي الواحد والهوية الوطنية الواحدة ،تدفع بعض القوى ذات الميول الانفصالية باتجاه تأسيس نظام سياسي يعطي سلطات مختلفة للكيانات المختلفة بتفعيل الحكم المحلي .

بالعودة إلى تاريخ ليبيا نجد أنها كانت تخضع للنظام الاتحادي –الاتحاد الفيدرالي الليبي– بثلاثة أقاليم،ليتحول إلى نظام ملكي وفقا لتقسيم إداري يضم بلديات ، ومع التنافس التاريخي بين الشرق والغرب أقام القذافي نظام الحكم على أساس التهميش والإقصاء والتوزيع غير العادل للثروة ،إلى أنه خلال المرحلة الانتقالية اتجهت المؤسسات نحو وضع قوانين توافقية تجنبا للتحديات السابقة والانقسامات،ولنأخذ على سبيل المثال تبني النظام المختلط بالجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي حتى يتمكن الليبيون من الاشتراك في اختيار نوابهم دون تهميش أو اقصاء ،وتم تخصيص حوالي 60 % من مقاعد الانتخابات للترشيحات الفردية ليفتح المجال أمام القيادات القبلية ،إلا أن ذلك أعلى من التخوف بشأن تمدد التوجهات المحلية القائمة على الجهوية والقلبية والعشائرية بدلا من التوجه الوطني الواحد [1]، وهو ما أثبتته انتخابات 2012 التي أكدت دور الانتماءات الفرعية والمصالح الفئوية على حساب مصالح الوطن.

لذلك ففي ظل تعدد الولاءات والبيئة الاجتماعية الهشة تعتبر القبيلة سلاحا ذو حدين ،ويكمن الاشكال في طريقة توظيفها واحتوائها وتنظيمها ضمن إطار مؤسساتي ،وهو ما ذهب إليه أستاذ العلوم السياسية 'أرتورو فارفيللي' ،فالقبيلة يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في التحول الديمقراطي وبناء الدولة لأنها تمتلك نفوذا واسعا أمام الأفراد الذين يدينون لها بالولاء ،الأمر الذي يساعد في اخضاعهم للقوانين والحفاظ على الهوية الوطنية مع تقبل التنوع الهوياتي ضمن مسار المصالحة الوطنية ،خاصة وأن مجالس الصلح ونظام التكافل الاجتماعي القبلي كان له دور تاريخي في تحقيق التماسك بين الليبيين في مراحل عدة من التاريخ ،في حين إذا تم التعامل معها بمنطق الاقصاء والتفرقة والتمييز فإنها تلعب دورا سلبيا في استفحال الصراع السياسي والعسكري خاصة وأن الهويات الفرعية مازالت تطغى على الهوية الليبية الموحدة،في ظل

[1] العربي بلا ، "الانتخابات الليبية:التنافس الحاد بين الإسلاميين والليبراليين" ،في ***ليبيا بعد القذافي : صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية*** ، تحرير ناصر الدين السعيدي ،(الإمارات:مركز المسبار للدراسات والأبحاث،2012)، ص ص 154-158.

تعدد مراكز القرار وغياب الجيش النظامي [1]، إلا أن هذا الطرح في حد ذاته يشوبه بعض الغموض ففي الحالة التي يتم فيها ترجيح دور القبيلة ستعوض منظمات المجتمع المدني وتعوض مجالس الصلح مؤسسات القضاء في الدولة فتصبح عملية البناء تتأرجح ما بين منطق القبيلة ومنطقة المؤسسات الحديثة[2].

لقد أكدت الأحداث المتتالية والأوضاع في ليبيا صعوبة الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة وصعوبة تكوين هوية ليبية موحدة ،بالأخص مع تعاظم دور الجماعات الإسلامية مع دور القبيلة، بالنظر لعدم الوصول إلى تأسيس حكومة مركزية واحدة فاعلة تنطوي تحتها كل الفئات والمناطق ،خاصة مع استمرارية سياسات التهميش وعدم التكافؤ في مستوى الخدمات والتنمية وتحول الانتفاضة إلى صراع دموي تغذيه التدخلات الأجنبية الذي وفر المناخ لحدوث حرب أهلية نادت الأصوات إلى اعتماد النمط الفيدرالي في ليبيا–مبادرة إقليم برقة– بتقسيم الاختصاصات بين السلطة المركزية والأقاليم كما كان متعارفا في مرحلة ما قبل القذافي –العهد الملكي– دون الانفصال وذلك حفاظا على خصوصيات كل إقليم .

إن تطبيق الخيار الذي يقوم على تشكيل دولة ليبية موحدة بأقاليم تتمتع بالحكم المحلي يتعلق بدور السلطة المركزية من خلال قدرتها على الحصول على الشرعية في أول الأمر والقدرة على تشكيل نظام تشريعي قانوني قضائي بإمكانه أن يحافظ على التنوع من جهة ويضمن ولاء الأفراد إلى هوية وطنية جامعة من جهة أخرى، أما إذا لم تتمكن الحكومة الانتقالية من استيعاب المطالب المحلية والإبقاء على سياسات التمييز والتفرقة دون اشراك لمختلف الأطياف في حوار وطني شامل فإن ذلك من شأنه أن يهدد مشاريع بناء الدولة نظرا لخصوصيات هذه المرحلة ،فالتقسيم المناطقي قد يتجاوز الأقاليم الثلاث التقليدية إلى خمسة أقاليم : برقة،طرابلس ،مصراته،فزان ، جيل نفوسة حسب ما أعلنت عنه بعض التقارير الإعلامية ، وهذا الأمر قد يؤدي إلى إشكاليات جديدة تتعلق برسم الحدود بين الأقاليم ،في ظل عدم قدرة الفرقاء على الوصلول من خلال جولات الحوار إلى حل توافقي ،لذلك فتحقيق الأمن والاستقرار داخل ليبيا يبقى مرهونا بمدى قدرة النظام على استيعاب الاختلافات والانقسامات[3] .

ثانيا : تحديات أمنية عسكرية

من أهم التحديات الأمنية التي تواجه الدولة في ليبيا غياب مؤسسة أمنية نظامية في ظل تمدد وسيطرة الميلشيات المسلحة ليظهر جليا على المشهد الليبي تنظيم الدولة الإسلامية داعش.الأمر الذي أدى إلى انفلات أمني ،إن صح التعبير معضلة أمنية بسبب الفراغ المؤسساتي في الدولة،وغياب التوافق

---

[1] محمد المنياوي ، "ليبيا:سؤال الهوية ومخاطر التقسيم"، (2020/05/04)،نقلا عن :
https://www.academia.edu/11794642/%D9%84%

[2] محمد عمر ، "ليبيا :دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها" ، (2020/05/04)،نقلا عن :
http://www.csds-center.com/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-

[3] للمزيد راجع : الصواني ، (ليبيا:الثورة...)، ***مرجع سابق*** ، ص ص 198–204

السياسي الذي أعاق صياغة الدستور كقانون عام موجه ومنع من تشكيل مؤسسة الجيش تكون مؤهلة لفرض سيطرتها على كامل المناطق في ليبيا.

إن انتشار الجماعات المسلحة وغياب القوات المسلحة النظامية ليس بالجديد في ليبيا ،فالأمر قد ترسخ منذ العهد الجمهوري ،وهنا نكون بصدد الحديث عن الكتائب الأمنية التي أسسها نظام القذافي كأحد أعمدة الجهاز الأمني لحماية النظام وكانت إمكانياتها تفوق الترسانة النظامية ،إلا أن الأمر استفحل في البيئة الليبية بعد الانتفاضة ،وذلك مرد إلى ظهور الجماعات التي لقبت نفسها بالثوار وأغلبيتهم من المدنيين، تندرج هذه الجماعات حسب انتشارها في ليبيا حسب أحد النماذج إلى أربعة أصناف : كتائب الثوار،كتائب غير نظامية،كتاب ما بعد الثورة، الميليشيات [1].

- كتائب الثوار :هي الجماعات اليت ظهرت في الاشهر الأولى من القتال واندمجت مع السلطات والجمعيات المحلية ، يتميز أفرادها كوحدات قتالية –كتائب– ببنية تنظيمية متماسكة وقدرات وخبرة عسكرية ضخمة (من 75 %إلى 85% من المقاتليين المتمرسين).
- كتائب غير نظامية : تشكل مجموعة من الكتائب الثورية المنفصلة عن المجالس العسكرية المحلية ،تعرف بشدة ولائها للمجتمعات التي ينحدر منها الأعضاء ،ويشار إليها على رأس الجماعات التي عرفت بانتهاك حقوق الإنسان.
- كتائب ما بعد الثورة :الجماعات التي خلفت قوات القذافي المهزومة ،كانت تنتشر في المناطق والأحياء الموالية للقذافي وشاركت في الصراعات المحلية.
- الميليشيات :الجماعات المسلحة التي تتراوح ما بين التنظيمات الجهادية والشبكات الإجرامية التي يعرف عنها التشدد والتطرف.

إن تنامي دور ونفوذ الجماعات المسلحة كأطراف وقوى مشاركة في اللعبة السياسية بالأساس كان سببه استخدامها من طرف الفاعلين السياسيين لتعزيز سلطتهم وتمرير أجندتهم السياسية ،بالرجوع إلى مجريات الأحداث فقد تشاركت الميليشيات للإطاحة بالنظام في بداية الانتفاضة، ثم اشتعلت الاشتباكات بينها والتقاتل للظفر بالعاصمة،خاصة بعد أن تم نهب مخازن الأسلحة ،ومن خلال ممثليها في المؤتمر العام حاول هؤلاء السيطرة على الجهاز الأمني ككل ، بالرغم من محاولات المجلس الانتقالي السيطرة على الأوضاع وتشكيل هياكل الجيش والشرطة إلا أنه لم يتمكن من إخضاعها وأصبحت تنشط خارج نطاق السلطة المركزية والتشريعات القانونية .

في ظل تعدد مراكز صنع القرار التي تفتقد للشرعية والانقسامات بين الأطياف السياسية أصبحت ليبيا تحت وطأة شبكة أمنية متعددة الأقطاب تشكل فاعلا رئيسيا في المعادلة ،تنطلق من خلفيات ايديولوجية متنوعة(سلفي،إخواني،قاعدي...) وتتنوع ديناميكيات عملها باختلاف المناطق التي تتواجد فيها وباختلاف

[1] Brian Mcquinn,**After the fall Libya's evolving armed groups** ,A Working Paper of the Small Arms Survey,N°12nOctober 2012 , PP 17-32.

قدراتها العسكرية (التدريب ،الأسلحة...)،إلا أنها ترتبط في تكوينها بطبيعة اجتماعية أساسها القرابة والقبيلة.ونتيجة لتصاعد العنف والمواجهات العسكرية الدامية أصبحت ليبيا تخضع لمعسكرين اثنين :فجر ليبيا /الكرامة [1] تدعمهما قوات عسكرية متصارعة ،(أنظر الشكل 9) رفعت هذه الفواعل من سقف طموحاتها ،وأصبح الصراع يدور حول السيطرة على الثروات النفطية وهياكل البنية التحتية .

الشكل (9): مخطط يوضح توزيع الكتائب المسلحة في ليبيا

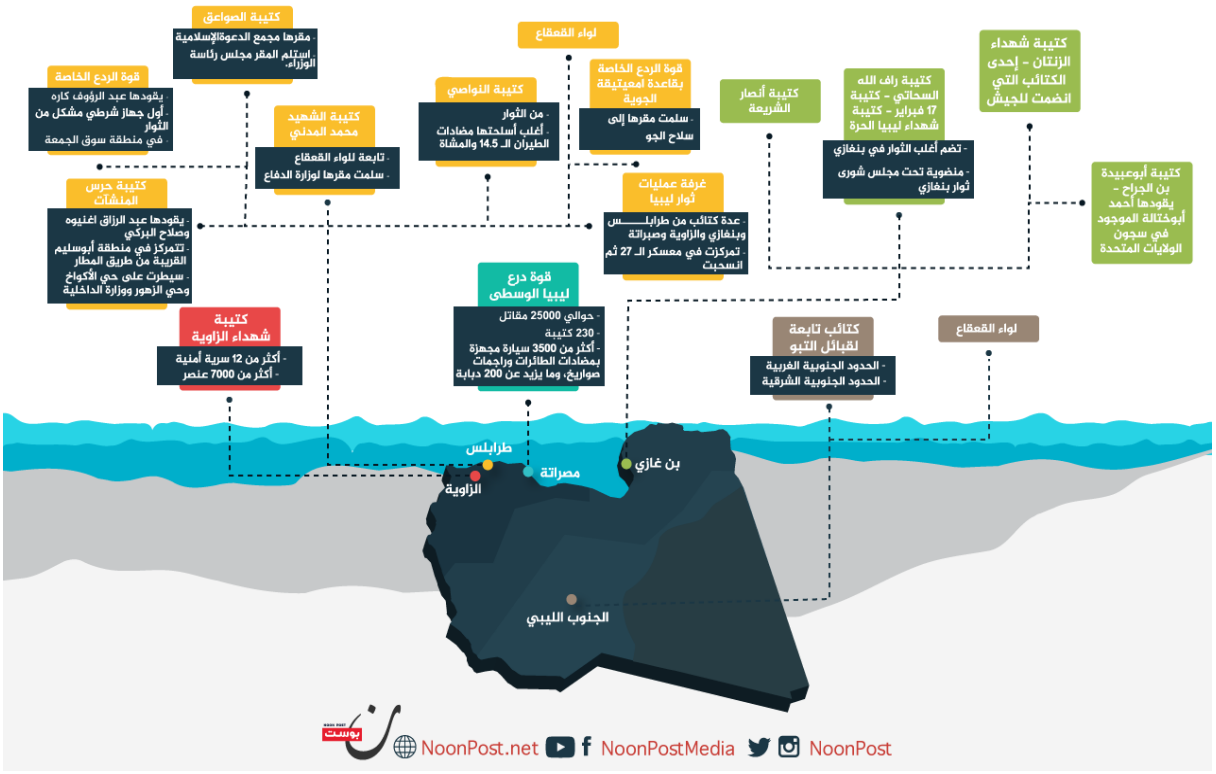

المصدر : خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا،(2020/05/05)،نقلا عن :
http://www.noonpost.com/content/6808

في ظل فشل الجهود الداخلية والدولية في نزع السلاح في حين لا تزال إشكالية أمن الحدود أمرا مطروحا للنقاش (التهريب،الهجرة غير الشرعية ، وعبور الجهاديين....) قوض انعدام الأمن في ليبيا الجهود الرامية لبناء الدولة وتشكيل مؤسسات سياسية وإدارية بديلة وفاعلة ، تحت عنوان من يحمل السلاح ضد من ولأي هدف ؟

إن الدولة في ليبيا لم تتمكن من فرض الأمن بعد اندلاع الثورة ،لذلك لجأت إلى إصلاحات بعيدة المدى بسبب انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة،عسكرة القبيلة واختراق الحدود ،وكانت الحاجة لنزع سلاح

[1] للمزيد راجع :عبد الستار حتيتة، ***حروب الميليشيات :ليبيا ما بعد القذافي*** ،(القاهرة:كنوز للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2015)، ص ص 15-22 /275/ 280

المتمردين وتسريحهم أو إعادة دمجهم في المجتمع المدني أو في المؤسسات الأمنية الجديدة وقد أشرنا مسبقا لبعض المبادرات التي تبنتها الحكومة في ليبيا لأجل ذلك (لجنة التعبئة ،لجنة شؤون المحاربين ،نزع السلاح والتسريح وإعادة التكامل..)،إلا أن تلك الترتيبات فشلت في توحيد تلك القوات تحت سلطة الدولة ،وانتشر العنف على نطاق واسع متخذا أشكالا عدة [1].

وأمام تناحر الحكومات والميليشيات في ليبيا كان ذلك بيئة خصبة لتحد آخر وهو التنظيم الإرهابي داعش والذي حاول زرع بؤر جديدة له وتخفيف أحماله في العراق وسوريا وإعادة ترتيب أوراقه،وأصبح يضاف للتحديات الأمنية التي تعرقل بناء الدولة في ليبيا.(أنظر الخريطة 16)

الخريطة(16): مواقع انتشار القوات والجماعات المسلحة

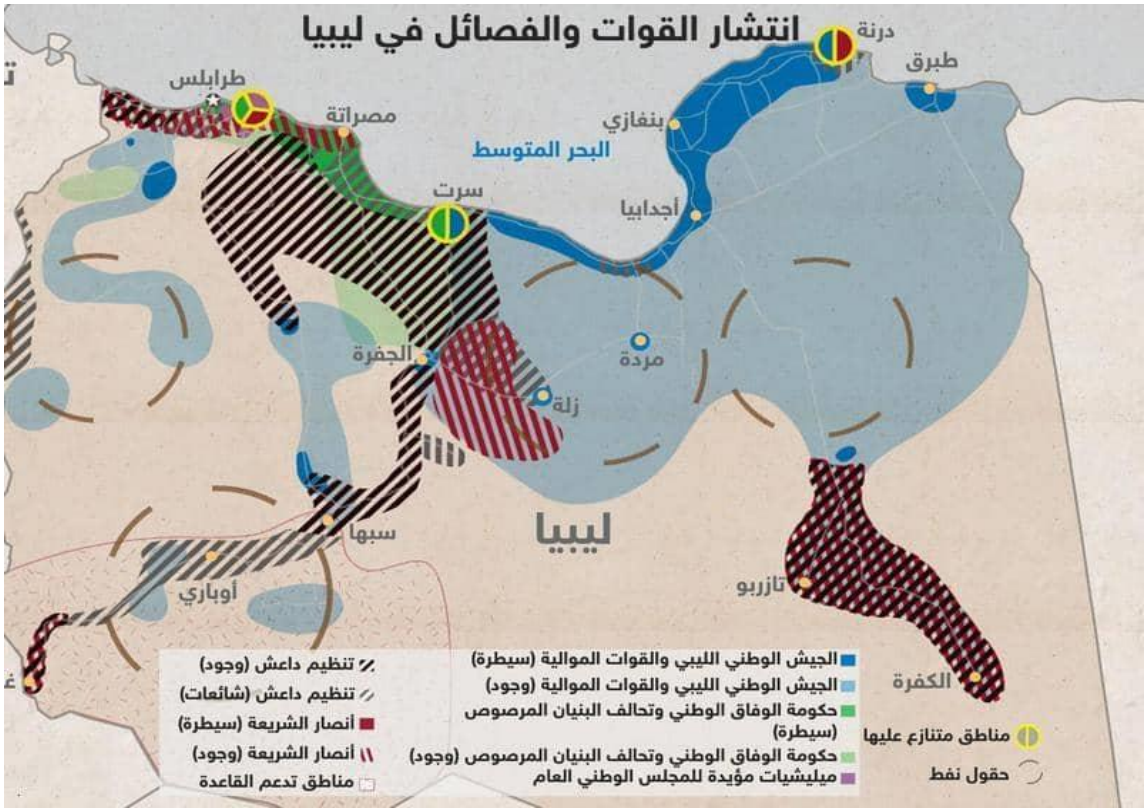

المصدر : "إنفوغرافيك.. خريطة انتشار القوى في ليبيا"، (2020/05/05)،نقلا عن :

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/982050-

نتيجة للإخفاقات التي منيت بها الترتيبات المؤسساتية والأمنية والاجتماعية بعدم تحقيق بنود اتفاق الصخيرات جعل البيئة الأمنية المضطربة في ليبيا منفذا لتوسع تنظيم داعش ، بالرغم من أن هذا التنظيم أعلن عن وجوده منذ 2014 إلا أن التنظيم الحقيقي كان بداية في سرت معلنا عنها عاصمة له في 2016،تمكنت قوات البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق من استئصاله منها،إلا أن ذلك لا يعني

[1] شيفيس وجوفري ، *مرجع سابق* ، ص ص 7-24.

عدم انتشاره في باقي المدن حيث تمدد تقريبا إلى كامل المدن الشرقية والغربية من بينها بنغازي وسبها وطرابلس،وأعلن عن تبنيه عدة عمليات من بينها الهجوم على مقر مفوضية الانتخابات في طرابلس ،الهجومات على بوابة الستين جنوب أجدابيا وبوابة كعام شرق ليبيا [1]. ولا يقتصر الأمر على تنظيم الدولة الإسلامية ،فإلى جانبه تصاعد دور التنظيمات الجهادية كأنصار الشرعية والقاعدة . توضح الخريطة التالية مواقع النفوذ التي تنتشر فيها هذه الجماعات المسلحة وباقي القوات .

" إن الطريقة الفضلى لمعالجة غياب الاستقرار المتزايد في ليبيا . .تكون في وضع دستور فعال وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الأمني." [2]

" ..الجهود نحو إعادة بناء مؤسسات مسؤولة عن إدارة الدولة والاقتصاد قد تغدو لا معنى لها إذا كانت تلك الجهود لا تسير يدا بيد مع تكامل القوات المسلحة في قوة موحدة من الشرطة والعسكر ،وقد يكون هذا أكبر يواجه السلطات الليبية." [3]

في هذا الصدد طرح الباحث 'بسيكري السنوسي' بعض البدائل التي من شأنها معالجة الوضع الأمني باحتواء الاختلافات وبناء جيش وطني ، مؤكدا على أن بعض الإجراءات نشير إليها كالتالي[4]: السياسات والخطط لابد أن تستند إلى معلومات دقيقة وواضحة حول عدد الميليشيات والكتائب،المنضمون في صفوفها ،الدعم الداخلي والخاجي ....، ثم يتم وضع الآليات التشاركية بين أجهزة الدولة (المحاسبة والرقابة الرسمية) والشعب الليبي(الرقابة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني) والقبائل باعتبارها معطى أساسي يمكن له ممارسة الضغط وتوجيه سلوكات المجتمع فلا يمكن الاستغناء عنه أو تحييد دوره، ليتم معالجة قضية الولاء وكسب الثقة من خلال جمع السلاح وتشكيل قوات الجيش والشرطة التي تخضع لسلطتها مختلف الكتائب .كما يؤكد على أهمية وضرورة حلول لضبط البيئة السياسية والمأزق المؤسساتي بالقضاء على التنازع في مركز صناعة القرار بين حكومتين وبرلمانين متنافسين ومتصارعين.

وفي ظل تلك الظروف أصحبت ليبيا منكشفة على التدخلات الخارجية ،فبسبب عدم استقرار الأوضاع الداخلية وحالة الانفلات الأمني أصبحت ليبيا تشكل مصدرا للتهديد الإقليمي والدولي (تهريب وتأمين نقل الأسلحة ، تغذية مناطق النزاع في الجوار الإقليمي،الهجرة غير الشرعية،التجارة بالبشر ،تجارة المخدرات ،مشكلة اللاجئين،التطرف والحركات الإرهابية ....) ، وفي ظل عجز السلطة عن إلى جانب ضعف المنظومة الأمنية لبعض دول الجوار وتضخم المصالح الحيوية للدول الكبرى في الكفة الأخرى

---

[1] أسامة علي ، "خارطة انتشار "أنصار الشريعة" و"القاعدة" و"داعش" في ليبيا"، (2020/05/05)،نقلا عن : ***https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/9/1***

[2] Frederic Wehrey , the struggle for security in eastern Libya , the carnegie papers ,september 2012 ,PP 1-36.

[3] مزران ،***مرجع سابق*** ، ص ص 288-292.

[4] بسيكري السنوسي ، ***ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية***، قطر مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ص ص 7-9.

أصبحت ليبيا ساحة للتنافس والاستقطاب ،إلى جانب التحديات الداخلية تواجه أيضا تحديات خارجية كمحددات في عملية البناء .

لقد كشفت سلسلة التدخلات الأجنبية في القضية الليبية منذ التدويل على سطوتها في تسيير مجريات الأحداث وهو ما أدى إلى تأزم الأوضاع وحال إلى جانب الظروف الداخلية دون تأسيس دولة ليبية موحدة ،إذ اختلفت مصالح وأهداف تلك التدخلات سواء أكانت مباشرة ،عسكرية أو غير مباشرة ، بين الملف الأمني فيما يتعلق بضبط الحدود وقضايا المهاجرين مع الجوار القريب : تونس مصر والجزائر أو الجوار الأوروبي البعيد ، أو الملف الاقتصادي فيما يتعلق بالصفقات والعقود وصادرات النفط الليبي،إلى جانب مصالح استراتيجية أخرى [1].

✓ **المطلب الثاني :الدولة الفاشلة في اليمن : جدل الوحدة والانفصال**

يشير مصطلح الدولة الفاشلة إلى عجز الدولة عن تأدية وظائفها ودورها في توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين ،إلا أنه وفي بعض الحالات تلعب السياسة الدولية والأطراف الخارجية دورا محوريا في تشكيل وعمل مؤسسات الدولة، وبالتالي تصبح هندستها معيقا لأداء وظائفها وتعد اليمن نموذجا لمثل هذه الدول ،حيث كانت المصالح الأجنبية حاسمة في تحديد مسار السياسات الداخلية اليمنية ، وخلقت نموذجا من السلطة السياسية لم تعد فيه الدولة جهاز وظيفي يخدم المجتمع بقدر ما تعكس حالة صراع على السلطة بين الجهات المحلية الفاعلة و الجهات الخارجية الفاعلة التي تسعى إلى فرض نفوذها ،وهو ما انعكس على تشكيل هوية المجتمع السياسي[2] .

حسب التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للجمعية العامة للأمم المتحدة فاليمن صنفت ضمن الدول الأقل استقرار وسلام في العالم والتي تنذر الأوضاع فيها بدرجة عالية من التحذير ،لذلك تصدرت اليمن قائمة الدولة الفاشلة واحتلت المرتبة الأولى في مؤشر البلدان الأكثر هشاشة لعام 2019 خاصة إثر الحرب الدائرة منذ حوالي خمس سنوات.

- **الفرع الأول : مقومات الدولة في اليمن**

<u>أولا : الأهمية الجيواستراتيجية</u>

يمثل موقع اليمن أهمية استراتيجية ،مساحة ،جغرافيا وسكانا، حيث يشكل عمقا وامتداد على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية كذلك لمنطقة الخليج والجزيرة العربية ،لذلك كانت اليمن ومازالت نقطة ارتكاز اقتصادي و توازن سياسي جعلها محطة في خريطة التنافس الدولي بين القوى الباحثة عن النفوذ وساحة للصراعات الإقليمية بأدوات محلية.

[1] "التدخلات الخارجية في ليبيا" ، (2020/05/06)، نقلا عن :***https://www.st-ssp.com/2018/03/25/776/***

[2] Charles Schmitz, " Yemen :Failing State or Failing politics " , in ***Fragile politics Weak states in the greater middle East*** .Edited by (Qatar : Center for International and Regional Studies, Report N 11),PP 3,4

تتمتع اليمن بموقع جغرافي فريد ومتميز إذ تشرف على البوابة الجنوبية للشرق الأوسط ، حيث تقع جنوب غرب آسيا –جنوب غرب شبه الجزيرة العربية،تتقاسم الحدود مع السعودية بنحو ألفي كلم شمالا ،ومع عمان بشريط طوله 288 كلم شرقا،يبلغ طول السواحل أكثر من 2500 كلم تمتد على جبهتين مائيتين ، فيما الأولى لها إطلالة على بحر العرب وخليج عدن جنوبا ،تطل الثانية على البحر الأحمر غربا،وما يزيد من أهمية الموقع هو الإطلالة على مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر، خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي (أنظر الخريطة الموضحة أدناه) وبالتالي فهو يمثل همزة وصل ويتحكم بالتجارة في المنطقة المائية البحرية بين آسيا شرقا وإفريقيا غربا (تربط المحيط الهندي وبحر العرب بالبحر الأبيض المتوسط).ضف إلى ذلك فالموقع يكتسبه أهميته بسبب التداخل الوثيق بين مضيق باب المندب وكل من مضيق هرمز وقناة السويس كونها تشكل المعابر الرئيسية للناقلات النفطية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وممرات تجارية بين أوروبا وأستراليا وشرق وجنوب شرق آسيا[1].

الخريطة (17): الموقع الجغرافي لليمن

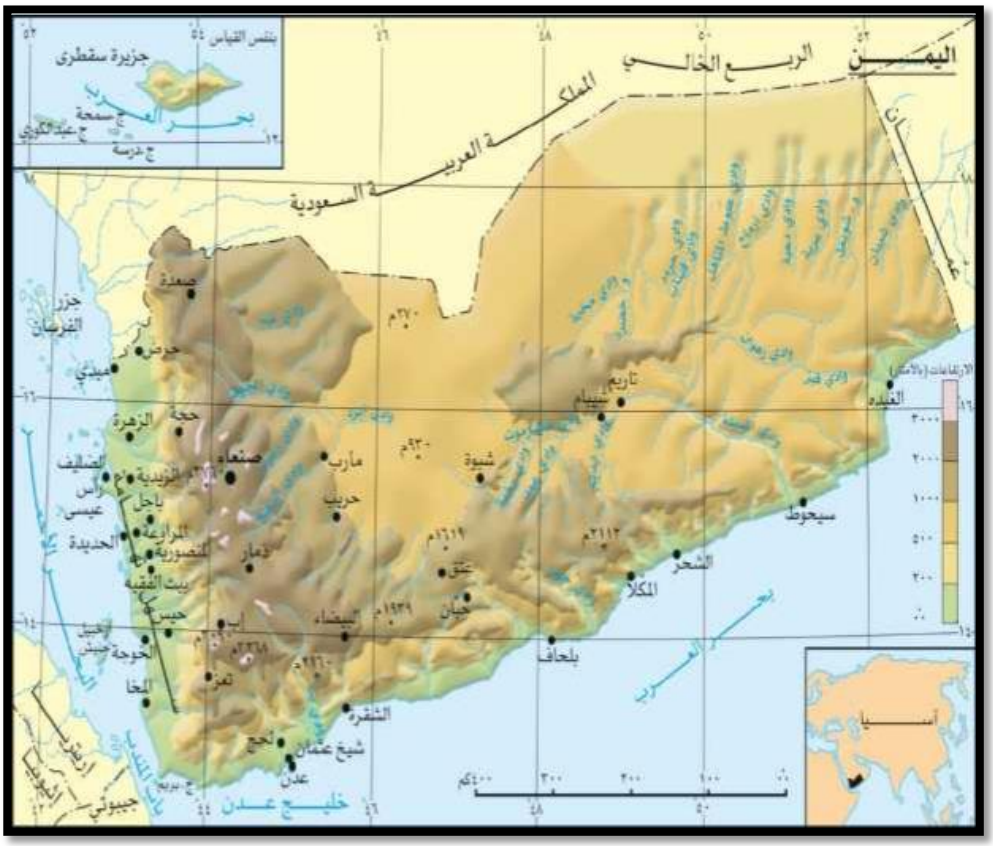

المصدر :فهد بن ناصر الدوسري،**دور التحالف العربي في الحد من التمدد الإيراني في اليمن**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2017)، ص 20.

[1] للمزيد راجع : شهاب محسن عباس،***جغرافية اليمن الطبيعية***،(صنعاء:مؤسسة الزهيري التعليمية، 1994)، ص ص 2-7.

ضمن هذه الجغرافيا المائية تضم اليمن حوالي عشرين ميناء ، من بينها ستة موانئ تجارية(الصليف،الحديدة،المخا،عدن،المكلا،نشطون) وثلاثة نفطية (الشحر،بلحاف،عيسى) ،ناهيك عن مجموعة من الجزر التي ضاعفت من أهمية اليمن ، على رأسها جزيرة سقطرة *، ومنا أكثر من 112 توجد في البحر الأحمر أكبرها : حنيش الكبرى والصغرى،كمران،وزقر والطير ، ضف إلى ذلك جزيرة ميون الاستراتيجية ♦.

تقع اليمن بين دائرتي عرض 12°و 19° شمالا، وبين خطي طول 41°و 54° شرقا، وتتربع على مساحة تبلغ 555,000 كلم مربع ، وفقا للموقع الجغرافي والفلكي تتنوع التضاريس في اليمن ضمن خمسة أقاليم جغرافية (14 منطقة زراعية) ما بين المناطق الجبلية، المناطق الهضبية،المناطق الساحلية ،الربع الخالي–إقليم رملي– ، ومجموعة الجزر ،أما المناخ فهو حار رطب بالمناطق الساحلية،معتدل بالمناطق الجبلية وجاف حار في المناطق الشرقية . فضلا عن الأراضي الزراعية المنتجة في الغرب تشتمل اليمن على موارد وثروات طبيعية من بينها النفط والغاز الطبيعي ، الأسماك ،الملح الصخري ،الرخام ،وودائع من الذهب والفحم والرصاص والنحاس والنيكل .[1]

بالنسبة للمقومات البشرية نجد أن اليمن تمثل إرث سكاني حضاري وثقافي متميز، وفقا لإحصائيات 2012 قدر عدد السكان بقرابة 24.771.809 نسمة، أغلبيتهم عرب يشكل المسلمون الغالبية منهم (سنة شافعية وزيدية)توجد أقلية شيعية ،إلى جانب أعداد صغيرة من اليهود والنصارى .

المجتمع اليمني مجتمع قبلي محافظ،تمثل فيه القبلية أساس النشاط السياسي والاجتماعي والجمعي، يصل عددها إلى 200 قبيلة ، موزعة على 141 في المناطق الجبلية،27 قبيلة في تهامة، و 25 في باقي المناطق الشرقية والجنوبية ،ذات جذور عدنانية ،قحطانية وهمدانية من بينها قبائل، حاشد،مذحج

* تسمى الجزيرة بدرة التاج تقع جنوب اليمن في المحيط الهندي وتقدر مساحتها حوالي 3650 كلم مربع ، تبعد عن السواحل الجنوبية لليمن بنحو 350 كلم.لها أهمية كبيرة إذ تتحكم في طرق الملاحة المارة من أمام رأس جورد فوي على ساحل الصومال والمحيط الهندي ، بما فيها الطريقُ البحري إلى راس الرجاء الصالح وشبهِ القارة الهندية وشرقَ آسيا. تمثل محمية طبيعة برا وبحرا ، تتنوع تضاريسها وغطاؤها النباتي إلى جانب الثروات المهمة كالنفط والغاز والمعادن الفلزية لذلك واجهت حملات غزو كان آخرها السيطرة الإماراتية .

♦ عُرفت هذه الجزيرة باسم جزيرة ديودورس أو البريم، بينما سمّاها أهل البرتغال باسم جزيرة فيراكروز، وهي جزيرة بركانية صخرية تقع في قلب باب المندب وتقسمه إلى ممرين ملاحيين تبعد عن السواحل اليمنية نحو 20 كلم ميز تتميز بموقعها الاستراتيجيّ المميز؛ فهي محمية بالجبال، وتحتوي على ميناء طبيعيّ في الجهة الجنوبيّة الغربيّة منها.

[1] للمزيد راجع : خالد محمد الربابعة ، ***دراسات في الجغرافيا السياسية:دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية***،(اليمن:دار جليس الزمان ، 2011)، ص ص 43–66.

والضالع،وأكبرها حاشد، تتميز هذه القبائل بسيطرة العادات حتى إجبار الأفراد بالخضوع والطاعة ،بالإضافة إلى تغلغل العصبية وتقاليد الحرب وحمل الأسلحة [1].

ثانيا : الجذور التاريخية للدولة

مرت اليمن خلال أطوار التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر بمراحل تاريخية متصلة ،كانت قد ذكرت في صفحات القرآن الكريم ودونت في العديد من المصادر الجغرافية ،خاصة لما كان لها من اسهامات في الثقافة والإدارة والحياة العسكرية خلال تاريخ الإسلام، لذلك شهدت قيام عدة دول على أراضيها ولأن الأمر يتطلب تمحيصا طويلا في ثنايا التاريخ و حسب ما يلائم موضوع دراستنا سنكتفي بالإشارة إلى الفترة التي سبقت 1990 بما فيها تجارب الوحدة اليمنية وصولا إلى الاندماج بين اليمن الشمال والجنوبي وصولا إلى اندلاع الحرب في 1994 إلى غاية انتفاضة 2011.

1. اليمن قبل 1990 :

خضعت اليمن للغزو الروماني والحبشي وبعد أن تم فتحها في 630 م خضعت للحكومة المركزية للدولة الإسلامية في المدينة المنورة وتعاقبت على حكم القبائل اليمنية دول إسلامية عدة ،تعاقب عليها الولاة من العهد الأموي والعباسي ،وحسب ماجاء في بعض المصادر التاريخية فقد تعرضت اليمن للظلم والتهميش من قبل بني أمية خاصة خلال حكم 'محمد بن يوسف الثقفي' ،لتدخل في مرحلة سياسية ومذهبية جديدة من خلال استقدام 'الإمام الزيدي الهادي يحيى بن الحسين' في 890م،ليكون بعده 'الحسين بن سلامة ' آخر من حكم في هذا العهد.

تحول المذهب الزيدي في اليمن إلى الإسماعيلي الفاطمي إثر تأسيس الدولة الصليحية التي تم وأدها بعد حوالي مائة عام انقسمت فيها اليمن إلى سلالات متنازعة وانتشرت الفوضى حتى دخول الأيوبيين عام 1173 لينتهي حكمهم بعد سبعة وخمسين عاما بتأسيس الدولة الرسولية بقيادة 'عمر بن رسول' ،بالرغم من أن هذا الأخير استطاع أن يبني دولة صلبة إلى أن استيلاء العبيد و الموالين على السلطة أدى إلى ضعف الدولة وسقوطها على يد بنو طاهر ،خلال حكم أشهر ملوكها 'عامر بن عبد الوهاب' كان قد خاض جملة من الحروب مع الزيديين الإماميين انتهت بموته بعد جملة من الأحداث جاءت محاولة البرتغاليين الإستيلاء على ميناء عدن وتدخل الحاكم المصري 'قنصوه الغوري' والإمام 'شرف الدين' وختمت المعارك بالغزو العثماني لعدن على يد 'سليمان باشا ' في 1538.

بعد أن بسطت الدولة العثمانية نفوذها على عدة مناطق اشتعلت الحروب بينها والأئمة خاصة في المرتفعات الشمالية التي كانت تحت سيطرة شرف الدين وابنه المطهر ،وبسبب موجة من الخلافات بين الحاكمين تمكن الإمام الزيدي في 1567 من اجتياح صنعاء لينسحب الأتراك في 1635 ويعودوا إليها عام 1849 وأسسوا ولاية اليمن التي ضمت نفس مناطق ولاية اليمن السابقة باستثناء المناطق الجنوبية

[1] مصطفى شفيق علام ، " القبلية والثورات العربية..نموذجا اليمن وليبيا،" ***مجلة البيان*** ، العدد 9،2012،ص ص 129-149.

التي احتلت فيها القوات الإنجليزية عدن عام 1839،بسبب الخسائر التي مني بها العثمانيون في الفترة ما بين 1904-1911 تم عقد " صلح دعان" مع الإمام 'يحيى حميد الدين' حيث نصت الاتفاقية على أن يحكم الإمام المرتفعات الشمالية/الزيدية حكما ذاتياً ويبقى الأتراك في المناطق الشافعية، حتى عام 1914 أين تم إقرار ترسيم الحدود وتقسيم اليمن بين بريطانيا وتركيا[1] .

- الجمهورية العربية اليمنية في الشمال :لم يعترف الإمام يحيى بالاتفاقية الموقعة بين العثمانيين والإنجليز وبعد معارك مع الإمام الإدريسي والحرب السعودية اليمينة تم توقيع معاهدة الطائف وغيرها من الاتفاقيات ،بعد سلسلة من الانقلابات التي انتهت بموت الوريث الإمام أحمد والإمام 'محمد البدر'،سقطت الإمامة في الشمال في 1962 وتم الإعلان عن قيام الجمهورية ،وحتى عام 1990 توالى على حكمها عدة رؤساء كان من بينهم 'عبد الرحمان الإرياني'،'ابراهيم الحمدي' و'عبد الله صالح'.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب : بعد عام واحد من قيام الثورة في الشمال انفجرت الثورة في الجنوب ضد الإنجليز على يد فصائل الجبهة القومية للتحرير وجبهة تحرير جنوب اليمن ليخرج آخر الجنود في 30 نوفمبر 1967.تولى 'قحطان الشعبي' رئاسة الدولة ، وبسبب الصراع بين القسم اليميني واليساري في الجبهة اعتقل القحطاني وخلفه 'سالم ربيع' [2].

ونتوه من خلال ما سبق تناوله أن اليمن قبل تطبيق الوحدة في 1990 عرفت ثلاث تجارب للاتحاد (كونفدرالية/فيدرالية) :

- الجمهورية العربية المتحدة : اتحاد كونفدرالي انضمت فيه المملكة المتوكلية اليمنية إلى الاتفاق الوحدوي بين سوريا ومصر جاء تحتى مسمى الولايات العربية المتحدة دام فترة قصير منذ 8 مارس 1958 حتى 1961 بسبب تدخل السعودية على الخط وعوامل ثانوية أخرى.
- اتحاد الجنوب العربي :اتحاد فيدرالي بين إمارات الجنوب أقامه الاستعمار البريطاني في 1959،ضم 12 إمارة بلغ عددها 23 سلطنة ، وكانت كنوع من الإدارة الفردية المحلية بعيدا عن مقومات الدولة بمؤسساتها ومركزيتها .
- مجلس التعاون العربي :ضم كلا من الجمهورية العربية اليمنية ومصر العراق والأردن وكان في 1989 بموجب اتفاقية في إطار الجامعة العربية ،وكان يهدف لتحقيق التكامل الاقتصادي في عدة ميادين،بسبب الخلافات السياسية وعلى إثر حرب الخليج 1990 تعثرت المبادرة وألغي المجلس رسميا في 1994.[3]

---

[1] للمزيد راجع : عبد الوهاب آدم العقاب ، **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة** ،(دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2009)، ص ص 16-24.

[2] خالد عقلان ، " اليمن :جذور الصراعات الداخلية"، ***ملفات إقليمية***،ماي 2017، ص ص 1-35.

[3] "موجز التاريخ السياسي اليمني"، (2020/02/15)، نقلا عن :
https://yemen-nic.info/yemen/history/

بعد نجاح الثورة في شمال اليمن في 1962 واستقلال الجنوب من في 1967،جمعت الطرفين علاقات ودية في ظل تعايش سلمي دام أربع سنوتها انتهت بنزاع مسلح ومناوشات على الحدود في 1972 ليتم توقيع اتفاق القاهرة كأولى الخطوات التأسيسية للوحدة ألغيت من قبل الشماليين رفضا وتخوفا من تتبع النهج الإشتراكي ،إلا أنه كانت هناك عدة محاولات أخرى باءت بالفشل لعدم الاستقرار السياسي والانقلابات والاغتيالات بالمقابل توفرت عدة مؤشرات لتحقيق الوحدة كان من بينها القرارات الصادرة لإلغاء الرسوم والقيود على تنقل الأفراد وحركة السيارات والبضائع ،حتى بداية المفاوضات من خلال اتفاقية عدن نوفمبر 1989،استمرت المشاورات بين الحزب الحاكم في الشمال المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي الحاكم في الجنوب إلى غاية الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية في 22ماي 1990 بتوقيع بين 'علي عبد الله صالح' و'علي سالم البيض 'في مدينة عدن.

2. مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية في 1990:

بعد الإعلان عن قيام الجمهورية تم تشكيل الحكومة اليمنية الموحدة استنادا إلى مبدأ تقاسم السلطة ،وحددت وثيقة إعلان الوحدة كوثيقة شرعية قانونية فترة انتقالية تتراوح مدتها إلى 30 شهرا يتم خلالها تهيئة الأوضاع للقيام بانتخابات عامة وبناء مؤسسات الدولة وأجهزتها للوصول إلى وحدة اندماجية واقعية. وشكل دستور 1991 وثيقة قانونية أخرى لتعزيز شرعية الدولة الموحدة [1]،كانت أحكامه قد نصت على أهم الترتيبات المؤسساتية (المجلس الاستشاري،السلطة التشريعية،السلطة القضائية والقوانين السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،والإعلامية).

- **حرب 1994:**

لقد كانت حرب صيف 1994 وليدة للأزمة السياسية التي انفجرت عقب نهاية المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات التشريعية في 27 أفريل 1993،والتي تمخض عنها تغير بنية السلطة ببروز لاعب جديد ألا وهو "التجمع اليمني للإصلاح" في ظل الخلافات السياسية والإيديولوجية وبالرغم من مبادرات التسوية ♦،استمرت الخلافات والصراع على السلطات لتظهر التصدعات في قمة المؤسسات الدستورية (مجلس النواب/مجلس الرئاسة) واتجهت الأزمة نحو التصعيد على كافة المستويات لتصل إلى حرب

---

[1] عادل الشرجبي، "بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة "، ***في جدليات الاندماج الاجتماعي*** ، تحرير أحمد بعلبكي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات ،ط1 ، 2014) ، ص 573.

♦ من أجل مواجهة الحملات الإعلامية والتصعيد العسكري أصدر كل من مجلس النواب ومجلس الرئاسة بيانات وقرارات تعنى بضبط مسار الأزمة والتمسك بخيار الوحدة الوطنية كم تم انشاء لجان للتحقيق واستئناف الحوار بين كتل الائتلاف،فيما تقدمت أيضا القوى السياسية من أحزاب المعارضة والشخصيات بما فيها الحزب الاشتراكي بمجموعة من الاقتراحات تم من خلال لجنة الحوار الوطني التي تشكلت في 22 نوفمبر 1993 دراستها وصاغت ما يعرف بوثيقة العهد والاتفاق ،بالرغم من توافق الأطراف حول بنودها وما نصت عليه من إجراءات أخذت الأحداث منعرجا خطيرا أدى إلى إعلان الحزب الاشتراكي الانفصال وتفاقمت الأوضاع نحو الحرب.

مسلحة شاملة بين الجيشين النظاميين في الشمال والجنوب ،وننوه ضمن هذا الطرح أن المؤسسة العسكرية على غرار باقي المؤسسات التي تم دمجها كانت بمنئا عن ذلك .

بالرجوع إلى مجرى الأحداث نجد أن أهم العوامل التي أدت إلى انفجار الأزمات :الخلاف بين الحزبين الحاكمين على صعيد شخصي مصلحي وتنظيمي قبل الانتخابات النيابية والذي كان متأصلا منذ طرح المبادرة للوحدة،فبسبب اختلاف البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية التقليدية (طابع المجتمع والأحزاب...)وبنية النظام السياسي التي كانت سائدة قبيل الاستقلال وقبيل الوحدة وفي ظل التنافس الدولي والحرب الباردة كل هذه العوامل ألفت بظلالها على مسيرة الحزبين ،فبالنسبة للنخبة في الشمال نجد أن 'عبد الله صالح' كان قد أسس لدولته وفقا لبنى قبلية وعلاقات جمعية تنظر للدولة كجهاز توزيعي يعطي دون أخذ تتمرد عليه في غير هذه الحالة ،والعكس بالنسبة للجنوب كانت الدولة تمثل جهازا تنظيميا، وبالتالي كان لكل منهما تصورات خاصة حول الوحدة في اليمن ومستقبلها وعلى هذا الأساس تباينت توجهاتهما حول تنظيم الفترة الانتقالية وأسس بناء الدولة وشكل النظام ومحاور التحول الديمقراطي ضمن منهج جديد هو منهج التعددية الحزبية . ضف إلى ذلك انهيار الأوضاع الاقتصادية بسبب مخلفات حرب الخليج وتحمل دولة الوحدة ديون الشطرين الشمالي والجنوبي واستنزاف الموارد العامة من قبل الحزبين الحاكمين بسبب سياسات التوسع في الإنفاق (الميزانية العامة ،ميزانية الرئاسة ، تصدير النفط ..)، وتزامنت والاختلافات السياسية ظهور أعمال العنف والاغتيالات التي انعكست على الأوضاع الأمنية [1].

على صعيد آخر كان للعامل الخارجي دوره في توسيع دائرة الأزمة ،في حين حاولت بعض الدول تقديم الدعم والوساطة للتوفيق بين الأطراف والحفاظ على الوحدة اليمنية(الأردن،مصر،، أقدمت دول أخرى على غرار السعودية والكويت إلى تقديم المساعدات لزيادة شرخ الخلافات وإعلاء مطالب الانفصال، وكان موقفها هذا محكوما لدرجة كبيرة بأحداث حرب الخليج ،أما عن الدول الغربية وروسيا والصين فقد كانت مواقفها متذبذبة منذ بداية الوحدة ووفقا لتطور مراحل الأزمة حرصا منها على الابقاء على مصالحها في اليمن.

بسبب انفجار المواقف العسكرية المتتالية التي أكدت على عدم جدوى الحلول السلمية وفي ظل عدم رضوخ كل الأطراف للتنازل وصلت الحرب إلى ذروتها لتشمل كل الحدود بعد أن كانت عبارة عن مجابهات محدودة بين وحدات عسكرية في بعض المحافظات وخلال فترات زمنية مختلفة ،تجلى إثرها إعلان 'علي سالم البيض' إعلان الانفصال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلا أن الحرب قد

[1] علي محمد حسين العامري ، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية"، ***دراسات دولية*** ، العدد 49، 2011 ، ص ص 127-155.

حسمت بتدخل المؤسسة العسكرية بتفويض شعبي مدعوم بتدخل مجلس الأمن والمعارضة الأمريكية للانفصال[1].

- **مرحلة ما بعد 1994:**

بعد انتهاء الحرب تم تشكيل حكومة ائتلافية ضمت المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح استلمت هذه الحكومة السلطة إلى غاية 1997 تزامنا مع إجراء ثاني الانتخابات البرلمانية منذ الوحدة، والتي حصل فيها المؤتمر الشعبي على أعلى نسبة ،ولأن الحكومة الائتلافية كانت قد أقدمت على استحداث تغييرات عدة فيما يخص الدستور وشكل رئاسة الدولة ومدة حكم الرئيس ومجلس النواب كانت انتخابات 1999 الأولى في تاريخ اليمن الموحدة والتي أسفرت عن فوز 'علي عبد الله صالح'.

لقد كان فوز 'علي صالح 'مرهونا إلى حد بعيدا بعدة حيثيات كان من بينها طبيعة شخصيته الكاريزماتية التي دفعت باليمنيين للتصويت لصالحه إلى جانب طبيعة المنافسة الانتخابية(منافس من نفس الحزب) فضلا عن الاختلالات التي شابت العملية الانتخابية .

إن الترتيبات التي اتخذها 'علي عبد الله صالح' والسياسات التي تبناها في أسلوب إدارته للدولة على مستوى النظام السياسي والقوانين والمؤسسات والممارسات الواقعية لم تكن تتلاءم وأسس النظام الديمقراطي الذي أعلن عنه منذ توليه السلطة ، وبدلا من أن تصبح اليمن دولة الشعب تقر بالحق في التعبير والتغيير تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني ،شجع علي صالح نفوذ النظام القبلي والارتباطات والروابط القومية على حساب روابط المواطنة ، وبدلا من أن تتمكن المؤسسات من خلق الاندماج بين مختلف الشرائح والأطياف تم تعزيز البنى الأولية المذهبية منها والطائفية وه; ما أضعف من دور النخب السياسية على حساب سلطة شيوخ القبائل والنخب التقليدية والمجالس المحلية ،خاصة وأن تبني نظام الانتخاب الفردي (فائز واحد في دوائر فردية صغيرة) لعب دورا في إعاقة التداول السلمي على السلطة وأجهض مشاريع التعددية السياسية والحزبية والاجتماعية .

ومن أجل السيطرة على مفاصل الحكم في الدولة استحدث صالح إجراءات عديدة سعى من خلالها إلى تمرير حكم التوريث،من خلال التعديلات الدستورية عام 2000و2001 التي أعطت له الحق للترشح حتى 2013، وتوسيع شبكة المحسوبية ،تحولت الدولة من مؤسسة شعبية وطنية إلى مؤسسة أسرية استأثر خلال فترة حكمه أقاربه وأبناء منطقته بمسؤوليات قيادية [2].

---

[1] للمزيد راجع : صدام عبد الله علي***دور الوحدة اليمنية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية بالتركيز على الأزمات الحدودية*** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2003/2002)، ص ص 98-116.

[2] هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات "، ***في جدليات الاندماج الاجتماعي*** ، تحرير أحمد بعلبكي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات ،ط1 ، 2014) ، ص 634.

وإلى جانب تكريس القبلية والجهوية كان ضمان بقاء نظام صالح مرتبطا بآليات تتعلق بربط السياسة بالدين منذ حرب 1994 التي أسمتها وسائل الإعلام بحرب الردة ، ،ووصفت الحرب مع الحوثيين* بحرب الجهاد،بل اعتبرت مواجهة صالح في الانتخابات خروجا عن طاعة ولي الأمر ،ولم تقتصر التحالفات على التيارات الإسلامية إذ توجه صالح إلى استقطاب القوى الإقليمية والدولية في محاولة منه لتبديد الأنظار نحو الأوضاع الداخلية وهو الوضع عندما أقدم على تهويل حربه ضد الحوثيين وانجر عنها توريط السعودية ،ناهيك عن السياسات المتخذة ضمن المؤسسة العسكرية والمؤسسات التربوي التعليمية،أما عن المشكلات التي واجهتها الدولة فتعامل صالح لحلها بمنظور أحادي تجزيئي وباتخاذ اجراءات فردية دون اللجوء لطاولة التفاوض،وبسبب ضعف شرعية الدولة والسياسات التي تبناها النظام استفحلت الأزمات التي كان من بينها الحركة الجنوبية المطالبة بالانفصال والحركة الحوثية ،وعجز بذلك عن تحقيق وحدة وطنية يمنية يتحقق فيها الاندماج الاجتماعي[1].

- **الفرع الثاني : مرحلة ما بعد 2011**

<u>أولا : خلفيات اندلاع الثورة</u>

إن الأسباب التي أدت إلى انتفاضة اليمنيين ليست مختلفة إلى حد بعيد عن تلك التي دفعت بالليبيين للخروج وقد سبق لنا الحديث عنها ،وليست مختلفة عن كل الأسباب التي دفعت الشعوب العربية للانتفاض في مواجهة الفساد والاستبداد وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما سمي بالربيع العربي إلا أن الحالة في اليمن تمتعت بخصوصية عن غيرها ليس فقط فيما يخص أسبابها وإنما كونها نموذجا للتدخل ارتبط بتسوية سياسية عبر مبادرة إقليمية ،مقارنة بغيرها تكون طريقة تقلد الرئيس الجديدة السلطة وإبعاد صالح عنها سابقة.

لم يكن نظام صالح يستند إلى القانون والمؤسسة كما سبق وأشرنا وإنما عمد للاستفراد بالسلطة وتضييق المشاركة في اتخاذ القرارات وتقسيم الثروة ،وإقصاء الفئات السياسية والاجتماعية ما أدى إلى تنامي الشعور بالتذمر والتهميش وعدم الثقة ،الأمر الذي أفضى إلى ظهور حركات التمرد وتحالف الأحزاب المعارضة ضد النظام الحاكم.

---

* ترجع أصول الحركة الحوثية الشيعية إلى بدايات الثمانينيات وهي حركة دينية جاءت بداية بعد قيام الوحدة اليمينة بتأسيس حزب الحق الذي كان عبارة عن هيئة علمية عقيدية تسمى الشباب المؤمن وتنشر تعاليم المذهب الزيدي ،ثم توسع نشاطها بقيادة حسين بدر الدين الحوثي،تصادمت مع حزب التجمع اليمني الذي يضم جماعات إخوانية،سلفيةوقبلية. شكل الحوثيون قوة عسكرية في منطقة صعدة بعد توجههم تدريجيا نحو الشمال ،كحركة مقاومة كان رفض ومواجهة الهيمنة الأمريكية على رأس مواقفها ، تصادم الحوثيون والحكومة في حروب متعددة (2004-2009) بسبب اتهامهم بالسعي للإطاحة بالحكومة المركزية وتطبيق أحكام الشيعة ،أصبحت تعرف بأنصار الله بعد 2011 بزعامة عبد الملك بدر الدين الحوثي.

[1] للمزيد راجع : الشرجبي،***مرجع سابق*** ، ص ص 587-606.

لقد أعطى تراكم الخلافات والأخطاء التي وقعت فيها الدولة الموحدة وتواتر السياسات التي تبناها النظام بعد 1994 بعدا تنافسيا بين شطري اليمن وبين أفراد المجتمع ككل لتصبح بذلك عوامل ودوافع لانفجار الانتفاضة في 2011، حيث كانت سياسة النظام تمييزية باحتراف ،شملت التمييز الاجتماعي ضد بعض السلالات العرقية والمرأة بالأخص ، التمييز الاقتصادي بين المحافظات داخل الريف والحضر ،التمييز في مجال الأعمال والمؤسسات الإدارية، والتمييز الديني والطائفي أيضا[1].

في ظل الصراع بين الحكومة والمعارضة الذي زادت حدته أواخر 2010 انطلقت شرارة الثورة بخروج الطلبة من جامعة صنعاء في 15 جانفي 2011 نحو السفارة التونسية تأييدا للانتفاضة في تونس ،استمرت الاحتجاجات نحو خمسة أيام ،وتعالت أصوات العاطلين عن العمل في الشارع الليبي منبهرين بما حققته الثورة بعد الإطاحة بنظام زين العابدين و تنحي مبارك عن السلطة في مصر ،مطالبين بالتغيير ومنددين باستيائهم عن اخفاقات النظام المتكررة فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية وإصلاحات حول الدستور ،انتشار البطالة والفقر وفشل النظام في مواجهة مطالب الجنوب والتمرد الديني والسياسي والقبلي لبعض الحركات (الحركة الحوثية الشيعية، الجماعات السنية كالإخوان والسلفيين والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش) والحرب الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب.

وبالرغم من إعلان الرئيس صالح لمبادرة تسوية في 2 فيفري 2011 مقدما تنازلات حملت شعار" لا للتمديد ،لا للتوريث ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء "[2] كمحاولة منه لامتصاص غضب الشارع وإيقاف موجة الاحتجاجات إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمواجهة مطالب اليمنيين ،وعوضا عن ذلك رفع المتظاهرون شعار إسقاط النظام يوم 18 مارس –جمعة الكرامة– ،وامتدت الاحتجاجات إلى كافة المدن اليمنية وانضمت لها أحزاب المعارضة والحوثيون والجنوبيون والقبائل والألوية العسكرية* ،فما كان من النظام إلا مواجهتها بالقمع والقوة واستخدام أساليب التشويه والتشهير .

وفيما كان المحتجون الذي يطالبون بإسقاط النظام مجتمعين في ساحة بالعاصمة صنعاء كان الداعمون لنظام صالح والمؤيدون للوحدة درءا لأخطار الحرب الأهلية يجتمعون أيضا في ساحة

---

[1] للمزيد راجع : المغلس ،***مرجع سابق*** ، ص ص 639–645.

[2] نبيل عكيد محمود المظفري،"الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن نموذجا"،***مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية*** ، المجلد7،العدد3، 2012، ص ص1–16.

* من أهم القبائل التي أعلنت دعمها للمتظاهرين خاصة بعد الأسلوب الذي واجهها به النظام قبائل حاشد وبكيل ، مأرب،الجوف،ذمار،والبيضاء ،فيما أعلن عن استقالته كل من وزير الأوقاف حمود الهتار،السفير اليمني في الأمم المتحدة عبد الله الصايدي ،أمين أبو راس سفير اليمن في لبنان ، وزيرة حقوق الانسان هدى البان ، إلى جانب مجموعة من الضباط العسكريين من بينهم اللواء على محسن الأحمر والعميد ناصر الشعيبي وغيرهم كثير فيما يقارب ثلثي الجيش اليمني .

أخرى بالعاصمة* ،ومن خلال تطور الأحداث أصبحت ثقافة التخلص من الآخر بقوة السلاح هي الثقافة السائدة بين المعسكرين ،الأمر الذي أدى إلى ظهور العصابات والميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية ،وعمق من حدة الانقسامات ومشاعر العنصرية والقبلية التي كانت واضحة في الخطابات الفكرية والدينية للقوى المتصارعة حتى وصفها البعض بالحرب الأهلية .

لقد اكتسبت الأزمات ثقل ووزن جعلها تصل للذروة في 2011 خاصة وأن معظم الحلول والاقتراحات التي كانت تطرح على الرئيس صالح من قبل لم تتلق ردا مناسبا وتطور الأوضاع، لذلك اختلفت المطالب من مرحلة لأخرى ،واتسعت القناعة لدى القوى السياسية والشعبية بضرورة تغيير شكل الدولة و ازاحة صالح كحل جذري للأزمة ♦.

ثانيا : مبادرات التسوية وإدارة المرحلة الانتقالية

اعتبر الرئيس صالح بأن ما يحدث في اليمن تقليد للثورة في تونس ومصر وما هو إلى فوضى أو محاولة انقلابية أو مؤامرة،بل مجرد ثورة إعلامية ، حيث دعا المعارضة للجلوس على طاولة الحوار في 21 فيفري 2011 معبرا عن رفضه للتنحي عن السلطة إلا عن طريق صناديق الاقتراع ، مقترحا تشكيل حكومة وطنية ، كما أعلن مرات عدة خلال شهر مارس_ عن مبادرته"المؤتمر الوطني" لحل الأزمة بالانتقال من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني وإجراء استفتاء حول دستور جديد توسع فيه الصلاحيات لغيره ،مع إلغاء المركزية في الأقاليم واعتماد المعايير الجغرافية والاقتصادية للتوزيع الإداري والمالي ،واقترح نهاية الشهر تنظيم اقتراع رئاسي وتشكيل حكومة انتقالية.

لقد كانت جل المقترحات التي قدمها الرئيس تدل على مدى فردانيته في اتخاذ القرار ذلك أنه رفض كل المبادرات التي تقتضي تنحيه عن السلطة وكانت خاصته عبارة فقط عن مناورات وهو ما نلمحه في تذبذب قراراته بين القبول أحيانا والرفض أحيانا أخرى ،لذلك رأت المعارضة فيها نوعا من التسويف وأقرت في 2 أفريل رؤية مشتركة لانتقال السلطة أكدت فيه على ما يلي [1]:

---

* أطلق المحتجون في ساحة الحرية في تعز على أنفسهم تسمية حركة شباب نحو التغيير (ارحل)، وأطلق المعتصمون في ساحة التغيير في العاصمة صنعاء على أنفسهم تسمية ائتلاف شباب الثورة اليمنية السلمية، وأطلق المتظاهرون والمعتصمون في مدينة البيضاء على الساحة التي ينظمون فيها أنشطتهم الاحتجاجية تسمية ساحة أبناء الثوار.

♦ بسبب تردي الأوضاع في الجنوب كانت أحزاب المعارضة قد شكلت تحالف أسمته اللقاء المشترك وقدمت عدة مقترحات للخروج من الأزمة كان من بينها مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل في 2005، وفي 2009 تقدم عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني بوثيقة الانقاذ الوطني التي كان قد أدرج فيها خيارات جديدة . في أوائل 2011 ، تقدمت الأحزاب ببعض المطالب التي كان من بينها ضرورة الاعتراف بالقضية الجنوبية وإنهاء الحروب في صعدة وتحقيق التوازن في الوظائف والأجور والتوزيع أما بعد 30 مارس سقفت المطالب نحو تنحي الرئيس وإبطال الدستور وتعيين حكومة مؤقتة،وتفكيك أجهزة الدولة (مجلس الدفاع،المجلس الأعلى للقضاء ، المجالس النيابية ...).

[1] نادية فاضل عباس فضلي ،"الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج"، ***مجلة الكوفة*** ،المجلد 1،العدد 17،2013، ص ص 384-406.

- نقل صلاحيات الرئيس للنائب الذي يتولى إعادة هيكلة مؤسسات الأمن .
- تشكيل مجلس وطني انتقالي يعنى بإجراء حوار وطني تشارك فيه كل الأطياف ويشمل كل القضايا التي من شأنها تحقيق الحريات والإصلاحات.
- تأسيس حكومة مؤقتة تضمن الوحدة الوطنية بمشاركة جميع القوى.
- ضمان حرية التعبير والانتخابات النزيهة.

وفي ظل ردود الفعل الدولية التي تمخضت عنها المبادرة الخليجية بطرح مشروع اتفاقية التسوية رحب صالح بالوساطة الخليجية مؤكدا على شروطه حول التنحي عن السلطة بعد نهاية ولايته ،ولم يتغير موقفه هذا حتى شهر جوان أين تعرض إلى محاول اغتيال نقل على إثرها للعلاج خارج اليمن ،وبفعل استمرار الاحتجاجات والمظاهرات وتحت وقع الضغوط الدولية وقع صالح بعد عودته لليمن في 23 نوفمبر ما سمي بالمبادرة الخليجية الثالثة.

- **المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها :**

إن اندلاع الانتفاضة اليمنية كانت بمثابة الوخزة التي أيقظت الحساسيات الأمريكية والسعودية تخوفا من انتشار المد لدول الخليج ،لذلك كان أساس المبادرة كخطوة أولى اقصاء صالح دون تغيير في بنية النظام ،لأجل ذلك تم إعداد مسودة اتفاق تبناها فيما بعد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي 'عبد اللطيف الزياني'،بالرغم من أن السعودية لم توقع المسودة بداية رفضا لخروج صالح من السلطة(لم تنص بداية على المفاوضات بين الحزب الحاكم وأحزاب التجمع) إلا أنها تولت متابعة بنوذها وآليات تنفيذها .

تضمنت المسودة على مبادىء تنص على الحفاظ على أمن ووحدة اليمن من خلال تشكيل حكومة وطنية يمثلها مناصفة حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة ،على أن يصبح نائب الرئيس رئيسا شرعيا بعد ثلاثين يوما [1].

وكما سبق وأن نوهنا فإن الرئيس صالح قد وافق على اقتراحات مجلس التعاون الخليجي إلا أنه لم يوقع على أولى الاتفاقيات واستمر ذلك شهورا عدة بالمماطلة ، إلا أنه وبوساطة المبعوث للأمم المتحدة 'جمال بن عمر' قد أقدم على توقيع ثاني الاتفاقيات التي تضمنت إجراءات المصالحة والتسوية ونقل السلطة عبر آليات تنفيذية محددة تحل محل الترتيبات الدستورية التقليدية –وقعها ممثلون عن حزب المؤتمر العام وأحزاب المعارضة–وخلال مرحلتين ، يتم خلال المرحلة الانتقالية الأولى–منذ توقيع على صيغة المبادرة النهائية– تشكيل حكومة وطنية ،تجرى الانتخابات خلال تسعين يوما وتنتهي بتنصيب

[1] غابرييل فوم برك ،"اليمن ثورة معطلة ؟ "، ***في الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي*** ، تحرير فواز جرجس، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2016) ،ص ص 264،265.

الرئيس التوافقي الجديد،فيما تستمر المرحلة الثانية سنتين ينظم فيها ؤتمر حوار وطني تنتهي بانتخابات عامة برلمانية ثم رئاسية مع تنظيم استفتاء شعبي على الدستور الجديد[1] .

والجدير بالذكر أن المبادرة الخليجية قد حظيت بمباركة دولية كبيرة من بعض القوى وهو ما نلمحه في تدخلها بأدوار استشارية تكميلية ،كان من بينها دور روسيا للعمل مع لجنة الحوار الوطني،فرنسا – الإصلاح الدستوري–،الولايات المتحدة –إعادة بناء الجيش–، بريطانيا وشركاء الاتحاد الأوروبي–قطاع الأمن والعدالة– [2] .وهو ما يؤكد على أن خطوات بناء الدولة اليمنية ستكون بنموذج مصطنع تراعى فيها مصالح وأهداف تلك القوى دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب اليمني ومصالح الدولة التي سعو لبنائها بعد الانتفاضة خاصة وأنها التمست للرئيس السابق صالح وذويه حصانة من الملاحقة القانونية، وقد حرض ذلك الأخير بحكم رئاسته للمؤتمر على عرقلة عمل الحكومة بخلق أزمات داخل مجموعة من القطاعات كان من بينها فطانت بذلك قد رسخت جذور النظام السابق في رسم خطوط بناء الدولة في اليمن مستقبلا. وبالرغم من إجماع معظم القوى الدولية والإقليمية على المبادرة إلا أنها لم تحظ بالقبول لدى فئات يمنية متعددة ،ففي حين وجدت فيها أحزاب المعارضة وعلى رأسها التجمع اليمني للاصلاح فرصة إيجابية لانقاذ اليمن من التفكك ، كانت حركة الحوثيين والجنوبيين وشباب التغيير قد رأت فيها مدخلا لتطويق الثورة وزج اليمن في مشروع الصراع ضد الإرهاب مما يفسح المجال أمام دول المبادرة للتدخل في مواجهة سيادة الدولة الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انهيارها بدل البناء .

- **حكومة عبد ربه منصور هادي :**

أدلت حكومة الوفاق الوطني اليمين الدستورية في 10 ديسمبر 2011 برئاسة 'سالم باسندوه' لينتهي حكم الرئيس صالح رسميا في 25 فيفري 2012 بعد تصويت الشعب على 'عبد ربه منصور هادي' رئيسا انتقاليا ، لتدخل المرحلة الانتقالية نصفها الثاني،وكانت الحكومة قد تلقت ضمن إطار المبادرة الخليجية في سبتمبر من نفس السنة ضمن مؤتمر المانحين بالرياض مساعدات مالية كآلية اقتصادية لدعم اليمن فيما كلفت حكومة هادي بمعالجة قضايا العدالة الانتقالية وإعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية .

لقد تقلد هادي منصب الرئيس بأحقية دستورية قانونية ، دولية ،حاول منذ الأشهر الأولى بناء قاعدة اجتماعية يمنية تؤمن تحقيق التوازن بين الشمال والجنوب ،إلا أن الأرضية التي خلفها الرئيس السابق صالح مثلت تحديات لعملية بناء الدولة ،فكان على هادي أن يعالج الاقتصاد اليمني الضعيف والوضع السياسي المتفجر بما يتضمن جماعة القاعدة في الجزيرة العربية ، لذلك كان فشل أو نجاح مشروع الحوار الوطني النقطة الحاسمة لمعالجة العديد من القضايا .

---

[1] للمزيد راجع : زياد سمير زكي الدباغ،"الواقع السياسي في اليمن بعد 2010"، ***دراسات إقليمية***، المجلد 13،العدد 41، 2019، ص ص 191–220.

[2] فوم برك ، ***مرجع سابق*** ، ص 266.

- الحوار الوطني 18 مارس 2013:

تضمنت المبادرة الخليجية للانتقال السلمي للسلطة من خلال مؤتمر وطني شامل ،وقد انعقد المؤتمر برئاسة هادي وبرعاية أممية إلى جانب مجلس التعاون الخليجي،انطلقت أولى الجلسات في 18 مارس 2013 ، شاركت القوى السياسية والحزبية في الحوار ما عدا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اعترض على التدابير والآليات المتخذة في الحوار ،فيما رفض الحوثيون أيضا المشاركة في الحوار بسبب صراعاتهم الطائفية تجاه الوهابية واعتبار أن اليمن تخضع للوصاية الأجنبية (السعودية/الأمريكية) وأصدروا في الملتقى التشاوري الذي كان بألمانيا مبادرة سياسية حملت 3 خطوط عريضة ، وانسحبوا بعد إعلانهم المشاركة في 31 ماي 2013،وانسحبت الفصائل اليمنية أيضا.

عالج الحوار عدة قضايا كان من بينها المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ، قضية محافظة صعدة والحراك الجنوبي، الميليشيات المسلحة وبناء الجيش،مشكلة الهوية الوطنية والطائفية ،التنمية المستدامة ،معايير الدستور والبرلمان،نظام الأقاليم والدولة الاتحادية [1].

استمرت جلسات الحوار عشرة أشهر حتى 25 جانفي 2014، أقرت وثيقة الحوار كاتفاق جزئي على اعتماد نظام الحكم البرلماني ،وتقسيم اليمن الفيدرالي اليمن ستة أقاليم حسب معايير جغرافية ومناطقية مضبوطة ،إلا أنها لم تقر بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية الأقاليم الفيدرالية بالرغم من أنه تم تحديدها .

- اتفاقية السلم والشراكة الوطنية :

لم تقبل الحركة الحوثية بمخرجات الحوار بالرغم من موافقة جميع الأحزاب والقوى السياسية المشتركة،وبسبب اخفاق حكومة الوفاق في إدارة أزمات الدولة مما أدى إلى زيادة التدهور الاقتصادي والأمني ارتفعت مرة أخرى الاحتجاجات الشعبية ليعم النزاع المسلح أرجاء البلاد في 21 سبتمبر 2014 بعد أن استولت القوات الحوثية على العاصمة صنعاء بعد تحالفها مع الرئيس السابق صالح وكانت على إثر ذلك قد وسعت سيطرتها على مناطق عدة في البلاد منذ مارس 2014(تهجير السلفيين من دماج بحافظة صعدة،الزحف على ماحفظة عمران ، احتلال أرجب والجوف.....)[2]، ليتم توقيع اتفاق السلم والشراكة برعاية المندوب الأممي 'جمال بن عمر' لتسوية الأزمة السياسية بين الحركة الحوثية والرئيس هادي والقوى السياسية والحزبية.

---

[1] صالح سمير البنداري ، " عاصفة الحزم ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، ***مجلة اتجاهات سياسية***، العدد 6 ديسمبر 2018، ص ص 2-36.

[2] للمزيد راجع : راجح بادي ، "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم"، ***مجلة سياسات عربية***،العدد 14، ماي 2015، ص ص 169-174.

نصت الاتفاقية على تشكيل حكومة كفاءات تكفل تمثيل جميع مكونات المجتمع اليمني يرأسها'خالد بحاح'،، وإيجاد دستور جديد عبر لجنة صياغة الدستور ولجنة وطنية للرقابة ،كما تم التوقيع على ملحق أمني ،وتم إلغاء شكل الدولة –مشروع الأقاليم–.

- **الفرع الثالث: تحديات بناء الدولة في اليمن**

أولا : عسكرة الصراع : عاصفة الحزم

لم تتمكن المبادرة الخليجية من خلق نظام شرعي ،فيما عجزت المؤسسات السياسية عن إدارة المرحلة الانتقالية وتبني الاستراتيجيات الكفيلة ببناء دولة يمنية وفق هوية وطنية موحدة ، وفي ظل ضعف التفاهم بين الأطياف السياسية لم تتمكن التسوية من القضاء على الأزمة التي اندلعت بين الرئيس هادي والحركة الحوثية و القوى الحزبية المنقسمة وأخفقت بذلك مبادرات الحوار ،مما أدى إلى اندلاع مواجهات عسكرية حادة.

بعد سقوط العاصمة وتوقيع اتفاقية السلم والشراكة الوطنية تم تشكيل حكومة كفاءات كما تم الاتفاق عليه إلا أنها استقالت قبل مضي الشهرين، وبحكم سيطرت الحوثيين عن جميع مفاصل الدولة قدم هادي استقالته في 22 جانفي 2015، وخضع للإقامة الجبرية إلى جانب طاقمه ، لكن إقدام هادي على الفرار نحو عدن دفع الحوثيين إلى محاولة اغتياله ومن ثمة فراره للسعودية ،و جاء الإعلان الدستوري للحوثيين في 6 فيفري 2015 لينص على تشكيل دولة انتقالية جديدة توجه عملها لجنة ثورية ومجلس وطني انتقالي. وبهذا أصبح الوضع في اليمن يميل لشاكلته في النموذج الليبي ، الصراع بين حكومة مدعومة إقليميا ودوليا في عدن وأخرى في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين وحلفائهم [1].

وبالرجوع إلى مجريات الأحداث نجد أن المشهد السياسي في اليمن كان ومنذ تأسيس الجمهورية فالوحدة فحرب 1994 وحتى انتفاضة 2011 في حالة تذبذب ،ويرجع ذلك لأسباب عدة أهمها تعدد الأقطاب على الساحة الداخلية ،والأمر الذي أدى إلى تعزيز الاختلافات بينها وإضعاف الروابط التاريخية والثقافية التي كانت تجمعها ،هو فشل الحوار ،لذلك سعى كل منها إلى تكرس سلطته على حساب الآخر من القوى ، وكانت الحركة الحوثية من بينها .

وفي ذات السياق كان الرئيس السابق صالح وبالرغم من تنحيته من قمة الرئاسة لا يزال يتمتع بنفوذ داخل السلطة من خلال حزب المؤتمر العام ،ولأن المصلحة تقود التحالفات تمكن الحوثيون والرئيس السابق من عقد تحالف سياسي وعسكري ضد الرئيس هادي وحكومته،مما فسح المجال لتمدد الحركة الحوثية وسيطرتها على مقاليد الحكم رفضا لشرعية هادي خاصة بعد استيفائه لعام التمديد،و في المقابل تمتعها بشرعية ثورية[2].

---

[1] أحمد عاطف،"اليمن غير السعيد"،(2020/01/10)،نقلا عن : ***https://futureuae.com/ar/FutureFile/Item/10/***

[2] عبد الوهاب العمراني ، "إشكالية الشرعية في بلدان الربيع العربي...اليمن نموذجا" ، (2020/01/10)،نقلا عن : ***https://www.raialyoum.com/index.php/%***

في ظل الفراغ السياسي الذي انتشر في اليمن إثر الانقلاب الحوثي واستيلاء الميليشيات الحوثية على صنعاء وهزيمة الجيش الوطني وصولا إلى عدن،ومحاولة اغتيال الرئيس هادي منصور استنجد هذا الأخير بالدعم العربي الخليجي السعودي بعد اعلانه التراجع عن استقالته،وهو ما استدعى تشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية ومشاركة نحو عشرة دول عربية –التحالف العربي لدعم الشرعية– ببيان صادر عن الجامعة العربية وبإجماع دولي أوروبي ،منحت له الشرعية استنادا إلى المادة51 من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي،وبيانات مجلس الأمن (2015/2201)حول شرعية الرئيس هادي وضرورة ضمان أمن اليمن وحقوق الإنسان ،إلى جانب التهديد الحوثي لاستقرار واستقلال اليمن والأمن والسلام الدوليين .

لقد أدى انفلات الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن إلى تحرك القوى الخارجية درءا للأخطار التي قد تقع فيها المنطقة ككل ، لذلك جاء التحرك الخليجي نحو اليمن في محاولة لصد التمدد الإيراني الداعم للحوثيين(سلاح،عتاد،مال) وبعض المؤسسات.

ومن أجل خلق توازن قوى سياسي وعسكري جديد في الشرق الأوسط سياسي وعسكري وتكريس دور ونفوذ السعودية كقوة إقليمية ،سعى التحالف إلى تأمين الوضع في اليمن باعتبارها منطقة استراتيجية وذلك من خلال التأكيد بداية على شرعية الرئيس هادي ومحاولة القضاء الحوثيين بتدمير البنية التحتية وتجريدهم من كل الإمكانيات ، وبالتالي إمكانية القضاء على النفوذ الإيراني الذي زاد توغله في دول عدة خاصة العراق،سوريا ولبنان.

لقد جاء التحالف العربي من خلال عاصفة الحزم *تلبية لمصالح الدول المشاركة ،حيث طالما اعتبرت دول المجلس الخليجي بأن اليمن تمثل بؤرة للفوضى التي تهدد أمن واستقرار الخليج والمنطقة ككل،وهو ما من شأنه أن ينعكس على الأوضاع الاقتصادية،الإنسانية العسكرية والأمنية خاصتها(تهديد الملاحة. تدفق النفط،التنظيمات الإرهابية والتقارب الإيراني الأمريكي...)، خاصة وأن إيران كانت تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي–إقامة جسر بحري ،بري جوي– لمطالب الحوثيين في سعيها لتصدير مشروعها وتطويق السعودية ،مما أدى إلى تقوية جناحهم.[1]

انطلقت أولى عمليات عاصفة الحزم بالضربات الجوية يوم 26 مارس 2015 والتي استهدفت مواقع تمركز الحوثيين ومخازن الذخيرة للقوات المسلحة ،ترافقت مع حصار بحري للموانئ اليمنية ، فيما اقتصرت الاشتباكات البرية على بعض المناطق الحدودية والقرى .

* حسب ما أشارت إليه مصادر إعلامية فقد جاءت تسمية الحرب بعاصفة الحزم من خلال الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين،بسبب مقولة مؤسس الملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز، "الحزم أبو العزم أبو الظفرات، والترك أبو الفرك أبو الحسرات"،وبعد أيام قليلة من العملية أعيد تسميتها بعملية 'إعادة الأمل'

[1] الدوسري،***مرجع سابق*** ، ص ص 68–71

لم تقتصر الحرب على أيام وشهور محسوبة بل طال أمدها نحو الخمس سنوات،في حين تمكنت السعودية من ترسيخ وجودها العسكري المباشر داخل اليمن دون أن تتمكن من تحجيم الخطر الحوثي على حدودها،فيما ضمنت الإمارات نفوذها في الجنوب والساحل الغربي على حساب نفوذ الحكومة الشرعية ،لم يتمكن التحالف من إعادة الشرعية للسلطة الحاكمة ، ولم يتمكن من وفق المد الإيراني،وعوضا عن ذلك استطاع الحوثيون تحكيم سيطرتهم على الدولة وتسخير إمكانيتها والقبائل والمؤسسات الرسمية للانخراط في الحرب مرورا بمقت الرئيس السابق صالح الحليف في ديسمبر 2017،بل وتكبدت اليمن خسائر هائلة على جميع الأصعدة .

لقد خلفت الحرب على اليمن دمار كان قد مس القطاع الاقتصادي،في ظل انهيار سعر العملة المحلية،وارتفاع معدلات التضخم وانقسام المؤسسات الاقتصادية بين المعسكرين ، تراجع معدل نمو الناتج المحلي وتدهورت الإيرادات العامة، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،وبسبب العجز في السيولة النقدية انخفضت مرتبات العمال بل أن بعضها توقف تماما ، في المقابل أسفرت الحرب عن ارتفاع معدلات الفقر والتكلفة البشرية من قتلى وجرحى وأسرى ومعتقلين ولاجئين ومجندين أيضا ، ضف إلى ذلك تراجع أنشطة منظمات المجتمع المدني والحريات العامة على حساب تنامي الانقسامات الطائفية و تفكيك النسيج الاجتماعي وتصاعد الصراع السني الشيعي الذي أدخل اليمن في حرب أهلية انضمت لها التنظيمات الإرهابية ، ليصبح اليمن أقرب من أي وقت مضى نحو مشروع التجزئة والانفصال خاصة بعد تحول مشروع الفيدرالية نحو خطوات تقود لتحويل الأقاليم إلى دول مستقلة [1].

ثانيا : دور الفواعل غير الرسمية

إن التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة في اليمن ناجمة عن فشل السلطة السياسية في إدارة الأوضاع الداخلية وهو ما أدى إلى تفشي حالة عدم الوفاق وعدم الثقة والشعور بالظلم والتمييز في توزيع الثروة وتقاسم السلطة بين القبائل والطوائف بصورة أدت إلى ظهور حركات تمرد وانفصال في مواجهة الدولة ، وأصبح التدخل الدولي الخارجي مدخلا لتفسير أو تعزيز حدة الصراع الداخلي،خاصة وأن لكل فاعل أجندة مرتبطة بمصالح إقليمية لدول عدة .

وبالرغم من أن هذا الإشكال لم يكن وليدا لموجة التغيير التي اجتاحت الوطن العربي منذ 2011 وألقت بظلالها على المشهد اليمني ،إلا أنه أصبح معضلة تواجه عملية بناء الدولة ، و بين القيود القبلية والسعي لإقامة دولة توحد الشطرين الشمالي والجنوبي تجددت التحديات بمعطيات جديدة ترتبط بالطبيعة الجغرافية للدولة، والمكونات الاجتماعية فضلا عن الموروث الثقافي.

[1] للمزيد راجع : أحمد عز الدين ، ***"التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات"***، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2020، ص ص 2-7.

نخلص إذا إلى أن عملية البناء اقترنت باستراتيجيات السلطة الشرعية ودور الحوثيين ،كما برزت بعض الفواعل التي تدخلت منذ بداية الانتفاضة ، بل وكان لها دور قبل ذلك ، فأصبحت عملية البناء تخضع لتوجهات ومصالح هذه الفواعل ، من بينها القبيلة ، القاعدة ، والتدخلات الخارجية .

- **القبيلة :**

تعد اليمن من بين الدول العربية الأكثر تعقيدا فيما يتعلق بالتركيبة القبلية والانقسامات الداخلية وتعدد التوجهات الاجتماعية والسياسية التي اصطدمت بالأجندات الخارجية حتى أصبح المجتمع اليمني عبارة عن جزر منعزلة تعمل كل منها في حالة انفصالية [1]، فالمجتمع اليمني مجتمع قبلي تمثل القبيلة أساس بنيته الاجتماعية في التكوين والسلوك ،لكون سلطة القبيلة ونفوذها متجذر في تاريخ الدولة ،على الرغم من بروز توجهات حزبية جديدة على الساحة منذ 2011 ، غير أنها ل تتمكن من مجابهة وجود القبائل باعتبارها نواة صنع السياسات العامة خاصة وأنها امتلكت قدرة على توفير الحماية للأفراد الذي يدينون لها بالولاء وتحقيق امتيازات لهم مما أدى إلى تقوية شعور الانتماء في مقابل عجز النخب الحاكمة عن إيجاد بدائل لها ،فسياسات النظام بدورها قد ساهمت في تكريس دور القبيلة على حساب دور الدولة القانونية ، حيث قامت الحكومات المتعاقبة سواء قبل تحقيق الوحدة أو بعدها بتغذية النزعة القبلية لدى الأفراد في سعيها لكسب ولاء شيوخ القبائل ووجهائهم ، وذلك من خلال تمكنيهم من الهبات والمساعدات المالية والاقتصادية ، العسكرية والمدنية أيضا ،ولأن النظام في مراحل عدة قد عجز على احتواء مطالب القبائل أصبحت هذه الأخيرة مصدر ضغط خاصة بعد انتفاضة 2011.

لقد تجدد حضور القبيلة كفاعل على المشهد اليمني منذ اندلاع الثورة حيث حاول مشايخ القبائل الاندماج في صفوف المنتفضين بدعمهم لحركة الاحتجاجات ، فبالرغم من كونها كانت قاعدة مساندة للنظام السابق إلا أنها التحقت بركب الاحتجاجات وكانت أسباب ذلك مختلفة من قبيلة لأخرى وفقا لحسابات المصلحة ،في هذا الصدد يوضح 'عادل الشرجبي' [2]:

"الأدوار السياسية للقبائل اليمنية لا تمثل انعكاساً لعلاقة استراتيجية بين القبيلة والدولة كمؤسسة، بل هي انعكاس لعلاقة تكتيكية بين القبيلة والنظام. لذلك فإن الأدوار السياسية للقبائل اليمنية ليست متماثلة، والتأثير السياسي لشيوخ القبائل متفاوت."

على صعيد آخر نلمح بروز دور القبلية خاصة بعد عاصفة الحزم ، ويرجع ذلك إلى أن كل طرف من الأطراف المتنازعة كان يبحث عن قاعدة شعبية و مؤازرة من شأنها تقديم المساندة في مواجهة الطرف الآخر، وفي المقابل كانت القبائل هي الأخرى قد استغلت هذا الأمر من منطلق عدو عدوي

---

[1] محمد صلاح، "***معضلة بناء الدولة في اليمن بعد 2011:التحديات الداخلية والتدخلات الدولية***"، تقرير صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام باليمن، فيفري 2018، ص 2.

[2] سعيد الصوفي ، "دور القبيلة في صياغة مستقبل اليمن بين تبني الثقافة المدنية والصور النمطية"، (2020/02/15)، نقلا عن : ***https://www.dw.com/ar/1-***

صديق، وهوما أفرز خريطة للتحالفات بين أطراف داخلية وأخرى خارجية بغض النظر عن توجهاتهم وأهدافهم ومطالبهم ،فكانت القبائل ومازالت تسعى لتحقيق مصالح فردية ما نلمحه في تحالفها أحيانا مع الحركات الجنوبية أين كانت تتلقى تحويلات مالية وعقارية ، أو مواجهتها لجماعات الحوثي كما كان الحال بالنسبة للمواجهات المسلحة التي قادها جماعات الشيخ 'حسين الأحمر' ضد الحوثيين وغيرها كثير[1].

- **التدخلات الخارجية**

إن الانقسامات الداخلية لم تكن التحديات الوحيدة أمام بناء الدولة اليمنية الحديثة بل ارتبط الأمر بمعادلات أخرى خارجية، وتعددت مظاهر التدخل الخارجي ما بين التحالف العربي –السعودية والإمارات على وجه الخصوص– الداعم لحكومة الرئيس هادي، التدخل الإيراني الداعم للحوثيين ،والتدخلات الأمريكية لمواجهة القاعدة والمنظمات الإرهابية المتطرفة.

ثالثا: المفاوضات ومشاريع البناء

لقد حققت عاصفة الحزم خلال السنتين الأولى والثانية نتائج لا بأس بها في أجندة التحالف ، حيث تمكنت القوات من سحب العديد من المناطق من سيطرة الحوثيين :عملية السهم الذهبي،عملية الرمح الذهبي*،وتلاحقت العمليات العسكرية للقوات حتى 2018 ،أين تحولت المناطق الخاضعة لتنظيم القاعدة إلى بؤرة اهتمام ، وعلى وتيرة نجاح سابقتها تم إطلاق العديد من العمليات كان من بينها : عملية الفيصل وعملية السيف الحاسم ،السيل الجارف، القبضة الحديدة...، إلا أن الانتصارات التي حققتها هذه المعارك أدت إلى إضعاف شرعية السلطة خاصة وأن المشهد اليمني شهد تطورات جديدة منذ 2017 أثرت على مجريات الأحداث وخلقت خارطة جيوسياسية جديدة ضخم فيها نفوذ القوى الدولية (الإمارات،السعودية) على حساب السلطة ،الأمر الذي أدى إلى خلق الانقسامات السياسية والعسكرية في صفوف التحالف والحكومة الشرعية واستمرار الصراع داخل اليمن وانتشار ثقافة العنف فعرقلة عملية البناء(الصراع اليمني الإماراتي،صراع الحوثيين والسعودية،الصراع السعودي الإيراني ...).

لقد شهد عام 2017 تطورات كثيرة على الصعيد السياسي والعسكري أثرت على ملامح الصراع في اليمن ، فالبداية كانت مع تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي* في ماي إثر أحداث عدن وإحكام الإمارات

---

[1] للمزيد راجع : عادل مجاهد الشرجبي، "القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن "، ***في الفاعلون غير الرسميين في اليمن*** ، تحرير شفيق شقير ، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1 ، 2012) ، ص ص 55–75.

* أطلق اسم عملية السهم الذهبي على معركة استعادة مدينة عدن (جنوب) منتصف 2015 والتي تكللت بتحرير العاصمة المؤقتة ومعها محافظات أبين ولحج والضالع.فيما سميت عملية الرمح الذهبي بالمعارك من أجل استعادة السيطرة على السواحل الغربية المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب الاستراتيجي(تعز والحديدة).

* يمثل هيئة سياسية لها توجه انفصالي ، لا ينتمي إليه سوى من هم من محافظات الجنوب وشرق البلاد ،ترأسه عيدروس قاسم الزبيدي جاء تأسيسه إثر إصدار الرئيس هاندي إقالة عيدورس الزبيدي وهاني بن بريك من منصبيهما حيث كان الأول محافظا لمحافظة عدن والثاني وزير دولة ، يضم فصائل مسلحة تنتمي لما سمي بالحراك الجنوبي المناوئ لنظام

قبضتها على كل المرافق ، ثم خروج قطر من التحالف ، فمقتل الرئيس السابق صالح ، فبعد تقارب الطرفين وتقاسم المصالح ظهرت الخلافات بينهما أين أعلن صالح عن إنهاء شراكته مع الحوثيين داعيا للانتفاض ضد مطالبهم، بعد مواجهات عسكرية تمكن الحوثيون من الإطاحة به في 4 ديسمبر 2017 ، وهو ما أثر على طبيعة التحالفات وميزان الصراع.

وبين الشرعية والانقلاب وبين متطلبات العملية السياسية وضرورة العمليات العسكرية لا تخرج أحداث 2018 و2019 عن شاكلتها من عام 2017 عن نطاق الفوضى السياسية والعسكرية بتدخل أطراف دولية أخرى كإسرائيل وإيران،بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت العمليات العسكرية في مواجهة بين الجيش التابع للسلطة اليمنية ولجان المقاومة الشعبية بدعم من قوات التحالف ضد الحوثيين من جهة وللتصدي للتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي من جهة أخرى[1].

لقد كان عجز الحكومة عن إدارة المناطق المحررة وبناء مؤسسات للدولة منذ بداية عاصفة الحزم دليل على غياب استراتيجية واضحة لبناء الدولة اليمنية ،حيث أصبحت تواجه تحديا مزدوجا في مواجهة حسابات أنظمة التحالف على كفة والتحديات الداخلية على كفة أخرى خاصة مع تنامي النزاعات الانفصالية التي أحدثت مزيدا من التشظي والفوضى،إلى جانب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من اغتيالات،انتشار الأوبئة، الفقر،البطالة ،النزوح وغيرها كثير.

وبالتوازي مع تطورات الأوضاع العسكرية منذ 2015 جلس طرفا النزاع مرارا وتكرارا في جولات على منصة المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية سياسية من شأنها الخروج باليمن من حالة الفوضى إلى الاستقرار وبناء الدولة .بسبب ضعف موقف الحكومة الشرعية وتزايد النفوذ الإماراتي السعودي بعد تفكك التحالف العربي،وفي ظل الجمود العسكري لعدم قدرة أحد الأطراف على حسم الصراع لجانبه والذي صاحبه ارتفاع تزايد في الخسائر البشرية والمادية ، دفعت الأسباب المذكورة أعلاه السلطة الشرعية والحوثيين للانخراط في عمليات تفاوضية .

برعاية أممية وبدعم من أطراف إقليمية كعمان والكويت،واستنادا للمرجعيات المعترف بها المتعلقة بالمبادرة الخليجية،مخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن، خاضت الأطراف الجولة الأولى والثانية في سويسرا وكانت الجولة الثالثة قد تمت بالكويت (من 21 أفريل إلى 7 أوت 2016) إلا أنها جميعا باءت بالفشل،إلى جانب المفاوضات غير المعلنة –كمفاوضات عمان 2016/2015– كانت مباحثات جنيف في ديسمبر 2018 هي الأخرى فاشلة حتى قبل أن تبدأ وذلك بسبب غياب وفد

صالح إلا أنه لا يعبر عن كل التيارات الجنوبية بما فيها القادة السياسيين والعسكريين الذي ينتمون للجنوب ولا يطالبون بالانفصال وهو ما جعله محصورا في نظاق جغرافي محافظتا الضالع ولحج،ومحافظتا أبين وشبوة

[1] للمزيد راجع : عاتق جار الله، ***بوصلة الصراع في اليمن: دراسة لأهم التحولات الاستراتيجية*** ، (اسطنبول : المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية،2020)، ص ص 50–80.

الحوثيين[1]. تضافرت الجهود بعد سلسلة من اللقاءات جمعت الأطراف الداخلية والإقليمية واستمرت المشاورات والمباحثات بقيادة المبعوث الأممي البريطاني ' مارتن غريفيش' الذي خلف الموريتاني 'ولد الشيخ أحمد' ، ليتمخض عنها مفاوضات ستوكهولم بالسويد .

- **مفاوضات ستوكهولم**

التقى الوفدان من الحكومة اليمين وجماعة الحوثي في 6 ديسمبر 2018 وتضمن الاتفاق ملفات عدة أبرزها: وقف العمليات العسكرية في محافظة الحديدة الساحلية غربي البلاد، الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين ، التفاهم حول مدينة تعز التي يحاصرها الحوثيون من ثلاثة مداخل رئيسية، وكذلك تفاهمات حول الملف الاقتصادي فيما يتعلق بصرف مرتبات موظفي القطاع العام والمتوقفة منذ 2016. وحالة البنك المركزي اليمني [2].

في حين حقق الطرفان تقدما فيما يخص ملفي الحديدة وتعز وملف الأسرى والمعتقلين جرى التفاهم حول إجراء مشاورات جديدة في جانفي 2019 إلا أن الاتفاق شهد تعثرا في كافة محاوره منذ توقيعه وحتى اليوم، فعلى سبيل المثال بالرغم من توقف العمليات العسكرية في الحديدة ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ منذ 18 ديسمبر 2018 إلا أن هناك خروقات عديدة على خلفية التصعيد العسكري بين الحوثيين والسعودية ونشوب نزاع مسلح جديد بين حكومة عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي وانسحاب الإمارات، الأمر الذي أدى إلى طرح مبادرات و وساطات جديدة من بينها "اتفاق الرياض" الذي وقعته الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في العاصمة السعودية ،وتضمن مجموعة من الترتيبات السياسية الأمنية ،الاقتصادية كان من بينها تشكيل حكومة كفاءات سياسية يعين الرئيس أعضاءها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية، إلى جانب توحيد القوات العسكرية للدولة والمجلس الانتقالي...[3]

- **الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة**

كإستراتيجية وطنية من أجل بناء الدولة في اليمن بتوجه أحادي أعلن الحوثيون عن مشروع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة حتى عام 2030 ، صدرت المبادرة عن 'صالح الصماد' الرئيس السابق للمجلس ،وأعلن الحوثيون عنها في ذكرى وفاته ،صدرت عما يسمى بالمجلس السياسي الأعلى تحت عنوان 'يد تحمي ويد تبني'، تضمنت الاستراتيجية سلسلة من المبادئ والأهداف تشمل مختلف المستويات التنموية والسياسية ،كانت مشابهة لتوجيهات دستورية وبرنامج حكومي لإدارة المؤسسات وبناء

---

[1] أحمد عاطف،"مراوغة الحوثي: لماذا تتعثر مفاوضات حل الأزمة اليمنية؟"،(2020/03/10)، نقلا عن : ***https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4442/%***

[2] عدنان هاشم ، "اتفاق ستوكهولم : هل يضع اليمن على طريق السلام ؟"، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2018، ص ص 2-7

[3] محمود قاسم ، "تحولات الأزمة اليمنية في ظل تعثر اتفاقي الرياض وستوكهولم"، (2020/02/10)، نقلا عن : ***https://www.alayyam.info/news/81Z4B6ER-T6XO7P-6FF4***

الدولة ،وأشارت وثيقة هذه المشروع إلى مرجعيات استندت لها من بينها دستور الجمهورية اليمنية،مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والتشريعات الأساسية والخطط والاستراتيجيات القطاعية والبرامج الحكومية السابقة بالإضافة إلى الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2016 – 2030".

تضمن المشروع 12 محورا ،وحدد 39 تحديا يواجه بناء الدولة ، يتم تفعيله عبر تنفيذ استراتيجيات وطنية ضمن ثلاث مراحل ،يعالج المشروع قضايا من بينها : المصالحة الوطنية الشاملة ، التداول السلمي على السلطة ، محاربة الأمية وتحسين التعليم ، وغيرها من الطموحات الاقتصادية والبيئية والإنسانية (أنظر المخطط الموضح أدناه).

الشكل (10): مخطط يوضح محاور مشروع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية

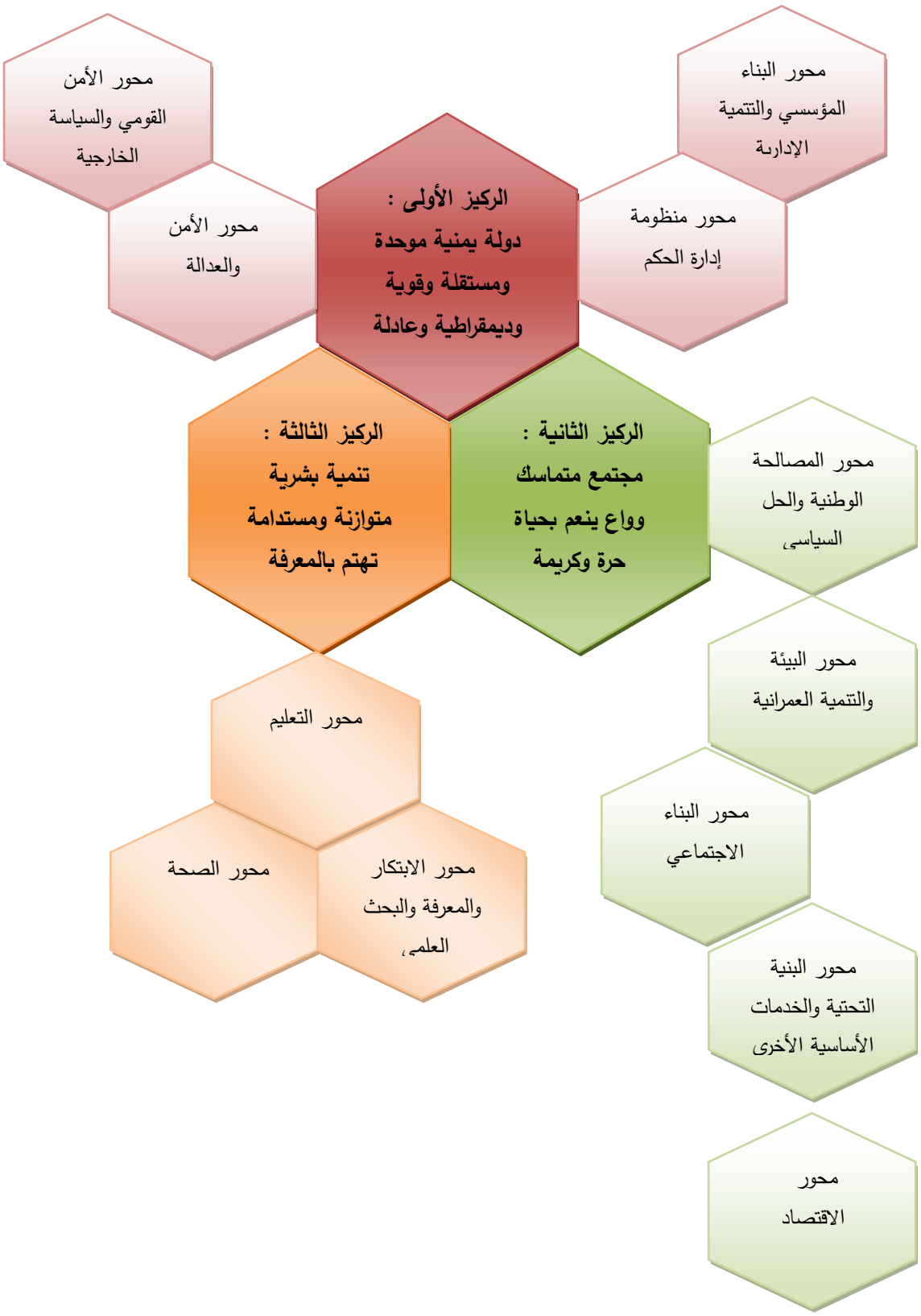

المصدر :من إنجاز الباحثة (استنادا إلى مسودة الرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة ، ص 15)

خاتمة

يعد بناء الدولة عملية متشابكة ومعقدة تتداخل فيها جملة من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية التي تساعد في رسم المسار الذي تأخذه هذه العملية ، والتي تفضي إلى تحولات جوهرية على مختلف البنى ، ولا تعدو إلا أن تكون انعكاسا للتفاعل المتبادل بين سياسات القوى الداخلية ومعطيات البيئة الخارجية.

من خلال ما تم التطرق إليه في ثنايا الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نأتي على ذكر أهمها :

- التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة أثرت على مكانة الدولة بتقويض سلطتها وتراجع سيادتها ،وإضعاف دورها داخليا خاصة مع ظهور فواعل جديدة وقوى داخل المجتمع تشاركها في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وبذلك لم تعد سلطتها تحتكر توجيه التفاعلات المتنوعة.
- بناء الدولة لا يرتبط فقط بالتصور المؤسساتي الذي يربط عملية البناء بتشكيل مؤسسات جديدة وتقوية الموجود منها ، بل أيضا يتعلق بتحقيق الانسجام والترابط الاجتماعي السياسي داخل الدولة ، من خلال تدارك العلاقة بين المجتمع والدولة ، كون هذه الأخيرة تستمد شرعيتها من رضا المجتمع ، فقوة الدولة واستقرارها لا تحدد من خلال قوة مؤسساتها بقدر ما تحدده قدرتها على تحقيق الاجماع الداخلي وربط عمل المؤسسات بالمجتمع كذلك . وهو ما تؤكده بعض النماذج التي تناولتها الدراسة ، فتعثر العديد من مشاريع البناء فيها مرده غياب التماسك في النسيج الاجتماعي وهشاشة البيئة الداخلية التي سمحت للفواعل الخارجية باختراقها وفرض مشاريعها .
- بناء الدولة عملية نسبية ، بحيث تختلف آليات بناء الدولة حسب اختلاف القائمين على تلك العملية واختلاف أهدافهم ومصالحهم.
- إن بناء الدولة لا يقوم فقط على هوية الفواعل الأساسية والخيارات التي تتبناها وما يترتب عنها من نتائج ،وإنما أيضا يرتبط بالمسار أو السياق الذي تتخذ فيه تلك الفواعل قراراتها وتحدد استراتيجياتها ، فعملية البناء تتطلب مجموعة من الشروط والمبادرات التي من شأنها أن تجسد التوافق بين مختلف أولئك الفاعلين .
- إنتاج مؤسسات مستقرة للدولة متلازم مع قدرتها على ضمان توفير الأمن وسيادة القانون والخدمات الأساسية ،وذلك من شأنه أن يوفر بيئة ملائمة لنشر السلام وبناء الدولة.

- بالرغم من تشابه أنظمة الدول العربية وهياكلها إلا أن لكل حالة منها خصوصية ، فالمسارات المؤدية لفشل الدولة وانهيارها تختلف على نطاق واسع ، وتختلف تبعا لذلك الاستراتيجيات المتبناة في عملية البناء مع تباين مستويات قدرات تلك الدول والسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها.
- في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة هناك بعض الخصائص المشتركة للدول الفاشلة في الوطن العربي وأهمها : الفشل المؤسسي والوظيفي ،وضعف السلطة السياسية غير القادرة على الحفاظ على شرعيتها ، مما يؤدي إلى انتشار العنف الداخلي الذي يمكن أن يتحول في كثير من الأحيان إلى حرب مفتوحة تؤدي إلى انهيار الدولة، ناهيك عن التدخلات الرامية لإعادة بناء تلك الدولة، وإن نجحت استراتيجيات التدخل الدولي في تحجيم العنف في مستويات محدودة إلا أنها أخفقت في بناء مؤسسات تعزز العلاقة بين المواطن والسلطة .
- هشاشة وضعف الدول في الوطن العربي غالبا ما كان يعزى إلى طبيعة علاقات الصراع بين القوى الفاعلة في النظام الدولي والتي ترتبط مصالحها باستراتيجيات التدخل ، غير أن الخلل الوظيفي في الدول العربية يرتبط إلى حد بعيد بعوامل بنيوية داخلية تتعلق بطبيعة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتداخل فيما بينها مشكلة سلسلة من الأزمات.
- ضعف الدولة في الوطن العربي مرده المنهجية التاريخية في مسار تكوينها والذي يرجع إلى استيراد نماذج غربية لا تراعي طبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي أي الخصوصية المجتمعية ومعطيات البيئة الداخلية ، مما أنتج أشكالا لدول تفتقد لهندسة واضحة المعالم، تشكل النظم السياسية فيها نظما نخبوية ذات بعد عائلي أو عسكري ساهمت في صياغة سياسات تمثل انعكاسا لمطالب ومصالح تلك النخب بدلا من أن تكون انعكاسا لمطالب المجتمع ومصالح دولها، وأصبحت بذلك المؤسسات مؤسسات سلطة لا مؤسسات دولة .
- إن الدول العربية التي خاضت تجارب نحو تعزيز الديمقراطية وبناء دولة الانفتاح والتعددية سرعان ما انتكست عمليات البناء فيها منذ المراحل الانتقالية بسبب غياب التوافق بين الأنظمة الحاكمة والمواطنين،والذي مرده أزمة ثقة ترجع في بعض من أسبابها إلى ضعف الرقابة الشعبية والاستفراد باتخاذ القرارات ، الأمر الذي طعن في شرعيتها ،ولم يسمح باستيعاب التيارات والفئات والجماعات الطائفية داخل النظام السياسي ، كما هو الحال في العراق وجنوب السودان واليمن وليبيا وغيرها من الدول .

- إلى جانب ضرورة التغيير البنيوي على مستوى النخب الحاكمة،فإن تشكيل ثقافة سياسية جديدة يعد مدخلا مهما في بناء الدولة ، لأن تجاوز التناقضات ومعضلات التمييز الناتجة عن التعدد والتنوع الطائفي والعرقي والمذهبي في الدول العربية والذي خلق أزمة بين الدولة والمجتمع يرتبط بخلق أنماط جديدة للتواصل من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعزز الحرية والعدالة والكرامة، و يسمح بإرساء دعائم الوحدة والمواطنة وتفكيك ثقافة الخوف والاستبداد والخضوع التي انتشرت في ذهنية الفكر السياسي العربي.
- إن تغيير النظام السياسي وصياغة الدساتير وإقامة المؤسسات الجديدة في إطار المرحلة الانتقالية ليس كفيلا بحل المشاكل التي تعاني منها الدول العربية بين ليلة وضحاها ،فبناء الدولة عملية معقدة ومركبة يصعب فيها فصل الداخل عن الخارج ،ولأنها تتطلب وقتا طويل فهي تواجه تحديات وصعوبات عدة تتطلب تكاثف الجهود وتحقيق التوافق المجتمعي لتهيئة الظروف الموضوعية اللازمة لبناء دولة ديمقراطية مستقرة .
- اختلاف وتنوع المبادرات والحلول التي تقدمها القوى الخارجية لمعالجة أزمات الدولة الفاشلة يعكس طبيعة تناقض مصالحها ،لتصبح الدول العربية أرضا خصبة لتجارب الدول التي تبحث عن الموارد وتسعى لتعزيز نفوذها الجيواستراتيجي في المنطقة .
- التدخلات الدولية أدت إلى اجهاض عمليات البناء في العديد من الدول ،كونها سعت لنقل لنماذج مؤسسات بدلا من المساعدة على خلق مؤسسات جديدة قادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي وكفيلة بمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية بما تتوافق ومدى احتياجات الدولة ووظائفها.
- الدور الذي تلعبه الفواعل الخارجية في انجاح أو افشال أو عرقلة عملية البناء يبقى مرهونا بالدرجة الأولى بدور الفواعل والعوامل الداخلية ، سواء تعلق الأمر بالمؤسسة العسكرية كما هو الحال في مصر مثلا أو بدور البنى الاجتماعية وطبيعة المجتمع المدني كتأثير المعطي القبلي في ليبيا ، فمدى تأثير وانعكاس المبادرات الدولية على مشروع البناء تحدده تفاعلات البيئة الداخلية .

قائمة المراجع

- **باللغة العربية :**

✓ **الموسوعات والمعاجم :**

1. ابن منظور.***لسان العرب***.بيروت: دار صادر، ج 1.
2. الكيالي،عبد الوهاب(محرر).***موسوعة السياسة***.بيروت:دار الهدى للنشروالتوزيع ،ج1+2.
3. مصباح،عامر.***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية***.الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود،2005.

✓ **الكتب :**

1. ابراهيم،سعد الدين وآخرون . ***المجتمع الدولة في الوطن العربي*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2005 .
2. ابراهيم الظاهر ،نعيم.***إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي*** .الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1، 2010.
3. ابراهيم سليمان ،أشرف. ***مبادئ القانون الدستوري 'دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية'*** .القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، ط1 ، 2015.
4. أحمد الخطيب ،نعمان. ***الوسيط في النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري*** .الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط7، 2011.
5. أحمد موسى هاشم ،حامد. ***نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي***. القاهرة : مكتبة المدبولي ، 1984.
6. آدم العقاب،عبد الوهاب. **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة** .دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2009.
7. أديب،سمير . ***تاريخ وحضارة مصر القديمة*** .الاسكندرية:ط1 ،1997.
8. آر يارغر ،هاري.***الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي*** . ترجمة محرز علي راجح .أبوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1 ، 2011.
9. البحيري،زكي. ***مشكلة دارفور:أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية***.القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010 .
10. الأرناؤوط ،محمد وآخرون. ***العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة*** .الأردن:منشورات جامعة آل البيت، 2000.
11. الأفندي،عبد الوهاب.***أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة*** . الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 ، 2009.
12. الأنصاري،ناصر . ***المجمل في تاريخ مصر :النظم السياسية والإدارية***.بيروت:دار الشروق، ط2 ، 1997.
13. البزاز ،حسن.***عولمة السيادة حال الأمة العربية***.بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
14. البشري،طارق. ***مصر بين العصيان والتفكك*** .القاهرة:دار الشروق، ط2، 2010.
15. الدويكات ،قاسم. ***جغرافية الوطن العربي دراسات في الجغرافية الطبيعية والبشرية والسياسية*** . عمان : ط1، 1998.

16. الراوي،رياض. ***البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*** .دمشق :دار الأوائل للنشر والتوزيع ،ط2 ، 2008.
17. الزوكة ،محمد خميس. ***جغرافية العالم العربي*** .الاسكندرية : دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، 2000 .
18. الزبيدي، حسن لطيف كاظم .***الدولة والتنمية في الوطن العربي*** .الأردن : الوراق للنشر والتوزيع ، 2007.
19. السيد،رضوان."الدولة في الفكر السياسي الإسلامي". في ***مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين***،تحرير الخطيب معتز. بيروت : جسور للترجمة والنشر، ط1 ،2016.
20. السيد حسن،عدنان. ***نظرية العلاقات الدولية*** .بيروت:دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1 ، 2003.
21. السيد،كامل. "تعقيب حول تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي لعمرو الحمزاوي "، ***في أزمة الدولة في الوطن العربي*** ، تحرير الشرجبي عادل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2011.
22. الشامي،صلاح الدين .***الوطن العربي دراسة جغرافية*** .الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر ، ط 3.
23. الشرجبي،عادل. "بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة "، ***في جدليات الاندماج الاجتماعي*** ، تحرير أحمد بعلبكي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات ،ط1 ، 2014.
24. الشيخ،رأفت.***تاريخ العرب المعاصر*** .مصر :عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، 1996.
25. الظاهر ،نعيم. ***جغرافية الوطن العربي***. عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 1999.
26. الفراء، طه بن عثمان وآخرون.***الوطن العربي مقوماته ومشكلاته*** . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2003.
27. العزي،سويم.***السلوك السياسي في المجتمعات العربية*** .المغرب: دار الألفة للنشر ، ط1 ، 1992.
28. الكبيسي،يحيى. ***العراق : الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي*** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013.
29. الكتبي،ابتسام وآخرون . ***إلى أين يتجه العرب: رؤية 30 مفكرا عربيا لمستقبل الثورات العربية*** .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
30. المبروك المهدوي،محمد. ***جغرافية ليبيا البشرية*** . بنغازي:منشورات جامعة قاريونس ، ط3 ،1998.
31. المصباحي،عبد السلام. ***العلاقات الدولية، المفهوم والمقترب ، الممثل الدولي ، الفعل الدولي*** .فاس،ط1 ، 1998.
32. النور ،ابراهيم .***استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية*** .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2012.
33. النعيمي، أحمد نوري. ***السياسة الخارجية*** .بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ط2 ، 2001.
34. الهلالي،نشأت. "استراتيجية إيران في العراق "، ***في النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية*** ، تحرير فخر أحمد .القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، 2007.
35. الهلالي،محمد و عزيز ،لزرق. ***الدولة***. المغرب :دار توبقال للنشر، ط1 ، 2011.
36. أمين ،سميروآخرون. ***العولمة والنظام الدولي الجديد*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2004.

37. باريني،لورينا. ***دول وعولمة ، استراتيجيات وأدوار***. ترجمة حسن عبد الوهاب نانيس.القاهرة :المركز القومي للترجمة، ط 1، 2007.

38. بخوش،مصطفى. ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة***، (القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2006 .

39. بسيوني،عبد الغني .***النظم السياسية*** .بيروت : الدار الجامعية للطباعة والشر ، 1984.

40. بركات ،حليم. ***المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي*** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط6، 1998.

41. برونو ترتري. ***السلاح النووي بين الردع والخطر***.ترجمة الإدريسي عبد الهادي.أبوظبي:هيئة أبوظبي للثقافة ،ط1، 2011.

42. بريجنسكي،زبيغنيو .***رقعة الشطرنج الكبرى :الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية***. ترجمة الشرقي أمل.عمان :الدار الأهلية للنشر، ط 1 ، 1999.

43. بشارة،عزمي. ***الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية*** .بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

44. بيليس،جون وستيف ،سميث. ***عولمة السياسة العالمية***.دبي : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، ط 1، 2004.

45. بلا،العربي. "الانتخابات الليبية:التنافس الحاد بين الإسلاميين والليبراليين" ،في ***ليبيا بعد القذافي : صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية*** ، تحرير السعيدي ناصر الدين .الإمارات:مركز المسبار للدراسات والأبحاث،2012.

46. بن عنتر،عبد النور. ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي*** .الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005.

47. بن مسعود ،محمد. ***تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر*** .طرابلس: المطبعة العسكرية لبريطانية ، ط1 ، ج1 ، 1984.

48. بوطالب محمد نجيب. ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي***.بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2009.

49. بومدين،طامشة.***دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات*** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

50. تشومسكي،نعوم. ***الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*** .ترجمة الكعكي سامي .بيروت: دار الكتاب العربي ،ط1، 2007.

51. تريب،تشارلز .***صفحات من تاريخ العراق***.ترجمة جابر إدريس زينة .بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط1، 2006.

52. تمرابط ،إيمان. ***تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية : دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا***.عمان :مركز الكتاب الأكاديمي،2016.

53. تركي موسى،عبدالفتاح. ***البناء الاجتماعي للأسرة*** .مصر :المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،1998.

54. توفيق ابراهيم،حسين.***النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

55. جار الله،عاتق. ***بوصلة الصراع في اليمن: دراسة لأهم التحولات الاستراتيجية*** .اسطنبول : المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية،2020.

56. جاد الرب،حسام. ***جغرافية العالم العربي*** . الهرم : 2005 .

57. جيدنز ،أنطوني.***عالم جامح –كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا–*** ، ترجمة كاظم عباس وكاظم حسن . بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2003.

58. جابر طه،عاطف . ***قضايا عالمية معاصرة في الموارد البشرية***.مصر :الدار الأكاديمية للعلوم، ط1 ،2013.

59. حافظ البوري،عبد المنصف. ***الغزو الإيطالي لليبيا*** .بيروت: الدار العربية للكتاب ، 1983.

60. حسين جودة ،جودت. ***قارة أفريقيا دراسات في الجغرافية الإقليمية*** .الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000.

61. حتيتة، عبد الستار.***حروب الميليشيات :ليبيا ما بعد القذافي*** .القاهرة:كنوز للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2015.

62. حرب،علي. ***ثورات القوة الناعمة في العالم العربي*** .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ، 2012.

63. حسن النقيب،خلدون. ***المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف***.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1989.

64. حزام والي ،خميس. ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر***.لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2003.

65. حسن يوسف،يوسف. ***ايديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية***.عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، 2017.

66. حسين دخيل،محمد . ***أنظمة الحكم في الوطن العربي*** .العراق : دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ، 2014 .

67. حميدة ،عبد الرحمان. ***جغرافية الوطن العربي*** .بيروت :دار الفكر المعاصر، ط2 ،1997.

68. حضراني،أحمد. ***القانون الدستوري والمؤسسات السياسية***.المغرب : مطبعة سجلماسة مكناس ، ط 2، 2010.

69. حقي توفيق،سعد . ***مبادئ العلاقات الدولية*** .بغداد :المكتبة القانونية ، ط5 ، 2010.

70. دخان،نور الدين. ***العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية***.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي ،ط1، 2018.

71. راشد،باسم. ***المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي*** . مصر: مكتبة الاسكندرية ، 2013.

72. راغب،نبيل. ***هيبة الدولة ، التحدي والتصدي*** .القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ،2004.

73. رشاد القصبي،عبد الغفار. ***التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الأمة***.القاهرة :ط2، 2006.

74. رزيق المخادمي،عبد القادر. ***مشروع الشرق الأوسط الكبير : الحقائق والأهداف والتداعيات*** .الجزائر،الدار العربية للعلوم، ط1 ، 2005 .

75. رمضان أبو ضاوية،عامر.***التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري*** .لبنان :دار الرواد ، ط1، 2002.

76. زايد،أحمد . ***الدولة بين نظريات التحديث و التبعية***.القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2008.

77. زايد ،أحمد. ***الدولة : دراسة في علم الاجتماع السياسي*** . القاهرة : مكتبة النصر، 2003.

78. سالم زرنوقة،صلاح. ***أنماط السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.

79. سالم محمد ،وليد. **مأسسة السلطة و بناء الدولة الأمة ' دراسة حالة العراق '**. الأردن : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط 1، 2014 .

80. ستانسفيلد ،جاريث. ***العراق–الشعب والتاريخ والسياسة***.أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ،2009.

81. سرحال،أحمد. ***القانون الدستوري والنظم السياسية*** .بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ،2002 .

82. سعد إسماعيل،علي .***المذاهب والنظم السياسية ونشأة الدولة*** . الإسكندرية : دار المعرفة الجمعية ، 2010.

83. سلمان النجار،باقر. "الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج" في ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** .بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2014.

84. سون ،أتزو. ***فن الحرب*** . ترجمة ناصيف أحمد. دمشق:دار الكتاب العربي، ط 1 ، 2010.

85. سيد أحمد صقر ،مصطفى. ***نظرية الدولة عند الفارابي دراسة تأصيلية تحليلية لفلسفة الفارابي السياسية***. مصر : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1989 .

86. سيد محمد،محمد. ***الإعلام والتنمية*** . القاهرة : مكتبة الخانجي .

87. شابيرو ،إيان. ***نظرية الاحتواءماوراء الحرب على الإرهاب***. ترجمة الكردي أبو عبد الرحمان.بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،ط1، 2012.

88. شبيكة ،مكي.***السودان عبر القرون*** بيروت: دار الجيل ،ط1، 1999.

89. شفيق،منير. ***الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب*** . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008.

90. شلبي،محمد . ***المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأدوات***.الجزائر:دار هومة ، ط4 ، 2002.

91. شيبي،لخميسي.***الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة1991-2008*** .القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.

92. صبري محسوب،محمد . ***العالم العربي دراسة جغرافية*** .القاهرة : دار الفكر العربي ، 2002.

93. صبري مقلد ،اسماعيل. ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات***.القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991.

94. طريح شرف،عبد العزيز. ***جغرافية ليبيا*** . الاسكندرية :منشأة المعارف للنشر والتوزيع ، ط2 ، 1971.

95. عابد الجابري،محمد. ***مسألة الهوية العروبة والإسلام ..والغرب***.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1995.

96. عبادي محمد المغلس،هاني. "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات "،***في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1 ، 2014.

97. عباس عطوان،خضر.**القوى العالمية و التوازنات الإقليمية** .الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2010.

98. عبد الباقي،عيسى .***وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية ' إشكالية الدور وآليات التعزيز***' .القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2012.

99. عبد التواب الخطيب ، أحمد ومحمود، خليفة جودة .***الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي***.القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017.

100. عبد الحميد أحمد رشوان،حسين.***في القوة و السلطة و النفوذ***.الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،2012 .

101. عبد الحي، وليد و آخرون . ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة*** . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1، 2002.

102. علي الطهراوي،هاني.النظم السياسية والقانون الدستوري.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط3، 2011.

103. عبد الفضيل،محمود. ***الفكر الاقتصادي العربي ،و قضايا التحرر والتنمية والوحدة*** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1982 .

104. عبد المعز نصر،محمد . ***في النظريات والنظم السياسية*** .بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

105. عبد الواحد الجاسور، ناظم.***تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2007 .

106. عبد ربه. "التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 كانونا الثاني/يناير" . ***في الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات*** . تحرير عبد الفضيل محمود .بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،ط1، 2012.

107. عبده محجوب، محمد. ***النظم السياسية البدائية والقبلية :دراسة أنثروبولوجية في المجتمعات العربية والإفريقية.***الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، 2010.

108. عروي،عبد الله.***مفهوم الدولة*** .بيروت :المركز الثقافي العربي ، ط10 ، 2014.

109. علوان،عبد الكريم . ***النظم السياسية والقانون الدستوري***.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 2010،

110. علي الحجاجي ،سالم.***ليبيا الجديدة*** .طرابلس : مجمع الفاتح للجامعات ، ط2 ، 1970.

111. علي الشامي ،صلاح الدين.***السودان دراسة جغرافية*** .الاسكندرية :منشأة المعارف،2002.

112. علي خاطر،حسن. ***المجتمع العربي المعاصر :المقومات والأنماط والثقافة 'دراسة تحليلية نقدية'*** .عمان: دار الشروق، 2001.

113. علي عز الدين،محمد . ***التنمية المعاقة في ليبيا*** .طرابلس : وزارة الثقافة والمجتمع المدني ،2013.

114. علي مجيد،حسام الدين.***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ،جدلية الاندماج والتنوع***.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2010.

115. علي محمد ،حسام الدين. **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج و التنوع** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2010.

116. علوش،ناجي . ***الوطن العربي : الجغرافية الطبيعية والبشرية*** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،1986.

117. عودة ،جهاد. ***مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية***. القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط1، 2014.

118. غالب الناهي،هيثم.***الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية*** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2016.

119. غزال،خالد. ***المجتمعات العربية المأزومة وإعاقات الحداثة المركبة***.بيروت :دار الطليعة، 2008.

120. غلام العباسي،سرحان.***التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009***.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2011.

121. غليون،برهان. ***المحنة العربية : الدولة ضد الأمة*** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1993.

122. غليون،برهان. ***العرب وتحولات العالم : من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد*** . المغرب : المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2003.

123. غليون،برهان.***المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ومشكلاتها*** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2003.

124. غليون،برهان . ***نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة***.بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2 ، 2017.

125. فؤاد بعد الله،ثناء.***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي***.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997.

126. فالح،عبد الجبار "أزمة الاندماج والهوية "، ***في أزمة الدولة في الوطن العربي*** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2011.

127. فايز فرحات،محمد . ***الاحتلال وإعادة بناء الدولة ،دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2015.

128. فتحي عميش،ابراهيم. ***التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا*** .القاهرة : دار برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.

129. فرج،أنور. ***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة–*** .السليمانية :مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007.

130. فضيخ لبعزيري ، عبد العباس وآخرون.***جغرافية الوطن العربي دراسة لمعوقات التكامل الإقليمي*** .عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1، 1999.

131. فنسنت،أندرو. ***نظريات الدولة.*** ترجمة أبو شهيوة مالك و خلف محمود .بيروت :دار الجيل، ط1، 1997.

132. فوكوياما،فرانسيس .***نهاية التاريخ وخاتم البشر.*** ترجمة حسن أحمد أمين .القاهرة :مركز الأهرام للنشر والترجمة،ط1، 1993.

133. فوكوياما ،فرانسيس. ***بناء الدولة – النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين*** .ترجمة الإمام مجاب. الرياض: العبيكان للنشر ،ط1، 2007 .

134. فوم برك،غابرييل. "اليمن ثورة معطلة ؟ "، ***في الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي*** ، تحرير جرجس،فواز. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2016.

135. قبشي ريمون .***فنزويلا ونظرية الدولة الفاشلة*** .بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر ، 2008.

136. قلوش،مصطفى. ***النظم السياسية ' نظرية الدولة'*** .الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر ،2000.

137. قنواي علي،مي . ***الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق*** .القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، ط1 ، 2014.

138. كامل حسن،عمر. ***النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس*** .دمشق:دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2008.

139. كرمني،بلقاسم. ***العلاقات الدولية دراسة للمفاهيم والمكونات ،وأنماط التفاعل الدولي***.المحمدية: مطبعة فضالة للنشر والتوزيع، ط1 .

140. كوثراني،وجيه. ***السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام***.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1988.

141. لوفيفر ،هنري.***الماركسية*** .ترجمة جورج يونس .بيروت:مؤسسة نوفل للطباعة و النشر ، 2002.

142. ليلة،علي. "لماذا قامت الثورة؟بحث في أحوال الدولة والمجتمع" . ***في الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات.*** تحرير عبد الفضيل محمود.بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،ط1، 2012.

143. مبروك،غضبان . ***المدخل للعلاقات الدولية*** .الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،ط1، 2007.

144. مجاهد الشرجبي،عادل. "القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن "، ***في الفاعلون غير الرسميين في اليمن*** ، تحرير شقير شفيق. بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1 ، 2012.

145. مجذوب،محمود.***الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة*** .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1993.

146. محسن عباس،شهاب.***جغرافية اليمن الطبيعية*** .صنعاء:مؤسسة الزهيري التعليمية، 1994.

147. محمد الربابعة،خالد. ***دراسات في الجغرافيا السياسية:دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية*** .اليمن:دار جليس الزمان ، 2011.

148. محمد العزاوي،دهام. ***الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية*** . بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 2009.

149. محمد جمعة الصواني،يوسف. ***ليبيا:الثورة وتحديات بناء الدولة*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

150. محمد جمعة الصواني ،يوسف."الانتقال الديمقراطي في ليبيا :التحديات والآفاق "،في ***الديمقراطية المبعثرة :مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية*** ،تحرير الكواري علي خليفة وعبد الفتاح ماضي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2014.

151. محمد دهام العزاوي،دهام. ***الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي*** .الأردن : دار وائل للنشر ، ط 1 ، 2003.

152. محمد فهمي،عبد القادر . ***المدخل إلى دراسة الاستراتيجية*** ،. بغداد:دار الرقيم للنشر والتوزيع،ط1 ، 2004.

153. محمد فهمي،عبد القادر. ***النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*** .عمان : دار الشروق لنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010.

154. محمد عارف ،نصر. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة :دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** .القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993 . محمود،ابراهيم.***الفتنة المقدسة، عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية*** .بيروت :رياض الريس للكتب والنشر،1999.

155. محمود الإمام ، محمد.***تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي*** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2004.

156. محمود السرياني،محمد. ***الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها ومشكلاتها*** .الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2014 .

157. محمود ذيب الزعبي،غازي. ***البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989-2003*** .أربد: عالم الكتاب الحديث ، 2003.

158. محمود ولد محمد ،أحمد. "الدولة في الفكر النهضوي العربي" في ***الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج والتفكك*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

159. مراد،محمد.***السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي*** . بيروت :دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2009.

160. مرسي،حسام. ***مدخل العلوم السياسية*** . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2012.

161. مرعي،نجلاء. ***العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان*** . القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،2016.

162. مزران،كريم."ليبيا في تحول من الجماهيرية إلى الجمهورية" . ***في الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي*** ، تحريرجرجس فواز.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2016.

163. مصباح،عامر . ***نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية*** . القاهرة: دار الكتاب الحديث ، ط1، 2011.

164. مصطفاوي،محمد . ***نظريات الحكم والدولة*** .بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 2.

165. منير حمزة سنو، غسان وعلى أحمد، الطراح . ***العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية*** .بيروت : دار النهضة العربية ، 2002.

166. موريس دوفرجيه ، ***المؤسسات السياسية و القانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى*** . ترجمة أسعد جورج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

167. ميهوبي،فخر الدين. ***إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي " دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار***" .الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2014.

168. نافعة ،حسن." ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو". في ***التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير .. أربع سنوات من الربيع العربي***.بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1 ، 2014.

169. ناي،جوزيف. ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*** .ترجمة توفيق البجريمي محمد.السعودية:دار العبيكان ، 2007.

170. نجيب،هنري. ***ليبيا بين الماضي والحاضر*** .ترجمة ابراهيم شاكر،ابراهيم .ليبيا : المنشأة الليبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1981.

171. نصر عارف، محمد.***ابستمولوجية السياسة المقارنة*** .بيروت :المؤسسة الجامعية مجد للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1 ، 2002.

172. نصر مهنا ،محمد.تطور النظريات والمذاهب السياسية.القاهرة: در الفجر للنشر والتوزيع،2006.

173. نصر مهنا،محمد.***علوم السياسة،الأصول والنظريات*** .الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009.

174. نصر مهنا ،محمد. ***الدولة و النظم السياسية المقارنة*** .الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر ، 2011.

175. نشطاوي،محمد. ***العلاقات الدولية ،مقترب في دراسة النظريات والفاعلين و أنماط التفاعل***.مراكش: المطبعة ووالوراقة الوطنية ، ط1، 2011.

176. نعمان،عصمان. "أمريكا والمسلمون : مشكلة علاقة "، ***في العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر***.تحرير بيضون أحمد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2002.

177. نيوف، صلاح . ***مدخل إلى الفكر الاستراتيجي***. الدانمارك .

178. هارت،ليدل . **الاستراتيجية وتاريخها العالم**. ترجمة الأيوبي هيثم. بيروت :دار الطليعة، ط1، 1967 .

179. هايدي،فيريل .***الإدارة العامة من منظور مقارن***. ترجمة قاسم القريوتي محمد . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 1985.

180. هلال،علي الدين ونيفين ، مسعد .***نظم السياسة العربية قضايا الاستمرار و التغيير*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2002.

181. هلال علي الدين.***تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005***.مصر :مركز البحوث والدراسات السياسية ،2006.

182. هلال ،علي الدين وآخرون. **الصراع من أجل نظام سياسي جديد:مصر بعد الثورة**.القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،ط1، 2013.

183. هنتنغتون،صموئيل. ***النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة*** .ترجمة فلو عبود سمية . بيروت: دار الساق ، 1968 .

184. هنتنغتون،صموئيل . ***صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي***. ترجمة عبيد أبو شهيوة مالك، محمد خلف محمود.ليبيا :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 2 ، 1999.

185. هنتنجتون،صموئيل . ***صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي***. ترجمة الشايب طلعت. هيئة الكتاب المصرية للنشر ، ط 2 ، 1999.

186. هنتنغتون،صموئيل.***من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية*** .ترجمة خضو حسام الدين.دمشق: دار الحصاد ،ط1، 2005.

187. ولعلو،فتح الله .***المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية***.المغرب:دار توبقال للنشر ، ط1 ،1997.

188. يحياوي،عبد القادر. ***العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين 1919-1991*** . الجزائر :دار هومية للطباعة و النشر والتوزيع ، 2003.

✓ **<u>الدوريات (المقالات والتقارير):</u>**

1. أحمد الحباشنة، صداح." العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان".***مجلة دراسات***، المجلد 40،العدد1، 2010.

2. أحمد عدنان ،كاظم."أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية بعد عام 2011". ***المجلة السياسية والدولية*** ، المجلد 9، العدد 26، 2015.

3. أحمد عيدروس،أسامة."قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان". ***مجلة سياسات عربية***، العدد 31 ، مارس 2018 .

4. أشرف محمد عبد الله ،ياسين."السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 26، ربيع 2010 .
5. الدسوقي،أبو بكر."مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد".***مجلة السياسة الدولية***، العدد 197، 2005.
6. الرحمان الطاهر عبد الرحمن حمد،فتح."التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953-1989".***مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*** ، العدد1،ديسمبر 2015.
7. الطنشاني،مروان."المستجدات القضائية في ليبيا في 2013 و 2014". ***مجلة المفكرة القانونية***.
8. العنقري،عبد الرحمان. "مفهوم الدولة في فكر ابن خلدون" . ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، العدد 23 ، 2009 .
9. الغندور، عبير."الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل ..دراسة مقارنة". ***مجلة السياسية الدولية*** ،العدد 165 ، 2006.
10. بادي،راجح. "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم". ***مجلة سياسات عربية***،العدد 14، ماي 2015.
11. بخوش،مصطفى."مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" .***مجلة العلوم السياسية***، العدد 3، أكتوبر 2002 .
12. بومدين، طاشمة ."التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي" . ***دفاتر السياسة والقانون*** ، العدد7 ، جوان2012.
13. جاجان الجميلي، أحمد و مد الله ،عبد الله محسن الجبوري ."التباين الإقليمي للموارد المائية في الوطن العربي" .***مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية*** ، المجلد 15 ، العدد 11 ، 2008 .
14. جراي،كولن . "سياسة الردع والصراعات الإقليمية .المطامع والمغالطات والخيارات الثابتة". ***مجلة دراسات عالمية*** ، العدد 1999،26.
15. جندلي ،عبد الناصر. "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة" . ***مجلة المفكر***، العدد 5، 2010.
16. جندلي،عبد الناصر. ، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة" . ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 376، 2010.
17. جليل هاشم،نوار وأمجد ،زين العابدين طعمة. "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسورية نموذجا)".***مجلة سياسات عربية*** ، العدد 12، يناير 2015.
18. حسن محمد،وليد."الثورات العربية في عام 2011 والأمن القومي الإسرائيلي". ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، العدد 46.
19. حسين عبيد ،منى."أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" .***دراسات دولية*** ،العدد 51، 2012 .
20. حسين عبيد،منى."السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق إفريقيا :اثيوبيا والسودان نموذجا" .***مجلة مركز الدراسات الفلسطينية*** ، العدد 11 ،2011.

21. حسين كاظم،حسن."الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 وتحديات بناء الدولة" .***المجلة السياسية والدولية***.

22. حمدي عبد الرحمان حسن،عطا الله. "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا" ***مجلة البيان*** ، العدد 4 ، ديسمبر 2007.

23. حميد ياسين ، عما رو عبير ، سهام مهدي ."العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية".***مجلة دراسات دولية*** ، العدد 58.

24. حنفي علي،خالد.خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة" .***مجلة أوراق الشرق الأوسط*** ،العدد 64،سبتمبر 2014.

25. حيدر،محمود ."السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة". ***مجلة شؤون الأوسط*** ، العدد 100، نوفمبر 2004.

26. خير الدين جلود،ميثاق."موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا نموذجا" . ***دراسات إقليمية*** ،المجلد 9، العدد 30، 2013.

27. زردومي،علاء الدين."مسار العدالة الانتقالية في ليبيا دراسة في الآليات والتحديات ".***مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*** ، العدد 16، 2016.

28. سالم صالح،محمد."القوة والسياسة الخارجية'دراسة نظرية" . ***مجلة الكوفة*** ، العدد 6.

29. سعد الدين ،ابراهيم."مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية" . ***المستقبل العربي*** ،العدد1984،62.

30. سلامة،عبد الغني."السودان الجنوبي ..المولود الجديد".***شؤون عربية*** ، العدد 146، 2011.

31. سلامة،غسان. "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية ".***مجلة المستقبل العربي***، العدد 288، 2003 .

32. سمير البنداري،صالح. " عاصفة الحزم ومستقبل النظام الإقليمي العربي".***مجلة اتجاهات سياسية***، العدد 6، ديسمبر 2018.

33. سمير زكي الدباغ،زياد."الواقع السياسي في اليمن بعد 2010".***دراسات إقليمية***، المجلد 13،العدد 41، 2019.

34. سيد كامل،أنور." الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار :دراسة في الجغرافيا السياسية".***مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*** ،المجلد 2، العدد 6،أكتوبر 2019 .

35. شاكر محمود الفلاحي،قاسم. "الأمن المائي العربي الواقع والتحديات" . ***مجلة كلية مأمون الجامعة*** ،العدد 17 ، 2011 .

36. شامل محمد ،عبد الخالق."السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الابن وباراك أوباما". ***مجلة تكريت للعلوم السياسية***،المجلد 1، العدد1 ، كانون الأول 2014.

37. شطب عيدان ،محمد."مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان". ***مجلة تكريت للعلوم السياسية*** ،المجلد 2،العدد2،مارس 2015.

38. شفيق علام،مصطفى." القبلية والثورات العربية..نموذجا اليمن وليبيا".***مجلة البيان*** ، العدد9، 2012.

39. طلال حامد ،خليل."التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي". ***مجلة ديالي للبحوث الإنسانية***، العدد 52، 2011.

40. طويل،نسيمة."سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط".***مجلة المفكر*** ، العدد9.

41. عباس حميدان،عدنان و خلف،مطر الجراد. "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" .***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية*** ، المجلد 22 ، العدد 2 ، 2006 .

42. عبد الجليل مصطفى الخليل ،رعد وحسان الدين ،علي مجيد .."نموذج الدولة–الأمة التقليدي في مواجهة أزمة الاندماج والهوية".***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 33 ، جانفي 2013 .

43. عبد الحي،وليد. "تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية". ***المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*** ، العدد4، 1986.

44. عبد الفتاح ،بشير."إجهاض الثورات العربية ..مصر وليبيا نموذجا". ***شؤون عربية***،العدد150، 2012 .

45. عبد القادر حميد،سعد."الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر". ***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 16 ، 2010 .

46. عبد اللطيف أحميدة ،علي. "دولة مابعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"***تبين***،المجلد 1،العدد1، 2012.

47. عبد الواحد الجاسور،ناظم." الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية ". ***المجلة السياسية والدولية*** .

48. عقلان،خالد " اليمن :جذور الصراعات الداخلية"، ***ملفات إقليمية***،ماي 2017.

49. عكيد محمود المظفري،نبيل."الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن نموذجا".***مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية*** ، المجلد7،العدد3، 2012.

50. علو،أحمد. "قناة السويس بين الجيوإكونومي والجويستراتيجي". ***مجلة الجيش*** ، العدد 309، آذار 2011.

51. عمر محمود النعيمي، لقمان."تركيا والثورات العربية :تونس،مصر،ليبيا".***دراسات إقليمية*** ، المجلد 10، العدد33، 2014.

52. عودة العقابي،علي. "العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة".***المجلة السياسية والدولية*** .

53. غريب ،محمد." سودان ما بعد الانفصال ..قراءة في التحديت الداخلية والخارجية ". ***آفاق إفريقية*** ، المجلد 10،العدد 36، 2012 .

54. فاضل عباس فضلي ،نادية."الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج". ***مجلة الكوفة*** ،المجلد 1،العدد 17، 2013.

55. فرحاتي،عمر. "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التأثير" .***مجلة العلوم الانسانية*** ، العدد 02 ، 2002 .

56. قاسم صالح ،رعد."إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003–2010".***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 20 ، 2012.

57. ماضي،عبد الفتاح."تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات" . ***سياسات عربية*** ، العدد 18، يناير 2016.

58. مالكي ، محمد."هل انحصر الانتماء الوطني والقومي لصالح الانتماء الديني ،تأملات في ترتيب أولويات الانتماء" . ***مجلة شؤون عربية*** ، العدد 128، 2006.

59. محمد أحمد عبد الله ،آدم."قضية دارفور :الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة ". ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد 22 ، 2009.

60. محمد حسين العامري،علي. "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية". ***دراسات دولية*** ، العدد 49، 2011 .

61. محمد والي،طه."أزمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي : دراسة مقارنة".***آفاق علمية***، العدد 1، أفريل 2018.

62. محمد رزاق،فاتن."التعددية السياسية في مصر بعد 1981". ***المجلة السياسية الدولية*** ، العدد 16،2010.

63. محمود صدفة ، محمد."العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة" .***موجز سياسات*** ، العدد 3 ، 2009.

64. مختار موسى،عبدة. "صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان:منظور سوسيولوجي لمسألة جنوب السودان". ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، العدد14، 2007 .

65. مرزوقي،عمر."حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية ". ***مجلة المفكر***، العدد 10.

66. مساهر حمد العبيدي،عطية. "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1951–1969". ***مجلة آداب الفراهيدي*** ، العدد 5، كانون الأول 2010 .

67. مقبل،ريهام ."مركب القوة :عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية".***السياسة الدولية***، العدد 188،أفريل 2012 .

68. مناحي دشر،ميثاق."مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)".***مجلة أهل البيت*** ، العدد 19.

69. مولود سبع ،سداد."النظام السياسي المصري : دراسة تحليلية". ***مجلة قضايا سياسية*** ،العدد 51، 2018.

70. مولود سبع ، سداد."دور العالم الخارجي :دراسة في محددات ودوافع التغيير في مصر"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، المجلد 59 ،العدد59، 2017 .

71. مولود السبع،سداد. "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان آيبي نموذجا"***دراسات دولية*** ، العدد 47 ، 2011.

72. ناصوري، أحمد."النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية" . ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية*** ، العدد 2 ، 2008.

73. نصراوي،سيف."الانتخابات المحلية العراقية: إعادة تشكيل المشهد السياسي ". ***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد176 ، أفريل 2009.

74. نصر محمد ،عارف. " النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية". ***السياسة الدولية***، المجلد 47 ، العدد 188، 2015.

75. هاتف مكي،دينا. " مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر" .***مجلة العلوم السياسية*** ، العدد 57، 2019.

76. هالدن ،بيتر.بناء المنظومات قبل بناء الدولة :الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة ،ترجمة بستاني عبد الرحمان . ***سلسلة دراسات عالمية*** ، العدد 96 ، 2011 .

77. هلال،علي الدين. "النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ". ***مجلة عالم الفكر***، العدد 3، 1995.

1. اللجنة الدولية للحقوقيين، ***تحديات أمام القضاء الليبي :ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين***
2. المملكة المتحدة ، منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية ، ***وثيقة تتعلق بأعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير*** ، أيار 2011.
3. المعهد الجامعي الأوروبي،مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة سان دومينيكو دي فيسولي ،***التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ، التغلب على الهشاشة في إفريقيا*** .
4. ابراهيم أبو الشوك،أحمد" ***تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة***"، المركز العربي للأبحاث ودرسة السياسات ، 2019.
5. أبو رمان،محمد. "اليوم التالي : مستقبل الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية" ، في ***تقرير تنظيم الدولة الإسلامية : النشأة ،التأثير،المستقبل*** ، تحرير فاطمة الصمادي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 .
6. أرتيمة ،وليد. ***المشهد الليبي:استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري***، قطر :مركز الجزيرة للدراسات ، مارس 2016 .
7. السنوسي بسيكري ، ***ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية***، قطر مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 .
8. السنوسي ،بسيكري. ***ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة :صراع الإرادات وتنازع الشرعيات*** ، قطر مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2014 .
9. المديني،توفيق .***المرحلة الانتقالية في ليبيا :تحديات البناء*** .تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2011.
10. خيري ،عمر .***السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا*** ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014
11. رومان ديفيد وهدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير ٌ في الوجوه أم تغيير في السلوك؟" ، ***سلسلة أوراق*** صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة ، العدد 4، مارس 2014.

12.عثمان،طارق "مفارقات (داعش) ،الآمال السياسية التي خابت" ، في ***تقرير تنظيم الدولة الإسلامية : النشأة ،التأثير،المستقبل*** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 .

13.عبد الشافي ،عصام " ***دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2013 المحددات والمسارات*** " ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، حزيران 2019.

14.عبد الواحد،محمود.***تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا ومستقبل الصراع*** ، قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2016 .

15.عز الدين،أحمد. ***"التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات"***، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2020.

16.غريغوري غوس ، "ما وراء الطائفية : الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط" ، ***دراسة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة*** ، العدد 11 ، جويلية 2014 .

17.كريستوفر شيفيس و مارتيني جوفري ، ***ليبيا بعد القذافي :الدروس والآثار المستقبلية*** ، ترجمة إدريس محمد القناوي ، تقرير صادر عن مؤسسة راند ، 2014 .

18.مصلاح،محمد. ***"معضلة بناء الدولة في اليمن بعد 2011:التحديات الداخلية والتدخلات الدولية"*** ، تقرير صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام باليمن، فيفري 2018.

19.هاشم ،عدنان. ***"اتفاق ستوكهولم : هل يضع اليمن على طريق السلام ؟"*** ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2018.

20.***إيران في العراق : ما مدى النفوذ ؟*** ،تقرير الشرق الأوسط 3 الصادر في 2005 .

21.محارب ،محمود. ***"التدخل الإسرائيلي في السودان"***، المركز العربي للابحاث ودرسة السياسات ، 2011.

✓ **المذكرات :**

1. أحمد برهم الجرف،فاتن . ***أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا 2010-2015***.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة الأزهر غزة:كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،2017.

2. بن تقة،نور الهدى. ***إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016***.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية ودولية.جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017/2016.

3. بن جيلالي ،محمد أمين.***مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة*** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص دراسات مقارنة .جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013 .

4. بن يزة ،يوسف. ***الدولة والطائفة في عصر العولمة ،دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة "لبنان نموذجا"*** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية .جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

5. بوروبي،عبد اللطيف.***تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية .جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، 2009/2008.

6. بومدين ،طاشمة .***استراتيجية التنمية السياسية ، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية .جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 .

7. زردومي ،علاء الدين. ***التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي*** .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية.جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2012.

8. جندلي،عبد الناصر .***انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية*** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،.جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005/2004.

9. صالح دياب العرعير ،أماني. ***الانتخابات والتحول الديمقراطي : دراسة مقارنة بين النموذجين التونس والمصري 2016/2011*** .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة الأزهر غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2017.

10. طويل،نسيمة. ***الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة***.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية.جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

11. عبد الله أبو سمهدانة ،عز الدين. ***الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2008/200 دراسة حالة القضية الفلسطينية***. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.جامعة الأزهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، 2012.

12. عبد الله علي ،صدام.***دور الوحدة اليمنية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية بالتركيز على الأزمات الحدودية*** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية .جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2003/2002.

13. عليلي ،موني. ***السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة***.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001.

14. عمار نابي ،عبد الحكيم. ***المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية'***.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية .جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006/2005.

15. عمر أحمد أبو عنزة ،محمد. ***واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية*** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .جامعة الشرق الأوسط الأردن: كلية الآداب والعلوم 2011.

16. كريبش ، نبيل .***دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية*** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.جامعةالحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007.

17. كوشي،ابتسام. ***المضامين الثقافية للمجالات الاجتماعية وعلاقتها بتشكيل وإعادة تشكيل هوية البطالين.*** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنظيم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع ،.جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2013/2012.

✓ **المحاضرات والندوات:**

1. برقوق،أمحند. "***محاضرات النظم السياسية المقارنة " بعنوان : مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة***، جامعة الجزائر 2008،2007.
2. رسول آغا،واثق. ***الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي*** .دمشق :منشورات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة ، 1997.

✓ **مواقع الانترنيت :**

1. إدريس،محمد السعيد. " مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، (2020/01/15)، نقلا عن : ***http://www.acrseg.org/36543***
2. "الاستراتيجية والاقتراب غير المباشر"، (2016/08/21)، نقلا عن: ***http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/index.htm***
3. "الفتح الإسلامي لمصر وبداية الحقبة الإسلامية"، (2020/06/26)، نقلا عن ***https://www.sis.gov.eg/Story/2267*:**
4. العالم ،صفوت." دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي .. مصر نموذجاً ، (2016/05/19)، نقلا عن: ***http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html***
5. البركي،هديل ."ما أهمية موقع مصر"، (2020/06/25)، نقلا عن : ***https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7***
6. "الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير :مؤشرات الانهيار وآمال العودة" ،(2020/05/1)،نقلا عن : ***https://www.noonpost.com/content/9792***
7. "التدخلات الخارجية في ليبيا" ، (2020/05/06)، نقلا عن : ***https://www.st-ssp.com/2018/03/25/776/***
8. "السودان: خارطة طريق تنهي النزاع الدامي الذي يعصف بإقليم دارفور منذ 16 عاما"،(2020/04/10)،نقلا عن : ***20191229https://www.france24.com/ar/-***
9. "المعابر بين دولتي السودان وجنوب السودان"، (2020/04/8)، نقلا عن : ***https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/***
10. "النيل الأزرق :مازق الحرب ورهانات الأطراف "، (2020/04/10)،نقلا عن : ***https://studies.aljazeera.net/ar/article/352***
11. الديواني،عبد الغفار. "الدور والإشكاليات : التحالف الدولي لمواجهة داعش" ، (2019/1/15) ، نقلا عن : ***http://www.acrseg.org/11263***
12. "العراق دولة الميليشيات" ، (2020/02/15) ، نقلا عن : ***https://barq-rs.com/***

13.الشوابكة ،مراد."ما أهمية موقع مصر الجغرافي"، (2020/06/25)، نقلا عن :
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7
14.الحفيان،نورة ."التسوية السياسية في ليبيا :الإشكاليات والتحديات"،(2020/03/15)، نقلا عن :
https://eipss-eg.org/
15.العمراني،عبد الوهاب. "إشكالية الشرعية في بلدان الربيع العربي...اليمن نموذجا" ، (2020/01/10)،نقلا عن : ***https://www.raialyoum.com/index.php/%***
16.الصوفي،سعيد. "دور القبيلة في صياغة مستقبل اليمن بين تبني الثقافة المدنية والصور النمطية"، (2020/02/15)، نقلا عن : ***https://www.dw.com/ar/1-***
17.المنياوي،محمد."ليبيا:سؤال الهوية ومخاطر التقسيم"، (2020/05/04)،نقلا عن :
https://www.academia.edu/11794642/%D9%84%
18.تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية" ، (2019/1/15)، نقلا عن :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/US_Shifting_Stances_on_the_Syrian_Revolution.aspx
19."تشكيل حكومة انتقالية في جنوب السودان وإعلان نهاية رسمية للحب "، (2020/04/10)، نقلا عن :
https://www.dw.com/ar/52480698
20.جميل أحمد،محمد."اتفاق مسار شرق السودان ..سقط بين السطور "، (2020/04/02)، نقلا عن :
https://www.independentarabia.com/node/96646/
21.حسين باكير ،علي. "تركيا في العراق : الثابت والمتغير في الدور والنفوذ "، (2020/01/26)، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190618071731705.html
22.حفتر ينقلب على برلمان طبرق" ، (2020/05/01)، نقلا عن :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-
23.سامي صبري عبد القوي،سامي. "أزمة الشمال:تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان" (2020/04/10)، نقلا عن : ***http://adengd.net/news/5013***
24.صيام،عبد الحميد. " مؤشر الدول الفاشلة لعام 2014–مصر في منطقة الخطر–"، (2020/06/25)، نقلا عن : ***https://www.alquds.co.uk/%EF***
25.عاطف،أحمد."اليمن غير السعيد"،(2020/01/10)،نقلا عن :
https://futureuae.com/ar/FutureFile/Item/10/
26.عاطف،أحمد."مراوغة الحوثي: لماذا تتعثر مفاوضات حل الأزمة اليمنية؟"،(2020/03/10)، نقلا عن :
https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4442/%
27.عدي جوني،عدي" أهمية مصر الجيواستراتيجية"، (2020/06/25)، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/11/
28.عمار ،صالح. "شرق السودان ..الأزمة المنسية"، (2020/04/02)، نقلا عن :
https://www.sudaress.com/hurriyat/62935
29.عبد الحميد هلال،نازك. " الاستراتيجية الامريكية اتجاه السودان "، (2020/04/05)، نقلا عن :
https://www.sudaress.com/sudanile/20351
30.عبد الرحمان،حمدي. "تحديات الحكم الانتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري "، (2020/04/10)، نقلا عن : ***https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/***

31.عمر،محمد. "ليبيا :دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها" ، (2020/05/04)،نقلا عن :
http://www.csds-center.com/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-
32.علي،أسامة. "خارطة انتشار "أنصار الشريعة" و"القاعدة" و"داعش" في ليبيا"، (2020/05/05)،نقلا عن :
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/9/1
33.قاسم،محمود. "تحولات الأزمة اليمنية في ظل تعثر اتفاقي الرياض وستوكهولم"، (2020/02/10)، نقلا عن : ***https://www.alayyam.info/news/81Z4B6ER-T6XO7P-6FF4***
34."ليبيا..البعثة الأممية تتهم دولا شاركت بمؤتمر برلين بخرق حظر التسليح" ، (2020/05/01)،نقلا عن :
https://www.dw.com/ar/%D9%84%D9%8A%D9%8A%D8%A8%D8%A7-
35.معتمد عبد الحميد،عاطف. "مصر ..ملامح دولة صنعت التاريخ"، (2020/06/26)، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118710416414323.html
36.محمد صوان،فرج. "ليبيا : الدولة الفاشلة "، (2020/02/10)، نقلا عن :
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/11/19/348501.html
37."موجز التاريخ السياسي اليمني"، (2020/02/15)، نقلا عن :
https://yemen-nic.info/yemen/history/
38."مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية "، (2020/04/02)، نقلا عن :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec04.doc_cvt.htm
39."هاموند : بريطانيا ستدعم مؤسسة النفط والاستثمار والمصرف المركزي في حكومة الوفاق فنيا" ، (2020/5/5)، نقلا عن : ***/archives/78742https://www.eanlibya.com***
40."واشنطن ترحب بدعوة الجامعة العربية لفرض حظر جوي" ، (2020/02/10)،نقلا عن :
https://www.alarabiya.net/articles/2011/03/12/141180.html

- **باللغة الأجنبية :**

✓ **الكتب :**

1. Alan Siaroff, ***Comparing Political Regime: a Thematic Introduction to Comparative Politics***,(Broadview Press, 2005.)
2. Badie Bertrand et Birnbaum Pierre , ***Sociologie de l'Etat ,***(Paris : Brasset , 1982).
3. David Easton,***Asystem analysis of political live*** ,(New York : Wiley and sons,1965)
4. David Charles Philippe, **La guerre et la paix M approaches contemporaines de la sécurité et la stratégie** , (Paris : Presse de sciences politiques , 2002).
5. Elke Gratwert, ***Forging Two Nations Insights on Sudan and South Sudan***, (Ethiopia: OSSREA, 2013.
6. George S Masannat ,***the dynamics of Modernization and social change :a reader*** ,(California :Goodyear publishing campany inc ,1973).
7. Helen Chapin Metz ,***Libya*** ,(New York : martin press , 2002.)
8. Jacques Roche, **Théorie des relations internationales** , Paris, 2004 .

9. James Copnall ,***A Poisonous Thorn in Our Hearts: Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce***,(London: C. Hurst and Co. Publisher,2014.
10. James N Rosenau, **The *United nation in a turbulent world*** ,(Colorado : Lynne ,riemer publishers ,1992).
11. Jean-louis Quermone**, les Régimes politques occidentaux**, (Paris: Edition du Seuil, 2000).
12. Pierre Clasters***, La Société contre l'état*** (Nancy: Éditions Marée Noire, 2006.)
13. Pierre Bourdieu , ***Sur l'Etat : Cours au college de France 1989-1992,***(Paris : Seuil , 2012) .
14. Richard Higgot ,***Globalization and Regionalization :New Trends in worlds politics*** ,(Abu Dhabi :The Emirates Center for strategic studies and research,1998).
15. Toby Dodge,***Inventing Irak : the failure of nation building a history deniel*** ,New York: Columbia university press ,2003

✓ **الدوريات:**

1. Abrams Elliott, "dictators go monarchs stay", ***Commentary***, vol, 134, issue 3, octobre 2012 .
2. Aidan Hehir, Neil Robinson. ***State-Building Theory and Practice*****Routledge**;(1st edition 2007)
3. Ahmed A. Ahmed , ***Back to Square One: Understanding the Role of the Egyptian Armed Forces,***2017.
4. Alan Whaites ,***state in development :understanding state-buiding***,(Uk :governance and social development group poliy and rsearch division , 2008)
5. Alina Rocha Menocal ,***"State-building for peace': navigating an arena of contradictions Donors need to understand the links between peace-building and state-building"*** , Briefing Paper, Overseas Development Institute , 2009.
6. Andrea K Riemer ," The concepts of state building, nation building and society building" ***,AARMS***, vol 4 , N°3 , 2005.
7. Béatrice Pouligny," State Building et Sécurité International ", ***Critique International***, N° 28, 2005.
8. Brian Mcquinn,**After the fall Libya's evolving armed groups** ,A Working Paper of the Small Arms Survey,N°12nOctober 2012 .
9. Charles Schmitz, " Yemen :Failing State or Failing politics " , in ***Fragile politics Weak states in the greater middle East*** .Edited by (Qatar : Center for International and Regional Studies, Report N 11.
10. Christopher Chivvis and Jettreu Martini ***, Libya after Qaddafi :lessons and implication for the future***,(Usa : Rand corporation , 2014.
11. ***Country Analysis Brief: Libya***, Report issued by U.S Energy information administration ,Nov 2015.
12. Departement for international development, building the state and security the peance ,2009.
13. Elisabeth, skons," les dépenses militaires " ***,forum du désarmement***, janvier 2005.
14. Frederic Wehrey , the struggle for security in eastern Libya ***, the carnegie papers*** ,september 2012.
15. Gamal A. G. Soltan, State Building, Modernization and Political Islam The Search for Political Community(s) in the Middle East, ***Afers Internacionals***, N. 37.1997.
16. Georges Fahmi , "Egypt presidential election 2012: the suovival of the July 1952 regime",***Policy Alternatives***, July 2012
17. Hans J.Morgenthau***,Politics Among Nation***,(New York :Knopf ,5th ed,1975.

18. Ibrahim Shrqieh ,Reconstructing Libya :stability through national reconsciliation **, *Brooking Doha center study***,Issue 9,December 2013 .
19. Julia Raue and Patrick Sutter , ***Facets and practices of states building***, (Boston : Martines Nijhoff Publishers , 2009.
20. James B Collins ,″ State building in early-modern Europe :the case of France″**,*Modern Asian Studies***,vol 31, N 3,1997.
21. Lauren Ploch Blanchard, ″Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead ″ Congressional Research Service report , September 2016.
22. Marina Ottaway , ″The Egyptian Constitution: Mapping Where Power Lies″, ***Viewpoints*** N ° 47, December 2013.
23. Mellen Immerrgut, ″the theoretical care of the new institutionalism″, ***Politics and Society*** , vol 26 , N 01, March 1998 .
24. Mehmet yegin and hasan selimosentem ,” turkey-irak relation from close partners to adversaries “, ***On Turkey Analysis*** ,January 2013 .
25. Michael Eisenstadt, Michael Knights, and Ahmed Ali , « Iran’s Influence in Iraq Countering Tehran’s Whole-of-Government Approach » ,***Policy Focus111*** , April 2011.
26. Nicole Koening ,The EU and the Libyan crises :in quest of cohérence *?,**working papers* **119** , july 2011 .
27. Nikolas Lemay –hébert, Statebuilding Without Nation-Building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach ,***journal of intervention and statbuilding*** ,N3,march 2009.
28. Omar Ashour, ***Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt***, Brookings Doha Center Analysis Paper,N°14,March 2015 .
29. Paul salem and Amara Kadlec , Libya’s troubled transition , the carnegie papers june 2012 .
30. Phillip abbot, Lyke Thompson and Margonie Sarbaugh Thompson, “The social construction of a ligitimatepresiodency”, ***studies in American political development***, vole 16, n° 2, 2002.
31. Rebecca Yong Greven ,″ ***an analysis of state building : the relationship between Pashtu para state institutions and politicl instability in afghanistan*** ; south a florida : scholar commons citation, 2014 .
32. Richard Carey, ″Concepts and dilemmes of state building in fragile situations ,frome fragility to résilience ″, ***organisation of economic co-operation and development*** , vol 9, N° ,2008.
33. Robert Keohane , Joseph Nye , « Power ans Interdépendance in th information age » **,*Foreign Affairs*** , vol 77 ,N5 ,1998.
34. Robert Rotberg,″The new nature of nation-state failure″,***washigton quarterly***, vol 25, N°3, 2002.
35. Rozetta Meijer, ***The Role of the Military in Political Transitions Egypt: a Case Study***,2014 .
36. Saad Eddin Ibrahim, Ethnic conflict and state-building in the Arab world,***blackwell publishers.***
37. Shahar Hameiri , ***Regulationg Statehood : State building and the transfromation of the global Order*** (Uk : Palgrave Macmillan ,2010.
38. Scott Wallace , ″***Rich world ,poor world : a guide to global development :State building and global development***″ , the center for global development , Washington .
39. Samuol p- Huntington, why international primacx matters, ***Internat loal security*** , spring 1983 .
40. Shailender Arya Shailender ,” Sudan - Conflicts, Terror, and Oil”, ***Journal of Defence Studies*** ,Vol 3, N 4;October 2009.
41. Theodore L. Turocy and Bernhard Von Stengel ",Game Theory" ,***CDAM Research Report LSE-CDAM,*** 2001.

42. Wolfram Lacher , "***South Sudan: International State-Building and its Limits***",Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, February 2012 .

43. Wolfram Lacher ,"Libya after Qaddafi :state formation or state collapse",***Stifung wissenschaft and politik comments 9***,2011 .

44. Yezid sayigh ,"above the state :the officer's republic in egypt***",the carnegie papers***, august 2012 .

✓ مواقع الانترنيت:

1. "Egypt Natural Resources", (25/06/2020),sur : ***https://www.mapsofworld.com/egypt/natural-resources/***

2. "Fragility in the world 2020",(10/04/2020), in : ***https://fragilestatesindex.org/***

3. John Prendergast ,Brian Adera ,"Abyei : Sudan and south sudan's new chance to solve odl disputes", (20/02/2020) , in : ***https://africanarguments.org/2019/10/21/abyei-sudan-south-sudan-new-chance-old-disputes/***

4. Partice Gourdin, "Géopolitique de la Libye", (12/02/2020),sur : ***https://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html***

5. "Qu'est-ce que l'Union pour la Méditerranée ?(1/8/2019) sur: ***https://www.touteleurope.eu/actualite/qu-est-ce-que-l-union-pour-la-mediterranee.html***

الملاحق

الملحق "أ" نص الدستور العراقي 2005

المصدر : "الدستور العراقي ، (2020/03/10)، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/6/21/%

الديباجة

بسم الله الرحمن الرحيم ((ولَقَدْ كَرّمنا بني آدم))

نحنُ أبناء وادي الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الائمة الأطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم. على أرضنا سن أولُ قانونٍ وضعه الإنسان، وفي وطننا خُطَّ أعرقُ عهد عادل لسياسة الأوطان، وفوقَ ترابنا صلى الصحابةُ والأولياء، ونظَّرَ الفلاسفةُ والعلماء، وأبدعَ الأدباء والشعراء.

عرفانا منّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابةً لدعوةِ قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرارِ مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسطَ مؤازرةٍ عالمية من أصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة الفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة.

ومستلهمين فجائعَ شهداءِ العراق شيعةً وسنةً، عربا وكردا وتركمانا، ومن مكونات الشعب جميعها.

ومستوحين ظُلامةَ استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والأهوار والدجيل وغيرها، ومستنطقين عذابات القمع القومي في مجازر حلبجةَ وبرزانَ والأنفال والكرد الفيليين.

ومسترجعين مآسي التركمان في بشير، ومعاناة أهالي المنطقة الغربية كبقية مناطق العراق من تصفية قياداتها ورموزها وشيوخها وتشريد كفاءاتها وتجفيف منابعها الفكرية والثقافية، فسعينا يداً بيد، وكتفاً بكتف، لنصنع عراقنا الجديد، عراق المستقبل، من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز ولا إقصاء.

لم يثننا التكفيرُ والإرهاب من أن نمضي قُدماً لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سُبُلِ التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافؤ الفرص للجميع.

اعلان

نحنُ شعبُ العراقِ الناهض توّاً من كبوته، والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظامٍ جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأةِ وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، وإشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب.

نحنُ شعبُ العراق الذي آلى على نفسه بكلِ مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن يتعظ لغده بأمسه، وأن يسُنَّ من منظومة القيم والمُثُل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علمِ وحضارةِ الإنسان هذا الدستور الدائم. إنّ الالتزام بهذا الدستور يحفظُ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضاً وسيادةً.

الباب الأول: المبادئ الأساسية

المادة (1) جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

المادة (2) أولا: الإسلام دين الدولـة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع:

أ . لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب . لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج . لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

ثانياً: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والآيزديين والصابئة المندائيين.

المادة (3)العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي.

المادة (4) أولا: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل:

أ . إصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

ب . التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأي من اللغتين.

ج . الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

د . فتح مدارس باللغتين وفقا للضوابط التربوية.

هـ . أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً: تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

خامساً: لكل اقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغةً رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

المادة (5) السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية.

المادة (6) يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (7) أولا: يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه.

المادة (8) يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية.

المادة (9) أولا:

أ . تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة.

ب . يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة.

ج . لا يجوز للقوات المسلحة العراقية وإفرادها، وبضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشيح في انتخابات لإشغال مراكز سياسية، ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها ولا

المشاركة في غير ذلك من الأعمال التي تمنعها أنظمة وزارة الدفاع، ويشمل عدم الجواز هذا أنشطة أولئك الأفراد المذكورين آنفاً التي يقومون بها بصفتهم الشخصية أو الوظيفية دون أن يشمل ذلك حقهم بالتصويت في الانتخابات.

د . يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات وتقويم التهديدات الموجهة للأمن الوطني وتقديم المشورة للحكومة العراقية. ويكون تحت السيطرة المدنية ويخضع لرقابة السلطة التشريعية ويعمل وفقا للقانون وبموجب مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها.

هـ – تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال.

ثانيا: تنظم خدمة العلم بقانون.

المادة (10) العتبات المقدسة والمقامات الدينية في العراق كيانات دينية وحضارية، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها، وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها.

المادة (11)بغداد عاصمة جمهورية العراق.

المادة (12)أولا: ينظم بقانون علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي.

ثانياً: تنظم بقانون الأوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتقويم الهجري والميلادي.

المادة (13)أولا: يُعدُ هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة وبدون استثناء.

ثانيا: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه.

<u>الباب الثاني : الحقوق والحريات</u>

الفصل الاول

الحقوق

الفرع الأول: الحقوق المدنية والسياسية

المادة (14) العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

المادة (15)أولا: لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة.

المادة (16)تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (17) أولا: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة.

ثانياً: حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون.

المادة (18) أولا: الجنسية العراقية حقٌ لكل عراقي، وهي أساس مواطنته.

ثانياً: يعدّ عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو لأمٍ عراقية، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً: أ . يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سببٍ من الأسباب، ويحق لمن أسقطت عنه طلب استعادتها، وينظم ذلك بقانون.

ب . تسحب الجنسية العراقية من المتجنس بها في الحالات التي ينص عليها القانون.

رابعاً: يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون.

خامساً: لا تمنح الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق.
سادساً: تنظم أحكام الجنسية بقانون، وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة.
المادة (19)أولا: القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.
ثانياً: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.
ثالثاً: التقاضي حق مصون ومكفول للجميع.
رابعاً: حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.
خامساً: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة أخرى بعد الإفراج عنه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة.
سادساً: لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية.
سابعاً: جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية.
ثامناً: العقوبة شخصية.
تاسعاً: ليس للقوانين أثر رجعي ما لم يُنص على خلاف ذلك، ولا يشمل هذا الاستثناء قوانين الضرائب والرسوم.
عاشراً: لا يسري القانون الجزائي بأثر رجعي إلا إذا كان أصلح للمتهم.
حادي عشر: تنتدب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم بجناية أو جنحة لمن ليس له محامٍ يدافع عنه وعلى نفقة الدولة.
ثاني عشر: أ . يحظر الحجز.
ب . لا يجوز الحبس أو التوقيف في غير الأماكن المخصصة لذلك وفقا لقوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لسلطات الدولة.
ثالث عشر: تعرض أوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم ولا يجوز تمديدها إلا مرة واحدة وللمدة ذاتها.
المادة (20)للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.
المادة (21)أولا: يحظر تسليم العراقي إلى الجهات والسلطات الأجنبية.
ثانياً: ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانون، ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي إلى جهةٍ أجنبية، أو إعادته قسراً إلى البلد الذي فرّ منه.
ثالثاً: لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية، أو إرهابية أو كل من ألحق ضرراً بالعراق.

الفرع الثاني . الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المادة (22)أولا: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة.
ثانياً: ينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.
ثالثاً: تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.
المادة (23)أولا: الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون.
ثانياً: لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون.
ثالثاً:
أ- للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول إلا ما استثني بقانون.
ب- يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني.

المادة (24)تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون.

المادة (25) تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

المادة (26) تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون.

المادة (27)أولا: للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً: تنظم بقانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأموال.

المادة (28)أولا: لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون.

ثانياً: يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (29)أولا: أ . الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية.

ب . تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

ثانياً: للأولاد حقٌ على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية، ولا سيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.

ثالثاً: يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة، وتتخذ الدولة الإجراء الكفيل بحمايتهم.

رابعا: تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

المادة (30) أولا: تكفل الدولة للفرد وللأسرة –وبخاصة الطفل والمرأة– الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياةٍ حرة كريمةٍ، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

المادة (31)أولا: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً: للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة و بإشراف من الدولة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (32)ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون.

المادة (33)أولا: لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.

ثانياً: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما.

المادة (34)أولا: التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانيا: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثا: تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعا: التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون.

المادة (35)ترعى الدولة النشاطات والمؤسسات الثقافية، بما يتناسب مع تاريخ العراق الحضاري والثقافي، وتحرص على اعتماد توجهات ثقافية عراقية حقيقية.

المادة (36)ممارسة الرياضة حق لكل فرد وعلى الدولة تشجيع أنشطتها ورعايتها وتوفير مستلزماتها.

الفصل الثاني: الحريات

المادة (37)أولا: أ . حرية الإنسان وكرامته مصونة.

ب . لا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي.

ج . يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه، وفقاً للقانون.

ثانيا: تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني.

ثالثاً: يحرم العمل القسري "السخرة"، والعبودية وتجارة العبيد "الرقيق"، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بالجنس.

المادة (38)تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

المادة (39)أولا: حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

المادة (40)حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورةٍ قانونيةٍ وأمنية، وبقرارٍ قضائي.

المادة (41)العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

المادة (42)لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

المادة (43)أولا: أتباع كل دين أو مذهب أحرار في:

أ . ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

ب . إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.

المادة (44)أولا: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه.

ثانياً: لا يجوز نفي العراقي، أو إبعاده، أو حرمانه من العودة إلى الوطن.

المادة (45)أولا: تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة وبما يساهم في تطوير المجتمع وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان.

المادة (46)لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

الباب الثالث: السلطات الاتحادية

المادة (47)تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.

الفصل الأول: السلطة التشريعية

المادة (48)تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

الفرع الأول: مجلس النواب

المادة (49)أولا: يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه.

ثانيا: يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عراقيا كامل الأهلية.

ثالثا: تنظم بقانون شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب ينظم بقانون.

رابعا: يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.

خامسا: يقوم مجلس النواب بسن قانون يعالج حالات استبدال أعضائه عند الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة.

سادسا: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وأي عمل أو منصب رسمي آخر.

المادة (50) يؤدي عضو مجلس النواب اليمين الدستورية أمام المجلس قبل أن يباشر عمله بالصيغة الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية بتفانٍ وإخلاص وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى مصالح شعبه وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي أان أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء وألتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، والله على ما أقول شهيد."

المادة (51)يضع مجلس النواب نظاما داخليا له لتنظيم سير العمل فيه.

المادة (52)أولا: يبت مجلس النواب في صحة عضوية أعضائه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض، بأغلبية ثلثي أعضائه.

ثانياً: يجوز الطعن في قرار المجلس أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة (53) أولا: تكون جلسات مجلس النواب علنية إلا إذا ارتأى لضرورةٍ خلاف ذلك.

ثانياً: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبة.

المادة (54)يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد بمرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، وتعقد الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المذكورة آنفاً.

المادة (55)ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيسا، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس بالانتخاب السري المباشر.

المادة (56)أولا: تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ثانياً: يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسةٍ وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

المادة (57)لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر، يحدد النظام الداخلي كيفية انعقادهما، ولا ينتهي فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة إلا بعد الموافقة عليها.

المادة (58)أولا: لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس الوزراء أو لرئيس مجلس النواب أو لخمسين عضواً من أعضاء المجلس، دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية، ويكون الاجتماع مقتصراً على الموضوعات التي أوجبت الدعوة إليه.

ثانياً: يتم تمديد الفصل التشريعي لدورة انعقاد مجلس النواب بما لا يزيد على ثلاثين يوما، لإنجاز المهمات التي تستدعي ذلك، بناءً على طلبٍ من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو خمسين عضواً من أعضاء المجلس.

المادة (59)أولا: يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

ثانيا: تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة (60)أولا: مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

ثانيا: مقترحات القوانين تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب، أو من إحدى لجانه المختصة.

المادة (61)يختص مجلس النواب بما يأتي:

أولا: تشريع القوانين الاتحادية.

ثانياً: الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

ثالثاً: انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعاً: تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

خامساً: الموافقة على تعيين كل من:

أ . رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي بالأغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى.

ب . السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء.

ج . رئيس أركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء.

سادسا:

أ . مساءلة رئيس الجمهورية بناءً على طلبٍ مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب.

ب . إعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب، بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في إحدى الحالات الآتية:

1. الحنث في اليمين الدستورية.
2. انتهاك الدستور.
3. الخيانة العظمى.

سابعاً:

أ . لعضو مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ولكل منهم الإجابة عن أسئلة الأعضاء، وللسائل وحده حق التعقيب على الإجابة.

ب . يجوز لخمسة وعشرين عضواً في الأقل من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات، ويقدم إلى رئيس مجلس النواب، ويحدد رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء موعداً للحضور أمام مجلس النواب لمناقشته.

ج . لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد سبعة أيام في الاقل من تقديمه.

ثامناً:

أ . لمجلس النواب سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية المطلقة ويعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح

موضوع الثقة بالوزير إلا بناءً على رغبته أو طلب موقع من خمسين عضواً، إثر مناقشة استجواب موجه إليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تاريخ تقديمه.

ب . 1 . لرئيس الجمهورية تقديم طلب إلى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

2. لمجلس النواب بناء على طلب خمس "1/ 5" أعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب.

3. يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

ج . تعد الوزارة مستقيلة في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

د . في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الأمور اليومية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما، إلى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد وفقا لأحكام المادة "76" من هذا الدستور.

هـ . لمجلس النواب حق استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقا للإجراءات المتعلقة بالوزراء وله إعفاؤهم بالأغلبية المطلقة .

تاسعاً:

أ . الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناء على طلبٍ مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

ب . تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد وبموافقةٍ عليها في كل مرة.

ج . يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ وتنظم هذه الصلاحيات بقانون بما لا يتعارض مع الدستور.

د . يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب الإجراءات المتخذة والنتائج في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ خلال خمسة عشر يوماً من انتهائها.

المادة (62)أولا: يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره.

ثانياً: لمجلس النواب إجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وله عند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات.

المادة (63)أولا: تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون.

ثانياً:

أ . يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في أثناء دورة الانعقاد ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك.

ب . لا يجوز إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الأعضاء بالأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه أو إذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.

ج . لا يجوز إلقاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية، وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه، أو إذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.

المادة (64)أولا: يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه، أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء و بموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقيلاً ويواصل تصريف الأمور اليومية.

الفرع الثاني:- مجلس الاتحاد

المادة (65)أولا: يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ"مجلس الاتحاد" يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

الفصل الثاني: السلطة التنفيذية

المادة (66)تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون.

الفرع الأول:- رئيس الجمهورية

المادة (67)رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور.

المادة (68)يشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون:

أولا: عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين.

ثانياً: كامل الأهلية وأتم الأربعين سنة من عمره.

ثالثاً: ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن.

رابعاً: غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف.

المادة (69)أولا: تنظم بقانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

ثانياً: تنظم بقانون أحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية.

المادة (70)أولا: ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.

ثانياً: إذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ويعلن رئيساً من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني.

المادة (71)يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة (50) من الدستور.

المادة (72)أولا: تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب.

ثانياً: أ . تنتهي ولاية رئيس الجمهورية بانتهاء دورة مجلس النواب.

ب . يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته إلى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أول انعقاد له.

ج . في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب من الأسباب، يتم انتخاب رئيس جديد لإكمال المدة المتبقية لولاية رئيس الجمهورية.

المادة (73)يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية:

أولا: إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري.

ثانيا: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

ثالثاً: يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها.

رابعاً: دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور.

خامساً: منح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقا للقانون.

سادساً: قبول السفراء.

سابعاً: إصدار المراسيم الجمهورية.

ثامناً: المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.

تاسعاً: يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية.

عاشراً: ممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور.

المادة (74)يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية.

المادة (75)أولا: لرئيس الجمهورية تقديم استقالته تحريريا إلى رئيس مجلس النواب، وتعد نافذة بعد مضي سبعة أيام من تاريخ إيداعها لدى مجلس النواب.

ثانياً: يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه.

ثالثاً: يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه لأي سبب كان وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الخلو.

رابعاً: في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يحل رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائب له على أن يتم انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الخلو، وفقا لأحكام هذا الدستور.

الفرع الثاني:- مجلس الوزراء

المادة (76)أولا: يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

ثانيا: يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف.

ثالثا: يكلف رئيس الجمهورية مرشحا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند "ثانيا" من هذه المادة.

رابعا: يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة.

خامسا: يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة خلال خمسة عشر يوما في حالة عدم نيل الوزارة الثقة.

المادة (77)أولا: يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية وأن يكون حائزا الشهادة الجامعية أو ما يعادلها وأتم الخامسة والثلاثين سنة من عمره.

ثانياً: يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب وأن يكون حائزا الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

المادة (78)رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب.

المادة (79)يؤدي رئيس وأعضاء مجلس الوزراء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة (50) من الدستور.

المادة (80)يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية:

أولا: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ثانيا: اقتراح مشروعات القوانين.
ثالثا: إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.
رابعا: إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.
خامسا: التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية.
سادسا: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.
المادة (81)أولا: يقوم رئيس الجمهورية مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان.
ثانيا: عند تحقق الحالة المنصوص عليها في البند "أولا" من هذه المادة يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ووفقا لأحكام المادة (76) من هذا الدستور.
المادة (82)تنظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن هم بدرجتهم.
المادة (83)تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية وشخصية.
المادة (84)أولا: ينظم بقانون عمل الأجهزة الأمنية وجهاز المخابرات الوطني وتحدد واجباتها وصلاحياتها، وتعمل وفقا لمبادئ حقوق الإنسان وتخضع لرقابة مجلس النواب.
ثانيا: يرتبط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء.
المادة (85) يضع مجلس الوزراء نظاما داخليا لتنظيم سير العمل فيه.
المادة (86)ينظم بقانون تشكيل الوزارات ووظائفها واختصاصاتها وصلاحيات الوزير.

الفصل الثالث: السلطة القضائية

المادة (87)السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون.
المادة (88)القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.
المادة (89)تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الإشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقا للقانون.

الفرع الأول: مجلس القضاء الأعلى

المادة (90)يتولى مجلس القضاء الأعلى إدارة شؤون الهيئات القضائية، وينظم القانون طريقة تكوينه واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.
المادة (91)يمارس مجلس القضاء الأعلى الصلاحيات الآتية:
اولا: إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي.
ثانيا: ترشيح رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم.
ثالثا: اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.
الفرع الثاني:- المحكمة الاتحادية العليا
المادة (92)أولا: المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة ماليا وإداريا.
ثانياً: تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة (93)تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:
أولا: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.
ثانيا: تفسير نصوص الدستور.
ثالثا: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة.
رابعاً: الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية.
خامسا: الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الأقاليم أو المحافظات.
سادساً: الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون.
سابعا: المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.
ثامنا: أ- الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.
ب- الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم.
المادة (94)قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة.
الفرع الثالث:- أحكام عامة
المادة (95)يحظر إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية.
المادة (96)ينظم القانون تكوين المحاكم وأنواعها ودرجاتها واختصاصاتها، وكيفية تعيين القضاة وخدمتهم، وأعضاء الادعاء العام، وانضباطهم، وإحالتهم على التقاعد.
المادة (97) القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون كما يحدد القانون الأحكام الخاصة بهم وينظم مساءلتهم تأديبيا.
المادة (98)يحظر على القاضي وعضو الادعاء العام ما يأتي:
أولا: الجمع بين الوظيفة القضائية والوظيفتين التشريعية والتنفيذية أو أي عمل آخر.
ثانيا: الانتماء إلى أي حزب أو منظمة سياسية، أو العمل في أي نشاط سياسي.
المادة (99)ينظم بقانون، القضاء العسكري، ويحدد اختصاص المحاكم العسكرية التي تقتصر على الجرائم ذات الطابع العسكري التي تقع من أفراد القوات المسلحة، وقوات الأمن، وفي الحدود التي يقررها القانون.
المادة (100)يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن.
المادة (101)يجوز بقانون، إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الاداري، والإفتاء، والصياغة، وتمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء إلا ما استثني منها بقانون.
الفصل الرابع: الهيئات المستقلة
المادة (102)تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون.
المادة (103)أولا: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، هيئات مستقلة ماليا وإداريا، وينظم القانون عمل كل هيئة منها.
ثانيا: يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات

بمجلس النواب.

ثالثا: ترتبط دواوين الأوقاف بمجلس الوزراء.

المادة (104)تؤسس هيئة تسمى مؤسسة الشهداء ترتبط بمجلس الوزراء وينظم عملها واختصاصاتها بقانون.

المادة (105)تؤسس هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات الإقليمية والدولية وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتنظم بقانون.

المادة (106)تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتضطلع بالمسؤوليات الآتية:

أولا: التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ثانيا: التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.

ثالثا: ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقا للنسب المقررة.

المادة (107)يؤسس مجلس يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون.

المادة (108)يجوز استحداث هيئات مستقلة أخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون.

الباب الرابع: اختصاصات السلطات الاتحادية

المادة (109)تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

المادة (110)تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

أولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانيا: وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه.

ثالثا: رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته.

رابعا: تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان.

خامسا: تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي.

سادسا: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.

سابعا: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.

ثامنا: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق. وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

تاسعا: الإحصاء والتعداد العام للسكان.

المادة (111)النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة (112)أولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد

حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المادة (113)تعد الآثار والمواقع الأثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية، وتدار بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون.

المادة (114) تكون الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم:

أولا: إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها.

ثالثا: رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

رابعا: رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.

خامسا: رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

سادسا: رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

سابعاً: رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعا عادلا لها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (115)كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما.

الباب الخامس: سلطات الأقاليم

الفصل الأول(الأقاليم)

المادة (116يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية.

المادة (117)أولا: يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً.

ثانياً: يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه.

المادة (118)يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين.

المادة (119)يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين:

أولا: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

المادة (120)يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور.

المادة (121)أولا: لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً: يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً: تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.

رابعاً: تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية.

خامساً: تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم.

الفصل الثاني: المحافظات التي لم تنتظم في إقليم

المادة (122)أولا: تتكون المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى.

ثانياً: تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً: يُعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.

رابعا: ينظم بقانون، انتخاب مجلس المحافظة، والمحافظ، وصلاحياتهما.

خامسا: لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة.

المادة (123)يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس، بموافقة الطرفين وينظم ذلك بقانون.

الفصل الثالث العاصمة

المادة (124)أولا: بغداد بحدودها البلدية عاصمة جمهورية العراق، وتمثل بحدودها الإدارية محافظة بغداد.

ثانيا: ينظم وضع العاصمة بقانون.

ثالثا: لا يجوز للعاصمة أن تنضم لإقليم.

الفصل الرابع: الإدارات المحلية

المادة (125)يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون.

الباب السادس: الأحكام الختامية والانتقالية

الفصل الأول الأحكام الختامية

المادة (126)أولا: لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخمس (5/1) أعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور.

ثانيا: لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام.

ثالثا: لا يجوز تعديل المواد الأخرى غير المنصوص عليها في البند (ثانيا) من هذه المادة إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام.

رابعا: لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام.

خامسا: أ . يعد التعديل مصادقا عليه من قبل رئيس الجمهورية بعد انتهاء المدة المنصوص عليها في البند (ثانيا) و(ثالثا) من هذه المادة في حالة عدم تصديقه.

ب . يعد التعديل نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (127) لا يجوز لرئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس وأعضاء السلطة القضائية وأصحاب الدرجات الخاصة أن يستغلوا نفوذهم في أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجروا أو يبيعوا لها شيئا من أموالهم أو أن يقاضوها عليها أو أن يبرموا مع الدولة عقدا بوصفهم ملتزمين أو موردين أو مقاولين.

المادة (128)تصدر القوانين والأحكام القضائية باسم الشعب.

المادة (129)تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة (130)تبقى التشريعات النافذة معمولا بها، ما لم تلغ أو تعدل وفقا لأحكام هذا الدستور.

المادة (131)كل استفتاء وارد في هذا الدستور يكون ناجحا بموافقة أغلبية المصوتين ما لم ينص على خلاف ذلك.

الفصل الثاني: الأحكام الانتقالية

المادة (132)أولا: تكفل الدولة رعاية ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري المباد.

ثانيا: تكفل الدولة تعويض أسر الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية.

ثالثا: ينظم ما ورد في البندين (أولا) و(ثانياً) من هذه المادة بقانون.

المادة (133)يعتمد مجلس النواب في جلسته الأولى النظام الداخلي للجمعية الوطنية الانتقالية، لحين إقرار نظام داخلي له.

المادة (134)تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه ولمجلس النواب إلغاؤها بقانون بعد إكمال أعمالها.

المادة (135)أولا: تواصل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها بوصفها هيئة مستقلة بالتنسيق مع السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية في إطار القوانين المنظمة لعملها وترتبط بمجلس النواب.

ثانيا: لمجلس النواب حل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها بالأغلبية المطلقة.

ثالثاً: يشترط في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء مجلس الاتحاد والمواقع المتناظرة في الأقاليم وأعضاء الهيئات القضائية والمناصب الأخرى المشمولة باجتثاث البعث وفقا للقانون أن يكون غير مشمول بأحكام اجتثاث البعث.

رابعا: يستمر العمل بالشروط المذكورة في البند (ثالثا) من هذه المادة ما لم تحل الهيئة المنصوص عليها في البند "أولا" من هذه المادة.

خامسا: مجرد العضوية في حزب البعث المنحل لا تعد أساساً كافياً للإحالة إلى المحاكم، ويتمتع العضو بالمساواة أمام القانون والحماية ما لم يكن مشمولاً بأحكام اجتثاث البعث والتعليمات الصادرة بموجبه.

سادساً: يشكّل مجلس النواب لجنة نيابية من أعضائه لمراقبة ومراجعة الإجراءات التنفيذية للهيئة العليا لاجتثاث البعث ولأجهزة الدولة لضمان الموضوعية والشفافية والنظر في موافقتها للقوانين. وتخضع قرارات اللجنة لموافقة مجلس النواب.

المادة (136)أولا: تواصل هيئة دعاوى الملكية أعمالها بوصفها هيئة مستقلة بالتنسيق مع السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية وفقا للقانون وترتبط بمجلس النواب.

ثانيا: لمجلس النواب حل الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائه.

المادة (137) يؤجل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد أينما وردت في هذا الدستور إلى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين بعد دورته الانتخابية الأولى التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور.

المادة (138)أولا: يحل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) أينما ورد في هذا الدستور ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ هذا الدستور.

ثانيا: أ – ينتخب مجلس النواب رئيسا للدولة ونائبين له يؤلفون مجلسا يسمى (مجلس الرئاسة) يتم انتخابه بقائمة واحدة وبأغلبية الثلثين.

ب – تسري الأحكام الخاصة بإقالة رئيس الجمهورية الواردة في هذا الدستور على رئيس وأعضاء هيئة الرئاسة.

ج – لمجلس النواب إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع عدد أعضائه بسبب عدم الكفاءة أو النزاهة .

د – في حالة خلو أي منصب في مجلس الرئاسة ينتخب مجلس النواب بثلثي أعضائه بديلا عنه.

ثالثا: يشترط في أعضاء مجلس الرئاسة ما يشترط في عضو مجلس النواب على أن يكون:

أ. أتم الأربعين عاما من عمره.

ب. متمتعا بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

ج. قد ترك حزب البعث المنحل قبل سقوطه بعشر سنوات إذا كان عضوا فيه.

د. ألا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة في عام 1991 أو الأنفال ولم يقترف جريمة بحق الشعب العراقي.

رابعا: يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ويجوز لأي عضو أن ينيب أحد العضوين الآخرين مكانه.

خامسا: أ – ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع وإصدارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه باستثناء ما ورد في المادتين (118) و(119) من هذا الدستور والمتعلقتين بتكوين الأقاليم.

ب – في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

ج – في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثانية خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه تعاد إلى مجلس النواب الذي له أن يقرها بأغلبية ثلاثة أخماس عدد أعضائه، غير قابلة للاعتراض وتعد مصادقا عليها.

سادسا: يمارس مجلس الرئاسة صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (139)يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الأولى.

المادة (140)أولا: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع، الإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة الفين وسبعة (31 ديسمبر/كانون الأول 2007.(

المادة (141)يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992 وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كردستان –بما فيها قرارات المحاكم والعقود– نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين إقليم كردستان من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور.

المادة (142)أولا . يشكّل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب، خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور. وتحلّ اللجنة بعد البت في مقترحاتها.

ثانيا . تعرض التعديلات المقترحة من قبل اللجنة دفعة واحدة على مجلس النواب للتصويت عليها، وتعد مقرة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس.

ثالثا . تطرح المواد المعدلة من قبل مجلس النواب، وفقا لما ورد في البند (ثانيا) من هذه المادة على الشعب للاستفتاء عليها خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ إقرار التعديل في مجلس النواب.

رابعا . يكون الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحاً بموافقة أغلبية المصوتين، وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر.

هـ . يستثنى ما ورد من هذه المادة من أحكام المادة (126) المتعلقة بتعديل الدستور، إلى حين الانتهاء من البت في التعديلات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة (143)يلغى قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقه عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (53) والمادة (58) منه.

المادة (144)يعد هذا الدستور نافذاً بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام ونشره في الجريدة الرسمية وتشكيل الحكومة بموجبه.

الملحق "ب" الإعلان الدستوري المصري مارس 2011

المصدر : "الإعلان الدستوري في مصر 30مارس 2011" ، (2020/05/10)، نقلا عن :
https://ar.wikisource.org/wiki/

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان دستوري

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير.. وعلى نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي جرى يوم 19 من مارس سنة 2011 وأعلنت نتيجة الموافقة عليه في 20 من مارس سنة 2011 ، وعلى البيان الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 23 من مارس سنة 2011.

قــرر

مــادة 1: جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة

مــادة 2 :الإسلام دين الدولة ،واللغة العربية لغتها الرسمية ،ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

مــادة 3 :السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية.

مــادة 4: للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

مــادة 5: يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ على حقوق العمال.

مــادة 6 : للملكية العامة حرم ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون ، والملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الإرث فيها مكفول.

مــادة 7 : المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مــادة 8: الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس ،وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ،وذلك وفقا لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

مــادة 9: كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ منه يهدر ولا يعول عليه

مــادة 10: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون.

مــادة 11: لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة, وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون.

مـادة 12: تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني.

مـادة 13: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ،والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض علي الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ،وذلك كله وفقا للقانون.

مـادة 14 : لايجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مـادة 15: لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مـادة 16 : لمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة إلى إخطار سابق . ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة ، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

مـادة 17 : كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء.

مـادة 18 : إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون . ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مـادة 19 : العقوبة شخصيـة. لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مـادة 20 : المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونيه تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مـادة 21: التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا. ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

مـادة 22: حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

مـادة 23 : يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا ، ويكون لـه حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه ، ولـه ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتما.

مـادة 24: تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون . وللمحكوم لـه في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

مـادة 25: رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون . ويباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (56) من هذا الإعلان عدا المبين في البندين 1 و 2 منها.

مـادة 26: يشترط فيمن يُنتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجاً من غير مصري ، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مـادة 27: ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى ، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل ،بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح ، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في أخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

مـادة 28: تتولى لجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية " الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب. وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً ،وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ،وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة. وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، كما تفصل اللجنة فى اختصاصها ، و يحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة. وتُشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة 39 ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. وتُصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون ، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة ، ويُنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

مـادة 29 : مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

مـادة 30: يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية–:

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه. "

مـادة 31: يعين رئيس الجمهورية ، خلال ستين يوماً على الأكثر من مباشرته مهام منصبه ، نائباً له أو أكثر ويحدد اختصاصاته ، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره وتسرى الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

مـادة 32: يُشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام .. ويبين القانون تعريف العامل والفلاح ويحدد الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مـادة 33: يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع ، ويقرر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

مـادة 34 : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

مـادة 35: يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن مائة واثنين وثلاثين عضواً ، وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي

ويحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى.

مـادة 36: مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات.

مـادة : 37 يتولى مجلس الشورى فور انتخابه دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ويجب اخذ رأى المجلس فيما يلي: مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية. ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

مـادة 38: ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده، ويجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين.

مـادة : 39 يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلسي الشعب والشورى ، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء ، بدءاً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة ، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا ، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

مـادة40: تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ المجلسين بقرار المحكمة

مـادة 41: تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان.

ويمارس مجلس الشورى اختصاصاته بأعضائه المنتخبين.

ويتولى رئيس الجمهورية فور انتخابه ، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه ، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

مـادة 42: يقسم كل عضو من أعضاء مجلسي الشعب والشورى أمام مجلسه قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية:

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون. "

مـادة 43: لا يجوز لكل عضو من أعضاء مجلسي الشعب والشورى أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولاً.

مـادة 44: لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلسي الشعب والشورى إلا إذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب علي أساسها أو أخل بواجبات عضويته ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

مـادة 45: لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلسي الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء.

مـادة 46: السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مـادة 47: القضاة مستقلون وغير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة.

مـادة 48: مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

مـادة 49: المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين في القانون .. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها.

مـادة 50: يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

مـادة 51 : ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الدستورية.

مـادة 52: جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

مـادة 53 : القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ولا يجوز لأية هيئة أو جماعه إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس والتجنيد إجباري وفقاً للقانون .. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

مـادة 54: ينشأ مجلس يسمى " مجلس الدفاع الوطني " ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

مـادة 55: الشرطة هيئة مدنية نظامية ، تؤدى واجبها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وفقاً للقانون.

مـادة 56: يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية:

1. التشريع.
2. إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها.
3. تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشعب.
4. دعوة مجلسي الشعب والشورى لانعقاد دورته العادية وفضها والدعوة لاجتماع غير عادى وفضه.
5. حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.
6. تمثيل الدولة في الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وتعتبر جزءاً من النظام القانوني في الدولة.
7. تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم.

8. تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين فى القانون، واعتماد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين.
9. العفو عن العقوبة أو تخفيفها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.
10. السلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح . وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه في أي من اختصاصاته.

مـادة 57يتولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كل فيما يخصه وللمجلس على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية:

1. الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.
2. توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.
3. إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.
4. إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات.
5. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
6. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.
7. عقد القروض ومنحها وفقا للمبادئ الدستورية.
8. ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مـادة 58: لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعياً, أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه.

مـادة 59 : يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فوراً للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

مـادة 60: يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويُعرض المشروع ، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

مـادة 61:يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة فى هذا الإعلان وذلك لحين تولى كل من مجلسي الشعب والشورى لاختصاصاتهما وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كلُ في حينه.

مـادة 62: كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستوري يبقى صحيحا ونافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الإعلان.

مـادة 63

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

الملحق "ج" قانون العدالة الانتقالية 2013

المصدر : ***https://security-legislation.ly/ar/node/32096***

قانون رقم (29) لسنة 2013م

في شأن العدالة الانتقالية

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011 وتعديلاته.
- وعلى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وتعديلاتهما والقوانين المكملة لهما.
- وعلى قانون العقوبات والاجراءات العسكرية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون المدني.
- وعلى قانون المرافعات المدنية و التجارية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسيل الأموال.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م في شأن نظام القضاء و تعديلاته.
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 2010م في شأن أحكام الجنسية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 2012م في شأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (38) لسنة 2012م في شأن الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية.
- وعلى الاتفاقيات الدولية المبرمة بين ليبيا والدول الأخرى وفي نطاق المنظمات الإقليمية والدولية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والعشرون بعد المائة المنعقد بتاريخ 2013/9/22.

صدر القانون الآتي:

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة (1) مفهوم العدالة الانتقالية: يقصد بالعدالة الانتقالية في مقام تطبيق أحكام هذا القانون معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية من قبل الاجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية قضائية واجتماعية وإدارية، وذلك من أجل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها.

ويشمل مفهوم العدالة الانتقالية في هذا القانون بعض آثار ثورة السابع عشر من فبراير وهي تحديدا:

-1موقف وأعمال أدت الى شرخ في النسيج الاجتماعي.

-2أعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها.

وذلك بهدف الوصول الى المصالحة الوطنية وإصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي والتأسيس لدولة الحق والقانون.

مادة (2) تعريف الانتهاك الجسيم والممنهج: الانتهاك الجسيم والممنهج هو انتهاك حقوق الانسان من خلال القتل أو الاختطاف أو التعذيب الجسدي أو مصادرة الأموال وإتلافها إذا ارتكب نتيجة توجيه أمر من شخص يتصرف بدافع سياسي، وكذلك التعدي على الحقوق الاساسية بشكل يرتب آثار مادية أو معنوية جسيمة.

مادة (3) الأحداث التي يسري عليها القانون:تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت اعتبارا من 1 سبتمبر 1969 إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية بإنتخاب المجلس التشريعي بناء على الدستور الدائم.

مادة (4)أهداف القانون:يهدف هذا القانون إلى ما يلي:

-1الاعتراف القانوني بعدالة ثورة السابع عشر من فبراير وكونها حقا للشعب الليبي والإقرار بفساد وطغيان وتجريم العهد السابق.

-2الحفاظ على السلم الأهلي وترسيخه.

-3المحاسبة على انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت تحت غطاء الدولة أو إحدى مؤسساتها أو الافراد الذين يتصرفون بالاستمداد منها.

-4بث الطمائنينه في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة و فعالة.

-5تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة أو أي طراف اخرى عن انتهاكات حقوق الانسان.

-6تحقيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وتوثيقها وحفظها وتسليمها للجهات الوطنية المختصة.

-7إلغاء القوانين الجائرة التي انتهكت حقوق الانسان ومكثت للطغيان في البلاد.

-8جبر الضرر الواقع بالضحايا والمتضررين نتيجة الوقائع التي يشملها مفهوم العدالة الانتقالية وفق هذا القانون وتعويضهم عن الأضرار التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها.

-9تحقيق مصالحات مجتمعية.

-10كشف و توثيق أوجاع معاناة المواطنين الليبين في النظام السابق.

-11إصلاح مؤسسات الدولة.

مادة (5) مكونات العدالة الانتقالية:يقوم تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا على الجوانب التالية:

-1إصدار قوانين و نصوص دستورية تكشف عن عدالة ثورة السابع عشر من فبراير عن عدم عدالة النظام السابق وانعدام مشروعية القوانين الظالمة.

-2كشف الحقائق ذات الطبيعة العامة و الجماعية -3 .كشف الحقائق الفردية -4 .المحاسبة الجنائية.

-5لمصالحة الاتفاقية -6 .العفو التشريعي والعفو العام -7 .جبر الضرر -8 .شؤون النازحيين.

مادة (6) بطلان التشريعات الظالمة وعدم مشروعيتها:

بعد ظلما وعدوانا تعطيل الحياة الدستورية في ليبيا، وتعد التشريعات التي أصدرتها النظام السابق تعبيرا عن رغباته ودون أساس شرعي أو دستوري من التشريعات الظالمة وتعتبر لاغية وغير دستورية منذ صياغتها، ولا يصح التذرع بها في مواجهات الحقوق الثابتة ويجب معالجة آثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

الفصل الثاني

هيئة تقصي الحقائق

مادة (7)إنشاء الهيئة واختصاصاتها:تنشأ هيئة مستقلة تتبع المؤتمر الوطني العام تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ويكون مقرها مدينة طرابلس وتقوم بما يلي:

-1تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بالاتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الانسان، وتحديد هويات المتورطين في هذه الانتهاكات.

-2رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبت خلال العهد السابق.

-3جمع وجهات نظر الضحايا ونشرها.

-4توثيق الروايات الشفهة للضحايا.

-5دراسة أوضاع النازحين في الداخل و الخارج واتخاذ القرارات بالتدابير اللازمة لتوفير حياة كريمة لهم، وتمكينهم من حقوقهم أسوة بغيرهم من الليبيين، وللحيولة دون إيقاع أي تمييز ضدهم.

-6العمل على إعادة النازحيين في الخارج من المواطنين الليبين بالاضافة إلى حل مشكلة النازحيين في الداخل.

-7البحث في ملف المفقودين والمعتقلين وإصدار القرارات المناسبة من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته وما يلزم من تدابير لضمان حياة كريمة لأسرهم.

-8التعاون مع تنظيمات المجتمع المدني التي تقوم على أساس موازنه لأساس قانون العدالة والمصالحة.

-9إصدار القرارات الخاصة بالتعويض المناسب للضحايا بأشكاله المختلفة مثل التعويض المادي، أو تخليد الذكرى أو العلاج أو إعادة التأهيل وتقديم الخدمات الاجتماعية وتكون قراراتها ذات صفة ملزمة.

مادة (8) إدارات الهيئة:

تنشئ الهيئة إدارت متخصصة حسب مكونات العدالة الانتقالية المحددة في هذا القانون وذلك على النحو التالي:

-1إدارة مراجعة التشريعات ذات الصلة بموضوع العدالة الانتقالية.

وتهتم بالعمل على إلغاء القوانين الظالمة وإعادة الحياة القانونية إلى نصابها وفق الدستور العام ووفق دستور الشريعة الغراء.

-2إدارة تقصي الحقائق عن الانتهاكات ذات الطبيعة العامة والجماعية لحقوق الإنسان في عهد النظام السابق وتقدم نتائج التحقيقات في تقرير شامل يضم الأدلة والتطبيقات والمضرورين والتوصيات ويتم نشره في الإعلام بشكل موسع.

-3إدارة تقصي الحقائق عن الانتهاكات الفردية، وتقوم على كشف الانتهاكات الخاصة بالأفراد.

-4إدارة تقصي الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بعد سقوط نظام القذافي وتخصص الهيئة مكتبا خاصا بتقصي الحقائق في الأحداث المصاحبة لثورة 17 فبراير وتعمل على تدوين المعلومات بشكل يحفظ الحقوق للجميع.

-5إدارة شؤون النازحين.

-6إدارة التحكيم والمصالحة وتقوم على الدعوى إلى المصالحة الانتقاليى والدعوة إلى العفو التشريعي والعفو العام، ويكون لها اتصال دائم مع لجان المصالحة وحكماء المناطق اللحمة الوطنية وتحقيق شروط المصالحة بين تلك المناطق.

مادة (9)مدة عمل الهيئة:تحدد مدة عمل الهيئة بأربع سنوات تبدأ من تاريخ إنطلاق عملها، وهذه المدة قابلة للتمديد لسنة واحدة بطلب يقدم من الهيئة إلى السلطة التشريعية قبل ثلاثة أشهلا من نهاية المدة المحددة لها.

مادة (10) مجلس إدارة الهيئة: يكون للهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس وثمانية أعضاء أخرين ممن عرف عنهم الاستقلالية والحيدة والكفاءة يعينهم المؤتمر الوطين العام، ويعد مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة يتولى إدارة شؤونها وتمثيلها في علاقاتها بالغير أمام القضاء

مادة (11)اختصاصات مجلس الإدارة. يختص مجلس الإدارة بما يلي:

-1تشكيل الإدارات حسب الموضوعات الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية تقصي الحقائق أو المصالحة أو متابعة شؤون اللاجئين والنازحين أو المفقودين وتشكل اللجان حسب ما تقتضيه الاحوال.

-2وضع اللائحة الداخلية لعمل الهيئة واللجان التابعة لها.

-3إنشاء جهاز إداري يتولى المسائل الإدارية والمالية والفنية، والاستعانة بيبيوت الخبرة المحلية و الدولية خاصة في مجال التدريب وإدارة الموارد.

-4مراجعة تقارير الإدارت ووضع التقرير النهائي عند انتهاء عملها واتخاذ ما يلزم من إجراءات أو قرارات في حدود اختصاصات الهيئة الواردة في هذا القانون.

مادة (12)شروط العضوية في مجلس الإدارة:يشترط فيمن يختار عضوا في مجلس إدارة الهيئة أو مدير لإحدى الإدارات التابعة لها أو عضوا في لجنة من اللجان التابعة لها ما يلي:

-1أن يكون ليبي الجنسية -2 .عدم الأنضمام لأي حزب سياسي.

-3ألا يكون قد انخرط في حركة اللجان الثورية أو كان أحد أفراد الحرس الثوري أو جهاز الامن الداخلي أو الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو لجان التطهير أو ربطة ما يسمى رفاق القائد أو عمل قضايا بمحكمة الشعب أو أمن الدولة أو تولى وظيفة النائب العام أو المدعي العام العسكري.

-4ألا يكون محكوما عليه في جريمة تتعلق بالوظيفة العامة أو المهنية أة أي جريمة مخلة بالشرف و الأمانة.

-5ألا يكون قد فصل من الوظيفة أو المهنة بقرار تأديبي.

-6ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

-7أن لا تنطبق على العضو معايير تولي المناصب المنصوص عليه في القانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي و الإداري.

-8تقديم إقرار الذمة المالية.

مادة (13)ميزانية الهيئة: يكون للهيئة ميزانية مستقلة خاصة بها تقدمها إلى مجلس الوزراء وتقر من قبل المؤتمر الوطني العام بإسم الهيئة.

مادة (14)المكافآت:يمنح رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بهيئة تقصي الحقائق والمصالحة مكافأة شهرية تحدد بقرار من المؤتمر الوطني العام.

مادة (15)حلف اليمين:يحلف رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة وأعضاء الإدارات واللجان التابعة لها قبل مباشرتهم أعمالهم اليمين التالية " :أقسم بالله العظيم أن أودي عملي بالأمانة والصدق و النزاهة وأن احترم الحقوق الشرعية والإعلان الدستوري" ويكون حلف اليمن بالنسبة لأعضاء الهيئة أمام رئيس المؤتمر الوطني العام ويحلف أعضاء الإدارات اللجان اليمين أما رئيس مجلس إدارة الهيئة.

مادة (16) سلطات الهيئة في التقصي: للهيئة سلطة أمر الأشخاص وتفتيش الأماكن وضبط المستندات والأدلة وتحريزها وزيادة الأماكن ذات الصلة بالموضوعات التي تحقق فيها، ويكون للأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس إدارة هيئة الحقائق والمصالحة سلطة الضبطية القضائية في هذا الشأن

-للهيئة الاستعانة بأعضاء الشرطة وغيرهم من موظفي الإدارة المحلية.

-للهيئة واللجان التابعة لها أن تطلب مت أي شخص أن يكشف عن أي معلومة أو وثيقة أو مادة لديه يكون لها علاقة بموضوع البحث الذ تقوم به الهيئة وان تستجوب أي شاهد وأن تحلفه اليمين القانونية المقررة.

-للهيئة العمل على تلقي معلومات في دولة أخرى وتقوم وزراة الخارجية بالعمل على الحصول على الموافقة من الدولة المقصودة.

-للهيئة إتباع الطرق الودية وبذل المساعي الحميدة لحل المنازعات بما في ذلك النزاعات الأهلية بالطرق العرفية.

مادة (17)تقاير الهيئة: تقدم الهيئة عند الانتهاء من كل ملف:

-1تقريرا إجماليا يتضمن توصيات إجمالية.

-2تقريرا تفصيليا لكل ملف على حده ترفق الإجمالي على أن يشمل التقرير التفصيلي ما يلي:

أ- بيانا وافيا بالوقائع مدعما بالأدلة.

ب- النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة والتحقيق متضمنه تحديدا دقيقا لحجم الأضرار وللمسؤولية وللأشخاص ذوي العلاقة بها.

ت- ما قامت له الهيئة في سبيل محاولات الصلح بين الأطراف.

ث- إصدار توصيات بشأن طرق معالجة الانتهاكات أو حل النزاعات بما في ذلك اتخاذ إجراءات أو تدابير أو إحالة أشخاص أو وقائع إلى الجهة المختصة.

مادة (18)إتصال الهيئة بالحالات: تقوم الهيئة بالنظر فيما يحال إليها من كل من:

1-المؤتمر الوطني العام 2- .الحكومة 3- .مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان وضحايا الانتهاكات 4- .أطراف المنازعة أو أحدهم، ويجوز أن يكون العرض من وكلائهم أو محامين عنهم بموجب وكالات خاصة 5- .وزير العدل.

كما يجوز للهيئة أن تبادر من تلقاء نفسها بالنظر في أي قضية إن رأت وجها لذلك.

مادة (19)إعادة التحقيق: للهيئة إذا تبين لها أن هناك نقصا أو قصورا في التحقيقات أو تناقضا فيها أن تعيد التقرير إلى اللجنة المكلفة بالموضوع لمزيد من الدراسة والتقصي وجمع الأدلة، ولها أن تعدله إلى إدارة أو لجنة أخرى.

مادة (20)الإحالة التي تصدرها الهيئة:تصدر قرارت إستحقاق التعويض عن الادارات أو اللجان الخاصة وتحيل الهيئة قرار التعويض بعد إعتماده بعد إلى لجان تشكل لتقدير التعويض وتحديدا نوعه وألية صرفه. كما يجوز للهيئة الإحالة للمحاكم المدنية أو الجنائية او الإحالة إلى لجان التحكيم والمصالحة والعفو.

مادة (21)إفشاء الأسرار:يحظر على العاملين بالهيئات المذكروة في هذا القانون إفشاء أي أسرار أو معلومات أو بيانات أو تسريب أي وثائق وصلت إليهم بمناسبة أدائهم لمهامهم.

مادة (22)حماية الشهود:تعمل الهيئة على اتخاذ ما يلزم من تدابير واجراءات لحماية الشهود وتشيعهم على الإدلاء بأقوالهم أمام اللجان المختصة.

الفصل الرابع

التعويضات

مادة (23)استحقاق التعويض وأنواعه: لكل من تعرض لانتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان الحصول على تعويض مناسب من الدولة ويكون التعويض بصورة أو أكثر من الصور الآتية:

1-دفع التعويض المالي عن الضرر المادي، عما لحق المضرور من خسارة دون ما فاته من كسب، في حالة كان الخطأ الناشئ عنه الضرر وقع بدافع سياسي 2- .تخليد الذكرى على النحو الذي تقرره للهيئة 3- .العلاج وإعادة التأهيل وتقديم خدمات اجتماعية 4- .أي صورة من الصور التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح هيئة تقصي الحقائق والمصالحة.

مادة (24) لجنة تقدير التعويضات:يحدد التعويض بقرار من لجنة بعينها مجلس إدارة الهيئة برئاسة قاض تقوم بتقدير التعويض مكونه من خمسة أعضاء على أن يتم اعتماد القرار من الهيئة.

مادة (25) صندوق التعويضات :ينشأ بقرار من المؤتمر الوطني العام صندوق يسمى (صندوق تعويض الضحايا) تكون له الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة يتولى دفع التعويضات المستحقة بموجب هذا القانون بعد انتهاء هيئة تقصي الحقائق من أعمالها. ويحدد في قرار الانشاء موارد الصندوق وكيفية تمويله ويصدر بتنظيم الصندوق لائحة من مجلس الوزراء على أن تتضمن قواعد تقدير التعويض وطرق دفعه ومواعيده وكيفيته والأشخاص المستفيدين منه ويحل الصندوق محل صاحب الحق في مطالبة الملزم بالتعويض. واستثناء من الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز أن يبدأ الصندوق في صرف تعويضات مستعجلة للحالات التي تقرر هيئة تقصي الحقائق استعجالها، وتنظيم اللائحة ضوابط الاستعمال.

مادة (26)إنهاء حالات الاعتقال:على وزارة العدل والداخلية والدفاع أو من يفوضونه، كل فيما يخصه، اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنهاء حالات الاعتقال المتعلقة بالمتهمين بجرائم من أتباع النظام السابق، في موعد أقصاه تسعون يوما من تاريخ صدور هذا القانون، بإحالتهم على النيابة المختصة دون أن يعد الاعتقال باطلا في حالة توافر دلائل كافية على ارتكابهم أفعالا تعد جرائم قانونا، أو بإطلاق سراحهم.

مادة (27) عدم تقادم الجرائم السياسية:لا تسقط الجرائم التي ارتكبت قبل نفاذ القانون رقم (11) لسنة 1997م والتي ارتكبت لدوافع سياسية أو أمنية أو عسكرية ولا تنقضي الدعاوى الجنائية بشانها بمضي المدة.

الفصل الخامس

دعم العدالة الانتقالية

مادة (28)هيئة رد المظالم العقارية: تنشأ هيئة مستقلة لرد المظالم العقارية بناء على قانون يصدر بالخصوص.

مادة (29)إلغاء بعض قرارات الجنسية:تشكل لجنة قانونية بقرار من رئيس المؤتمر الوطني العام للنظر في قرارات منح الجنسية الليبية ولها في سبيل ذلك اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة وعلى الاخص اقتراح ما يلي:

-1سحب الجنسية الليبية عن كل من صدر له قرار بمنحها اعتبارا من يوم 2011/2/15م.

-2سحب وإسقاط الجنسية الليبية عن كل من منحت له تحقيقا لأغراض عسكرية أو توجهات سياسية في النظام السابق.

-3سحب و إسقاط الجنسية الليبية عن كل من منحت له بالمخالفة لأحكام التشريعات النافذة فترة صدور قرار المنح.

ويكون السحب والإسقاط بموجب قرارات مسببة من الجهات التنفيذية وفقا للقواعد العامة لفقد الجنسية، وعلى الجهات المختصة تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه اللجنة، كما يجوز للجنة ممارسة كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق ذلك من طعن في عدم دستورية القوانين والقرارات التي منحت الجنسية الليبية استنادا إليها.

مادة (30) التشجيع على رد الأموال المكتسبة بطريقة غير شرعية:إذا تم رد الأموال المكتسبة لطريقة غير مشروعة طوعية تنقضي الدعوى الجنائية بشأنها، إذا ثبت في أي وقت وجود أموال لدى الجاني لم يردها فعلى النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية.

الفصل السادس

أحكام ختامية

مادة (31) تجريم الامتناع عن مساعدة الهيئة:يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ألف دينار كل من يمتنع عن تمكين الجهات المختصة بتنفيذ هذا القانون من الإطلاع على أي أدلة أو مستندات في حوزته أو يرفض المثول أمام هيئة التقصي والمصلحة أو لجانها دون عذر مقبول.

مادة (32)إلغاء قانون رقم 17: يلغى القانون رقم (17) لسنة 2012م بإنشاء إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتعديله وتؤول كافة أصول الهيئة المحدثة بموجبه والعاملين بها إلى الهيئة المحدثة بموجب أحكام هذا القانون.

مادة (33)اللائحة التنفيذية:تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من المؤتمر الوطني العام بناء على عرض من هيئة تقصي الحقائق والمصالحة على ان تبين الاجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (34)يعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه وينشر قي الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام- ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ 2013/12/2م

الملحق "د نص قانون العزل السياسي والإداري الصادر في 2013

المصدر : ""نص قانون العزل السياسي" ، (2020/05/10)، نقلا عن :
h*ttp://www.ltv.ly/article_details.php?article_id=2336*

جاء في نص القانون الذي تلاه النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطنى العام الدكتور" جمعة اعتيقة " وصوت عليه الأعضاء بالموافقة ما يلي: بعد الإطلاع- :

*على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس من سنة 2011 م وتعديلاته.

*وعلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وتعديلاتها.

*وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.

*وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006 م في شأن إصدار قانون نظام القضاء وتعديلاته.

*وعلى القانون رقم (88) لسنة 1971 م وتعديلاته.

*وعلى القانون رقم (26) لسنة 2012م بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية وتعديلاته.

*وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.

*وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (17) لسنة 2012م في شأن إقرار مبدأ الإصلاح المؤسسي والعزل السياسي والإداري.

*وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (2) لسنة 2012م في شأن لجنة وتحديد مهامها.

*ولدواعي المصلحة العامة.

*وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في جلسته يوم الأربعاء بتاريخ 13 / 02 /2013 م.

أصدر القانون الآتي مادة (1) يقصد بمعايير تولي المناصب العامة الضوابط الواجب التزامها في تقلد المناصب والوظائف العام المشمولة بأحكام هذا القانون من تاريخ 01 / 09 / 1969م وحتى تاريخ التحرير في 2011/10/23م ويشمل كل من- :

الفئة الأولى : كل من تولى وظيفة في النظام السابق، من الوظائف التالية:

.1أعضاء ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سنة 1969م وما يسمى الضباط الوحدويين الأحرار وكل من كان عضواً فيما يسمى برابطة رفاق القائد.

.2منسقي القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة.

.3أمين مؤتمر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته، أو تولى وظيفة أمين مؤتمر البلدية أو الشعبية.

.4رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لما يسمى مؤتمر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة أو مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة.

.5رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة أو من كان أميناً مساعداً له أو وزيراً أو أمين لجنة شعبية عامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتب عام باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة النوعية، أو كان أمين لجنة شعبية للبلدية أو الشعبية أو أمينا لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية.

.6كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوباً دائماً لليبيا لدى إحدى الهيئات الدولية أو الإقليمية بكافة اختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً.

.7كل من تولى وظيفة أمين لجنة شعبية أو عميداً للجامعة أو أميناً مساعداً له أو كاتباً عاماً بها.

.8كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بهم أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو كان رئيساً لأحد المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.

.9رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين.

.10كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية لهم.

.11أعضاء وموظفي مكتب الاتصال باللجان الثورية ومنسقي المثابات الثورية أو أعضاء فرق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم الاستثنائية وعضوات ما يسمى بالراهبات الثوريات ورؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء وأعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية.

.12كل من تولى وظيفة مدير أو مدير عام أو باحث في مراكز أبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية.

.13كل من ترأس ركن من أركان القوات المسلحة أو كان آمراً لمنطقة دفاعية أو رئيساً أو آمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري.

.14كل من ينتمي لتنظيمات دولية تهدد وحدة التراب الليبي أو تتخذ العنف منهج وحيداً لها.

الفئة الثانية وتشمل من له سلوك وارد في النقاط التالية:

.1المدنيون الذين تعاونوا مع الأجهزة الأمنية وثبت بتعاونهم انتهاك حق من حقوق الإنسان.

.2كل من تكرر منه تمجيد للقذافي أو نظامه أو دعوته للكتاب الأخضر سواء كان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة أو بالحديث المباشر للجمهور.

.3كل من اتخذ موقفاً معادياً لثورة 17 فبراير بالفعل أو التحريض أو الدعم المادي.

.4كل من اقترف أو أسهم بأي وجه من الوجوه في قتل أو سجن أو تعذيب المواطنين الليبيين في الداخل والخارج لصالح النظام.

.5كل من قام بعمل من أعمال الاستيلاء أو الإضرار بالممتلكات العامة أوالخاصة خلال فترة الحكم السابق لأسباب سياسية.

.6كل من تورط في نهب أموال الشعب الليبي أو أثرى على حسابه أو تحصل على ثروات وأرصدة في الداخل والخارج دون وجه حق.

.7كل من كان له نشاط أو نتاج علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد معمر القذافي أو نظامه أو الترويج لمشروع الإصلاح المزعوم (ما يعرف بليبيا الغد.(

.8كل من استعمل الخطاب الديني في دعم أو إضفاء الشرعية على حكم القذافي أو تصرفاته أو اعتبر ثورة 17 فبراير خروج عن طاعة ولي الأمر وجاهر بذلك.

مادة (2) – الوظائف التي لا يحق للمشمولين بالمادة السابقة توليها:

.1رئاسة وعضوية الهيئات التشريعية أو الرقابية أو التأسيسية على مستوى الدولة أو المستوى المحلي.

.2الوظائف السيادية في الدولة.

.3الوظائف التنفيذية ابتداء من وظيفة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الوطني أو المحلي.

.4رئاسة وعضوية مجالس الإدارة والوظائف الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية من وظيفة مدير إدارة فما فوق في الهيئات والمؤسسات والمصارف والشركات العامة والاستثمارية المملوكة كليا أو جزئياً للدولة الليبية أو إحدى مؤسساتها سواء كانت تمارس نشاطها داخل أو خارج البلاد.

.5عضوية إحدى الهيئات القضائية.

.6الوظائف القيادية في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

.7السفراء والمندوبين لدى المنظمات الدولية والإقليمية والوظائف الدبلوماسية الأخرى والملحقين الفنيين.

.8رئاسة وعضوية الهيئات القيادية في الأحزاب أو المؤسسات أو الهيئات ذات الصبغة السياسية.

.9رئاسة الجامعات والأكاديميات والكليات والمعاهد العليا.

.10المراقبون الماليون.

.11الوظائف القيادية في مختلف وسائل الإعلام والنشر.

تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يكون مقرها مدينة طرابلس ويكون لها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب لها في غيرها من المدن بحسب الأحوال.

مادة 4 رئيس وأعضاء الهيئة هم من وردوا في قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم 16 لسنة 2012م بشأن تسمية رئيس وأعضاء هيئة ويتولى المجلس الأعلى للقضاء تطبيق المعايير المنصوص عليها في المادة الأولى والشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بترشيح من سقطت عضويته ويعتمد بقرار من المؤتمر الوطني العام.

مادة 5 يشترط فيمن يسمى لعضوية الهيئة:

.1أن يكون ليبي الجنسية .2 .أن يكون مشهوداً له بالنزاهة .3 .ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثون سنة ميلادية.

.4ألا يكون صدر ضده حكم قضائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف .5 .ألا يكون قد صدر ضده قرار بالفصل من الوظيفة ما لم يكن ذلك لأسباب سياسية .6 .عدم الانتماء إلى أي حزب أو كيان سياسي .7 .أن يكون متحصلاً على ليسانس في القانون فما فوق.

مادة 6 يحلف رئيس وأعضاء الهيئة قبل مباشرة أعمالهم اليمين القانونية أمام المؤتمر الوطني العام بالصيغة التي يحددها المؤتمر.

مادة 7يختار أعضاء الهيئة في أول اجتماع يعقدونه نائباً لرئيس الهيئة من بينهم ، كما تصدر الهيئة القرارات واللوائح المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي وتعد الهيئة ميزانية خاصة لها يعتمدها المؤتمر الوطني العام بناء على عرض من رئيس الهيئة.

مادة 8 في حالة خلو مناصب رئيس الهيئة يحل نائبه محله ويباشر جميع الاختصاصات التي يخولها القانون لرئيس الهيئة لحين تعيين رئيس جديد.

مادة 9 يخضع رئيس وأعضاء الهيئة لما يخضع له أعضاء الهيئات القضائية وفق أحكام القانون رقم 6 لسنة 2006م ، بشأن نظام القضاء من حيث التأديب والتحقيق ورفع الدعوي الجنائية ،. ويتمتعون بالحصانة القضائية الممنوحة لرجال القضاء بحيث لا يجوز رفع الدعوى الجنائية ضدهم أو التحقيق معهم إلا بموجب قرار من المؤتمر الوطني العام يمنح الإذن بذلك، وفي حالة إدانة عضو الهيئة بحكم أو قرار نهائي أو خلو منصبه لأي سبب آخر يقوم المجلس الأعلى للهيئات القضائية بترشيح البديل ويعتمده المؤتمر الوطني العام بقراره

مادة 10 للهيئة حق التحري عن متقلد المنصب أو الوظيفة أو المرشح لها وطلب معلومات أو بيانات تراها ضرورية كما عليها أن تستدعي صاحب الشأن لتسمع أقواله وتحقق دفاعه الذي يقدمه كتابة أو شفاهة ولها أن تستعين بكافة الوسائل الضرورية للتحقيق من صحة المعلومات والقرارات المشار إليها في المادة الأولى وكذلك لها الاستعانة بمن تراه مناسبا في أداء مهامها.

مادة 11 تتولى الهيئة المشار إليها في المادة الثالثة تطبيق المعايير المنصوص عليها في المادة الأولى على شاغلي الوظائف والمناصب وكذلك المرشحين لها طبقا لإحكام هذا القانون وعلى الهيئة أن تصدر قرارا مسببا وتتخذ قرارات الهيئة بنصف أعضائها زائد واحد بانطباق هذه المعايير من عدمها خلال فترة أقصاها واحد وعشرون يوما من تاريخ استلام الهيئة لنموذج إقرار الذمة المالية والسيرة الذاتية مستوفين البيانات والمستندات المنصوص عليها بهما.

المادة 12 يجوز لذوي الشأن الطعن في قرارات الهيئة أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها المنصب أو الوظيفة موضوع القرار خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانها لهم من الجهة التابعين لها وتفصل دائرة القضاء الإداري في الطعن خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ الطعن دون المرور بإجراءات التحضير ويتعين ضم مفردات القرار والاسانيد التي بني عليها قبل الفصل في الطعن ويجوز للخصوم الطعن على الحكم الصادر عن دائرة القضاء الإداري أمام المحكمة العليا خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه لهم ويتعين على المحكمة العليا البث في الطعن خلال شهر من تاريخ تقديم الطعن وعلى الخصوم إيداع مذكراتهم خلال الميعاد المبين أعلاه.

المادة 13 تصدر الهيئة قراراتها المتعلقة بتطبيق معايير تولي المناصب والوظائف العامة وفق القواعد والإجراءات التي ترد في اللائحة التي تصدرها لتنظيم عملها.

المادة 14 يحظر على رئيس الهيئة وأعضاء الهيئة والعاملين بها إفشاء أي أسرار أو معلومات أو بيانات وصلت إليهم بمناسبة أدائهم لعملهم أو إلى الهيئة لأي سبب كان على أن تكون قراراتها وأسبابها علنية ويعاقب بالفصل كل من يخالف ذلك.

المادة 15 يجب على متقلد المنصب أو الوظيفة أو الجهة المتقدمة بالترشيح تقديم الاستبيان المعد من الهيئة بعد تعبئته من قبل متضمنا إقرارا تفصيليا بسيرته الذاتية وذمته المالية وتعهده بتحمل كافة المسؤوليات القانونية عن صحة هذه البيانات ممهورا بتوقيعه وبصمته.

المادة 16 استثناء مما ورد في الثالثة يتولى المجلس الأعلى للقضاء تطبيق المعايير الواردة بالمادة الأولى على أعضاء الهيئات القضائية.

المادة 17 مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من امتنع أو قصر أو أهمل أو أعطى معلومات غير صحيحة ضمن الاستبيان المعد من الهيئة ممن تشملهم أحكام هذا القانون كما يعاقب بنفس العقوبة أي موظف او شخص امتنع عن تزويد الهيئة أو تمكينها من الاطلاع على أية أدلة أو وثائق أو مستندات في حوزته أو تحت تصرفه أو رفض المساعدة في ذلك أو قام بإتلافها أو حجبها ويعاقب بذات العقوبة كل من استمر في عمله أو منصبه رغم انطباق المعايير المبينة سلفا في هذا القانون عليه.

المادة 18 يعمل بهذا القانون لمدة عشرة سنوات من تاريخ نفاذه.

المادة 19 يعمل بهذا القانون بعد مضي شهر من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم مخالف له وينشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام 5-5-2013 . م . طرابلس.

Full Name : Labed Naila

State-building Strategies in The Arab World After The Cold War

A Thesis Submitted for the PHD Degree in international studies

Abstract :

The end of the Cold War has brought about a number of challenges in terms of achieving security and stability, affecting the role of the state and its relationship with its internal and external environment, especially with the rise in the type and number of conflicts, making the issue of state failure and weakness in the post-colonial stage on the scale of priorities of international relations issues. From this standpoint, this study aims to provide an overview of the various strategies related to state building in the Arab world in the post-Cold War era, and their internal and external implications and repercussions, especially with the failure of national reforms and the diversity of external interventions.

The study concluded a major conclusion that just as the external and internal factors that lead to the failure of the state are related, so are they related to the construction process.It is the result of the interaction between many internal and external variables and determinants. Some of them are linked to specific historical circumstances, as a result of which the Arab country has become dysfunctional, which led to the outbreak of internal and intra-regional conflicts in which the competing external forces found a fertile environment and a loophole that they invested as tools and frameworks through which to achieve their interests, especially since the Arab world is characterized by the existence of sectarian and ethnic divisions in conflict headed by regimes characterized by the lack of a true national character.Through its policies, it established sectarian distinctions that in turn created a crisis of confidence between the rulers and the ruled, and as a result of their inability to effectively perform their functions and employ their institutional capabilities to achieve development and rationalize the political behavior of individuals and to consecrate citizenship, equality and participation among various groups, sub-loyalties grew at the expense of national loyalty, and became The construction process is subject to the crises in which these countries are floundering.

Key words : Strategy – State building – Arab world - End of the cold war

Supervisor : Kribech Nabil - University of Mohmaed Seddik Ben yahia Jijel-

2020/2021